مصر بين ثورتين

توثيق:

دكتور علي السلمي

الجزء الأول

سنوات مبارك الأخيرة

2011 - 2005

إصدار

2020

مصر بين ثورتين

تحرير:

أ.د علي السلمي

[الجزء الأول]

مصر في السنوات الأخيرة من حكم مبارك

2011 - 2005

إهداء

إلى

أهل مصر .... أصحاب الثورتين

25 يناير 2011

30 يونيو 2013

قائمة المحتويات

الفصل	الموضـــــــــــــوع	الصفحة
	توضيـــــــــــــح	6
	مقدمـــــــــــــة	7
الأول	مصر في السنوات الأخيرة من حكم مبارك 2005 – 2010	11
الثاني	مصـــــــــــــــــر مبارك [1981 . 2011]	18
الثالث	مبارك وزمانه من المنصة إلى الميدان	167
الرابع	مقدمات ثورة 25 يناير 2011	198
الخامس	منظمـــــــــــــات المجتمع المدني ومحاولات تغيير الواقع في عهد مبارك	242
السادس	سياسات نظام مبارك الخـــــــارجية	314
السابع	قضية التوريث وصعود جمـــــــال مبارك	405
الثامن	أنتخـــــــــــــــــــــابات 2010	438
التاسع	مواقف جماعة الإخوان المسلمين وحلفاءهم من مبارك ونظامه	486
العاشر	التعديلات الدستورية في 2005 و2007	506
الحادي عشر	حكاية صكوك الملكية الشعبية	526
الثاني عشر	نظام مبارك وقضايا العدالة الاجتماعية	573
الثالث عشر	تعقيب على أحداث عصر مبارك!	601

توضيح

تهدف هذه الدراسة إلى استعادة وإعادة قراءة فعاليات الفترة الثورية منذ تفجر انتفاضة الشعب في 25 يناير 2011وتحولها إلى ثورة شعارها "الشعب يريد إسقاط النظام" واستمرت ثمانية عشر يوما حتى قرر الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك تخليه عن منصب رئيس الجمهورية وتكليف "المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد"، ثم الأحداث التالية لهذا التطور وقرارات المجلس الأعلى للقوات المسلحة تعطيل دستور1971 ثم إجراء استفتاء عام على تعديلات لبعض مواد ذلك الدستور، وتغلب فكرة إجراء الانتخابات التشريعية أولاً قبل وضع دستور جديد للبلاد، وتحقيق جماعة الإخوان المسلمين وحلفائهم من الجماعات السلفية وأبرزهم حزب النور الأغلبية في انتخابات مجلسي الشعب والشورى، ثم إجراء الانتخابات الرئاسية.

وكانت فكرة الدراسة في أول الأمر تركز على أحداث ثورة 25 يناير 2011 بتمام الانتخابات الرئاسية وانتخاب د. محمد مرسي مرشح جماعة الإخوان المسلمين رئيساً للجمهورية في 30 يونيو 2012، ولكن في ضوء أحداث 30 يونيو 2013 وعزل الرئيس الأسبق محمد مرسي في 3 يوليو 2013، تم تعديل نهاية فترة الدراسة لتكون يوم تنصيب الرئيس عبد الفتاح السيسي في 8 يوليو 2014بعد انتخابه في الانتخابات الرئاسية التي جرت في مايو 2014.

وهذا الدراسة لما جرى في مصر من أحداث الثورتين،
تعتمد على الوثائق والمستندات والمصادر الموثوقة كلما كان ذلك ممكنا .

مقدمة

منذ تخلي الرئيس الأسبق [مبارك] عن منصبه وتكليفه المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد، بدأت فترة انتقالية استمرت من 11 فبراير 2011إلى أن بلغت نهايتها في 30 يونيو 2012 بتسليم السلطة إلى رئيس الجمهورية المنتخب.

وخلال تلك الفترة وقعت أحداث وتصاعدت مشكلات كان لها آثار على مسيرة ثورة 25 يناير، كما تمت انتخابات لمجلسي الشعب والشورى ثم انتخاب رئيس الجمهورية. وكان الأمل في أن تحقق ثورة 25 يناير أهدافها وتستقر أوضاع البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن المضي قدما نحو مستقبل ينعم فيه المصريون بنتائج التنمية المستدامة وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية.

ولكن سرعان ما تطورت الأمور بعد سيطرة جماعة الإخوان وحلفائها من الجماعات السلفية على مجلسي الشعب والشورى في انتخابات 2011/2012، وانتخاب محمد مرسي ممثل الجماعة في الانتخابات الرئاسية . رئيساً للجمهورية بعد أن فاز في جولة الإعادة على منافسه الفريق أحمد شفيق، وهي النتيجة التي طعن عليها الفريق شفيق والتي أكدتها اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية رغم طعن الفريق شفيق، والتي ما زالت القضية المرفوعة من الفريق منظورة أمام القضاء حتى الآن!

وكان المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد تحمل أعباء إدارة شئون البلاد وتولى السلطات التشريعية والتنفيذية وسلطات رئيس الجمهورية بمقتضى الإعلان الدستوري الصادر في 13 فبراير 2011، كما تشكلت أربع حكومات تولت أعباء السلطة التنفيذية بمساندة وإشراف المجلس، وذلك إلى أن قام الرئيس الأسبق محمد مرسي بإحالة المشير محمد حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة ونائبه الفريق سامي عنان رئيس الأركان إلى التقاعد يوم 12 أغسطس 2013.

وقد حفلت فترة رئاسة د. محمد مرسي بالكثير من الأخطاء والإخفاقات[1]، مما أثار غضب الجماهير المصرية، ونشأت حركة " تمرد" للمطالبة بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، ثم تطورت إلى ثورة الشعب في 30 يونيو 2013 والتي انحازت إليها القوات المسلحة، وتم عزل د مرسي في إطارها.

وبانتهاء فترة رئاسة د. محمد مرسي تم الاتفاق على أن يحل رئيس المحكمة الدستورية العليا المستشار عدلي منصور كرئيس مؤقت للجمهورية وفق خارطة المستقبل التي أعلنها وزير الدفاع الفريق أول عبد الفتاح السيسي في الثالث من يوليو 2013، وتم إعداد دستور جديد للبلاد وافق المصريون عليه في استفتاء عام في يناير 2014، أجريت بعده الانتخابات الرئاسية التي فاز فيها المشير السيسي برئاسة الجمهورية.

ويعتبر استرجاع أحداث الثورتين وتحليل فعالياتهما مطلبا وطنياً لتسجيل أحداث تلك المرحلة في تاريخ مصر المعاصر، بقدر ما تسمح به إمكانيات الحصول على المعلومات والوثائق المؤيدة، وذلك بهدف إتاحة تلك المعلومات والوثائق للشعب، مشفوعة بتحليل موضوعي يؤرخ للوقائع والأحداث ويقدم أسباب ومبررات وتداعيات القرارات والمواقف التي تمت خلال تلك المرحلة التاريخية من واقع المستندات والوثائق فقط.

وتتضمن الدراسة المحاور التالية:

1. المحور السياســـــــــــي
2. محور العلاقات الدوليـــــة
3. المحور الدستوري/القانـوني
4. المحور الاقتصـــــــــادي

---

[1] علي السلمي، أسامه هيكل، لطفي مصطفي. محمد مرسي عام من الإخفاق، يونيو 2013، دار سمـا للنشر والتوزيع.

5. المحور الثـــــــــــوري
6. المحور العسكـــــــــري
7. المحـــــــــــور الإداري
8. المحـــــور العلمي/ الثقنـــي

بحيث يتم استرجاع المعلومات المتعلقة بكل العوامل والمسببات والأحداث التي يمكن رصدها والنتائج التي ترتبت عنها.

❖ موضوعات الدراسة

أولاً: مقدمة للدراسة:

التعريف بالرئيس الأسبق محمد حسني مبارك وعهده

ثانيا: أجزاء الدراســة

1. الجزء الأول:

مصر في السنوات الأخيرة من حكم مبارك [2005 . 2010]

2. الجزء الثاني:

أحداث ثورة 25يناير 2011

3. الجزء الثالث:

فترة رئاسة محمد مرسي [30 يونيو 2012 . 3 يوليو 2013]

أحداث ويوميات شهر يونيو 2013

4. الجزء الرابع:

خارطة المستقبل [3يوليو 2013 . 30 يونيو 2014]

5. الجزء الخامس:

مصـــر إلى أين؟ [ما بعد 2018]

ثورتان مصريتان في مدى سنتين ونصف

مظاهرات 25 يناير 2011

مظاهرات 30 يونيو 2013

الفصل الأول

مصر في السنوات الأخيرة من حكم مبارك

[2010 . 2005]

تمهيد

تتضمن تلك المرحلة الموضوعات التالية التي تعبر عن إرهاصات الثورة:

1. دراسة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في السنوات الأخيرة لحكم الرئيس الأسبق مبارك، وتأثير مقتل خالد سعيد في إزكاء الغضب الشعبي ضد وزارة الداخلية ونظام مبارك، وهيئة الشرطة،
2. جهود منظمات المجتمع المدني لتغيير الواقع المصري، وإصدار وثيقة "مستقبل مصر" في عام 2008[2]، [حركات الغضب الشعبي [كفاية، 6 إبريل، الجمعية الوطنية للتغيير، حركة 9 مارس،]،
3. دراسة مواقف نظام مبارك بالنسبة للعلاقات مع الدول العربية، والعالم الخارجي عامة،
4. تداعيات محاولة اغتيال مبارك في أديس أبابا على مجمل العلاقات المصرية مع الدول الإفريقية،
5. دعاوى التوريث وصعود دور جمال مبارك وتشكيل أمانة السياسات بالحزب الوطني الديمقراطي، ومظاهر صعود رجال الأعمال الموالين لنظام مبارك وتدخلهم في الحياة السياسية من خلال أمانة السياسات بالحزب الوطني الديمقراطي، ومواقف الإعلام والإعلاميين بين التأييد لنظام مبارك وتهيئة الأجواء

---

[2] "وثيقة مستقبل مصر" التي أصدرها منتدى المستقبل في 21 يوليو 2008 وشاركت فيها مع مجموعة متميزة من المثقفين والناشطين السياسيين هي نقطة البداية في إثارة الاهتمام المجتمعي بقضايا التغيير والمستقبل الوطني في وقت كانت مصر ترزح تحت نير الدكتاتورية والاستبداد وغياب الديمقراطية. وكانت "وثيقة مستقبل مصر" موضوعاً لحوار مجتمعي نحو بناء دولة عصرية "مدنية وديمقراطية" ينعم فيها كل مواطن مصري بالأمان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والكرامة [الحقوق والمشاركة، والعدالة [القانون وعدم التمييز]. وكان شعار الوثيقة "كل الحقوق لكل الناس" في دولة "الأمان والكرامة والعدالة". وكانت الدعوة موجهة لكل من يقبل بها ويوافق عليها. وكان الراحلان الدكتور عزيز صدقي والدكتور محمود محفوظ رعاة هذه الوثيقة.

لتمرير فكرة التوريث، وبين الرفض والمعارضة والدعوة إلى التغيير الديمقراطي، مواقف القوى الوطنية من نظام مبارك ومدى القبول أو الرفض لفكرة التوريث، وموقف القوات المسلحة من توجهات نظام مبارك نحو فكرة توريث الحكم لجمال مبارك،

6. الانتخابات البرلمانية في 2010، وانسحاب حزب الوفد من جولة الإعادة في الانتخابات البرلمانية احتجاجاً على تزويرها، وبداية تجمع الغاضبين من تزوير الانتخابات البرلمانية في "البرلمان الموازي"،
7. مواقف جماعة الإخوان المسلمين وتيارات الإسلام السياسي من نظام مبارك،
8. تحالفات الأحزاب المدنية وأولها حزب الوفد مع جماعة الإخوان المسلمين،
9. رفض مبارك لتعديل دستور1971 ثم توالي التعديلات في عامي 2005 و2007،
10. برنامج الخصخصة وتأثيراته على قطاع الأعمال العام والحركة العمالية،
11. مشروع إصدار صكوك الملكية الشعبية توزع على المواطنين لتصفية حقوقهم في قطاع الأعمال العام وتؤول في النهاية إلى رجال أعمال النظام المباركي[3]،
12. مواقف حكومات نظام مبارك بالنسبة لقضايا العدالة الاجتماعية[4] وحكاية صكوك الملكية الشعبية،
14. تعقيب على أحداث المرحلة.

[3] مشروع د. محمود محي الدين الذي أثار ضجة ولم يفلح الوزير في تمريره.

[4] كان اقتراح دكتور عاطف عبيد رحمه الله ينص على مبادلة جزء من المديونية بأصول مملوكة للدولة في صورة استثمارات عقارية سكنية وإدارية وتجارية أو سياحية، تتميز بزيادة قيمتها السوقية على المدى الطويل وقدرتها على توليد إيرادات مناسبة، مع وضع معايير لاختيار الأصول العقارية التي يتم نقل ملكيتها من الدولة إلى صندوقي التأمينات الاجتماعية

مقدمة للدراسة

التعريف بالرئيس الأسبق محمد حسني مبارك وعهده[5]

من هو الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك

الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك الرئيس السابق لجمهورية مصر العربية من مواليد 4 مايو 1928، وهو الرئيس الرابع بعد محمد نجيب، جمال عبد الناصر، أنور السادات.

أنهى مبارك مرحلة تعليمه الثانوي بمدرسة المساعي بشبين الكوم، ثم التحق بالكلية الحربية، وحصل على بكالوريوس العلوم العسكرية فبراير 1949. وقد تخرج برتبة ملازم ثان، والتحق ضابطا بسلاح المشاة، وحين أعلنت كلية الطيران عن قبول دفعة جديدة بها، من خريجي الكلية الحربية، تقدم مبارك للالتحاق بالكلية الجوية، واجتاز الاختبارات مع أحد عشر ضابطاً آخرين.

تولى مبارك الحكم في 14 أكتوبر 1981، بعد واقعة اغتيال الرئيس الراحل محمد أنور السادات، حتى أجبر على التخلي عن منصبه في 11 فبراير 2011، استجابة لضغوط شعبية هائلة بدأت في الخامس والعشرين من يناير للعام نفسه.

في الخامس من أكتوبر1987 أُعيد الاستفتاء عليه رئيساً للجمهورية لفترة رئاسية ثانية، وفي 1993 أُعيد الاستفتاء عليه رئيساً للجمهورية لفترة رئاسية ثالثة، ثم في 26سبتمبر 1999 أُعيد الاستفتاء عليه رئيساً للجمهورية لفترة رئاسية رابعة وتم انتخابه لفترة

---

[5] http://www6.mashy.com/home/tahrir-egypt/mubarak

جديدة عام 2005 في أول انتخابات تعددية تشهدها مصر عقب إجراء تعديل دستوري في ظل انتخابات شهدت أعمال عنف واعتقالات لمرشحي المعارضة.
تعتبر فترة حكم مبارك رابع أطول فترة حكم في المنطقة العربية، بعد الرئيس الليبي معمر القذافي والسلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان والرئيس اليمني علي عبد الله صالح. كما أنها الفترة الأطول بين ملوك ورؤساء مصر منذ محمد علي باشا.
في فترة حكمه التي استمرت ثلاثين عاما تقلد مبارك الحكم كرئيس للجمهورية وقائدًا أعلى للقوات المسلحة ورئيسًا الحزب الوطني، ورئيس للمجلس الأعلى للقضاة، ورئيس المجلس الأعلى للشرطة.
وفي ديسمبر 2006 قام مبارك بإحالة 40 من قيادات الإخوان المسلمين إلى محاكمة عسكرية بصفته الحاكم العسكري للبلاد، ذلك القرار الذي قضت محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة يوم الثلاثاء 8 مايو 2007 برئاسة المستشار محمد الحسيني نائب رئيس مجلس الدولة برفض تنفيذه، فطعن عليها الرئيس وقضت محكمة فحص الطعون بتأييد القرار.
في 25 يناير2011 بدأت موجة من التظاهرات بلغت أوجها يوم الثلاثاء 1 فبراير حيث قُدّر عدد المشاركين فيها بثمانية ملايين شخص في أنحاء مصر، وواجه النظام المصري هذه التظاهرات بعنف أدى إلى مصرع المئات، خاصّة في مدينة السويس. وتطورت التظاهرات إلى أن تم سحب قوات الشرطة والأمن المركزي من الشوارع المصرية، وفي اليوم الرابع [الجمعة 28 يناير] تم أنزال قوات الجيش إلى داخل المدن وأعلنت قيادة الجيش أنها لن تتعرض للمتظاهرين. ألقى حسنى مبارك خطبتين خلال الأحداث، أعلن في الأولى عن مجموعة من القرارات وصفها بإصلاحات، وفي الثانية أكد أنه لن يرشح نفسه لفترة رئاسية جديدة في الانتخابات التالية، ومؤكدا أنه لن يتنحى. وبعد الخطاب الثاني مباشرة بدأت تظاهرات تهتف بشعارات مؤيدة لمبارك

واشتبكت مع المعتصمين المطالبين بإسقاط حكمه في عدّة مناطق أهمها ميدان التحرير وسط القاهرة في غياب تام لأي تدخل أمنى.

في 28 يناير 2011 بصفته الحاكم العسكري، للبلاد قرر مبارك فرض حظر التجوال لأول مرة منذ 1981، بعد أعمال العنف والشغب التي صاحبت ثورة الخامس والعشرين من يناير. وفي 29 يناير 2011 كلف د/أحمد شقيق برئاسة الوزراء وعين عمر سليمان كنائب لرئيس الجمهورية، لأول مرة منذ تولى الحكم عام 1981.

بحلول الجمعة الرابع من فبراير لم يعد ظهور المؤيدين لمبارك بارزا، بعد أن اتضح أن من بينهم أعضاء في أجهزة الأمن التابعة لنظام مبارك. وفي العاشر من فبراير قام حسنى مبارك بتفويض نائبه عمر سليمان للقيام بمهامه في بيان [مستفز] لم يلق أي استحسان وعلى إثره اشتدت المظاهرات ونزل الملايين إلى الشوارع مطالبين برحيله فورا.

وقد تخلى مبارك عن منصبه كرئيس للجمهورية في الحادي عشر من فبراير 2011، وكلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة لإدارة شئون البلاد .

https://youtu.be/oavQVCW_Q28

https://youtu.be/WrDMAk2HQzE

https://youtu.be/X4b4rQTASOQ

الفصل الثاني

مصر مبارك[6] [1981 . 2011][7]

[6] درجت وسائل الإعلام المصرية على أن تنسب مصر إلى مبارك، والأصح أن ينسب مبارك إلى مصر. ولا يعني إدراج هذه المقالة أو غيرها من مختلف المصادر موافقتنا عليها، ولكن الأمانة تقتضي ذكر ما هو متاح عن موضوعات الثورتين بغض النظر عن مدى موافقتنا عليها أو رفضنا لها.

[7] https://chronicle.fanack.com/ar/egypt/history-past-to-present/mubaraks-egypt-1981-2011/

مقدمة

سار حسني مبارك (مواليد 1928)، لواء سابق في القوات الجوية المصرية، بعد توليه منصب نائب الرئيس، على خطى الرئيس السادات،. وتميزت رئاسته بالصراع ضد الإسلاميين المتطرفين. وبعد اغتيال السادات مباشرة، أعلنت حالة الطوارئ وبقيت سارية المفعول حتى عام 2012.

الأمن الداخلي

كان الأمن الداخلي الشغل الشاغل في عهد مبارك. في تسعينات القرن العشرين، واجهت قوات الأمن تمرد مقاتلين إسلاميين، بقيادة الجماعة الإسلامية والجهاد الإسلامي؛ كان هدف هاتين الحركتين المتنافستين قلب نظام الحكم وإقامة دولة إسلامية. قُتِل أكثر من ألف شخص، وأصيب أكثر من 10,000، واعتقل الآلاف. تبع ذلك أعوام من الهدوء الحذر؛ ولكن في 2005 و2004 و2006، هزّت هجمات إرهابية جديدة على المنتجعات السياحية في شبه جزيرة سيناء شعور البلاد بالاستقرار والأمن.

الاقتصاد

ورث مبارك اقتصاداً راكداً. لم يتمكن النمو الاقتصادي من مواكبة النمو السكاني، وذلك نتيجة البيروقراطية الهائلة والفساد المستشري والحكومة غير الكفؤ والمنافسة الدولية الشرسة. وانهارت الخدمات العامة، مثل التعليم والرعاية الصحية والإسكان، تحت وطأة الطلب وسوء الإدارة. وازدادت الفوارق الاجتماعية بين الجماهير الفقيرة والنخبة الغنية. وفي يوليو 2004، أنضم فريق اقتصادي جديد إلى الحكومة من خلال جهود جمال، النجل الثاني المبارك، مما أثار تكهنات بأنه سيكون ولي العهد. فتم الإعلان عن إصلاحات مؤيدة للأعمال التجارية، ومنذ ذلك الحين بدأ الاستثمار في الارتفاع، إلاّ أن الفوائد لم تطل الجماهير الفقيرة.

الدبلوماسية

دبلوماسياً، ركز مبارك جهوده على إعادة بناء العلاقات مع الدول العربية الأخرى، وتمكن من استعادة بعض المكانة في العالم العربي مع الحفاظ على سلام بارد مع إسرائيل .تم قبول مصر مجدداً في جامعة الدول العربية عام 1990، وأعيد مقرّ الجامعة إلى القاهرة. وتعززت العلاقات مع الولايات المتحدة حتى توترت بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 والمطالب الأمريكية بالديمقراطية في مصر. وما لبثت هذه المطالب، التي أهملت إلى حد كبير بعد الحملة الأمريكية على العراق، أن تعرقلت . وفي الوقت ذاته، لم تتوقف مصر عن لعب دور الوسيط في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

السياسة

خلال السنوات الأخيرة من رئاسة مبارك، دخل المشهد السياسي حالة من الترقب. وفي 7 سبتمبر 2005، أجرت مصر أولى الانتخابات الرئاسية متعددة المرشحين. فاز مبارك بأغلبية ساحقة، رغم عدم تصويت أكثر من 23% من مجموع الناخبين. وبعد شهرين، في نوفمبر وديسمبر، أجريت انتخابات برلمانية على ثلاث مراحل. وأثناء الحملات، وُجّهت انتقادات غير مسبوقة للنظام والرئيس. ولأول مرة، سُمح لجماعة الإخوان المحظورة بالاحتجاج في الشوارع والهتاف بشعار "الإسلام هو الحل". كما سُمح للإسلاميين بالمشاركة في الانتخابات شرط تقدمهم كمرشحين مستقلين. ورغم فوز الحزب الوطني الديمقراطي (الحاكم) بأغلبية الأصوات في البرلمان، إلا أن الإخوان المسلمين فازوا بـ 88 من 444 مقعد المتنافس عليها (حوالي 20%)، بزيادة خمسة أضعاف.

بعد ذلك، ضاق الخناق على النظام. تم اعتقال المرشح الرئاسي أيمن نور (مواليد 1964)، وتعرض الإخوان المسلمون إلى اعتقالات متواصلة. وقبل شهرين من إجبار مبارك على التنحي عن منصبه، أُجرِيَت الانتخابات البرلمانية في 28 نوفمبر و (الجولة

الثانية) في 5 ديسمبر 2010، وتميزت بالتزوير واسع النطاق؛ فاز الحزب الوطني الديمقراطي (الحاكم) بـ 96% تقريباً من المقاعد. اتفق المراقبون على أن هذه الانتخابات كانت الأسوأ في عهد مبارك وكان القصد منها أساساً تمهيد الطريق لابنه جمال. فلم تفز جماعة الإخوان المسلمين، التي فازت قبل خمس سنوات فقط بـ 88 مقعداً من أصل 444، بأي مقعد في الجولة الأولى من انتخابات نوفمبر 2010، ولا أي من جماعات المعارضة.

https://youtu.be/HZ7qBqtWqWs

https://youtu.be/fjpNu2_3bMI

https://youtu.be/xkjl7ofbG0U

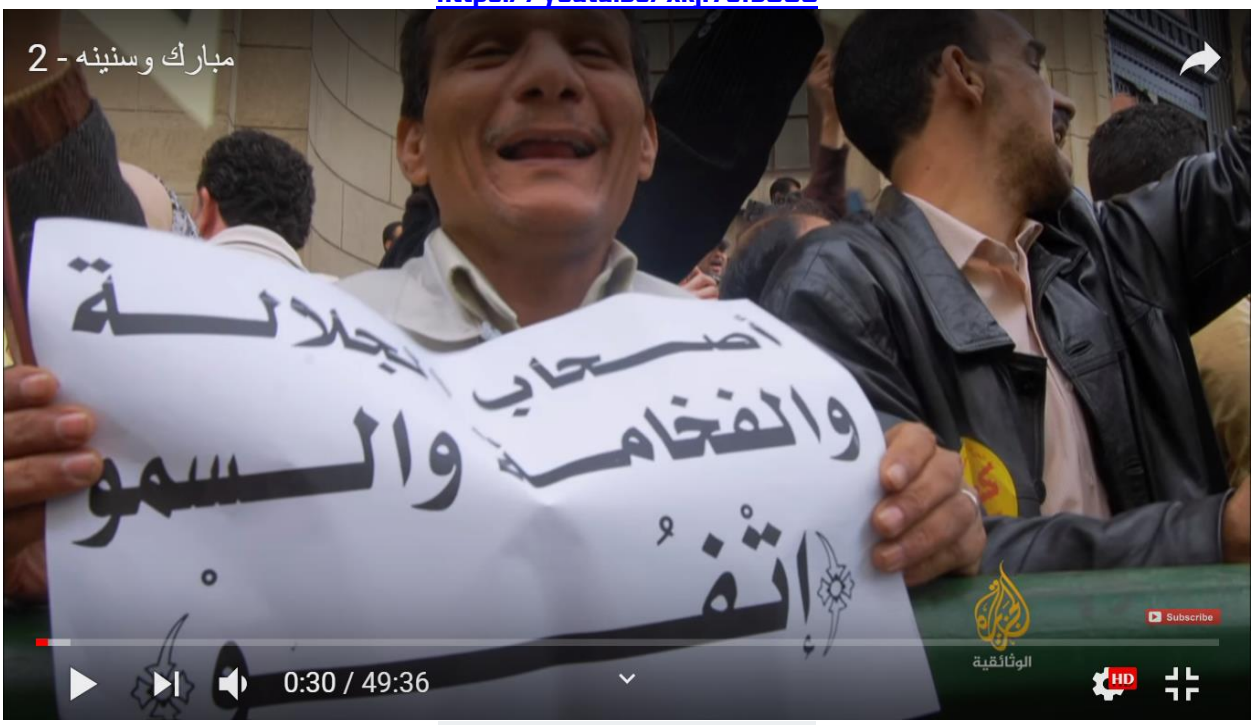

https://youtu.be/z8IlvvDaaf4

1. مصر في مؤشر التنمية البشرية[8]

جاءت في الترتيب 113 من بين 187 دولة على مؤشر التنمية البشرية وهو مقياس مقارن لمتوسط العمر المتوقع، ومحو الأمية والتعليم ومستويات المعيشة لبلدان العالم. بل هو وسيلة لقياس معيار الرفاه، وخاصة رعاية الأطفال. ويُستخدَم للتمييز بين ما إذا كان بلد متقدم النمو، والنامية أو البلدان المتقدمة من نقص، وكذلك لقياس أثر السياسات الاقتصادية على نوعية الحياة. وقد وضع هذا المؤشر في عام 1990.

وتقع البلدان في أربع فئات واسعة على أساس مؤشر التنمية البشرية: مرتفع جداً ومرتفع ومتوسط ومنخفض في التنمية البشرية.

وكان تقدير مصر 644. في العام 2011 . وهو بلا شك يعكس نتائج السنواتالسابقة . أي أقل من واحد صحيح أي أنها كانت ضمن الدول متوسطة التنمية البشرية.

وكانت مصر في المركز السابع بين الدول الأفريقية حيث جاءت سيشل في المركز الأول أفريقيا بمؤشر 773. تلتها ليبيا وموريشيوس وتونس والجزائر والجابون.

وبالنسبة للدول العربية كانت الإمارات العربية المتحدة في قمة الدول العربية بمؤشر تنمية بشرية مرتفعة جدا [846.] وكانت الأردن في قمة الدول العربية ذات التنمية البشرية المتوسطة [698.] تليها مصر [644.]!

أي أن نتاج ثلاثين عاما من حكم مبارك قد أوصلت مصر إلى مركز متأخر جداً في مجال التنمية البشرية وكانت 112 دولة في العالم تسبق مصر في هذا المؤشر المركب الذي يعبر عن مجمل مستوى حياة المصريين.

[8] http://www.marefa.org/index.php/%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%AF%D8%A7%D9%86_%D8%AD%D8%B3%D8%A8_%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%A9#.D9.82.D8.A7.D8.A6.D9.85.D8.A9_.D9.83.D8.A7.D9.85.D9.84

2. تقرير السفارة الأمريكية في مصر عن حقوق الإنسان لعام 2010[9]

يكفل الدستور حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية، على الرغم من أن الحكومة تضع قيوداً على هذه الحقوق في الواقع العملي. والإسلام هو الدين الرسمي للدولة، ومبادئ الشريعة هي المصدر الرئيس للتشريع.

ظل مستوى احترام الحكومة للحرية الدينية سيئاً، دون أي تغير عما كان عليه في العام السابق. ويمارس أعضاء الأقليات الدينية غير المسلمة التي تعترف بها الحكومة رسمياً شعائرهم الدينية دون أي مضايقة؛ ولكن المسيحيين وأتباع الطائفة البهائية، الذين لا تعترف بهم الحكومة، يواجهون تمييزاً فردياً وجماعياً ضدهم، خاصة فيما يتعلق بالوظائف الحكومية والقدرة على تشييد وتجديد وإصلاح وترميم أماكن العبادة. كما أن الحكومة قامت في بعض الأحيان باعتقال واحتجاز ومضايقة مسلمين كالشيعة والأحمديين والقرآنيين، والمتحولين عن الإسلام إلى المسيحية، وغيرهم من أتباع الجماعات الدينية الأخرى الذين اعتبرت الحكومة عقيدتهم و/أو طقوسهم الدينية منحرفة عن المعتقدات الإسلامية السائدة وزعمت أن أنشطتهم تعرض الوئام بين الطوائف الدينية للخطر. وقد واصلت السلطات الحكومية في الكثير من الأحيان رفضها تزويد المتحولين عن دينهم ببطاقات هوية جديدة تشير إلى الدين الذي اختاروا اعتناقه. ولم تقم الحكومة في بعض الحالات بملاحقة مرتكبي حوادث العنف الطائفي ضد المسيحيين الأقباط قضائياً، بما في ذلك في البهجورة وفرشوط ومرسى مطروح. ورغم تصريحات الرئيس مبارك وغيره من كبار المسؤولين الحكوميين الشاجبة للتحريض والعنف الطائفيين، أنكر محافظ المنيا علنا في 24 نوفمبر 2009، وقوع حوادث عنف طائفي في محافظته، وذلك بالرغم من توثيق تلك الحوادث. كما أن الحكومة لم تقم مرة أخرى بإصلاح القوانيين، وخاصة القوانيين المتعلقة بتشييد وإصلاح الكنائس، وبالممارسات الحكومية التي تميز ضد

[9] https://egypt.usembassy.gov/pa/ar_irfll.html

المسيحيين، خاصة في مجال التوظيف، مما أتاح تعميق ترسخ تأثير هذه القوانيين التمييزي وتأثيرها الناجم عن اقتداء المجتمع بها. وواصلت الحكومة رعاية جلسات صلح غير رسمية بعد الهجمات الطائفية، وهو الأمر الذي أدى بصفة عامة إلى منع ملاحقة المتهمين بارتكاب الجرائم ضد الأقباط قضائياً، وحال دون لجوء الأقباط إلى النظام القضائي من أجل الحصول على التعويض، مما ساهم في خلق مناخ يتسم بالإفلات من العقاب شجع على وقوع المزيد من الهجمات. أما من ناحية الخطوات الإيجابية، فقد أصدرت الحكومة بطاقات تحديد شخصية (تعرف ببطاقات الرقم القومي) لبعض البهائيين غير المتزوجين؛ وألقت القبض على أربعة أشخاص متهمين بارتكاب هجوم طائفي ضد الأقباط في نجع حمادي وبدأت في إجراءات محاكمتهم؛ وأصدرت محكمة في قنا حكماً بالسجن مدى الحياة على خمسة مسلمين لقتلهم مسيحيْن .

وقد استمر وجود التمييز الديني والتوتر الطائفي في المجتمع خلال الفترة التي غطاها هذا التقرير، وأفاد بعض الناشطين والمجموعات الدينية بازدياد التوتر الديني. فعلى سبيل المثال، قُتل في 6 يناير 2010، ستة أقباط ومسلم واحد في مدينة نجع حمادي في هجوم على المصلين عقب قداس عيد الميلاد القبطي .

وقد واصل السفير وكبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية وأعضاء الكونجرس إعرابهم لكبار المسؤولين الحكوميين ومباشرة لعامة الشعب عن القلق الأمريكي بخصوص موضوع التمييز الديني. وعلى وجه التخصيص، أعرب المسؤولون في السفارة وغيرهم من المسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية للحكومة عن القلق بخصوص استمرار التمييز الذي يتعرض له المسيحيون في مجال تشييد المباني الكنسية وصيانتها، والعنف الطائفي، واستخدام الحكومة لجلسات الصلح غير الرسمية بدلا من الملاحقة الجنائية أمام القضاء، سوء معاملة الدولة للمواطنين المسلمين الذين

يؤمنون بمعتقدات تحيد عن المعتقدات الإسلامية الراسخة لدى الأغلبية أو يتحولون عن الإسلام إلى دين آخر.

القسم الأول: التوزيع السكاني حسب الأديان

تبلغ مساحة البلاد370,308 ميلا مربعا، ويبلغ عدد السكان 86 مليون نسمة، 90 بالمائة منهم تقريباً من المسلمين السنّة. ويشكل المسلمون الشيعة أقل بكثير من1 بالمائة من السكان. وقد تراوحت تقديرات نسبة المسيحيين ما بين 8 إلى 12 بالمائة (6 إلى 10 ملايين نسمة) ينتمي غالبيتهم إلى الكنيسة القبطية الأرثوذكسية. ويبلغ عدد أبناء الطائفة اليهودية حوالي125 شخصاً، معظمهم من كبار السن.

وتضم الطوائف المسيحية الأخرى، أتباع الكنائس الرسولية الأرمنية، والكاثوليكية (الأرمنية، والكلدانية، والروم الكاثوليك، والملكيين، وأتباع الكنيسة الرومانية الكاثوليكية، والسريانية الكاثوليكية)، والمارونية، والأرثوذكسية (الروم الأرثوذكس والسريان الأرثوذكس) والتي يتراوح عدد أعضاء كل منها ما بين عدة آلاف إلى مئات الآلاف. وتضم الطوائف البروتستانتية (التي تعرف باللغة العربية باسم "الإنجيلية")، التي بدأ وجودها في البلد في أواسط القرن التاسع عشر، 16 طائفة (هي المشيخية، والأنجليكانية [الإنجليزية]، والمعمدانية، والأخوة، والأخوة المرحبون، ونهضة القداسة، والإيمان، وكنيسة الرب، والمثال المسيحي، والكنيسة الرسولية، والنعمة، والكنيسة الخمسينية، والنعمة الرسولية، وكنيسة المسيح، والكرازة بالإنجيل، وكنيسة الرسالة الهولندية، وهناك أيضاً أتباع لكنيسة الأدفنتست أو السبتيين التي منحت الوضعية القانونية في الستينات من القرن الماضي، وما بين 800 إلى 1200 من طائفة شهود يهوه وأعداد صغيرة من المورمون، إلا أن الحكومة لا تعترف بهاتين الطائفتين، ويقدر عدد البهائيين بحوالي 2,000 شخص.

ينتشر المسيحيون في جميع أنحاء البلد، على الرغم من أن نسبتهم أعلى في صعيد مصر (الجزء الجنوبي من البلاد) وفي بعض مناطق القاهرة والإسكندرية.

وهناك الكثير من الجماعات الدينية الأجنبية، وبصفة خاصة أتباع الكنيسة الرومانية الكاثوليك والبروتستانت، الذين يرجع تواجدهم في البلد لأكثر من قرن. وتعمل هذه الجماعات في المجالات التعليمية والاجتماعية والإنمائية.

القسم الثاني: مستوى احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني/السياسي

يكفل الدستور، بمقتضى المادة 46، حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية؛ بيد أن الحكومة تضع قيوداً على هذه الحقوق عند الممارسة الفعلية. والإسلام هو الدين الرسمي للدولة، والشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع. وقد فسر حكم صادر عن إحدى المحاكم الابتدائية في شهر يناير 2008 كفالة الدستور للحرية الدينية على أنها لا تنطبق على المواطنين المسلمين الذين يرغبون في التحول إلى دين آخر. وكان هذا الحكم، الغير ملزم للمحاكم الأخرى، ما زال رهن الاستئناف لدى انتهاء لفترة التي غطاها هذا التقرير، رغم أن إحدى محاكم الاستئناف أعلنت في 27 أبريل 2010، أنها لن تبت في الاستئناف إلى أن تصدر المحكمة الدستورية العليا قرارها في مجموعة من القضايا المتعلقة بالمادة 46. وقد حكمت المحاكم في السنوات الماضية بأن كفالة الدستور للحرية الدينية لا تنطبق على البهائيين.

وقد لحظت محكمة القضاء الإداري بالقاهرة في قرارها الصادر في يناير 2008 في قضية محمد أحمد عبده حجازي ضد وزارة الداخلية وآخرين أن الدولة قد صادقت على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والذي تضمن فيه المادة 18 الحرية الدينية المطلقة، مع تحفظ واحد، هو أنه سيتم إقرار العهد إلى الحد الذي لا يتعارض فيه مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وعلى الرغم من عدم وجود حظر قانونيي على التحول عن الدين واعتناق دين آخر، فأن الحكومة لا تعترف بتحول المسلمين إلى الديانة المسيحية أو أي ديانة أخرى، وتشكل مقاومة المسؤولين المحليين لمثل تلك التحولات. من خلال رفض الاعتراف

بها من الناحية القانونية . حظراً في الممارسة الفعلية. ويتردد أن أجهزة الأمن تقوم بشكل منتظم وأحيانا بشكل عدواني بمراقبة المواطنين المسلمين حسب المولد الذين يشتبه في أنهم تحولوا إلى المسيحية. وعلاوة على ذلك، فقد حكمت محكمة القضاء الإداري بالقاهرة، وهي محكمة استعراض أول، في يناير 2008 بأن حرية التحول عن الدين واعتناق دين آخر لا تشمل المواطنين المسلمين. وقالت المحكمة أن حرية ممارسة الشعائر الدينية تخضع لقيود، وبصفة خاصة المحافظة على النظام العام، والأخلاق العامة، والامتثال لأحكام ومبادئ الإسلام، التي تمنع المسلمين من التحول عن دينهم. وقالت المحكمة أن "النظام العام" يُعَّرف على أساس أن الدين الرسمي هو الإسلام، وأن معظم السكان يدينون بالإسلام، وأن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع. وكان الحكم لا يزال رهن الاستئناف عند حلول نهاية الفترة التي غطاها التقرير. وحكمت محكمة القضاء الإداري بالقاهرة في يونيو 2009، برفض منح ماهر الجوهري، وهو مسلم آخر حسب المولد تحول إلى المسيحية، بطاقة تحقيق شخصية [تعرف ببطاقة الرقم القومي] تظهر تحوله إلى المسيحية.

وعلى الرغم من عدم وجود حظر قانونيي على التبشير بين المسلمين، تقوم الحكومة بتقييد مثل هذه النشطة. ولا يحظر الدستور أو القوانيين المدنية أو الجنائية التبشير، لكن الشرطة قامت باحتجاز المتهمين بالتبشير أو قامت بممارسة أشكال أخرى من المضايقة ضدهم على أساس اتهامهم إما بالسخرية من الأديان السماوية أو بإهانتها أو بإثارة الفتنة الطائفية. وتتسامح الحكومة بشكل عام إزاء الأجانب العاملين في الحقل الديني شريطة عدم تبشيرهم المسلمين. وقد قامت الحكومة خلال الـ 15 سنة الأخيرة برفض السماح لبعض الأجانب بدخول البلد مجدداً، أو برفض طلبات تجديد إقامتهم، أو بطردهم، لكونها اشتبهت في انخراطهم في أنشطة دينية غير موافق عليها .

تستند تطبيقات قانون الأسرة، بما في ذلك ما يتعلق بالزواج والطلاق والنفقة وحضانة الأطفال ودفن الموتى، إلى دين الشخص. وتعترف الحكومة، في التطبيق

الواقعي لقانون الأسرة، "بالأديان السماوية الثلاثة"، الإسلام والمسيحية واليهودية فقط. فتخضع الأسر المسلمة للشريعة الإسلامية، والأسر المسيحية للقانون الكنسي، والأسر اليهودية للقانون اليهودي. وتقوم المحاكم، في حالات النزاع الزوجي الخاضعة لقانون الأسرة بين امرأة مسيحية ورجل مسلم، بتطبيق الشريعة الإسلامية. ولا تعترف الحكومة بزواج المواطنين الذين يدينون بديانات أخرى غير المسيحية واليهودية والإسلام.

ووفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية كما هي مطبقة في البلاد، يحظر زواج المسلمات من رجال غير مسلمين. ويتعين بالتالي على الذكور غير المسلمين اعتناق الإسلام كي يستطيعوا الاقتران بنساء مسلمات، ولكن لا يشترط اعتناق النساء غير المسلمات الإسلام كي يتزوجن من رجال مسلمين. كما يتعين على الزوجة غير المسلمة التي تعتنق الإسلام تطليق زوجها غير المسلم. ويقال إن سلطات الأمن المحلية تقوم في بعض الحالات، لدى تحول الزوجة عن دينها إلى الإسلام، بسؤال الزوج غير المسلم عما إذا كان على استعداد لاعتناق الإسلام؛ وفي حال اختياره عدم التحول عن دينه، من الممكن أن تبدأ إجراءات الطلاق فوراً وتمنح حضانة الأطفال للأم .

تستند فوانين الميراث بالنسبة لجميع المواطنين إلى تفسير الحكومة للشريعة الإسلامية. وتحصل الوريثة الأنثى المسلمة على نصف الميراث الذي يحصل عليه الوريث الذكر. ولا تتمتع الأرامل المسيحيات لدى وفاة أزواجهن المسلمين بأي حق في الميراث بشكل تلقائي، وأن كان من الممكن منحهن قسماً من التركة من خلال الوثائق الإيصائية .

وبموجب أحكام الشريعة الإسلامية، يفقد المتحولون عن الإسلام جميع حقوق الميراث. ونظراً لأن الحكومة لا توفر أي وسيلة قانونية للمتحولين من الإسلام إلى

المسيحية لتعديل سجلاتهم المدنية بحيث تظهر وضعهم الديني الجديد، فقد لا تتم الإشارة إلى فقدان حقوق الميراث على الوثائق المدنية.

ونظراً لانعدام وجود وسيلة قانونية لتسجيل التغيير في الوضع الديني، يلجأ بعض المتحولين إلى استخراج أوراق هوية بطرق غير مشروعة، عادة عن طريق تقديم وثائق داعمة مزورة أو عن طريق رشوة موظفي الحكومة الذين يقومون بإتمام المعاملات الخاصة بالوثائق. وتقوم السلطات، بصورة دورية، باعتقال المتحولين والمتعاونين معهم واتهامهم بخرق القوانين التي تحظر تزوير الوثائق.

وينص القانون على الخطوات الإدارية المتصلة بتحول غير المسلمين إلى الإسلام. وقد تقوم الحكومة بشكل تلقائي بتصنيف أطفال الوالدين المتحولين القصر، وفي بعض الأحيان الأولاد البالغين الذين كانوا قصرا عند تحول والديهم، كمسلمين بغض النظر عن دين الوالد/الوالدة غير المتحول إلى الإسلام. وتتفق هذه الممارسة مع تفسير الحكومة للشريعة، بأنه "لا تجوز ولاية غير المسلم على المسلم ".

وتمنع القوانين المدنية والدينية - الإسلامية والقبطية - الرجال الأقباط من الزواج من النساء المسلمات. وعند زواج مواطن مسيحي من مواطنة مسلمة في الخارج، لا يتم الاعتراف بزواجهما قانونياً داخل البلاد. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يتم إلقاء القبض على السيدة واتهامها بالردة، كما يمكن أخذ أي أطفال من نتاج هذا الزواج ووضعهم في حضانة وصي مسلم ذكر، وذلك وفقاً للتفسير الحكومي للشريعة الإسلامية .

ويسمح القانون بطلاق "الخلع"، الذي يمكّن المرأة المسلمة من الحصول على الطلاق بدون موافقة زوجها، بشرط استعدادها للتنازل عن كافة حقوقها المالية، بما في ذلك النفقة، والمهر، وغيرها من الفوائد المالية. وقد اشتكت الكثير من السيدات من عدم دفع نفقة الطفل المفروضة على الزوج بعد منحهن الخلع .

وقد حكمت المحكمة الإدارية العليا في مايو 2010 بأنه يتعين على الكنيسة القبطية الأرثوذكسية السماح للأقباط المطلقين بالزواج مرة أخرى، وهو حكم وصفته الكنيسة القبطية بأنه تعد على سلطتها. ووفقاً للسياسة الحكومية والعرف السابق، يستند تطبيق قانون الأسرة، بما في ذلك ما يتعلق بالزواج والطلاق، إلى دين الشخص، ووفقاً لذلك يخضع الأقباط الأرثوذكس لقانون الكنيسة القبطية الأرثوذكسية. وتبيح الكنيسة القبطية الأرثوذوكسية الطلاق فقط في حالات الزنا أو تحول أحد الزوجين إلى دين آخر، أو إلى مذهب مسيحي آخر.

وتحظر وزارة التربية والتعليم ارتداء الحجاب (غطاء الرأس الإسلامي) في المدارس الابتدائية، وتسمح به فقط في المدارس الإعدادية والثانوية بناء على طلب خطي من ولي أمر الفتاة.

تحتفل الحكومة بعيد الفطر، وعيد الأضحى، ورأس السنة الهجرية، والمولد النبوي، وعيد الميلاد القبطي (7 يناير) كأعياد وطنية.

تنطوي التعديلات الدستورية، التي تمت الموافقة عليها عن طريق استفتاء عام 2007، على تداعياتٍ غير واضحة بالنسبة للحرية الدينية. إذ تنص المادة الأولى المعدلة من الدستور على أن النظام السياسي للدولة يقوم على أساس مبدأ المواطنة. وتحظر المادة الخامسة المعدلة تكوين أحزاب سياسية أو القيام بأنشطة سياسية على أساس ديني. وقد جادل أنصار النظام بأن هذه التغييرات ستؤدي إلى فصل الدين عن السياسة. وجادل بعض المنتقدين، بما في ذلك جماعة الإخوان المسلمين المعارضة، بأن التعديلات غير متسقة مع المادة الثانية، التي تنص على أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي للتشريع.

وتتمتع وزارات مختلفة بتفويض قانوني بحظر أو مصادرة الكتب والأعمال الفنية بعد الحصول على أمر من المحكمة. ويجوز لمجلس الوزراء أن يصدر أمراً بمنع نشر وتداول أعمال يرى أنها تخدش الحياء العام أو تسيء إلى الدين أو يحتمل أن تعكر

السلام. ويملك مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر السلطة القانونية لمراقبة أي مطبوعات تتناول القرآن والحديث، وأصبح يملك منذ عام 2004 سلطة مصادرتها. وكان مرسوم أصدرته وزارة العدل في عام 2003 قد خول الأزهر سلطة مصادرة أي مطبوعات أو أشرطة أو خطب أو مواد فنية يعتبرها متعارضة مع الشريعة الإسلامية. ولم ترد أي تقارير تفيد بممارسة الأزهر لهذه السلطة خلال الفترة التي غطاها التقرير. وحكمت محكمة القضاء الإداري بالقاهرة في يناير 2008 بأنه يتعين على الحكومة إصدار بطاقات تحقيق شخصية وشهادات ميلاد جديدة لـ 13 مسيحياً حسب المولد تحولوا إلى الإسلام (كان هدف بعضهم تجنب القيود التي تفرضها الكنيسة القبطية على الطلاق) وعادوا مرة أخرى إلى المسيحية؛ على أن يشار في البطاقة إلى أن حاملها هو مسيحي "كان قد اعتنق الإسلام في السابق." وقد قضت المحكمة بأن "تسجيل التحول" من الإسلام إلى المسيحية في بطاقة تحقيق الشخصية [المعروفة ببطاقة الرقم القومي] لا "يحدد قطعاً" [في شكل لا يتطرق إليه الشك] الردة بالنسبة لحامل البطاقة. إلا أنها قضت بأن عدم ذكر ارتداد حامل البطاقة من شأنه أن يتعارض مع النظام العام، ملمحة إلى أن تحديد الردة هو بمثابة آلية لتحذير المجتمع ككل. وقد حذرت المنظمتان غير الحكوميتين، منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومن رايتس ووتش) والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية، الحكومة إلى أن مثل هذه الإشارة العلنية إلى التحول قد تشكل وصمة عار وتعرض المتحولين للتمييز الاجتماعي ضدهم. ولم تتخذ الحكومة أي إجراء خلال الفترة التي غطاها التقرير لتنفيذ أمر المحكمة. وقالت في عام 2009 أنها تنتظر قرار المحكمة الدستورية العليا بخصوص أكثر من 100 قضية رفعها "عائدون إلى دياناتهم الأصلية"، وعدد من الكيانات غير الحكومية التي عارضت الحكم، مجادلة بأن المادة الثانية من الدستور، والتي تنص على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع، تحظر على المسلمين التحول عن الإسلام واعتناق ديانة أخرى.

وفي 30 مارس 2010، ردت محكمة القضاء الإداري في الإسكندرية دعوى مرفوعة لصالح صبيين مسيحيين قبطيين حسب المولد تلتمس إقرار اعتبارهما لنفسيهما مسيحيين، رغم اعتناق والدهما الإسلام في عام 2005. ونتيجة لخطوة الوالد لم يكن الصبيان مؤهلين، لدى بلوغهما السادسة عشرة من العمر في يونيو 2010، إلا للحصول على بطاقتي تحقيق شخصية تنصان على أن دينهما هو "الإسلام." وقد دعم رد المحكمة للدعوى نهائياً السياسة التمييزية القاضية بتغيير انتماء الأولاد الديني قسراً في الوثائق الرسمية لدى تحول الوالد إلى الإسلام، حتى عندما تحتفظ الأم المسيحية بالحضانة. كما ردت المحكمة في نفس اليوم دعوى تم رفعها لإجبار الحكومة على تحديد الديانة التي ينتمي إليها الصبيين على أنها "المسيحية" في بطاقتي تحقيق الشخصية الرسمية، حاكمة بأن الوثائق التي أصدرتها الكنيسة القبطية مصدّقة على أن الولدين مسيحيان لا تتسم بأي صفة قانونية .

ويجب أن تحصل جميع المساجد على ترخيص من وزارة الأوقاف. وتقوم الحكومة بتعيين الأئمة الذين يقومون بإمامة الصلاة في المساجد وتدفع مرتباتهم وتراقب خطبهم. ولا تقوم بالمساهمة في تمويل الكنائس المسيحية. وقد ذكرت وزارة الأوقاف أن عدد المساجد والزوايا الموجودة في البلد بتاريخ أبريل 2010، كان 104,506 مساجد وزاوية. وقد سحب مرسوم أصدره وزير الأوقاف في عام 2004 من المحافظين سلطة إصدار تصاريح بناء المساجد، ووضع المساجد الخاصة تحت الإشراف الإداري لوزارة الأوقاف؛ لكن قد يكون هناك ما يصل إلى 20,000 مسجد وزاوية ما زالت قائمة ولا تقوم الوزارة بالإشراف عليها.

يفرض التفسير المعاصر للمرسوم العثماني الهمايوني الصادر في عام 1856، والذي لا يزال ينفذ جزئياً، على غير المسلمين الحصول على مرسوم رئاسي لبناء الكنائس المسيحية والمعابد اليهودية الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، تحدد لوائح وزارة الداخلية الصادرة في عام 1943 بمقتضى مرسوم العزبي، مجموعة مكونة من 10 شروط يجب

أن تأخذها الحكومة في الاعتبار قبل أن يصبح من الممكن إصدار مرسوم رئاسي لبناء مكان جديد للعبادة لغير المسلمين. وتتضمن الشروط ألا تقل المسافة بين الكنيسة وأي جامع عن 100 متر (340 قدما) وأن يتم الحصول على موافقة التجمعات السكانية المسلمة المجاورة للكنيسة الجديدة المنوي تشييدها قبل إصدار تصريح ببنائها.

وقد أصدر الرئيس في عام 2005 المرسوم رقم 2005/291، الذي خول للمحافظين الـ 26 في البلد سلطة منح التراخيص للطوائف المسيحية التي تسعى إلى توسيع الكنائس القائمة أو إعادة بنائها في محافظاتهم. ونص المرسوم أيضاً على أنه بإمكان الكنائس القيام بأعمال الترميم والصيانة الأساسية شريطة أن تقوم بتقديم إشعار خطي إلى السلطات المحلية. ونص المرسوم رقم 291 على أنه يتعين على المحافظ دراسة جميع طلبات إعادة البناء أو التوسيع، التي يجب دعمها بوثائق مساندة غير محددة، في غضون ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمها. ووفقاً للمرسوم، "لا يجوز رفض منح التصاريح إلا بقرار مبرر". كما ألغى المرسوم رقم 291 مرسوماً كان قد صدر في عام 1999 وكان يهدف إلى تحسين عملية منح التراخيص لترميم الكنائس. (كان المرسوم الرئاسي رقم 453 لعام 1999 قد جعل ترميم جميع أماكن العبادة خاضعاً لقانون للمباني المدنية صدر عام 1976. وعلى الرغم من أن هذا المرسوم جعل ترميم المساجد والكنائس خاضعاً من الناحية الشكلية الإجرائية لنفس القوانين، إلا أن السلطات طبقت القوانين بشكل أكثر صرامة على الكنائس).

وقد رفضت محكمة القضاء الإداري بالقاهرة في أبريل 2009 طعناً قانونياً بالمرسوم 291/ 2005. وكان غرض المحامي الذي تقدم بالطعن هو إبطال المرسوم لاعتقاده بأن المرسوم العثماني الهمايوني لم يمنح الرئيس صلاحية تفويض سلطة الإصلاح أو التجديد للمحافظين. وقد حكمت المحكمة بأن "التفكير الإسلامي المستنير يقبل وجود غير المسلمين كجزء لا يتجزأ من أمة واحدة، حيث يستطيعون ممارسة

معتقداتهم بحرية وأمأن ضمن إطار النظام العام، الذي ينظم العلاقات بين الأفراد وكذلك علاقاتهم بالدولة ."

وتعمد بعض الطوائف، التي تم رفض طلباتها للحصول على تصاريح بناء، إلى استخدام مبان وشقق سكنية خاصة لإقامة الشعائر الدينية أو إلى البناء بدون تصاريح. وتقوم السلطات المحلية أحيانا بإغلاق أماكن العبادة هذه غير المرخص بها .

ويتعين على الجماعة الدينية، حتى يتم الاعتراف بها رسمياً، تقديم طلب إلى إدارة الشؤون الدينية في وزارة الداخلية التي تحدد ما إذا كانت الجماعة، من وجهة نظرها، ستشكل تهديداً أو زعزعة للوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي. وتقوم الإدارة أيضاً بالتشاور مع الشخصيات الدينية الرئيسة، وبصفة خاصة بابا الكنيسة القبطية الأرثوذكسية وشيخ الأزهر. ويتم بعد ذلك رفع طلب التسجيل إلى رئيس الجمهورية، الذي يقوم في حال موافقته عليه، بإصدار مرسوم يعترف بالجماعة الجديدة، بمقتضى القانون رقم 15 لعام 1927. وإذا تجاهلت جماعة دينية عملية التسجيل الرسمية، يصبح أتباعها عرضة لاحتمال اعتقالهم وقد يواجهون أيضاً الملاحقة القضائية والعقاب بمقتضى المادة 98 (و) من قانون العقوبات، التي تحظر "ازدراء الأديان."

إلا أنه لم تكن هناك تقارير عن قيام الحكومة بملاحقة الجماعات الدينية غير المسجلة قضائياً بمقتضى تلك المواد. وقد كانت آخر مرة اعترفت فيها الحكومة بجماعة دينية جديدة في عام 1990 .

ولا تقوم السلطات الحكومية أحيانا بتنفيذ القانون في حالات التحول الحساسة. وكانت السلطات المحلية، في فترات سابقة للفترة التي يغطيها هذا التقرير، تسمح أحيانا بوضع أنثى مسيحية قاصر تتحول إلى الإسلام في رعاية وصي مسلم، يحتمل أن يوافق على زواج يعارضه والدا الفتاة المسيحيان. وكانت تعليمات الحكومة السابقة لكتّاب العدل (أو الموثقين العامين)، التي تنفذ القانون رقم 114 لعام 1947،

تنص على أنه يجوز لأي شخص بلغ السادسة عشرة من العمر اعتناق الإسلام دون موافقة الوالدين. وكان هذا الأمر يحدث أكثر ما يحدث عندما تتزوج فتاة عمرها 16 أو 17 سنة من رجلاً مسلما. إلا أن قانون الطفل لعام 2010 يحظر زواج من هم دون الثامنة عشرة من العمر.

يحظر القانون رقم 263 لعام 1960، الذي لا يزال ساري المفعول، المؤسسات والأنشطة المجتمعية البهائية ويحرم البهائيين من أي اعتراف قانوني بهم. وعلى الرغم من الحظر، يستطيع البهائيون إقامة أنشطة مجتمعية مثل الاحتفال السنوي بعيد النيروز، أي رأس السنة البهائية. وكانت الحكومة قد صادرت في عهد عبد الناصر جميع أملاك البهائيين العامة، بما في ذلك المراكز الاجتماعية والمكتبات والمقابر.

وتفرض الحكومة تصنيف جميع المواطنين على بطاقات الرقم القومي كمسلمين أو مسيحيين أو يهود. وتردد أن وزارة الداخلية قامت، في حالات نادرة، بإصدار وثائق تُكتب فيها ديانة المواطن على أنها "أخرى" أو لا تذكر الديانة؛ إلا أنه لم تتضح نوعية الحالات التي تنطبق عليها تلك الشروط. وقد اضطر البهائيون وغيرهم من أعضاء الجماعات الدينية التي لا تنتمي إلى أي من الأديان الثلاثة المعترف بها إما إلى الإدلاء بمعلومات غير صحيحة حول انتمائهم الديني أو إلى العيش بدون بطاقة هوية.

وقد حكمت محكمة القضاء الإداري في القاهرة في يناير 2008 في ثلاث قضايا رفعها بهائيون بأن على الحكومة أن تُصدر وثائق هوية رسمية تحتوي على شَ□□رطَة (-) أو علامة أخرى في خانة الديانة. وذكرت المحكمة أن الغرض من ملء خانة الديانة بوضع شَرطْة (-) أو علامة أخرى مميزة هو حماية أتباع "الديانات المنزلة". اليهودية، والمسيحية، والإسلام. من التسلل البهائي وتجنب الأخطار المحتملة من تصرفات وعلاقات مثل هؤلاء الأشخاص مع معتنقي الديانات المنزلة. ونص الحكم على أن أي شخص يعتنق العقيدة البهائية هو مرتد، وأنه لا يمكن تسجيل البهائية كدين في أي وثيقة خاصة بالحالة المدنية أو أي وثيقة رسمية أخرى، لأن ذلك يتعارض مع

النظام العام. إلا أن وزارة الداخلية أصدرت في أبريل 2009 المرسوم رقم 520 الذي يصف الإجراءات التي يجب أن يتبعها أعضاء الجماعات الدينية غير المعترف بها للحصول على بطاقات تحقيق الشخصية (بطاقة الرقم القومي) مع وضع شرطة)-) في خانة الديانة. وأفاد عدد من أعضاء الطائفة البهائية بأن الحكومة طبقت قرار المحكمة طوال النصف الأول من عام 2010 وقيل إنها أصدرت أكثر من 180 شهادة ميلاد وما بين 50 و60 بطاقة رقم قومي لبهائيين، وضعت فيها جميعاً شرطة في خانة الديانة. وقد رفضت الحكومة، نظراً لكونها لا تعترف بالزواج البهائي ولعدم وجود آلية زواج مدني، إصدار بطاقات إثبات شخصية للبهائيين المتزوجين، ما لم يوافقوا على أن يحددوا وضعهم العائلي على أنهم "غير متزوجين." وقالت الحكومة أنها تحاول التوصل إلى آلية لإصدار بطاقات رقم قومي للبهائيين المتزوجين تحدد الوضع العائلي [متزوج أو أعزب] الصحيح .

ويواجه الأشخاص الذين لا يملكون بطاقات تحقيق الشخصية القانونية أيضاَ صعوبات في تسجيل أولادهم في المدارس، وفتح حسابات مصرفية، وأنشاء أعمال تجارية. وتقوم الشرطة أحيانا بعمليات فحص عشوائية لأوراق الهوية، ويمكن احتجاز الذين لا يحملون بطاقة تحقيق الشخصية إلى أن يقوموا بإبراز الوثيقة .

ولم تمنح الحكومة الاعتراف الرسمي لكنيسة يسوع المسيح لقديسي الأيام الأخيرة (المورمون) في القاهرة، لكن الكنيسة احتفظت برعية منظمة في البلاد منذ ما يزيد عن ثلاثين عاما ولم تقم الحكومة بأي اعتراض على ذلك.

وقد حظرت الحكومة طائفة شهود يهوه في عام 1960. وقامت منذ ذلك التاريخ بإخضاعهم للمضايقات والمراقبة، بدرجات متفاوتة. وكانت طائفة شهود يهوه قد سُجلت بشكل قانوني في القاهرة عام 1951 وفي الإسكندرية عام 1956، ويرجع وجودها في البلاد إلى الثلاثينات من القرن الماضي. وتعزو الحكومة رفضها تسجيل شهود يهوه إلى معارضة الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، التي شجبت المجموعة بوصفها

منشقة، وأيضاً إلى وجود شكوك متبقية لدى الحكومة من عهد الرئيس عبد الناصر بوجود روابط بين شهود يهوه ودولة إسرائيل.

وقد حظرت الحكومة في عام1954 جماعة الإخوان المسلمين، وهي حزب إسلامي يعمل في مجال الدعوة إلى الإسلام والأنشطة الخيرية والسياسية، معتبرة الجماعة تهديداً لحكم الحزب الوطني الديمقراطي، إلا أنها غضت الطرف عن أنشطتها مع درجات متفاوتة من التدخل. ويجاهر الإخوان المسلمون علانية بوجهات نظرهم ويعرفون عن أنفسهم كأعضاء في الجماعة، على الرغم من أنهم لا يزالون عرضة للاحتجاز التعسفي والضغط من قبل الحكومة.

وتقوم الحكومة أحيانا باتخاذ إجراءات قانونية بحق أعضاء الجماعات الدينية التي تعتبر ممارساتها منحرفة عن المعتقدات الإسلامية التقليدية السائدة بين غالبية المسلمين ويُزعم أن أنشطتها تعرض الوئام بين الطوائف للخطر، كما تقوم بمضايقة أعضاء هذه الجماعات بطرق أخرى بينها احتجازهم وفرض حظر على سفرهم .

وقد نصحت الحكومة الصحفيين ورسامي الكاريكاتير بتجنب معاداة السامية. ويصر المسؤولون الحكوميون على أن التصريحات المعادية للسامية في وسائل الإعلام أنما هي رد فعل على إجراءات الحكومة الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، وعلى أنها لا تعكس المعاداة التاريخية للسامية؛ إلا أن هناك عددا قليلا من المحاولات العلنية للتمييز بين معادة السامية والمشاعر المناهضة لإسرائيل.

ويشكل المجلس القومي لحقوق الإنسان، وهو هيئة شبه حكومية، الجهة المكلفة بتعزيز الحماية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما فيها الحرية الدينية، وزيادة الوعي بها وضمان الالتزام بها. وهو أيضاً مكلف بمراقبة تنفيذ الاتفاقيات الدولية وتطبيقها. ويضم المجلس المؤلف من 25 عضواً تعينهم الحكومة 5 مسيحيين .

وتقدم وسائل الإعلام المحلية، بما في ذلك التليفزيون والراديو المملوكان للدولة، برامج إسلامية بشكل منتظم. وتتم إذاعة البرامج التليفزيونية المسيحية أسبوعياً على قناة النيل الثقافية التليفزيونية التي تمتلكها الدولة.

قيود على الحرية الدينية

أفاد الزعماء الدينيون المسيحيون والناشطون في مجال حقوق الإنسان بأنه، بعد مرور خمسة أعوام على إصدار المرسوم 291/ 2005، ما زال الكثير من المسؤولين المحليين يتعمدون تأخير عملية إصدار التصاريح لإصلاح وإعادة بناء وتوسعة الكنائس الموجودة. وقد اتهموا بعض السلطات المحلية برفض إتمام معاملات الطلبات بدون "وثائق مدعِمة" من المستحيل في الواقع الحصول عليها (مثلا، مرسوم رئاسي رخص بوجود كنيسة كان قد تم بناؤها خلال الحقبة الملكية في البلاد). وشكا آخرون من أن بعض السلطات المحلية تقوم بتصنيف أعمال الترميم والصيانة الدورية (مثل طلاء الجدران وإصلاح أنابيب المياه) كمشاريع توسيع/ إعادة بناء تتطلب تصاريح رسمية وليس مجرد الإشعار. كما أكدوا أيضاً أن قوات الأمن منعتهم من استخدام تصاريح تم إصدارها ورفضت منحهم تصاريح من أجل القيام بأعمال ترميم لمباني الكنائس. وتعتمد هذه الممارسات بالأساس على موقف المسؤولين الأمنيين المحليين وقيادة المحافظة تجاه الكنيسة وعلى علاقتهم الشخصية مع ممثلي الكنائس. ونتيجة لذلك، واجه رعايا الكنائس فترات تأخير طويلة . تصل إلى سنوات في الكثير من الحالات . أثناء انتظارهم الحصول على تصاريح لتشييد مبان جديدة.

واصلت الحكومة احتجاز ومضايقة المواطنين الذين تحولوا من الإسلام إلى المسيحية، واستمرت في رفض إصدار الوثائق المدنية لهم، بما في ذلك بطاقات الرقم القومي، وشهادات الميلاد، وتراخيص الزواج .

ورفضت الحكومة خلال الفترة التي غطاها التقرير محاولات شهود يهوه المتواصلة لمنحهم حق التسجيل القانوني. وفي يناير 2010، ردت محكمة القضاء الإداري في القاهرة دعوى رفعها شهود يهوه لإجبار الحكومة على الاعتراف بهم كطائفة مسيحية. ونوهت المحكمة في قرارها بتصريح أصدرته الكنيسة القبطية في عام 2005 تنكر فيه أن شهود يهوه مسيحيون .

وقد عمدت بعض الطوائف، التي تم رفض طلباتها الحصول على تصاريح بناء، إلى استخدام مبان وشقق سكنية خاصة لإقامة الشعائر الدينية أو إلى البناء بدون تصاريح. وقامت السلطات المحلية أحيانا بإغلاق أماكن العبادة هذه غير المرخص بها .

وفي حين امتثلت الحكومة لقرارات المحاكم وقامت بإصدار بطاقات تحقيق شخصية تتضمن "شرطة" في خانة الدين للبهائيين غير المتزوجين، إلا أنها استمرت في رفض إصدار عقود الزواج. وقد جعل ذلك من المستحيل على البهائيين المتزوجين الحصول على وثائق هوية شخصية تعترف بوضعهم العائلي كمتزوجين. وأوردت الحكومة عدم اعترافها بالعقيدة البهائية وافتقار البلد إلى آلية الزواج المدني كسببين لرفضها هذا .

وخلال الفترة التي غطاها التقرير، ظل التأخير الطويل، الذي يصل في كثير من الأحيان إلى عدة سنوات، يعوق عملية الحصول على الموافقة على بناء الكنائس. وعلى الرغم من أن المسؤولين الحكوميين قالوا إن الرئيس قد وافق على جميع الطلبات التي رفعت إليه للحصول على تصريحات، قال منتقدون مستقلون لموقف الحكومة أن التأخير من جانب وزارة الداخلية و/ أو السلطات المحلية تسبب في وصول العديد من الطلبات إلى الرئيس ببطء أو عدم وصولها إليه على الإطلاق. وقد اشتكت بعض الكنائس من أن المسؤولين المحليين عن الأمن منعوا عمليات ترميم الكنائس أو إدخال تحسينات عليها، حتى عندما كان هناك تصريح صادر بذلك. وأشار آخرون إلى

عدم المساواة في تطبيق لوائح الأنظمة والقوانين المتصلة بمشاريع الكنائس والمساجد. وقد واجهت الكثير من الكنائس صعوبة في الحصول على تصاريح من المسؤولين في المحافظات .

وقد بينت الإحصاءات المنشورة في الجريدة الرسمية أن الرئيس أصدر خلال الفترة التي غطاها هذا التقرير مراسيم تبيح بناء 12 كنيسة بروتستانتية و4 كنائس قبطية (جميعها في صعيد مصر باستثناء واحدة: ثمانية في المنيا وستة في أسيوط وواحدة في بني سويف وواحدة في الإسماعيلية). ولم تتوفر أي معلومات حول عدد طلبات التصاريح التي تم تقديمها لتشييد كنائس. وأكدت الحكومة في ملاحظاتها أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في 16 فبراير 2010، أنها وافقت منذ عام 2005 على تشييد 138 كنيسة جديدة وإصلاح وتجديد 527 كنيسة أخرى .

وما زال المسؤولون المحليون يرفضون منذ 13 سنة إصدار تصريح بتشييد كنيسة جديدة بمنطقة الأربعين بأسيوط، وذلك على الرغم من أمر صادر عن الرئيس في عام 1997، ووجود موافقة من وزارة الداخلية على إصدار التصريح. وكان الرئيس قد أصدر مرسومين يسمحان للكنيسة القبطية الأرثوذكسية بمنطقة الحمراء بأسيوط وفي مدينة برج العرب بمحافظة الإسكندرية ببناء كنيستين جديدتين، ولكن الأقباط في المنطقتين ما زالوا ينتظرون صدور تصريحي البناء منذ عام 1997 بالنسبة للحمراء ومنذ عام 1988 بالنسبة لبرج العرب .

وقام المسؤولون المحليون في محافظة أسيوط بإلغاء الترخيص الخاص بإعادة بناء الكنيسة التابعة لكنيسة الأخوة بعد منحه بفترة قصيرة في يونيو عام 2001، وظل البناء متوقفاً خلال التسع سنوات الماضية. وأفادت التقارير بأن ممثلي الكنيسة كانوا قد بدأوا عملية تقديم الطلبات في عام 1997، بهدف تشييد مبنى جديد يحل محل مبنى كنيستهم القديم، الذي كانت حالته المتهدمة تشكل خطراً على السلامة. ويقال إن

الشرطة المحلية أوقفت عملية البناء بعد أن تم هدم المبنى القديم استعداداً لتشييد الجديد.

وواصلت وزارة الداخلية منع أعمال تجديد كنيسة القديس يوحنا المعمدان في أولاد الياس بمركز صدفا، بالقرب من أسيوط، التي بدأت منذ 9 سنوات. ولدى حلول نهاية الفترة التي يغطيها التقرير، كان أعضاء الكنيسة لا يزالون يجتمعون للعبادة في خيمة نُصبت في الفناء الصغير الخاص بالكنيسة. وكان محافظ أسيوط قد أصدر مرسوماً يُصرح بالقيام بتجديدات في عام 1999، وتمت إعادة التفاوض بشأن التصريح مع مباحث أمن الدولة في عام 2001 للسماح بتوسعة الكنيسة. وكان ممثلو الكنيسة قد استهلوا طلب الحصول على تصريح بالتجديد في عام 1999 .

كما منعت السلطات الحكومية تجديد كنائس أخرى، بما فيها كنيسة مار مينا بالقرب من بني سويف وكنيسة الملاك ميخائيل القبطية في عزبة النخل.

ولم تبت المحاكم في الاستئناف الذي تقدم به محامي محمد أحمد عبده حجازي في مارس 2008 ضد الحكم الصادر في كانون يناير 2008 عن محكمة القضاء الإداري بالقاهرة بأن الوكالة الإدارية في مصلحة الأحوال المدنية لم تكن ملزمة بدراسة الطلب الذي تقدم به موكله بخصوص تسجيل ديانته الجديدة، المسيحية، على بطاقة هويته الشخصية أي بطاقة الرقم القومي. وقد ذكرت المحكمة في حيثيات حكمها أن مبادئ الشريعة الإسلامية تمنع المسلمين من التحول عن الإسلام، وأن من شأن هذا التحول أن يشكل حطاً من قيمة دين الدولة الرسمي واستدراجاً للمسلمين الآخرين إلى التحول عن دينهم. وأكدت المحكمة على واجبها في "حماية النظام العام" من جريمة الارتداد عن الإسلام وحماية الأخلاق العامة، وخاصة إذا ما تقدم المرتد بالتماس للإدارة كي تتغاضى عن إثمه ونزوته الفاسدة". وكان محمد أحمد حجازي وزوجته زينب قد أعلنا في عام 2007 أنهما قد تحولا إلى الديانة المسيحية ويرغبان في الاعتراف بهما من الناحية القانونية كمسيحيين. وقد حافظ الحكم على السياسة

الحكومية التي لا توفر وسيلة قانونية للمتحولين من الإسلام إلى المسيحية لتعديل سجلاتهم المدنية لتعكس وضعهم الديني الجديد.

وحكمت الدائرة السابعة بمحكمة القضاء الإداري في 13 يونيو 2009 ضد ماهر الجوهري، وهو مسلم تحول إلى المسيحية ورفع دعوى قضائية في أغسطس 2008 طالباً اعتراف الحكومة بتحوله، بما في ذلك من خلال تغيير خانة الديانة على بطاقة الرقم القومي الخاصة به لتشير إلى أنه "مسيحي". وقالت المحكمة أن الجوهري قد أظهر سلوكاً يتناقض مع ادعائه بأنه مسيحي، مما يشكل تلاعباً بالدين. وذكرت المحكمة أن ضمان الدستور لحرية العقيدة - بما في ذلك حرية اعتناق دين مختلف - هو أمر ذاتي وشخصي ولا يخضع لقيود. إلا أنها اعتبرت أن الضمانات الدستورية لحرية ممارسة الشعائر الدينية تخضع لقيود قد يتم فرضها من خلال الأنظمة والقوانين التي تؤكد على مصالح معينة أعلى، وبصفة خاصة تلك المتعلقة بحماية النظام العام والقيم الأخلاقية وحماية حقوق وحريات الآخرين. وقالت المحكمة أيضاً أن البلد ليس دولة يحكمها القانون المدني فقط دون سواه وأنها قد وافقت على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية - بما فيه من ضمانات للحرية الدينية "آخذة في الاعتبار أحكام الشريعة الإسلامية وعدم وجود تناقض بين تلك الأحكام والعهد الدولي"، مما يعني أنه في حالة وجود تعارض، يتم الأخذ بأحكام الشريعة الإسلامية. وقالت المحكمة أيضاً أنه لا يوجد قانون يمنح الكنيسة القبطية سلطة توثيق تغيير مواطن لدينه من الإسلام إلى المسيحية. وبناء عليه، رأت المحكمة أن هناك جوانب قصور تشريعي تشكل إخفاقاً في تحقيق حماية فعالة للحرية الدينية وفي تحقيق منع فعال للتلاعب بالدين من أجل تحقيق مكاسب شخصية. ونتيجة لذلك، أوصت المحكمة بقيام البرلمان بتدارك جوانب القصور تلك. وفي مايو 2009، أرسل مجلس الدولة، وهو هيئة استشارية تابعة للمحكمة الإدارية، تقريراً إلى القاضي يعرب فيه عن معارضته لطلب الجوهري تغيير تصنيفه الديني على بطاقة هويته،

وادعى أن القضية تمثل تهديداً للنظام الاجتماعي وأنها تنتهك الشريعة الإسلامية. وبحلول نهاية الفترة التي يغطيها التقرير، كانت دعوى استئناف الحكم التي تم رفعها ما زالت قيد النظر لم يبت فيها .

وفي سبتمبر 2009، حاول الجوهري مغادرة البلد. وقد رفضت السلطات الحكومية في مطار القاهرة الدولي السماح له بالصعود إلى طائرة متجهة إلى جهة أجنبية وصادرت جواز سفره. ولم يكن من الواضح ما إذا كان لدى السلطات أساساً قانونياً ترتكز إليه في مصادرة جواز السفر أو رفض إصدار جواز بديل. ورفع الجوهري دعوى ضد وزارة الداخلية تطعن في الحظر، وكانت القضية ما زالت قيد النظر لم يتم الفصل فيها لدى انتهاء الفترة التي يغطيها التقرير .

وفي 1 يونيو 2010، صادرت سلطات مطار الأقصر الدولي، حسب ما أفادت التقارير، 300 كتاب من شخص مسيحي من محافظة سوهاج. وقد سُمح لذلك الشخص بمغادرة البلد إلى الكويت بدون الكتب .

وفي 24 مايو 2010، أفرج مكتب النائب العام في الإسكندرية عن 12 شاباً ينتمون إلى كنيسة إنجيلية، كان قد تم احتجازهم لمدة يومين بعد اتهامهم بتوزيع كتب ومنشورات مسيحية تبشيرية .

وفي 15 فبراير 2010، ذُكر أنه تم إلقاء القبض على مواطن أميركي اتهم بالتبشير في مصر لدى وصوله إلى مطار القاهرة الدولي وتم ترحيله عن البلد في صباح اليوم التالي. وأفادت مصادر محلية وتقارير صحفية بأنه كان قد تم اتهام ذلك الرجل في السابق بالتبشير في مناطق سكنية في مصر .

وفي 23 سبتمبر 2009، اعتقلت الشرطة، وفقاً لما أفادت به التقارير، عبد المسيح كامل برسوم، المنتمي إلى كنيسة إنجيلية في المنيا، أثناء توزيعه مواد دينية مسيحية في وسط مدينة القاهرة. وقد أُخذ برسوم إلى مركز شرطة قصر النيل ووجهت إليه

تهمة عدم حيازة بطاقة رقم قومي. وأمر مكتب النائب العام بإطلاق سراحه، رغم أنه تم نقله قبل ذلك إلى المنيا حيث استجوبته السلطات مرة أخرى .

ووردت تقارير في السنوات الأخيرة مفادها أن الحكومة تقوم بمضايقة رجال الدين المسيحيين وغيرهم من الزعامات المسيحية في مطار القاهرة الدولي، وتصادر منهم دفاتر العناوين الخاصة بهم والمواد المطبوعة وأشكالاً مختلفة من المواد المسجلة لدى مرورهم في الجوازات استعداداً للصعود إلى الطائرات. وظهرت المشاعر المعادية للسامية في كل من الصحف المملوكة للحكومة وصحف المعارضة؛ إلا أنه لم تكن هناك أي حوادث عنف معادية للسامية في السنوات الأخيرة. وقد ظهرت المقالات ومقالات الرأي المعادية للسامية في وسائل الإعلام المقروءة، وظهرت الرسوم الكاريكاتيرية الافتتاحية المعادية للسامية في الصحف ووسائل الإعلام الإلكترونية. وقد استمر على مدار العام نشر الرسوم الكاريكاتورية والمقالات الافتتاحية المعادية للسامية والتي تمثل صورا شيطانية للقادة الإسرائيليين وصورا نمطية لليهود ورموزاً يهودية تشير بصفة عامة إلى إسرائيل أو الصهيونية، وتم تشبيه القادة الإسرائيليين بهتلر والنازيين، وذلك خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

لم ترد أي تقارير، خلال الفترة التي غطاها التقرير، عن مؤلفين يواجهون المحاكمة أو يواجهون تهماً متعلقة بكتابات أو تصريحات تعتبر هرطقة .

وفي نوفمبر 2009، قامت لجنة الفتوى في مجمع البحوث الإسلامية في الأزهر بإصدار وتوزيع كتيب بعنوان "تقرير علمي" بقلم محمد عمارة. وزُعم أن الكتيب رد على كتاب نشره قبطي وادُعي أنه يزدري الإسلام. وقد أنتقد الناشطون الأقباط الكتاب فور ظهوره، كما انتقدته صحف مستقلة وصحف تملكها الحكومة. وفي أوائل يناير، أعلن أمين عام مجمع البحوث الإسلامية أنه تم سحب كتيب "تقرير علمي" وتم "حظره" منذ ذلك الحين .

ومع حلول نهاية الفترة التي غطاها التقرير، كانت هناك قضيتان قضائيتان خاصتان لا تزالان قيد النظر ضد الكاتبة نوال السعداوي، رُفعتا بعد أن أنتقد مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر مسرحيتها المعنون "الإله يقدم استقالته في اجتماع القمة"، معتبراً أنها لا تحترم الإسلام. وقد عادت السعداوي إلى البلد خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

ينص الدستور على المساواة في الحقوق والواجبات العامة دون تمييز على أساس الدين أو العقيدة؛ ولكن الحكومة تقوم بالتمييز ضد غير المسلمين.

واعتباراً من 30 يونيو 2010، كان هناك 6 مسيحيين (5 بالتعيين وواحد بالانتخاب) في مجلس الشعب الذي يبلغ عدد مقاعده 454 مقعدا، و6 مسيحيين (كلهم بالتعيين) في مجلس الشورى الذي يبلغ عدد مقاعده 264 مقعدا؛ ومسيحيان اثنان في مجلس الوزراء الذي يتكون من 32 وزيرا؛ ومحافظ مسيحي واحد من إجمالي عدد المحافظين بالبلاد البالغ 28 محافظاً. وكان هناك عدد قليل من المسيحيين الذين يشغلون مراتب عليا في أجهزة الأمن وفي القوات المسلحة. ويتم دفع رواتب الأئمة المسلمين دون الكهنة المسيحيين من الأموال العامة.

ونادراً ما ترشح الحكومة أقباطاً لخوض الانتخابات كمرشحين عن الحزب الوطني الديمقراطي، وكان هناك 3 أقباط فقط من بين الـ 92 شخصاً الذين رشحهم الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم لخوض انتخابات 1 يونيو لانتخاب أعضاء مجلس الشورى. كما جرت العادة أن يعين الرئيس من 4 إلى 7 مسيحيين إضافيين في المقاعد التي يتم شغلها بالتعيين. ويحتل المسيحيون، الذين يشكلون ما بين 8 و12 بالمائة من مجمل عدد السكان، أقل من 2 بالمائة من مقاعد مجلسي الشعب والشورى .

ولم يكن هناك أي مسيحيين يشغلون مناصب رؤساء أو عمداء في الجامعات الحكومية البالغ عددها 17 جامعة. ومن بين 700 منصب رئيس وعميد ونائب عميد

في نظام الجامعات الحكومية في البلد، يشغل المسيحيون منصباً واحداً فقط أو منصبين .

وتميز الحكومة ضد المسيحيين في تعيينات القطاع العام وفي تعيينات الوظائف غير التدريسية في الجامعات الحكومية، وتمنعهم من الدراسة في جامعة الأزهر، وهي مؤسسة عامة تمولها الحكومة وبها حوالي نصف مليون طالب وطالبة. وتمنع الحكومة، بشكل عام، غير المسلمين من العمل في برامج التدريب التي تقدم لمدرسي اللغة العربية في الجامعات الحكومية لأن المناهج تشتمل على دراسة القرآن.

وقد دعمت المحكمة الإدارية العليا في 31 مارس 2010 حكماً صادراً عن محكمة أدنى يفرض على الكنيسة القبطية السماح للأشخاص بالزواج مرة أخرى بعد صدور أمر طلاق عن محكمة مدنية. وقد أعلنت الكنيسة القبطية أنها لن تذعن للقرار لأنها تعتبره تدخلاً حكومياً في سلطتها الدينية .

وقد أبرز تقرير المجلس القومي لحقوق الإنسان السنوي للعام 2009-2010 ازدياد التوتر الطائفي والقيود المفروضة على الشيعة، ولحظ في نفس الوقت تحقق "اختراق نسبي" في مجال إصدار بطاقات الرقم القومي للبهائيين. وأشار المجلس القومي لحقوق الإنسان إلى أن السلطات استخدمت، في أعقاب أعمال عنف بين التجمعات السكانية، "مزيجاً من الإجراءات المألوفة، من المصالحة والتلطيف، إلى جانب الإجراءات القانونية من الاحتجاز والإحالة إلى النيابة العامة.."وقد أوصت بعثة تابعة للمجلس القومي لحقوق الإنسان قامت بالتحقيق في أحد حوادث العنف بين المجموعات السكانية بـ "معاقبة المعتدي في الحادث [لأنه] لا جدوى من جلسات الصلح أن كانت توفر الإفلات من العقاب للمعتدي." ولكن تقرير عام 2009-2010، على خلاف تقارير الأعوام السابقة، لم يتضمن توصيات للحكومة في مجال الحرية الدينية أو أي مجال آخر .

انتهاكات الحرية الدينية

رفضت السلطات إصدار بطاقة رقم قومي لمتحولة عن الإسلام إلى المسيحية تظهر ديانتها الجديدة كمسيحية واحتجزتها عندما اكتُشف أن لديها العديد من الوثائق المزورة التي تشير إليها كمسيحية. وقيل إن السلطات اعتدت عليها جسديا .

ولم تكن وزارة الداخلية قد انصاعت، بحلول نهاية الفترة التي يغطيها التقرير، لأوامر المحاكم المتكررة لها بالإفراج عن عماد أديب عطية سليمان، وهو مسيحي تزوج من متنصره، من "الاعتقال الإداري." وكانت المحاكم قد أصدرت 15 أمرا، بما فيها حكم من محكمة أمن الدولة العليا طوارئ في عام 2008، لإبطال أمر احتجاز سليمان الصادر عام 2007 والذي ارتكز إلى وجود "علاقة عاطفية بين المذكور [سليمان] وسيدة مسلمة تعيش في نفس المنطقة." وكان سليمان ما زال معتقلاً لدى انتهاء الفترة التي يغطيها التقرير.

وواصلت الحكومة رعاية "جلسات صلح" في أعقاب الهجمات الطائفية بدل مقاضاة مرتكبي الجرائم ضد الأقباط. إلا أن الحكومة اتخذت خطوات إيجابية خلال الفترة التي يغطيها التقرير بينها اعتقال ومحاكمة المتهمين بارتكاب هجوم طائفي في ديروط، والبدء في محاكمة أربعة متهمين بارتكاب الهجوم الطائفي في نجع حمادي، وإصدار محكمة في قنا حكماً بالسجن مدى الحياة على خمسة رجال بعد إدانتهم بجريمة قتل شخصيْن مسيحيين في عام 2009. وتحول "جلسات الصلح" بصفة عامة دون لجوء الأقباط إلى النظام القضائي من أجل الحصول على التعويض. فعلى سبيل المثال، تم إلقاء القبض في أعقاب هجوم على مرفق كنيسة قبطية في مدينة مرسى مطروح الساحلية في 13 مارس 2010 على 30 مهاجماً، إلا أنه لم يتم توجيه اتهامات جنائية لهم. وقامت الحكومة بدل اتهامهم بتنظيم جلسة صلح. وأفادت تقارير جديرة بالثقة بأن الهجوم أدى إلى إصابة 19 مسيحياً و4 مسلمين و8 رجال شرطة حاولوا التدخل في الحادث بجراح. وقام مركز أندلس لدراسات التسامح ومناهضة العنف بإجراء تحقيق

في الحادث وأصدر تقريراً جاء فيه أن الحادث أسفر عن تدمير ممتلكات يملكها أقباط فقط بينها 9 منازل و3 ورش أعمال ومستودع و11 سيارة. وأشار المركز والتقارير الصحفية إلى أنه تمت تسوية الحادث من خلال دفع مبالغ معينة نقداً إلى بعض الضحايا الذين أصيبت ممتلكاتهم بالضرر، ووافقت الكنيسة القبطية على هدم الجدار الذي كان يسد طريقاً يوصل إلى المسجد المجاور. وأشارت بعض التقارير إلى أن الجدار شيد على أرض اشتراها الأقباط أخيرا. كما ذُكر أن إمام ذلك الجامع، الذي يتلقى مرتبه من وزارة الأوقاف مثله في ذلك مثل معظم الأئمة في البلد، شجع على ذلك الهجوم. وقيل إن الإمام حرّض مجموعة قدر عددها ببضع مئات على القيام بالهجوم. وجاء في تقرير مركز أندلس أن الهجوم استمر مدة ثلاث ساعات؛ وقد وصلت سيارات الإسعاف والإطفاء بعد أربع ساعات من بدء الهجوم، واستجابت قوات الأمن، رغم وجودها في مكان قريب، بعد ساعتين. وعزا تقرير المركز فضل إطفاء الحرائق والحيلولة دون وقوع مذبحة إلى قوات الأمن. وأفادت التقارير أن الضحايا زعموا بأن الفعلة قاموا بنهب المنازل قبل حرقها.

ولم تقم الحكومة خلال الفترة التي يغطيها التقرير بالتحقيق في حادث الهجوم على منازل سبع عائلات بهائية في قرية الشورانية في محافظة سوهاج في مارس 2009، أو مقاضاة الفعلة. وقد هاجم قرويون مسلمون، تربطهم صلات قرابة بالقرويين البهائيين، منازل البهائيين بالطوب والحجارة حتى قام رجال الشرطة بتفريقهم. وفي 31 مارس، تصاعدت حدة الهجمات عندما عاد المهاجمون وأضرموا النيران في المنازل، مجبرين البهائيين بذلك على الفرار.

ورغم عدم وجود قيود قانونية على تحول غير المسلمين إلى الإسلام، وردت تقارير بين الحين والآخر تفيد بأن الشرطة قامت بمضايقة المتحولين من الإسلام إلى المسيحية.

وحتى فترة قريبة، استمر الكثير من المسؤولين الحكوميين في أنكار وجود أي عنف

أو توتر طائفي، مما ساعد في إيجاد ثقافة الإفلات من العقاب. ففي 24 نوفمبر 2009، أنكر محافظ المنيا لجريدة الوطني اليوم، الناطقة بلسان الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، وقوع أي حوادث عنف طائفي في محافظته، في حين أن تقريراً تحقيقياً وضعته المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، وهي منظمة غير حكومية ذات سمعة، توصل إلى وقوع 21 حادثاً من هذا النوع في المنيا في الفترة الممتدة ما بين يناير 2008 ويناير 2010، وهي أعلى نسبة بين جميع المحافظات في البلد. وجاء في تقرير المبادرة المصرية للحقوق الشخصية أن حوادث العنف الطائفي كانت خلال فترة العامين المذكورة بمعدل حادث كل 35 يوماً في 17 قرية مختلفة تقع في سبع من مراكز المحافظة التسعة .

وواصلت الحكومة مضايقة المواطنين بسبب المعتقدات الدينية غير التقليدية. وقامت قوات الأمن، ابتداء من ربيع عام 2009، باعتقال 200-300 شيعي. وفي 2 يوليو 2009، اعتقلت الشيخ الشيعي المرموق حسن شحاتة بتهمة تشكيل منظمة الغرض منها ترويج الأفكار الشيعية التي تحط من قدر الإسلام والمذاهب السنية. وبحلول خريف عام 2009، كان قد تم الإفراج عن معظم الذين اعتُقلوا وتم الإفراج عن شحاتة في مارس 2010. إلا أنه كان هناك 8 من الشيعة ما زالوا قابعين في السجن لدى انتهاء الفترة التي يغطيها التقرير. وقد جددت وزارة الداخلية أوامر اعتقالهم بصورة متكررة، رغم إصدار محكمة أمن الدولة العليا أوامر بالإفراج عنهم .

وفي سبتمبر 2009، منع ضباط الأمن في مطار القاهرة الدولي المتحول من الإسلام إلى المسيحية، ماهر الجوهري، من مغادرة البلد مع ابنته. وقد صادر ضباط الأمن جواز سفره. ولم يكن قد اتضح لدى حلول نهاية الفترة التي يغطيها التقرير ما إذا كان لدى السلطات أي سبب قانوني لأخذ جواز السفر أو رفض إصدار جواز بديل .

وفي أكتوبر 2009، أدانت إحدى محاكم الجنايات إيناس رفعت محمد حسن، المتحولة عن الإسلام إلى المسيحية، بتهمة التزوير لحيازتها بطاقة رقم قومي مزورة تشير إلى

أن ديانتها هي المسيحية. ولدى حلول نهاية الفترة التي يغطيها التقرير، كانت حسن قابعة في السجن تمضي عقوبة بالسجن مدتها سنة واحدة .

وفي يوليو 2009، اعتقلت شرطة المنصورة سيدة قبطية أثناء تقدمها بطلب شهادتي ميلاد لطفليها، بتهمة حيازة وثائق مزورة. وجادلت الشرطة بأن تحول والدها إلى الإسلام قبل ذلك بسنوات أدى إلى تحولها بدون مشيئتها إلى الإسلام. وقد تم إطلاق سراحها بعد استجوابها ولم يتم توجيه أي تهمة إليها .

وفي يونيو 2009، أفادت تقارير بأن رجال جهاز أمن الدولة والشرطة تسببوا في اشتباك طائفي في عزبة بشرى، قرب بني سويف، عندما منعوا مسيحيين من الصلاة في كنيسة غير مرخص بها .

وفي يونيو 2009، في بني سويف إلى الجنوب من القاهرة، تم اتهام امرأة مسيحية حسب المولد ولكنها اعتنقت الإسلام للاقتران برجل مسلم، ثم عادت إلى هويتها المسيحية فيما بعد، بالتزوير لما زعم عن محاولتها الحصول على وثيقة هوية تحدد دين أحد الأولاد على أنه المسيحية. وقد أجرى نائب عام مقابلة مع المرأة ورفض توجيه تهم إليها وأمر بإطلاق سراحها .

وفي أكتوبر 2008، ألقى المسؤولون في جهاز الأمن في محافظة الشرقية القبض على القرآني صاحب المدونة الإلكترونية رضا عبد الرحمن. وقد داهمت الشرطة منزل عبد الرحمن وصادرت جهاز الكومبيوتر الشخصي الخاص به وكتباً وأقراصاً مدمجة وشرائط كاسيت، قبل أخذه إلى مكان مجهول. ورغم العديد من قرارات المحاكم التي أمرت بالإفراج عنه، ظل عبد الرحمن محتجزاً حتى 22 يناير 2009. وأفادت بعض التقارير بأن مسؤولي الأمن أساؤوا معاملته جسدياً ونفسيا. وبحلول نهاية الفترة التي يغطيها التقرير، لم يكن قد صدر أي تحرك من قبل الحكومة لإجراء تحقيق في الأمر واتخاذ إجراءات قانونية محتملة ضد المسؤولين .

وفي عام 2008، قامت سلطات أمن المطار بإلقاء القبض على متحولة من الإسلام إلى المسيحية، مع زوجها وولديهما البالغين من العمر سنتين وأربع سنوات، أثناء محاولتهم ركوب طائرة متجهة إلى روسيا. وقد اتهمها المسؤولون بأنها تحمل وثيقة هوية مزورة. وقد أخبرت المتحولة المسؤولين الأمريكيين فيما بعد بأن مسؤولي أمن الدولة قاموا باغتصابها عدة مرات وأخضعوها لأشكال أخرى من الاعتداءات الجسدية والنفسية أثناء احتجازها في يناير 2009 من أجل الضغط عليها للعودة إلى الإسلام. وعلى الرغم من الإفراج عن زوجها وابنيهما بعد أربعة أيام من الاحتجاز، ظلت هي محتجزة حتى 22 يناير 2009، حين منحها القاضي حق الخروج بكفالة وأمر بالإفراج عنها. ويقال إن أحد القضاة قال لها قبل منحها حق الخروج بكفالة أنه لو كان القانون يسمح له بذلك لكان قام بقتلها. ويقال إنه لدى الإفراج عنها، تم إلقاؤها من سيارة متحركة ثم قامت بالاختباء عقب ذلك، وكانت ما زالت مختفية عن الأنظار لدى انتهاء الفترة التي غطاها التقرير. كما تم إلقاء القبض على اثنين من العاملين في البطريركية القبطية الأرثوذكسية بالإسكندرية للاشتباه في أنهما زوداها بوثائق هوية مزورة .

وفي تشرين أكتوبر 2008، قال رجل متحول من الإسلام إلى المسيحية، أن ضباط أمن الدولة قاموا باحتجازه في مناسبات متعددة على امتداد عدة سنوات، بما في ذلك خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير. وذكر المتحول أن السلطات قد أخضعته لإساءة معاملة بدنية ونفسية شديدة، وقال إن الضباط أطلقوا عليه صفة "المرتد"، وقالوا له أنه كان يعاني ما يعانيه نتيجة لتنصره، وضغطوا عليه للعودة إلى الإسلام. وذكر المتنصر أن ضباط أمن الدولة قاموا خلال الفترة التي غطاها التقرير بضرب زوجته على بطنها وهي حامل، متسببين في تعرضها لنزيف. وقد كشف أيضاً للمسؤولين عن ندوب في جسده زعم أن المحققين الحكوميين تسببوا فيها في السنوات السابقة، بما في ذلك ندوب طويلة على ظهره وجانبيه، والعديد من الندوب العميقة المستديرة

على كتفه، التي قال إن المتسبب فيها هم ضباط أمن الدولة الذين كانوا يقومون بوضع السجائر المشتعلة على جسده لفترات زمنية طويلة .

وقامت الحكومة بمضايقة المسلمين الذين يحملون أفكاراً تختلف عن المعتقدات السائدة لدى الأغلبية، بمن فيهم المسلمون القرآنيون والشيعة والأحمدية .

ففي 18 نوفمبر 2009، اعتقل رجال أمن مطار القاهرة الدولي عضو جماعة القرآنيين عبد اللطيف سعيد. وما لبثت الحكومة أن أطلقت سراحه بدون توجيه أي تهمة إليه في 25 نوفمبر. وفي 14 أبريل 2010، أمرت محكمة القضاء الإداري في القاهرة الحكومة بإلغاء أي حظر كانت قد فرضته على سفر سعيد. وكان ضباط أمن مطار القاهرة الدولي قد منعوا سعيد من السفر إلى الولايات المتحدة في 24 أبريل 2009، لحضور أحد المؤتمرات. والقرآنيون هم جماعة صغيرة من المسلمين تعتبرها الحكومة غير قويمة الرأي لأنها تعتبر القرآن فقط دون سواه المصدر الموثوق فيه للإسلام وتستبعد الحديث وغيره من المصادر التقليدية للشريعة الإسلامية .

وابتداء من 15 مارس 2010، ألقى رجال الأمن القبض على 11 شخصاً من الجماعة الأحمدية. وقد تم إطلاق سراحهم جميعا بحيث أطلق سراح آخر ستة منهم في 7 يونيو. وقد اتُهم الأحمديون بالقيام بإظهار "ازدراء للدين" وهي جريمة حسب مجموعة القوانين الجنائية، وبتهم غير واضحة في قانون الطوارئ بتقويض لُحمة المجتمع، إلا أنه لم يتم تقديمهم للمحاكمة إطلاقا .

ولم تتخذ الحكومة أي إجراء لتنفيذ حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر في عام 2008 والذي أمر الحكومة بإصدار بطاقات تحديد الشخصية لـ 12 من المتحولين مجدداً إلى المسيحية الذين كانوا في الأصل مسيحيين ولكنهم تحولوا إلى الإسلام ثم عادوا إلى المسيحية؛ وكانت هناك مئات من الدعاوى التي تنتظر البت فيها والتي رفعها متحولون مماثلون آخرون يطلبون نفس الطلب. وقد ألغى الحكم، غير القابل للاستئناف، حكماً كانت قد أصدرته في عام 2007 محكمة أدنى مرتبة مفاده أن وزارة

الداخلية غير ملزمة بالإقرار بعودة المسيحيين حسب المولد إلى ديانتهم الأصلية بعد إشهارهم إسلامهم. (أنظر الإطار القانوني/السياسي) .

كما لم تتخذ الحكومة أي إجراءات خلال الفترة التي يغطيها التقرير لتزويد فتحي لبيب يوسف، وهو عائد آخر إلى المسيحية بعد التحول إلى الإسلام ببطاقة تحديد شخصية تشير إلى أنه مسيحي. وكانت محكمة القضاء الإداري في الإسكندرية قد حكمت في ديسمبر 2008 بأن رفض إصدار البطاقة أمر غير قانوني .

وقد أفرجت السلطات في عام 2007 عن 5 رجال ينتسبون إلى حركة القرآنيين، كان قد تم إلقاء القبض عليهم قبل ذلك بأربعة أشهر. وذكر أحد المحتجزين لمحامٍ يمثل منظمة مستقلة لحقوق الإنسان أن أحد المحققين في جهاز أمن الدولة قام بضربه وتهديده بالاغتصاب. وبحلول نهاية الفترة التي يغطيها التقرير، لم يكن قد صدر عن الحكومة أي تحرك للتحقيق مع المسؤول وربما ملاحقته قضائياً.

ولم تكن الحكومة قد قامت، بحلول نهاية الفترة التي يغطيها التقرير، باتخاذ أي إجراءات قضائية بحق أي من البدو الذين هاجموا دير أبو فأنا عام 2008، أو بحق الذين قاموا بشكل متزامن باختطاف عدد من الرهبان، والاعتداء عليهم بدنياً، ويقال إنهم حاولوا إكراه عدة رهبان بالقوة على تغيير ديانتهم. وقد أسفر الهجوم المسلح أيضاً عن وفاة رجل مسلم، ووقوع إصابات متعددة بما في ذلك إصابة رهبان بجروح عديدة من جراء طلقات نارية، وتدمير الكنيسة الصغيرة وقطع أثرية وبعض صوامع الرهبان. وأفادت بعض التقارير بأن قوات الأمن أنقذت ثلاثة رهبان تم اختطافهم من الدير. وأفادت التقارير بأن قوات الشرطة كانت بطيئة في مواجهة الهجوم، إلا أنه ذُكر أنها أصبحت متواجدة بعد الهجوم على الطريق المؤدي إلى الدير. وقد حقق المجلس القومي لحقوق الإنسان في الهجوم، الذي عزته بعض مجموعات حقوق الإنسان المستقلة إلى نزاع على أرض. وأطلقت الحكومة في 20 أغسطس 2009 سراح قبطيين كان قد تم القبض عليهما على خلفية مقتل قروي مسلم دون توجيه تهم إليهما. كما

تم أيضاً في 20 أغسطس إطلاق سراح مسلميْن تم اعتقالهما على خلفية الهجوم. وادعت بعض التقارير أنه تم احتجاز الأخوين القبطيين للضغط على السلطات القبطية حتى لا تلح بالمطالبة بملاحقة الجناة قضائيا. وقد ذكر المدافعون عن حقوق الإنسان أن هذا الحادث يشكل مثالاً على نمط متزايد الانتشار من قيام السلطات الحكومية باحتجاز أقباط بعد الهجمات الطائفية، إما بدون توجيه اتهام إليهم أو بتهديدهم بتوجيه تهم كاذبة إليهم وفتح محضر بالشرطة؛ ويُستخدم الاحتجاز كأداة لابتزاز السلطات القبطية كي تكف عن المطالبة بإجراءات جزائية رسمية لملاحقة الجناة قضائياً، ولثني الضحايا و/ أو أسرهم عن اللجوء إلى النظام القضائي للحصول على تعويض عن الأضرار التي تلحق بهم.

وقد أفاد قادة شهود يهوه بقيام الحكومة خلال الفترة التي غطاها التقرير بمضايقة أعضاء الطائفة واستجوابهم وبذل الجهد لإقناع بعضهم بأن يصبحوا مخبرين. ووردت تقارير مفادها أن ضباط أمن الدولة قاموا بتهديد عدد من أعضاء طائفة شهود يهوه بأن المضايقة ستعود إلى المستويات المرتفعة السابقة إذا رفضوا التعاون من خلال تقديم معلومات تشمل هوية شهود يهوه وأنشطتهم، بما في ذلك أولئك الذين يقومون بالتعميد. وذُكر أيضاً أن السلطات صادرت مواد مطبوعة ونسخا شخصية من الكتاب المقدس من شهود يهوه الأجانب الزائرين. ووردت تقارير بأن سلطات أمن الدولة قامت بمراقبة منازل وهواتف وأماكن اجتماع أعضاء طائفة شهود يهوه. إلا أنه كان هناك بعض التحسن، وفقاً لكبار أعضاء القيادة الدولية لشهود يهوه، شمل السماح لمجموعات يصل عددها إلى 30 شخصاً بالاجتماع، وتوقف مضايقة شهود يهوه في الإسكندرية منذ عام 2008. وما فتئ أعضاء طائفة شهود يهوه يبلغون عن درجات متفاوتة من عمليات المضايقة والمراقبة من قبل الأجهزة الحكومية منذ عام 1960، ولكن كبار القادة الدوليين لشهود يهوه يعتقدون أن تعاطيهم مع الحكومة

خلال الأعوام الثلاثة الماضية فيما يتعلق بطلبهم الحصول على اعتراف رسمي بالطائفة قد أسفر عن تقلص في المضايقة والمراقبة العدائية .

وقامت الشرطة في 13 إبريل 2009 بإلقاء القبض على المتحولة إلى المسيحية راحيل حنين موسى، بسبب ما زعم عن حيازتها لوثيقة هوية مزورة. وقد تم احتجازها لمدة أربعة أيام، ثم أفرج عنها في عهدة والديها.

وقامت الشرطة في 1 فبراير 2009 بإلقاء القبض على مواطنيْن في معرض القاهرة الدولي للكتاب لقيامهما بتوزيع نسخ من الكتاب المقدس. وتم الإفراج عن الرجلين بعد عدة أيام.

وفي عام 2008، اعتقلت الشرطة سيدة ورجلين في الفيوم للاشتباه بقيامهم بتوزيع أشرطة ومطبوعات مسيحية. وتم الإفراج عن الثلاثة بعد يوم واحد دون توجيه تهم إليهم.

وفي عام 2008، قام ضابط شرطة كان مكلفاً بحراسة كنيسة الملاك ميخائيل في قرية دشاشة في مركز سمسطا بمحافظة بني سويف بالاعتداء على ثلاث سيدات كن يساعدن في أعمال التجديد التي وافقت عليها الحكومة.

وفي عام 2008، ألقت الشرطة القبض على 6 من الأقباط الذين كانوا يساعدون هم أيضاً في أعمال التجديد. وتم استجواب الأقباط ثم تم الإفراج عنهم. كما تم احتجاز ضابط الشرطة أيضاً لفترة قصيرة بتهمة الاعتداء، ولكن السلطات أفرجت عنه دون وجود أي تهم لم يبت فيها موجهة إليه .

وفي عام 2008، أمر النائب العام بالإفراج عن 25 عضواً من طائفة الأحباش الإسلامية دون توجيه تهم إليهم، بينهم ثلاثة لبنانيين وكازاخستاني، كان قد تم اعتقالهم في عام 2007 بتهمة العضوية في منظمة غير مشروعة وازدراء الأديان. ووردت تقارير مفادها أنه تم ترحيل الأجانب.

وفي عام 2007، قامت الشرطة باعتقال سهام إبراهيم محمد حسان الشرقاوي، وهي مسلمة تحولت إلى المسيحية، في ضواحي قنا على بعد 300 ميل جنوب القاهرة. وكانت الشرقاوي قد ظلت مختبئة منذ عام 2003. وقد تم استجوابها لمدة 4 أيام، ثم أُفرج عنها.

وفي عام 2007، أنقذ رجال الشرطة شيماء محمد السيد، وهي فتاة متحولة من الإسلام إلى المسيحية، من يد مهاجمين انهالوا عليها بالضرب في مكان عام، إلا أن رجال الشرطة ألقوا القبض عليها بعد أن أخبرهم والدها، الذي كان ضمن المهاجمين، أنها قد تحولت إلى المسيحية وأنه كان قد تقدم في وقت سابق ببلاغ عن أنها مفقودة. وقد تبين أن في حوزتها بطاقة هوية مزورة جاء فيها أنها مسيحية، فاعتقلت بتهمة تزوير وثيقة حكومية. وأمر مكتب النائب العام، نيابة أمن الدولة العليا بالقاهرة، بالإفراج عنها في 22 يوليو 2007 وقام بمصادرة بطاقتي هويتها الأصلية والمزورة. وأفادت تقارير موثوق فيها، بأن والدها قام، بعد الإفراج عنها، بضربها أمام قسم الشرطة.

وقد ظل ما يقدر بعدة آلاف من الأشخاص قابعين في السجون خلال الفترة التي غطاها التقرير بدعوى دعمهم لجماعات إسلامية تسعى إلى الإطاحة بالحكومة أو عضويتهم في تلك الجماعات. وذكرت الحكومة أنه تم احتجازهم لكونهم أعضاء في جماعات عنيفة متطرفة أو لقيامهم بأنشطة لمصلحة تلك الجماعات، بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية. وتقوم أجهزة الأمن الداخلي بمراقبة المجموعات والأفراد الذين يشتبه في مشاركتهم في نشاط متطرف أو في التخطيط له. وتقوم أجهزة الأمن الداخلي باحتجاز هؤلاء الأشخاص بشكل منتظم، ويسمح لها قانون الطوارئ الساري بتجديد فترات "الاعتقال الإداري" لأجل غير مسمى.

احتجزت الشرطة في 8 أغسطس 2007 عادل فوزي فلتس حنا، وهو طبيب متقاعد ورئيس فرع منظمة مسيحيي الشرق الأوسط في مصر، وبيتر عزت حنا، وهو يعمل

مصوراً للمنظمة ولموقع "أقباط متحدون" على شبكة الإنترنت. وقامت الحكومة بالتحقيق في أنشطة الرجلين، بتهم تتضمن ازدراء الإسلام وتعكير النظام العام. وكان نادر فوزي قد رفع دعوى في 7 يوليو 2007، بحكم منصبه كرئيس لمنظمة مسيحيي الشرق الأوسط، المدعى عليهم فيها هم الرئيس حسنى مبارك وخمسة من كبار الوزراء، يتهم فيها الحكومة بالإخفاق في التحقيق بشكل سليم في حادث الكشح الذي وقع في الفترة ما بين 1 إلى 3 يناير 2000، والذي قُتل فيه 21 قبطياً، وجُرح آخرون، كما تم تدمير ممتلكات للأقباط. ولم يتم تقديم الجناة للعدالة أو دفع تعويضات للضحايا أو أسرهم. وقامت الشرطة أيضاً في أغسطس 2007 بمداهمة منزلي عادل فوزي وبيتر عزت في القاهرة وزعم أنها صادرت عدة نسخ من مطبوعة لمنظمة مسيحيي الشرق الأوسط باسم "المضطهدون: قصة الأمة القبطية". وأفرجت السلطات في 4 نوفمبر عن عادل فوزي وبيتر عزت بعد احتجازهما لمدة ثلاثة أشهر. وألقت السلطات في 5 2007 القبض على ثلاثة آخرين من المنتمين إلى منظمة مسيحيي الشرق الأوسط، للتحقيق معهم بتهم مختلفة، بما في ذلك ازدراء الإسلام. وأفرجت السلطات في 26 ديسمبر 2007 عن الرجال الثلاثة دون توجيه تهم إليهم.

وتم في يناير 2009 الحكم على ستة أشقاء مسيحيين بالحبس ثلاث سنوات بتهمتي "مقاومة الاعتقال" و "الاعتداء على السلطات". وأكد الناشطون المسيحيون أن ملاحقة الأخوة قضائياً كانت بسبب عدم قيامهم بإغلاق المقهى الذي يمتلكونه خلال شهر رمضان. ولم تتمكن جماعات حقوق الإنسان المستقلة من ربط الحادث بدوافع طائفية، مشيرة إلى أن مقاهي أخرى يملكها مسيحيون ظلت مفتوحة خلال شهر رمضان دون أي مضايقات. وكانت قوات الشرطة قد قامت بمداهمة مقهى الأخوة في بورسعيد في 8 سبتمبر 2008، ملحقة أضراراً بالمقهى وإصابات ببعضهم .

وحكمت محكمة إسنا في صعيد مصر في ديسمبر 2008 على صاحب متجر قبطي بالحبس لمدة شهر واحد لانتحاله شخصية ضابط شرطة ومحاولته نزع نقاب سيدة

ارتاب في قيامها بالسرقة من متجره. وبعد محاولته منع السيدة من الهرب، قام مهاجمون مسلمون بالاعتداء على ممتلكات قبطية فأمرت الحكومة بدفع ما مجموعه 230,000 دولار (1.26 مليون جنيه مصري) كتعويض لأصحاب المؤسسات التجارية المسيحيين الذين تكبدوا خسائر.

وحكمت محكمة جنايات الجيزة في أكتوبر 2008 على الكاهن القبطي متاؤس وهبة بالحبس لمدة خمس سنوات مع "الأشغال الشاقة" لقيامه برئاسة قداس حفل زفاف بين قبطي ومسلمة متحولة إلى المسيحية. وقد وجدت المحكمة أن الأب وهبة يتحمل مسؤولية جنائية لقبوله وثيقة هوية يُزعم أنها مزورة قدمتها المتنصّرة. وقد أستأنف وهبة الحكم، إلا أنه كان ما زال قابعاً في السجن لدى حلول نهاية الفترة التي غطاها التقرير.

وأفرجت السلطات في نوفمبر 2008 عن بهية ناجي إبراهيم عندما منع النائب العام تنفيذ الحكم الصادر ضدها بالسجن لمدة ثلاث سنوات بعد إدانتها في سبتمبر 2008 بتهم متعلقة "باستخدام وثيقة هوية مزورة بعلم". ويرجع سبب التهمة إلى قيام والدها بالتحول إلى الإسلام لفترة قصيرة في عام 1962. وكانت قد كتبت في قسيمة زواجها في عام 1978 أنها مسيحية، بدون أن تعرف أن تحول والدها لفترة قصيرة إلى الإسلام في عام 1962 قد جعل ديانتها الرسمية هي الإسلام، وفقاً للتفسير المطبق في البلاد للشريعة الإسلامية. وقد حُكم على شقيقتها شادية ناجي إبراهيم، في نوفمبر 2007، بالسجن لمدة ثلاث سنوات بتهمة ادعائها كذباً بأنها مسيحية، وهي تهمة نبعت من تحول والدها لفترة قصيرة إلى الإسلام في عام 1962. وقد أمر النائب العام بالإفراج عنها في يناير 2008. وكانت الشقيقتان ما زالتا طليقتين عند حلول نهاية الفترة التي غطاها التقرير.

وحكمت محكمة جنايات شبرا في عام 2008 على ثلاثة أشخاص بالسجن لمدة ثلاث سنوات لكل منهم لمساعدتهم سيدة مسلمة في الحصول على بطاقة رقم قومي

مزورة تشير إلى أن ديانتها هي المسيحية لتسهيل زواجها من مسيحي. وقد استأنف المدعى عليهم الحكم، ولكنهم كانوا ما زالوا يقضون فترة العقوبة في السجن عند انتهاء الفترة التي غطاها التقرير.

وأيدت محكمة استئناف الإسكندرية في مارس 2007 إدانة الطالب عبد الكريم نبيل سليمان، صاحب المدونة الإلكترونية البالغ من العمر 22 عاماً، والذي كانت محكمة جنايات الإسكندرية قد أدانته في فبراير 2007 لقيامه "بتحقير الدين الإسلامي وازدرائه "وإهانة الرئيس من خلال ما يكتبه في مدونته، وحكمت عليه بالسجن لمدة أربع سنوات (ثلاث سنوات كعقاب على تحقير الإسلام وسنة واحدة لإهانة الرئيس). وكانت قوات الأمن قد قامت في عام 2006 بإلقاء القبض على عبد الكريم الذي احتوت مدخلات مدونته على نقد شديد اللهجة للتطبيق العملي للإسلام والأفكار التقليدية السنية في الأزهر. وكان قد سبق أن تم احتجاز عبد الكريم لمدة 18 يوماً في عام 2005 بسبب كتاباته. وكانت جامعة الأزهر قد قامت بفصله وأبلغت عنه السلطات بسبب قيامه بانتقاد السلطة الإسلامية. وفي 22 ديسمبر 2010، رفضت إحدى محاكم الاستئناف استئناف سليمان الأخير. وكان لا يزال في السجن عند انتهاء الفترة التي غطاها التقرير.

وقامت قوات الأمن الحكومية في أبريل 2009، بهدم مبنى كانت البطريركية القبطية الأرثوذكسية بمرسى مطروح قد اشترته حديثاً ليكون مركزاً للخدمات الاجتماعية لأبناء الأبرشية. وأفادت التقارير الصحفية أن قوات الأمن ادعت أن سوراً من الطوب مقاماً على سطح المبنى ذي الطابق الواحد تجاوز الارتفاع الذي تسمح به الحكومة المحلية. ولم تكن قد وردت أي تقارير بحلول نهاية الفترة التي غطاها التقرير عن عزم الحكومة التحقيق في تصرف قوات الأمن التي نفذت عملية الهدم.

أمرت الحكومة في أعقاب انتشار فيروس الأنفلونزا إيه/إتش1 أن (A/H1N1) ، والذي كان يعرف في البداية باسم "أنفلونزا الخنازير"، بالبدء في 1 مايو 2009 بذبح الخنازير

الموجودة في البلد والتي يقدر عددها بـ 400,000 خنزير. ووفقاً لصحيفة المصري اليوم وغيرها من الصحف، اعترفت وزارة الصحة، بعد أن أعلنت منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو) أن ذبح الحيوانات لن يكون له أي تأثير على انتشار فيروس إيه/إتش1 أن 1، أن البلد استغل تفشي الفيروس عالمياً لوضع حد لما وصفته الوزارة بالتربية غير المنظمة وغير الصحية للخنازير في المناطق الحضرية المزدحمة. وأكد المتحدث باسم وزارة الصحة، عبد الرحمن شاهين، أن الغرض من قرار ذبح كل الخنازير كان حماية الصحة العامة أكثر مما كان اتخاذ إجراءات احترازية لمواجهة الفيروس. إلا أن بعض المراقبين رأوا أن هناك دافعاً طائفياً وراء الإجراء. وكان لقيام الحكومة بقتل الخنازير تأثير اقتصادي شديد على الأسر المسيحية القبطية التي تعتمد على تربية الخنازير وعلى جمع القمامة وفرزها كمصدر أساسي لدخلها.

وقام المجلس المحلي في مغاغة بمحافظة المنيا، في مارس 2009، بهدم جزء من مقبرة قبطية مساحتها 10 فدادين، مما أدى إلى تدمير قبور.

وقامت السلطات في عام 2008 بهدم مبنى للخدمات الاجتماعية القبطية تملكه الكنيسة القبطية بالإسكندرية. وقد هدمت السلطات المحلية المبنى بدعوى أن بناؤه تم بدون ترخيص.

الإرغام على تغيير الدين

ردت إحدى محاكم القضاء الإداري في الإسكندرية في 30 مارس 2010، دعوى رفعت بالنيابة عن ولدين مسيحيين قبطيين حسب المولد يسعيان إلى الحصول على اعتراف باعتبارهما أنفسهما مسيحيين، رغم تحول والدهما إلى الإسلام في عام 2005. وقد اعتُبر المدعيان، أندرو وماريو مدحت رمسيس، نتيجة لاعتناق والدهما الإسلام، مؤهلين للحصول فقط على بطاقتي رقم قومي تصنفهما على أنهما مسلمان لدى بلوغهما السادسة عشرة من العمر في يونيو 2010. وقد سأند رد المحكمة للدعوى

السياسة التمييزية التي تغير دين الأولاد المسيحيين قسراً في الوثائق الثبوتية الرسمية عندما يتحول آباؤهم إلى الإسلام. وقالت المحكمة في حيثيات حكمها أنه ليست هناك أي صفة قانونية للوثائق التي أصدرتها الكنيسة القبطية وصدقت فيها رسمياً على أن الشابين مسيحيان.

وكانت محكمة النقض قد حكمت في يونيو 2009 بمنح كاميليا لطفي، وهي قبطية مسيحية، حضانة ابنيها مسقطة بذلك حكماً كانت قد أصدرته محكمة استئناف الإسكندرية في عام 2008 يمنح حضانة الولدين التوأم لوالدهما استناداً إلى تحوله إلى الإسلام. وكان الولدان ما زالا في كفالة والدتهما لدى انتهاء الفترة التي يغطيها التقرير .

وفي 27 يوليو 2009، منحت محكمة الأسرة بالقاهرة الحضانة القانونية للطفل آسر أسامة صبري، الذي ينتمي والداه إلى الطائفة البهائية، لعمته المسلمة. ولم يكن للحكم، الذي ورد ضمن دعوى رفعها جد الطفل، أي تأثير فعلي نظراً لكون الطفل ووالديه يعيشون في الخارج .

وفي يونيو 2009، أشارت منظمة المبادرة المصرية للحقوق الشخصية إلى تقرير أصدرته منظمة هيومان رايتس ووتش في عام 2007 وجاء فيه أنه كانت هناك في نفس ذلك العام 89 حالة تم فيها تغيير انتماء مواطنين مصريين الديني في الوثائق الرسمية رغم إرادتهم، بعد تحول آبائهم إلى الإسلام. كما جاء في تقرير عام 2007 أيضاً أن وزارة الداخلية رفضت تغيير انتمائهم الديني إلى المسيحية لدى بلوغهم الخامسة عشرة من العمر، منتهكة بذلك أحكام القانون .

وكما حدث في الأعوام السابقة، كانت هناك ادعاءات من وقت لآخر بقيام رجال مسلمين بإجبار سيدات وفتيات مسيحيات على التحول إلى الإسلام. وكانت التقارير عن مثل هذه الحالات موضع خلاف، وكثيراً ما انطوت على مزاعم مثيرة للمشاعر وعلى نفي قاطع لحدوث اختطاف واغتصاب. وقد نشرت منظمة مسيحية دولية تدافع عن حقوق المسيحيين في شهر نوفمبر 2009 تقريراً يتناول حالات تحول ديني

قسري مزعوم؛ إلا أن جماعات حقوق الإنسان المحلية التي تحظي بالاحترام لم تتمكن من التثبت من صحة هذه الحالات ووجدت أن التحقق مما إذا كان قد حدث أي إكراه على التحول أمر في غاية الصعوبة، نظراً لكون معظم الحالات تتعلق بقبطيات تحولن إلى الإسلام لدى زواجهن من رجال مسلمين. ولا تنشر أي تقارير صحفية عن مثل هذه الحالات في وسائل الإعلام المحلية إطلاقاً تقريبا .

التحسينات والتطورات الإيجابية فيما يتعلق باحترام الحرية الدينية

عين وزير التعليم العالي في يونيو 2010 قبطيا هو أستاذ القانون رابح رتيب بسطا نائباً لرئيس جامعة بني سويف لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة. وكما ذُكر سابقاً، لا يرقى تمثيل الأقباط في المناصب القيادية في نظام التعليم العالي الحكومي إطلاقاً إلى مستوى نسبتهم من مجمل عدد السكان .

وأدانت محكمة جنائية في 22 فبراير 2010، خمسة رجال مسلمين بجريمة قتل مسيحيَيْن في بلدة حجازة في محافظة قنا في أبريل 2009، وحكمت عليهم بالسجن مدى الحياة .

وسارعت الحكومة في أعقاب الهجوم على المسيحيين في نجع حمادي في كينايير 2010، إلى إلقاء القبض على أربعة مسلمين ضالعين في الهجوم ومقاضاتهم. وقد وجهت إليهم تهمة القتل العمد. وبحلول نهاية الفترة التي يغطيها التقرير، كانت المحكمة قد بتت في الطلبات الموجهة إليها واستمعت إلى شهادات العديد من الشهود وراجعت بيانات معلومات مكان وقوع الجريمة، وكان من المقرر أن تستأنف جلساتها في سبتمبر 2010 .

وقد أدلى المسؤولون الحكوميون في أعقاب هجوم نجع حمادي بتصريحات نبهوا فيها بقوة إلى الأخطار التي تشكلها الطائفية والتمييز. فعلى سبيل المثال، قال الرئيس حسني مبارك في 21 يناير 2010، أن الدولة المدنية الحديثة " لا مكان فيها لأولئك الذين يحرضون على الطائفية أو الذين يفرقون بين مواطني الدولة المسلمين والأقباط."

وفي 24 يناير، قال الرئيس مبارك في كلمة بمناسبة عيد الشرطة أن "الإرهاب والتطرف والتحريض الطائفي يمثلون التحديات الرئيسة التي تواجه الأمن القومي المصري."
وفي 28 فبراير، قال الرئيس مبارك أن هناك حاجة ملحة لبذل رجال الدين والمؤسسات التربوية والثقافية ودور النشر ووسائل الإعلام جهوداً "لمواجهة مخاطر الانقسام والتطرف والتحريض الطائفي." وفي أواخر يناير، 2010، بعث وزير الأوقاف بمجموعة إلى كل المحافظات في صعيد مصر للانخراط في حملة توعية دينية ولتناول موقف الإسلام من العنف والنزاع الطائفيين والتحدث عما يمثلانه من خطر على استقرار المجتمع .
وفي 26 يناير 2010، رفضت محكمة القضاء الإداري في القاهرة طعناً قانونياً قدمه مواطنون بصفتهم الشخصية يطعن في سلطة الحكومة في إصدار وثائق إثبات الهوية للبهائيين. وكانت الحكومة قد أصدرت شهادات ميلاد وبطاقات رقم قومي لبعض البهائيين غير المتزوجين في الفترة التي يغطيها التقرير .
وفي 25 أبريل 2010، أعلن وزيرا التربية والتعليم والأوقاف عن إصلاحات في منهاج تعليم التربية الإسلامية يبدأ اعتمادها في السنة الدراسية 2010-2011. وقد تشارك الأزهر ووزارة التربية والتعليم في إعداد المنهاج الجديد الذي قيل إنه يتضمن تركيزاً على "التعاليم الأخلاقية".
وفي 23 فبراير 2010، عُقد الحوار السنوي بين لجنة الفاتيكان المشتركة للحوار ولجنة الأزهر الدائمة للحوار بين الأديان التوحيدية في القاهرة. وقد ركز الحوار على فهم العنف الطائفي وأسبابه والحلول لمعالجته. ولم يصدر أي قرار أو تقرير حول ما تم التوصل إليه من نتائج .
وفي 7 مارس 2010، استكملت الحكومة عملية ترميم كنيس موسى بن ميمون في القاهرة التي بلغت كلفتها 11,428,000 جنيه مصري (2 مليون دولار) .

وفي 2 مايو 2010، بدأت صحيفة الأهرام التي تملكها الدولة نشر نص عظات البابا [شنودة] القبطي الأرثوذكسي الأسبوعية في صفحاتها المخصصة للشؤون الدينية .

القسم الثالث: وضع احترام المجتمع للحرية الدينية

استمرت الهجمات الطائفية العنيفة ضد الأقباط خلال الفترة التي يغطيها التقرير، رغم أن المسلمين والمسيحيين يتشاركون في ثقافة واحدة ويعيشون كجيران في جميع أنحاء البلد. وكان حادث إطلاق النار في نجع حمادي أسوأ حوادث العنف الطائفي خلال عقد من حيث عدد الضحايا، رغم أن البعض قدر بأن مجمل عدد أعمال العنف تقلص خلال الفترة التي يغطيها التقرير. ولم تقع أي وفيات نتيجة لأعمال عنف طائفي خلال الخمسة أشهر ونصف الأخيرة من الفترة التي يغطيها التقرير. إلا أن التقارير أفادت بأن مدير منظمة "مصريون ضد التمييز الديني" قال في يناير 2010 "أعتقد أن العنف الطائفي، أو بالأحرى الهجمات العنيفة على غير المسلمين في مصر، تصاعدت في السنة الماضية." وقد ظل عدد الذين قتلوا في حوادث العنف بين أتباع الديانات المختلفة على ما كان عليه في السابق أو أنه ارتفع قليلا .

وكان ثلاثة رجال مسلحين بأسلحة أوتوماتيكية قد أطلقوا النار في 6 يناير 2010 في بلدة نجع حمادي في محافظة قنا، على مصلين أقباط أثناء خروجهم من الكنيسة بعد حضور قداس عيد الميلاد. وأدى ذلك إلى مقتل سبعة أشخاص (ستة مسيحيين وشرطي مسلم واحد كان خارج ساعات الخدمة) وإصابة 11 آخرين بجراح (9 أقباط ومسلمَيْن). وقد ألقي القبض بسرعة على أربعة مشتبه بهم كانوا ما زالوا محتجزين لدى انتهاء الفترة التي يغطيها التقرير ويحاكمون في محكمة أمن الدولة طوارئ بتهمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد. ولدى انتهاء الفترة التي يغطيها التقرير، كان من المقرر أن تستأنف المحكمة النظر في القضية في سبتمبر 2010. ولم تكن الحكومة قد حددت، بحلول نهاية الفترة التي يغطيها التقرير، ما إذا كان هناك آخرون ضالعون

في عملية القتل. وفي أعقاب عملية القتل، هاجم كل من المسيحيين والمسلمين الطرف الآخر وأملاك الطرف الآخر في نجع حمادي والقرى المحيطة بها، وأن كانت الممتلكات المسيحية هي التي أصيبت بأضخم الأضرار. وكان العنف شديداً بشكل خاص في 9 يناير في قرية البهجورة، حيث أسفر عن مقتل سيدة مسيحية. وتم إلقاء القبض على 28 مسيحياً و14 مسلماً على خلفية العنف. وقد أُطلق سراح جميع المشاركين في أحداث البهجورة في أبريل 2010 .

وفي نوفمبر 2009، أدى اتهام شاب قبطي في العشرين من العمر في فرشوط بقنا باغتصاب صبية مسلمة في الثانية عشرة من العمر إلى اندلاع أعمال عنف قام بها المسلمون ضد السكان المسيحيين، مستهدفين بشكل خاص المنازل والمحلات التجارية التي يملكها المسيحيون. كما هاجم المشاركون بأعمال الشغب مركزاً للشرطة كانوا يعتقدون أن الشرطة احتجزت فيه المغتصب المزعوم. وقد انتقدت منظمات حقوق الإنسان ما وصفته برد الشرطة غير الكافي أو الملائم على أعمال الشغب. ورغم الأضرار الكبيرة التي لحقت بالممتلكات، لم يتم توجيه أي تهم جنائية ضد المشاركين في أعمال الشغب. وكانت محاكمة المتهم بالاغتصاب ما زالت مستمرة لدى انتهاء الفترة التي يغطيها التقرير .

وقد وقع حادث آخر أثار أعمال شغب في 19 أكتوبر 2009، عندما قتل أشخاص في بلدة ديروط في صعيد مصر فاروق عطا الله، وهو مسيحي يبلغ من العمر 61 سنة، رمياً بالرصاص لاعتقادهم على ما زُعم بأن ابنه كان على علاقة جنسية غير مشروعة مع فتاة مسلمة تربطهم صلة قرابة بها وصوّرها في أفلام فيديو إباحية. وقد ألقت الشرطة القبض على أربعة مسلمين ووجهت إليهم تهمة القتل. وأدى الاعتقال إلى أعمال شغب استمرت أياماً ضد المسيحيين في ديروط وألحقت أضراراً كبيرة بممتلكات المسيحيين. وفي 22 فبراير 2010، برأت محكمة في مدينة أسيوط المسلمين الأربعة. ولم تستأنف الحكومة القرار .

وفي 13 مارس 2010، قامت مجموعة قدر عددها بثلاثمائة مسلم في مدينة مرسى مطروح، قيل إن إمام المسجد المحلي الذي يتلقى مرتبه كمعظم الأئمة في البلد من وزارة الأوقاف حرضها، بمهاجمة أقباطاً وممتلكات قبطية ومجمع تملكه الكنيسة القبطية عقب قيام أشخاص قيل إنهم على صلة بالكنيسة بتشييد جدار سد الطريق المؤدي إلى المسجد المحلي. وأفادت تقارير غير مثبتة بأن الإمام حث على "الجهاد" ضد أعداء الإسلام ودعا إلى طرد "الكفار". وذُكر أن الهجوم أدى إلى إصابة 19 مسيحياً و4 مسلمين و8 من رجال الشرطة الذين حاولوا التدخل، وتدمير تسعة منازل وثلاثة متاجر ومستودع و11 سيارة. ووثق مركز أندلس لدراسات التسامح ومناهضة العنف لكون الإصابات تضمنت جراحاً في الرأس وكسوراً في العظام ونزيفاً داخلياً، مما أدى إلى إصابة قبطيين بإصابات خطيرة، ولكون المهاجمين استخدموا زجاجات حارقة (قنابل كوكتيل مولوتوف يدوية الصنع) ومواسير وهراوات وحجارة وسكاكين. (أنظر القسم الخاص بالانتهاكات) .

وأفاد تقرير أصدرته منظمة المبادرة المصرية للحقوق الشخصية في أبريل 2010 بوقوع حوادث عنف لا يستهان بها بين المسيحيين والمسلمين بين يناير 2008 ويناير 2010، ووصف الوضع بالخطير، وأشار إلى وجود توسع جغرافي لأعمال العنف.

وفي أبريل 2010، اتهمت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان المؤلف يوسف زيدان بـ "التجديف" لما ورد في روايته "عزازيل" الصادرة باللغة العربية والتي نال عليها جائزة "بوكر" من كتابات زعم أنها تنتقد الكنيسة القبطية الأرثوذكسية. وقد أعلنت النيابة العامة أنها ستقوم بالتحقيق في الادعاءات .

وظل محمد حجازي، المتحول من الإسلام إلى المسيحية، مختفياً عن الأنظار طوال الفترة التي غطاها التقرير خوفاً على سلامته الشخصية، على ما ذُكر، عقب التهديدات العلنية بالقتل التي تلقاها من عائلته ومن عناصر في المجتمع لدى رفعه دعوى على الحكومة في عام 2007 طالبها فيها بالاعتراف بتحوله من خلال إصدار

بطاقة رقم قومي له تسجل فيها ديانته على أنها المسيحية. كما قال ماهر الجوهري، وهو متحول آخر إلى المسيحية رفع دعوى طالب فيها بنفس الحق خلال الفترة التي يغطيها التقرير، أنه يعيش هو أيضاً مختفياً عن الأنظار وقال إنه تلقى هو وابنته أيضاً تهديدات بالقتل .

القسم الرابع: سياسة الحكومة الأمريكية

أن الحرية الدينية جزء مهم من الحوار الثنائي. وقد أثير موضوع الحق في الحرية الدينية مع كبار المسؤولين الحكوميين من قبل جميع مستويات الحكومة الأمريكية، بما في ذلك أعضاء الكونجرس، ووزيرة الخارجية، ومساعد الوزيرة لشؤون الشرق الأدنى، ومساعد الوزيرة لشؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، والسفير الأمريكي، وغيرهم من المسؤولين في وزارة الخارجية والسفارة. وتجري السفارة اتصالات رسمية مع مكتب حقوق الإنسان في وزارة الخارجية. كما تناقش السفارة بشكل منتظم الأمور المتعلقة بالحرية الدينية مع مسؤولين حكوميين آخرين، بمن فيهم المحافظون وأعضاء البرلمان. وقد أدلى السفير بتصريحات علنية تدعم الحرية الدينية، والتفاهم بين الأديان، والجهود الرامية إلى تحقيق التوافق والمساواة بين المواطنين من جميع الطوائف الدينية. وعلى وجه التخصيص، أعربت السفارة كما أعرب عدد من المسؤولين الآخرين في وزارة الخارجية الأمريكية للحكومة عن القلق إزاء استمرار التمييز الذي يتعرض له المسيحيون في مجال تشييد المباني والممتلكات الكنسية وصيانتها بالرغم من المرسوم رقم 291 لعام 2005؛ والتمييز الرسمي ضد البهائيين؛ واعتقال ومضايقة المواطنين المسلمين الذين تحيد أفكارهم الدينية عن أفكار الأغلبية؛ ومعاملة الحكومة للمواطنين المسلمين الذي يرغبون في التحول إلى دين آخر. وقام الوفد الأميركي خلال المراجعة الدورية التي أجراها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لسجل الحكومة في مجال حقوق الإنسان في فبراير 2010، بعدة مداخلات حول موضوع الحرية الدينية .

ويجري المسؤولون في السفارة الأمريكية حواراً نشطاً مع قادة الطوائف الدينية اليهودية والمسيحية والإسلامية والبهائية، ومع جماعات حقوق الإنسان، والناشطين الآخرين. ويقوم المسؤولون في السفارة الأمريكية بالتحقيق في الشكاوى التي يتلقونها بخصوص التمييز الديني الرسمي. كما يقومون أيضاً بمناقشة الأمور المتعلقة بالحرية الدينية مع مجموعة واسعة من الأشخاص المختلفين تضم أكاديميين ورجال أعمال ومواطنين من خارج منطقة العاصمة. ويقوم المسؤولون الأمريكيون بالتصدي بشكل فعال للمقالات المعادية للسامية التي تظهر في وسائل الإعلام، وذلك من خلال المناقشات مع رؤساء التحرير والصحفيين.

وتدعم البرامج والأنشطة الأمريكية مبادرات في عدة مجالات متصلة بالحرية الدينية بصورة مباشرة، بما في ذلك تمويل برامج الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية التي تعمل مع المجموعات الأهلية المحلية القبطية والمسلمة، كما تدعم المنظمات غير الحكومية التي تتابع وسائل الإعلام لرصد حالات وقوع تحيز طائفي.

وتعكف الحكومة الأمريكية على العمل في سبيل تقوية المجتمع المدني، من خلال دعم القنوات العلمانية وتوسيع الثقافة المدنية التي تشجع على التسامح الديني، ومن خلال دعم المشاريع التي تشجع التسامح والاحترام المتبادل بين الطوائف والمجموعات الدينية المختلفة. وتدعم السفارة تطوير المواد التعليمية التي تشجع التسامح والتعددية وفهم الآخر في المناهج التعليمية باللغتين العربية والإنجليزية .

وقد يسرت السفارة جهود مبادرة الشراكة الأميركية الشرق أوسطية لتقديم المنح التي شجع بعضها الحرية الدينية والحوار بين الأديان. فعلى سبيل المثال، قامت مبادرة الشراكة الأميركية الشرق أوسطية بتمويل حوار مسيحي-إسلامي حمل عنوان "تقبلني كي أتقبلك" في أسيوط، كما عمل المسؤولون في السفارة أيضاً مع المجلس الأعلى للآثار من أجل التشجيع على الحفاظ على الآثار الثقافية، بما في ذلك المواقع التاريخية الإسلامية والمسيحية واليهودية.

3. مؤشر الحرية[10]

يصدر مؤشر الحرية في العالم عن [بيت الحرية] Freedom House وهو كيان أمريكي، ويشمل المؤشر العام مؤشرين، هما الحقوق السياسية والحريات المدنية، ويتدرج من واحد كأعلى درجة، الى ثماني درجات وهي درجة الأدنى.

وكان تقييم وضع مصر في 2010 أن مصر في مجموعة الدول غير الحرة Not Free، أن الصحافة المصرية غير حرة Not Free، والإنترنت حرة جزئيا Partly Free.

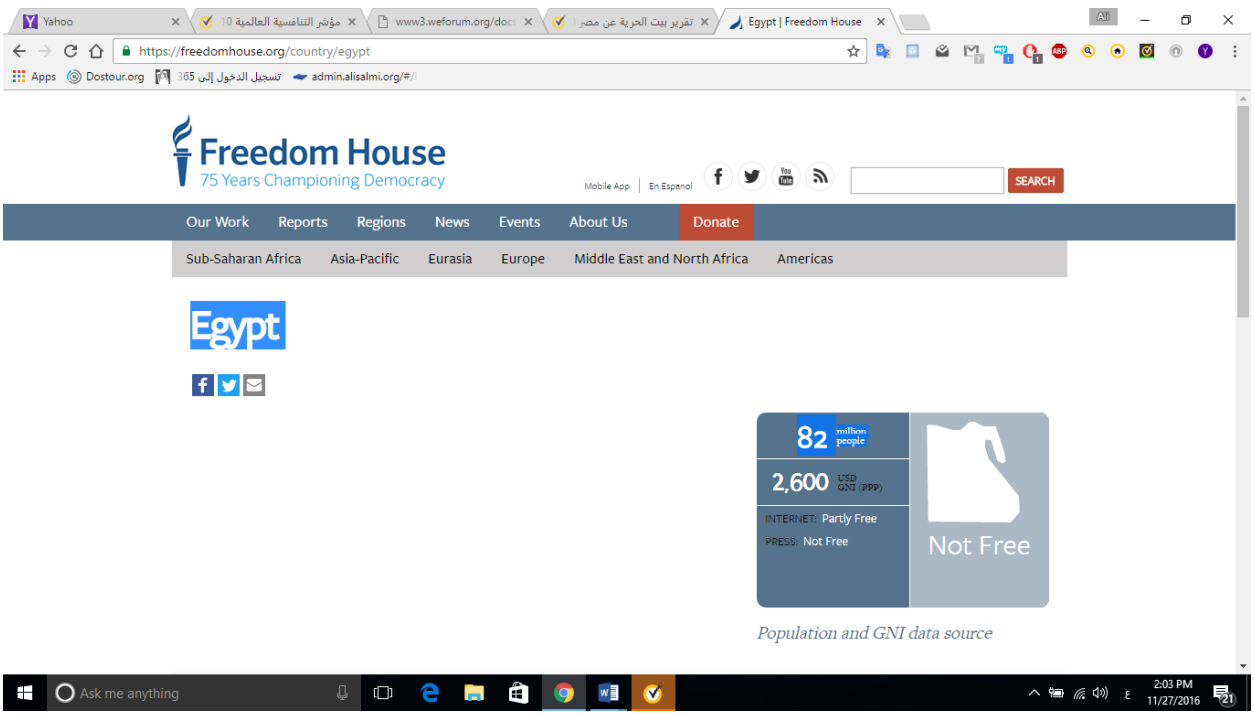

وكانت حالة مصر في تقرير Freedom House لعام 2009[11] أيضا قد صنفت أنها "غير حرة" بمؤشر 6 للحقوق السياسية و مؤشر 5 للحريات المدنية علما بأن كلما انخفضت الدرجة كلما كان ذلك يعني درجة أعلي من الحرية والعكس صحيح.

[10] https://freedomhouse.org/country/egypt

[11] http://www.marefa.org/index.php/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85_(%D8%AA%D9%82%D8%

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

البلد	حقوق سياسية	حريات مدنية	الحالة	البلد	حقوق سياسية	حريات مدنية	الحالة
الجزائر	6	5	غير حرة	ليبيا	7	7	غير حرة
البحرين	5	5	حرة جزئيا	المملكة المغربية	5	4	حرة جزئيا
مصر	6	5	غير حرة	عمان	6	5	غير حرة
إيراني	6	6	غير حرة	قطر	6	5	غير حرة
العراق	6	6	غير حرة	السعودية	7	6	غير حرة
إسرائيل*	1	2	حرة	سوريا	7	6	غير حرة
الأردن	5	5	حرة جزئيا	تونس	7	5	غير حرة
الكويت	4	4	حرة جزئيا	الإمارات العربية	6	5	غير حرة
لبنان	5	4	حرة جزئيا	اليمن	5	5	حرة جزئيا

B1%D9%8A%D8%B1)#.D8.A7.D9.84.D8.B4.D8.B1.D9.82_.D8.A7.D9.84.D8.A3.D9.88.D8.B3.D8.B7_.D9.88.D8.B4.D9.85.D8.A7.D9.84_.D8.A3.D9.81.D8.B1.D9.8A.D9.82.D9.8A.D8.A7

دليل الأداء البيئي[12]

مصر احتلت المرتبة الـ(85) من بين 133 دولة في عام 2006 ثم المرتبة الـ 71 من بين 149 في 2008 ثم المرتبة 68 من بين 163 دولة في 2010 ثم المرتبة 60 من بين 132 دولة في 2012 ثم المرتبة 50 من بين 178 دولة في 2014

دليل التنمية البشرية[13]

احتلت مصر الترتيب (101) دولياً من بين 169دولة في مؤشر دليل التنمية البشرية عام 2010. [من بين دول التنمية البشرية المتوسطة بدليل تنمية بشرية بلغ 620.]

مؤشر التنافسية العالمي[14]

كانت مصر في الترتيب (81) دولياً من بين 138دولة في مؤشر التنافسية العالمي عام 2010. وشهد ترتيب مصر [15]في تقرير التنافسية العالمية تراجعاً خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة على التوالي، فجاء ترتيبها 70 من بين 131 دولة في العام 2010/2009، و81 من بين 139 دولة في العام 2011/2010، ثم 142/94 في العام 2012/2011 .

وتطلع التقرير الى تحسن اداء مصر التنافسي خاصة بعد الثورة للقضاء على الأسباب التي تعوق ذلك، ومنها تزايد المحسوبية وافتقار قرارات المسؤولين الحكوميين إلى الشفافية، فضلاً عن ارتفاع التكلفة التي تتحملها منشآت الأعمال، نظراً لزيادة معدل انتشار الجريمة، بالإضافة إلى عدم تطبيق حوكمة الشركات بالدرجة الكافية .

---

12 http://www.youm7.com/story/2015/12/25/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D9%85%D8%A7-%D9%86%D8%B4%D8%B1-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%84-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AB%D8%A7%D9%84%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D8%AA%D9%84%D9%88%D8%AB%D8%A7/2507995

13 http://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr10/index.pdf

14 http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2010-11.pdf

15 http://www.alidarimagazine.com/article.php?categoryID=34&articleID=1341

نظرة عامة

يرى التقرير أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ما تزال تتأثر بالاضطرابات السياسية، ما انعكس على القدرة التنافسية لهذه الدول باستثناء الأردن والمغرب، اللتين شرعتا في إجراء إصلاحات جزئية أدت إلى تقدمهما في التصنيف العالمي .
ويبيّن أن تأثر اقتصادات الدول التي عانت اضطرابات سياسية أكثر وشهدت تحولات، على شكل تراجع أو ثبات في مؤشرات التنافسية الوطنية؛ وأهمها البطالة، التي يظل التصدي لها ومواجهتها أولوية رئيسة في الاقتصاد .
ويضيف التقرير أن مواجهة هذه التحديات تتطلب من صانعي القرارات تحقيق الاستقرار في بيئة الاقتصاد الكلي، وأن تبقى هذه الأهداف في سلم الأولوية، وأن ترافقها إصلاحات هيكلية تعزز النمو .
وعالميا، حلت سويسرا في المرتبة الأولى، تبعتها سنغافورة، وثالثا فنلندا، ورابعاً السويد، وخامسا هولندا، فيما حلت ألمانيا في المرتبة الخامسة والولايات المتحدة الأميركية في المرتبة السابعة والمملكة المتحدة ثامنة وهونج كونج تاسعة واليابان عاشرة.

تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2010

واصلت الحكومة استخدام الصلاحيات التي يتيحها قانون الطوارئ في اعتقال معارضين ومنتقدين سلميين، وكذلك اعتقال أشخاص للاشتباه في ضلوعهم في جرائم أمنية أو أنشطة إرهابية. واحتجز البعض بموجب أوامر اعتقال إداري، بينما صدرت أحكام بالسجن على آخرين إثر محاكمات جائرة أمام محاكم عسكرية. واستمر تفشي التعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة في أقسام الشرطة وفي مراكز الاحتجاز والسجون، وفي معظم الحالات كان مرتكبو هذه الانتهاكات ينعمونُ بحصانة تجعلهم بمنأى عن المساءلة والعقاب. وفرضت قيود على حرية التعبير وحرية

الاجتماع وتكوين الجمعيات، وكان بعض الصحفيين وأصحاب المدونات على الإنترنت على من بين الذين أُعتقلوا أو ُحوكموا.

وأخليت ً مئات العائلات التي تقيم في "مناطق غير آمنة قسرا ُ" وتركت بعض العائلات بلا مأوى في القاهرة بينما، وفرت ُلهم عقود إيجار ُتسكين عائلات أخرى دون أن تعد لهم عقود إيجار دائمة. واستمر تعرض المشتبه في أنهم من ذوي الميول الجنسي المثلي للمحاكمة بموجب قانون يعاقب تهمة «الاعتياد على ممارسة الفجور». وقتل ما لا يقل عن 19 شخصاً برصاص حرس الحدود أثناء محاولتهم عبور الحدود إلى إسرائيل، ولم يكن هؤلاء الأشخاص يشكلون أي خطر، على ما يبدو. وصدرت أحكام بالإعدام ضد ما لا يقل عن 269 شخصا على الأقل وأعدم خمسة أشخاص

خلفية

ظلت مصر خاضعة لحالة الطوارئ، السارية بشكل مستمر منذ ً مايو عام 1981 والتي ُجددت مؤخرا 2008. وصرحت الحكومة في إبريل، أنها انتهت من صياغة من جميع الأبواب في مشروع قانون جديد لمكافحة الإرهاب، فيما عدا باب واحد، وهوا لقانون الذي طال انتظاره، ومن المتوقع أن يمهد السبيل لإلغاء حالة الطوارئ. ومع ذلك، ثارت مخاوف من ً احتمال أن يؤدي القانون فعليا إلى الإبقاء على أحكام الطوارئ، التي َّسهلت ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. ولم يكن مشروع ُالقانون قد أ ً علن بحلول نهاية العام.

وفي يناير، اندلعت مظاهرات احتجاجا على الهجوم العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة وعلى موقف الحكومة المصرية منه. وأبقت السلطات على إغلاق الحدود مع قطاع غزة معظم فترات العام، بما في ذلك خلال الهجوم الإسرائيلي، وهو الأمر الذي منع فلسطينيين من البحث عن ملاذ لهم في مصر. وسمحت السلطات بمرور المرضى والمصابين والبضائع عبر الحدود.

وفي ديسمبر، أعلنت السلطات أنها تقوم ببناء جدار فولاذي على طول الحدود مع قطاع غزة لمنع عمليات التهريب. ورفضت السلطات منح تصاريح لأكثر من ألف شخص من 43 دولة كانوا يعتزمون التجمع في القاهرة والتوجه في مسيرة إلى قطاع غزة، وهم يحملون مساعدات إنسانية، بمناسبة مرور سنة على الهجوم العسكري الإسرائيلي، وتعرض كثيرون منهم لاعتداءات على أيدي الشرطة .وفي فبراير/شباط، أسفر انفجار قنبلة في القاهرة عن مصرع سيدة وإصابة 25 شخصاً آخرين، معظم من السياح الأجانب.

وفي مايو، نسبت السلطات مسؤولية الهجوم إلى جماعة ترتبط بتنظيم «القاعدة» وإلى جماعة مسلحة تُدعى "جيش الإسلام الفلسطيني" وأُطلق سراح أيمن نور، الذي كان مرشحاً في انتخابات الرئاسة الماضية في فبراير، وذلك لاعتبارات صحية .وفي نوفمبر، منعته السلطات من السفر إلى الولايات المتحدة .ووقعت اشتباكات متفرقة بين مسلمين ومسيحيين في مارس، حُرقت خلالها منازل بعض البهائيين في قرية الشورانية في محافظة سوهاج، وذلك بعدما حرضت بعض وسائل الإعلام على الكراهية والعنف ضد البهائيين، حسبما ورد. وُقتل أصيب عدة أشخاص آخرون.

وفي إبريل، أقر مجلس الشعب (البرلمان) «قانون الصحة النفسية»، وذلك لتوفير ضمانات تكفل حقوق من يعانون من أمراض نفسية .وفي يونيو، تقرر زيادة عدد مقاعد مجلس الشعب من 454مقعدا إلى518، وخصص منها 64 مقعداً للمرأة بهدف تعزيز مشاركة المرأة بصورة أكبر في الحياة العامة كما طرحت مشروعات قوانين من شأنها زيادة القيود على المنظمات غير الحكومية والمعاقبة على إهانة الأديان التوحيدية وأنبيائها بالسجن والغرامة. وفي نوفمبر، دعت منظمات غير حكومية إلى أن يُحال إلى مجلس الشعب للمناقشة مشروع قانون طرح في عام 2007، ومن شأنه السماح لضحايا الاغتصاب بإجراء عمليات إجهاض .وأدى الفقر وارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى موجة إضرابات بين عمال القطاعين العام والخاص .

الأمن ومكافحة الإرهاب

قُبض على عشرات الأشخاص في أعقاب انفجار القنبلة الذي وقع في القاهرة في فبراير. وقالت السلطات، في مايو، أنها تحتجز سبعة من المشتبه فيهم، بينهم سيدة فرنسية من أصل ألباني، لاتهامهم بتجنيد طلاب أجانب وغيرهم من أجل تنفيذ أعمال إرهابية في مصر والخارج. وفي وقت لاحق، اعتقلت، ما لا يقل عن 41 من بينهم مواطنون من روسيا وفرنسا كانوا يقيمون في مصر ويدرسون اللغة العربية والإسلام، حسبما ورد، ثم قامت السلطات بترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية .وذكرت الأنباء أن بعض هؤلاء الأشخاص تعرضوا للتعذيب أو غيره من صنوف المعاملة السيئة أثناء احتجازهم، وأنه لم ُيسمح لهم بالطعن في قرارات ترحيلهم أمام المحاكم.ُ ويعتقد أن البعض كانوا عرضة لانتهاكات حقوق الإنسان في البلدان التي البعض أعيدوا إليها قسرا.

4. قراءة في كتاب "مصر والمصريون في عهد مبارك 1981-2011"[16]

إيلاف العدد 5424 الاثنين 28 مارس 2016

يستعرض الكتاب وضع المجتمع المصري منذ مطلع القرن العشرين حتى نهاية عصر الرئيس حسني مبارك أي في ثلاث مراحل هي: الإقطاعية في العهد الملكي والاشتراكية في عهد جمال عبد الناصر والانفتاحية في عهد السادات وحسني مبارك. ففي المرحلة الإقطاعية كانت الطبقة الوسطى صغيرة الحجم إلا أنها متميزة بالعلم وأسلوب الحياة لكن تأثيرهم السياسي كان محدودا بالنظر إلى سيطرة الأجنبي على سياسة واقتصاد الدولة. كما تميزت الطبقة الوسطى بالمشاعر الوطنية وكانت في معظم الأحيان ذات أصول تركية ومفتتنة بالثقافة الغربية ميالة إلى تقليدها بينما كان دور الطبقة الدنيا شبه معدوم بسبب انتشار الفقر والجهل. وقامت الطبقة الوسطى بثورة عام 1919 وتمكنت من وضع دستور للبلاد في عام 1923. كما تمكنت من تنمية الاقتصاد وبناء قطاع الصناعة المصرية، لكن نجاحه كان محدودا بسبب الاحتلال الإنجليزي وفرض قيود عليه.

أما في عهد جمال عبد الناصر فقد ازدهر المجتمع المصري بفضل سياسة الإصلاح الزراعي وإلغاء الإقطاعات مما سمح بدخول أعداد كبيرة من أفراد المجتمع إلى

[16] http://elaph.com/Web/opinion/2016/3/1078959.html

الطبقة الوسطى وارتفع معدل الهجرة من الريف إلى المدنية كما ألغيت امتيازات الطبقة العليا وألقابها وشهدت الحركة الثقافية والعلمية والفنية ازدهارا غير مسبوق. ويرى الكاتب أن الحماس الهائل للثورة لم يتمخض عن ثمار اقتصادية مجدية وذلك بسبب النظام الذي فرضه ناصر من حيث تبعية الإنتاج للدولة ورغم حماس الاقتصاديين الوطنيين إلا أن خطة التنمية العشرية التي وضعها ناصر 1960-1970 كانت طموحة جدا وغير قابلة للتطبيق. ولكن مسيرة التنمية توقفت في أعقاب هزيمة العرب في عام 1967 وانفصال سوريا عن مصر. ويعزا ذلك التوقف إلى أن الاعتماد كان على الدولة بشكل كامل فلما تعرضت الدولة لانتكاسة أنتكس الاقتصاد كذلك لعدم وجود مؤسسات اقتصادية قادرة على حماية نفسها.

وعندما تقلد السادات الحكم في عام 1970 شهدت البلاد نموا اقتصاديا بسبب سياسة الانفتاح الاقتصادي وهجرة المصريين إلى دول الخليج وقد ارتفعت نسبة نمو الدخل القومي إلى 8% وهي الأعلى في تاريخ مصر. ولكن ذلك النمو كان زائفا بسبب كونه ريعيا ولا يعتمد على الإنتاج، وتحول المجتمع المصري إلى مجتمع استهلاكي وغزت البضائع الأجنبية أسواقه ولم تعد المنتجات الوطنية قادرة على التنافس.

عندما تولى الحكم حسني مبارك في عام 1981 تسلم اقتصادا منهكا ومجتمعا استهلاكيا، لكنه استمر في سياسة الانفتاح واستمر ضعف الحماس للعمل والإنتاج في وجه الطوفان الأجنبي الذي سيطر على اقتصاد الدولة، كما أدى انخفاض سعر النفط في عام 1986 وانخفاض الطلب على العمالة المصرية من دول الخليج إلى انخفاض كبير في نسبة النمو الاقتصادي وارتفاع شديد في نسبة البطالة وحالما نشبت حرب الخليج الثانية وعاد آلاف المغتربين المصريين من دول الخليج، تعرض اقتصاد مصر لضربة قاصمة فارتفع مستوى التضخم وتراجعت التحويلات المالية من الخارج وضعف الإنفاق الحكومي وتراجع مستوى معيشة الطبقة الوسطى تراجعا ملموسا مما كثف حركات الهجرة إلى الخارج بين صفوف المصريين. ويمكن

القول إن الطبقة الوسطى في هذا العصر تلاشت وأنقسم المجتمع إلى طبقتين هما العليا والدنيا، وانكمشت الطبقة الوسطى التي كانت تلعب دورا مؤثرا في الاقتصاد والسياسة إلى أدنى مستوى.

عزا الكاتب التراجع الاقتصادي في العهد الملكي إلى المستعمر الأجنبي، وفي المرحلة الاشتراكية إلى دخول البلاد في حروب واعتماد الاقتصاد على الدولة أما في المرحلة الثالثة فإلى الانفتاح والعولمة الاقتصادية واعتماد مصر على الاقتصاد الريعي والتحويلات من الخارج. وهو يرى أن مصر في عهد جمال عبد الناصر وضعت في المسار الصحيح وهو اعتماد الاقتصاد على الإنتاج، وهذا أمر بديهي وهو مؤشر على قوة الاقتصاد الحقيقية. ولكن الانفتاح في عهد أنور السادات حول المجتمع إلى مجتمع استهلاكي غير قادر على المنافسة.

وفي الحقيقة أن إشارة الكاتب إلى حزم عبد الناصر مع الفساد هو جوهري ويعتبر الأساس في أي اقتصاد في العالم، حتى وأن اعتبره المتضررون دكتاتورا، فإذا أنتشر الفساد كما حدث في عهد السادات ومبارك، فهو كاف لكسر العمود الفقري للدولة. وليست حالة مصر فريدة، فجميع الدول النامية تعاني من ضعف الإنتاج وانتشار الفساد. أن ما جلبته العولمة من انفتاح غير مقيد إلى مصر أدى إلى نفس الآثار التي تعاني منها الدول النامية التي لا توجد لديها ثروات طبيعية تخفف من وطأة الآثار السلبية الناجمة عنها. وبينما بدأت مصر مسيرة التنمية بتعزيز قطاع الصناعة قبل الانفتاح، فأن الانفتاح وضع له نهاية مبكرة، وذلك لأن السوق الرأسمالي يعتمد على الميزة التنافسية للمنتجات وهو الأمر الذي تضعف فيه المنتجات المصرية أمام المنتجات الأجنبية. بالإضافة إلى ذلك فأن استشراء الفساد من خلال حصول المسئولين على عمولات مقابل المشاريع التي تقام في البلاد أدى إلى نشوء فئة مستفيدة تستحوذ على جل إيرادات الدولة مما يترك غالبية الشعب في العراء. إذن فعوامل تدهور الوضع الاقتصادي والتنمية موجودة في مصر وهي ضعف الإنتاج وقلة

الموارد الطبيعية والفساد وهذا كفيل في جعل مصر تتراجع اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا.

يبدو جليا من تجارب الدول أن المسار الاشتراكي هو الأنسب للدول غير القادرة على منافسة عمالقة الصناعة في العالم، وهذا لا يعني الدخول في مواجهة معها، فقد أطاحت تلك الدول بحكم معمر القذافي الذي أغلق الأبواب في وجه الشركات الغربية، ولم يشفع له تراجعه في الفترة الأخيرة، وجيشت الشعب ضده، مع أن نظامه وفر لليبيين كل ما يحتاجونه من الأساسيات والكماليات. إذن لا أحد يستطيع حماية اقتصاده من العولمة، ولكن لا بد من التحايل على الموقف بحيث يكون جزءا من اقتصاد الدولة تحت سيطرتها لضمان عدم انتشار الفقر بالصورة التي وصفها جلال أمين، وترك النشاطات الأخرى للقطاع الخاص. أما ما ذكره أمين عن حرب 1967، فلا أحد ينكر أن الدخول في مواجهات مع جيوش عظمى تحت هذه الظروف ليس من الحكمة في شيء، وقد أدرك العرب ذلك، بمن فيهم الفلسطينيون الذين انقسموا حول هذا الأمر، وما كان ينبغي لهم أن ينقسموا، إذ أن الدخول في حروب مع إسرائيل يجلب للفلسطينيين الدمار ولا يحقق شيئا، وعليهم التركيز على بناء اقتصادهم وصناعاتهم إلى أن يصبحوا قادرين على استرداد شيء مما فقدوا، ويجب ألا ننسى أن الفلسطينيين استطاعوا كسب الرأي العالمي إلى حد كبير من خلال الفعاليات الثقافية التي ينفذونها في الخارج ومن خلال وسائل الإعلام.

لقد قامت الثورة في مصر للإطاحة بالرئيس مبارك احتجاجا بالدرجة الأولى على تفشي الفقر في المجتمع المصري ولن تعتبر الثورة ناجحة إلا إذا حققت الهدف الذي قامت من أجله وهو النهضة الاقتصادية وهذا يتطلب تخطيطا وليس شعارات فالتحدي الاقتصاد القائم هائل جدا إذ أن الأسواق فتحت للبضائع الأجنبية ولا مجال لغلقها لأن ذلك سيثير غضب الدول المتقدمة وربما تقوم بالانتقام من خلال التحريض على أعمال شغب داخلية. فالأمر يتطلب من الحكومة المصرية الجديدة العمل على

تعزيز قطاع الصناعة والسياحة وهما العنصران الرئيسان في الدولة نظرا لأنها تفتقر إلى الموارد الطبيعية، ولا يمكنها الاعتماد على تصدير القوى العاملة لأن هذا الأمر لا يعتبر تنمية اقتصادية بل دخلا ريعيا يتأثر بالتقلبات السياسية. ولا بد من الإشادة بوقفة الدول العربية النفطية التي أمدت مصر بالمساعدات النقدية لمساعدتها على النهوض من جديد ولا بد لمصر أن تستفيد من هذه الفرصة من خلال التخطيط والتنفيذ لاقتصاد جديد قادر على المنافسة في ظل العولمة الاقتصادية.

اقتباسات Quotes من الكتاب [17]

1. "كان جمال عبد الناصر ديكتاتوراً ولكنه لم يكن فاسداً".
2. "بينما كان الفساد في عهد عبد الناصر يتحسس طريقه على استحياء، ويقابل باستنكار إذا اُكتشف أمره، تحول في عهد السادات إلى مهرجان كبير يمرح فيه الناس ويقتنصون أية فرصة تتاح لهم فيه دون خوف. وأما في عهد مبارك فقد خف الاستنكار وزال المرح، إذ أصبح الفساد جزءاً لا ينفصم عن النظام نفسه".
3. "أن تحقيق التنمية الاقتصادية بغير المعونة الأمريكية ليس معجزة".
4. "توماس مور ... كاتب ورجل دين إنجليزي شغل أعلي المناصب الدينية وطلب منه الملك الإنجليزي هنري الثامن موافقة الكنيسة على تطليق زوجته فرفض مور أن يقر هذا الطلاق لاعتقاده بأن هذا الطلاق مخالفة لتعاليم الكنيسة وظلماً للملكة. فحقد عليه الملك وقدمه للمحاكمة بتهمة الخيانة العظمي. وحُكم عليه بالإعدام تنفيذاً لرغبة الملك وأنتهي الأمر بإعدامه عام 1535م ... فعلاً الرجال مواقف".
5. "بعد ارسال مبارك الجيش المصري لضرب العراق أعفت امريكا مصر من 13.7 مليار دولار ديون خارجية و أعفي نادى باريس مصر من 50% من بعض ديونها ... و قدمت الدول العربية التي قاطعت مصر 10 سنوات بسبب اتفاقية السلام مساندات مالية بلغت قيمتها 4 مليار دولار و 726 مليون دولار مكافئة المشاركة في حرب الخليج ...

[17] https://www.goodreads.com/work/quotes/6396938

انخفضت ديون مصر من 47.6 مليار دولار عام 1990م الى 34 مليار دولار عام 1991م إلى 24 مليار دولار عام 1994م بعد قيام مبارك بتنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي من خصخصة الشركات إلى تقديم تسهيلات للشركات الأجنبية و مكافئة له على اشتراكه في حرب الخليج".

6. "أن قوة الشعور بالانتماء تنمّي الحس الأخلاقي وتقوي الشعور بالالتزام بما فيه الصالح العام".
7. "ترتب على هذه الفوارق أن اختلفت نظرة الرجال الثلاثة إلى منصب رئيس الجمهورية. فبينما كان هذا المنصب في نظر عبد الناصر جَداً محضاً، كان في نظر السادات مزيجاً من الجد والهزل، أما في نظر مبارك فقد كان قضاء وقدراً لا يَعرف بالضبط كيف آل إليه".
8. "لم تكن ثورة الشعب المصري ثورة جياع كما توقع الكثيرين، بل كانت ثورة شعب غاضب".
9. "حاجة غريبة جدا!! تخيلوا أن مصر في العهد الملكي كانت تتفوق في مستوى التعليم ومستوى دخل الفرد على الهند والصين وتتساوى مع تركيا".
10. "كان اغتراب المثقفين في عهد عبد الناصر مقترناً بالخوف، وفي عهد السادات مقترناً بدرجة عالية من الغضب، أما في عهد مبارك فكان مقترناً بالاكتئاب!!

"دكتور جلال أمين شارحا أسباب شعور المثقفين بالاغتراب بعد ثورة 52"

11. "ديون مصر الخارجية عند وفاة السادات كانت 30 مليار دولار وهو رقم خرافي في ذلك الوقت".
12. "القضية الوطنية في العهد الملكي كانت جلاء الإنجليز ثم تحولت إلى مساندة حركات التحرر العربية ضد الاستعمار والفلسطينيين في عهد عبد الناصر، ثم تحولت في عهد السادات إلى تحرير الأراضي المصرية فيما عرف "مصر أولاً" وأخيراً في عهد مبارك لا شيء".

13. وقد جرى بالفعل في عهد مبارك تقديم التنازلات لإسرائيل والولايات المتحدة (طبقاً للاتفاقيات التي سبق للسادات توقيعها) تنازلاً بعد آخر، كما بدأ يبيع الأصول المملوكة للدولة قطعة قطعة".
14. "طبعاً كان هناك بعض الفساد وبعض الرشاوي، وكانت هناك بضع حالات لاستغلال النفوذ، ولكن هذا كله لم يكن قطعاً يشكل نمط الحياة في مصر في الستينات ".
15. "الخريج في أواخر الأربعينيات كان يستطيع أن يشترى بمرتبه الشهري ما لا يقل عن 60 كيلو من اللحم، أما الآن فلا يستطيع أن يشترى به أكثر من 5 أو 6 كيلو ".
16. "بعد مرور 5 سنوات فقط على تولى مبارك حكم مصر في عام 1986م بلغ الدين الخارجي 45 مليار دولار".
17. " أن انتشار الحجاب في البداية كثيراً ما يعكس خطوة جديدة في طريق تحرر المرأة، إذ يرجع انتشاره إلى حد كبير إلى اضطرار المرأة المصرية للخروج للعمل أو الدراسة أو لتحمل أعباء كان الزوج يتحملها من قبل، واضطرت المرأة للاختلاط بالرجال الغرباء في الشوارع والجامعات ووسائل المواصلات بدرجة أكبر بكثير من ذي قبل، فكان الخروج مع الحجاب ينطوي على خطوة في طريق التحرر بالمقارنة بالبقاء داخل البيت، بحجاب أو بدونه!!".
18. "ولا بأس أيضاً من استخدام الدين في وسائل الإعلام استخداماً لصالح النظام فيفسر الدين تفسيراً يؤكد على الاستسلام للمقادير والصبر على الشدائد ويشجع الناس على الانغماس في مظاهر التعبد عسى أن ينصرفوا عن التفكير في أمور الحاضر ".

"دكتور جلال أمين واصفاً كيف تغير الخطاب الديني بعد نكسة 67 لخداع الشعب"

19. "لا عجب في ظل كل هذا، أني نشأت وترعرعت وفي ذهني اعتقاد أكيد، بأن العلاقة بين الأخلاق والزي الذي يرتديه المرء علاقة واهية للغاية. نعم، كثيراً ما يكون الدافع إلى ارتداء الحجاب دافعاً دينياً وأخلاقياً، ولكني كنت دائما أعتقد كما يعتقد الكثيرون

أن الفضيلة في المرأة لا تحتاج في وجودها إلى ارتداء الحجاب، وأن ارتداء الحجاب لا يحول المرأة غير الفاضلة إلى امرأة فاضلة".

20. "أما عن صحف المعارضة فقد استطاعت الحكومة ترويض معظمها بعْدة وسائل ... من هذه الوسائل إرسال بعض البلطجية لضرب بعض رؤساء تحرير صحف المعارضة في الطريق العام وشج رؤوس بعضهم كنوع من لفت النظر. هذه الوسيلة معروفة بالطبع وقديمة وقوية المفعول ولكنها كما لا يخفي على القارئ لا يمكن استخدامها بكثرة لأسباب تتعلق بخطورة الآثار التي يمكن أن تنتج لو اكتشف أمرها.

21. " الأسهل من ذلك التحكم فيما يصل إلى جريدة المعارضة من إعلانات والسيطرة على منافذ توزيعها فالحكومة عن طريق سيطرتها على شبكات التوزيع القليلة المتاحة لصحف المعارضة تستطيع أن تحدد عدد النسخ التي يتلقاها باعة الصحف في أماكن البيع فتبخل بالنسخ على البائعين الأساسيين وتغرق النسخ على البائعين الثانويين في الأماكن المغمورة".

"دكتور جلال أمين كيف كان يحارب نظام مبارك صحف المعارضة"

22." كان السادات يرتعد خوفاً من عبد الناصر. أن واقعة استيلاء السادات علي قصر أحد الضباط لمجرد أن القصر أعجب زوجته لم تحدث إلا بعد أن عينه عبد الناصر نائباً للرئيس في عام 1969م وعلى كل حال اكتفي عبد الناصر بإبداء غضبه لفترة قصيرة أعطاه بعدها قصراً بديلاً على النيل ".

"دكتور جلال أمين شارحاً انتشار الفساد بعد نكسة 67"

23. "من الاستثناءات القليلة التي تثبت القاعدة ما ظفر به رجل مثل عمرو موسي عندما تولي وزارة الخارجية في التسعينيات. فعلي الرغم من أنه بدوره لم يترك أثراً على السياسة الخارجية إلا أنه لفت نظر الناس بجاذبيته الشخصية وفصاحته".

"دكتور جلال أمين عن عمرو موسي"

24."كان تزوير الانتخابات الأخيرة - في نوفمبر 2010 - عملاً فجاً في غلظته في تاريخ الانتخابات المصرية، ومن ثم كان يعكس لا مبالاة، واحتقاراً بالغاً للشعب ورغباته، وأتى ببرلمان خلا من أي صوت معارض، فلما فكّر بعض رموز المعارضة في تكوين برلمان موازٍ، كان تعليق رئيس الجمهورية على ذلك "خليهم يتسلوا".

https://youtu.be/fExfdgLoV8E

5. ثورة 25 يناير المصرية: تقرير تحليلي[18]

مركز دراسات الشرق الأوسط

تقرير تحليلي: إعداد: إبراهيم عبد الكريم خيري عمر مروان الأسمر

تحرير: عبد الحميد الكيالي، جـواد الحمـد، أبريل 2011

المقدمة

لم يكن أكثر المتفائلين في مصر يرى بمظاهرات 25 يناير بداية ثورة يقل نظيرها على مستوى العالم، وينطبق ذلك على أصحاب الميل الإصلاحي وذوي المزاج الثوري، أو الإصلاحيين والثوريين، في أن معاً، فالإحباط المتراكم اجتاح ثلاثة أجيال من المصريين على الأقل، منذ الجيل الذي كان في الجامعات في أواخر ستينات القرن الماضي، كما أن الفشل الذي مُنيت به جهود الإصلاح منذ منتصف ثمانينات القرن نفسه أضعف ثقة من سعوا إليه في قدرتهم على التغيير.

وانتشرت عدوى الصراعات الصغيرة في الساحة السياسية المصرية وأصابت الجميع بأشكال مختلفة ودرجات متباينة، حتى عندما أطاحت الثورة التونسية بحكم الرئيس زين العابدين بن علي في 14 يناير 2011، ظل أركان النظام في مصر "نائمين على حرير"، وهو ما عبر عنه وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط في 19 يناير من أن "مصر ليست تونس.. دي [هذا] كلام فارغ".

بدأت "أحداث الثورة المصرية" بتظاهرات سلمية يوم 25 يناير شارك فيها آلاف المحتجين في القاهرة، وعدد من المحافظات، استجابةً لدعوات شعبية وشبابية، واختار الداعون إلى هذه التظاهرات يوم 25 يناير بالتحديد لمصادفته عيد الشرطة، وذلك تضامناً مع "خالد سعيد"، الشاب المصري من الإسكندرية، الذي اعتقل وعذب حتى الموت في أحد أقسام الشرطة في 6 يونيو 2010.

---

[18] http://www.mesc.com.jo/Studies/Studies_Ia_20.htm

وأدت هذه التظاهرات في يومها الأول إلى سقوط أربعة قتلى نتيجة الصدامات بين المتظاهرين وقوات الأمن المصرية التي تعاملت بعنف في هذا اليوم، غير أن سلوكها زاد في التطرف واستخدام العنف المفرط في الأيام التالية في ضوء استمرار التظاهرات التي وصلت ذروتها يوم الجمعة 28 يناير، وهو ما أدى إلى سقوط عشرات القتلى، ومئات الجرحى، واعتقال المئات في عدة مدن مصرية، بينها العاصمة القاهرة، في حين أفادت الأنباء بإحراق مقار للحزب الوطني الحاكم، ومراكز للشرطة. وفي أعقاب هذه التظاهرات طلب الرئيس المصري محمد حسني مبارك من الحكومة في 28 يناير التقدم باستقالتها؛ موضحاً أنه سيكلف حكومة جديدة، كما عين في اليوم التالي الوزير عمر سليمان نائباً له، ولكن التظاهرات استمرت في الأيام التالية في مختلف المدن المصرية، وبخاصة في ميدان التحرير وسط القاهرة الذي شهد عدة تظاهرات مليونيه تبلور فيها المطلب الرئيس للثورة برحيل الرئيس مبارك، وإسقاط النظام.

وشكل يوما 2 و3 فبراير نقطة تحول في أحداث الثورة المصرية؛ إذ هاجمت مجموعة من المؤيدين لمبارك المتظاهرين في ميدان التحرير مستخدمين وسائل عديدة، منها الخيول والجمال، فضلاً عن العصي والأدوات الحادة والزجاجات الحارقة، وصولاً إلى إطلاق الرصاص الحي، غير أن ثبات المعارضين في الميدان، بما توافر لديهم من وسائل للدفاع عن أنفسهم، أضاف زخماً إضافياً إلى الثورة واستمرارها.

وقدم الرئيس مبارك عدة مبادرات لم تكن كافية في نظر المحتجين، من أبرزها: تعديلات دستورية، وتفويض صلاحياته إلى نائبه عمر سليمان، غير أن استمرار التظاهرات وتوسعها أدى في النهاية إلى تنحي مبارك عن السلطة في اليوم الثامن عشر للثورة في 11 فبراير، وذلك بعد ثلاثين عاماً قضاها في الحكم.

ويقدم مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن من خلال هذا التقرير عن الثورة المصرية قراءة تحليلية تستشرف الاتجاهات المستقبلية لمواقف الأطراف الفاعلة والمتأثرة بالتحولات الجارية في مصر، ومن أبرزها: موقف السلطة، والنخب السياسية، والفئات الاجتماعية المصرية، والمواقف الدولية، إضافة إلى الموقف الإسرائيلي؛ بوصفه أبرز المتخوفين من التحول المصري، ونضع هذه القراءة، التي أسهم فيها عدد من المختصين، بين أيدي المهتمين من صناع القرار والنخب السياسية والثقافية العربية.

- موقف السلطة والنخب السياسية والفئات الاجتماعية المصرية

1. تقدير موقف السلطة المصرية. موقف السلطة وتطوره خلال الثورة

1. لم يكن لدى السلطة السياسية (وزارة الداخلية المصرية)، منذ بداية أحداث الثورة، استراتيجية أمنية قادرة على التعامل مع حالات الاحتجاج الاجتماعي الكبيرة، وبخاصة تلك المتعلقة بجيل الشباب، ومن هنا فقد ظهر نوع من الجمود في السياسة الأمنية، صاحبه انتهاكات لحقوق الإنسان، وحالات قتل عمد، مما أدى إلى الانتقال من الاحتجاج على سياسات الدولة إلى تحدي إرادتها، ومقاومة السلطة السياسية بشكل يتماثل مع خبرات التحرر من الاستعمار، وعكس تبني الثوار للأهازيج الوطنية، ورفع العلم المصري شارة للثورة طبيعة الصراع بين السلطة والمجتمع، التي يمكن تلخيصها في الصراع حول استقلال الوطنية المصرية، وليس مجرد إزالة نظام سياسي ترتكز مقوماته على أجهزة الأمن.
2. تشكل الإطار الفكري للثورة ليشمل مطالب كل الفئات الاجتماعية، والشرائح العمرية، بحيث لم تقتصر فقط على الكيانات السياسية المعارضة للسلطة، ولكنها وسعت الإطار الوطني، وانضمت فئات اجتماعية ترى أن النظام القائم لا يلبي الطموحات الوطنية المصرية.

3. في هذا السياق تشكل المحتوى الاجتماعي للثورة، وهو ما أدى بالسلطة السياسية إلى مواجهة مشكلات جديدة في التعامل مع أحداث الخروج على سلطتها، فخلال العقود الماضية تشكلت العقيدة الأمنية على مواجهة التنظيمات التقليدية وتفكيكها، ولكنها في هذه المرة واجهت نوعاً من التنظيمات الحديثة يصعب السيطرة عليها، ولدى محاولة السلطة إضعاف التنظيمات الحديثة (شباب الإنترنت) خاضت صراعاً مع كل فئات المجتمع وشرائحه، وذلك عندما أوقفت شبكة الإنترنت وشبكات الهواتف النقالة، وقد شكلت هذه السياسة بداية لسلسلة من الأخطاء الاستراتيجية التي أضعفت مبادرات السلطة في حل الأزمة السياسية.
4. كشفت تداعيات أحداث الثورة عن هشاشة النظام السياسي وتفككه، كما كشفت عن الصراعات الكامنة داخل السلطة السياسية، وبخاصة بين الأجنحة الأمنية والعسكرية والنخبة السياسية، وقد ساعد هذا التفكك، وبخاصة بعد هروب وزارة الداخلية، على بلورة مطالب الثورة يوم السبت 29 يناير بالمطالبة بإسقاط النظام وليس إصلاحه، وهذا التطور يعتبر منطقياً، ليس فقط بسبب حالة التردي داخل النظام السياسي، ولكن بسبب العنف المفرط الذي لقيته الجماهير منذ الثلاثاء (25 يناير)، وقد ساعد تباطؤ رد فعل السلطة على الأحداث إلى بلورة المزيد من المطالب التي تتعلق بتصفية النظام ومحاسبته، والدعوة لبناء نظام سياسي جديد يقوم على الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

- الاتجاهات المستقبلية لموقف السلطة ممثلة بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة:

بعد انهيار جهاز الأمن، ظهر الجيش بوصفه المؤسسة الوطنية المحايدة بين المحتجين والسلطة السياسية، وصدرت تصريحاته الأولى لتحدد أن مهمته تتمثل في الحفاظ على الأمن وليست في التدخل لصالح أي من الأطراف، وبغض النظر عن

الخلفيات السياسية لهذا الموقف، فقد ترتب على حياد الجيش حدوث تساند في العلاقات المدنية– العسكرية، بحيث صارت هذه العلاقة تشكل عصب الاستقرار السياسي في الدولة، وقد ظهر ذلك في الالتزام المتبادل بترقية الروح الوطنية، والعمل على تأمين مستقبل البلاد، والحفاظ على مقدراتها، وأنعكس هذا التوافق في البيانات التي أصدرها الجيش في فترة ما بعد تنحي الرئيس مبارك والتي تلبي مطالب الجماهير، ومن المتوقع أن يشكل هذا التوافق قاطرة التحول السياسي في مصر في الفترة المقبلة، وبمستوى حضاري وطني يسوده الأمن والثقة والمراقبة والمحاسبة في الوقت نفسه.

2. موقف النخب السياسية والفئات الاجتماعية المشاركة في الثورة

تتمثل السمة الرئيسة للتركيبة الاجتماعية للثورة المصرية في أنها ثورة شعبية سعت لتحقيق تحول سياسي عميق في الدولة المصرية، وبشكل عام تتكون التركيبة الاجتماعية من الفئات والكيانات التالية:

جيل الشباب

يعد جيل الشباب -بشكل عام -قلب الثورة المصرية، فهو الذي قام بالتمهيد لبدء الثورة وإعلان موعدها، وبالنظر للخلفيات السياسية لجيل الشباب، يلاحظ أن غالبيتهم ينتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين، والحركات اليسارية، وذلك بالإضافة إلى فئة واسعة من غير المنتمين سياسياً، الذين يتطلعون لدور سياسي.

التنظيمات السياسية

باستثناء الحزب الوطني، شاركت معظم التنظيمات السياسية، بشكل أو بآخر، وتمثلت المساهمة الأساسية في جماعة الإخوان المسلمين، والحركات اليسارية، فيما كانت مشاركة الأحزاب السياسية المرخصة هامشية، أو غير موجودة، وهذا الوضع سوف يثير إشكالات حول مستقبل النظام الحزبي في مصر، وبخاصة في ظل

تبلور حركات سياسية جديدة تعبر عن الثورة والشباب، وبشكل يهدد الأحزاب التقليدية العتيدة.

الأفراد

شاركت أعداد كبيرة من الأفراد غير المنتمين سياسياً، وقد ساعد كسر حاجز الخوف من السلطة على تشجيع الأفراد لتأييد الثورة؛ رغبة في إصلاح أحوال البلاد في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد شكلت مشاركة هؤلاء زخماً إضافياً للثورة أضفي عليها طابعاً شعبوياً، حيث ساهم في تقويض قدرة السلطة على إجهاض الثورة، كما أنه، في الوقت ذاته، يعد ضمانة للاستمرار في تحقيق الإصلاح السياسي.

الفئات الاجتماعية

شهدت تركيبة جماهير الثورة تنوعاً شديداً شمل المستويات المختلفة في المجتمع المصري، بحيث يمكن القول: أن الثورة لا تعبر عن فئة اجتماعية محددة، ولكنها شملت: الأغنياء والفقراء، والجامعيين والنقابيين، وبعض رجال الأعمال، وأيضاً الفئات العمرية المختلفة، فيما شكلت الطبقة الوسطى العمود الفقري للثورة الذي ساعدها على الاستمرار لأكثر من أسبوعين.

النخبة الثقافية

انضمت النخبة الثقافية بتوجهاتها المختلفة: الإسلامية والليبرالية والاشتراكية إلى الثورة، وبدأت في التعبير عن مطالبها في وسائل الإعلام المختلفة، وخلال أحداث الثورة ركزت النخبة الثقافية على القضايا الوطنية المشتركة، ولم تتطرق للقضايا الخلافية بين التيارات الفكرية، غير أنه في الفترة القادمة من المتوقع أن تثار القضايا الخلافية، وبخاصة ما يتعلق بهوية الدولة، وطبيعة النظام السياسي.

وفي التحليل الأخير، يمكن القول: أن الوضع السياسي في مصر وصل إلى حالة من التكافؤ بين الدولة والمجتمع، وينوقف استمرار هذا التكافؤ على مدى قدرة الطرفين على التلاقي على المصلحة الوطنية، ورغم أن التوافق يشكل السمت العام للعلاقة في المرحلة الحالية، إلا أنه يواجه تهديدات في المدى القريب.

المواقف الدولية من الثورة المصرية وتطورها واتجاهاتها المستقبلية

بدا واضحاً ارتباك المواقف الدولية إزاء تنحي الرئيس مبارك في 11 فبراير، وذلك على شاكلة مواقفها عندما انطلقت الثورة المصرية قبل ثمانية عشر يوماً في 25 يناير، ويشير هذا الارتباك إلى أن عدداً من دول العالم ما تزال بحاجة إلى مزيد من الوقت لتستوعب ما حدث في مصر، ولتبلور مواقفها إزاء عهد ما بعد مبارك، وبخاصة أنها لم تتنبأ بهذا التحول السريع، ولم تتوقع أن يسقط النظام بهذه الطريقة، وهو ما أربك سياساتها السابقة، ودفعها للبحث عن سياسات مؤقتة بانتظار رسم استراتيجيات تناسب التحول الجديد.

❖ موقف الولايات المتحدة الأمريكية وتطورها خلال الثورة

1. جزمت الدوائر الغربية الرسمية بأن ثورة تونس لن تصل إلى مصر، ورأت وزارة الخارجية الأمريكية، على لسان المتحدث باسمها فيليب كروالي، أن كرة الثلج التونسية لن تمتد إلى دول أخرى في المنطقة، وكان كلامه هذا في 22 يناير، وذلك قبل ثلاثة أيام على مظاهرات 25 يناير التي أشعلت الثورة المصرية.
2. اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية، الحليف الدولي الأبرز لنظام الرئيس مبارك، موقفاً متحفظاً، متذرعةً بترك الأمر للشعب والجيش المصريين، غير أن استمرار التظاهرات وانتشارها في القاهرة ومختلف المحافظات المصرية الكبرى أقنع الولايات المتحدة بنهاية نظام حسني مبارك، وهو ما دفع الرئيس باراك أوباما إلى أن يهنئ الشعب المصري في أعقاب تنحي مبارك في 11 فبراير، على الرغم

من تداعيات ذلك على السياسة الخارجية للولايات المتحدة وحلفائها التقليديين، وبرغم ضغوط الكثير من حلفائها في المنطقة بهدف توجيه سياساتها لدعم النظام والمحافظة عليه، وإعطائه الفرصة، خوفاً من تكرار المشهد ذاته - وهو الأمر المتوقع-في هذه الدول التي لا تملك من مقومات القوة ما يملكه نظام حسني مبارك.

3. اعتمدت السياسة الخارجية الأمريكية عبارات صُنفت على أنها تحول في الموقف الأمريكي مثل: "نتمنى أن تنتهي أعمال العنف في مصر" (28 يناير)، والانتقال المنظم للسلطة" (30 يناير)، وآلا بد أن يتم انتقال السلطة الآن وبطريقة ناجعة" (1 فبراير)، وفي نهاية المطاف فقد تحققت هذه الرغبات بطريقة ما، وبمعنى آخر فأن الولايات المتحدة تخلت عن نظام مبارك وحكومته في غضون ثلاثة إلى أربعة أيام فقط من بدء ثورة الشعب المصري في 25 يناير.
4. على الرغم من تعيين عمر سليمان في منصب نائب الرئيس، التي اعتبرت الخطوة الأولى من نوعها منذ تسلم مبارك لسلطاته في عام 1981، وتعيين حكومة جديدة برئاسة أحمد شفيق، وإطلاق وعود بالإصلاح الدستوري، وإعلان مبارك عدم ترشيحه لنفسه ولا لابنه لانتخابات الرئاسة القادمة سبتمبر 2011، فقد باشرت الولايات المتحدة بإرسال رسائل متعددة تطالب بأن يكون الانتقال المنظم في "إطار زمني محدد"، ومثل ذلك نقطة تحول أخرى في موقف السياسة الخارجية الأمريكية من مجريات الأحداث في مصر، جرياً على عادتها عندما يفقد النظام الحليف أهميته الاستراتيجية وقدرته على خدمة أهدافها في الإقليم الذي يعيش فيه.
5. كان لافتاً موقف وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في 6 فبراير التي أيدت فيه إشراك جماعة الإخوان المسلمين المعارضة في الحوار الجاري بين الحكومة المصرية والقوى المعارضة للخروج من الأزمة السياسية التي تمر بها مصر.

❖ مواقف الاتحاد الأوروبي وتطورها خلال الثورة

1. أصدرت دول الاتحاد الأوروبي بيانا مشتركاً في 3 فبراير وقعته كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا أشارت فيه إلى "قلقها الكبير" بسبب تدهور الأوضاع في مصر، وإدانتها للعنف"، داعية إلى ضرورة الإسراع في الانتقال المنظم والفوري نحو "حكومة ذات قاعدة عريضة تمثل أطياف الشعب كافة، وتأخذ بيد مصر لمواجهة التحديات،" الأمر الذي اعتبر تسليماً لتحول أصبح مؤكداً، وخارج دائرة الحساب، وإشارة إلى القوى الجديدة بعدم ممانعتها للوضع الجديد أصلاً في ترتيب أهم مصالحه مع القيادات الجديدة.
2. وفي 29 يناير أطلق وزير الخارجية السويدي وصف "تسونامي الديموقراطية" على ما يحدث في مصر، ورأى أن المخرج الوحيد يتمثل بـ"إصلاحات اقتصادية مستدامة"، و"أنتخابات رئاسية ديموقراطية تجري لاحقاً خلال العام"، كما عبر في 4 فبراير كل من رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون، والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، ورئيس الوزراء اليوناني جورج باباندريو عن قلقهم إزاء ما يحدث، ودعوا إلى إيقاف العنف، في إشارة إلى المتظاهرين المؤيدين لمبارك الذين قاموا بالاعتداء على المحتجين في ميدان التحرير، كما دعوا إلى احترام الحريات والحق في التجمع، وشددوا على التحول نحو الديموقراطية.
3. ومع ذلك، حافظ الاتحاد الأوروبي على موقف متوازن أشار باستمرار إلى فكرة سيادة الدولة وعدم التعدي عليها، وفي هذا الشأن صرحت الناطقة باسم السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي كاثرن آشتون في 22 فبراير: "أن جميع تصريحاتنا كانت واضحة، وتقول بأن الأمر متروك لمصر وللمصريين، وعليهم السير معاً إلى الأمام، ومن الضروري جداً أن تسير مساعيهم بشكل يعزز شعور الشعب بالثقة من أن هناك خطة متبعة".

❖ الاتجاهات المستقبلية لموقف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي

1. لا تستطيع الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي ممارسة دور "الواقعية السياسة" لفترة طويلة، فقد كانت تدعم نظام مبارك منذ توليه الحكم بدعوى حفاظه على الاستقرار في المنطقة في وجه تهديد "الإسلام الأصولي"، غير أن "سلطة الشارع" سلكت طريقاً مغايراً، وأخذت "رياح التغيير" تعصف بقوة في مصر، وبدا واضحاً لمراكز صناعة القرار الدولي أن الشعب المصري عازم على ألا يفوِّت قطار التغيير.
2. شكلت مسألة الانتخابات الحرة، التي كانت على الدوام أحد أبرز الإصلاحات التي يدعو إليها القادة الغربيون، معضلة بالنسبة إليهم، حيث أنها تجلب الإسلاميين إلى دائرة السلطة السياسية، وهذا ما سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تجنبه، إلا أن الأمر يبدو مختلفاً اليوم، فهناك حديث عن تشكيل حكومة ائتلافية في مصر، من المرجح أن يتمكن الإسلاميون من المشاركة فيها، فهم وعدوا بأنهم سيدعمون الحكومة الجديدة لبناء دولة مدنية تلتزم بالدستور بعد تعديل مواده المانعة للحريات والديموقراطية.
3. شكلت مصر في عهد مبارك مرتكزاً أساسياً في "محور الاعتدال" الذي ضم كلاً من السعودية والأردن. وهو محور متحالف مع الولايات المتحدة والغرب مقابل ما يطلق عليه محور الدول "الممانعة" في المنطقة، الذي يضم كلاً من سوريا وإيران، إضافة إلى حزب الله وحماس، وفي ضوء التحولات الجارية في مصر، فمن المرجح أن تبدي الحكومة الجديدة انفتاحا على مجموعة دول الممانعة وحركاتها، استجابة للشرعية الشعبية التي تتبنى مواقف توافقت مع خط الممانعة إزاء الولايات المتحدة.

4. كما يُتوقع أن تفسح مرحلة ما بعد مبارك، التي من شأنها أن تصبح أقل حماسة حيال الغرب، مجالاً أمام قوى دولية أخرى لتلعب أدواراً مختلفة في المنطقة؛ إذ تعد روسيا والصين أكثر اهتماماً في تحقيق مصالحها الاقتصادية اليوم من الاهتمام بالوضع الإيديولوجي في الدول العربية، ويضاف إلى هذه الدول تركيا بوصفها قوة إقليمية صاعدة.

❖ الموقف الإسرائيلي من الثورة المصرية واتجاهاته المستقبلية

أجمعت ردود الفعل والتقديرات الإسرائيلية -استراتيجياً مع الصراع العربي الإسرائيلي إزاء الثورة في مصر -على أن هذا الحدث يعني إسرائيل، لما له من مفاعيل على الصعيدين الداخلي والخارجي، وكانت إسرائيل هي الوحيدة بين دول العالم التي عبرت، في المحادثات المغلقة، وفي بعض التصريحات، عن أملها بأن يصمد نظام مبارك أمام الغضب الشعبي الذي اجتاح البلاد، خلافاً لما كتبه نتنياهو عن الدول العربية في كتابه" مكان تحت الشمس "الذي اتهم فيه العرب بأنهم غير ديموقراطيين، وقال إن إسرائيل واحة الديموقراطية في الشرق الأوسط.

محددات الموقف الإسرائيلي من الثورة المصرية

يمكن تأطير المحددات التي حكمت الموقف الإسرائيلي بهذا الخصوص، بالتخوف من تغيير الأوضاع في مصر، وسقوط نظام مبارك، وانعكاسات ذلك على إسرائيل، وفي التفاصيل تعتبر أهم هذه المحددات من المنظور الإسرائيلي:

1. يعد "السلام" مع مصر، من منظور الأمن القومي الإسرائيلي، كنزاً استراتيجياً، ويعترف الإسرائيليون لنظام مبارك أن مواقفه كانت "مرنة ودافئة وحميمية" حيال إسرائيل، وأنه صنع ما يسمونه "الاستقرار في الشرق الأوسط،"، وحارب "القوى المتطرفة" وفي مقدمتها حركات الإسلام السياسي، كما تسبب بإضعاف تنامي قوة حماس بعد فوزها في انتخابات 2006 الفلسطينية، ويمثل اتفاق السلام مع مصر وتطبيع العلاقات معها قيمة سياسية وأمنية ونفسية لدى

إسرائيل، ومن ثم فأن العودة إلى "وضع الصراع" أو حالة "اللاحرب واللاسلم"، حتى وأن كان بارداً وغير معلن، سيؤثر بشكل كبير على الوضع الاستراتيجي لإسرائيل، ومن ثم سيدفع إلى تزايد فرص التهديد الوجودي للدولة على المديين المتوسط والبعيد.

2. يمنح اتفاق السلام مع مصر إسرائيل ميزات أمنية كثيرة؛ إذ أن نزع شبه جزيرة سيناء من السلاح وحدد أعداد حرس الحدود المصريين، كما مكّن الجيش الإسرائيلي من التمركز في أماكن أخرى، وسيعدّ كل تغيير في هذا الإطار سبباً رئيساً لإثارة قلق إسرائيل ومخاوفها، إذ سيؤدي حتماً إلى تحوّل في النظرية الأمنية الإسرائيلية التي سادت منذ عام 1978، وسيفرض ذلك على الجيش الإسرائيلي استثمار موارد كبيرة جداً لسد الثغرات الناشئة من تغيير الأوضاع في مصر، وربما لا ينجح.
3. في حال تفكك حالة السلام مع مصر، أو تراجعها إلى حالة البرود والجمود، سيدخل الجيش المصري في حسابات إسرائيل بطريقة مغايرة للحالة القائمة منذ نحو ثلاثين عاماً، تلك الحالة التي لم تدرج إسرائيل خلالها الجيش المصري في قائمة التهديدات الرئيسة المحدقة بها، فقد عمدت النظرية الأمنية الإسرائيلية في نهاية هذه الفترة إلى جملة من الترتيبات العسكرية ومنها: خفض سن أنهاء الخدمة في قوات الاحتياط، وتوجيه جزء كبير من موارد الدولة لأهداف اجتماعية واقتصادية، وتركيز المواجهة مع إيران وسورية وحزب الله وحماس، أما في حالة العداء القادمة المفترضة، فسترى إسرائيل في الجيش المصري خطراً عليها، وبخاصة في ضوء تقدير مستواه المتطور، وامتلاكه لآلاف الدبابات، ومئات الطائرات القتالية، وعشرات السفن الحربية، ووسائل قتالية أخرى، فضلاً عن نوعية أسلحته، وعقيدته القتالية، وخبراته الغربية القريبة من تلك الخاصة بالجيش الإسرائيلي، كما سيتم المس بحالة سيناء المجردة من السلاح، وبمكانة

القوة متعددة الجنسيات فيها؛ مما يعني إعادة الحسابات الاستراتيجية في إسرائيل.

4. تفترض إسرائيل أنه في حال نشوء نظام "راديكالي" في مصر يعمل على تغيير معادلة المرور في قناة السويس وخليج العقبة ومضائق تيران، فأن تجارة الدولة العبرية مع الشرق ستتضرر بشكل كبير، وبخاصة أن نحو ثلث واردات إسرائيل وصادراتها من الشرق وإليه تمر في البحر الأحمر، كما تتخوف إسرائيل في هذا السياق من تداعيات تطور الأوضاع في مصر على عبور سفنها الحربية في قناة السويس، الذي استغلته خلال السنتين الأخيرتين في مكافحة تهريب السلاح إلى غزة، وفي مشاركتها للبحرية الأميركية والبريطانية في السيطرة على البحر الأحمر.
5. تفترض إسرائيل أن مرحلة ما بعد مبارك من الممكن أن تشهد تحسناً في علاقات القاهرة بحكومة "حماس" في قطاع غزة، كما أن تغيير النظام في مصر يمكن أن يؤثر على الحصار المفروض على قطاع غزة، وعلى ما يحصل على حدود القطاع، وعلى الحدود الإسرائيلية– المصرية، وعمليات تهريب السلاح، وتعزيز مكانة حركة "حماس"، وبالتالي تزايد مستوى تهديد حماس لإسرائيل، وربما قدرتها على السيطرة على السلطة في الضفة الغربية لاحقاً بدعم سياسي عربي وشعبي، وبخاصة أنها تتمتع بعلاقات خاصة مع كل من تركيا وإيران الجارتين المسلمتين للوطن العربي.
6. تجني إسرائيل فوائد اقتصادية نتيجة علاقاتها مع مصر، ومن أبرزها: تزويد مصر لإسرائيل بنحو 40% من الغاز الذي تحتاجه، والذي يعاني اليوم من إشكالية، يتوقع تفاقمهما في ظل حكومة وقيادة مصرية شعبية جديدة، وتزداد أهمية هذا الموضوع في ضوء أن 40–50% من إنتاج الكهرباء في إسرائيل يعتمد على الغاز، كما أن كثيراً من المصانع الإسرائيلية في طريقها للعمل بواسطة الغاز، مما يؤثر

على خطط إسرائيل الاقتصادية المستقبلية، باعتبارها دولة صناعية مهمة، وشريكاً لأوروبا والولايات المتحدة، هذا فضلاً عما تجنيه إسرائيل من أرباح تقدر سنوياً بنحو ملياري دولار جرّاء اتفاق المناطق الصناعية المؤهلة "QIZ's" الذي وقعته إسرائيل مع مصر عام 2005، ووقعت مثله مع الأردن.

الموقف الإسرائيلي خلال الثورة المصرية

صدرت عن الحكومة الإسرائيلية سلسلة من التعبيرات عن موقفها حيال ما يجري في مصر، توزعت بين المنحى السلوكي والمنحى التصوري، وبدا واضحاً في كل هذه التعبيرات قلق الموقف الإسرائيلي لناحية الاهتمام بتأثير ما يجري في مصر على اتفاقية "السلام" المبرمة بين الطرفين، وما يمكن أن تؤدي إليه مآلات الأحداث، ربما على المدى المتوسط أو البعيد، من تداعيات أمنية وسياسية على الدولة الصهيونية، ومن أبرز ملامح هذا القلق وشواهده:

1. وجّه نتنياهو مكتبه في 28 يناير ليطلب من جميع المتحدثين الرسميين باسم الحكومة، ومن الوزراء، عدم التحدث إلى وسائل الإعلام بشأن ما يحصل في مصر، وكان التعليل لذلك أن إسرائيل ليست معنية بأن تظهر بصورة من يقحم نفسه في الشأن المصري الداخلي، وخوفاً من خدمة ذلك للثوار ضد الحكومة، ولكن سرعان ما تجاهل عدد من الوزراء هذا الطلب، مما خدم بالفعل إعلام الثورة وقوتها السياسية ضد النظام، وبخاصة ما يتعلق بالخدمات والعلاقات الخاصة التي قدمها النظام السابق لصالح إسرائيل، وضد الفلسطينيين، وبخاصة حركة حماس.
2. أجرى رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في 29 يناير مشاورات مع وزير الدفاع إيهود باراك ووزير الخارجية أفيغدور ليبرمان، كما عقد اجتماعاً لمستشاريه دعا إليه رئيس "الموساد" تامير باردو، ورئيس "الشاباك" يوفال

ديسكين، وبحث معهم التطورات "المقلقة" في مصر، وانعكاساتها على الوضع الاستراتيجي لإسرائيل على مختلف المستويات.

3. بعثت حكومة إسرائيل في 29 يناير برقيات "سرية عاجلة" إلى الولايات المتحدة والدول الأوروبية أكدت فيها أن للغرب مصلحة في الحفاظ على الاستقرار في مصر، وحضت هذه الدول على الحد من انتقاداتها العلنية الموجهة إلى مبارك، وأعربت الحكومة الإسرائيلية عن استيائها الشديد من الخط العلني الأمريكي والأوروبي بشأن التطورات في مصر
4. عقد وزير الأمن الإسرائيلي إيهود باراك في 29 يناير مشاورات في مكتبه مع رئيس الأركان غابي أشكنازي، وكبار المسؤولين الأمنيين والعسكريين، ورؤساء أجهزة الاستخبارات المختلفة، كما اتخذ الجيش وأجهزة الأمن قراراً بعدم التعليق بشكل رسمي على ما يجري في مصر خوفاً من تأويل مواقفهم أو استغلالها.
5. خصص نتنياهو الجلسة الأسبوعية لحكومته في 30 يناير -خلافاً لجدول الأعمال المقرر -للتداول في تطورات الوضع في مصر، وركز على أن إسرائيل تتابع بترقب مجريات الأمور في مصر وفي المنطقة، وبعد إعلان مبارك عدم ترشحه لولاية إضافية، حذّر نتنياهو، في خطاب له أمام الكنيست في 2 فبراير من أن عدم الاستقرار والتظاهرات ضد الحكومة في جميع أنحاء مصر ستؤدي إلى "زعزعة الاستقرار لسنوات" في المنطقة، وألمح نتنياهو إلى أن الحكومة الإسرائيلية ستزيد ميزانية الأمن بسبب التطورات في مصر.
6. طالب عدد من أعضاء الكنيست بتشكيل لجنة تحقيق بشأن الإخفاق الاستخباري الإسرائيلي في تقدير الموقف في مصر، وقد جاءت هذه المطالبة بعد أن صدرت إشارات طمأنة عن شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية -أمأن وجهاز الاستخبارات والمهمات الخاصة -الموساد أفادت بتوقعها استقرار النظام في مصر خلال عام 2011.

7. اعتبر إيهود باراك في مقابلة معه في 2 فبراير أن عهد مبارك قد "أنتهى"، موضحاً أن لهذه الحقيقة انعكاسات بعيدة المدى على الواقع الحالي الذي تعيشه إسرائيل، ولكنه رأى أن الأحداث التي تشهدها مصر حالياً "لا تحمل انعكاسات تستدعي تحركات عملياتية فورية في الوقت الراهن، وعليه فأنها لا تستوجب أن تتخذ إسرائيل استعدادات خاصة على مدى الأسابيع القادمة".

الاتجاهات المستقبلية للموقف الإسرائيلي

1. تبني إسرائيل حساباتها على قاعدة التكامل بين التفكير الذاتي وتكييف التطورات، وذلك بما يتيح تحصين أمنها القومي، فما يهمّ إسرائيل هو أن تسود في مصر ظروف لا تنطوي على تغير الوضع الراهن الذي يمثل، في التصور الإسرائيلي، الحد الأدنى المقبول، وبالتوازي مع هذا التطلع يشدّد الإسرائيليون على ضرورة التحسّب للتطورات، والتعامل مع أي تغييرات في مصر بمصطلحات الأمن وامتلاك القدرة العسكرية التي يعتبرونها الضامن الأول لوجود الدولة واستمرار أدائها العام.
2. تدرك دوائر صناعة القرار في الدولة العبرية بأن "المجابهة مع إسرائيل" لا تزال السيناريو المرجعي لخطط الجيش المصري وتدريباته، حتى بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد عام 1978، ومن هنا عمدت إسرائيل، تحت عنوان "إدارة الأخطار" و"زيادة الجدوى"، إلى ترجمة الاحتمال الضئيل لانهيار حالة السلام مع مصر، وفي إثر التطورات على الساحة المصرية من المرجح أن تجري إسرائيل مراجعة عميقة لاستيعاب تأثيرات الثورة المصرية على أمنها القومي.
3. قدرت إسرائيل بأن الأزمة في مصر غير مرتبطة بها بصورة مباشرة، وفي هذا السياق يمكن فهم تأكيد وزير الأمن الإسرائيلي إيهود براك في 28 فبراير على عدم وجود أي تهديد فوري على إسرائيل نتيجة الثورة المصرية، لكن إسرائيل تقدر بأنه في حالة سقوط نظام مبارك، فأن أي نظام جديد في مصر سيسعى، وأن ظاهرياً،

للمس بحالة "السلام" مع إسرائيل لإدراكه أن أحد عوامل النقمة على النظام السابق تمثلت في تحالفه مع الاحتلال الإسرائيلي، واشتراكه في حصار قطاع غزة.

4. أكدت الثورة في مصر على "الضائقة الاستراتيجية" لإسرائيل في الشرق الأوسط، وذلك بعد تراجع حلفها الاستراتيجي مع تركيا بسبب الاعتداء على أسطول الحرية أواخر مايو عام 2010، ومن هنا ترى إسرائيل بأنه لا يمكنها فعل شيء غير الأمل بأن تولّد الأزمة حكومة مصرية مستقرة مخلصة للسياسة الخارجية التي تبنتها الحكومة السابقة، بما في ذلك اتفاق "السلام"، والعلاقات مع إسرائيل والصلة بالغرب.
5. تضمنت التقديرات الإسرائيلية سيناريو "متطرفاً"، مفاده أنه إذا ما جرت الانتخابات كما يريد الأمريكيون، فأن معظم الاحتمالات تصب في أن "الإخوان المسلمين" سيفوزون بالأغلبية، وسيمثلون الجهة الأبرز في النظام القادم، وعليه فأن اتفاقية "السلام" الإسرائيلية -المصرية ستتضرر نتيجة هذا التحول.
6. في أعقاب الثورة المصرية دعت أصوات مؤثرة في إسرائيل إلى تبني تفكير مغاير عن النظام الإقليمي ومكانة إسرائيل فيه، كما دعت إلى أن تُكيِّف السياسة الخارجية الإسرائيلية نفسها مع واقع يكون فيه مواطنو الدول العربية، وليس فقط حكامها والدوائر المقربة منهم، مؤثرين في رسم سياسات بلدانهم وتوجهاتها، وتمثل هذه الدعوة شكلاً من أشكال الواقعية السياسية، ذلك أن إسرائيل تأمل على الدوام استمرار الأوضاع العربية على ما هي عليه من تراجع في الحياة الديموقراطية والحريات السياسية وحقوق الإنسان، ويعبر عن هذا الموقف تصريح لوزير الأمن إيهود براك في 28 فبراير بأنه" لا يرى أي فرص لنشوء ديمقراطية كاملة في العالم العربي خلال الأعوام القريبة"، ومع ذلك، فأنه يرى بأن الحديث يدور عن توجه إيجابي للتطور، وللحصول على حقوق أنسأن إلى جانب حقوق الأقليات والنمو الاقتصادي.

7. أن الصراع العربي-الإسرائيلي سيكون أمام منعطف جديد؛ لأنه، ولأول مرة في تاريخ الصراع، ستكون إسرائيل في مواجهة تحول ديموقراطي عربي جدي، بما يعنيه القول من إمكانية تقديم نموذج سياسي عربي ينافس إسرائيل ويصارعها ضمن أدوات تفوقها ومعاييرها التحديثية نفسها، وقد جربنا مع إسرائيل كل المنطلقات، وأبرزها أننا في صراع حق وباطل، فقد حصرنا المواجهة في المستوى العسكري، وهو ما لم نجربه بشكل صحيح حتى الآن، والصراع العربي-الإسرائيلي هو أيضاً صراع تخلف وتقدم، والسر في الحالين هو حداثة النظام السياسي، وكيفية إنتاج الشرعية وقواعد تداول السلطة.

https://youtu.be/0_Muw-4vmll

6. الفساد في عهد مبارك[19]

https://youtu.be/73dJYIHJZbA

تشير عدة تقارير محلية ودولية وحكومية على أنتشار الفساد في عدة هيئات ومصالح حكومية في مصر، كما يظهر ترتيب مصر متأخرا على مؤشر الفساد والذي تصدره منظمة الشفافية الدولية، ففي 26 سبتمبر2009 جاء ترتيب مصر 115 على مستوى 180 دولة في العالم متراجعا عن عام 2007 والذي كان 105 وعام 2006 والذي كان 70، كما تورط عدة وزراء في عمليات فساد كبيرة مثل وزير الإسكان الأسبق محمد إبراهيم سليمان وعدة مسئولين حكوميين في الدولة، كما تحذر منظمات دولية ودول من أنتشار الفساد في مؤسسات الدولة مثل تقرير وزارة التجارة الأمريكية الذي يحذر الشركات ورجال الأعمال الراغبين في الاستثمار في مصر من أنتشار الفساد في الحكومة المصرية. كما تتهم المعارضة وعدة منظمات أهلية ودولية الحكومة المصرية بتزوير الانتخابات وتطالبها بتوفير إشراف قضائي كامل ومراقبين دوليين على الانتخابات.

[19] https://ar.wikipedia.org/wiki/

في 1 مارس 2010: الأغلبية تُسقط 3 استجوابات تتهم الحكومة بالفساد وإهدار 80 مليار جنيه في «أبو طرطور والغزل والكهرباء».

- مجال الإسكان والتنمية

في 4 يناير 2010 : النيابة العامة: وزير الإسكان السابق إبراهيم سليمان تلقى رشاوى 20 مليون جنيه من 3 رجال أعمال.

في 27 مارس 2010 : وزير الإسكان السابق محمد إبراهيم سليمان يفضح سلفه وزير الإسكان الأسبق حسب الله الكفراوي بتقديمه مستندات تضمن تخصيص جزيرة كاملة في مارينا، لمجموعة بن لادن، مساحتها 100 ألف متر 25 فدانا و80 ألف متر أخرى مساحتها 20 فدانا، لعدد من رجال الأعمال والمستثمرين بواجهة نصف كيلومتر علي البحر مباشرة، وعدد أخر من رجال الأعمال حصل كل واحد منهم على 10 آلاف متر بالتخصيص في المنطقة 24 بمارينا. كما صدر تقرير للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء يقول إن 12 مليون نسمة يعيشون بلا مأوى؛ مما يدفعهم للمعيشة في المقابر والعشش والجراجات والسلالم والمساجد. وقال التقرير أنه توجد في مصر 1032 منطقة عشوائية في جميع المحافظات. وأشار التقرير إلى أن معظم هؤلاء مصابون بأمراض الصدر والحساسية والأنيميا والأمراض الجلدية. وتقرير آخر صادر عن لجنة الإنتاج الزراعي بمجلس الشورى أكد أن 45% من سكان مصر تحت خط الفقر ووفقا لتقرير الصندوق الدولي للتنمية الزراعية التابع للأمم المتحدة،

ووصف التقرير هؤلاء الفقراء بأنهم جوعي ومرضي. وأشار التقرير إلى تعرضهم لكل أنواع الحرمان من الغذاء والمأوى والتعليم الجيد والرعاية الصحية الكاملة. وأوضح التقرير أن شريحة الفقراء في مصر تمتد وتتسع كل يوم، وبخاصة بعد استمرار سياسة فرض المزيد من الرسوم التي يتحملها الفقراء وحدهم.

في 3 يوليو 2007 : قام أهالي قرية برج البرلس، في منطقة كفر الشيخ بمصر، بثورة جراء العطش لشح المياه في المنطقة، وقيامهم بقطع الطريق الساحلي الدولي أمام السيارات المارة، في محاولة منهم للفت أنتباه المسئولين إلى معاناتهم. حيث قام نحو 3 آلاف من مواطني برج البرلس احتجاجا على انقطاع مياه الشرب عنهم لمدة تجاوزت ال 20 يوما، بسبب تحويلها إلى مصيف بلطيم لتتوفر على مدار ال 24 ساعة للمصطافين هناك. وبعد ساعات من التظاهر، قام الأهالي بقطع الطريق الساحلي الدولي الواقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط، مما أدى إلى تكدس السيارات لمسافة 80 كيلو متر لنحو 14 ساعة.

في ديسمبر 2007 : صدر تقرير من منظمة الصحة العالمية يؤكد أن مصر ثالث دولة في العالم كأكبر سوق لتجارة الأعضاء البشرية. كما صدر تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية في 5 ديسمبر2007 ، والذي يؤكد أن 14 مليون مصري تحت خط الفقر وأن 1% من الأغنياء يسيطرون علي نصف الثروات، وأن نسبة الفقراء في البلاد تصل إلى ما يقرب من 55% من الشعب المصري. كذلك، يؤكد تقرير التنمية البشرية، الصادر عن الأمم المتحدة في 13 مايو2008 بعنوان: "العقد الاجتماعي في مص: دور المجتمع المدني»، أن 5 ملايين مصري تحت خط الفقر يعيشون بأقل من دولار يوميا. وحذر التقرير أيضا من تلاشي الطبقة الوسطى في ظل انخفاض معدل الأجور وعدم وجود سياسات فاعلة للحد من نسبة الفقر".

- مجال الشرطة والأمن العام

في 7 يونيو 2010 : وقعت قضية تعذيب خالد سعيد حتى الموت على أيدي اثنين من مخبري شرطة قسم سيدي جابر بالإسكندرية مع وجود قرائن أن سبب القتل وجود قضية فساد لها علاقة بالمخدرات كان المتوفي حصل على تصوير فيديو قد يدين بعض ضباط قسم سيدي جابر بالإسكندرية.

- مجال المالية والضرائب

4 أبريل 2010: د. حمدي حسن يتهم الحكومة بإفساد سياسة الضرائب بمصر في استجواب لوزير المالية يوسف بطرس غالي وجاء في المذكرة التفسيرية للاستجواب «أنه منذ تولى وزير المالية الحالي –د. يوسف بطرس غالي- وزارة المالية عام 2004 زادت حصيلة الضرائب بنسبة حوالي 250% تحمل المواطن العادي منها حوالي 60% نتيجة ضرائب المبيعات والجمارك ومرتبات الموظفين وهي النسبة التي أدت إلى مضاعفة عدد الفقراء في مصر.» وأشارت مذكرة الاستجواب إلى أن بعض الشركات التي بلغت أرباحها مليارات أو ملايين الجنيهات لم تسدد سوى 8% في المتوسط وبعضها سدد 0.5% فقط من الضرائب المستحقة عليه وفقاً للقانون، بينما الموظفون الفقراء يسددون ضرائبهم كاملة من المنبع وقبل استلام مرتباتهم. وكما أن بعض الشركات يحصل على دعم من صندوق الصادرات يبلغ أربعة أضعاف ما هو مستحق عليه من ضرائب، بل أن بعض الشركات في المناطق الحرة، التي ارتضت أن تعمل خارج المنظومة الضريبية يحصل أيضاً على دعم من صندوق الصادرات.

29 مارس 2010 : اختفاء تريليون و272 مليار جنيه من ميزانية الدولة ومحاولة حكومية لإخفائها وعدم إعطاء معلومات عنها وذلك كما أشار تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن وجود صناديق خاصة تحوي هذه المبالغ الضخمة دون معرفة أين تذهب؟، وهو مبلغ يساوي 14 مرةً ضعف العجز الموجود، والذي تعاني منه الموازنة، ولو وزع على كل مواطن مصراي من 80 مليون لأصبح نصيب الفرد 16 ألف جنيه.

- النقابات

في 6 نوفمبر 2009 : الجهاز المركزي للمحاسبات يكشف عن فساد ووقائع إهدار مال عام ومخالفات قيمتها عشرات الملايين من الجنيهات في الاتحاد العام لنقابات العمال برئاسة حسين مجاور، ونقاباته العامة «23 نقابة»، جاء ذلك في تقرير الجهاز عن السنة المالية المنتهية في 30 يونيو 2007.

في 20 ديسمبر 2009 : «نقابة المهندسين تحت الحراسة الحكومية» تهدر ملايين الجنيهات في صناديق المعاشات والقروض والساحل الشمالي.

- تقارير

16 مارس 2010 : إهدار 39 مليار جنيه من خزانة الدولة بسبب الفساد، أفاد تقرير لـ "مركز الأرض لحقوق الإنسان" بأن أكثر من 39 مليار جنيه أهدرت في الآونة الأخيرة على خزانة الدولة بسبب الفساد المالي والإداري في الحكومة المصرية، بالإضافة إلى أن هناك خسائر قدرت بحوالي 231 مليون دولار في العام الماضي بسبب تصدير الغاز الطبيعي إلى إسرائيل.

28 مارس 2010 : تقرير لوزارة التجارة الأمريكية بعنوان "تنفيذ الأعمال في مصر.. دليل للشركات الأمريكية 2010" يحذر الشركات الأمريكية ورجال الأعمال الأمريكيين الراغبين في الاستثمار في مصر من انتشار الفساد في الحكومة المصرية. مطالبا إياهم بالقيام بتحريات عن شركائهم قبل وضع أموالهم هناك. كما حذرهم من سوء حالة المرور في مصر مطالبا إياهم بتوخي الحذر الشديد لسوء حالة الطرق والزحام الشديد وعدم مراعاة القوانين وعدم مراعاة المشاة وعدم وجود أماكن للسيارات المعطلة.

- انتقادات دولية

20 مارس 2010 : منظمة الشفافية الدولية: مصر تخسر المعركة ضد الفساد. وتنتقد الأوضاع في مصر وانتقدت بشدة قانون الانتخاب في مصر ودعت إلى إصلاحه بشكل شامل وعلى وجه السرعة والى تعزيز سيادة القانون.[1][2]

PDF

2010_CPI_EN.pdf

تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2010

PDF لقراءة التقرير يتم الضغط على الحروف

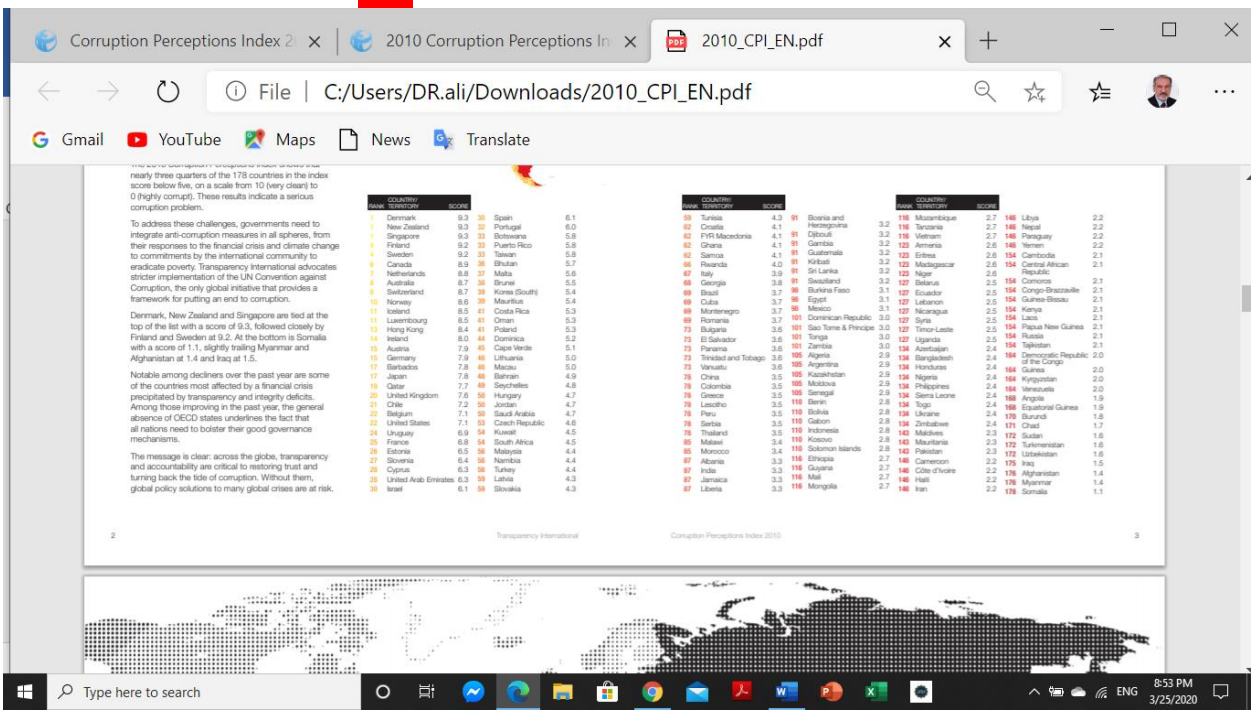

file:///C:/Users/DR.ali/Downloads/2010_CPI_EN.pdf

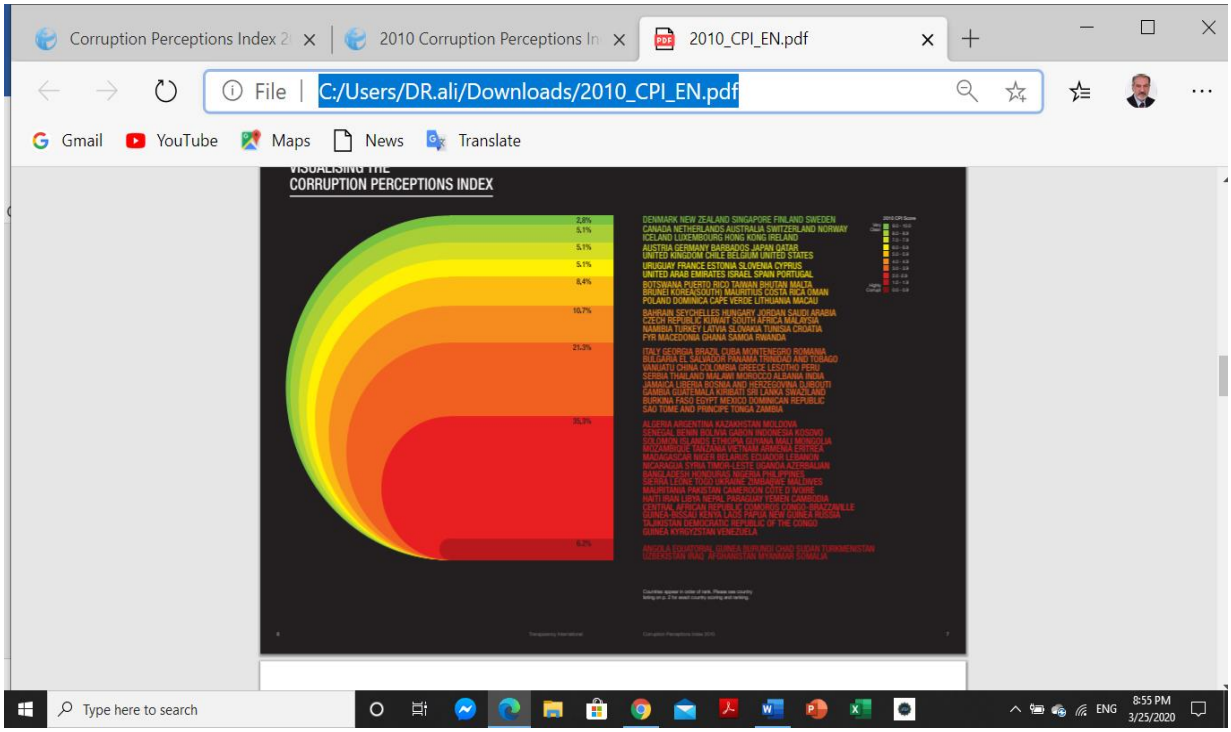

https://www.transparency.org/cpi2010/results

https://youtu.be/AVBl0DeYHQY

https://youtu.be/gxL0nEnLMIY

https://youtu.be/1GKgzQH6TEQ

7. حكومات من أجل الخصخصة.. قصة بيع مصر[20]

تكررت خلال الأيام الماضية، أخبار من نوعية طرح أسهم شركات من القطاع العام في البورصة، لتكون صيغة أخرى للخصخصة، التي أصبح اسمها ثقيلاً على الشارع المصري نتيجة ما خلفته من تدهور للاقتصاد في العقود الماضية، فقررت الحكومة الحالية تغيير الاسم فقط دون السياسات.

[20] http://elbadil.com/2016/11/16/%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%AC%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B5%D8%AE%D8%B5%D8%A9-%D9%82%D8%B5%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D8%B9-%D9%85%D8%B5%D8%B1/

وقبل الحديث عن نتائج الخصخصة التي أدت إلى الوضع الاقتصادي الحالي، يجب أن نتعرف عليها ومن أين جاءت، «عملية انتقال الملكية والإدارة التشغيلية للمؤسسات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص إما جزئيا أو كليًا»، وهذا تعريف الخصخصة الذي اتفق عليه الجميع حول العالم.

عرف العالم الخصخصة وبدأت تجتاحه خلال النصف الثاني من العقد التاسع من القرن العشرين، وكانت البداية مع إنجلترا ثم تبعتها دول أخرى كفرنسا وإيطاليا وإسبانيا وكندا، وانتقلت الموجة إلى الدول النامية مثل الأرجنتين والبرازيل وشيلي وبنجلادش وباكستان وتركيا ونيجيريا ومصر.

كما أن الدول الاشتراكية في السابق، أخذت خطوات نحو تبني برامج الخصخصة مثل الاتحاد السوفيتي وجمهوريتي التشيك والسلوفاك وبولندا والمجر، وظهر هذا الاتجاه نتيجة للشروط التي وضعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أثناء التمهيد لعملية إعادة جدولة ديونها، طبقا للقواعد المعروفة لنادي باريس ونادي لندن.

أزهى العصور الاقتصادية لمصر

في مصر وبعد ثورة 23 يوليو 1952, نفذ الرئيس جمال عبد الناصر حزمة من الإجراءات الاقتصادية، أوقف فيها إجراءات الخصخصة، وبدأ في تبني منهج التأميم، وبناء المصانع والشركات التي مازالت الحكومات المتعاقبة حتى اليوم تتنازل عنهم للقطاع الخاص.

اعتمد عبد الناصر في مشروعه على الصناعة والزراعة حتى وصل إلى الاكتفاء الذاتي لجميع المحاصيل عدا القمح، الذي حقق وقتها 80 % من احتياجات المصريين، واستمر معدل النمو في الارتفاع ولم يتأثر بالنكسة.

قضى عبد الناصر على البطالة بشكل كبير بفضل الخطة التي أنتهجها في بناء المصانع الكبيرة التي تسد احتياجات مصر، بدأ الأمر بصناعات الحديد والصلب، وشركات الأسمدة للمشاركة في النهضة الزراعي، ومصانع عربات السكك الحديدية

سيماف، والكابلات الكهربائية، بتمويل ذاتي، دون الحصول على قروض أجنبية أو معونات.

لم يستغرق عبد الناصر وقتا طويلا لاتخاذ هذه الإجراءات، فكان أول إصلاحاته بعد شهرين من اندلاع الثورة، وكانت النتيجة انخفاض نسبة الأمية من 80% قبل 1952 إلى 50% عام 1970 بفضل مجانية التعليم، ومجانية التأمين الصحي والاجتماعي والمعاشات لكل مواطن، وكان الجنيه يساوي ثلاث دولارات ونصف، ويساوي أربعة عشر ريالا سعوديا بأسعار البنك المركزي المصري، وبلغ سعر الجنيه الذهب 4 جنيهات.

ما بعد عبد الناصر

عادت الدولة إلى الخصخصة في منتصف السبعينات مع بداية التحول الاقتصادي والخضوع لبرامج التثبيت الهيكلي، وظلت الخصخصة تتم ببطء حتى بعد تولي الرئيس مبارك للحكم، لكن دخلت الخصخصة مرحلة جديدة في التنفيذ منذ عام 1991 بصدور القانون رقم 203 لسنة 1991 بشأن شركات قطاع الأعمال العام.

وأكدت دراسة للباحث الاقتصادي إلهامي الميرغني، أن بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المنشورة نقلا عن وزارة المالية، توضح أنه بين عامي 1991 و2009 تم بيع 407 شركات قطاع أعمال عام، وبلغت حصيلة البيع أكثر من 57.3 مليار دولار, 9% منها تم في عهد وزارة الدكتور عاطف صدقي، و21% في عهد وزارة الدكتور كمال الجنزوري، و21.6% في عهد عاطف عبيد، و48.4% في وزارة الدكتور أحمد نظيف.

ولم يتم الشروع في بيع المشروعات المشتركة إلا بعد عام 2000 في عهد وزارة الدكتور عاطف عبيد، وبلغ قمته في عهد حكومة نظيف، التي باعت 76.7% من المشروعات المملوكة ملكية مشتركة، ونتج عنها إحالة أكثر من 500 ألف عامل إلى المعاش المبكر.

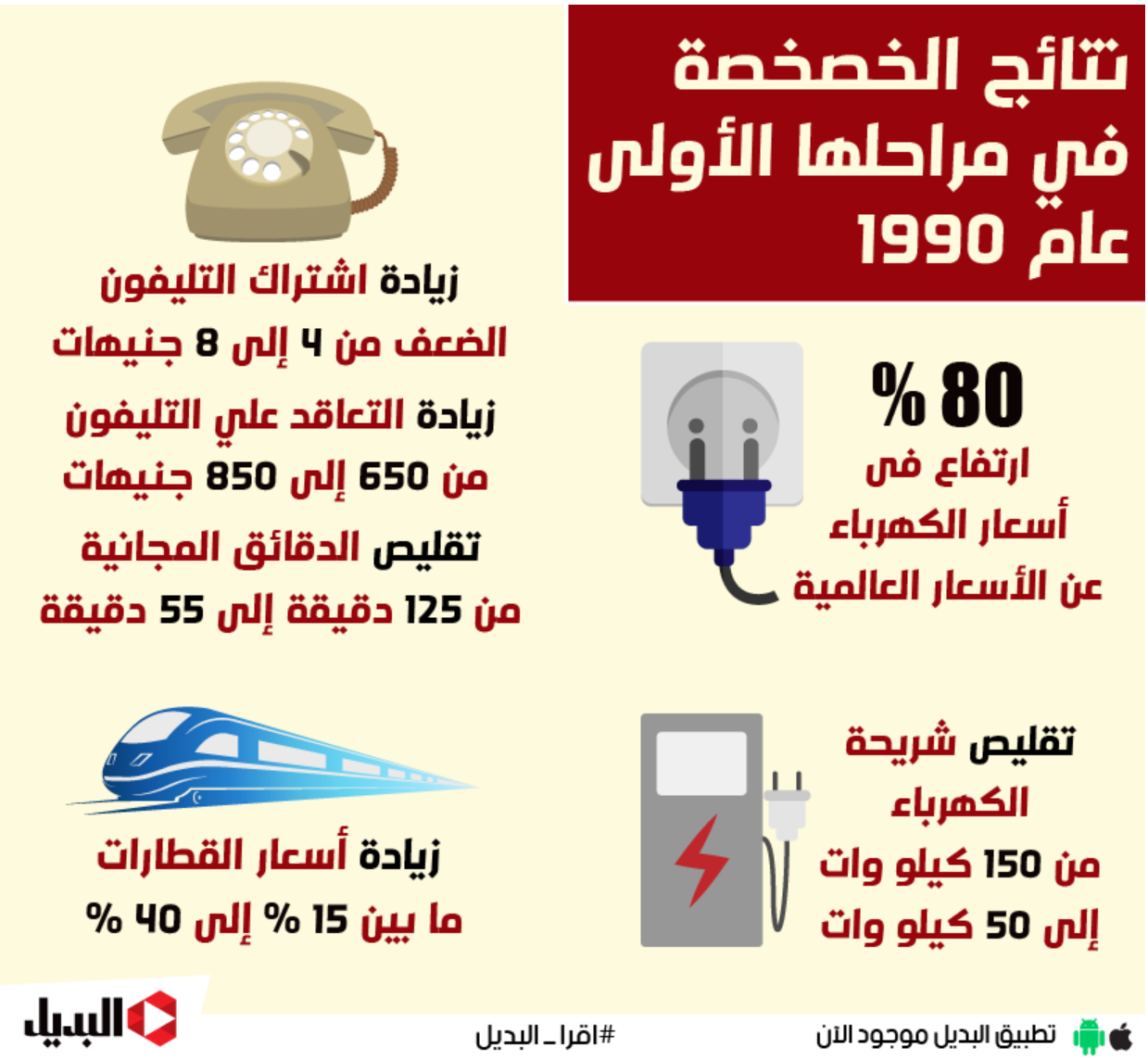

لم يتوقف قطار الخصخصة عند الشركات العامة، بل امتد للهيئات العامة التي خرجت من الموازنة العامة للدولة، وتحول بعضها إلى شركات مثل الاتصالات والمياه والصرف الصحي والكهرباء والنقل العام والسكك الحديدية ومصر للطيران تمهيدا لبيعها، وتبعها قطاعي التعليم والصحة حيث انتشرت المدارس الخاصة حتى مطلع الألفية ثم الجامعات الخاصة وكذلك التوسع في العلاج الاقتصادي والمستشفيات الخاصة حيث امتد مفهوم الخصخصة ليشمل كل القطاعات الاقتصادية.

ويؤكد الدكتور رائد سلامة، الخبير الاقتصادي، أن الخصخصة بدأت في المنطقة العربية مع انهيار الاتحاد السوفيتي، لكنها لم تأخذ الشكل الفج إلا في منتصف

تسعينات القرن الماضي؛ حيث بدأ عرابو الجيل الجديد من الليبراليين الذين يؤمنون بمبادئ وآليات السوق وانسحاب الدولة التام من أي نشاط اجتماعي واقتصادي في الترويج للخصخصة ورفع الدعم وخفض الإنفاق العام وتحرير الأسعار وتعويم العملة وكلها أمور وجدت طريقها للتنفيذ الفعلي في عهد مبارك على يد يوسف بطرس غالي ومحمود محي الدين.

نتائج الخصخصة

وبالحديث عن الخصخصة لا يمكن تجاهل تباعتها على المواطنين، فمع انطلاق أول شرارة للتخلي على القطاع العام ومع صدور قانون 203 لسنة 1991, ارتفعت أسعار الكهرباء بدءا من مايو عام 1990، وفي 28 يونيو 1992، وصلت أسعار الكهرباء في مصر إلى 80% من الأسعار العالمية، دون زيادة في الأجور، كما تم تغيير شرائح الاستهلاك، مع توالي انقطاع التيار الكهربائي خاصة في فصل الصيف.

وعلى مستوى قطاع النقل، تم رفع تذاكر السفر بالسكك الحديدية ما بين 15% إلى 40% عام 1991، ثم 15% أخرى عام 1993، وتوالت الزيادات، وفي قطاع الاتصالات، رفعت قيمة التعاقد على الهاتف الثابت من 650 جنيها إلى 850، واشتراك الخدمة الشهري تضاعف من 4 جنيهات إلى 8، وتم تقليل فترة المحاسبة من 6 أشهر إلى 3، كما تم تخفيض المكالمات المجانية الشهرية من 125 دقيقة إلى 55 دقيقة، وعام 1996 تم رفع قيمة الاشتراك الشهري 25% وتخفيض الدقائق المجانية من 55 دقيقة إلى 16 دقيقة شهريا.

وعلى المستوى التعليمي، ورغم أن الدستور أقر مجانتيه إلا أن الحكومة فرضت رسوما عليه بالقانون رقم 139 لسنة 1981، إضافة إلى التوسع في أنشاء المدارس التجريبية الحكومية، كما استحدثت نظام الانتساب الجامعي برسوم تتراوح بين 265 إلى400 جنيه في السنة، إضافة إلى التدريس باللغات الأجنبية في عدد من الكليات تتراوح المصروفات الدراسية بها من 1850 إلى 4000 جنيه.

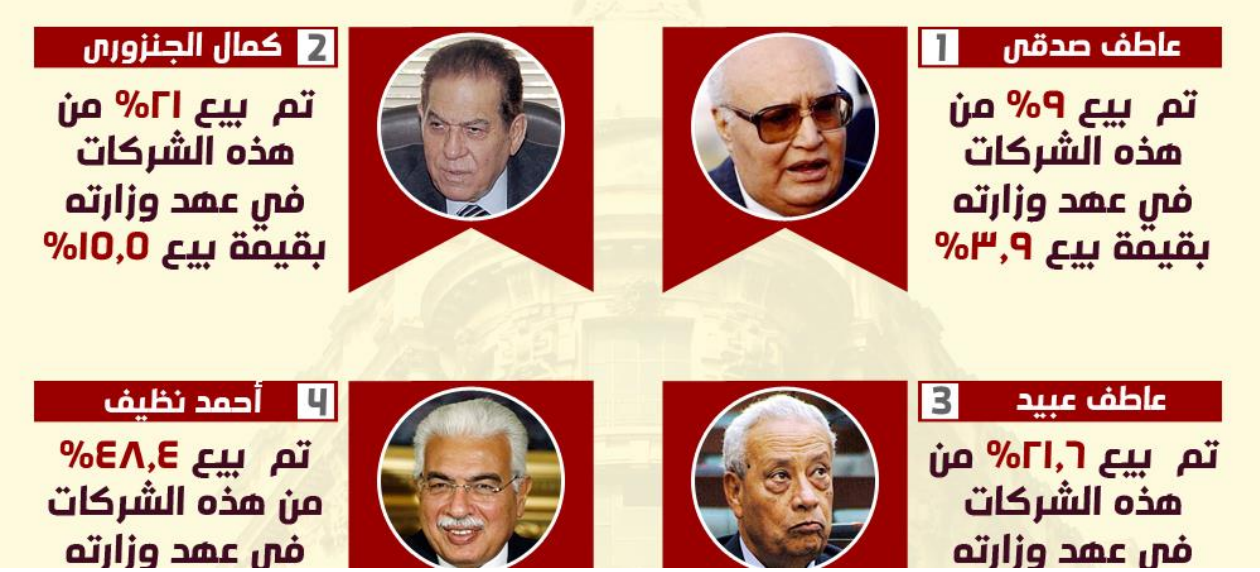

كل ما حدث من إجراءات اقتصادية بعد الخصخصة، كانت قاسية بشكل كبير على المواطنين، واليوم تعود الخصخصة تحت مسمى آخر؛ بطرحها كأسهم في البورصة مثل البنوك، حتى أصبحت مصر لا تصدر شيئا وكل احتياجاتها نستوردها من الخارج، ووصلت البطالة إلى أعلى معدلاتها اليوم بنسبة 12.5%, وأصبح المصريون يصنفون من الشعوب الاستهلاكية نتيجة قلة الإنتاج وارتفاع الاستهلاك.

ويؤكد سلامة أن ما يحدث اليوم يعد خصخصة بمنتهى السفور، بحسب تعبيره، وفقا لتصريحات محافظ المركزي منذ فترة ببيع بنوك رابحة لمجرد جمع حصيلة البيع لاستخدامها في تمويل الاستيراد وخفض عجز الموازنة بدلاً من علاج حقيقي للأزمة الاقتصادية.

https://youtu.be/faGSH7AcnyA

8. مركز حقوقي يكشف مسئولية الجنزوري عن بيع وتصفية 115 شركة من القطاع العام

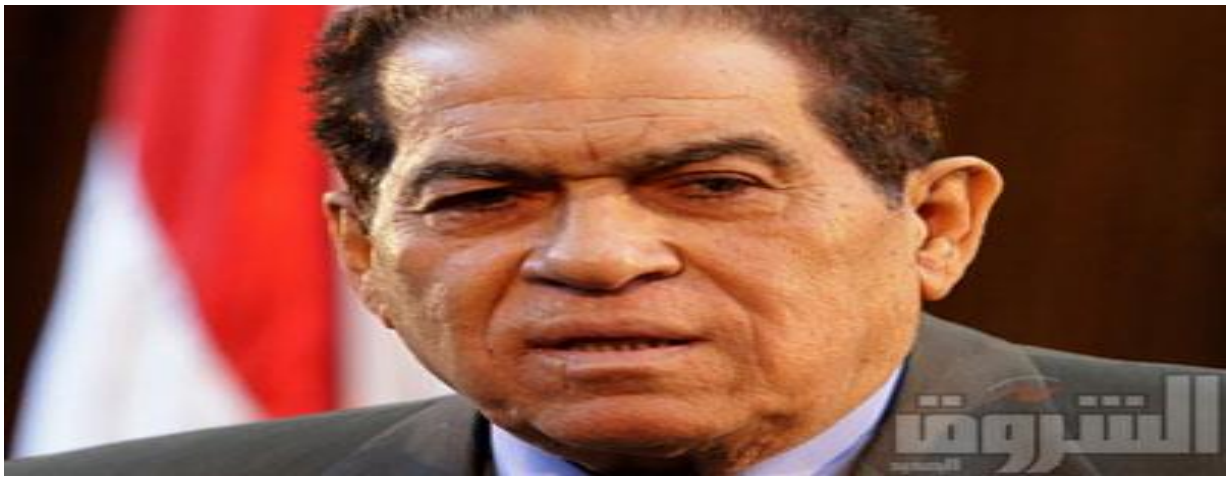

الدكتور كمال الجنزوري رئيس حكومة الإنقاذ الوطني

باهي حسن

نشر في: الأربعاء 7 ديسمبر 2011

أصدر المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية تقريرا، اليوم الأربعاء، كشف فيه مسئولية الدكتور كمال الجنزوري رئيس حكومة الإنقاذ الوطني، عن تراجع الاقتصاد المصري في فترة توليه منصب رئيس الوزراء، في عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك في الفترة من 1996-1999.

وأضاف التقرير، أن فترة حكومته الأولى شهدت واحدة من أعلى معدلات النشاط في برنامج خصخصة الشركات التابعة للقطاع العام، فالمؤسسات المالية العالمية التي كان يعمل معها الجنزوري كوزير للتخطيط رأت أن العبور من عنق الزجاجة للاقتصادات النامية يكمن في رفع الدعم عن الفقراء وتخلي الدولة عن الشركات المملوكة لها بخصخصتها لتشجيع الاستثمار والتخلص من عبئها وخسائرها، وكانت النتيجة أنجازه حوالي 30% من مجمل عمليات البيع التي تمت ضمن برنامج الخصخصة منذ بدايته في 1991 وحتى الأرقام المتوفرة في 2009.

وأشار إلى أن فترة تولي الجنزوري للوزارة – رغم أنها الأقل مدة بين رؤساء الوزراء- إلا أنها تعد من أشرس الفترات التي شهدت عمليات تصفية وخصخصة وبيع شركات كاملة وأصول أناجيه وأراضي تمتلكها الدولة.

وتابع التقرير "في نظرة تفصيلية سنجد خلال الفترة من 1996-1999 أنه قد تم بيع وخصخصة وتصفية حوالي 115 شركة من شركات القطاع العام، وذلك على النحو التالي:

- عدد 38 شركه تم بيع كل أو أغلبية أسهمها بالبورصة، بمبلغ إجمالي قدره 6 مليار و50 مليون و301 ألف جنية.
- عدد 14 شركة تم بيعها لمستثمر رئيسي بمبلغ وقدره مليار و975 مليون و336 ألف جنيه.
- عدد 13 شركة تم بيع من أسهمها أقل من 50% بمبلغ وقدره 865 مليون و907 ألف جنيه.
- عدد 20 شركه لاتحاد العاملين المساهمين بمبلغ وقدره 504 مليون و490 ألف جنيه.
- كما تم بيع الأصول الإنتاجية لحوالي 7 شركات بمبلغ وقدره 702 مليون و865 ألف جنيه.
- وتم تأجير 7 شركات أو وحدات إنتاجية بالكامل بموجب عقود طويلة الأجل.
- شهدت نفس الفترة تصفية حوالي 16 شركه.

بالنظر إلى إجمالي عدد الشركات التي تم خصخصتها منذ بداية البرنامج وحتى نهاية 2009، يتضح أن لعهد الجنزوري نصيباً وافراً منها، حيث يحتل أحمد نظيف المرتبة الأولى، ويأتي كمال الجنزوري في المرتبة الثانية، ثم عاطف عبيد في المرتبة الثالثة، ويحل عاطف صدقي رابعا.

وأرفق المركز الاجتماعي والاقتصادي جدولا يوضح آثار الخصخصة على مصر منذ عام 1991حتي عام 2009، وجدولا أخر يوضح إجمالي الشركات التي تم بيع أغلبية أو كامل أسهمها بالبورصة في عهد الجنزوري، وأخري توضح الشركات التي تم بيعها في عهد الجنزوري.

جدول (1) يرصد إجمالي حصيلة برنامج الخصخصة من 1991حتى 2009

رئيس مجلس الوزراء	الفترة	إجمالي الشركات التي تم خصخصتها	إجمالي قيمة البيع (بالمليار جنيه)
عاطف صدقي	9 نوفمبر 1986- 4 يناير 1996 (110 شهراً)	37	2.262.0
كمال الجنزوري	4 يناير 1996 - 5 أكتوبر 1999 (45 شهراً)	115	10.098.869
عاطف عبيد	5 أكتوبر 1999–14 يوليو 2004 (57 شهراً)	58	5.493.131
أحمد نظيف	14 يوليو2004 إلى29 يناير 2011 (78 شهرا)	172 (الرصد توقف عند يوليو 2009)	39.499.0 (الرصد توقف عند يوليو 2009)
الإجمالي		382 شركة	57.353 مليار جنيه

جدول (2) إجمالي الشركات التي تم بيع أغلبية أو كامل أسهمها بالبورصة في عهد الجنزوري

التسلسل	اسم الشركة	النسبة المباعة للقطاع الخاص	النسبة المباعة لاتحاد العاملين	النسبة المتبقية خوزة الشركة القابضة	قيمة البيع (مليون جنيه) قطاع خاص	قيمة البيع (مليون جنيه) اتحاد عاملين	تاريخ البيع أو التعاقد
الشركة القابضة للتجارة							
1	النوبارية للهندسة والميكنة	% 79.38	% 20	% 0.62	21.431	5.517	97/5/14
2	النصر لتجفيف الحاصلات الزراعية	%90.00	%10.00	%0.00	21.1	2.5	97/8/11

الشركة القابضة للصناعات الغذائية							
3	الزيوت المستخلصة ومنتجاتها	% 42.53	% 8.54	% 48.93	66.00	19.00	95/3/30 تاريخ موافقة الجمعية العامة على التحول لتبعية ق159 ل سنة81 98/4/26
4	المصرية للنشا والجلوكوز	% 51.03	%10	% 38.97	55.40	12.2	96/6/18
5	مطاحن وسط وغرب الدلتا	% 51	%10	%39.00	153.10	24.0	96/6/30
6	مصر للزيوت والصابون	% 50.92	%10	% 39.08	58.30	14.9	96/8/7
7	مطاحن مصر العليا	% 51	%10	%39	142.9	22.4	96/11/4
8	مطاحن شرق الدلتا	% 51	%10	%39	95.0	14.9	96/11/18
9	المصرية للأغذية بسكو مصر	% 45.69	% 9.30	% 45.01	62.800	11.900	98/6/25
10	القاهرة للزيوت والصابون	% 61	% 0.00	%39.00	33.00	0.00	تاريخ موافقة الجمعية العامة على التحول لتبعية ق159 ل سنة81 1998/7 2000
الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما							
11	مصر للأسواق الحرة	% 87.40	%10	%2.60	121.50	11.2	97/2/2
12	التعمير والاستشارات الهندسية	%88	%10	%0	96.3	8.1	97/4/30
الشركة القابضة للتشييد والتعمير							
13	المتحدة للإسكان والتعمير	%3.11	%7	0	2.20	2.8	96/2/12

14	مدينة نصر للإسكان والتعمير	%64.94	%10	%25.06	168.839	20.800	96/5/13
15	القاهرة للإسكان والتعمير	%69.38	%10	0	105.90	11.90	97/3/24
16	الصعيد العامة للمقاولات	%75.00	%10	0	14.054	0.924	97/6/5
17	الجيزة العامة للمقاولات	%70.00	%10	%20.00	29.768	3.402	97/9/15
18	المشروعات الصناعية والهندسية	%80	%10	%10	271.9	27.2	97/10/29
19	المحمودية العامة للمقاولات	%69.75	%10	%20.25	48.822	5.600	98/1/17
20	الشمس للإسكان والتعمير	%50.46	%5	%44.54	26.11	4.704	سبتمبر 96
21	النصر للأعمال المدنية	%70.67	%10	%19.33	93.988	10.640	98/5/24
الشركة القابضة للغزل والنسيج							
22	العربية المتحدة للغزل والنسيج	%60.4	%6.9	%32.7	103.00	18.10	98/94
23	الاسكندرية للغزل والنسيج	%94.6	%5.4	0	77.00	5.4	98/95
24	الشركة العربية لخليج الأقطان	%90	%10	-	82.3	4.8	سبتمبر- 96
25	شركة النيل لخليج الأقطان	%90	%10	-	274.8	20.0	يناير-96
26	النصر للملابس والمنسوجات (كابو)	%63	%0	%7	196.9	0.0	97/6/11
الشركة القابضة للصناعات الكيماوية							
27	البويات والصناعات الكيماوية	%53.75	%8	%38.25	675.81	16.00	98-97

28	أبو قير للأسمدة	%2.80	%0	%0	20.00	0.00	مايو-96
29	النيل للكبريت والمساكن الخشبية	%55.67	%8.90	%35.43	30.07	3.84	سبتمبر – 96
30	كفر الزيات للمبيدات	%70	%5	-	50.69 8.437	0.375	سبتمبر 96
31	الورق للشرق الأوسط (سيمو)	%75	%10	%15	49.50	5.28	97/6/22
الشركة القابضة للصناعات المعدنية							
32	أسمنت العامرية	%61	%10	%0	725.60	43.2	94-98
33	أسمنت بورتلاند حلوان	%47.20	%5	%0	516.00 661.20	25.0	95/11/9 96/12/3
34	المالية والصناعية المصرية	%64.70	%10	%25.30	62	8	96/5/26
35	النصر للمسبوكات	%0	%32.50	%0	0.00	47.5	97/12
الشركة القابضة للنقل البحري والبري							
36	العربية المتحدة للشحن والتفريغ	%29.50	%21.95	%49	3.60	13.00	98/5/16
الشركة القابضة للصناعات الهندسية							
37	شركة الكابلات الكهربائية	%95	%5	%0	310.0	10.8	95-97
38	تليمصر	%90	%10	%0	54.3	4.8	96/9–99/3

جدول رقم (3) إجمالي الشركات التي تم بيعها لمستثمر رئيسي في عهد الجنزوري

التسلسل	اسم الشركة	النسبة المباعة للقطاع الخاص	النسبة المباعة لاتحاد عاملين	النسبة المتبقية لحوزة الشركة القابضة	قيمة البيع (مليون جنيه) قطاع خاص	قيمة البيع (مليون جنيه) اتحاد عاملين	تاريخ البيع أو التعاقد
الشركة القابضة للنجارة							
1	الوادي لتصدير الحاصلات	%68	%27	%5	86.78	35.214	98/12/18

2	النوبارية لا نتاج البذور- نوباسيد	%100	%0	%0	103.25	0	99/4/20
3	العربية للتجارة الخارجية	%90	%10	%0	13.7	1.2	99/8/4
4	رمسيس للزراعة	تم بيع كامل زمام أراضي الشركة لهيئة الأوقاف المصرية	تم بيع كامل زمام أراضي الشركة لهيئة الأوقاف المصرية	تم بيع كامل زمام أراضي الشركة لهيئة الأوقاف المصرية	161.153	0	1998/10تاريخ موافقة الجمعية العامة على التحول لتبعية ق159 ل سنة81 2000/1
الشركة القابضة للصناعات الغذائية							
5	قها للأغذية المحفوظة	%90	%10	%0	144	10.2	98/8
الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما							
6	الأهرام للمشروبات	%90	%10	%0	274	24.1	96/11/13
7	مصنع جنا كليس للمشروبات- الكروم المصرية	%100	%0	%0	32.156	0	99/3/4
الشركة القابضة للتشييد والتعمير							
8	النصر للمرافق والتركيبات	%90 %10	%0	%0	40	0	96/11/10 99/8/4
الشركة القابضة للغزل والنسيج							
9	المنسوجات الحديثة - بوليفارا	-	-	-	32.8	0	97/6/30
الشركة القابضة للصناعات الكيماوية							
10	أسمنت بني سويف	%76	%5	%0	405	21	99/7/5
11	الدلتا للطوب الرملي	%90	%10	%0	57	5	99/7/5
الشركة القابضة للصناعات الهندسية							
12	إيديال	%90	%10	%0	285.9	25.2	ديسمبر – 97

الشركة القابضة للصناعات الكهربائية							
13	النصر لصناعة المحولات الكهربائية الماكو	%90	%0	%10	114.843	0	96/2/25
14	مصر للمشروعات الميكانيكية والكهربائية (كهروميكا)	%61	%10	%29	90.89	11.92	97/6/19 97/8/26

جدول رقم (4) إجمالي الشركات التي تم بيعها لاتحاد العاملين المساهمين في عهد الخصوصية

التسلسل	اسم الشركة	النسبة المباعة للقطاع الخاص	النسبة المباعة لاتحاد عاملين	النسبة المتبقية بحوزة الشركة القابضة	قيمة البيع (مليون جنيه) قطاع خاص	قيمة البيع (مليون جنيه) اتحاد عاملين	تاريخ البيع أو التعاقد
الشركة القابضة للتجارة							
1	صان الحجر الزراعية	%0.00	%95	%5.00	0.000	18	99/3/1
2	المصرية للري والصرف	%60.00	%30	%10.00	3.196	1.982	يناير – 99
الشركة القابضة للصناعات الغذائية							
3	مضارب دمياط بلقاس	%0.1	%90	%9.9	0.005	48.557	98/1/1
4	مضارب الشرقية	%0.1	%90	%9.9	0.007	38.691	98/7/1
5	مضارب كفر الشيخ	%0.1	%90	%9.9	0.005	12.983	98/7/27
6	مضارب رشيد	%0.1	%90	%9.9	0.005	11.498	98/9/26
7	مضارب البحيرة	%0.1	%90	%9.9	0.010	21.780	98/9/26
8	مضارب الدقهلية	%0.1	%90	%9.9	0.020	36.713	98/10/3
9	مضارب الاسكندرية	%0.1	%90	%9.9	0.010	26.775	98/10/10
الشركة القابضة للنقل البحري والبري							
10	النيل للنقل الثقيل	-	%95	%5	0.000	27.200	97/11/15

11	النيل لنقل البضائع	-	%95	%5	0.000	24.100	97/11/15
12	النيل للنقل البري	-	%95	%5	0.000	27.300	97/11/15
13	التوريدات والأشغال البحرية	-	%51	%49	0.000	16.400	98/10/19
14	أمون للتوكيلات الملاحية	%44	%44	%5	13.200	12.700	98/11/4
15	أبو سمبل للتوكيلات الملاحية	%44	%44	%5	13.200	12.800	98/11/4 99/1/30
16	ممفيس للتوكيلات الملاحية	%44	%44	%5	22.000	21.300	98/11/4 99/1/30
17	ماري ترانس	%44	%51	%5	20.200	22.500	98/11/10
18	أعمال النقل	%0.13	%95	%4.87	0.016	11.779	99/7/1
19	النقل المباشر	%0.08	%95	%4.92	0.015	17.698	99/7/1
20	السويس للشحن والتفريغ	%0.1875	%61.875	%6.6875	0.015	21.830	99/10/24

جدول رقم (5) أجمالي الشركات التي تم بيع أقل من 50% من أسهمها بالبورصة في عهد الجنزوري

التسلسل	اسم الشركة	النسبة المباعة للقطاع الخاص	النسبة المباعة لاتحاد عاملين	النسبة المتبقية بخوزة الشركة القابضة	قيمة البيع (مليون جنيه) قطاع خاص	قيمة البيع (مليون جنيه) اتحاد عاملين	تاريخ البيع أو التعاقد
الشركة القابضة للصناعات الدوائية							
1	الإسكندرية للأدوية والصناعات	%30	%10	%60	41.8	9.9	96-95
2	ممفيس للأدوية	%30	%10	%60	37.5	10	سبتمبر 96
3	العربية للأدوية	%30	%10	%60	14.4	3.8	سبتمبر 96
4	القاهرة للأدوية	%30	%10	%60	48.9	13	نوفمبر 96
5	النيل للأدوية	%23.30	%10.00	%66.70	42.49	12.15	98-95
الشركة القابضة للصناعات الغذائية							

6	مطاحن مصر الوسطى	%30.07	%10.00	%59.93	19	13.3	96/4/10
7	مطاحن جنوب القاهرة	%30.00	%10.00	%60.00	23.6	6.2	96/5/26
8	العامة للصوامع	%30.00	%10.00	%60.00	117	31.2	96/10/28
9	مطاحن الإسكندرية	%30.00	%10.00	%60.00	98.7	26.4	97/6/29
	الشركة القابضة للتشييد والتعمير						
10	مصر الجديدة للإسكان والتعمير	%7.14	-	-	-	-	96/12/14
11	المقاولات المصرية	%3.45	%10.00	%86.55	22.767	52.8	98/6/24
	الشركة القابضة للصناعات الكيماوية						
12	الشرقية للدخان	-	-	-	-	-	97/3/6
	الشركة القابضة للصناعات المعدنية						
13	مصر للألومنيوم	%8	%0	%92	221	0	97

جدول (6) بيان بالأصول الإنتاجية التي تم التصرف فيها بالبيع في عهد الجنزوري

مسلسل	بيان الأصل المباع	تاريخ البيع أو التعاقد	قيمة البيع (بالمليون جنيه)
1	شيراتون القاهرة (إيجوث)	96/11/14	350
2	فندق البرج (الفنادق المصرية)	97/11/6	6
3	أرض ومباني فندق سأن ستيفانو – (الفنادق المصرية)	98/8/27	270.80
4	مصنع المشروبات المقطرة – (الكروم المصرية)	98/10/8	26.04
5	مصنع سيكلام	أغسطس 98	19.5
6	مصنع البلاستيك بالقباري – شركة البلاستيك الأهلية	99/6/22	2.525
7	مصنع كور الطن – الدلتا للصلب	أغسطس – 99	28

جدول (7) يوضح بيان بالشركات والوحدات الإنتاجية التي تم تأجيرها

اسم الشركة التابعة	بيان الأصل المؤجر	القيمة الدفترية للأصل	تاريخ التعاقد	مدة عقد الإيجار	قيمة الإيجار السنوي	ملاحظات
المصرية العامة للسياحة والفنادق- إيجوث	الفندق العائم توت الفندق العائم آتون	-	1999/5/3	5 سنوات	1 مليون جنيه سنويا	مع الالتزام بتجديد الفندقين
شركة المحلات الصناعية للحرير والقطن - اسكو	مصنع الغزل الجديد -مستطرد- القليوبية	-	1999/7/1	10 سنوات	750 ألف دولار + 3٪ صافي الفوب لمبيعات الأقمشة الخام	أساس احتساب الإيجار لجنه مشكلة انتهت إلى تقدير تكلفة رأس المال المستثمر في الأصول بنحو 40,8مليون جنيه
الشرقية للغزل والنسيج	مصنع منيا القمح للغزل	44.73 مليون جنيه	1999/7/1	5 سنوات	9 مليون جنيه	تم تشغيل جميع عمال المصنع وعددهم 1552 عامل
القاهرة للصباغة والتجهيز	مصنع صباغة الخيوط	117.. مليون	سبتمبر 1999	5 سنوات	336.. مليون جنيه	تم تشغيل 60 عامل
مصر للتوزيع ودور العرض السينمائي	المجموعة الأولي:	5.424 مليون جنيه	1999/3/20	20 سنه	2,2 مليون جنيه	سيتم استثمار 67 مليون جنيه للاستثمار والتجديد
	المجموع الثانية:	4,776 مليون جنيه	1999/3/20	20 سنه	2,6مليون جنيه	سيتم استثمار 47,5 للإحلال والتجديد
	المجموعة الثالثة:	5,686مليون جنيه	1999/3/20	20 سنه	2,5 مليون جنيه	سيتم استثمار 46 للإحلال والتجديد

جدول (8) يوضح الشركات التي تم تصفيتها في عهد الجنزوري وتاريخ التصفية

شركات تم تصفيتها	اسم الشركة التابعة	تاريخ صدور قرار التصفية	اسم المصفي
1	السد العالي للأعمال المدنية	96/3/18	محاسب/ مصطفي أحمد نور
2	شركة قنالتكس للأرضيات	97/8/26	محاسب/ بدر الدين محمود الدكر
3	المساكن سابقة التجهيز	97/11/5	مهندس/ سعد سالم سعد
4	الشركة العامة للبطاريات	1997	محاسب/ محمد رشاد الغريب
5	القاهرة للمنسوجات الحريرية	98/7/1	مهندس/ وجيه عبد العزيز راضي
6	التركيبات والخدمات الصناعية	98/7/13	مهندس/ يسري محمد يسري
7	الجرافيت والأدوات المكتبية	98/9/15	محاسب/ علي حسن والي
8	العامة للثروة المعدنية	98/9/28	كيمائي/ محمد سمير شلقامي
9	مربوط الزراعية	98/10/17	مهندس/ عبد الباري محمد عبد الباري
10	المصرية لصناعة الجلود – المدابغ النموذجية	98/11/25	كيمائي/ حسني أحمد سعد موافي
11	الطوب الرملي	99/2/6	محاسب/ فكري محمد عبد فشارة
12	المصرية الزراعية العامة	99/9/11	مهندس/ حامد إبراهيم حسن أبو غالب
13	العامة للإنتاج والخدمات الزراعية	99/9/11	مهندس/ عصام الدين محمد إبراهيم
14	المصرية لا نتاج اللحوم والألبان	99/9/23	مهندسة/ فردوس عباس أحمد بدران
15	شمال التحرير الزراعية	99/9/25	مهندس/ محمد برهان الدين يوسف
16	المصرية للجباسات والمحاجر والرخام – جيمكو	99/10/14	السيد/ ثروت عبد الله شاكر

الجدول (9) يوضح كامل عدد عمليات الخصخصة منذ بداية البرنامج بالسنوات المالية وحتى عام 2009،

السنة	عدد العمليات	قيمة البيع بالمليون
1994 – 1991	11	418
1995 – 1994	14	867
1996 – 1995	12	977
1997 – 1996	29	4595
1998 – 1997	23	2487
1999 – 1998	33	1824
2000 – 1999	40	4708
2001 - 2000	18	370

2002 – 2001	10	952
2003 -2002	7	113
2004 – 2003	13	543
2005 – 2004	28	5643
2006 – 2005	65	14612
2007 – 2006	53	13607
2008 – 2007	22	3984
2009 -2008	4	1653
الإجمالي حتى يونيه2009	382	57.353 مليار جنيه

وأشار المركز في نهاية التقرير إلى أنه لن يتوانى في اتخاذ كافة الإجراءات القانونية لإرجاع حق الشعب المصري المنهوب على حد قوله.

9. ملفات الفساد بعد تنحي مبارك[21]

كتب/ حسام رمضان

مع نجاح ثورة 25 يناير في إسقاط نظام الرئيس المخلوع حسني مبارك، انفجرت ملفات الفساد تباعا، وكأنها كانت تنتظر هذا الحدث الشعبي الجلل لتفضح كبار مسئولي الدولة، الذين أحتموا لعشرات السنين خلف مناصبهم المرموقة، واستغلوا وظائفهم في التربح والغش، بدلا من خدمة المصريين.

وتشير تقارير محلية ودولية إلى أن الفساد في مصر استشرى في عدة هيئات ومصالح حكومية، ما يؤكده الترتيب المتأخر لمصر على مؤشر الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية.

ففي 26 سبتمبر 2009 جاء ترتيب مصر 115 على مستوى 180 دولة، متراجعا عن عام 2007 الذي كان 105 وعن عام 2006 الذي كان 70 .

وجاء تورط عدد من كبار المسئولين والوزراء في عمليات فساد مثل وزيري الإسكان السابقين محمد إبراهيم سليمان، وأحمد المغربي، ووزير الداخلية حبيب العادلي، ووزير السياحة زهير جرأنه، بالإضافة إلى رجل الأعمال وعضو الأمانة العامة للحزب الوطني الحاكم أحمد عز، بخلاف عائلة الرئيس المخلوع، ليضع مصر في وضع شديد الحرج أمام العالم لا سيما بعد التقرير الذي أصدرته وزارة التجارة الأمريكية تحذر فيه

[21] http://www6.mashy.com/home/tahrir-egypt/corruption-files

رجال الأعمال من أنتشار الفساد في مصر ما يؤثر بالتبعية على فرص الاستثمار الجاد.

وبدأت وسائل إعلام مختلفة مقروءة ومرئية في فتح ملفات الوزراء والمسؤولين الذين أقيلوا الأيام الماضية، وكشفت صحيفة الغارديان البريطانية عن ثروات هائلة بعشرات المليارات للرئيس المخلوع حسني مبارك وعائلته قدرتها بنحو 70 مليار دولار أمريكي، تتركز غالبيتها في أرصدة في بنوك بريطانية وسويسرية وعقارات في لندن ونيويورك ولوس أنجليس، فضلاً عن امتلاك مساحات راقية واسعة في مدينة شرم الشيخ على شواطئ البحر الأحمر. وتقدر الصحيفة ثروة مبارك الشخصية بـ "15 مليار دولار" أغلبها من عمولات في صفقات سلاح وصفقات عقارية مشبوهة في القاهرة ومناطق الاستثمار السياحي في الغردقة وشرم الشيخ، وتشير إلى أن ثروة مبارك بلغت في العام 2001 نحو عشرة مليارات دولار أغلبها أموال سائلة في بنوك أميركية وسويسرية وبريطانية مثل بنك سكوتلاند الإنجليزي وبنك كريديت سويس السويسري. وتؤكد مصادر الصحيفة أن جمال مبارك يملك وحده ثروة تقدر بـ 17 مليار دولار موزعة على عدة مؤسسات مصرفية في سويسرا وألمانيا والولايات المتحدة وبريطانيا.

أما سوزان مبارك فتقول الصحيفة نقلا عن تقرير سري تداولته جهات أجنبية عليا، أنها دخلت نادي الملياردیرات عام 2000، وتتراوح ثروتها بين 3 و5 مليارات دولار معظمها في بنوك أميركية، إلى جانب عقارات في عدة عواصم مثل لندن وفرانكفورت ومدريد وباريس ودبي.

فيما بلغت قيمة ممتلكات علاء مبارك وأمواله الشخصية داخل وخارج مصر نحو 8 مليارات دولار، منها عقارات تعدت قيمتها 2 مليار دولار في شارع روديو درايف بلوس أنجلوس، وفي ضاحية منهاتن في نيويورك، بالإضافة إلى امتلاكه طائرتين شخصيتين ويخت ملكي تفوق قيمته 60 مليون يورو. في الوقت نفسه أبرزت صحيفة الدستور

المستقلة تقريرا شاملا يرصد ثروات الوزراء السابقين الذين صدرت قرارات من النائب العام بمنعهم من السفر وتجميد حساباتهم المالية في البنوك. وقدرت الصحيفة ثروة المغربي بـ 17 مليار مصري، في حين أن ثروته قبل توليه منصبه قبل سنوات قليلة كانت حوالي 4 مليارات فقط، كما نقلت عن مصادر أنه رفض تسديد قروض حصل عليها من البنوك أثناء توليه الوزارة بقيمة 3 مليارات جنيه.

أما جرأنه، فقالت الدستور أنه اقترض 4 مليارات من البنوك قبل توليه الوزارة لإنقاذ شركته الخاصة التي تعمل في مجال السياحة والفنادق، وبعدما تولى منصبه قام بسداد ديونه فضلا عن جمع ثروة تقدر بثمانية مليارات.

أما وزير الداخلية العادلي فالتقدير الكلي لثروته غير معلوم، وأن رجحت بعض المصادر أنها لن تقل عن 5 مليارات جنيه.

أما ثروة إمبراطور صناعة الحديد وعضو الأمانة العامة للحزب الوطني أحمد عز، فقد قدرتها الصحيفة بما يزيد عن 100 مليار جنيه، كما أكدت أنه حصل على قروض من البنوك تقدر بنحو مليار و600 ألف وبلغت مديونية شركته نحو 750 مليون جنيه لم يقم بسدادها.

وتتركز أبرز وقائع الفساد في ظل حكم الرئيس المخلوع حسني مبارك في النقاط التالية:

- رشاوي إهدار المال العام

في يناير 2010 أكدت النيابة العامة تلقي وزير الإسكان السابق إبراهيم سليمان رشاوى بـ 20 مليون جنيه من 3 رجال أعمال، وفي مارس 2010 أسقطت الأغلبية في مجلس الشعب (الحزب الوطني) 3 استجوابات تتهم الحكومة بالفساد وإهدار 80 مليار جنيه في أبو طرطور والغزل والكهرباء، وفي مارس 2010 أفاد تقرير لمركز الأرض لحقوق الإنسان أن أكثر من 39 مليار جنيه أهدرت في الآونة الأخيرة على خزانة الدولة بسبب الفساد المالي والإداري في الحكومة المصرية، بالإضافة إلى أن هناك خسائر

قدرت بحوالي 231 مليون دولار بسبب تصدير الغاز الطبيعي إلى إسرائيل بأقل من الأسعار العالمية.

- مجموعة بن لادن

في مارس 2010 فضح وزير الإسكان السابق محمد إبراهيم سليمان سلفه حسب الله الكفراوي بتقديمه مستندات تضمن تخصيص جزيرة كاملة في مارينا، لمجموعة بن لادن، مساحتها 25 فدانا و100 ألف متر، وأخرى مساحتها 20 فدانا و80 ألف متر، لعدد من رجال الأعمال والمستثمرين بواجهة نصف كيلومتر علي البحر مباشرة، وعدد آخر من رجال الأعمال حصل كل واحد منهم على 10 آلاف متر بالتخصيص في المنطقة 24 بمارينا.

- اختفاء تريليون و272 مليار جنية من ميزانية الدولة

في مارس 2010 اختفي تريليون و272 مليار جنيه من ميزانية الدولة وجرت محاولة حكومية لعدم إعطاء أي معلومات عنها، كما أشار تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن وجود صناديق خاصة تحوي هذه المبالغ الضخمة دون معرفة أين تذهب؟، وهو مبلغ يساوي 14 مرةً ضعف العجز الذي تعاني منه الموازنة، ولو وزع على كل مواطن مصري لأصبح نصيب الفرد 16 ألف جنيه!

- أعباء الضرائب

في أبريل 2010 أتهم د. حمدي حسن الحكومة بإفساد سياسة الضرائب في استجواب لوزير المالية يوسف بطرس غالي بمجلس الشعب، جاء في المذكرة التفسيرية للاستجواب أنه "منذ تولى غالي وزارة المالية عام 2004 زادت حصيلة الضرائب بنسبة حوالي 250%، تحمل المواطن العادي منها حوالي 60% نتيجة ضرائب المبيعات والجمارك ومرتبات الموظفين وهي النسبة التي أدت إلى مضاعفة عدد الفقراء في مصر". وأشارت مذكرة الاستجواب إلى أن بعض الشركات التي بلغت أرباحها مليارات أو ملايين الجنيهات لم تسدد سوى 8% فقط في المتوسط، وبعضها سدد

0.5% فقط من الضرائب المستحقة عليه وفقاً للقانون، بينما الموظفون الفقراء يسددون ضرائبهم كاملة من المنبع وقبل استلام مرتباتهم.

الشهيد خالد سعيد

في يونيو 2010 وقعت حادثة تعذيب الشاب السكندري خالد محمد سعيد حتى الموت على أيدي اثنين من مخبري شرطة قسم سيدي جابر مع وجود قرائن أن سبب القتل وجود قضية فساد لها علاقة بالمخدرات، بعد أن حصل الشهيد على مقطع فيديو يدين بعض ضباط القسم.

أزمة أسطوانات الغاز

في بدايات 2010 عانى المصريون من نقص أسطوانات الغاز التي يستخدمونها لتلبية حاجتهم من الغاز نظرا لعدم وصول الغاز الطبيعي لكافة مناطق الجمهورية، وأدى هذا النقص إلى تضاعف أسعار الأسطوانات لعدة أضعاف، إضافة لصعوبة الحصول عليها، وتطور الأمر لحدوث اشتباكات بالأيدي أسفرت عن سقوط قتلى وجرحى، وقد وجهت انتقادات لوزارة البترول بعد توقيع اتفاقية تصدير الغاز لإسرائيل بأقل من الأسعار العالمية في حين يعاني المصريون من أزمة في الغاز.

أزمة انقطاع التيار الكهربائي

في صيف 2010 شهدت مختلف مناطق ومحافظات مصر انقطاعات مستمرة في التيار الكهربائي، أعلنت بعدها وزارة الكهرباء مسئوليتها عن الحدث بدعوى تخفيف الأحمال، وألقت في الوقت نفسه بالمسئولية المباشرة على وزارة البترول باعتبار الأخيرة قللت كمية الغاز التي تحصل عليها لتشغيل محطات التوليد، إضافة إلى سوء

حالة المازوت، ما اضطر وزارة الكهرباء لإجراء عمليات التخفيف، في الوقت نفسه تناقلت وسائل الإعلام أنباء تفيد بأن وزارة البترول تنوي إعادة شراء 1.4 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي الذي صدرته إلى إسرائيل، لتشغيل توربينات محطات توليد الكهرباء، قبل أن ينفي مصدر وزاري مسئول أي نية لدى الحكومة لإعادة الشراء، مؤكدا أنها شائعات عارية عن الصحة.

أزمة الخبز المدعوم

في مارس 2008 اندلعت أزمة الخبز في عدد كبير من محافظات مصر، ما استدعى تدخل جهاز الخدمة الوطنية التابع للقوات المسلحة لسد حاجات المواطنين، وشهدت المخابز الشعبية التي تنتج الخبز المدعم ازدحاما كبيرا منذ طلوع الفجر وحتى غروب الشمس، في طوابير تمتد لمسافة عشرات الأمتار وبكثافة تصل إلى 100 مواطن، ما نتج عنه سقوط أعداد كبيرة من كبار السن نتيجة الإعياء، فضلا عن المشاحنات بسبب رفض البعض الوقوف في الطابور، والتي أدت لوقوع قتلى ومصابين أطلقت عليهم بعض وسائل الإعلام "شهداء الخبز".

أكياس الدم الملوثة

في أبريل 2008 صدر الحكم ببراءة جميع المتهمين في قضية توريد الدم الملوث لوزارة الصحة المصرية من شركة هايديلينا لتوريد المستلزمات الطبية، التي يرأسها هاني سرور نائب مجلس الشعب السابق عن الحزب الوطني، حيث كانت قد وجهت للشركة تهمة الدخول في مناقصة - بغير وجه حق - لتوريد قرب دم لوزارة الصحة المصرية وفازت بالمناقصة، ثم اكتشفت اللجان الخاصة بالوزارة أن القرب الموردة ملوثة ومعيبة وغير مطابقة للمواصفات المحلية والعالمية.

صخرة الدويقة

في سبتمبر 2008 انهارت إحدى صخور المقطم فوق مساكن منطقة الدويقة، نتيجة تسرب مياه الصرف الصحي، وعدم اتخاذ الإجراءات الواجبة لدرء تلك الخطورة، ما

أدى إلى وفاة 119 شخصا وإصابة 55 آخرين، وكشف تقرير لجنة الخبراء التي أمرت النيابة بتشكيلها لبيان سبب الانهيار، أنه يرجع للطبيعة الجيولوجية لموضع الحادث، وزيادة الكثافة السكانية العشوائية المقامة أعلى الهضبة وعلى حوافها مباشرة، بالإضافة إلى عدم وجود شبكة صرف مهيأة لتغطية تلك الكثافة السكانية الكبيرة.

غرق العبارة السلام 98

في فبراير 2006 غرقت العبارة السلام 98 في البحر الأحمر وهي في طريق العودة من مدينة ضبا السعودية إلى سفاجا المصرية، وهي تحمل على متنها 1312 مسافر بالإضافة إلى طاقمها المؤلف من 104 فرد، كان معظمهم يعملون في السعودية بالإضافة إلى بعض العائدين من أداء مناسك الحج.

وذلك الحادث كان الثالث من نوعه، إذ سبقه عام 1991 غرق العبارة سالم اكسبريس، أمام السواحل المصرية بعد الارتطام بشعاب مرجانية، ولقي فيه 464 مصري حتفهم.

وفي 17 أكتوبر 2005 غرقت العبارة "فخر السلام 95"، المملوكة لنفس الشركة صاحبة السلام 98، بالبحر الأحمر بعد اصطدامها بالشاحنة القبرصية "جبل علي"، ولقي شخصان مصرعهما في الحادث بخلاف إصابة 40، معظمهم جراء التدافع لمغادرة العبارة الغارقة.

حريق مسرح قصر الثقافة ببني سويف

في سبتمبر 2006 اشتعل حريق هائل في مسرح قصر ثقافة بني سويف، أتى على المكان بأكمله وتسبب في وفاة ما يزيد عن أربعين شخص وإصابة 50 آخرين بحروق شديدة تجاوزت نسبتها الـ 60%، نتيجة الإهمال الشديد في تأمين عرض مسرحي "من منا حديقة حيوان" لفرقة من محافظة الفيوم، ضم فنانين ونقاد وخبراء سينما وصحفيين متخصصين، بوسائل إطفاء الحرائق. بدأت الكارثة إثر سقوط شمعة مشتعلة كانت مستخدمة بالعرض المسرحي سابق الذكر، لتمتد النيران في السجاد

والستائر والديكور المكون من الخيش والورق، وساعد في سرعة انتشار النيران استخدام مواد سريعة الاشتعال في تجهيزات المسرح.

القمح المسرطن

في صيف 2005 تفجرت قضية القمح المسرطن، المتهم فيها 6 من مسؤولي شركة مطاحن شرق الدلتا، باختلاس 422 طن مملوكة لجهة عملهم، وإلحاق أضرار جسيمة بالأقماح الموردة من المزارعين، وإساءة تخزينها، ما ترتب عليه إصابة 1786 طن قمح بالسرطان، ليتقرر إعدامها منعاً لتسريبها ووصولها للمواطنين. وكانت السرقة والإهمال قد تسببتا في إصابة الكمية المذكورة بالسرطان، وإعدامها في أفران شركة الأسمنت، بعد أن تسببت المصادفة وحدها في كشف القضية، حيث اختلس أمين الشونة كميات من القمح المحلي ذي السعر المرتفع، وحاول إخفاء جريمته فوضع بدلاً منه قمحاً مستورداً ذا سعر منخفض، وحصل مع آخرين على فارق السعر لأنفسهم، وعندما اكتشفت الرقابة التموينية الواقعة، وانتدبت نيابة الأموال العامة لجنة للكشف عن القمح، كانت المفاجأة. القمح به مواد مسرطنة وغريبة ورصاص وفطريات وبذور حشائش سامة. اللجنة التي كُلفت بالتحقيق كشفت مفاجآت خطيرة، بعد أن أقر الشهود بأن المحصول الاستراتيجي الذي تعاني مصر من النقص الحاد في إنتاجه وتلجأ لاستيراده، يتم تخزينه بطريقة غير آدمية لا تتماشى مع أبسط قواعد السلامة الصحية.

اتفاقية الكويز

في ديسمبر 2004 وقعت مصر مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية الكويز التجارية، بهدف خلق مناطق صناعية مؤهلة في منطقة الشرق الأوسط، تحصل السلع المنتجة فيها على إعفاء كامل من الجمارك في الأسواق الأمريكية، وهو ما اعتبره محللون سياسيون انتكاسة جديدة للدور المصري في القضية الفلسطينية، إذ سيمنع التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدين إي تدخل جاد مصري في الشأن

الفلسطيني الذي يعاني الأمرين من دولة الكيان المحتل، كما أن الاتفاقية ستفتح الباب على مصراعيه أمام إسرائيل لاختراق السوق والاقتصاد المصري، ما يمثل علامة استفهام كبيرة أمام دعوات المقاطعة للمنتجات الصهيونية، ويهدد الأمن العربي الذي سيصبح ممهدا أمام السلع الإسرائيلية القادمة من قلب مصر.

تصدير الغاز الطبيعي إلى إسرائيل

في 2005 وقعت الحكومة المصرية اتفاقية تقضي بتصدير 1.7 مليار متر مكعب سنويا من الغاز الطبيعي إلى إسرائيل ولمدة 20 عاما، بثمن يتراوح بين 70 سنتا و1.5 دولار للمليون وحدة حرارية بينما يصل سعر التكلفة 2.65 دولار، كما حصلت شركة الغاز الإسرائيلية على إعفاء ضريبي من الحكومة المصرية لمدة 3 سنوات من عام 2005 إلى عام 2008، ما أثار حملة احتجاجات كبيرة دفعت عددا من نواب مجلس الشعب لتقديم طلبات إحاطة لاستجواب وزير البترول سامح فهمي حول جدوى الاتفاقية ومدى استفادة مصر منها، وصدر حكم محكمة القضاء الإداري بوقف قرار تصدير الغاز، إلا أن الحكومة المصرية قدمت طعنًا لإلغاء الحكم أمام الإدارية العليا التي قضت بإلغاء حكم المحكمة الإدارية.

حوادث القطارات

في فبراير 2002 احترق قطار الصعيد المتجه من القاهرة إلى أسوأن بعد اندلاع النيران في إحدى عرباته عقب مغادرته مدينة العياط، لتمتد النيران بسرعة رهيبة إلى العربات المكدسة بالمسافرين المتجهين لقراهم لقضاء عطلة عيد الأضحى، وأسفر الحادث عن مصرع أكثر من 350 مسافر، فيما صنف كأسوأ كوارث السكك الحديدة في تاريخ مصر، والتي تشمل ايضا:

- في نوفمبر 1999 حدث اصطدام قطار بين القاهرة والإسكندرية بشاحنة وخروجه عن القضبان ما أسفر عن مقتل 10 وإصابة 7 آخرين.

- في أبريل 1999 لقي 10 أشخاص على الأقل مصرعهم وأصيب 50 شمالي مصر بعد اصطدام قطارين.
- في أكتوبر 1998 لقي 50 شخص مصرعهم وأصيب أكثر من 80 في حادثة خروج قطار عن القضبان بالقرب من الإسكندرية، حيث أخفق القطار في التوقف عند مصدات نهاية الخط الحديدي واخترق المحطة إلى سوق مزدحمة!
- في فبراير 1997 لقي 11 شخص مصرعهم على الأقل بعد اصطدام قطارين شمالي أسوأن بسبب خطأ بشري وخلل في أجهزة الإشارات.
- في ديسمبر 1995 اصطدم قطار بمؤخرة آخر وسط ضباب كثيف ما أدى لمصرع 75 مسافر.
- في ديسمبر 1993 لقي 12 شخص مصرعهم وأصيب 60 آخرين في تصادم قطارين على بعد 90 كيلومترا شمالي القاهرة.
- في فبراير 1992 لقي 43 شخص مصرعهم في حادث تصادم بين قطارين خارج القاهرة.

رشوة المرسيدس

أعلنت محكمة أمريكية في أواخر 2008 أن شركة ديملر بنز لا نتاج السيارات اعترفت بدفع رشاوي لموظفين في الحكومة المصرية، ضمن دول أخرى من أجل تسهيل أعمال وشراء سيارات ومحركات وفتح فرص للتجارة خلال الفترة من 1998 إلى 2004. وبلغت عمليات الرشى عشرات الملايين من خلال إيداعها في حسابات بنكية عن طريق شركة أخرى. وأن بعض هذه الرشاوى شملت سيارات فارهة منها سيارة مرسيدس من فئة s تتجاوز قيمتها قبل الجمارك 300 ألف دولار.

وكشفت التحقيقات التي بدأت في القضية عن تلقى مسئول مصري رفيع (اتضح أنه عبد الحميد محمود مصطفي وصفي رئيس مجلس إدارة إحدى الشركات التابعة للهيئة العربية للتصنيع سابقا، وزوجته زينات يحيى محمد إبراهيم، ومدني بريقع

توفيق ضيف الله رئيس مجلس إدارة ذات الشركة اللاحق) رشاوي على دفعتين بمناسبة توريد سيارات لهيئة حكومية وأن هذه الرشوة ضمنت توريد منتجات شركة ديملر من السيارات والموتورات وشاسيهات وهياكل سيارات فضلا عن العربات المصفحة. كما أكدت اللائحة أن المتهمين حصلوا على هذه الرشاوى بالدولار والمارك الألماني، وتم إيداعها في حساب في أحد البنوك الأوروبية أطلقت عليها اسم (TPA).

وأوضحت التحقيقات أن الشركة دفعت للمتهمين مليون و120ألف مارك ألماني ثم بعد إتمام الصفقة 320 ألف دولار مقابل تسهيل النواحي الإجرائية المتعلقة بإتمام موافقة المصنع الحكومي على شراء منتجات الشركة، حيث تم الحصول على موافقات صورية من لجأن التسعير واللجان الفنية وأنهاء الإجراءات، وبيع السيارات وقطع الغيار للحكومة المصرية بأعلى من سعرها لتغطية تكاليف الرشاوى.

10. "المصري اليوم" تفتح ملف ديون مصر: كيف وصلنا إلى "التريليون"؟[22]

الجمعة 11-11-2011

كتبت: سناء عبد الوهاب

واحد تريليون و172 مليار جنيه، هكذا ترك «مبارك مصر مدينة (داخليا وخارجياً) بأكثر من تريليون جنيه، منها أكثر من 960 مليار جنيه ديوناً داخلية، تساوى 91% من الناتج المحلى الإجمالي للدولة، والباقي ديون خارجية. تسلم مبارك الحكم في 1981، بعد اغتيال السادات، ليضاعف ديون مصر عدة مرات خلال 30 عاماً حكم فيها البلاد.. تضاعفت الديون رغم إسقاط الولايات المتحدة جزءاً كبيراً من المديونية، بعد موافقة مصر على المشاركة في حرب تحرير الكويت 1991، وإعادة هيكلة ديون مصر الخارجية على يد نادى باريس ورغم ذلك كله، كانت سياسة مبارك هي المزيد من الاقتراض داخليا وخارجيا، وحين رحل عن السلطة في 11 فبراير 2011، ترك الرقم الصعب أمام ثورة بلا قائد، ترفع شعار «عيش.. حرية.. عدالة اجتماعية».

في هذا الملف ترصد «المصري اليوم»، رحلة «مصر المدينة»، وكيف حققت القاهرة فائضا في العملة الصعبة خلال أواخر العهد الملكي، إلى أن بدأت الاقتراض من الخارج والداخل مرة تلو أخرى، حتى جاءت ثورة 25 يناير، لتزيد الديون بنسبة لم تتجاوز 3.6٪ فقط، رغم كل الحديث عن «خسائر الثورة» و«الثمن الاقتصادي» للحرية. في هذا الملف، نرصد هماً جديداً لـ«مصر الثورة»، حيث الدولة مضطرة لدفع فواتير الرئيس المخلوع، وتحمل تكاليف 30 عاماً، كانت فيها الدولة تقترض، والمواطن يدفع الفواتير.

---

[22] http://www.almasryalyoum.com/news/details/124995

رحلة «الألف مليار»: من صف أيام فاروق إلى تريليون و172 ملياراً في عهد مبارك

حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية (1939- 1945)، كانت مصر قد حققت قفزة اقتصادية ضخمة، على الأقل بالنسبة للديون التي كانت تثقل الخزانة خاصة بعد انتهاء عصر البذخ الذي قاده الخديوي إسماعيل (1830 – 1895). وبعد أن نجحت مصر في بدايات الأربعينيات في تسديد كامل ديونها الخارجية، وفي الوقت نفسه بدأت سياسة الاقتراض المحلى بدلاً من اللجوء للخارج. كانت الإدارة الاقتصادية للدولة، وقتها، تحاول الاستفادة من أثر الرواج من المدخرات الخارجية التي استطاعت تحقيقها خلال الحرب العالمية الثانية مع وجود الجيش البريطاني على أراضيها، مما وفر لها أرصدة بلغت حوالي 450 مليون جنيه إسترليني.

بعد قيام حركة الجيش في 23 يوليو 1952 بسنوات قليلة، وتحديداً في عام 1956، اتجهت مصر الطموحة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، وقتها، إلى الاقتراض من الخارج، فكانت دول الكتلة الشرقية (الاتحاد السوفيتي خصوصاً). وقتها كان الهدف هو بناء جيش مصري قوى وحديث، بدلاً من الجيش الملكي الذي كان بعيداً بسنوات عن العصر.

يكشف تقرير التنمية في العالم الصادر عن البنك الدولي في 1990، أن الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، ترك لمصر بعد وفاته في ديسمبر 1970 ديوناً خارجية لم تتعد 1.7 مليار، هي الديون التي قفزت إلى 2.5 مليار دولار مع حرب أكتوبر. من ناحية أخرى كانت الديون العسكرية أكبر، ولم تسدد مصر غالبيتها الساحقة، حتى أسقطها الاتحاد السوفيتي نفسه.

المفارقة أنه حين قرر السادات التوجه نحو واشنطن وأعلن صراحة أن «99% من أوراق اللعبة في يد الولايات المتحدة»، ووسط مقاطعة عربية وبعد توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، تضاعفت ديون مصر الخارجية في عهد «سلام كامب ديفيد» أكثر من 8 أضعاف، ليصل الرقم الإجمالي للدين الخارجي عام 1980 إلى 21 مليار دولار تقريبا.

أما مبارك، الذي وجد نفسه فجأة رئيساً لأكبر دولة في الشرق الأوسط، فأن أرقام الدين الخارجي تضاعفت أكثر من مرة في مدد رئاسته الخمس، وكان الدين ينمو طردياً مع كل ساعة قضاها في حكم «المحروسة».

يشير د. أحمد السيد النجار، الخبير الاقتصادي بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاقتصادية، إلى أنه في 1988 وبعد مرور حوالى 7 سنوات فقط على حكم مبارك «تضاعفت الديون الخارجية لمصر مرتين ونصف المرة لتصبح حوالى 49.9 مليار دولار، ولم يتم تخفيفها إلا بالخضوع لمشيئة وشروط صندوق النقد والبنك الدوليين والدول الدائنة، خاصة فيما يتعلق ببيع القطاع العام أو خصخصته واتباع سياسات اقتصادية ليبرالية وفتح الاقتصاد المصري أمام الأجانب بلا ضوابط تقريبا، فضلا عما تم إسقاطه من ديون عندما انضمت الحكومة المصرية للتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة ضد العراق عام 1990 في أعقاب الاحتلال العراقي للكويت».

يضيف النجار: «الديون الداخلية الهائلة التي تحملتها والناتجة عن العجز الكبير في الموازنة العامة للدولة وصلت في عهد مبارك و(إصلاحه الاقتصادي) لمستويات بالغة الخطورة»، ويؤكد الخبير الاقتصادي أن تلك المديونية «تشكل سببا رئيسيا لتفجر التضخم في مصر»، ويتابع: «يكفي أن نعلم أنها ارتفعت من 217 مليار جنيه في نهاية عهد حكومة الدكتور كمال الجنزوري (حتى يونيو 1999)، إلى 434.9 مليار جنيه حتى نهاية عهد عاطف عبيد (يونيو 2004)، كما تضاعفت مرة أخرى لتصل إلى نحو 962.2 مليار جنيه في نهاية عهد حكومة نظيف في يناير 2011، قبل قيام الثورة مباشرة».

وحسب النجار، فأن هذه الأرقام جاءت حتى بعد جدولة الديون الخارجية لمصر في يوليو 2009 بالتعاون بين كل من نادى باريس والبنك والصندوق الدوليين، وتمت الجدولة لفترات متباعدة تمتد حتى 2050 «لكن بفوائد عالية جدا، وبأقساط نصف سنوية وهو ما يعنى استنزاف ما يقرب من 25% من المصادر الاقتصادية للبلاد».

وفي يناير 2011 عند خلع الرئيس مبارك وصل الدين الخارجي إلى 34.9 مليار دولار والدين الداخلي 962.2 مليار جنيه، بما يعنى أن إجمالي «ديون مبارك» التي تدفع الثورة فواتيرها وصل إلى تريليون و172 مليار جنيه.

وطبقاً لإحصاءات البنك المركزي في أحد تقاريره، الصادرة في سبتمبر 2011 (أي بعد نحو 6 أشهر من خلع مبارك)، فأن الدين العام لمصر بلغ 1.254 تريليون جنيه، نسبة الديون المحلية منها أكثر من تريليون جنيه، والديون الخارجية 210 مليارات جنيه، وهو ما يعنى أن «مصر الثورة» زادت ديونها بنسبة 3.6% فقط، بسبب الثورة، وهى نسبة لا تذكر مقارنة بتريليونات ديون مبارك، التي يبلغ نصيب المواطن الواحد منها 15 ألفاً و500 جنيه تقريبا، حيث تبلغ قيمة الديون الإجمالية التي تركها مبارك لمصر تريليون و172 مليار جنيه بما يعادل أكثر من 91% من الناتج المحلى الإجمالي لمصر، الذي يبلغ 1.373 تريليون جنيه.

الثورة تدفع فواتير مبارك

طبقاً للتقرير الأخير للبنك المركزي فأن الفترة منذ يناير2011، قيام الثورة، حتى يونيو 2011 شهدت زيادة في الدين العام بلغت 46.6 مليار جنيه تقريبا، منها 43 مليار جنيه ديوناً محلية، و3.6 مليار جنيه ديوناً خارجية، فيما بلغت أعباء خدمة الدين الخارجي في نفس الفترة 8.35 مليار جنيه، منها 1.88 مليار جنيه فوائد، و6.47 مليار جنيه أقساط مسددة، وهو ما يعنى أن الاستمرار على هذا المنوال في الاستدانة سيخلف ديونا تلتهم بأقساطها وفوائدها أكثر مصروفات الموازنة العامة للدولة.

منذ العقد الأخير في عهد مبارك الذي امتد 30 عاما، كان التلاعب في قيمة الجنيه المصري والضغوط التي مارستها المؤسسات الاقتصادية الدولية لإجبار البنك المركزي على خفض سعر الصرف، إلى أن وصلت قيمته حاليا إلى 6 جنيهات، له تأثير كبير في ارتفاع الأسعار وتزايد حجم الديون الخارجية، بسبب سوء الإدارة المالية

العامة بما يزيد الإنفاق العام من سنة لأخرى بمعدل نمو أكبر من نمو الإيرادات العامة، وبالتالي يتزايد عجز الموازنة والدين العام.

ومع استمرار مشكلة الدين المحلى الضخم، وتزايد عجز الموازنة العامة، فأن الموازنة العامة للدولة تصبح شيئا فشيئا، أبعد عن حاجات المواطن في الصحة والدعم وغيرها، حيث تلتهم «خدمة الديون» ما كان يفترض أن يذهب لخدمة المواطنين.

وحسب الموازنة العامة للدولة للعام 2012/2011، فأن مخصصات قطاع الصحة تبلغ 23.8 مليار جنيه، تنفق الدولة منها على خدمة الصحة نفسها 6.1 مليار جنيه، فيما يصل إجمالي مخصصات التعليم إلى 52 مليار جنيه ينفق منها على الخدمة 11.2 مليار جنيه فقط، أما الإنفاق المباشر على خدمات الشباب والثقافة فيصل إلى 5 مليارات جنيه، والإسكان والمرافق إلى 3.7 مليار جنيه.

هذه الأرقام تعني أن خدمة الدين الخارجي فقط تعادل الإنفاق المباشر على الإسكان والمرافق والصحة مجتمعة، وتساوى أكثر من 170% مما يصرف مباشرة على الشباب والثقافة، و70% من الأموال المصروفة مباشرة على خدمة التعليم.

فضلا عن ذلك، فأن أعباء خدمة الديون، تُفشل أي محاولة للسيطرة على التضخم، وبالتالي استمرار ارتفاع الأسعار دون ضابط، كما أن تراكم قرابة تريليون جنيه كدين محلى، واستمرار عجز الموازنة، يؤديان لموجات من الاحتجاجات الاجتماعية، تؤثر أيضا على الإنتاج، فالمواطن حين يجد الدولة فاشلة في تأمين احتياجاته، وميزانية بلاده تلتهمها خدمة الديون، وعجزها المتنامي يفشل في ضبط الأسعار، والقدرة الشرائية للعملة تنهار، فمن الطبيعي أن يخرج للشوارع في احتجاجات عاصفة، لأن الدولة لم تترك له شيئا يخسره، لأنه خسر كل شيء بالفعل.

وزارة المالية، وفي دراسة لها، أكدت أن مشكلة إدارة الدين العام تعتبر من أهم القضايا والمشكلات التي تواجه الاقتصاد المصري، واقترحت بعض التوصيات التي

من شأنها تقليل حجم الدين العام والمحلي وتقليل أعباء خدمته، وعلى رأسها ترشيد الإنفاق الحكومي وخفض معدل زيادته على معدل زيادة الإيرادات، كما طالبت الدراسة بالتعامل مع الدين العام المحلى المتراكم من سنوات سابقة بخطة مستقبلية وسياسة مالية واضحة المعالم، وذلك بإيجاد مصادر تمويلية جديدة وبديلة لتمويل عجز الموازنة بدلاً من الاقتراض من السوق المحلية، بعدما أصبحت حدود الدين العام المحلى غير آمنة.

«مص المدينة»: الدولة تقترض لتأكل.. والمواطن يسدد "الأقساط"

أدت زيادة الدين العام وتطوره بهذا الشكل إلى تحميل موازنة الدولة أعباءً متزايدة، لكن الدولة بمعنى أوسع ليست فقط الخزانة العامة، لكنها أيضا المواطن، الذي يدفع نحو 15500 جنيه نصيباً من الدين الداخلي، وهو مبلغ يساوي 20 ضعف الحد الأدنى للأجور، الذي حددته الدولة بـ 750 جنيهاً، كما يساوي 50 ضعف نصيب المواطن من الإنفاق السنوي على الصحة، حيث يستفيد كل مواطن بنحو 300 جنيه فقط من أموال القطاع.

تكلفة الدين للفرد يساوي 23 ضعف نصيبه من الإنفاق على التعليم، البالغ 650 جنيها، و300 ضعف نصيبه من الإنفاق السنوي على خدمات الإسكان، الذي لا يتجاوز 50 جنيها سنويا، كما أن هذه النسب الضئيلة من نصيب الفرد من الخدمات ما زالت مرشحة للنقصان مادام استمر تضخم الديون على هذا المنوال، لأنه في الموازنات القادمة ستخصص مبالغ أكبر في كل مرة لسداد أقساط وأصول الدين، وبالتالي تنتقص هذه الخدمة مما يتلقاه المواطن من خدمات أخرى، في ظل محدودية موارد الموازنة وعدم دخول أي مصادر جديدة من شأنها تنمية هذه الموارد.

تكمن الخطورة الحقيقية فيما وصل إليه الدين العام المصري، خاصة في الفترة الحالية حيث أن الدولة «تستدين لتأكل»، وتطرح سندات وأذون الخزانة حاليا ليتم تمويل متطلبات الدعم وتوفير السلع الغذائية ودفع أجور الموظفين في الدولة، أما

طريقة تمويل الدين فتسير بين طريقين كلاهما خطر، الأول تسدد الدولة الدين من مصادر ومدخرات حقيقية، والثاني، أن تقرر الدولة أن تطبع المزيد من أوراق النقد، مما يعنى انفجارا جديداً في الأسعار، وزيادة مرعبة في التضخم، الذي تعاني منه مصر أصلاً.

ليست مصر هي الدولة الوحيدة المدينة في العالم، لكن الدول التي تنظر للمستقبل اقتصاديا، تجيب عن أسئلة الدين بطريقة مختلفة من حيث استخدام الديون كلها أو جزء منها على الأقل في تمويل مشروعات إنتاجية، توجد وظائف جديدة، وتدر دخلا يسدد الدين، ويزيد من حجم النشاط الاقتصادي، وغالباً لا تقترض الدول كي تطعم مواطنيها فقط، مثلما تفعل مصر.

الخوف من تأثير الديون على الاقتصاد، ورفض طريقة إدارة الحكومة لهذا الملف الحساس، كانا هاجسا في رأس مجموعة من النشطاء والخبراء المصريين، الذين قرروا أن يحاولوا «تخفيف الحمل»، عن الموازنة العامة، وبالتالي عن المواطن.

شكل النشطاء والخبراء حملة شعبية لدعوة الدول الدائمة إلى «مراجعة وإسقاط ديون مصر»، وحددت الحملة 31 أكتوبر من العام الحالي، لتنظيم اليوم العالمي للمطالبة بمراجعة وإسقاط ديون مصر الخارجية، ويشهد ذلك اليوم مسيرة إلى البرلمان البريطاني للتقدم بأوراق تطالب بجدولة وإسقاط ديون مصر لدى المملكة المتحدة، وفي التوقيت نفسه، ينظم النشطاء حملة مشابهة في ألمانيا.

لم تقتصر محاولات إسقاط ديون مصر الخارجية عند هذه التجربة فقط، فمن ناحية أخرى أعلن مجلس الأعمال المصري الأمريكي عن قرب تصويت الكونجرس على تنازل الإدارة الأمريكية عن ثلث ديونها المستحقة على مصر، والبالغة 3 مليارات دولار، وذلك حسبما أعلنه رئيس مجلس الأعمال المصري السعودي محمد يونس، الذي أكد أن هناك خطوة واحدة فقط في سلسلة من الإجراءات في الكونجرس حتى تتنازل الولايات المتحدة عن ثلث ديونها المستحقة على مصر، في إطار مبادرة الرئيس

الأمريكي باراك أوباما لتخفيف الديون على البلاد، وأكد «يونس» أن هناك مباحثات شملت أيضا تفعيل سعى الولايات المتحدة مع مختلف الأطراف في الاتحاد الأوروبي ونادى باريس لحثهم على أن يحذوا حذوها بإسقاط جزء كبير من الديون المستحقة على مصر.

مبادرات واقتراحات كثيرة، يقودها نشطاء حقوقيون واقتصاديون وخبراء، يرون بعيونهم الخطر القادم، ويحاولون إذابة جبل الجليد في الخارج، أما في الدين الداخلي، فلا تزال مصر تراكم ديونها، دون صياغة رؤية اقتصادية لـ«مصر الثورة»، التي تبدو من الناحية الاقتصادية، وكأنها بحاجة لثورة جديدة تنقذها من سياسة «ليس في الإمكان أبدع مما كان».

الحدود الآمنة للدين: هل اقتربنا من «نقطة الخطر»؟

الحدود الآمنة للدين، تعني في أبسط تعريفاتها، النسبة التي تمثلها الديون نفسها، وتكاليف خدماتها (أقساط وفوائد) من إجمالي الموارد المالية المتاحة للدولة، وهو ما يعنى أن الدولة قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الجهات أو الدول الدائنة.

تقول الدكتورة سلوى حزين، مدير مركز واشنطن للدراسات الاقتصادية، أن الحدود الآمنة للدين الخارجي كما يحددها البنك الدولي يجب ألا تتجاوز 60% من الناتج المحلى الإجمالي، موضحة أنه في حالة وصول أي دولة إلى هذا الحد يكون غير مسموح لها بالاستدانة الخارجية إطلاقا، ما يشكل مشكلة حقيقية، لأنه يقلل من فرص الاستثمار الداخلي التي يأتي تمويلها في الغالب من خلال الاقتراض من المؤسسات الدولية، كما أنه في حالة عجز أي دولة عن سداد أقساط الديون في مواعيدها المحددة فأنه يتم إشهار إفلاسها.

وطبقا لبيانات البنك المركزي الناتج المحلى الإجمالي، تمثل الديون قصيرة الأجل منها –الديون الواجب سدادها في الوقت الحالي- ما نسبته 8.8% من الناتج المحلى الإجمالي.

وتضيف «حزين» أن الخطورة الحقيقية لهذه المديونيات تكمن في حالة عدم القدرة على سداد أقساط الديون، وهو ما يعرض لعقوبات دولية تتمثل في عدم القدرة على الاقتراض الخارجي إطلاقا، فضلاً عن منع الاستثمارات الأجنبية من التوجه للدولة المدينة، ومن هنا تكمن أهمية وجود استثمارات محلية ضخمة وعدم الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية فقط «لأنه من غير المنطقي أن يقوم اقتصاد أي دولة على استثمارات خارجية فقط»، حسب «حزين»، التي تشدد على أهمية «زيادة الناتج المحلي من خلال زيادة إنتاجية العمال، وترشيد الإنفاق الحكومي والبحث عن موارد جديدة لتمويل الموازنة العامة للدولة وخفض العجز فيها حتى لا تضطر مصر للاستمرار في الاستدانة من الخارج أو الداخل».

1. دراسة: "نمو عهد مبارك" لم يمنع سوء تغذية الأطفال في مصر[23]

إعداد: راندا موسى

شهدت مصر ارتفاعا نسبيا في معدلات النمو الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة من حقبة الرئيس الأسبق، محمد حسنى مبارك، والذي أطاحت به ثورة 25 يناير عام 2011، لكن هذا النمو لم يؤثر على معدل انتشار نقص تغذية الأطفال وخاصة في صعيد مصر، مقارنة بدول أخرى في المنطقة حققت نموا مماثلا، وفقا لدراسة حديثة.

لكن سوء التغذية في مصر لا يعود إلى الأسباب التي قد يتوقعها البعض، كالحرمان ونقص الطعام، بل إلى ممارسات خاطئة، كما كشفت الدراسة الإنجليزية.

«نوعية التغذية غير كافية، إضافة إلى ضعف تثقيف الأمهات حول ممارسات التغذية المناسبة لتحسين صحة الأطفال»، أوضحت الدراسة، وهي الأولى من نوعها عن علاقة النمو الاقتصادي بسوء التغذية عند الأطفال.

الدراسة التي أعدها الباحثان المصريان مصباح شرف، أستاذ الاقتصاد المساعد بجامعة ألبرتا في كندا، وأحمد شكري رشاد، المحاضر بمدرسة التمويل والإدارة بجامعة ماربورج بألمانيا، استندت فيما توصلت إليه من أن النمو الاقتصادي القوي في مصر لم يكن كافيا للحد من سوء التغذية لدى الأطفال، إلى عوامل أخرى قالت إنها تسببت في المشكلة.

«هناك أدلة كثيرة على أن سوء التغذية لدى الأطفال في مصر ليست فقط مشكلة الحرمان والجوع وانعدام الأمن الغذائي، أولها أنه على اختلاف مستويات الدخل فأن نقص التغذية في مرحلة الطفولة قاسم مشترك بين مختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية»، توضح الدراسة.

---

[23] http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=07112015&id=78744252-0eeb-412f-b563-d18a410703e2

ثاني تلك الأدلة، أن مصر تعتبر دولة متوسطة الدخل، حيث أن نسبة السكان التي تعيش تحت خط الفقر أي ما يعادل دولار واحد يوميا لا تتجاوز 3.5٪، وفقا للدراسة التي أشارت إلى دليل ثالث هو أن مشكلة نقص الوزن بين البالغين «مشكلة بسيطة جدا»، بل أن مصر تمر بمرحلة عالية جدا من معدل السمنة وزيادة الوزن والتي تزيد على 70٪ بين البالغين.

«هذا يعنى أن هناك بعض الأطفال مصابون بسوء التغذية يعيشون تحت سقف واحد مع آباء يعانون من السمنة»، قالت الدراسة.

الدليل الرابع، أن مصر لديها واحد من أكبر برامج الدعم الغذائي، حيث أنفقت الحكومة المصرية نحو 4 مليارات دولار في دعم المواد الغذائية عام 2008، أي ما يمثل نسبة 2٪ من الناتج المحلى الإجمالي.

الدراسة التي نشرت في أكتوبر الماضي، اختارت حالة مصر لتقييم أثر النمو الاقتصادي على الأوضاع الاجتماعية التي سبقت الثورة في مصر والتي نادت بالعدالة الاجتماعية.

وأظهرت نتائج إحصاءات المسح الديموغرافي لعام 2008 أن 70٪ من الرضع تلقي التغذية التكميلية في الأشهر الستة الأولى، وأن متوسط المدة الزمنية للرضاعة الطبيعية هي 6 أشهر فقط.

وتعتمد التغذية المناسبة للرضع والأطفال الصغار على إدخال المواد الغذائية قبل سن ستة أشهر، مع زيادة تدريجية في كميات الغذاء، والحفاظ على الرضاعة الطبيعية المتكررة حتى سن سنتين.

وأظهرت البيانات أن 41٪ فقط من الأطفال، تلقى الحد الأدنى من المتطلبات المناسبة لتغذية الأطفال والرضع. بالإضافة إلى أن ثلث الأطفال بين سن 8.6 أشهر لا تقدم لهم أي أطعمة أخرى بجانب حليب الأم، وغالبية الأطفال لا يأكلون أي أغذية أخرى غنية بالفيتامينات.

وبشكل عام، هناك علاقة متبادلة بين النمو الاقتصادي وسوء التغذية، حيث أن الفقر وانعدام الأمن الغذائي يمكن أن يؤدي إلى سوء التغذية، وسوء تغذية الطفل بدوره له عواقب على الأجيال المتعاقبة التي قد تبطئ معدلات النمو الاقتصادي.

كذلك، يمكن أن يساعد النمو الاقتصادي في الحد من سوء تغذية لدى الأطفال من خلال زيادة فرص العمل، وزيادة مستويات الدخل والثروة، التي تعمل على توفير الأمن الغذائي الأسرى، وتحسين التغذية والرعاية الصحية، إضافة إلى تحسين تعليم الأمهات.

النمو الاقتصادي أيضا يعمل على توسعة القاعدة الضريبية ويزيد من الإيرادات العامة، والتي تتيح بدورها زيادة الإنفاق العام على الصحة والرعاية الاجتماعية، مثل الإنفاق على البطاقة التموينية. ويمكن أن يستفيد من الأفراد وأن كان بشكل غير مباشر من خلال زيادة الإنفاق العام على البنية التحتية مثل الطرق والمدارس والمستشفيات.

يذكر أن تحليلا لمؤشرات الدول صدر عن البنك الدولي، أشار إلى أنه غالبا ما ترتبط فترات انخفاض النمو الاقتصادي بسوء التغذية لدى الأطفال، وأوضح أن النمو الاقتصادي شرط ضروري لمكافحة سوء التغذية لدى الأطفال.

لكن الدراسة أثبتت أن هذا ليس شرطا كافيا في حد ذاته، فاختلاف النتائج في الحالة المصرية التي أظهرت أن الخصائص على مستوى الأسرة، أكثر أهمية من الأوضاع الاقتصادية الكلية لتفسير معدلات سوء التغذية.

ووفقا لصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) فأن انتشار نقص التغذية مرتفع بشكل خاص في مصر، حيث يوجد أكبر عدد من الأطفال يعانون من ضعف النمو في الشرق الأوسط، نحو 2.7 مليون طفل.

وتقدر التكلفة الاقتصادية والاجتماعية لسوء التغذية في مصر بـ 20.3 مليار جنيه مصري أي ما يعادل نحو 2٪ من الناتج المحلى الإجمالي المصري، وفق بيانات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار عام 2013.

يذكر أن الدراسة ركزت على الفترة ما بين 1992 و2008، حيث تشير الإحصاءات إلى أنه في العقود الثلاثة الماضية تنامى الاقتصاد المصري باستثناء بعض الانتكاسات السلبية.

ونما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد من 895 دولارا في 1992 إلى 1456 دولارا في عام 2008. وفي عام 2004، أطلقت الحكومة المصرية برنامجا للإصلاح الاقتصادي لتحفيز النمو من خلال تبسيط الإجراءات البيروقراطية والروتينية. وتنفيذ الإصلاحات الضريبية التي خفضت معدلات التهرب الضريبي وعملت على سهولة الوصول إلى العملة الأجنبية، بالإضافة إلى السياسات الإصلاحية التي عملت على تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة بشكل ملحوظ. علاوة على ذلك، أدى ازدهار النفط في المنطقة إلى زيادة تدفق التحويلات، إلى جانب انتعاش السياحة، وتدفق رؤوس الأموال من منطقة الخليج. إلى قفزات في معدلات النمو، فارتفع الناتج المحلى الإجمالي إلى 7.1٪ و7.2٪ في عامي 2007 و2008 على التوالي وفق إحصاءات البنك الدولي عام 2007. وتصنف منظمة الصحة العالمية درجات سوء تغذية الطفل إلى أربعة مستويات: منخفضة، ومتوسطة، وعالية، وعالية جدا. وصنفت في مصر «عالية»، حيث يوجد في مصر أكبر عدد من الأطفال الذين تأخروا في النمو.

ويمكن إرجاع ذلك إلى التحول العالمي نحو الوجبات السريعة، وارتفاع نسب النشويات والدهون والسكريات، وبالتالي قد تكون الوجبات السريعة هي المكون الرئيس للأغذية التكميلية، إضافة إلى ما أظهرته نتائج إحصائيات المسح الديموغرافي للصحة من زيادة استهلاك العصائر الصناعية والشاي الأسود من قبل الأطفال.

وأخيرا، خلُصت الدراسة إلى أنه هناك العديد من الخصائص للطفل وعلى مستوى الأسرة تفسر معدلات سوء التغذية في مصر، أكثر أهمية من الأوضاع الاقتصادية الكلية مثل: عمر الطفل، ونوعه، وفترة ولادته، وأن كان توأما أم لا، وتعليم الوالدين، والأوضاع الاقتصادية الأسرية.

وأوضحت أن غالبية النتائج أظهرت أن الوضع الاقتصادي للأسر المعيشية أكثر أهمية من مستويات الرفاهية في الدولة، فلم تُشر العديد من النتائج إلى أن الدخل المرتفع يؤدى إلى وضع أفضل في تغذية الأطفال في مصر، بالإضافة إلى ذلك فهناك حاجة إلى دراسة تأثير المعايير الثقافية على نقص التغذية في مصر.

11. الثورة النيلية الأوضاع الاقتصادية في عهد مبارك[24]

محمد نبيل الشيمي

الحوار المتمدن-العدد: 3355 - 4/5/2011

بداية فأن ما كان يتحدث عنه مبارك في كل المناسبات عن إنجازاته في مجالات الاقتصاد المصري وعن نجاح سياسة الإصلاح الاقتصادي كان كذباً وخدعاً فلم يكن نظامه يحال من الأحوال بعمل لأجل إصلاح اقتصادي يأخذ في اعتباره مصلحة الوطن والمواطن بل كان نمطا رأسمالياً مافياوياً لا ضوابط له ولا مساءلة عن نتائجه التي كانت جميعها تصيب في مصلحة فئة رجال الأعمال المرتبطين عضوياً بالنظام وحزبه الحاكم والملاحظ أن الخطيئة الكبرى لمبارك كانت دمج الدولة في النظام بمعنى جعل الدولة جزءاً منه وسخر إمكاناتها في خدمته هذا النظام لم يكن أبداً يسعي لتطبيق قواعد العدالة الاجتماعية بقدر سعيه إلى تعميق دور فئة قليلة نحيط بالرئيس وأسرته هذه الفئة هي بكل المعايير ذات طبيعة استغلالية مافياوية همها تعظيم ارباحها على حساب مصلحة المواطنين دون أن يصاحب ذلك اي نمو اقتصادي حقيقي حيث اعتمد الدخل القومي في مجمله على الإيرادات الريعية من خلال التركيز علي الأنشطة الخدمية والعقارية والسياحة والاستيراد والتصدير والتوكيلات التجارية وهي أنشطة تقوم علي نوعية معينة في المجتمع وتخلق ايضا او تضاعف من حجم هذه النوعية التي تزداد ثراء في المقابل انهارت الأنشطة الأخرى كالصناعة والزراعة

- .. ومن ثم انعدمت فرص العمل وزادت معدلات البطالة وتراجعت عوائد النمو الاقتصادي مع تنامي عمليات تهريب الأموال إلى الخارج ...
- والملاحظ أن حكم مبارك كان ينظر إلى الملكية العامة وكأنها رجس من عمل الشيطان في إطار مساندته غير المحدودة لرأس المال الخاص الذي أطلق له العنان

[24] http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=286477

في كل مناحي الحياة وتمكن بالإرهاب والتخويف والاحتيال احتكار اهم الأنشطة الاقتصادية والاستيلاء على الأراضي.

- ... كانت كل توجهات النظام السابق تعمل من أجل التوريث ومن خلال هذا التوجه أديرت مصر في كافة أمورها من خلال الفئة المافياوية حتى تتحقق للنظام رئيساً ووريثاً واتباعاً السيطرة الكاملة على السلطة والثروة بأي وسيلة وبأي ثمن وكانت النتيجة هي أن مصر كانت على شفا الوصول إلى ما يسمى بالدولة الفاشلة والتي تنصف بعدد من المؤشرات تتراوح بين اجتماعية واقتصادية وسياسة ومن هذه المؤشرات الاقتصادية غياب التنمية الاقتصادية المتوازنة بين السكان بمعنى عدم المساواة في التعليم والوظائف والدخل ومستويات الفقر ومن ثم تتزايد النزاعات العرقية ثم الانحطاط الاقتصادي الحاد الذي يعتري كيان الدولة فهناك الانخفاض في معدلات زيادة الدخل القومي واختلال سعر صرف العملة الوطنية وتزايد العجز في الميزان التجاري وتراجع معدلات الاستثمار وسوء توزيع الموارد وانتشار الفساد المالي والإداري وانعدام الشفافية وزيادة الالتزامات الدولية وارتفاع معدلات الدين العام وتفشي البطالة .
- ... الخ ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد فالدولة تعاني في الوقت نفسه تصاعداً في الضغوط السكانية حيث يزيد من معدل النمو السكاني عن الموارد المتاحة ويحدث خلل في التركيب العمري للسكان وتضييق الإمكانات المتاحة في توفير السكن الملائم مما يحدث بالضرورة تنافساً على الأماكن وزيادة العشوائيات والالتجاء إلى البناء على الأرض الزراعية وهي مشكلة خطيرة تهدد الأمن الغذائي المصري وهي بالقطع إحدى خطايا النظام السابق.
- ... وقد أنتح ذلك أو بالأحرى خلق حالة من التوتر الشديد الذي افضى في كثير من الأحوال إلى تزايد النزاعات وجرائم النهب والسلب والقتل... الخ (عن مفهوم الدولة الفاشلة يمكن الرجوع إلى موقع ديوان أصدقاء المغرب للاطلاع الدراسة التي أعدها

الأستاذ / محمد بوبوش الباحث في العلاقات الدولية تحت عنوان "مفهوم الدولة الفاشلة".

- ... كان الوضع الاقتصادي في عهد مبارك يسير من سيء إلى أسوأ ووفقاً للخبراء زادت معدلات البطالة إلى حوالي 29% ممن هم في سن العمل وذلك على الرغم من توافر فرص العمل ولكنها محجوزة لفئة بعينها من أبناء المسئولين والمرتبطين بالحزب الحاكم.
- ... فضلاً عن ذلك فقد تغلغل الفساد في كل أجزاء الجسد المصري ووفقاً لتقارير منظمة الشفافية الدولية حصلت مصر على المركز 111 على سلم الشفافية عام 2009 من مجموع 163 دولة كما احتلت مصر المركز 130 بين دول العالم التي تضم 131 دولة من حيث كفاءة سوق العمل والقدرة على التنافس.

أن الجرائم الاقتصادية العظمى التي ارتكبت في حق مصر كثيرة ولكن يأتي على رأسها جريمتان سيظل تأثيرهما التدميري إلى وقت طويل حتى يمكن لمصر تدارك نتائجهما وهاتان الجريمتان هما الخصخصة . . . . . وتخفيض سعر الجنيه المصري.

الخصخصة:

يقول د. رمزي زكي العالم الاقتصادي المستشار السابق بمعهد التخطيط القومي في دراسة له "حول بيع القطاع العام" لا اعتقد أن أحداً من المصريين أيا كان موقعه الاجتماعي وانتماؤه الفكري مقتنعاً بسياسة بيع مؤسسات وشركات القطاع العام للأجانب التي تكونت في العقود الأربعة الماضية عبر معارك مع المستعمر الأجنبي وعبر الموارد العامة التي أسهم فيها كل المصريين وعبر القروض الخارجية التي استخدمت في أنشاء هذه المؤسسات وما زال الشعب المصري يدفع أعباءها الآن مع ما يتحمله في ذلك من آلام وتضحيات من هنا فالقطاع العام ليس ملكاً للحكومة المصرية تتصرف فيه كما تشاء وإنما هو بحق ملك لكل المصريين وليس من

المفهوم حتى الآن ما هي علاقة بين القطاع العام بعمليات الإصلاح الاقتصادي وبخاصة بيع الشركات الكبرى الناجحة فمعظم شركات القطاع العام تحقق الآن فائضاً اقتصادياً تستفيد منه الدولة في تمويل أنفاقها الاستثماري والجاري وهذا الفائض يمثل نهرا متدفقاً باستمرار إلى مالية الدولة المصرية التي تحتاج حالياً إلى علاج عجز موازنتها العامة ودعم مواردها وإمكانياتها لكي تستمر في تنفيذ برامج التنمية والاضطلاع بوظائفها في المجالات الاجتماعية والأمنية ومن المعروف أن مصطلح الخصخصة حديث نسبيا وله اكثر من تعريف منها :

- مجموعة سياسات تهدف الي الاعتماد الاكبر على اليات السوق ومبادرات القطاع الخاص في ادارة النشاط الاقتصادي،
- التعاقد او التصرف فيما تملكه الدولة من مشروعاتها الي القطاع الخاص وبمعناها الواسع عبارة عن تحويل الموجودات او الخدمات من القطاع العام الذي يحظى بالدعم الضريبي والسياسي إلى المبادرات الخاصة والأسواق التنافسية العاملة في القطاع الخاص،
- أما معناها الضيق فيعني تحويل منشأة الأعمال من ملكية وإدارة القطاع العام إلى القطاع الخاص عن طريق بيع الأصول (الطيب محمد الطيب عبد الله تقييم تجربة الاستخصاص في السودان).
- كما يمكن تعريفها بأنها انتقال عمل ما كلياً أو جزئياً من القطاع العام إلى القطاع الخاص بما ينطوي عليه ذلك من اعتماد متزايد على فعاليات القطاع الخاص وقوى السوق مع تقليص الجهاز الحكومي وتضييق حدود مسئولية الدولة.

ومن ثم التخصصية عبارة عن مجموعة من السياسات التي تستهدف الاعتماد الأكبر على آليات السوق ومبادءات القطاع الخاص والمنافسة وتخلص من ذلك أن التخصصية الهدف منها تقليص دور الدولة في إدارة النشاط الاقتصادي مقابل زيادة وتوسيع دور القطاع الخاص سواء بنقل الملكية كلياً أو جزئياً أو نقل الإدارة إليه مع الاحتفاظ بالملكية كلياً أو جزئياً .

... ولا شك أن هناك من الدوافع التي أرغمت الدول التي على نهج الخصخصة (ليس مجالنا الخوض في هذه الدوافع ضمن طرح الموضوع) إلا أنه وضح أن إدارة ملف الخصخصة في مصر كان سيئاً ولم يقتصر على الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة ولكنه قفز على الأنشطة المنتجة لخدمة عامة تقع ضمن الوظائف والمسئوليات التي تقع على عاتق الدولة وهي تتعلق بالتكافل الاجتماعي والرفاهية الاجتماعية.

- .. وعلى الرغم من أن الهدف الأساسي من الخصخصة زيادة كفاءة استخدام الموارد المتاحة ورفع الكفاءة الإنتاجية كنتيجة لتحرير القرارات الإدارية وربطها بالإنتاجية والأجور مع تخفيف العبء عن أجهزة الدولة بما يمكنها من أداء وظائفها الأساسية كالأمن والدفاع بكفاءة أكبر.
- .. وتحقيق عوائد للحكومة نتيجة التصرف في بعض أو كل الأحوال المملوكة لها ... ثم توفير المزيد من فرص العمل على أسس اقتصادية.
- . . . الا أن الملاحظ أن الخصخصة في مصر سلكت طريقاً معوجاً حيث تم بيع القطاع العام بواسطة المسئولين الحكوميين لتحقيق مصالح شخصية تسارعت وتيرتها منذ عام 2004 على الرغم من بدء عمليات الخصخصة منذ أوائل التسعينات.
- .. وكانت كل إجراءاتها فاسدة ضيعت على الشعب المصري جهد سنين طويلة ومن أهم الشركات التي تم بيعها شركة المراجل النجارية ودون الدخول في تفاصيل بيعها فقد كان التصرف في هذه الشركة بداية لقتل البرنامج النووي المصري تم تبعها بعد ذلك شركة النصر لصناعة الكوك في حلوان . . . وشركة كيما والشركات الثلاث هي اضلاع الصناعة النووية المصرية ... وكانت شركة المراجل واحدة من أهم ثلاث شركات في هذا المجال في العالم الثالث ... ثم اعقبت ذلك خصخصة العديد من الشركات أهمها شركات الاسمنت وشركة بيرة الأهرام وشركة المعدات التليفونية والبيبسي كولا وبيرة الأهرام والزجاج المسطح وشركة سيد للأدوية (وهي من أهم الشركات التي وفرت قدراً كبيراً من احتياجات

المصريين من الدواء ثم امتدت الخصخصة إلى قطاع البنوك حيث تم خصخصة البنك المصري الأمريكي الذي يمتلك المصريون 60% من رأسماله. . . ثم بنك الإسكندرية وهو أحد البنوك الأربعة المملوكة للدولة . . . كما تم خصخصة التوكيلات الملاحية وعدد من شركات النقل البري والبحري وعدد من شركات الغزل والنسيج وشركات الزيوت والصابون. وبعض شركات السلع الاستهلاكية (كصفقة عمر أفندي) . .. والقائمة تشمل الكثير من التجاوزات غير الأخلاقية التي صاحبت عمليات الخصخصة ... والسؤال أين ذهبت أموال الخصخصة ؟ لا أحد يدري وما هي الفوائد الاجتماعية أو الشوية التي تحققت منها ؟

- ... أقرئوا ما جاء على لسان / أحد منظري سياسة الخصخصة في مصر وهو السيد جميل سعد.. قال في حوار لـ المصري اليوم في ديسمبر 2008 أنه هو واضع سياسات الخصخصة وهيكلة الشركات وقال "كانت لدينا تعليمات من القيادة السياسية بألا يضار عامل واحد وبالتالي كان المعاش المبكر اختيارياً بالتنسيق مع الدكتور / عاطف عبيد والفترة التي تولي فيها خطاب وزارة قطاع الأعمال سقط فيها برنامج الخصخصة وتساءل كم شركة باعها مختار خطاب؟ وكم شركة باعها محيي الدين؟ المثير أن مختار خطاب نفسه أكد هذا الكلام وقال في أكثر من حوار صحفي أنه كوزير لم تكن له سلطة تحديد سعر شركة أو توجيه حصيلة بيعها للاستثمار في شركات جديد وأضاف أن النظام وقع في خطأ جسيم حين رفض استخدام حصيلة الخصخصة في أنشاء شركات جديدة واستجابت الحكومة لضغط جماعات معينة في الحزب الوطني كانت تنظر للقطاع العام على أنه عدو.
- خطاب تحدث ايضاً في أغسطس 2002 عن الخصخصة لمجلة الأهرام العربي 8/10 وقال أن حصيلة ما تم بيعه 16 مليار و 905 ملايين جنيه بخلاف الأصول وما تم تحصيله 14 مليار و 589 مليون جنيه أنفق منها 4.5 مليار جنيه للبنوك و 7.2 مليار جنيه معاشاً مبكراً و 578 مليون جنيه إصلاحاً فنيا وإدارياً و 396 لصندوق إعادة

الهيكلة وتبقى 7 مليارات و549 مليون جنيه تساوي رأس المال الذي دفعته الدولة في قطاع الأعمال العام وقد الت لخزينة الدولة وهو ما يعني أن الحالة عادت إلى ما قبل البيع(بعنا وصرفنا الحصيلة) هذه الأرقام كان يجب أن تلفت نظر الخبراء ليسألوا أين ذهبت حصيلة الخصخصة.

واعترف خطاب أن تجربة الخصخصة لم تكن لها عائدات اجتماعية أو تنموية ولم تنجح في توزيع ثمار التنمية بشكل عادل على الفئات الاجتماعية المختلفة وأنه لم يكن هناك قطاع خاص قادر على أن يحل مكان الدولة وقال "أنا لم أضع سياسة الخصخصة بل هي سياسة عليا ولكنني تم فقط اختياري لتنفيذ البرنامج واعترف أنني في البداية كانت لدى ثقة في القطاع الخاص وأنه الطريق الجديد الذي يمكن أن يغير الواقع وعندما شاهدت الواقع أحسست بخطئي بعد السنة الأولي في وزارة قطاع الأعمال ورأيت أنه لو استمر العمل بنظام الخصخصة علي هذا النحو فسنواجه مصاعب كثيرة " وقال " أوقفت برنامج المعاش المبكر دون إعلان ذلك صراحة لأننا كنا نواجه ضغوطاً من المؤسسات الدولية للإسراع في تنفيذ كل جوانب مشروع الخصخصة وعرضت الأمر علي مجلس الوزراء وعلى الدكتور عاطف عبيد وحصلت علي تصريح بإنقاذ هذه الشركات وكانت المسألة صعبة لأنه لم يكن مسموحاً لي بأخذ أموال من ميزانية الدولة وبدأت أدعو إلى أن تعود الدولة لفكرة الاستثمار من جديد حتى يصبح القطاع الخاص قادراً على التنمية " وقال خطاب أثناء وجودي في الوزارة لم أبع إلا للقطاع الخاص المحلي مثل شركة طرة التي تم بيعها لشركة السويس وشركة حلوان تم بيعها لشركة مصرية أيضاً وأنا عن نفسي لم أكن من أنصار البيع للأجانب وأعترف أنه من الأخطاء الكبيرة التي ارتكبت أن عوائد الخصخصة لم يتم استثمارها في أنشاء شركات جديدة حتى أن تم بيعها بعد أنشائها

"وقال أحد الآثار الجانبية لعملية الإصلاح الاقتصادي عموماً عدم وجود عدالة اجتماعية "!

لم تكن سياسات الخصخصة التي قام بها النظام السابق تستند إلى معايير اقتصادية أو أخلاقية ولم تراع البعد الاجتماعي،

- ... بل أثمرت عن عديد من السلبيات لعل أشدها تأثيراً على مجريات الحياة في مصر أنها ألحقت الخراب بالصناعة نتيجة استيلاء القطاع الخاص ورأس المال الأجنبي وكبار رجالات الحزب الوطني على الشركات والمؤسسات الاقتصادية بأثمان غير عادلة،
- ... كما أدى ذلك إلى التخلص من عدد كبير من العمال الذين ضاقت بهم البيوت والشوارع والمقاهي وشكلت خطورة كبيرة على المجتمع حيث زادت عمليات السطو والسرقة والقتل والاغتصاب،
- ... وتعد مشكلة البطالة في مصر من أعقد المشاكل التي صاحبت الخصخصة ومن الملاحظ أن ما يقرب من 75% من المشروعات الت تم خصخصتها توقفت عن الإنتاج وتم التصرف فيها وبيعها اراض للبناء.
- ... كما أدت الخصخصة إلى ظهور فئة جديدة في المجتمع المصري من ذوي الدخول المرتفعة أدت إلى أحداث تفاوت بين الطبقات انعكس بصورة كبيرة على الاستقرار السياسي وقد ظهر هذا في صورة الاحتجاجات الفئوية التي سبقت ومهدت لتفجر الثورة.
- ... وهكذا فأن الخصخصة بالطريقة التي أديرت بها من جانب النظام السابق وحكومته وحزبه ... لم تثمر سوى المزيد من الفقر والفساد.. وأدت إلى تنامي ظاهرة العنف في المجتمع المصري وساهمت بقدر كبير على نمو أفكار ورؤى مناهضة للنظام لقد اوجدت الخصخصة أزمة اقتصادية ما زالت تعاني منها الطبقات الدنيا حيث تدهورت ظروفها المعيشية بفعل زيادة معدل البطالة والتضخم وغلاء الأسعار وأنعكس آثار هذا الخلل الخطير على الشباب ونشأت اجيال كثيرة صالحة للتطرف والجريمة المنظمة والفردية (هم من نطلق عليهم البلطجية).

تخفيض قيمة العملة الوطنية (الجنيه المصري)

في عام 2003 وبدون سابق إنذار أقدمت حكومة الحزب الوطني على جريمة اقتصادية في حق مصر ... لا تقل في تأثيرها عن جريمة الخصخصة حيث تم تخفيض قيمة الجنيه المصري في مواجهة العملات الأجنبية وذلك بضغوط من رجال الأعمال وبمبادرة من قيادات الحزب الذين هم في ذات الوقت رجال أعمال ... وكان هذا القرار يعني تحديد سعر صرف للجنية المصري منخفض عما كان عليه وبذلك أصبح الجنيه المصري يساوي عدداً أقل من ذي قبل من العملات الأجنبية ... هذا الإجراء لم يكن مدروساً ولم يضع أحداً من المسئولين عنه أي تصورات للأخطار التي قد تصيب الاقتصاد المصري ... وكانت مزاعم رجال الأعمال تري أن تخفيض سعر الجنيه سيعمل على تقليل العجز في الميزان التجاري حيث تزيد الصادرات وتقل الواردات وهو تصور نظري بحت وكان يتعين قبل مجرد التفكير في هذا الإجراء التأكد من أن ظروف الاقتصاد المصري ملائمة لنجاح عملية التخفيض ... وهل سيؤدي التخفيض إلى تحقيق ما يراه المصدرون ؟ ... لقد وضع الاقتصاديون محددات بتوقف عليها نجاح عملية تخفيض قيمة العملة الوطنية لأي بلد كان وهذه المحددات هي:

- مرونة الإنتاج المحلي من السلع والخدمات القابلة للتصدير وهل بإمكان هذا الإنتاج أن يرتفع بنسبة تعادل أو تساوي الانخفاض في قيمة العملة.
- مرونة الطلب الخارجي على منتجات الدولة التي تخفض من سعر عملتها بمعنى هل يزيد الطلب الخارجي على هذه المنتجات بنفس القدر الذي تم به تخفيض قيمة العملة.
- مرونة الطلب المحلي على المنتجات والخدمات التي يتم استيرادها وهل يقل هذا الطلب نتيجة التخفيض الذي حدث في قيمة العملة الوطنية.

الواقع أن الاقتصاد المصري لم يكن مهيئاً على الإطلاق لتخفيض قيمة العملة الوطنية فمن المعلوم أن الإنتاج المحلي لا يتمتع بالمرونة بمعنى عدم استجابته لأي

زيادة في الطلب الخارجي ويعود ذلك لاختلال هيكلي في الاقتصاد المصري واعتماده شبة الكامل على مدخلات مستوردة تبلغ نسبتها حوالي 75% من اجمالي مدخلات الإنتاج والمواد الاولية والمواد الغذائية (أي أن التخفيض يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج وبالتالي عجزه عن المنافسة الخارجية) فضلاً عن انخفاض الإنتاجية وزيادة معدلات التالف والفاقد خلال العملية الإنتاجية نظراً لقدم الآلات و المعدات ومن ثم فأن قرار تخفيض قيمة الجنيه المصري لم يحقق لمصر أي نتائج إيجابية بل أدى إلى نتائج سلبية على الاقتصاد،

- ... وأن كانت آثاره أكبر وأعمق على محدودي الدخل،
- ... ولم تحقق الصادرات أو السياحة الزيادة المأمولة التي تعوض التخفيض الذي حدث،
- ... المستفيدون الوحيدون هم رجال الأعمال الذين كانوا على علم دون غيرهم بالقرار،
- ... وقاموا بشراء كميات كبيرة من العملات الأجنبية بالسعر السائد آنذاك وهو 3.40جم للدولار... ثم قاموا بعدها بإعادة طرح العملات الأجنبية بسعرها الجديد مقابل الجنيه المصري 5.75جم مصري وقد حققوا بذلك مكاسب هائلة (هي في نظري الحرام بعينه) ثم تتابعت الآثار السلبية في صورة ارتفاع في أسعار السلع الغذائية ومدخلات الإنتاج التي تستورد وقد مثل هذا عبئاً تقبلاً على ذوي الدخول المحدودة،
- ... كما ارتفعت معدلات التضخم بشكل غير مسبوق وزادت تكلفة الإنتاج،
- ... ولم يجن مكاسب هذا القرار الخاطئ سوى مجموعة رجال الأعمال وكانت مكاسبهم ليست نتيجة زيادة صادراتهم ولكن كانت من خلال الإتجار في العملة وها نحن معد سنوات طوال نسأل هل حدث تحسن في الميزان التجاري المصري الواقع أنه لم يحدث أي تحسين بل زاد العجز.

- .... والغريب في الأمر أن هذه الحفنة من رجال الأعمال (اياهم) عادوا منذ فترة وطالبوا بتخفيض جديد في الجنيه المصري ... فهم لا ينظرون مطلقا إلا فيما يحقق مصالحهم ولو حرقت النار كل المصريين.

لقد ثبت بالمطلق فشل كل السياسات الاقتصادية التي أقرها الحزب الوطني التي كانت تتعاطى مع الاتجاه نحو تقليص دور الدولة في إدارة الاقتصاد وترك العنان للقطاع الخاص تحت زعم تحرير الاقتصاد في إطار آليات السوق باعتبارها هي التي تحدد اوجه النشاط الاقتصادي بغض النظر عن حجم التكلفة التي يتحملها المواطن،

- ... كان الحزب الوطني آثماً ومخطئاً في حق الوطن عندما ضيق أو بالأحرى ألغى الدور الاجتماعي للدولة وأعطى المبادرة للقطاع الخاص وقدم له كل التسهيلات والامتيازات الضريبية وحقوق تملك وعدم الخضوع لأي قواعد تحد من رغبائه الجامحة في زيادة أرباحه في الوقت الذي فشل فيه من الحد من البطالة ... والحد من التضخم والحد من سرقة ونهب المال العام والأراضي المملوكة للدولة،
- ... لقد ادت السياسات الخرقاء للحزب الوطني إلى تدهور مريع في الطبقي الوسطى المصرية. فضلاً عما ترتب على هذه السياسات من آثار توزيعية لغير صالح ذوي الدخل المحدود وفقراء الوطن.

الفصل الثالث

مبارك وزمانه من المنصة إلى الميدان[25]

[25] http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=15012012&id=a7015b61-0884-4c31-a091-3bb25f3

ملاحظة

لم ألزم نفسي طوال هذه الصفحات بأوصاف للرئيس "حسنى مبارك" من نوع ما يرد على الألسنة والأقلام منذ أزيح عن قمة السلطة، وإنما استعملت الإشارات العادية طالما أن الرجل لم يُحاكَم، ولم يُحْكَم عليه.

ومع أن "مبارك" وصل إلى قاعة محكمة ـ ممددا على سرير طبي دخل به إلى زنزانة حديدية ـ فأن التهم التي وُجهَت إليه لم تكن هي التهم التي يلزم توجيهها، بل لعلها الأخيرة فيما يمكن أن يوجَّه إلى رئيس دولة ثار شعبه عليه، وأسقط حكمه وازاحة.

والمنطق في محاكمة أي رئيس دولة أن تكون محاكمته على التصرفات التي أخل فيها بالتزامه الوطني والسياسي والأخلاقي، وأساء بها إلى شعبه، فتلك هي التهم التي أدت للثورة عليه.

أي أن محاكمة رئيس الدولة ـ أي رئيس وأي دولة ـ يجب أن تكون سياسية تثبت عليه ـ أو تنفي عنه ـ مسئولية الإخلال بعهده ووعده وشرعيته، مما استوجب الثورة عليه، أما بدون ذلك فأن اختصار التهم في التصدي للمظاهرات ـ قلب للأوضاع يستعجل الخاتمة قبل المقدمة، والنتائج قبل الأسباب، ذلك أنه إذا لم يظهر خروج «مبارك» على العهد والوعد والشرعية، إذن فقد كان تصديه للمظاهرات ممارسة لسلطته في استعمال الوسائل الكفيلة بحفظ الأمن العام للناس، والمحافظة على النظام العام للدولة، وعليه يصبح التجاوز في إصدار الأوامر أو تنفيذها ـ رغبة في حسم سريع، ربما تغفره ضرورات أكبر منه، أو في أسوأ الأحوال تزيدا في استعمال السلطة قد تتشفع له مشروعية مقاصده!!

وكذلك فأنه بعد المحاكمة السياسية ـ وليس قبلها ـ يتسع المجال للمحاكمة الجنائية، ومعها القيد والقفص!!

بمعنى أن المحاكمة السياسية هي الأساس الضروري للمحاكمة الجنائية لرئيس الدولة، لأنها التصديق القانوني على موجبات الثورة ضده، وحينئذ يصبح أمره بإطلاق

النار على المتظاهرين جريمة يكون تكييفها القانوني إصراره على استمرار عدوانه على الحق العام، وإصراره على استمرار خرقه المستبد لعهده الدستوري مع الأمة!!

ومن هذا المنطلق فأنني لم أستعمل في الإشارة إلى "مبارك" أوصافا مثل "المخلوع"، أو "المطرود"، أو حتى "السابق"، وإنما استعملت على طول سياق هذه الصفحات ما هو عادى من الإشارات. وعلى أي حال فأنه من حق من يشاء ـ إذا شاء ـ أن ينزع إشارات استعملتها بمنطق ما قدمت، وأن يضع بدلها "المخلوع"، و"المطرود"، أو "السابق"!!

أردت بهذه الملاحظة أن أطرح مبكرا "وجهة نظر" ولا أكثر، وحتى لا يأخذ علىَّ أحد "همة أدب يتزيد"، أو "تمسك بأصول" أسقطتها الدواعي!!

مقدمة:

بدأت التفكير في هذه الصفحات باعتبارها مقدمة لكتاب تصورت أن أجمع داخل غلافه مجمل علاقتي بالرئيس "حسنى مبارك"، وقد كانت علاقة محدودة وفاترة، وفي كثير من الأحيان مشدودة ومتوترة، وربما كان أكثر ما فيها ـ طولا وعرضا ـ لقاء واحد تواصل لست ساعات كاملة، ما بين الثامنة صباحا إلى الثانية بعد الظهر يوم السبت 5 ديسمبر 1981 ـ أي بعد شهرين من بداية رئاسته ـ وأما الباقي فكان لقاءات عابرة، وأحاديث معظمها على التليفون، وكلها دون استثناء بمبادرة طيبة منه. لكن الواقع أن الحوار بيننا لم ينقطع، وكان صعبا أن ينقطع بطبائع الأمور طالما ظل الرجل مسيطرا على مصر، وظللت من جانبي مهتما بالشأن الجاري فيها، وعليه فقد كتبت وتحدثت عن سياساته وتصرفاته، كما أنه من جانبه رد بالتصريح أو بالتلميح، أو بلسانه أو بلسان من اختار للتعبير عنه أو تطوع دون وكالة.

وقد تراكم من ذلك كثير مكتوب مطبوع، أو مرئي مسموع، وفكرت أن أجعله سجلا وافيا ـ بقدر الإمكان ـ لحوارات وطن في زمن، ولعلاقة صحفي مع حاكم ومع سلطة

في الوطن وفي الزمن!! لكنى رُحت أسأل نفسي عن الهدف من جمع هذا السجل، ثم ما هو النفع العام بعد جمعه؟!!

- وبداية فقد ورد على بالى أن تسجيل ما جرى في حد ذاته قد يكون وسيلة إلى فهم مرحلة من التاريخ المصري المعاصر ما زالت تعيش فينا، وما زلنا نعيش فيها!!
- ثم ورد على بالى أن كثيرا من قضايا ما جرى ما زالت مطروحة للحوار، وبالتالي فالتسجيل سند للوصل والاستمرار.
- ثم ورد على بالى أن بعض الملامح والإشارات في سياق ذلك الحوار ربما تكون مفيدة في التعرف أكثر على لغز رجل حكم مصر، وأمسك بالقمة فيها ثلاثين سنة لم يتزحزح، وتغيرت فيها الدنيا، وظل هو حيث هو، لا يتأثر.

وذلك لابد له من فحص ودرس!!

وتركت خواطري تطل على كل النواحي، ثم اكتشفت أن الاتجاهات تتفرع وتتمدد ـ لكن الطرق لا تصل إلى غاية يمكن اعتبارها نقطة تصل بالسؤال إلى جواب.

وعُدت إلى ملفاتي وأوراقي، ومذكراتي وذكرياتي، وبرغم آثار كثيرة وجدتها، ومشاهد عادت إلىَّ بأجوائها وتفاصيلها، فقد طالعني من وسط الزحام سؤال آخر يصعب تفاديه ـ مجمله:

ـ ماذا أعرف حقيقة وأكيدا عن هذا الرجل الذي لقيته قليلا، واشتبكت معه ـ ومع نظامه ـ طويلا؟!!

والأهم من ذلك:

ـ ماذا يعرف غيرى حقيقة وأكيدا عن الرجل، وقد رأيت ـ ورأوا ـ صورا له من مواقع وزوايا بلا عدد، لكنها جميعا لم تكن كافية لتؤكد لنا اقتناعا بالرجل، ولا حتى انطباعا يسهل الاطمئنان إليه والتعرف عليه، أو الثقة في قراره. بل لعل الصور وقد زادت على الحد، ضاعفت من حيرة الحائرين، أو على الأقل أرهقتهم، وأضعفت قدرة معظمهم

على اختيار أقربها صدقا في التعبير عنه، وفي تقييم شخصيته، وبالتالي في الاطمئنان لفعله؟!!

وإذا أخذنا الصورة الأولى للرجل كما شاعت أول ظهوره، وهي تشبهه بـ "البقرة الضاحكة" La vache qui rit ـ إذن فكيف استطاعت "بقرة ضاحكة" أن تحكم مصر ثلاثين سنة؟!!

وإذا أخذنا الصورة الأكثر بهاء، والتي قدمت الرجل إلى الساحة المصرية والعربية بعد حرب أكتوبر باعتباره قائدا لما أطلق عليه وصف "الضربة الجوية" ـ إذن فكيف تنازلت "الأسطورة" إلى تلك الصورة التي رأيناها في المشهد الأخير له على الساحة، بظهوره ممددا على سرير طبى وراء جدران قفص في محكمة جنايات مصرية، مبالغا في إظهار ضعفه، يرخى جفنه بالوهن، ثم يعود إلى فتحه مرة ثانية يختلس نظرة بطرف عين إلى ما يجرى من حوله، ناسيا ـ أنه حتى الوهن له كبرياء من نوع ما، لأن إنسانية الإنسان ملك له في جميع أحواله، واحترامه لهذه الإنسانية حق لا تستطيع سلطة أن تنزعه منه ـ إلا إذا تنازل عنه بالهوان، والوهن مختلف عن الهوان!!

وإذا أخذنا صورة الرجل كما حاول بنفسه وصف عصره، زاعما أنه زمن الإنجاز الأعظم في التاريخ المصري منذ "محمد على" ـ إذن فكيف يمكن تفسير الأحوال التي ترك مصر عليها، وهي أحوال تفريط وانفراط للموارد والرجال، وتجريف كامل للثقافة والفكر، حتى أنه حين أراد أن ينفي عزمه على توريث حكمه لابنه، رد بحدة على أحد سائليه وهو أمير سعودي تواصل معه من قديم، قائلا بالنص تقريبا:

ـ "يا راجل حرام عليك"، ماذا أورِّث أبني ـ أورثه "خرابة"؟!!

ولم يسأله سامعه متى وكيف تحولت مصر إلى "خرابة"؟!! حسب وصفه!!

وهل تولى حكمها وهي على هذا الحال، وإذا كان ذلك فماذا فعل لإعادة تعميرها طوال ثلاثين سنة، وهذه فترة تزيد مرتين عما أخذته بلاد مثل الصين والهند والملايو لكي تنهض وتتقدم!!

ثم إذا كان قد حقق ما لم يستطعه غيره منذ عصر "محمد على" ـ إذن فأين ذهب هذا الإنجاز؟!! ـ وكيف تحول ـ تحت نظامه إلى "خرابة"؟!!ـ ثم لماذا كان هذا الجهد كله من أجل توريث "خرابة" خصوصا أن الإلحاح عليه كان حقل الألغام الذي تفجر في وسطه نظام "الأب" حطاما وركاما، ما زال يتساقط حتى هذه اللحظة بعد قرابة سنة من بداية تصدعه وتهاويه!!وكيف؟!! ـ وكيف؟!! ـ وكيف؟!! وهنا فأن التساؤل لا يعود عن الصور، وإنما ينتقل إلى البحث عن الرجل ذاته!!

وعلى امتداد هذه الصفحات فقد حاولت البحث عن الرجل ذاته قبل النظر في ألبوم صوره، وعُدت إلى ملفاتي وأوراقي، ومذكراتي وذكرياتي عن "حسنى مبارك"، ثم وقع بمحض مصادفة أنني لمحت قصاصة من صحيفة لا أعرف الآن بالتحديد ما دعاني إلى الاحتفاظ بها ثلاثين سنة، لكنى حين نزعتها من حيث كانت وسط المحفوظات ـ رُحت أقرؤها وأعيد قراءتها ـ متفكرا!!

وكانت القصاصة مقالا منشورا في جريدة "الواشنطن بوست" في يوم 7 أكتوبر 1981، وفي بداية المقال جملة توقفت عندها، وفي الغالب بنفس الشعور الذي جعلني أحتفظ بها قبل ثلاثين سنة!!

والجملة تبدأ بنقل "أن الأخبار من القاهرة بعد اغتيال الرئيس "السادات" تشير إلى أن الرجل الذي سوف يخلفه على رئاسة مصر هو نائبه "حسنى مبارك" ـ ثم تجيء جملة تقول بالنص: "أنه حتى هؤلاء الذين يُقال إنهم يعرفون "مبارك" هم في الحقيقة لا يعرفون عنه شيئا" .

والآن بعد ثلاثين سنة وقفت أمام هذه الجملة، وشيء ما في مكنونها يوحى بأنها "مفتاح" المقال كله، لأننا بالفعل أمام رجل رأيناه كل يوم وكل ساعة، وسمعناه صباح مساء، واستعرضنا الملايين من صوره على امتداد ثلاثين سنة، لكننا لم نكن نعرفه ولا نزال!!

وكان سؤالي التالي لنفسي:

ـ إذا لم تكن للرجل صورة معتمدة تؤدي إلى تصور معقول عنه، فكيف أتفرغ شهورا لجمع ونشر ما سمعت منه مباشرة خلال مرات قليلة تقابلنا فيها، أو ما قلته له بطريق غير مباشر ـ أي بالحوار والكتابة والحديث ثلاثين سنة؟!

وترددت، لكنني بإلحاح أن تلك ثلاثين سنة بأكملها من حياة وطن، وهي نفسها ثلاثين سنة من المتغيرات والتحولات في الإقليم وفي العالم، قادنا فيها رجل لا نعرفه إلى مصائر لا نعرفها ـ فأن زمان هذا الرجل يصعب تجاوزه أو القفز عليه مهما كانت الأسباب، مع أن هناك أسبابا عديدة أبرزها أن التاريخ لم ينته بعد كما كتب بعض المتفائلين من "الفلاسفة الجُدد"!!

ثم كان أن توصلت إلى صيغة توفيق بين هذه الاعتبارات:

من ناحية تصورت أن أحاول في مقدمة مستفيضة لهذا الكتاب، أن أترك ما تحويه ملفاتي وأوراقي، ومذكراتي وذكرياتي ـ تنقل بعض الخطوط والألوان عن "حسنى مبارك"، ـ معترفا مقدما ومسبقا أن هذه المقدمة مهما استفاضت ليست كافية لإظهار لوحة تستوفي شروط المدرسة الكلاسيكية لفن الرسم، لكنها ـ كذلك خطر لي ـ قد تستطيع مقاربة شروط مدرسة الرسم التعبيري. بمعنى أنها قد تكون صورة لا تحاول تقليد مدرسة "ليوناردو دافنشي" أو "مايكل أنجلو" وحيا موصولا بالطبيعة، وإنما تحاول تقليد مدرسة "رينوار" و"مأنيه" ـ تلمس موضوعها بمؤثرات أجوائه الإنسانية، وتشير إلى الطبع والشخصية مما يبلغه الحس ولا يطوله البصر!!

وراودني على نحو ما أن الجميع ـ ربما ـ أخطأوا في تصوير الرجل.

لجأوا إلى الكاميرا تلتقط الصورة ومضا بالضوء، بينما كان يجب أن يلجؤوا إلى الفرشاة واللون رسما بالزيت، ثم أنهم كرروا الخطأ حين اختاروا المدرسة الكلاسيكية في الفن، بينما كان يجب أن يلجئوا للمدرسة التأثيرية!!

وأظن أن ذلك ما حاولت بلمسات ألوان على مساحة ورق، تنزل عليها فرشاة زيت تشبعت به خفيفة وكثيفة، تومئ بالظل أو بالفراغ، وتوحى بأكثر مما تصيح، وتعبر بقدر ما هو مستطاع في زمن لم يعد فيه متسع لرقة "ريتوار" أو خيال "مأنيه" ولقد ساءلت نفسي كثيرا عن السبب الذي دعا الجميع إلى هذا التقصير في البحث عن الرجل ذاته، وكيف تراكم التقصير في التعرف عليه ثلاثين سنة؟!!

وكان التفسير متعدد الأسباب وكلها منطقية، لكنها تاهت في الزحام:

- بعض الناس تلقفوه حين وجدوه، ولم يتوقفوا أمام شخصيته وهي تقفز من المنصة إلى الرئاسة، فقد أخذهم هول ما وقع على المنصة، وتمسكوا بمن بقي بعده!!
- وبعضهم أخذه الظاهر من الرئيس الجديد واستخف بما رأى، واعتبره وضعا مؤقتا لعبور أزمة، وبالتالي فالإطالة في تحليله إضاعة للوقت!!
- وبعضهم شدته الوقائع التي ظهر الرجل طرفا في معمعانها، واستطاعت الصورة العامة للأحداث الكبرى التي دهمت المنطقة أن تستوعب دوره ضمن الأدوار، ومع قيمة مصر فأن الجالس على قمتها التحف برايتها، وساعده الطامعون في إرث الدور المصري على تحويل هذه الراية إلى برقع يستر ملامح متغيرة للسياسة المصرية!!
- وبعضهم خصوصا من أجيال الشباب نشأوا وشبوا ولم يعرفوا رئيسا غيره، وبالتالي فأن أجيالا تعوَّدت عليه، وتأقلمت بالتطبيع على وجوده.
- وبعضهم رغبة في راحة البال تجاهل السؤال عن الرجل، واستعاض عنه بقبول جواب معبأ يصنعه إعلام يأتمر بالغلبة ـ غلبة السلطة ـ أو غلبة الثروة في مصر، وكان لسوء الحظ إعلاما فقد تأثيره، وأن بقي هديره!!

ولعل.. ولعل.. وكلها علامات استفهام تحار فيها الظنون، لكن الواقع قبل وبعد أي شيء أن الرجل بقي على القمة في مصر ثلاثين سنة!!

واستأذن أن أؤكد وبوضوح أن هذه الصفحات وأن طالت عما توقعت ـ ليست قصة حياة، ولا هي سيرة رجل، وإنما هي لمحات قصرتها على ما رأيت بنفسي أو عرفت، وذلك هو عذري ـ واعتذاري ـ عن استعمال صيغة المتكلم في بعض الفصول، وعذري ـ واعتذاري أيضا ـ عن استعمال ألفاظ وعبارات بالعامية نقلتها كما سمعتها طلبا لدقة التعبير.

وهنا أضيف أنى لم أسعَ إلى لقاء أحد ممن عملوا مع "مبارك"، عن قُرب أو عايشوه، فتلك مهمة غيرى إذا حاول كتابة سيرته أو تتبَّع دوره.

ولقد راعني ـ وأظنه راعَ غيرى ـ أن كثيرين من هؤلاء الذين عملوا معه ومباشرة، كانوا أوائل من انقلبوا عليه، والمعنى هنا أن الرجل لم يرتبط بعلاقات إنسانية عميقة مع محيطه، ولا تواصل بولاءات متبادلة أو حميمة مع الذين اقتربوا منه وخالطوه، وإنما كانت علاقاته بهذا المحيط ـ على الأرجح ـ خدوشا على السطح لا يتبقى منها غير ندوب على الجلد تشحب وتزول بعد أيام أو أسابيع لا أكثر!!

وتلك ظاهرة لافتة كذلك!!

ذلك هو الجزء الأول من هذا الكتاب!!

بقي الجزء الثاني، وذلك هو الجزء الأكبر في الكتاب، وهو يشمل ما جمعت مما كتبت على الصفحات أو قلت على الشاشات، وكله مرتبط بقضايا العصر عرضا وتحليلا ـ شرحا وتفصيلا، وظني أنه وقد امتد على مساحة ثلاثين سنة، قد يعوض بالكلمات بعض ما لم تستطع أن تستوفيه الألوان!!

وأملى ـ ربما ـ أن شيئا في هذا كله قد يرسل شعاعا يكشف ولو لمحة من تلك الفجوة المجهولة التي أشارت إليها جريدة «واشنطن بوست» منذ اليوم الأول لعصر "مبارك"، حين قالت "أن الذين يظنون أنهم يعرفون الرجل هم في الواقع لا يعرفون عنه شيئا"!!

وذلك ـ مع الأسف صحيح ـ فلقد فاجأت هؤلاء العارفين بدايته، فاجأتهم نهايته!!

يتبقى أن هناك سؤالا لابد أن يصل إلى آذان الجميع: كيف استطاع هذا الرجل أن يجلس على رئاسة مصر ثلاثين سنة؟!. ثم كيف استطاع شعب مصر أن يصبر ثلاثين سنة؟!!

وبالنسبة "لكيف" الأولى فالجواب على سؤالها: أنه حظه طالما استطاع البقاء!! وأما "كيف" الثانية فجواب سؤالها: أنها مسئولية الشعب المصري كله لأنه هو الآخر استطاع ـ استطاع بالصبر والصمت ـ وإظهار السأم والملل أحيانا ـ حتى جاءت ثورة 25 يناير 2011، وعندما لم يعد الصبر قادرا، ولا الصمت ممكنا، ولا الملل كافيا!!

واستكمل الأستاذ هيكل حديثه بالمقالة التالية

أن تعبير الرجل الذي لا يعرفه هؤلاء الذين يظنون أنهم يعرفون عنه كل شيء ـ حاضرا معي أحد أيام نوفمبر سنة 1998، وكنت فيه على موعد في مؤسسة "هاربر كولينز" على مدخل الطريق 4 الخارج من لندن، متجها إلى "وندسور" و"أوكسفورد". وكان موعدي هناك لاجتماع يبحث قائمة خاصة بالكتب التي تنشرها المؤسسة مع بداية الألفية، وهي قائمة أعدتها مجموعة عمل من مديري النشر في الأقسام المختلفة لـ "هاربر كولينز".

وعلى غير ترتيب مسبق جاءت ـ "چوانا" ـ سكرتيرة المدير العام للمؤسسة ورئيس مجلس إدارتها "إيدى بل"، تدعوني إلى لقائه، ومشيت معها نحو مكتبه، وهو قريب من قاعة الاجتماعات التي كنا فيها، وتطل مثلها على الشرفة الدائرية لصحن المبنى، المغطاة بالنباتات المتسلقة تكسو كل جدرانها من الدور السادس إلى الدور الأرضي. وعندما دخلت مكتب "إيدى" كان أمامه ملف سميك مربوط بشريط محيط به يمسك أوراقه رزمة واحدة لا تنفرط. قال "إيدى بل"، وهو يشير إلى الملف: "لدينا مشكلة

تصورنا أنك قد تستطيع مساعدتنا في حلها، لأنها خاصة بالرئيس "مبارك"، وراح "إيدى بل"، يشرح المشكلة.

"أحد الصحفيين الأمريكيين (ذكر اسمه)، عمل مراسلا لجريدته في القاهرة عدة سنين، واقترح علينا أخيرا أن يكتب كتابا عن "مبارك"، وقبلنا اقتراحه، ووقعنا معه عقدا، ودفعنا له مقدم أتعاب، وعاد (المراسل) إلى القاهرة، فقضى ثمانية أشهر يجمع المعلومات، ويقابل المصادر، ويتقصى الروايات، ثم كتب نصا أوليا عرضه على هيئة التحرير، لكن الهيئة لم تر في الكتاب مادة كافية تصلح للنشر عن شخصية مهمة في العالم العربي، وبدا ما سمعته مما لا دخل لي به، لكن "إيدى بل"، أضاف:

وفي هيئة التحرير طلبوا من (المراسل) أن يراجع ما كتب، وأن يُعيد كتابة نصه، (وقرروا أن يضيفوا إلى المبلغ الذي صُرف له) ليبحث أكثر ويتوسع بزيادة مواد تجعل الكتاب أكثر جاذبية لقارئ دولي (إنجليزي ـ أمريكي ـ بالدرجة الأولى)، وحاول (المراسل) وقدم نصا جديدا، ولكن ما فيه للمرة الثانية لم يزد كثيرا عما كتبه في المرة الأولى، وكان في مقدورنا صرف النظر عن الموضوع كله، ولكن المشكلة أننا استثمرنا أموالا فيه، ثم أننا سبق وكتبنا إلى السفارة المصرية هنا، وإلى السفارة البريطانية في القاهرة نطلب منهما المساعدة على تسهيل مهمته، وبالفعل رتبوا له مقابلة "مبارك"، وأفرادا من أسرته، وآخرين من حاشيته، وعدد من الذين عرفوه، وتعاملوا معه في مراحل حياته المختلفة، ومعظم ذلك مسجل على أشرطة، كما أن هناك ـ إلى جانب النص المكتوب ـ مئات الصفحات من المذكرات والوثائق التي اعتمد عليها، لكن ذلك كله لم يساعد على مخطوطة كافية لكتاب مقروء (Readable)".

أضاف "إيدى بل"، "أنه حاول الاطلاع على المكتوب بنفسه، ولم يستطع أن يواصل القراءة فيه بعيدا". أضاف: "وقد توصلنا إلى اقتراح نريد طرحه عليك، وهو أن نضع تحت تصرفك هذا النص، وكذلك تسجيلات مقابلات صاحبها ومذكراته، ثم تقوم أنت

بأي جهد تراه لتجديد الكتاب، وفي هذه الحالة سوف نطلب منك إشارة رقيقة في المقدمة إلى مَنْ قام بالعمل التحضيري لمشروع الكتاب، وأظن أنك تقبل ذلك!".

ولم أكن في حاجة إلى إطالة التفكير، وإنما قلت صراحة لـ "إيدى بل"، "أن لدى على الفور أسبابا كثيرة للاعتذار!!".

- أولها: أنى لم أكتب من قبل "قصة حياة" أحد، ولم أفعل ذلك حتى مع "عبد الناصر"، وإنما كان كتابي عنه **The Cairo Documents** مركزا على صداقاته الدولية، وعلى عصر العمالقة الذي عاش فيه، ثم أنني لم أفعل ذلك مع "السادات"، وإنما كان كتابي عنه مركزا على خريف سنة 1981 ـ "خريف الغضب" **Autumn of Fury**، وتحديدا مشهد مأساة اغتياله. أي أن كل كتبي باللغة العربية أو الإنجليزية كانت عن مراحل أو وقائع، وليست عن أشخاص.
- والسبب الثاني أن السير الشخصية **(Biography)** تحتاج إلى تجرد وحياد، وذلك قد يتوافر لمؤرخ، لكنه يصعب إنسانيا أن يتوافر لصحفي، وصحفي له موقف، وهذا ثاني أسبابي للاعتذار.
- هناك سبب ثالث نفسي أكثر منه عملي، وهو أن القبول بمثل هذه المهمة قد يقتضي منى طلب مقابلة "مبارك"، أو بعض المحيطين به، وهو ما لا أريده لأسباب تخصني، بينها حرصي على الاحتفاظ بمسافة من السياسة المصرية الجارية!!

وللحق فأن "إيدى بل"، لم يواصل إلحاحه وإنما أبدى تفهما، لكنه لم يستطع صرف النظر عن مشروع الكتاب بأسره، وقد سألني في محاولة أخيرة "إذا كان لدىَّ مانع من قراءة المواد الجاهزة، وإبداء رأى في إمكانية استكمالها، إذا وجدت بعد قراءة النص أن لدىَّ ما أقترحه!!".

ولم أستشعر لدىَّ "مقاومة" لهذا الاقتراح، بل لعلى ببعض "خصائص" المهنة كنت مهيأ له، وطلب "إيدى" من سكرتيرته أن توضع قاعة الاجتماعات الملاصقة لمكتبه تحت تصرفي اليوم وغدا، بما يوفر لي فرصة القراءة الهادئة، وأن تجئ إلىَّ بالنص المكتوب، والصندوق الذي يحوي ما يتصل بها من الأوراق مثل محاضر وشرائط ومذكرات جمعها (المراسل) الذي كتب كتابه مرتين!!وما بين الحادية عشرة صباحا إلى الرابعة بعد الظهر جلست في قاعة الاجتماعات، منكبا على القراءة، وعلى الاستماع إلى مقاطع من التسجيلات.

وخرجت إلى مكتب "جوانا" أعيد إليها ما عندي، ولكنها قالت «أن رئيسها لايزال في مكتبه، وقد يهمه أن يراني ليسمع منى، ودخلت إليه، ولم يترك »

"إيدى" لي فرصة، بل سألني إذا كنت وجدت حلا، وهززت رأسي نفيا، وقلت: "أن الرجل (أقصد المراسل) بذل جهدا خارقا، لكنه أعطى نفسه مهمة مستحيلة!!".

وسألني "إيدى "عما أعنيه، وقلت: "أن الصورة هنا على الورق مماثلة تماما للصورة كما تظهر هناك على الأرض، وليس في مقدور الرجل ـ أنصافا له ـ غير أن يعرض ما رأى، إلا إذا طلبت منه ما هو خارج طاقته!!

وسألني "إيدى بل"، "هل يمكن أن يكون ما هو مكتوب هو كل ما هناك "على الأرض"؟!" ـ وقلت تأكيدا وأنصافا للرجل: "على الأرض ـ هو كل ما هناك!!".

وفيما بعد فكرت طويلا في المسألة، وكان مؤدى ما توصلت إليه أن النص الذي قرأته ليس كل القصة، ولكنه ما يبدو للرائيين منها، لأن بطل القصة (أي "مبارك") سواء ـ للأحسن أو للأسوأ ـ لم ينس أثرا حيث ذهب، ولم يترك بصمة حيث تصرف، ولم يوقع على ورقة إلا إذا كانت مرسوما بقانون سوف يُعلن للناس، ولم يسمح بتسجيل محضر لأهم اجتماعاته، بل أجراها جميعا على انفراد، وفي الغالب الأعم فأن تصرفاته الرئاسية كانت شفوية يصعب الحصول عليها، وتجميعها، ومضاهاتها، ودراستها!!

وهنا يصدق التعبير بأن من يتصورون أنهم يعرفون كل شيء عنه ـ بظاهر ما رأوا كله ـ هم في الواقع لا يعرفون شيئا عنه!!

وخلال سنوات طويلة سمعت ـ دون قصد ـ آراء كثيرين ممن عرفوه.

- بعض من عرفوا أسرته في "كفر المصيلحة"، وليس فيهم من يعرف عنه شخصيا شيئا محددا، وقد سمعت كثيرا عنه (كما أسلفت) من شقيقه "سامي مبارك"، لكنه كله مما أرد نفسي عن استعمال شيء منه، فهو خصوصية أسرة، ثم أنه يحوي بعضا من عقدة قتل الأخ Fratricide وهو ما لا شأن لي فيه!!
- وبعض زملائه في الكلية الحربية، وفي كلية الطيران، يجيبون إذا سُئلوا بأنه "لم يعط سره لأحد "على حد تعبير أحدهم، وهم يعرفون أنه يحب سماع الحكايات وروايتها، ويحب إطلاق النكات وتكرارها، لكنه وراء ذلك كتوم!!
- بعض هؤلاء أضافوا أنه رجل يثابر أكثر منه رجل يفكر، وهو مستعد بالنشاط العضلي يعوض ما يفوت عليه بالنشاط العقلي، وهو جاهز لذلك طول الوقت.
- وبعض هؤلاء يقولون إنه شديد الطاعة لرؤسائه، يكرس جهده دائما لأرضائهم مهما كانت المهام التي يطلبونها منه، وأثناء الدراسة في كلية الطيران لم يخرج في الإجازات، وإنما كان على استعداد باستمرار للبقاء في الكلية نوبتجيا، بينما غيره ينتظر الإجازات ويتشوق لها.
- وبعض زملائه يروى أنه عندما تخرَّج والتحق بأحد المطارات كان يحاول التأثير بأن يلحق طابور الصباح كل يوم قفزا من النافذة إلى ساحة التدريب أمام الناس، ليُظهر سرعة حركته.
- وبعض زملائه يقول إنه نال الحظوة لدى من عمل معهم من قادة الطيران، ثم دار من حولهم عندما وجد منفذا إلى وزراء الدفاع، خصوصا الفريق "محمد فوزي"، والفريق "محمد أحمد صادق"، وهو يحقق نفاذه إذا اطمأن إلى أن قادته المُباشرين لا

يعلمون، أو يعلمون ولا يقولون شيئا، لأن مرؤوسهم وطَّد صلته بالمستويات الأعلى!!

- وبعض زملائه في قاعدة "بليس" يحكون كثيرا عن أنه كان معهم وهم يشترون اللحم من سوق "بليس" لبيته ولأسرة قرينته، لأن أسعارها أوفر، مع حرصه على أن يأخذ ورقة بالسعر ليستوفي حقه "بلطافة" (على حد تعبير القائل) دون أن يطلب بنفسه (وذلك لا عيب فيه).
- وزميل آخر يحكي كيف كان غرامه شديدا بالأرغفة الصغيرة المحشوة بـ "الفول المدمس" أو بـ" الطعمية"، وهو في السيارة من القاعدة إلى البيت أيام الإجازات يأكل معظمها.
- بعيدا عن زملائه القُدامى كلهم أو بعضهم، فأن من جاءوا في حياة «مبارك» بعدهم لا يعرفون ما هو أكثر، ففي ذكريات أحد معاونيه الذين خالطوه عن قُرب في بعض مراحل عمره "أن انبهاره الأكبر كان بالغِنى وبالأغنياء، والثروة والأثرياء، وعندما يعرف أن أحد زملائه ينتمي إلى أسرة غنية، فأن سؤاله باستمرار كان طلب ترجمة الأوصاف إلى أرقام بسؤال "يعنى يطلع عنده كام؟!".
- وهو شغوف بكل ما يستطيع أن يسمع من تفاصيل عن حياة الآخرين، وتلك من خَصاله، منذ كان ضابطا صغيرا حتى أصبح رئيسا.

ثم يضيف هذا المتحدث صيغة للتعامل مع "مبارك": "يا هنا" ذلك الذي يحتاج مع "مبارك": "مبارك" إليه، و" يا ويل" من يحتاج هو إلى "مبارك":

- وهو رجل لا ينسى مهما طال الزمن إساءة ـ أو ما يعتبره إساءة من أحد، ولا يذكر مهما قصر الزمن فضلا ـ أو ما يعتبره فضلا من أحد!!
- وأخيرا هناك أحد الأدباء البارزين الذين اهتموا بحضور مؤتمراته وواظبوا عليها، وحاولوا تقييمه من وجهة نظر ثقافية: "أنه ـ ذلك الأديب ـ حضر عشرات المؤتمرات

لـ "مبارك": ولم يشعر على طول ما سمع أن "مبارك" قرأ كتابا، أو تذوَّق فنا، أو استشهد ببيت شعر، أو أشار إلى قول مأثور شعرا أو نثرا!!".

وربما كان أطرف ما سمعت فيما يمكن اعتباره "المأثورات" هو ما رواه لي "خالد عبد الناص" بعد لقاء مع "مبارك" بعد عودة "خالد" من غيبة طويلة خارج مصر بسبب اتهامه في قضية شباب مصر الأحرار، والتي قيل عنها أنها دبرت اعتداءات على رعايا إسرائيل عند مجيئهم إلى مصر بعد اتفاقية السلام.

وكان "مبارك" ـ للأنصاف أيضا ـ قد اتخذ في هذه القضية موقفا كريما يُحسب له، وفي أثر ما شاع عن هذا الاتهام، فأنه ترك "خالد عبد الناص" يسافر من مصر سنوات، وعندما عجز "خالد" عن تحمُّل الغيبة عاد ـ ورأى "مبارك" أن يلتقيه لقاء أب بابنه. وكانت رواية "خالد عبد الناص" عن نصيحة "مبارك" له ـ وقد رواها "خالد" عنه بجد، ولم أستطع أن آخذها كذلك.

كانت نصيحة "مبارك" قُرب نهاية اللقاء قوله:

ـ اسمع يا أبني: تبسبس آه ـ تهلس آه ـ لكن تسيِّس لا!!

وترجمة القول:

" تبسبس" (من بيزنس Business) ـ و" تهلس "(مفهومة دون ترجمة) ـ وتسيِّس (من السياسة)!!

وبالتالي فالحكمة المقصودة هي أن كل المجالات حلال، وأما مجال السياسة فهو الحرام شخصيا ! !

كانت الصفة الأخرى التي ركز عليها هؤلاء الذين يعرفون "مبارك" عن قُرب هو أنه لا يحب أن يسمع كلمة طيبة عن غيره هو، وقد لمحت هذه الخاصية من خلال موقف رواه لي رئيس الوزراء اللبناني السابق "رفيق الحريري"، فقد تصادف أن "رفيق الحريري"، في أول زيارة رسمية له إلى مصر بعد توليه منصب رئيس الوزراء، نزل في فندق

"شيراتون" الجزيرة، وهو شبه ملاصق لمكتبي، واتصل بي "رفيق الحريري"، في الساعة الثامنة صباحا يقول لي أنه استيقظ مبكرا ويسأل إذا كان يستطيع أن يجئ إلىَّ الآن، ورحبت، وجاء "رفيق الحريري"، وأول ما بدأ به قوله أنه التقى "مبارك"بالأمس، وأن "الرئيس" وضعه في موقف شديد الحرج، فقد حضر وزير الخارجية المصري وقتها ـ السيد "عمرو موسى" ـ الدقائق الأخيرة من اللقاء، وبعد انتهائه مشى "مبارك" من حيث كان يجلس مع ضيفه إلى باب قاعة الاجتماع ووراءهما السيد "عمرو موسى" وقال "رفيق الحريري"،: "أنني أوقعت "عمرو موسى" ، وأوقعت نفسي في حرج شديد"، وراح يحكى أنه أراد مجاملة الرئيس المصري بمدح وزير خارجيته، فقال له: "سيادة الرئيس اسمح لي أن أهنئك على نشاط وزير خارجيتك". وتوقف "مبارك" في مكانه، وقد بدا عدم ارتياحه قائلا لرفيق الحريري، و"عمرو موسى" يسمع: "إيه.. وزير الخارجية لا يرسم سياسة.. رئيس الدولة يرسمها"!!

ولم يكتف بذلك بل التفت إلى "عمرو موسى" قائلا له:

«عمرو.. اشرح للأخ "رفيق" أن وزراء الخارجية لا يرسمون السياسة، ولكن ينفذونها فقط!».

وكان تعليق "رفيق الحريري"، أنه كان في "نص هدومه" من شدة ما أحس بالحرج لنفسه ولوزير الخارجية المصري، وقد ظن أنه يمدحه!!

ثم أتيح لي أن أسمع قصة مشابهة إلى حد ما، وهي تتعلق بي مباشرة، فقد حدث أن الرئيس "مبارك" قام بزيارة رسمية لليابان، واحتفلت به أكبر دور النشر هناك وهي "يوميورى شيمبون"، فأقامت له حفل غداء، دعت إليه جمعا من الشخصيات، وجلس الضيف المصري بجانب رئيس مجلس إدارة مؤسسة "يوميورى" وهي عملاق في عالم

النشر، وصحيفتها اليومية "يوميورى شيمبون"، توزع في اليوم 6 ملايين نسخة ـ وقال المضيف لضيفه وهو يظن أنه يجامله:

"أنت تعرف يا سيادة الرئيس أن أحد كتابكم يشارك ثلاثة غيره من "كبار الكُتَّاب" في مقال شهري يُنشر في "يوميورى شيمبون"، وهم يتناوبون عليه كل شهر، كل واحد منهم يكتبه أسبوعا، لأننا نقصد أن نجعل القارئ الياباني متصلا بالعالم الخارجي، (وتفضل الرجل فذكر أسماء الكُتَّاب الأربعة من العالم وبينهم أسمي)!!

ورد الرئيس "مبارك" قائلا:

ـ "ولكن (تفضَّل هو الآخر بذكر أسمي) ليس معنا ـ هو ممن يعارضونني".

ودُهش رئيس مجلس إدارة "يوميورى شيمبون"، وأغلق باب المناقشة في الموضوع على الطريقة اليابانية، قائلا مشيرا لضيفه ـ إلى آنية من البلور وسط المائدة: هل تعجبك زهور الكريزانتيم يا سيدي الرئيس ـ هذا موسمها في اليابان!!

وكانت علاقة الرئيس "حسنى مبارك" مع السيدة "جيهان السادات" ظاهرة تستحق الدراسة، ومع أن هذه السيدة الذكية شديدة الحرص في حديثها عن تلك العلاقة، فقد كانت بعض العبارات والروايات تفلت منها أحيانا.

وعلى مائدة العشاء في بيت قرينة الوزير السابق الراحل ("أمين شاكر") كان مقعدي على المائدة بجوار السيدة "جيهان السادات" وأمامنا الدكتور "مصطفي خليل"، والحديث هامس، والسيدة "جيهان" تبدى ضيقها من بعض ما تتعرض له، قائلة:

"أنه "(مبارك)" لم يغفر لها ما بلغه من ملاحظاتها على أدائه أثناء عمله نائبا للرئيس".

والتفتت إلىَّ السيدة "جيهان" قائلة: "أنت كنت أنتقد "أنور" وسياساته، وسوف تعرف أنها "نار "أنور السادات" ولا جنة "حسنى مبارك"!!، ثم يغلب الضيق عندها على الحذر، وتقول: "لا أعرف لماذا تمسَّك به "أنور" إلى النهاية" ـ ثم تواصل كلامها بما مؤداه "أنها

أثارت مع زوجها أكثر من مرة موضوع صلاحية "حسنى مبارك" لأن يكون نائبا للرئيس، ولكن "أنور السادات" كان يقاطعها كل مرة قائلا لها على حد روايتها (چى.. (كذلك كان نداؤه عليها باسمها تدليلا) هل تريدين أن تكون علاقتك سيئة برئيس الدولة القادم؟!".

وتوقفت طويلا أمام هذه العبارة الأخيرة، لأن القطع في الأمر بهذه الصيغة له ـ أغلب الظن ـ سبب!!

وكان الدكتور "مصطفي خليل" جالسا أمامنا يتابع، وقد التقط بدوره خيط الحديث من السيدة "جيهان" ـ وراح يحكى أنه لا يذكر اجتماعا حضره مع "حسنى مبارك" (عندما كان نائبا لرئيس الحزب الوطني، وعضوا في لجنته العُليا) ـ ثم جرى بحث أمر من الأمور على نحو جدي من البداية إلى النهاية، صحيح أنه في كل مرة كان هناك جدول أعمال، لكن ما كان يحدث بالفعل هو أن الاجتماعات ما تلبث أن تزدحم بالحكايات والروايات، ثم ينتهي الاجتماع.

ويستطرد "مصطفي خليل"

"وأفتح الجرائد صباح اليوم التالي، وأجد تصريحا "طويلا عريضا" لـ "صفوت الشريف"، يستفيض ويستطرد في الكلام عن موضوعات يُفترض أننا بحثناها ودرسناها، وقررنا في شأنها أثناء اجتماعنا، بينما نحن في الحقيقة لم نتطرق لها على الإطلاق.

ويضيف «"مصطفي خليل" «أنه لم يقابل "مبارك" سواء بصفته نائب رئيس الحزب الوطني، أو بوصفه مسئولا في النظام، إلا وقد سبق اللقاء تحذير من الحاشية بأن «"سيادة الرئيس لديه من المشاكل ما فيه الكفاية، فإذا كان لديك ما يمكن أن يضايقه فـ"حاسب على الراجل"، وإذا كان عندك ما يشرح صدره، فقل ما تشاء!!".

لكن ذلك كله لا يكفي لتفسير "مبارك" ولا لتقييم شخصيته، فهذه الأوصاف بكل ما تقدمه من دلالات وإيماءات لا تكفي، فهذا رجل مشى في عمله الوظيفي من أصغر

رتبة إلى أعلى رتبة، ومشى على خط متواصل دون عقبات أو عثرات تعترض طريقه أو تعطّله.

ـ ثم هو رجل تساقط خصومه ومنافسوه أمامه واحدا بعد الآخر، وبقي هو بعد الجميع، وتلك استمرارية تحتاج إلى تفسير أكثر اتساعا وعمقا من كل ما هو شائع وذائع من الحكايات والروايات.

ـ ثم أن هذا رجل تقدم من الصفوف فجأة إلى قمة السلطة، وقد يقبله الناس لظروف، لكن "الظروف"ـ في العادة ـ لا تطول إلى ثلاثين سنة!!

ـ بقيت ظاهرة لا يمكن إغفالها، وهو أنه رغم خلعه عن السلطة ـ فأن "مبارك" لم يترك دائرة الضوء، بل ظل قضية مُثارة، جارية على الألسن في كل حديث عام، واردة في حساب التطورات المأساوية التي عاشتها وتعيشها مصر، ولو من باب مسئوليته عنها دون حساب حقيقي حتى الآن!!

وتلك كلها ليست أمورا سهلة، تؤخذ بظواهرها. وإنما لابد أن يكون وراءها شيء لم تلمحه الأوصاف، ولم تحسبه التقديرات. والمشكلة أن هذا "الشيء" ـ على فرض وجوده ـ لا تظهر له علامات ولا بشارات!!

وينهي محمد حسنين هيكل مقالاته عن مبارك وزمانه بحديث عن التوريث:

كانت قضية "التوريث" هي الدليل والإثبات الأظهر لمقولة أن الذين يعرفون كل شيء عن "مبارك" ـ هم في الواقع لا يعرفون شيئا عنه!!

فلقد توصَّل كثيرون ممن يعرفون "مبارك" إلى أنه يريد توريث ابنه الأصغر، وأن ذلك مشروع يعمل جادا لتحقيقه، ولم أكن واحدا من الذين يعرفون "مبارك" ومع ذلك فقد كان إحساسي ـ دون دليل يسنده ـ أن الرجل في حسه الداخلي الدفين لا يريد ذلك، لا بتفكيره ولا بشعوره، بل لعله ينفر من الحديث فيه، لأنه يذكِّره بما يتمنى لو ينساه!! وبمعنى أكثر وضوحا فهو لا يمانع أن يرث ابنه رئاسته، لكن تصرفاته تشي

بأنه ليس مستعدا أن يحدث ذلك في حياته، وهو في مأزق حقيقي، لأنه بذلك الحال في وضع رجل يقبل ولا يقبل، يقبل بغير أن تكون إرادته حاضرة في القبول، ولا يقبل مادامت إرادته حاضرة!!

والقريبون منه يضغطون عليه ويواصلون الضغط، وإصرارهم أنه إذا لم يحدث التوريث في حضوره وإرادته، فأن تحقيقه ضرب من المستحيلات في غيابه وغياب سلطته!! والعقدة أن الرجل ليس مستعدا في قرارة نفسه، لكنه يجارى ويبدى من الإشارات ما يفيد معنى القبول، وهو يماطل ويراوغ ولا يقولها "نعم" صريحة أو "لا" قاطعة، لأنه يريد أن يحمي سمعه من ضغط "ناعم" مرات مثل لمس الحرير، و"ثقيل" أحيانا بوزن طن من الحديد!! وفي تلك الأحوال راجت أحاديث عن خطط تُرسم، وسيناريوهات تُعد، ولا تنتظر إلا مناسبة مواتية أو تبدو مواتية، ثم يطرح المشروع نفسه، وتمر المناسبات ولا شيء يحدث!!

ووصل الإلحاح على الخطط والسيناريوهات إلى حد الجزم بأنه كاد أن يتحقق فعلا يوم عجز الرئيس "مبارك" عن إلقاء حديثه أمام مجلس الشعب في شهر نوفمبر 2003، فقد قيل والرواة من الداخل أنه حين عجز الرئيس وكاد يسقط على الأرض وتأجلت الجلسة قُرابة ساعة في انتظار مقادير خارج حساب البشر. خطر ببال أحد "أبرز" رجال الحاشية أنه في حالة حدوث المكروه الذي كان يحوم حول القاعة التي نُقل إليها "مبارك" مُحاطا بأطبائه ـ أنه من المتصور أن يدخل رئيس مجلس الشعب ليعلن أن قضاء الله نفذ، وبينما المجلس مأخوذ بالمفاجأة، غارق في الدموع والأحزان ـ يتقدم عدد من نواب الحزب الوطني باقتراح مبايعة الابن وفاء للأب وتكريما له واستمرارا لمنهجه، ولم يكن الشك يخالج أصحاب هذا الاقتراح في أن التصويت عليه بالموافقة سوف يكون ساحقا. والمدهش ـ وهذا الجزء من الرواية تسنده شواهد ـ أن أصحاب هذا الاقتراح تداولوه همسا، بينما كان أطباء "مبارك" يحيطون به يرسمون القلب، ويقيسون النبض، ويغرسون الإبر، وغيرهم مشغول بما بعد ذلك إذا فشلت

جهودهم، وللدقة فليس فيما سمعت أن أحدا فاتح قرينة الرئيس "مبارك" في هذا الأمر أثناء الأزمة، فقد شاء من تداولوا الفكرة "ألا يسببوا لها حرجا أثناء لحظات قلقها، كما أنهم خشوا أن يتبدى حرجها بردة فعل عفوية بالتردد"، وقد مضوا في تصرفهم، حتى جاء أحد الأطباء يقول لهم «أن الرجل بخير، وأنه يستطيع خلال ربع ساعة من الآن أن يعود لأنهاء خطابه، حرصا وتجنبا للأقاويل، لو أنه خرج من المجلس دون أن يراه أحد من النواب الجالسين في قاعة مجلس الشعب!".

وفاتت الفرصة لكن الحالمين بالخطط والسيناريوهات لم ينسوا، فقد بدت لهم فرصة ـ وتكرر نفس الخاطر عندما قصد الرئيس "مبارك" إلى "هايدلبرج" لعملية جراحية ظنوها غير مأمونة ـ وتكرر نفس الشيء عندما بدأ التفكير في الرئاسة الخامسة لـ"مبارك"، واقتراح الحالمين هذه المرة أن يجئ الرئيس في اللحظة الأخيرة ويوجِّه خطابا مؤداه " أنه لاعتبارات العمر والصحة يقدم لهم ابنه بديلا له"، لكن المحاولات كانت تصل إلى نقطة معينة، ثم يبدو فجأة أن اندفاعها يتباطأ، وأن خُطاها تتعثر حتى تتعطل تماما، وتدور العجلة كما ظلت تدور منذ سرت فكرة التوريث على استحياء مع مطلع القرن الحادي والعشرين!!

ومع أنى آثرت قضية "التوريث" مبكرا في محاضرة شهيرة في الجامعة الأمريكية (مساء يوم 18 نوفمبر 2002)، وقد لمحت وسمعت ما يثير التوجس والريبة، كما لمح وسمع غيرى فيما أظن ـ إلا أن أحدا لم يكن متأكدا من الطريقة أو من الموعد الذي ينجلي فيه الشك، ويرتفع الستار!! وظلت التكهنات حول الموضوع حائرة على الأفق باستمرار، وتكاثر السؤال بمناسبة وبغير مناسبة!!

- وفيما يعرف العارفون والأغلب أنه الأقرب إلى الصحة، فقد كان السلطان "قابوس" أول من سأل الرئيس "مبارك" عن مشروعه لابنه، وكان الابن قد عاش خمس سنوات تقريبا في بيت يملكه أحد رجال الأعمال من حاشية السلطان في حي "كينسنجتون" في

لندن، وبالتالي فأن "سلطان عمان" أصبح بين أوائل من عرفوا بخطط انتقال الابن من بيت "كينسنجتون" في لندن إلى بيت الرئاسة في القاهرة.

وكان رد "مبارك" على السلطان طبقا لهؤلاء العارفين: «أن قرينة الرئيس قلقة أن تطول إقامة ابنها في لندن، ومن ثم تصعب عليه العودة إلى مصر، ثم أن بقاءه في لندن ربما ينتهي بزواجه من إنجليزية أو أجنبية، وهي لا تريد ذلك، وأنها بحثت في أوساط العائلات المصرية التي تعيش في لندن عن عروس مناسبة لابنها، ولم تعثر على مرشحة تتوافر لها المواصفات التي تطلبها، لكنها سوف تواصل البحث هناك وهنا، آملة في التوفيق!!

- وكان السائل الثاني هو "معمر القذافي" الذي لاحظ ظهور الابن منتظما على الساحة السياسية المصرية (ولعل الموضوع كان يهمه كسابقة مضاعفة إلى ترسيخ منطق التوريث في النظام الجمهوري)، وكذلك جاء سؤاله مباشرا ـ وربما فجا ـ عما إذا كان هناك تفكير في التوريث على طريقة "بشار".

لكن الرئيس "مبارك" استنكر، وفاجأ "القذافي" بقوله: "أن تجربة "بشار الأسد" غير قابلة للتكرار في مصر، وأن مصر ليست سوريا، وأيضا فأن النظام في مصر جمهوري، والنظام الجمهوري لا يعرف توريثا للحكم".

ثم كان بعدها أن الرئيس "مبارك" أعلن هذا الرأي على الملأ.

وأضاف "مبارك" لـ "القذافي": "أنهم في رغبتهم لاستعجال عودة الابن ـ رأوا إغراءه بشاغل جديد يستهويه، وأنهم أعطوه بعض المهام السياسية "يتسلى بها"، "فلا نصحو ذات يوم فإذا هو يفاجئنا بأنه عائد إلى لندن، ثم نسمع أنه تزوج واستقر هناك!!". وبالفعل فأن "مبارك" (الأب) كان محقا في مخاوفه، لأن الابن حتى عندما عاد من لندن، جاء ومعه مشروع زواج من فتاة نصف بريطانية ونصف إيرانية، وقد لحقت

به الفتاة ونزلت في بيت للضيافة شهورا، ثم استطاع "حلم الرئاسة" أن يزيح "خيالات الغرام"!!

• وكان السائل الثالث أجنبيا، هو الرئيس الفرنسي "جاك شيراك"، وجاء سؤاله أثناء لقاء بين الرجلين في قصر "الإليزيه" في باريس في فبراير سنة 2004، وجاء رد "مبارك": بأن كل الذي يتردد في هذا الصدد شائعات ينشرها بعض الصحفيين، وهدفها الإساءة إليه (إلى الأب)، بينما كل ما حدث أنه يستعين بابنه في إدارة مكتبه كما يفعل الرئيس "شيراك" نفسه مع ابنته. ويومها وافقه الرئيس «"شيراك" على أنه بالفعل يستعين بابنته "كلود"، واختارها فعلا مساعدة له، مختصة بالعلاقات العامة.

• ومع اللغط المتزايد حول قضية التوريث في مصر، فأن الأسرة الحاكمة السعودية أبدت اهتماما واضحا، وكذلك فأن أحد كبار أمرائها وجَّه السؤال إلى الرئيس مباشرة، وسمع رده:

ـ أنه لا يريد التوريث لابنه، وأول الأسباب أنه لا يريد أن يورِّث ابنه "خرابة"، وكان الرد مفاجئا لسامعه!

• لكن يبدو أن الساسة البريطانيين كانوا يعرفون أكثر، فقد جرى اتصال مع السفير البريطاني في القاهرة سنة 2002، وهو يومها السير "جون سوير" John Sawyer، (وهو يشغل الآن منصب المدير العام للمخابرات البريطانية الخارجية)، لسؤاله "إذا كان يمكن الترتيب لعلاقات أوثق بين نجل الرئيس وبين القيادة في حزب العمال البريطاني الجديد"؟!

وكان الابن وقتها قد بدأ الخروج والظهور على الساحة السياسية ضمن ما سُمى بعملية تجديد شباب الحزب الوطني، وانطلاقة الفكر الجديد في أمانة السياسات، وعليه فقد كان داعي الطلب المصري هو الاهتمام بتجربة "توني بلير" الذي بدا لمن يعنيهم الأمر في القاهرة، شابا نجح في النزول بـ(الباراشوت) على رئاسة الحزب

ورئاسة الوزارة، وظن هؤلاء المعنيون بالأمر في القاهرة أن " بلير" نموذج مدهش يستحق النقل عن أعرق البلدان الديمقراطية!! ـ وعاد السفير البريطاني يحمل ردا بالموافقة والترحيب.

(ولم يكن "چون سوير" سفيرا عاديا لبريطانيا في القاهرة، وإنما هو في الأصل "رجل مهام خاصة"، وكان تعيينه في سفارة القاهرة اختيارا لما هو أكثر من سفير، فقد كانت مهمته الحقيقية أثناء وجوده في العاصمة المصرية هي التمهيد والتحضير السياسي لعملية غزو العراق سنة 2003، وبالفعل فأنه ما كاد الغزو يبدأ حتى نُقل "چون سوير" من "القاهرة" إلى "بغداد" ممثلا لبريطانيا على قمة سلطة الاحتلال في "بغداد" ، لكنه عجز عن إثبات وجوده، لأن المفوض الأمريكي للاحتلال "بول بريمر" لم يكن يريد شراكة بريطانية، وإنما يريدها علما أمريكيا لا ترتفع بجانبه أعلام!!).

ورحَّب الجميع في حزب العمال وفي رئاسة الوزراء بما طلبوه في مصر، واهتم "توني بلير" بالذات، لأن السياسة البريطانية راودتها في ذلك الوقت أوهام نفوذ خاص في مصر، مع تكليف المجموعة الأوروبية لها (بريطانيا) مهمة رعاية التنظيم السياسي والتطوير الإعلامي، ضمن خطة تحرك على جبهة عريضة نحو العالم الثالث والشرق الأوسط بالتحديد، وكذلك فأن مهمة الاتصال مع لجنة السياسات في الحزب الوطني وأمينها ("مبارك" الابن) عهد به إلى "پيتر مندلسون"، وهو المسئول الأول عن الحملات الانتخابية، وقد نجح فيها على امتداد ثلاثة انتخابات فاز بها "توني بلير"!!

واستقبل "پيتر مندلسون"، في القاهرة بحفاوة (حتى بعد أن ترك منصبه في وزارة التجارة في حكومة "بلير" بسبب شُبهات حول علاقاته برجال الأعمال!!) ـ ثم أصبح "مندلسون"، زائرا بانتظام للقاهرة، بدعوة من أمانة الشباب في الحزب الوطني، كما أن وفود أمانة السياسات لم تنقطع عن لندن، وكان بين ملاحظات "مندلسون"، وقد سمعتها نقلا

عنه "أن مُضيفيه المصريين مهتمين جدا بقسمين بالذات في تنظيم حزب العمال الجديد: غرفة الدعاية، وغرفة العمليات السوداء، أي المتعلقة بالمهام القذرة (كذلك يسمونها)!!".

• ثم حدث أن الرئيس "جورج بوش" الابن سأل الرئيس "مبارك" في الموضوع آخر مرة زار فيها واشنطن في عهده، ورد عليه الرئيس "مبارك" ضاحكا: "ألم يكن والدك رئيسا ثم جئت أنت هنا بعده؟!!" ـ ورد "بوش" "أن ذلك كان بالانتخاب الحر، وأن هناك فاصلا مدته ثماني سنوات، من إدارة "كلينتون" باعدت بين رئاسة الأب ورئاسة الابن!».

ومع أن "مبارك" لم يشأ فيما يبدو أن يناقش أكثر مع "جورج بوش" فأن السفارة الأمريكية أيام تولاها السفير "ريتشاردوني" راحت تتابع جهود التوريث في القاهرة، وتنقل في برقياتها (وقد أذيع الكثير منها ضمن مجموعة "ويكيليكس")، تكهنات متزايدة حوله، بما في ذلك أحاديث منقولة عن أصدقاء لـ "مبارك" (الابن)، وكانت أحاديث هؤلاء الأصدقاء صريحة في أن التوريث قادم لا محالة، ولن يوقفه شيء، ولا حتى ما يبدو من تحفظ المؤسسة العسكرية حياله!!

وتحكى برقيات "ويكيليكس"، نقلا عن السفارة الأمريكية في القاهرة أن بين هؤلاء الأصدقاء (وقد حذف القائمون على نشر الوثائق السرية أسماءهم عندما نشروها حفاظا عليهم، وأن كانت أسماؤهم قد تسربت فيما بعد) ـ أنه عندما ألح السفير "ريتشاردوني" على بعضهم بقوله «أنه سمع أن المشير "طنطاوي" شخصيا يعارض التوريث لأسباب كثيرة لدى المؤسسة العسكرية في مصر» ـ كان ردهم وبثقة زائدة "أن "مبارك" يستطيع إعفاء "طنطاوي" من منصبه في خمس دقائق، وقد قام أحدهم بتذكير السفير الأمريكي قائلا "أن "طنطاوي" ليس أقوى من "أبو غزالة"، وقد رأيتم بأعينكم كيف تمكَّن "مبارك" من إعادة "أبو غزالة"، إلى بيته عندما أراد ذلك، ولم

يستغرق منه القرار جهدا، ولا ترتبت عليه متاعب في القوات المسلحة ـ كما يردد المتشككون من المُعادين للابن الآن!!".

على أن الأنباء راحت تتسرب من محيط الرئاسة ذاته، بأن الرئيس أفصح لمن زاد إلحاحهم عليه أنه لا يستطيع مجاراة ما يطلبون منه، وأن عليهم تخفيف الضغط لأن المؤسسة العسكرية ليست راضية عن «التوريث»، وهو يقوم بكل ما يستطيع من جهد للإقناع وللتحضير، لكن المقاومة مستعصية، والمسألة ليست بالسهولة التي يتصورها من يلحون عليه بأنه "الآن" لينفذ ما يطلبون، وإلا ضاعت فرصته. وتسربت في محيط الرئاسة قصص وروايات عن مشاجرات علت فيها الأصوات.

وكانت الحقيقة معقدة.

صحيح أن المؤسسة العسكرية بالفعل كانت تعارض، وقد أرادت أن تجعل معارضتها معروفة لدى الرئيس "مبارك". إلا أن الصحيح أيضا أن "مبارك" استخدم ما بدا له من معارضة المؤسسة العسكرية وكرره وضغط عليه، لأنه وجد فيه ما يوافق شعورا غامضا في أعماقه ينفر من حديث "التوريث"!! وفي الحقيقة فأن تحفُّظ المؤسسة العسكرية على "التوريث" ورد ضمنا أثناء الاستفتاء على تعديلات دستورية جرى تفصيلها خصيصا على مقاس الوريث سنة 2006، وجرى إقرارها وسط معارضة متزايدة، ورفض شعبي واضح، جعل المشير "محمد حسين طنطاوي" يبدي رأيا، مؤداه "أنه وكل القادة يرجون الرئيس مراعاة قاعدة مستقرة في السياسة المصرية تنأى بالقوات المسلحة عن أي دور يفرض عليها احتكاكا بالداخل السياسي".. (وذلك تعهُّد وقع تخطيه مرة واحدة من قبل أثناء مظاهرات الطعام 17 و18 يناير 1977، اتسع نطاقها وخرجت عن سيطرة البوليس، ويومها وكان المشير "محمد عبد الغنى الجمسي" وزيرا للدفاع، وكان شرطه لتدخل القوات المسلحة واستعادة سيطرة الدولة أن يُعلَن عن إلغاء الزيادات في الأسعار، وبعدها وحين يزول السبب الذي أدى إلى اندلاع

المظاهرات ـ تقوم القوات المسلحة بالمساعدة على إعادة الاستقرار والسلام الداخلي للوطن!!).

والآن كانت الرسالة الواضحة فيما قاله المشير "طنطاوي" أن القوات المسلحة لا تريد أن يزج بها في مشاكل داخلية قد تنشأ من رفض شعبي لقبول "التوريث".

لكن الغريب أن الرئيس "مبارك" لم يظهر منه ضيق بهذا التحذير، وكانت كثرة إشارته له دليل على أنه لاقى شيئا بالقبول عنده، وتلك قضية تحتاج إلى بحث نفسي يصل إلى العمق البعيد عما هو كامن ومكبوت!!

والأشد غرابة أن الرئيس "مبارك" نفسه كان بين الذين شعروا أن الهمة الزائدة في البحث عن عروس مناسبة للابن كانت جزءا من عملية تأهيله لإرث الرئاسة، باعتبار أنه من الصعب على مجتمع محافظ مثل المجتمع المصري أن يقبل برئيس "أعزب"!!

وكالعادة فأن كل فعل له رد فعل، كما أن كل تصرف مخالف للطبيعة له ضرائبه المضاعفة، ومن ذلك أن أصبح شائعا على نحو مقلق أن حديث "التوريث" أثر سلبا في أجواء الأسرة الرئاسية، لأن الابن الأكبر أحس أن الأصغر نال الحظوة، وبدأت بين الأخوين جفوة تحولت إلى هوة، ورغم السواتر من كل نوع فقد رأى الناس طرفا من مظاهر تردي العلاقة بين الأخوين، فالأخ الأكبر ـ الذي يعتبر نفسه صاحب الاستحقاق الطبيعي (إذا كان هناك حق) ـ راح ينتهز الفرص ليؤكد وجوده، ولعله اختار مجال الرياضة لظهوره، وفيها ملاعب كرة القدم وهو من عشاقها (وبالتالي فهو الأقرب إلى جماهيرها وهم حزب أغلبية في البلد).

وفي مباراة مصر والجزائر خرج الابن الأكبر على الناس بما تصوره تعبيرا عن الوطنية المستثارة ـ دون داعٍ ـ حتى وصل إلى حد الطلب علنا من السفير الجزائري أن يرحل عن مصر، ويتحداه على شاشة التليفزيون موجِّها له الخطاب: ماذا تنتظر لترحل؟!،

ويضيف ألفاظا تسئ للعلاقات بين البلدين بكل تأكيد، وزاد على ذلك أن الابن الأكبر راح يكثّف حملاته وظهوره على الساحة العامة، بما فيها لقاءات ودية ـ غير معلنة ـ مع بعض الكُتَّاب المعروفين بمعارضتهم للأخ الأصغر وتوريث الحكم له!! ـ وكان ذلك مناخا مقلقا في بيت الرئاسة إضافة إلى توترات أخرى!!

ووصلت العلاقات بين الأخوين إلى مشاهد مؤسفة، لابد أن وقعها كان قاسيا على الأب!! والمدهش أن الرئيس "مبارك" راوده الإحساس بالتوجس والارتياب، حين وصلت إليه نتائج انتخابات مجلس الشعب الأخيرة أواخر سنة 2010، فقد أحس ـ ربما ـ أن هناك محاولة لتمرير مخطط التوريث، حتى دون موافقته وحتى أثناء حياته، فقد لاحظ أن حجم الأغلبية التي حصل عليها الحزب الوطني في مجلس الشعب زائد عن الحد، ولعل هذه الزيادة ـ أوحت لعقله الباطن ـ أنها تمهيد لتوريث قد يُفرض عليه هو فرضا ـ وبقرار من البرلمان الجديد عندما يحين موعد اختيار مجلس الشعب لمرشح الأغلبية للرئاسة في موعد أقصاه يوليو 2011.

ومن المفارقات أن بعض المراقبين أدهشهم أن الرئيس "مبارك" تراجع بسرعة أكثر من اللازم ـ في تقديرهم ـ ثم استسلم دون مقاومة جدية لمطلب التنحي بعد ثورة 25 يناير 2011 ـ وكان بينهم من وجدوا لذلك تفسيرا، مؤداه أن الرئيس "مبارك" أراح نفسه وتنحى، وهو لم يتنح لنفسه فقط وإنما أزاح ابنه وسط الزحام قبل أن يخرج هو من الصورة عندما عيَّن السيد "عمر سليمان" نائبا للرئيس، وكانت الحوادث أسرع من الجميع!!

ومن المفارقات أن قضية "التوريث" كانت الشاغل الكبير لقوى خارجية مهتمة بالشأن المصري، أولاها الولايات المتحدة الأمريكية، والشاهد أن مراكز المخابرات المدنية والعسكرية في الولايات المتحدة وطوال أحاديث "التوريث" خصوصا في الأشهر الأخيرة من سنة 2010 ركزت على الموضوع، وكرَّست جهودا، وخصَّصت لجأنا ومؤتمرات

تبحث تصورات ما يمكن أن يجرى في مصر بعد "مبارك"، وربما أن أهم تقرير أُعد وقتها هو تقرير مجموعة التقديرات في كلية الحرب الأمريكية للجيش الأمريكي (S.S.I).

ومن الملاحظ أن هذا التقرير صدر بتاريخ سبتمبر 2011، ومع أن الحوادث في مصر سبقته ـ فأن كلية الحرب الأمريكية نشرته، واعتبر ما فيه ساريا، حتى بعد استبعاد احتمالين بين السيناريوهات الخمسة التي تصورتها لما بعد «مبارك».

استبعدت أن يواصل "مبارك" نفسه السلطة (مرة سادسة كما كان اتجاهه واتجاه الحرس القديم في الحزب الوطني).

ـ أو أن يرث ابنه عنه رئاسة مصر (كما كان يريد الابن، ويريد معه من سموا أنفسهم بالحرس الجديد).

https://youtu.be/FlclbbZHW3I

ثم طرح التقرير ما تبقى من تصورات، مركزا على 3 سيناريوهات تتحرك من خلال عملية صراعات بين التيار الإسلامي (الإخوان والسلفيين)، وبين القوات المسلحة، وبين عدد من الشخصيات والتنظيمات الحزبية أو المستقلة، لكن التقرير الأمريكي

لم يقطع بنهاية محددة للصراع، مما يضع الولايات المتحدة وسياساتها تجاه مصر في وضع ترقب وتحفز كل الجبهات، ذلك أن السياسة الأمريكية ومعها تقديرات القيادة العسكرية الأمريكية بالذات تعتبر مصر بلدا بالغ الأهمية بالنسبة لها، فهي القاعدة التي ترتكز عليها حركتها في المنطقة كلها، والمقولة الاستراتيجية المتكررة بإلحاح في جميع التقديرات ولدى كل مراكز صناعة القرار هي "أن مصر لا يجب أن تضيع من يد الولايات المتحدة الأمريكية مهما كانت الوسائل اللازمة لتحقيق ذلك، ومهما كانت درجة المرونة أو العنف في الممارسة السياسية الأمريكية ضمانا لتحقيقه!!".

وكذلك فأن السياسة الأمريكية مضت تلاحق الحوادث، وتتعامل مع التطورات، وتتحرك بكل طاقاتها، والهدف المطلوب بإلحاح "مصر يجب ألا تضيع من يد الولايات المتحدة مرة أخرى" ـ وذلك هو الشبح المعلق على أفق المستقبل في مصر ـ هذه اللحظة الخطرة من التاريخ!!

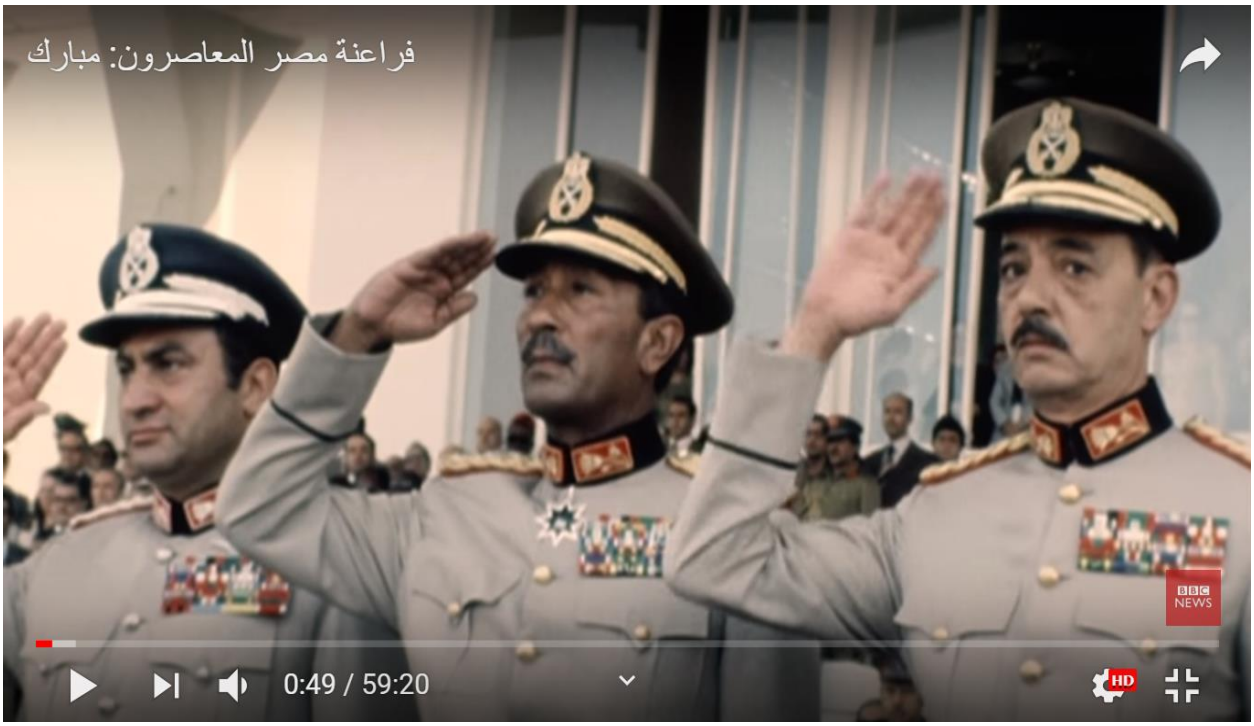

https://youtu.be/t3XXF9TlkDs

الفصل الرابع

مقدمات ثورة 25 يناير 2011

2. 24 عاما على حكم مبارك[26]

الخميس 1 سبتمبر 2005 الناشر مجلة أوراق اشتراكية

"مصر تتمتع بكافة أشكال الديمقراطية"، "مصر تعيش عصر الديمقراطية" عبارات يرددها مبارك نفسه ونقرأها في كل الصحف الحكومية، ونسمعها طوال الوقت في تصريحات المسئولين وعلى لسان أعضاء الحزب الحاكم ومؤيديه، وغالبا ما تأتي هذه العبارات، خاصة في الآونة الأخيرة، في خضم الحديث عن إنجازات مبارك في المجالات المختلفة ولقطاعات بعينها من المواطنين مثل العمال والموظفين والشباب وغيرهم.

كلنا نعرف أن هذه العبارات مجافية للحقيقة، بل لا تمت للحقيقة بصلة، ذلك أن أهم ما يميز عهد مبارك وسنوات حكمه الطويلة هو التراجع الشديد لكافة أشكال الديمقراطية، وتدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية بشكل غير مسبوق من تزايد الفقر، وتدهور الظروف المعيشية للغالبية العظمى من السكان تراجع التعليم وارتفاع نسبة الأمية، كما ويشهد عصر مبارك أيضا تضييق في مساحة الحريات لأقصى درجة، وتزايد القمع والاستبداد. ولعل الحرية الوحيدة التي تنمو وتتزايد هي سلطة الرئيس وصلاحياته.

في بداية حكمه، أعلن مبارك أنه سيطبق الديمقراطية خطوة خطوة، وبالفعل بدأ بالإفراج عن المعتقلين، والسماح بصحافة تنتقد الحكومة والوزراء، وارتفع تمثيل المعارضة في مجلس الشعب بنسبة 20%. ولكن، وبعد وقت قصير بدأ مشروع الإصلاح السياسي يتدهور بشدة وبسرعة، وبدأ استخدام المحاكم العسكرية بشكل كبير، وتعبئة قوات الأمن، وبدأت القوانيين تصدر بقرارات. وتغيرت سياسات مبارك نحو العصف بالحريات وقمع المعرضة والسيطرة على نشاط منظمات المجتمع المدني والصحافة.

---

[26] http://revsoc.me/politics/24-m-l-hkm-mbrk/

واليوم ونحن على أبواب مهزلة الانتخابات الرئاسية، نفتح ملف إنجازات مبارك على مدى ما يقرب ربع قرن من الزمان، ونرصدها في ثلاثة محاور: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، الديمقراطية والحريات السياسية، والسياسة الخارجية.

شارك في الملف: أحمد الصياد . رباب المهدي . فاطمة رمضان . مصطفي البسيوني . وائل خليل

مزيدا من البطالة والفقر

ورد في تقرير التنمية البشرية في مصر، أن قوة العمل (أكثر من 15 سنة) قد بلغت30.1% من إجمالي السكان في مصر، كما بلغ معدل البطالة 10.2% عام 2002. ويعتبر معدل البطالة بين خريجي المدارس الثانوية أعلي معدل (20.4%) يليه معدل البطالة بين خريجي الجامعة (14.4)، وتمثل الإناث (أكثر من 15) سنة 21.8% من قوة العمل، بينما بلغ معدل البطالة بينهن 23.9% في عام 2002.

البطالة من القضايا الشائكة بالنسبة للحكومة، والقضايا التي تزداد تضخماً خصوصاً مع السياسة التي تطبقها الآن وهي الخصخصة، وما يسمونه بالإصلاح الاقتصادي. لذا فلا تظهر في الكثير من الأحيان الإحصائيات الخاصة بالبطالة، سواء في التقارير المحلية أو العالمية، وإذا أظهرت إحصائيات، فأنها تكون متناقضة، حيث نجد العديد من الجهات الحكومية يصدر أرقاماً مختلفة، ولكن كل الإحصائيات سواء الحكومية أو غيرها ترصد بشكل واضح ازدياد عدد العاطلين بشكل مطرد، ففي تقرير التنمية البشرية في مصر ذكر بأنه بالنسبة للبطالة، فقد زاد عدد المتعطلين من 1802 ألف عام 1993، منهم 845 ألف من النساء، إلى 2075.5ألف عام 2002، منهم 1060.2 ألف من النساء.

كلنا يعرف أن تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، أدى إلى بيع شركات القطاع العام وطرد العمال من المصانع في المجال الصناعي، وإلى طرد الفلاحين من أراضيهم، وتمكين كبار الملاك منهم، وحرمان الفلاحين من كل طرق الائتمان التي

تمكنهم من الاستمرار في زراعة الأرض، وأن تطبيق هذه السياسة في الخدمات أدى بجانب ما سبق إلى إفقار العمال والفلاحين، والموظفين. ورغم ذلك بقيت الديون الخارجية تضغط على الاقتصاد وتبتلع نسبة كبيرة سواء من إجمالي الناتج المحلي أو تعادل ما يقرب من ثلث الناتج القومي. وأنخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وأصبحت الواردات تعادل ثلاث مرات الصادرات، مما أدخل الاقتصاد في دائرة لا تنتهي من التدهور، وبالتالي لا يجد النظام الحاكم غير الفقراء لتحميله أعباء هذا التدهور، يدفعوها في شكل زيادة عدد العاطلين، وازدياد سوء التغذية وعدم استطاعة الأسر من تأمين ما يكفيها من غذاء، ويدفعوها من حياتهم عندما لا يجدون العلاج.

وكما يشير تقرير التنمية البشرية، فأن نسبة السكان تحت خط الفقر في الريف لعام 95-96 بلغت 23.3%، وفي الحضر22.5%. أما في مصر ككل، فتصل إلى 22.9%. وهناك تقديرات أخرى ترى أن نسبة الفقر في بعض المحافظات الريفية كالمنيا تجاوزت 70%. وأن ترتيب مصر تصاعدياً مع نسبة الفقر رقم 109 من 122 دولة. كما أن دخل الفرد في الريف المصري أنخفض بنسبة 32%، كما أنخفض الإنفاق الحقيقي للأسرة الريفية بنسبة 25% (تقرير البنك الدولي 1995)

هذا وقد أورد تقرير التنمية البشرية بيانات تفيد ازدياد نسبة الفقراء في الصعيد لصالح الوجه البحري والحضر، فأجمالي عدد الفقراء لعام 1996 في الحضر كان: 13.4%، وفي الدلتا: 32.2%، والصعيد 53.6%، وأصبح عام 2002: الحضر: 6.4%، الدلتا: 26.3%، الصعيد: 65.2%. ولا يعني ذلك أن كل من في الحضر أغنياء وكل من في الريف فقراء، ولكن هناك استقطابا طبقيا حادا، سواء في القرية أو في المدينة، نجده في كل شيء. فهناك من يملك الشركات والمصانع والأراضي، ومن لا يملك شيئاً سوى قوة عمله، والتي لا تجد حتى من يشتريها منه مقابل الفتات، ويظهر هذا بوضوح مما يلي:

- أن الـ 10% الأفقر من السكان في مصر ينالون 4.4% من الدخل، وأن الـ 10% الأغنى ينالون 25% من الدخل.
- ويفيد تقرير البنك الدولي (2003) أن نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار يوميا، تصل إلى 3.1%، ونسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولارين يومياً تبلغ 52.7%، أي أن أكثر من نصف الشعب المصري يعيشون على أقل من 732 دولارا سنوياً، معني هذا أن الفائض يذهب لمجموعة قليلة تستولي على معظم الدخل كما سبق وأشرنا.
- وقد أشارت العديد من الدراسات إلى تراجع الإنفاق الاجتماعي للدولة على الخدمات والدعم السلعي، فقد أنخفض هذا الإنفاق كنسبة من الناتج القومي خلال الفترة 82/81- 95/94 من 21.2% إلى 9.2%، وكنسبة من الإنفاق العام من 30.7% إلى 19.7%، مع التوجه إلى تطبيق الدولة لسياسة استعادة التكلفة، والتي تقضي بتحصيل الحكومة رسوماً مقابل الخدمات التي تقدمها.
- وأشارت دراسة أخري إلى أن نسبة الدعم إلى الناتج المحلي الإجمالي عام 1990 كانت 3.2%، انخفضت عام 2002/2001 إلى 1.5% كما انخفضت من 8% من استخدامات الموازنة العامة، إلى 4.8% عن نفس الفترة. في نفس الفترة ارتفع الإنفاق على الأمن والداخلية والسجون والدفاع من 10% من إجمالي استخدامات الموازنة العامة للدولة إلى 12.4% عن نفس الفترة، وبلغت قيمة هذا الإنفاق عام 2002/2001، 15.7 مليار جنيه، وبلغ الإنفاق على وزارة الداخلية والأمن والشرطة والسجون وحده 4.1 مليارات جنيه.
- وإذا وضعنا الإحصائيات جنباً إلى جنب، نجد أن الصرف على الدعم أنخفض لأكثر من النصف في الفترة الأولي، ثم أنخفض في المرة الثانية لأكثر من نصف القيمة الجديدة، أي ما يعني انخفاض نسبة الإنفاق على الدعم، في الفترة من 1981 حتى 2001 لأقل من ربع ما كان ينفق، في الوقت الذي ينفق فيه على أجهزة القمع

والجيش ثلاثة أضعاف ما ينفق على الدعم للشعب كله، في فترات لا حروب فيها، ولا مبرر لهذه الأجهزة سوي حماية كرسي الحكم.

كما رأينا فيما سبق،

فأن الإنفاق على دعم الخدمات قد أنخفض خلال 20 سنة فقط حتى أصبح أقل من الربع، وفي مقدمة هذه الخدمات هي الخدمات الصحية. ويذكر التقرير أن عدد الوحدات الصحية لكل 100 ألف نسمة كان في عام 1998 أصبحت 18 وحدة، وأصبح في عام 2002 أصبحت 3.8 وحدة! أي أن مدى استيعاب الوحدات الصحية للمرضي أنخفض في أربع سنوات فقط ليصبح 20% فقط مما كان عليه. وينعكس هذا الانخفاض من جانب الدولة في الإنفاق على الصحة في جانبين، وهما:

☒ تحميل المزيد من أعباء الإنفاق على العلاج على الأسر،

⬇ تدهور الحالة الصحية.

وهذا مما أثر سلباً على صحة الفقراء في مصر، كما أدت زيادة أسعار الغذاء والسلع الأساسية إلى تدهور الأوضاع الصحية في مصر بصفة عامة، والريف بصفة خاصة، وكانت المحصلة على سبيل المثال معاناة 33.6% من أطفال الريف بقصر القامة، وإصابة 52% من تلاميذ المرحلة الابتدائية في الريف بالأنيميا، وذلك وفق تقرير لجنة الخدمات بمجلس الشورى لعام 1993. وأن 2 مليون و350 ألف مواطن أغلبهم من الريف مصابون بالبلهارسيا.

كما وأورد تقرير التنمية البشرية في مصر حول الإنفاق على التعليم والذي يبلغ 19.5% من إجمالي الإنفاق العام (2002/2001)، ومن الناتج المحلي الإجمالي يصل إلى 5.2%. وكما سبق أن رأينا، فأن الإنفاق على الخدمات بشكل عام في انخفاض مستمر، ونستطيع رؤية مستوي التعليم في مصر بشكل عام، وفي الريف بشكل خاص، من خلال بعض مؤشرات نسب الأمية، ونسبة الأطفال الملتحقين بالتعليم، ونسبة المباني المدرسية غير الصالحة. وكلنا نسمع وبشكل يومي، عن انهيارات المدارس

وبالذات في المناطق الفقيرة، ووقتها نقرأ ونسمع أيضاً بأن مديري هذه المدارس قد بح صوتهم، من كثرة المطالبة بترميمها، أو عمل اللازم، وطبعاً الحكومة يبدو أنها لا تضع هؤلاء التلاميذ ولا حياتهم في حساباتها.

هذا بالإضافة إلي المناطق التي لا توجد بها مدارس أصلاً، ويضطر التلاميذ للمشي علي أقدامهم عدة كيلو مترات للوصول إليها، مما يجعل هذا أحد أسباب رفع نسب التسرب من التعليم وبالذات في الريف، فقد ذكرت إحدى الدراسات أن قرية كوم البركة، والتي يتبعها 28 عزبة، والتي يبلغ عدد سكانها 60 ألف نسمة، لا توجد بها إلا مدرسة الفصل الواحد التي تم افتتاحها في التسعينيات وأيضاً توجد مدرسة واحدة منقسمة إلي فترتين ابتدائي صباحاً وإعدادي مساء، وتسمي مدرسة "الشهيد سعيد سرحان" وأهم المشاكل التعليمية في القرية هي بعد المسافة بين المدارس والقرية الأمر الذي يعرض التلاميذ للحوادث.

ومن أحد نتائج سياسة فقر الخدمات التعليمية بالإضافة، إلي زيادة تكلفة التعليم، وزيادة نسبة الفقر، هي نسبة الأمية المرتفعة في مصر، مقارنة بالكثير من الدول. ففي تقرير بنك التنمية الأفريقي، بلغت معدلات الأمية (15 سنة فأكثر) في مصر لعام 2002: 43.1%، بينما في الدول المتقدمة2.3%، وفي الدول النامية 33!%

العمال في عهد مبارك

أربعة وعشرون عاما هي فترة حكم الرئيس مبارك، والتي شهدت التحولات الكبيرة في علاقات العمل من القطاع العام إلى الخصخصة، ومن دور الدولة إلى اقتصاد السوق وما تبع ذلك من تغيرات عميقة في علاقات وظروف العمل. هذه التحولات لم تتم بطريقة سلمية على الإطلاق، فسياسات التكيف الهيكلي تقدمتها سياسات الطوارئ وجيوش الأمن المركزي.

لم تكن الترسانة الأمنية هي كل ما واجهه العمال في عهد مبارك على مدى ربع قرن. ولا نبالغ إذا قلنا إن ترسانة السياسات والتشريعات المعادية للعمال التي صدرت

في تلك الفترة كانت أشد فتكا بالعمال من قوات الأمن واقتحام المصانع، وأن كنا نراها مكملة لبعضها البعض. لقد فتح قانون قطاع الأعمال 203 لسنة 1991 الطريق لعملية الخصخصة وبيعت شركات القطاع العام التي بناها العمال على مدى عشرات السنين، بأسعار بخسة لصالح حفنة من المستثمرين، ووصل الأمر إلى حد بيع الشركات بأقل من قيمة الأرض المقامة عليها، مثل شركة المراجل البخارية وفندق ميريديان وشركة كوكاكولا. وما واكب عملية الخصخصة، هو عملية فصل واسعة للعمال المؤقتين، وإجبار عشرات الآلاف من العمال الدائمين على الخروج على المعاش المبكر عبر عملية "تطفيش" منهجية وتصفية للشركات وتدهور ظروف العمل.

هذه السياسات وغيرها هي التي أدت إلى وصول نسبة الفقر في الحضر إلى 44.9% عام 1995 وأنخفض الأجر الحقيقي إلى 27% من قيمته عام 1986 وارتفاع عدد العاطلين عن العمل ليصل إلى خمسة ملايين عاطل، بالإضافة إلى ارتفاع عجز الموازنة والدين العام. واستكملت الدولة الهجوم على العمال بإصدار القانون 12 لسنة 2003 والذي توسع في أسباب الفصل، وأطلق أيدي أصحاب الأعمال في تخفيض الأجور وزيادة ساعات العمل والإغلاق، في الوقت الذي فرض فيه قيودا صارمة على حق الإضراب، واشترط موافقة ثلثي النقابة العامة التابعة لها المنشأة ليكون الإضراب شرعيا. لم تنج الحياة النقابية العمالية من الهجوم، فقد تم تعديل قانون النقابات العمالية ليؤكد هيمنة المجموعة النقابية الموالية للدولة على اتحاد العمال ومختلف المستويات النقابية فمد الدورة النقابية سنة وأعطى الحق لأعضاء النقابات العامة في الترشح دون المرور باللجان النقابية واستكمال الدورة بعد بلوغ سن المعاش، ناهيك عن أن أغلب أعضاء الاتحاد والنقابات العامة فوق سن المعاش، ويلتحقون بالنقابة بموجب عقود عمل وهمية بمنشآت صغيرة. هذا بالإضافة إلى التدخل السافر في الانتخابات النقابية من قبل الجهات الأمنية والإدارية

لضمان الهيمنة الكاملة على العمل النقابي. أموال العمال في التأمينات الاجتماعية شهدت هي الأخرى نهبا منظما عبر إيداع 92% منها في بنك الاستثمار القومي بفائدة أقل من السوق (كانت 3% في الثمانينات وتدرجت حتى 11% في 1997) استخدمت طوال الوقت في سد عجز الموازنة العامة بالإضافة لخسارة الملايين منها في عمليات مضاربة بالبورصة. اقتحام المصانع، والخصخصة، وتشريد العمال ومصادرة الحياة النقابية وانخفاض الأجر الحقيقي وزيادة الفقر والبطالة وإهدار مدخرات العمال هي بعض ما عاناه عمال مصر في عهد مبارك.

أن كل هذا لا يثير الدهشة. فمن الطبيعي لنظام اختار الانحياز إلى المستثمرين ورجال الأعمال والاسترشاد بأوامر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أن يضطهد العمال والكادحين. ما يبعث على الدهشة والإعجاب بحق هو أنه بعد ربع قرن عانت الطبقة العاملة خلاله من الاضطهاد السياسي والاقتصادي والنقابي، وحاولت الدولة خلالها سحق أي بادرة للحركة العمالية، نجد الآن عمال غزل القليوبية وعمال النشا والجلوكوز وعمال الأسبستوس وعمال المراقبة الجوية وغيرهم يتحدون في جسارة جبروت رأس المال واستبداد الدولة ويناضلون ضد الاستغلال والاضطهاد.

وأما فيما يتعلق بقمع العمال، فتوجد الكثير من الأمثلة على ذلك. ففي نوفمبر 1983 اعتصم عمال شركة النقل الخفيف بوادي حوف مطالبين بزيادة بدل طبيعة العمل أسوة بالشركات المحيطة. بهم ورغم موافقة الإدارة والحكومة على مطلب العمال وإقرارها بحقهم، إلا أنه تم تحويل 30 قيادة عمالية بالشركة لنيابة أمن الدولة بتهمة التحريض على الإضراب. ولم ينقذ هؤلاء سوى تضامن عمال المصنع معهم والتهديد بالإضراب إذا لم يخل سبيلهم. وعندما تكرر اعتصام عمال نفس الشركة في ديسمبر 1986 ضد تخفيض الحافز حاولت قوات الأمن اختطاف القيادات العمالية من بين زملائهم، وألقت القبض على خمسة من منهم. وامتد الاضطهاد إلى المتضامنين مع العمال فقد قامت قوات الأمن بفض مؤتمر للتضامن مع العمال بحلوان بالقوة يوم13-2-

1987 مستخدمة الهراوات والعصي المكهربة وفرق الكاراتيه وألقت القبض على المتضامنين مع العمال.

وفي غزل المحلة 1984 قامت قوات الأمن باقتحام مقر النقابة بعد تحطيم الأبواب والشبابيك والقبض على 12 من القيادات العمالية كانوا قد اعتصموا بالمقر مطالبين بزيادة الحوافز وبدل الوجبة. وكان السيد راشد رئيس النقابة العامة للغزل والنسيج، آنذاك هو المحرض على الاقتحام. وفي عام 1986 قامت قوات الأمن باجتياح شركة غزل المحلة وألقت القبض على 287 عاملا لفض اعتصام عمالي، طالب فيه 34 ألف عامل بالشركة بصرف بدل الراحة الذي كان قد أقر للعمال في شركة اسكو بحكم قضائي.

وفي اليوم التالي للاعتصام تظاهر العمال متوجهين إلى شركة الصباغة والتجهيز فقامت قوات الأمن بفض المظاهرة بالغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي والهراوات، وألقت القبض على عدد كبير من المتظاهرين. وفي نفس العام، اقتحمت قوات الأمن شركة سجاد المحلة لفض إضراب عملي بسبب نفس المطلب وألقت القبض على عدد كير من العمال وسحلت العاملات وتم فصل العديد من العمال.

وعندما تظاهر الألاف من عمال المحلة تضامنا مع الانتفاضة الفلسطينية في 1987 قامت قوات الأمن بفض المظاهرة بالقوة، وألقت القبض على ثمانية عمال وأربعة من المتظاهرين. وفي 1988 فضت قوات الأمن مظاهرة أخرى لعمال المحلة بعد إعلان مبارك إلغاء منحة عيد المدارس وحملوا نعش عليه صورة مبارك، واستخدمت قوات الأمن الغاز والهراوات وألقت القبض على عشرة عمال وتم نقلهم إلى أماكن نائية.

وفي 1986 اقتحمت قوات الأمن مقر رابطة السكة الحديد، وألقت القبض على كل من كان فيها لفض إضراب السكة الحديد الذي طالب فيه السائقون بزيادة حافز الكيلو. وفي 1989 استخدمت قوات الأمن الذخيرة الحية في اقتحام مصنع الحديد والصلب لفض اعتصام عمالي طالب بزيادة الحافز والوجبة وأدى الاقتحام إلى استشهاد أحد

العمال وإصابة العشرات وألقي القبض على المئات. وفي أبريل 1986 اقتحمت قوات الأمن شركة اسكو لفض إضراب عمالي طالب ببدل أيام الراحة بناء على حكم قضائي صادر بذلك. وصرح زكي بدر وزير الداخلية آنذاك بأنه سيزيل الشركة، وينشأ مكانها حديقة يلقي منها مبارك خطبة عيد العمال.

وفي 1994 استخدمت قوات الأمن مرة أخرى الذخيرة الحية لفض اعتصام عمال شركة الغزل بكفر الدوار ضد تعسف رئيس مجلس الإدارة فتحي أحمد على الملقب ببلدوزر كفر الدوار وامتد القمع إلى مساكن العمال المحيطة بالشركة. وسقط خمسة شهداء من العمال والأهالي. وكان نفس المصنع شهد في 1984 اقتحاما شبيها سقط فيه ثلاثة شهداء.

الملفت أن كافة التحركات العمالية السابقة وغيرها كانت سلمية تماما، ولم تلجأ إلى العنف، ولم تتجاوز القانون، وأن كافة المطالب العمالية كانت مشروعة، ولم تنكرها الحكومة ولا الإدارات، بل أن بعضها كان مدعوما بأحكام قضائية. وحق الإضراب والاعتصام والتظاهر نفسه قد أكده القضاء في حكمه الخاص بقضية السكة الحديد الشهير ومع ذلك كان الرد على كل مطلب عمالي هو إعلان الحرب على العمال هكذا رغم ربع قرن من الاضطهاد لا زالت الطبقة العاملة تلهم حركة النضال وتمثل منارا عاليا لكل من يريد أن يقول للاستغلال والاضطهاد كفاية.

الفلاحون في عهد مبارك

يعتبر منتصف الثمانينات حداً زمنياً ذا دلالة بالنسبة للسياسات الزراعية، خاصة فيما يتعلق بتدخل الدولة في النشاط الزراعي. فقبل ذلك التاريخ، واصلت الدولة إعمال حزمة من السياسة الاقتصادية التدخلية في النشاط الزراعي. فقد تم إحلال دور بنك القرية محل دور الجمعية التعاونية الزراعية، التي كانت تمثل الإطار التنظيمي شبه الرسمي في مجال إقراض الفلاحين وتسويق محاصيلهم. فقد أخذت الجمعية بدءاً من عام 1976 تجبر على أن تتخلي عن الجزء الأكبر من وظائفها لبنك القرية، وهو

تطور أدي إلى إصباغ شكل نقدي علي الاقتصاد الفلاحي. وكان هذا غالباً لصالح من لدية ضمانات للاقتراض من متوسطي وكبار الملاك والحائزين.
ثم أتت التسعينات ليصاحبها إلغاء الدعم نهائياً عن مستلزمات الإنتاج الزراعي، وتخلي بنك التنمية والائتمان الزراعي وفروعه عن التعامل مع هذه المستلزمات وكافة أنشطة الإنتاج الزراعي. كما مثلت مرحلة التسعينات من القرن الماضي الإسراع في التحولات في ظل سياسة اقتصاد السوق، واتضاح معالمها وكان أهم ملامحها في الريف قانون الإيجارات الزراعية، القانون 96 لسنة 92. والذي لم يعتدي فقط على حقوق المستأجرين في الأراضي الزراعية، بل واعتدي على مساكنهم الملحقة بهذه الأراضي، وكذلك وضع شروط تعجيزية وقفت حائلاً أمام جموع المتضررين من أحكامه من فقراء الفلاحين في الاستمرار بالارتباط بالأرض، أو على الأقل في الحصول على أرض بديلة.
في ظل القانون 92 لسنة 96 أطلقت حرية ملاك الأراضي الزراعية في تحديد القيمة الإيجارية بإرادتهم المنفردة، حتى وصلت القيمة الإيجارية إلى 2500-3000 للفدان، وتحولت العقود إلى عقود إذعان، من حيث القيمة والمدة، مما أدي إلى إفقار الفلاحين وعجزهم عن سداد القيمة الإيجارية، بل أن بعضهم عجز عن تسديد القروض التي أخذوها من بنك التنمية والائتمان الزراعي، وأصبحوا مهددين بالحجز الإداري أو بحبسهم إذا لم يسددوا أصل الدين وفوائده.
هذا وقد شهد تنفيذ القانون انحيازا كاملاً لجانب الملاك، حيث شهدنا تدخلاً سافراً للجهات الأمنية في حصار القرى، وإلقاء القبض على فلاحيها والاعتداء عليهم سواء بالتعذيب أو غيره لإجبارهم علي ترك الأرض للملاك، حتى دون أن يكون مع هؤلاء الملاك أو مدعي الملكية ما يثبت ملكيتهم للأرض. هذا ولم تكن المعارك بين الفلاحين والملاك على الأرض فقط، بل امتدت إلى طرد الفلاحين من بيوتهم التي لا مأوي لهم سواها. فقد بدأ الملاك، بعد أن نجحوا في طرد الفلاحين من أراضيهم، في

معركتهم التالية. وقد شهدت أروقة المحاكم العديد من قضايا الطرد الجماعية وقتها. فعلي سبيل المثال فقد رفعت قضية رقم302 لسنة 96 أمام محكمة "منية النصر"، لإخلاء 26 أسرة من المنازل الملحقة بالأراضي الزراعية، كذلك في قرية "عزت" في محافظة الإسماعيلية، رفعت إحدى المالكات قضية لطرد 260 فلاح هم كل سكان العزبة.

هذا وقد قاوم الفلاحين وقتها، وقد أشارت التحليلات وقتها أن الحركة مستمرة. "أن حركة الفلاحين المتصاعدة من يناير وخلال 9 أشهر أثبتت شجاعة وصلابة الفلاحين، رغم استشهاد 15 فلاحا وإصابة 218 آخرين واعتقال ما يزيد عن 900 فلاح. ورغم هذا القمع الوحشي من جانب دولة كبار الملاك والرأسماليين، إلا أن مقاومة الفلاحين تؤكد أن المعركة مستمرة، ولن تنتهي سريعاً كما تظن الحكومة. وتحاول الحكومة خداع الفلاحين بالترويج لفكرة أنها وفقت أوضاع أكثر من 92% من الفلاحين."

ولكن وضع الفلاحين غير المنظم، حيث أنهم ليس لهم نقابة، أو أي تشكيل يضمهم جميعاً ويدافع عنهم، جعل هناك حالة من عدم التكافؤ، بين القوي المتصارعة. فملاك ومدعي الملكية ومعهم الحكومة بكل أجهزتها، يقفون ضد فلاحين عزل، معهم بعض التيارات السياسية، وبعض الأشخاص المؤمنين بعدالة قضية الفلاحين. وكانت نتيجة ذلك تقديم الفلاحين لـ 30 شهيد وشهيدة وإصابة المئات منهم، وتعرض ما يقرب من 10000 فلاح ومناصريهم الحبس لمدد متفاوتة، وتم استخدام كافة وسائل الإهانة المادية والمعنوية تجاههم.

هذا ولم تكن هذه النهاية، بل أن هذا فتح المجال أكثر فأكثر إلى بعث الإقطاعيين القدامى من قبورهم، ليطلوا برؤوسهم، في شكل أشخاص في بعض الأحيان، ليس لهم علاقة بالإقطاعي القديم الذي صودرت أرضه. ففي بعض الأحيان نجد ناظر العزبة أو ما شابه يدعي ملكية أرض الفلاحين، والكثير منهم ليس لديه ما يثبت كلامه. ومع هذا نجد الحكومة بكل أجهزتها وفي مقدمتها الشرطة طرف أصيل في هذا

الصراع بجانب مدعي الملكية. ففي سراندو نجد محمد عمار بجانب صلاح نوار، يحاصر ويقبض على الفلاحين رجالاً ونساءً ويعذب ويقتل -نفيسة المراكبي- ثم بعدها تتضامن معه بقية الأجهزة مثل المستشفيات التي لا تلتزم الأمانة في تقاريرها عن المعذبين، والنيابة التي ترفض استلام شكاواهم، بل تشارك في إرهابهم. ويحدث هذا بأشكال مختلفة في كمشيش، وبهوت، وأهناسيا، وسراندو، والأقصر، وصرد.

كل هذا أن دل على شيء، أنما يدل على وضوح الرؤية والانحياز الذي تبديه الحكومة الحالية، فهي حليفة الرأسماليين والإقطاعيين ضد الشعب المصري، عماله وفلاحيه وعاطليه وفقراءه، مستخدمة في ذلك كل أجهزتها بداية من ترسانة القوانيين التي تسن خصيصاً لهم، وانتهاء بترسانة الأسلحة لدي أجهزة أمن النظام المتعددة.

القوانين المقيدة للحريات

في إطار تقييد الحريات أصدر نظام مبارك تحت مظلة حكومات مختلفة عدة قوانين تستهدف تقليص هامش الحريات المتاح للقطاعات المختلفة.

ففي عام 1993-1994 صدر قانون لتعديل نظام اختيار عمد القرى وعمداء الكليات. فبعد أن كان اختيار عمدة القرية بالانتخاب، حق لأهالي كل قرية وضمان لاختيار أشخاص متفاعلين مع هموم ومشاكل قريتهم، أصبح الاختيار لمنصب العمدة حق السلطة التنفيذية، لضمان اختيار أشخاص ذوي ولاء لنظام مبارك وحزبه بغض النظر عن مدى معرفتهم بالقرية أو رغبة الأهالي فيهم.

أما بالنسبة لعمداء الكليات فقد صدر قانون تعيين العمداء، والذي يعطي رئيس الجامعة (الذي يعين من قبل رئيس الوزراء) الحق في تعيين العمداء، بغض النظر عن رأي أعضاء هيئة التدريس، بعد أن كان هذا المنصب يعيين بالانتخاب من أساتذة كل كلية.

وعلى الرغم من الاستياء الذي إثارته هذه القوانيين، والذي دفع بأعضاء نوادي هيئات التدريس في الجامعات المختلفة لعقد جمعيات عمومية غير عادية والاعتصام

في نواديهم، إلا أن نظام مبارك كعادته لم يلق بالا لأي من هذه الاعتراضات، ولا لعدم رضاء هذه القطاعات عن طريقة اختيار قيادتها وحرمان هذه القطاعات سواء أساتذة الجامعات أو الأهالي في القرية على محاسبة قيادتهم أو تغييرهم في حال تقاعسهم عن أداء واجبهم.

كذلك الأمر بالنسبة لقانون الجمعيات الأهلية والخدمية (وهي الجمعيات التي تقوم بأعمال خيرية أو تنموية مثل مساعدة الأسر الفقيرة أو أنشاء مراكز علاجية أو تعليمية). فقد أعطى قانون 100 لسنة 2002 الحق لوزيرة الشئون الاجتماعية بحل مجالس إدارة هذه الجمعيات أو إيقاف نشاطها، دون إبداء أسباب ودون الرجوع إلى أعضاء الجمعيات العمومية لهذه المؤسسات. وتحت هذا القانون على سبيل المثال وليس الحصر أوقفت الحكومة نشاط جمعية أهلية يستفيد منها أكثر من 850 شخصا، بدعوى أن القائمون عليها ينتمون إلى تنظيم الإخوان المسلمين.

نظام مبارك والأحزاب

الأحزاب السياسية عادة تمثل مصالح طبقة ما، تدافع عنها وتناضل من أجلها. عند الحديث عن الأحزاب في مصر يجب أن ننظر إلى عدد من القضايا منها قانون الأحزاب، لجنة شئون الأحزاب، وهيمنة السلطة على الأحزاب.

استطاع نظام مبارك القضاء على الكثير من الأحزاب السياسية المنافسة له من خلال أنشاء لجنة شئون الأحزاب ذات الدور المشبوه في الحياة السياسية. وبنظرة سريعة إلى تكوين اللجنة يتضح لنا دورها الحقيقي. فقد قامت هذه اللجنة وحتى عام 2002 برفض ما يزيد عن 40 طلبا لتأسيس أحزاب جديدة. تتكون هذه اللجنة من رئيس مجلس الشورى وهو صفوت الشريف الأمين العام للحزب الوطني، ووزير العدل وهو الذي رفض قانون السلطة القضائية الذي تقدم به القضاة لضمان نزاهة الممارسة السياسية منذ سنوات وما زال يرفضه. ووزير الدولة لشئون مجلس الشعب والشورى وهو كمال الشاذلي أمين التنظيم في الحزب الوطني والذي أصبح أسمه

علامة على فساد النظام بأكمله. وأيضا زير الداخلية حبيب العادلي والذي كان مساعد حسن الألفي في قطاع أمن الدولة في التسعينات والمسئول عن تعذيب أعضاء الجماعات الإسلامية في السجون حتى الموت. والآن يتجلى دوره في محاصرة المظاهرات السلمية وتفريق المتظاهرين بالقوة، وما نتج عنه استشهاد طارق غنام في طلخا في مظاهرات مارس. كما تضم اللجنة ثلاثة من رؤساء الهيئات القضائية يتم تعينهم.

وقد أعطت هذه اللجنة لنفسها الحق في تقييم الأحزاب والحكم على مدى جديتها وأظهرت كامل انحيازها للحزب الحاكم، مع أن الحكم على برامج الأحزاب متعلق بالجماهير في نهاية الأمر وليس للجنة يتشكل قوامها بالأساس من رجال الحزب الحكم.

انطلقنا في البداية من فرضية مؤداها أن الأحزاب تعبر عن مصالح طبقية. وتوجد قاعدة بسيطة في السياسة يتجاهلها نظام مبارك، وهي أن الممارسة السياسية تبنى على الانحياز الطبقي. ومصر بها الآن طبقة واسعة جدا من الفقراء مقابل طبقة محدودة جدا من مالكي الثروة والنفوذ. وبالتالي لعب مبارك دورا أساسيا في انحيازه لطبقة رأس المال والسلطة ضد ملايين الفقراء من الجماهير. وبهذا فقد عمل على تدمير كل الأحزاب التي قد تعبر عن طبقة من الجماهير أو حتى عن فئة محددة من شأنها أن تكسب نفوذا حقيقيا في الشارع، وكما عبر رئيس الوزراء أحمد نظيف عن انحيازه الكامل لخدمة عقول البيزنس، فأن هذا يوضح لنا سياسة مبارك تجاه الأحزاب وبالتالي تجاه جماهيرها الطبقية.

مصادرة المطبوعات وحبس الصحفيين

ما زال مبارك ينكص بوعوده الزائفة بعدم حبس الصحفيين لتشهد فترة حكم مبارك أسوأ فترة صحفية، احتلت مصر فيها المركز رقم 128 من أصل 167 دولة في حرية الصحافة.

وقد تم في عهد مبارك حبس أكبر عدد شهدته مصر في تاريخها كله بدءا من حملات الاعتقال التي طالت العاملين في الأحزاب السياسية المعارضة، وكان بعضهم عرضة للتعذيب. ومن بين هؤلاء صحفيون لجريدة الشعب والأهالي والحقيقة. وقد ألقي القبض على مجدي حسين وحمدين صباحي وذلك كله بعد إعلان موقفهم من حرب عاصفة الصحراء 1991، وعادل حسين بسبب كتاب "لماذا نقول لا لمبارك" عام 1993. وأحيل عبد الستار أبو حسين (جريدة الشعب) إلى المحكمة العسكرية عام 1994. وتمت محاكمة 56 من المشتغلين في الصحافة أثناء تطبيق القانون الذي عرف بقانون اغتيال الصحافة". وكان الملاحظ أن الحبس يكون عقوبة على تناول شخصيات عامة بالنقد كما تم في حبس صحفي جريدة الشعب لاتهام وزير الزراعة يوسف والي بإشرافه المباشر على دخول مبيدات وأسمدة غير صالحة للاستخدام ومن شأنها الإضرار بصحة المواطنين، وهو ما أثبتت الأيام صحته فيما بعد. وتم حبس ثلاثة صحفيين من جريدة المصري اليوم في قضية وزير الإسكان. ولم يكتف النظام بتلفيق تهم الحبس فقط بل تعداها لممارسة إرهاب الدولة ضد الصحفيين الشرفاء عندما طالت يده بالخطف كلا من وائل جمال في جريدة الأهرام وإبراهيم الصحاري بالعالم اليوم وذلك عقب أحداث مظاهرات 20 مارس ضد احتلال العراق، وانتهاء بخطف عبد الحليم قنديل بالعربي الناصري وضربه في أكتوبر 2004 لانتقاده سياسة مبارك ومحاولة توريث الحكم لنجله.

أما بالنسبة لمصادرة الصحف فهي أيضا كثيرة. فقد تمت مصادرة جريدة الأهالي عند نشرها جزءا من كتاب "خريف الغضب" لهيكل، وكذلك صودر كتاب "الأهالي" "لهذا نعارض مبارك". وفي عام 1988 داهمت أجهزة الأمن مطابع الأهرام، وقامت بمصادرة "جريدة صوت العرب". ثم جاءت مصادرة جريدة "الدستور" في عام 1999 وشهد عام 2000 مصادرة جريدة "الشعب" الناطقة بلسان حزب العمل وبتجميد نشاط الحزب. وفي 2001 تمت

مصادرة جريدة "النبأ"، ناهيك عن المطبوعات التي بدأها بمصادرة كتاب "واقعنا المعاص" .... في بداية تولية السلطة، مرورا بمصادرة كتاب "خريف الغضب" لهيكل، و"نقد الخطاب الديني" لنصر حامد أبو زيد، وانتهاء بكتاب "طريق الاشتراكية إلى التغيير" الصادر عن مركز الدراسات الاشتراكية.

التعذيب في عهد مبارك

تميز عصر مبارك عن غيره من العصور الديكتاتورية بعدم اقتصار التعذيب على النشطاء السياسيين بل تجاوز هذا ليطال المواطنين المدنيين في أقسام الشرطة التي أصبحت سلخانات للتعذيب وإهدار الكرامة وآدمية جميع المواطنين. وبالاطلاع على تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، نجد أن حالات التعذيب في بعض أقسام الشرطة وصلت لحد الموت. بل أن الدكتور أحمد كمال أبو المجد، نائب رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان . وهو مجلس حكومي . قد أكد على أن المناخ السياسي والنفسي في مصر غير صحي، وأن التقرير رصد العديد من السلبيات مشيرا إلى أن إذلال مصري واحد هو إذلال 70 مليون مواطن.

وتحضرنا هنا واقعة مشهورة جدا وهي استشهاد الفلاحة نفيسة المراكبي بقرية سراندو بمحافظة البحيرة، وذلك على يد أحد زبانية الداخلية. فمن يستخدمهم نظام مبارك القمعي في وأد الفلاحين الذين يدافعون عن أرضهم التي يغتصبها الإقطاعيون الجدد في ظل حماية مبارك لهم. أما تقرير الهيومان رايتس والتي تصف الحالة الإنسانية في مصر بأنها خطيرة، وقامت بزيارة للعريش عقب أحداث سيناء وأثبتت من خلال تقاريرها تعرض المعتقلين للصعق الكهربائي والتعليق من الرسغين والقدمين، وكشفت عن وجود 3000 معتقل من أهالي العريش من بينهم رهائن محجوزين لإرغام أقاربهم المطلوبين تسليم أنفسهم. بل وصل الأمر لتعذيب النساء وذلك بحسب ما روته إحدى النساء حول تعرضها للصعق بالكهرباء.

ولعل واقعة حلوان خير شاهد على عصر العار والفضيحة، عصر مبارك، حيث تم تعليق النساء والتحرش بهم جنسيا. وتأتي مصر ليصبح بها 25 ألف معتقل سياسي وتحتل المرتبة 143 من أصل 192 دولة في ترتيب الحريات.

ولا يقتصر التعذيب على القضايا التي تتخذ بعدا سياسيا، بل قد أنه أصبح المنهج الوحيد المعتمد من أجهزة الأمن في تعاملها من جميع القضايا. ولعلنا لا ننسى أنه منذ نحو عامين، اضطر أب تحت ضغط التعذيب إلى أن يعترف بأنه قتل أبنته التي اختفت، ثم عثر عليها بعد ذلك بشهور وتبين أنها كانت قد ضلت الطريق.

الطوارئ في عهد مبارك

قانون الطوارئ معمول به منذ 1958 وجدد العمل به من قبل مجلس الشعب 11 مرة كان آخرها في مايو 2003 ولمدة 3 سنوات تنتهي في يونيو 2006. وسنعرض فيما يلي لفقرات من هذا القانون والذي ينص على سلطة وضع القيود على حرية الأشخاص في الاجتماع والتنقل والإقامة، والقبض عل المشبه بهم واعتقالهم وتفتيش الأشخاص والأماكن دون التقييد بأحكام القانون والإجراءات الجنائية، كما ينص على مراقبة الرسائل والصحف والمطبوعات ومصادرتها وإغلاق أماكن طباعتها، وأيضا نص القانون على عدم جواز الإفراج عن المعتقل إلا بعد تصديق الحاكم العسكري (رئيس الجمهورية) على قرار الإفراج. وتختص محاكم من الدولة بالفصل في المخالفات التي تقع بموجب هذا القانون مع جواز إضافة رتب عسكرية من درجة نقيب على الأقل لهيئة المحكمة، مما يحرم المتهم من التقاضي أمام دائرته، ومعاملته كمدني وليس كمذنب عسكري. وأعطى القانون لرجال النيابة العامة سلطات قاضي التحقيقات وقاضي الإحالة مما يمكنهم من مد فترة الحبس الاحتياطي لمدة تصل إلى 6 أشهر، أيضا أعطى لرجال السلطة التنفيذية حق احتجاز المتهم لمدة قد تصل إلى أسبوع دون رقابة ودون أن تعرضه على النيابة.

هذه خلفية عامة على القانون الذي يحكم مصر والذي يستخدمه مبارك لقمع كل من يعارض سياساته. وبموجب هذا القانون تم تعذيب آلاف من أعضاء التنظيمات السياسية في السجون تعذيبا منهجيا. وتجلت وحشية النظام في اقتحام مصنع الحديد والصلب في التبين عام 1989 وضرب العمال بالذخيرة الحية، والقبض على عدد من الناشطين السياسيين بدعوى انضمامهم لتنظيم حزب العمال الشيوعي، وفي شهادات حية يتحدثون عن مهاجمة فرق الكاراتيه التي أوسعتهم ضربا كاد يودي بحياتهم، هذا غير العمال الذين تم القبض عليهم وتعذيبهم بوحشية.

وفي عام 1986 وحدة، لفقت قضيتين للاشتراكيين كانت الأولى للحزب الشيوعي المصري وتم الحكم بمدد تتراوح ما بين سنة واحدة لثلاث سنوات لـ 25 متهما بتهمة حيازة مطبوعات مناهضة للحكم بحسب الحكم الذي أصدرته محكمة أمن الدولة العليا للطوارئ رغم أن الحكم القضائي برأ المتهمين من تهمة تشكيل تنظيم سري. وجاءت نهاية 1986 بالقبض على 24 متهما في مقدمتهم دكتور عبد المنعم تليمة الأستاذ بكلية الآداب جامعة القاهرة بتهمة تأسيس تنظيم سري باسم "التيار الثوري" وتم الإفراج عنهم. وفي عام 1987 حظرت السلطات النشر الذي يعد حقا للمتهمين في قضية تنظيم ثورة مصر وكاد عدد الأهالي أن يصادر بسبب نشرة فيما يتعلق بهذه القضية. ثم أتت الحرب على العراق واحتلاله عام 2003، وما أعقب ذلك من إجراءات قمعية واستشهاد طالب في الإسكندرية وسحل المتظاهرين والمحامين وأعضاء مجلس الشعب، واختطاف الصحفيين دون الشعور بأي خجل، وما تلا ذلك من تلفيق قضية عرفت إعلاميا باسم "تنظيم الاشتراكيين الثوريين" أتهم فيها خمسة نشطاء سياسيين من مناهضي الحرب وكانت تهمتهم الأساسية هي عدم السكوت عن سياسات مبارك الموالية للأمريكيين.

أما بالنسبة لقضايا التيار الإسلامي فحدث ولا حرج. فكان العنف المنظم من مباحث أمن الدولة التي كانت تطلق النار على المتهمين أثناء القبض عليهم من بيوتهم. وتم

اقتحام منطقة إمبابة وإلقاء قنابل الغاز، ناهيك عن عشرات الشباب الذين قتلوا من جراء التعذيب في مقار أمن الدولة وفي السجون، وإحالتهم إلى محاكم عسكرية مما أسفر عنه أحكام إعدام بالجملة.

في عام 1995 مثلت محاكمة 83 من جماعة الإخوان المسلمين أمام المحاكم العسكرية بينهم الدكتور عصام العريان والدكتور عبد المنعم أبو الفتوح والحكم عليهما بالسجن لمدد تتراوح بين 3-5 سنوات.

وفي مطلع الألفية الجديدة تم إحالة أكثر من 180 متهما في القضية التي عرفت باسم "تنظيم الوعد" إلى المحاكم العسكرية بعد أن تم تعذيب المتهمين بشكل بشع وكان على رأسهم الشيخ فوزي السعيد إمام مسجد التوحيد بغمرة والذي اشتهر من خلال خطبة بمحاربة التوغل الأمريكي في دول المنطقة وعلى رأسها مصر.

وخلال عام 2005 صعدت السلطات من الصراع والقمع ضد جماعة الإخوان مما أسفر عن استشهاد طارق غنام من جراء اختناقه بقنبلة دخان ألقتها قوات الأمن، واتهام الدكتور عصام العريان، وعدد من كوادر الإخوان وإلقاء القبض عليهم في منازلهم وما زالت القضية قيد المحاكم.

وإمعانا في الفساد والقمع كانت فضيحة الحزب الوطني برئاسة مبارك في يوم 25 مايو 2005 أحداث الأربعاء الأسود عندما أطلق نظام مبارك المرتزقة من أعضاء الحزب الوطني وجنود الأمن المركزي- الذين ارتدوا الزي المدني- لقمع كل المظاهرين من حركة كفاية وهتك أعراض النساء في الشوارع وتمزيق ثيابهن.

24عاما من التبعية

يتماثل سجل النظام الخارجي في ترديه وتراجعه، حتى أصبحت الدولة المصرية مثالا للعميل المطيع للإمبريالية الأمريكية وحليفتها إسرائيل. وبينما يحلو لمبارك الادعاء بالدور الإقليمي والدولي المتميز، نجد سجل الأربع والعشرين عاما الماضية خير دليل على حقيقة دوره.

قبل أن يكمل مبارك عامه الأول شهدت المنطقة العربية سقوط أول عاصمة لها تحت الاحتلال، وذلك حين احتلت إسرائيل بيروت أثناء غزوها للبنان، بغرض تدمير منظمة التحرير الفلسطينية في أخر مواقعها المواجهة لدولة إسرائيل. ولم يتجاوز رد فعل النظام الشجب والإدانة، ثم سحب السفير المصري من إسرائيل (للتشاور). وبالطبع لم يقترب موقف مصر من حتى التهديد بقطع العلاقات أو تجميد اتفاقيات السلام مع إسرائيل. الدور الذي لعبه النظام هو هندسة عملية خروج المقاتلين الفلسطينيين من لبنان، الأمر الذي مثل بداية النهاية لمنظمة التحرير الفلسطينية، كحركة تحرر وطني، ناهيك عن النتائج الكارثية المباشرة المتمثلة في مذابح صبرا وشاتيلا والتي راح ضحيتها 2000 من سكان المخيمات الفلسطينية. النتيجة الثانية كانت توقيع لبنان اتفاقية 17 مايو للصلح مع إسرائيل، والتي لم ينهها سوى اندلاع المقاومة الوطنية في الجنوب وفي كل لبنان. ولا ننسى هنا أن النظام قام بدوره المحلي الذي سيتكرر في السنوات التالية، وهو دوره في قمع حركات الاحتجاج على غزو لبنان وقيامه بقمع مظاهرات الأزهر الشهيرة للتضامن مع الشعبين الفلسطيني واللبناني جاء العام 1985 ليشهد مهزلة جديدة ودليل على مكانة النظام الدولية. فعندما قامت مجموعة فدائية باختطاف السفينة أكيلي لاورو، توسط النظام لأنهاء الاختطاف وتأمين خروج الفدائيين لبلد عربي آخر. إلا أن المقاتلات الأمريكية اعترضت الطائرة المصرية التي كانت تحمل الخاطفين، وأجبرتها على الهبوط في إيطاليا وقامت باعتقال الخاطفين، رغم وعود مبارك لهم بالسلامة. وشهدت نفس الفترة قيام إسرائيل بقصف مقر منظمة التحرير في تونس، دون رد فعل من مبارك ونظامه سوى قمع المظاهرات الذي شهدتها مصر احتجاجا على العدوان الإسرائيلي

الصمت كان سياسة مبارك عام 1986 عندما أغارت القاذفات الأمريكية على العاصمة الليبية طرابلس، مستهدفة اغتيال القذافي (زعيم الإرهاب الدولي حسب الخطاب الأمريكي في تلك الفترة). وشهد العام نفسه قتل المجند المصري سليمان خاطر في

سجنه، حيث كان يقضي عقوبة السجن المؤبد عقابا له على اطلاقه النار على مجموعة من السياح الإسرائيليين، دخلوا وحدته العسكرية في نويبع. بالطبع ادعى النظام أن خاطر أنتحر، ثم قاموا بدورهم في قمع مظاهرات الجامعات المحتجة.

خلال سنوات الثمانينات ذاتها، لعب مبارك دوره الداعم الأول للسياسات الإمبريالية في المنطقة سواء بدعم صدام حسين –صديق أمريكا والغرب آنذاك- في حربه ضد إيران، أو في دعم حركة المجاهدين الأفغان الذين كانوا يقاتلون الغزو الروسي لبلادهم، وفتح الباب للإسلاميين المصريين للسفر لأفغانستان والمشاركة في القتال. ومن المعروف أن أمريكا دعمت حركة المجاهدين وقتها في إطار صراعها مع الاتحاد السوفييتي السابق.

وارتبط دعم مبارك برضا الغرب عنه. ففي عام 1989 دخلت مصر مع العراق والأردن واليمن في مشروع وحدوي أطلق عليه "مجلس التعاون العربي"، وأعلن يوم توقيع الاتفاقية عيدا قوميا وإجازة رسمية واستقبل "الزعماء" الأربعة "الجماهير" المؤيدة للوحدة الجديدة. ظل مجلس التعاون العربي هذا على قيد الحياة حتى أدار الغرب ظهره لصدام عقب غزوه للكويت عام 1990. ولعب النظام المصري دورا محوريا في إعطاء الشرعية للتدخل الأمريكي العسكري، بل وشارك في حرب الخليج، ضد العراق وتحت قيادة الجنرال الأمريكي شوراتزكوف. وبالطبع قام بقمع مظاهرة الاحتجاج على الحرب بوحشية واستشهد طالب نتيجة لهذا القمع. كما شارك النظام في جريمة العقوبات الاقتصادية ضد العراق، والتي دفع الشعب العراقي ثمنها نصف مليون طفل وآلاف الشهداء الذين سقطوا لغياب الأدوية والعلاج والغذاء ومازال يدفع الشعب العراقي ثمنها حتى اليوم.

خلال التسعينات تحول مبارك لوظيفة عراب مسيرة التسوية السلمية وأنهاء عزلة إسرائيل. فبعد انتهاء الحرب ضد العراق، وخروجه من الكويت عام 1991 وكنتيجة مباشرة للانتفاضة الفلسطينية الأولى الباسلة والتي كانت مستمرة دون انقطاع منذ

العام 1987، والتي اثبتت أن القضية الفلسطينية لم تمت رغم احتضار منظمة التحرير في المنافي، بدأ مشروع جديد للتسوية برعاية أمريكية وتواطؤ عربي رسمي. حاول مبارك أن يلعب دور سمسار "السلام" وأن تؤدي علاقاته الطويلة مع إسرائيل إلى أن ينال مكانة متميزة. فبعد أن تخلت مصر عن قيادة العرب في معركة التحرير، يمكنها الآن أن تقودهم للاستسلام. إلا أنه حتى هذا الدور لم يستطع النظام المصري أن يناله، فقد تم توقيع اتفاقيات التسوية مع الأردن (اتفاقية وادي عربة) ومع الفلسطينيين (أوسلو) دون أي مشاركة من الدولة المصرية.

ورغم ذلك لم ينوان النظام، واستمر في محاولة لعب دور محوري في التطبيع الاقتصادي والسوق الشرق أوسطية، والتي بدأت خطواتها الأولى عبر مؤتمرات القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبرعاية منتدى دافوس والرأسمالية العالمية. فخلال تلك المؤتمرات (الدار البيضاء 1994، عمان 95، القاهرة 96) جرى الحديث عن التعاون الاقتصادي للرأسمال الخليجي والتكنولوجيا الإسرائيلية والعمالة المصرية، وجرى كذلك الحديث عن تصدير الغاز الطبيعي المصري لإسرائيل.

تعثرت مسيرة التسوية باغتيال رابين عام 1995 وذهب مبارك لإسرائيل معزيا، وحاول بعدها دعم فرص صديقه شيمون بيريز في الفوز بالانتخابات فعقد في شرم الشيخ- طبعا- قمة "صناع السلام" عام 1996 وعاد بيريز منها ليطلق عملية "عناقيد الغضب" ويرتكب مذبحة قانا في وجه صمت النظام إلا عن قمع مظاهرات الجامعة. واليوم ورغم استمرار اغتصاب الحقوق الفلسطينية، وبناء جدار الفصل العنصري، واغتيال قيادات المقاومة الفلسطينية، فالنظام يعيد الدفء للعلاقات مع العدو الصهيوني، ويدخل معه في اتفاقية الكويز ويصدر له الغاز الطبيعي. وأخيرا فهو يستعد للعب دور الشرطي في غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي تحت وطأة ضربات المقاومة.

ويأتي غزو العراق واحتلاله على قمة إنجازات مبارك الخارجية، فرغم عدم مشاركته بإرسال قوات (وهو ما كان مستحيلا في وجه المعارضة الشعبية للحرب) إلا أنه فعل ما في وسعه لإرضاء الإمبريالية وأمريكا. فقد سمح بمرور السفن الحربية من قناة السويس. ولا يتوقف الأمر عند ذلك فقد شجع قبول حكومة العراق العميلة في الجامعة العربية وهو اعتراف لها بالشرعية ويعقد المؤتمرات – في شرم الشيخ . لتشجيع الاستثمار في العراق. إجمالا، شهدت سنوات مبارك الـ 24 سقوط عاصمتين عربيتين (بيروت وبغداد) تحت الاحتلال وتعرض خمس دول عربية مجاورة للقصف بواسطة أمريكا وإسرائيل (لبنان، العراق91 و98 و2003، تونس 1985، ليبيا 1986 والسودان 98) بالإضافة لفرض العقوبات الاقتصادية المجحفة ضد ثلاث دول عربية (ليبيا، السودان، العراق).

على يده تحولت الجامعة العربية إلى مسرحية هزلية، وانتهى دور مصر الإفريقي وتحولت السياسة الخارجية المصرية لاداه طيعة في يد الإمبريالية وإسرائيل. العراق محتلة وفلسطين مغتصبة ومحتجزة بين الجدار وبين قوات الأمن المصرية وسريان الغاز والأسمنت المصريين لا يتوقف.

https://youtu.be/738_EReBFCs

2. مبارك.. ربع قرن من "الطوارئ"[27]

14 أكتوبر 2006 - آخر تحديث - 08:01

الرئيس مبارك تربع على السلطة في مصر للفترة الخامسة على التوالي.

تباينت وجهات نظر عدد من المحللين السياسيين وخبراء في الدبلوماسية والعلاقات الدولية، حول تقييم فترة حكم الرئيس المصري محمد حسني مبارك، والتي امتدت لربع قرن من الزمان.

فهي تمثل واحدة من أطول فترات الحكم عبر التاريخ المصري الممتد لثمانية آلاف عام، وثاني أطول مدة حكم، بعد محمد على باشا، مؤسس مصر الحديثة.

تباينت وجهات نظر عدد من المحللين السياسيين وخبراء في الدبلوماسية والعلاقات الدولية، حول تقييم فترة حكم الرئيس المصري محمد حسني مبارك، والتي امتدت لربع قرن من الزمان، لتمثل واحدة من أطول فترات الحكم عبر التاريخ المصري، الممتد لثمانية آلاف عام، وثاني أطول مدة حكم، بعد محمد على باشا، مؤسس مصر الحديثة.

ففيما يرى بعضهم أن "مشكلة الرئيس مبارك تكمُن في طول مدة حكمه (25 سنة)، إضافة إلى طبيعته الشخصية التي لا تميل إلى التغيير" ويرى آخرون أن "سياسة الرئيس مبارك اتّسمت بالاستمرارية وعدم وجود تحولات دراماتيكية، يؤكّد آخرون أن "أهم ما ميّز فترة حكم الرئيس مبارك هو الاستقرار ومحاولة دعم الاقتصاد والتركيز على البنية الأساسية."

---

[27] http://www.swissinfo.ch/ara/%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%83---%D8%B1%D8%A8%D8%B9-%D9%82%D8%B1%D9%86-%D9%85%D9%86--%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%A6-/5498672

ربع قرن من الزمان!!

في البداية، يشير المحلل السياسي الدكتور عمرو الشوبكي، الخبير بمركز الدراسات السياسية بالأهرام، إلى أن مشكلة نظام الرئيس مبارك تكمن في طول مدة حكمه (25 سنة). فبلا شك، فأن أحد المشكلات الأساسية في الموضوع هي بقاؤه في السلطة ربع قرن من الزمان، وهو ما انعكس بالطبع على الملفات الداخلية والخارجية، إذا أضفنا إليه الطبيعة الشخصية للرئيس مبارك، التي لا تميل إلى التغيير وتفضل بقاء الأمور على ما هي عليه.

ويقول الشوبكي في تصريحات خاصة لسويس أنفو: "كما يجب أن نوضح أن الرئيس مبارك لم يمتلك أي خِبرة سياسية قبل وصوله إلى الحكم، بعكس الرئيسين السابقين له جمال عبد الناصر ومحمد أنور السادات، اللذين امتلكا خبرة وتكوينا سياسياً قبل وصولهما للسلطة."

ويوضح الشوبكي أنه "عندما يتحدّث البعض عن إنجازات الرئيس مبارك، فأنهم لا يجدون إلا الحديث عن البنية التحتية وتزايد عدد الإنفاق والجسور وتشغيل مترو الإنفاق وتوسيع شبكة الاتصالات والكهرباء والصرف الصحي، إلخ...، وهي أشياء – رغم أهميتها – يمكن أن تنجزها شركة كبرى!

ويستطرد قائلاً: "يمكن النظر إلى سياسة الرئيس مبارك في الحكم على أساس أنها تقوم على فكرة (إدارة الوضع القائم)، حيث لا تغيير للواقع ولا تمرّد عليه ولا يوجد حتى حلم لتغييرات كبرى أو طفرات واضحة.

مشروع بلا رؤية

ويضيف الشوبكي: "من ثم، فقد غاب عن مشروع الرئيس أي رؤية حقيقية للإصلاح السياسي أو لبناء حياة حزبية نشطة أو لبناء دولة القانون والمؤسسات، كل ذلك غاب لصالح إدارة الدولة على طريقة المشروعات وفقاً لنظام "إدارة الوضع القائم."

ففي العشرية الأولى من حكمه، كان يتحرّك في إطار مشروع الرئيس السابق أنور السادات، وبالتالي، لم يشعر المصريون بأن هناك أزمة، كما لم يشعروا بأن هناك رئيس جديد يُدير الوضعية القائمة.

وفي العشرية الثانية، بدأوا يستشعرون أزمة غياب الرؤية السياسية للرئيس وصعوبة أن تنجح سياسة (إدارة الوضع القائم).

ومع بداية الألفية الثانية، تعمّقت أزمة غيار الرؤية السياسية، فيما شاهدنا زيادة حالات الفساد والفوضى والانعدام المذهل في إدارة مؤسسات الدولة، وكثرت الحوادث، فبدأ الناس يشعرون بالجمود وأن حالة الاستقرار ما هي إلا حالة من الجمود، وأن هناك خطر حقيقي من انهيار أداء الدولة.

وقد شاهدنا ردود فعل غاضبة من الناس مع كثير من الحوادث التي وقعت في فترة قصيرة وهزت الناس بعنف، مثل: أنفلونزا الطيور، وغرق العبارة وتصادم القطارات وما خلفته من قتلى وجرحى ومفقودين.

ويختتم الدكتور عمرو الشوبكي حديثه بالقول بأن "الفترة الأخيرة شهدت زيادة حالة النقد والاعتراض على أداء الرئيس، وظهرت في المشهد الحركات المعارضة التي كان لها دور ملموس في كسر حالة الجمود الذي كاد يُصيب الحياة السياسية بالشلل التام، غير أنها – للأسف- ظلّت حبيسة إطار النّخب المثقفة، وبعيدة كل البُعد عن الشارع السياسي.

أكثر اتزانا وأكثر رتابة!!

ويرى الخبير السياسي الفلسطيني، الدكتور محمد حمزة، مدير مركز مقدس للدراسات السياسية والاستراتيجية، أن "سياسة الرئيس مبارك على مدى ربع القرن الماضي، اتّسمت بالاستمرارية وعدم وجود تحولات دراماتيكية، بعكس فترتي حكم الرئيسين السابقين له، عبد الناصر والسادات، على الصعيدين الداخلي والخارجي، وهي في مُجملها سياسة أكثر اتزانا وأكثر رتابة.

ويقول الدكتور حمزة، المتخصص في العلاقات الدولية في تصريحات خاصة لسويس أنفو: "حاول مبارك طيلة حُكمه أن يبقي على دور مصر الإقليمي، الذي أرى أنه قد تراجع، فلم يعد الدور المصري هو الدور المركزي أو المِحوري، سواء في الشرق الأوسط أو في العالم العربي.

ففي الجانب العربي، ونتيجة لتآكل الدور المصري، ظهرت دول صغيرة مثل قطر وبدأت تلعب دوراً ملموساً في ملفات كانت مغلقة على مصر، وعلى مستوى القضية الفلسطينية، فأن الدور المصري كان ثابتاً نحو تسوية سياسية سلمية في الشرق الأوسط، ولكنه عارض بشكل مفاجئ – وأن لم يكن بشكل علني - التوصل إلى تسوية سلمية!

تآكل الدور المصري!

ويشير حمزة إلى أن مصر عارضت تسوية كامب ديفيد، لأنها لم تكن طرفا أساسياً فيها، وعندما حدث تطور جديد في القضية وانسحبت إسرائيل من غزة، أصبح قطاع غزة عِبئاً أمنياً على مصر.

ومن ثم، فقد حدث تآكل شديد في الدور المصري، ونشهد الآن وساطة قطرية في موضوع الجندي الإسرائيلي، كما أن هناك تدخل سوري وإيراني في المسألتين، الفلسطينية واللبنانية، فلم تعد مصر اللاعب الأساسي أو الوحيد في الملف الفلسطيني الإسرائيلي، كما كان عليه الوضع سابقاً.

ويختتم الدكتور محمد حمزة، رئيس الهيئة الفلسطينية المستقلة لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين، حديثه قائلاً: "لقد نجح مبارك طيلة 25 سنة أن يحافظ على "سلام بارد" مع إسرائيل، فيما نجحت إسرائيل في مدّ علاقات قوية مع دول عربية، سواء مغاربية (تونس والمغرب) أو خليجية (قطر)، كما حافظ على علاقة طيبة واستراتيجية مع الولايات المتحدة، بينما لم يستفد من الشراكة الاقتصادية مع أوروبا. فالعلاقات المصرية الأوربية ما تزال محدودة.

الاستقرار.. أهم المزايا

ومن جهته، يعترض المحلّل السياسي، السفير طه الفرنواني، المساعد السابق لوزير الخارجية المصري والمدير الأسبق للشؤون العربية على أولئك الذين لا يرون إلا السّلبيات في فترة حكم الرئيس مبارك، مشيراً إلى أن "أهم ما ميّز فترة حكم الرئيس مبارك هو الاستقرار ومحاولة دعم الاقتصاد والتركيز على البنية الأساسية والارتقاء بمستوى التعليم والخدمة الصحية، فضلا عن حِرصه الشديد على إقامة سلام شامل ودائم في المنطقة."

ويقول الفرنواني، الذي تحمل مسؤولية الملف الفلسطيني بوزارة الخارجية المصرية، ردحاً من الزمن في تصريحات خاصة لسويس أنفو: "لقد تولّى مبارك الحكم وكانت المرحلة النهائية للانسحاب الشامل في أبريل 1982، فأرادت إسرائيل أن تؤجّل هذا الموعد بحجّة عدم تأكدها من استعداد الرئيس الجديد (مبارك) لتنفيذ تعهّدات الرئيس الراحل أنور السادات، لكن مبارك كان حاسماً.

ويضيف السفير الفرنواني أن "الرئيس مبارك تولّى الحكم في ظل موقف عربي شِبه جماعي للقطيعة مع مصر، بدأ باستبعادها من جامعة الدول العربية ثم منظمة المؤتمر الإسلامي، على الرغم من أنها دولة مؤسسة لها، كما كانت هناك محاولات لاستبعادها من منظمة دول عدم الانحياز وكذا منظمة الوحدة الإفريقية".

أعاد مصر للعرب

ويوضِّح الفرنواني أن "الوضع في الملف الخارجي كان سيئاً للغاية، كما كان شائكاً. فالمقاطعة كانت عربية وإسلامية، بل وكانت هناك محاولات جادة لمقاطعة إفريقية، ولولا جهود الرئيس مبارك، والدبلوماسية المصرية، لأبعدوا مصر من منظمة عدم الانحياز ومن منظمة الوحدة الإفريقية. فقد استطاع مبارك أن يجعل الدول العربية تستشعر أنها قد ارتكبت خطيئة في حق مصر، عندما أقدمت على مقاطعتها شبه

الجماعية، لم يشذ عنها سوى: السودان وعمان والصومال، فلم يدّخِر وسعاً في إيجاد وسائل للتفاهم مع الرؤساء العرب لرأب الصّدع ولَمّ الشمل".

أما عن رؤيته لملف السياسة الخارجية، فقد كانت واضحة وذات ملامح ثابتة. فمنذ اللحظة الأولى وهو يضع نصب عينيه ضرورة إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس، وضرورة إقامة سلام شامل ودائم في المنطقة، وقد كانت له مبادرات كثيرة في هذا الشأن.

ويختتم السفير طه الفرنواني حديثه قائلا: "أما على مستوى الملف الداخلي، فقد أبقى الرئيس على الأحزاب السياسية التي سمح لها سلفه السادات، وأن لم يسمح بأحزاب جديدة لأي قوى في المجتمع، وخاصة جماعة الإخوان المسلمين المحظورة قانونا."

https://youtu.be/icfLGD6gDDo

3. 7 وزراء داخلية في عهد الرئيس.. أعنفهم بدر.. وأطولهم بقاء العادلي[28]

سماح منير

7 وزراء داخلية.. تعامل معهم الرئيس مبارك.. أولهم لم يختره.. وآخرهم هو الأطول عمرا.. وتراوحت أدواتهم بين الحوار واستخدام أقصي درجات العنف ومعظمهم تعرض لمحاولات اغتيال..

أول وزراء الداخلية الذين تعامل معهم الرئيس، كان اللواء النبوي إسماعيل، الذي سبق كونه وزيرا للداخلية وصول مبارك للرئاسة في أعقاب حادث المنصة وكانت مهمة النبوي صعبة منذ بدايتها بعد استيلاء المتطرفين على مديرية امن اسيوط لكنه نجح في احتواء الموقف.

في المقابل كان اللواء حسن أوباشا، أول وزير داخلية يختاره مبارك، وأطلق عليه وزير داخلية ما بعد المنصة، وكان أهم الملفات المطروحة أمامه، مواجهة الفترة شديدة الحساسية التي تمر بها البلاد، ووضع قواعد تطبيق قانون الطوارئ، وقيل وقتها أن الرئيس اختار أبو باشا لعلاقاته بالجماعات الدينية المتطرفة. وهو ما نجح فيه أبو باشا بالفعل، ليتراجع النشاط الإرهابي للجماعات الأصولية حتى عام 1985.

خلف أبو باشا في وزارة الداخلية اللواء «أحمد رشدي»، الذي تولي المنصب قبل بلوغه سن المعاش بشهرين ونصف الشهر في 17 يوليو 1984، دون أن يعرف أو يسعي إلى معرفة من رشحه للمنصب، لكنه اكتفي بالتركيز على قضية المخدرات.

[28] http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=103779

وكـــان رشـــدي يرفـــع شـــعار «دع النـــار تأكـــل بعضـــها» لمواجهـــة الجماعـــات المتطرفـــة.. معتبـــرا أن المعـــتقلات هـــي المكـــان الآمـــن للمتطـــرفين لكـــي يتقـابلوا ويخططـوا لضـرباتهم القادمـة، لـذلك كانـت سياسـته في مـواجهتهم ضد الاعتقالات باعتبارها مفرخه للأفكار المتطرفة.

اســتقالة «رشــدي» عقــب أحــداث الأمــن المركــزي تبعهــا إصــدار الــرئيس «مبـارك» قـرارا بتعيـين اللـواء زكـي بـدر الـذي اعتبـر فيمـا بعـد أعنـف وزيـر داخلية شهدته مصر، وقد تسلم عمله رسميا في أول مارس عام 1986.

اتفقـت كـل القـوي السياسـية علـى الخـلاف مـع بـدر الـذي تعـرض لمحاولـة اغتيـال في 16 ديسـمبر 1989، لكنهـا لـم تكتـب نهايتـه، بينمـا كتبتهـا كلمـة ألقاهـا في مـؤتمر عـام بمدينـة بنهـا ونجـح أحـد الصـحفيين مـن الصـحف المعارضـة في تسـجيلها، وتضـمنت هجومـا حـادا علـى جميـع رمـوز المعارضـة في مصـر بألفـاظ جارحـة وخارجـة عـن القـانون، ليتخـذ الـرئيس مبـارك قـراراً سريعاً بخروجه من الوزارة في مطلع يناير 1990.

ثـم جـاء اللـواء عبـد الحلـيم موسـي بعـد إقالـة «بـدر» في ظـروف عاصـفة وكراهيـة كبيـرة مـن رجـل الشـارع للداخليـة ورجالهـا، وزادت في عهـد «موسـي» أحداث العنف وتصيدت منظمات الإرهاب الساحة المصرية.

شـــهدت وزارة موســـي تحـــول محافظـــات الصـــعيد إلي دولـــة داخـــل الدولـــة يسـيطر عليهـا الإرهـابيون، وحـاول الـوزير الـدخول في مفاوضـات ومواجهـات مـع الجماعـات المتطرفـة متخـذا رجـال الـدين والـدعوة الإسـلامية وسـيطا، لكنه فشل وأقاله الرئيس مبارك.

بسياســـة جديـــدة في مكافحـــة الإرهـــاب قامـــت علـــى المواجهـــة الفكريـــة للإرهـــاب وتشـــجيع المثقفـــين علـــى الـــدخول في حـــرب فكريـــة ضـــد فكـــر

التطـرف والإرهـاب ودعـم الحركـة الشـعبية لمواجهـة الإرهـاب وتنشـيط دور الـدراما في مناقشـة الإرهـاب تـولي اللـواء حسـن الألفـي المنصـب، معلنـا تقـديم الإرهـابيين للمحاكمـة، ورفـض أي محـاولات لعقـد صـفقات أو هدنـة، ولكـن وحـدها مذبحـة الأقصـر التـي وقعـت في نـوفمبر 1997 وخلفـت 69 قتـيلا هـي التي أطاحت بوزير الداخلية.

عقـب إقالـة الألفـي وقـع اختيـار الـرئيس مبـارك علـي اللـواء حبيـب العـادلي القـادم مـن رئاسـة مباحـث أمـن الدولـة ليسـجل بحلـول نـوفمبر الماضـي عشـر سـنوات في منصـبه الحديـدي كـأطول وزيـر داخليـة بقـاء في عصـر مبـارك أو حتـى في تـاريخ مصـر الحـديث، وهـو الـوزير الـذي لـم يهتـز تحـت وطـأة الأحـداث التـي مـر بهـا والتـي كانـت كفيلـة بإقالتـه في أكثـر مـن محطـة.. لكنه حظي بثقة الرئيس ليتجاوز كل ما واجهه من أزمات.

https://youtu.be/0QcJqjn5kGo

4. الصحافة في عهد مبارك: تاريخ من الأزمات.. وعقوبات مشددة.. وسلطات مطلقة[29]

محمد علي[30]

لم تكن العلاقة بين الرئيس المخلوع حسني مبارك والصحافة أحسن حالاً من العلاقة بينه وفئات شعبه المطحون، إذ كانت متوترة معظم فترات عهده، فبدا كارهًا لمهنة البحث عن المتاعب، وغير متابع لها بالشكل المأمول من رئيس دولة بحجم مصر.

فقد تعرضت الصحافة خلال حكم مبارك، لعدد من الأزمات، أبرزها أزمة قانون تشديد عقوبات جرائم النشر، وفرض القيود على الصحف المستقلة، والحزبية، واستمرار سياسة اعتقال الصحفيين، في حين لم يكن هامش الحرية ـ الذي كان متاحًا ـ مِنّةً أو منحةً منه، وإنما وسيلة لتنفيس حالة الغضب المكبوت تجاه فشل سياسات نظامه ـ وقتها ـ في شتي المجالات.

وربما رؤية المخلوع للصحافة توضح طبيعة العلاقة، إذ قال الكاتب محمد حسنين هيكل، "مبارك كان يقول على الصحفيين دول عالم "لَبَط"، ويدّعون أنهم يعرفون كل شيء، في حين أنهم «هجاصين» لا يعرفون شيئًا، ووصفهم بقوله "فالحين قوى"، ولابد أن ينكشفوا أمام الناس على حقيقتهم، ولم تحترمهم يومًا، أو يقدّر قيمة مساعداتهم في الوصول إلى المعلومة الصحيحة، بل أنه كثيرًا ما كان يستمتع بوقوعهم في الأخطاء، بسبب الضبابية ومنع المعلومات عنهم".

---

[29] صحيفة الأهرام 29 نوفمبر 2014

[30] استخدم كاتب هذا المقال بجريدة الأهرام لفظ "المخلوع" لوصف الرئيس الأسبق مبارك، والتزاما منا بالموضوعية والحياد أبقينا على هذا الوصف رغم أنه من الناحية القانونية فالرئيس الأسبق لم يخلع وإنما "تخلي عن منصبة، بعكس حالة الرئيس الأسبق محمد مرسى الذي تم "عزله".

وكشف هيكل عن أن واقعة "خليهم ينسلوا"، التي وصف بها مبارك المعارضة في افتتاح مجلس الشعب المزور في العام 2010، لها أخرى شبيهة بها في العام 1981، عندما قال لهيكل واصفًا الصحفيين: "خليهم يغلطوا".

وبعكس سابقيه الزعيمين جمال عبد الناصر، وأنور السادات، لم يكن لمبارك صحفي خاص، بل مجموعة من الكُتَّاب، ورؤساء تحرير الصحف القومية.

وفي عهد المخلوع، تعرضت الصحافة المصرية لأزمة من أعتي الأزمات التي شهدتها على امتداد قرنين من الزمان، فقد فوجئ جموع الصحفيين، والمثقفين، والمهتمين بقضايا الرأي، والفكر بإصدار القانون رقم93 لسنة 1995 الذي وافق عليه مجلس الشعب في جلسة مسائية، ونشر بالجريدة الرسمية صباح اليوم التالي في سابقة، هي الأولي من نوعها في تاريخ الصحافة المصرية، إذ حوي القانون ست مواد، تضمن معظمها تعديلات لبعض مواد قانونيي العقوبات، والاجراءات الجنائية، والقانون 76 لسنة 1970 بأنشاء نقابة الصحفيين.

واتسم موقف نقابة الصحفيين بالقوة، والصلابة، والممارسة النقابية والمهنية الحكيمة، باحتواء جميع الصحفيين في بوتقة فكرية واحدة، لمواجهة العقوبات المشددة التي أتي بها القانون 93، وتصدت الصحف، باختلاف توجهاتها القومية، والحزبية، والمستقلة لهذا القانون، الذي صدر في غسق الليل، وحوت صفحاتها العديد من المقالات، التي فندت مواد القانون، وحشدت الرأي العام، وهيأته لمناصرة قضية حرية الصحافة.

فيما وصف رجائي الميرغني ـ المنسق العام للائتلاف الوطني لحرية الإعلام، وكيل أول نقابة الصحفيين في دورة 1999 – 2003، أمين مساعد اللجنة الدائمة للحريات باتحاد الصحفيين العرب في العام 2000، أمين عام المؤتمر العام الرابع للصحفيين في العام 2004 ـ علاقة الرئيس المخلوع حسني مبارك بالصحافة بأنها كانت معقدة،

وغير مريحة، ووصلت أحيانا لمرحلة الصدام، موضحا أن عهده شهد العديد من الأزمات سواء بينه والصحفيين، أو بينه ونقابتهم.

وأضاف الميرغني أن أهم الأزمات التي شهدها عهد مبارك مع الصحافة، كانت أزمة القانون 93 لسنة 1995، حيث تم تمرير القانون في ساعتين خلال جلسة مسائية لمجلس الشعب، الذي ألغيت فيه ضمانة عدم الحبس في قضايا النشر، وغُلِّظَت العقوبات على الصحفيين، وحدث "لَعِبٌ" في توصيف الجرائم، إذ تم استخدام عبارات مطاطة حتى يكون جميع الصحفيين تحت طائلة القانون، لافتًا إلى أن الجماعة الصحفية تصدت على مدار 13 شهراً لهذه الأزمة، وتمكنت من إعادة الأمور إلي نصابها.

وأوضح أن توتر علاقة مبارك بالصحافة في معظم الأحوال لم يكن بفلسفة شخصية منه، وإنما فلسفة أي نظم ديكتاتورية، على اعتبار أن علاقة السلطة بالصحافة منذ ثورة 1952 لم تكن على ما يرام، فقام هيكل في العام 1954 بإغلاق نقابة الصحفيين، وإعادة تأسيسها، ووجه اتهامات بالفساد لبعض الصحفيين، وطالب بتطهيرهم، وجري تأميم للصحافة المستقلة، حتى تواءم مع النظام الجديد.

ورأى الميرغني أن ما نشهده من تشوهات في الإداء الإعلامي حاليا، نتيجة منطقية للممارسات التي أضعفت الصحافة، فضلا عن تبعيتها للنظام السياسي وعدم استقلاليتها، وانزلاقها في منحني الاستقطاب، لأنها لم تتعود على الاستقلال والحرية، وبالتالي فأن الأزمات العديدة التي شهدتها الصحافة في عهد مبارك نتجت عن العلاقة القهرية المبنية على القهر، والاستخدام، والولاء، وتفضيل الصوت، والراي الواحد.

واستذكر الميرغني ما حدث في العام 1996، بعد انتهاء أزمة القانون 93، إذ كان ضمن وفد نقابة الصحفيين الذي التقى الرئيس المخلوع، بقصر الرئاسة، إذ أشاد مبارك في الغرف المغلقة بأداء الصحافة، ودورها، وقال إن الأخطاء التي يقع فيها الصحفيون، لا تقارن بحجم أخطاء أقرأنهم في أوروبا وأمريكا، وبعد اللقاء فوجئ أعضاء الوفد

بصفوت الشريف أحد أركان النظام، يخرج لهم في مؤتمر صحفي، متنكرًا لكل ما قاله الرئيس، ومتوعدًا ومهددًا الصحفيين، عكس كل حدث داخل الاجتماع.

وأكد سكرتير نقابة الصحفيين الأسبق أن هامش الحرية الذي تنامي في أواخر عهد مبارك، لم يكن منّةَ أو عطاء منه، وإنما محاولة من النظام لتنفيس البخار المتصاعد للأزمات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية التي كانت تشهدها البلاد وقتها، وخاصة في ظل صعوبة استمرار الاحتكار المطلق للصحافة من قبل الدولة، في ظل التطور التكنولوجي.

واتفق يحيي قلاش، سكرتير عام نقابة الصحفيين الأسبق، في الرأي مع الميرغني ، في أن عهد مبارك شهد عدة أزمات عصفت بحرية الصحافة، بسبب كره مبارك ، ونظامه للصحافة، وتجلي ذلك في أزمة القانون 93، إذ خرج "ترزيه" القوانيين بقانون مغلِّظٍ العقوبات في قضايا النشر، ومشدِّدٍ الغرامة، ومضاعفٍ مدد الحبس ، حتى أطلق عليه الصحفيون العديد من المصطلحات، منها "قانون اغتيال الصحافة"، و"قانون الفساد"، وغيرها من المصطلحات التي تؤكد رفض جموع الصحفيين له، مشيرًا إلى أن الأزمة التي استمرت نحو 14 شهرًا، ظلت فيها الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين في حالة انعقاد دائم ومستمر.

وكشف قلاش عن أنه خلال الأزمة التقى الرئيس المخلوع مرتين، الأولي في بداية الأزمة، والأخرى قرب نهايتها، موضحًا أن موقف النقابة ومجلسها في هذه الأزمة كان تاريخيًا، إذ نجح المجلس في إدارة الأزمة باقتدار نتيجة التفاف الجمعية العمومية حوله.

وأوضح أن الأزمة كانت بداية للانحراف الواضح في مسيرة مبارك، فالحاكم عندما يري الإعلام بات عبئًا عليه، ويجب تقييده، بقمع الحريات ، وتكميم الأفواه، فأنه يضع بذلك بداية مسار جديد من معاداة حرية الصحافة، والخلط بينها و البيزنس"، والتمهيد للتوريث، ووجود حاشية حول الحاكم تسيطر علي القرار، وتقمع كل مَنْ

يعارض توجهها، مضيفًا أن هذا القانون كان مؤشراً مبكراً لثمة مسار آخر في عهد الرئيس المخلوع، الذي بدأ باغتيال الرئيس أنور السادات، إذ وقعت أزمة الصحافة في منتصف فترة حكمه، التي كان قد أمضى منها - وقتها - نحو 15 عاما.

وكشف قلاش عن أنه طلب من هيكل - خلال الأزمة - إلقاء كلمة للجمعية العمومية للصحفيين، فكتبها هيكل ، وطلب منه إلقاءها لجموع الصحفيين ، قال فيها أن سلطة الرئيس مبارك قد شاخت في مواقعها، لافتًا إلى أنها المرة الأولي التي يطلق فيها هذا التعبير علي مبارك، الذي بدا يعاني ملامح الشيخوخة، وينحرف فيها النظام بشكل واضح.

ووصف قلاش الصحافة بأنها كالكشاف للأوضاع، سواء للحاكم أو الشعب، وعندما تبدأ السلطة في عمل شيء، أو أشياء لا تريد أن يراها الإعلام، فلأنها تريد وقتها إعلامًا معصوب العينين ، لا ينقل للناس ما يحدث بصدق ، ووضوح، مؤكدا أنهم نجحوا في نهاية المطاف في إجبار النظام علي إلغاء القانون، ولكن ظلت بصمات هذه الأزمة واضحة في طبيعية العلاقة بين مبارك والصحافة.

ورأى قلاش أنه رغم اهتمام مبارك ومتابعته الصحافة يوميا، فأنها لا ترقي لفهم الرئيسين جمال عبدالناصر، وأنور السادات للصحافة، ودورها، رغم أن كلاهما كانت له طريقته في الاهتمام بالصحافة، والإعلام، وتجلى الاختلاف في تعيين رؤساء تحرير ، ومجالس إدارات ظلوا في مواقعهم فترة تمتد لنحو ربع قرن، بل أنه أمَّن وجودهم الأبدي في مواقعهم، وأطلق يدهم في المؤسسات الصحفية طوال فترة حكمه، مرجعًا سماحه لهم بتجاوز القانون، والبقاء في مواقعهم فترات طويلة، لرغبته في أن تكون هذه المؤسسات عينًا للحاكم و ليس عين الشعب، والتطبيل لنظامه الحاكم علي حساب الحقيقة، مما سمح بسريان الفساد شرايين تلك المؤسسات، حتى وصلت نتائجه لما تعانيه المؤسسات الآن من مديونية وصلت إلى 12 مليار جنيه، قائلا : " لقد فوض الرئيس المخلوع لرؤساء التحرير أن يعيثوا فسادًا في الأرض".

وتابع أنه مقابل ذلك ، حدثت ضغوط دولية لإحداث تغيرات ديمقراطية في مصر ، بداية من العام 2003، فاستجاب مبارك لعقد مؤتمر الصحفيين الرابع في العام 2004 ، ووعد النقيب جلال عارف في ذلك الوقت - خلال اتصال هاتفي - بإلغاء الحبس في قضايا النشر، وظلت الجماعة الصحفية من العام 2004 وحتي 2006 تنتظر أي صدى إيجابي لتحقيق الوعد، من دون جدوى، حتى بدأت قيادات الحزب الوطني المنحل ، ورجال البيزنس" ممارسة الحياة السياسي، مما يعني أن الفساد أصبح ممنهج ومعلنًا ومؤسسيًا، وانطلقت عمليات تفريغ الوعد من مضمونه، مشيًرا إلى أنهم قاموا بالدعوة لعقد جمعية عمومية في مارس 2006، وتم وضع قضية الحبس، ولائحة الأجور علي جدول الأعمال، بعدها قررت الجمعية العمومية الاعتصام، وتنظيم مسيرة لمجلس الوزراء لتحريك المياه الراكدة، وتحت هذا الضغط، جرت اتصالات من مجلس الوزراء، ورئيسي مجلسي الشعب والشوري، وجرت اجتماعات ماراثونية أسفرت في النهاية عن إلغاء عدد من المواد السالبة للحريات المتعقلة بالسب والقذف، واستبدل الحبس بالغرامة، لكن ظلت باقي مواد الحبس المقيدة للحريات موجودة.

واستطرد قلاش أنه في مشهد آخر، خلال العام 2006، جرت محاولات سياسية لتمرير مادة تتعلق بالذمة المالية لرجال الأعمال، و السياسيين، ولكن رفضت المادة، فتم تنظيم اعتصام مفتوح، وتحت ضغط هائل، ورغبة من مبارك في إنقاذ سمعته، وتحسين صورته أعطي تعليمات بسحب المادة التي كانت تهدف لتحصين رجال الأعمال من النقد.

وعن رأيه في علاقة مبارك بالصحافة، قال قلاش أن مبارك كان غير متابع جيد للصحف، وكارهًا للصحافة الحزبية، والخاصة، باعتبارها تدعو للإثارة، وتفور أعصابه، لافتا إلى أن مبارك حرص - بعكس عبد الناصر والسادات - على إيجاد مسافة مع الصحافة، وقياداتها، متصورًا - أي مبارك - أن الدرس الذي استوعبه من سابقيه، هو

ضرورة عدم وجود علاقة مباشرة بين الحاكم والقيادات الإعلامية، فيما كان السادات يري أن الصحافة شريكة في عملية التحول، وقاد ذلك بنفسه.

وفي ختام كلامه، أوضح قلاش أن مبارك كان يعتبر وسائل الإعلام أدوات ليس أكثر، و يتعامل مع رؤساء التحرير باعتبارهم موظفين في الإدارات العليا، مشيرا إلي أن العلاقة تحولت لعقد غير مكتوب بين رؤساء التحرير والرئيس مفاده أن يظلوا في مواقعكم، ويفعلوا ما يشاؤون، مقابل أن تكون هذه الصحف جرائد الحاكم، تكتب ما يريد أن يقرأه هو لا الشعب ، و لا تعكر صفوه، و لا تحدث أي قلق له ، معتبرًا أن أخطر ما شهده عهد مبارك، أنه "جمَّد" الحالة الصحفية، وأوقف التطور الذي يحدث، ومكَّن مجموعة بعينها من الأفراد في المؤسسات الصحفية ، وسمح بفسادهم أن يستشري، وكأنهم يعملون في عزب خاصة اختلط فيها العام بالخاص.

5. في ذكرى استعادة طابا: مبارك جزء هام من تاريخ مصر[31]

عمرو عمران

مرت الذكرى السادسة والعشرون لتحرير "طابا" بهدوء غير مسبوق خشي معه كثيرون من مغبة الاحتفال بالذكرى خوفا من اتهامهم بمناصرة الرئيس المعزول حسني مبارك، على الرغم من أنه لا يمكن لمنصف تجاهل حقيقة ثابتة سجلها التاريخ. وهي أن مبارك دفع بفريق متميز من الساسة وفقهاء القانون لخوض غمار معركة قانونية سياسية دعمتها الوثائق التاريخية ضد اسرائيل وتمكن الفريق من حسم المعركة وعادت "طابا" للسيادة المصرية، ورفع مبارك علم بلاده فوقها عام 1989. [32]

يرى كثيرون في عهد مبارك، تجاوزات اجهزة الأمن ولا يتذكرون رفضه إقامة قواعد عسكرية اجنبية في بلاده.. يصب الملايين اللعنات على مبارك لارتفاع مستويات الفقر والمرض ونشوء طبقة تمثل الرأسمالية المتوحشة ويتجاهلون ذكرى طابا، يصفون مبارك ب "الفاسد الاكبر" ويتناسون أنه "قائد الضربة الجوية" في حرب أكتوبر 1973،

[31] https://arabic.sputniknews.com/opinion/201503191013772372/

[32] التزاما منا بالموضوعية والحياد نورد هذه المقالة التي تعبر عن رأي فريق من المصريين المؤيدين للرئيس الأسبق مبارك.

بل ويعتبر البعض أن قيادته لتلك الضربة كانت "في إطار اداء الوظيفة"!! وعلى الرغم من "تخلي" مبارك عن الحكم عقب ثورة 25 يناير 2011، فأن شريحة من المجتمع المصري تراه جزءا من تاريخ الحرب والسلام في مصر، بينما تؤكد رسالة الرئيس الأسبق للمصريين في ذكرى تحرير طابا أن "الطريق إلى طابا لم يكن سهلا". ونشرت الكاتبة الكويتية فجر السعيد، عقب لقاء الرئيس السابق رسالة مبارك، بمناسبة ذكرى تحرير "طابا" جاء فيها: "وأنا أسترجع ذكريات الأيام المجيدة التي عشتها في خدمة بلادي يظل التاسع عشر من مارس يوما أعتز وأفتخر به بعد أن تركت منصبي كرئيس للجمهورية، وأصبحت في ذمة التاريخ بكل ما قدمت لوطني من عطاء عبر مسيرة من العمل والكفاح والتضحية استمرت لما يزيد عن ستة عقود". وأضاف: "أسترجع حكمة واقتدار المفاوض المصري من أجل أن تنسحب إسرائيل من آخر شبر من أرضنا المحتلة، تحمله هذه المسئولية بشرف وإباء, وخاضت مصر ملحمة وطنية من أجل استرداد طابا تأكيدا لإرادتنا وتصميمنا على استرداد كامل حقوقنا وأرضنا في ملحمة سياسية ودبلوماسية بعد أن خاض جيش مصر العظيم ملحمة عسكرية رائعة سيظل يذكرها التاريخ... لم يكن الطريق إلى استرداد طابا سهلا أو ممهداً، ولم تكن فقط بمثابة سلسلة من المفاوضات فبعد انتصار السادس من أكتوبر 1973 وفض الاشتباك الأول في يناير 1975 تم توقيع معاهدة السلام في 6 مارس 1979، والتي أصر الرئيس الراحل أنور السادات أن تنص علي انسحاب إسرائيل من كامل الأراضي المصرية التي احتلت في عام 1967". وفي ذكرى تحرير طابا، خرج العشرات من مؤيدي الرئيس الأسبق والذي يطلقون على أنفسهم "أبناء مبارك" اليوم الخميس في وقفة تأييد للرئيس السابق امام المستشفى العسكري بالمعادي حيث يستكمل علاجه. وكالة "سبوتنيك" التقت عددا من المشاركين للتعرف على الأسباب التي دفعتهم إلى الدعوة لهذه الوقفة، وأكد حسن الغندور. 34 عاما. عسكري سابق في قطاع الحرس الجمهوري "أننا تجمعنا اليوم هنا عند المستشفى

التي يستكمل علاجه فيها الرئيس الأسبق مبارك الذي رفع علم مصر فوق طابا.. نحن نشعر بأن هناك نوع من طمس حقائق التاريخ من قبل الدولة، فقررنا أن نجتمع هنا وليس في مكان اخر حيث نحتفل مع صاحب هذا النصر، ليس لنا أي مطالب من أي نوع. وأضاف الغندور.. ما اريد أن اقوله "أن الاحتفال بأعياد سيناء كلها يعتبر تاريخ للرئيس مبارك وابطال حرب السادس من اكتوبر." اما السيدة زينب عامر (50 سنة . ربة منزل) عبرت عن مشاركتها اليوم في هذه الفاعلية مبتدئة كلامها قائلة "لن ننسي تاريخ الرئيس مبارك، التاريخ فقط هو من يستطيع أن يكرم الرئيس مبارك وليست الدولة. لا أنكر أن جزءا من الشعب المصري أهان مبارك ولكن الكثيرون اليوم يندمون على ايامه. وأضافت.. أنني اعتبرهم مرضي هؤلاء الذين يريدون أن يغيروا التاريخ. في العالم يعرفون ويقدروا تاريخ مبارك حتى أنه في إحدى دول الاتحاد السوفيتي القديم قد اقاموا تمثالا له.

كما التقى مراسل وكالة سبوتنيك مع الكاتب والحاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية شادي محفوظ . 48 عاما، الذي قال "أريد أن أقول إننا جئنا الى هنا اليوم، لا أحد منا يمثل أبناء مبارك، نحن جئنا من اجل مصر وحب هذا البلد وليس لشخص الرئيس مبارك. الرئيس الأسبق أصر على أن يعيد كل شبر من أرض سيناء، وبالتالي الحضور اليوم هنا هو يعبر في حقيقة الأمر عن الوفاء لمصر، وأنا شخصيا اعشق الرئيس الراحل أنور السادات ولكن عندما قرأت التاريخ عرفت أن الزعيم جمال عبد الناصر كان وطنيا الي ابعد حد. لا أستطيع أن اشطب 18 سنة (فترة حكم عبد الناصر) من تاريخ بلدي إذا كنت لا أحب عبد الناصر.. مبارك تحول الى رمز عندما قال له الرئيس الأمريكي أوباما "أن عليه أن يرحل الآن".. أنا التمس العذر لأي شخص لا يستطيع أن يفهم هذا المعني الحقيقي لحب البلد، وكان قرار التحكيم الدولي مؤيدا لموقف مصر، وقام مبارك في احتفالية كبيرة آنذاك برفع العلم المصري على طابا، عام 1989، معلنا عودة طابا للسيادة المصري.

الفصل الخامس

منظمـــــــــــــات المجتمع المدني ومحاولات تغيير الواقع في عهد مبارك

1. دور منظمات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في مصر (1995- 2007) [33]

مروة محمد عبد المنعم بكر

اسماعيل صبري مقلد، محمد أحمد العدوي

تناول موضوع الدراسة دور منظمات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في مصر خلال الفترة من 1995 إلى 2007 وفي هذا السياق تتجه الدراسة إلى التعرف على مدى فعالية منظمات أو مؤسسات المجتمع المدني ودورها في دفع عجلة النمو الديمقراطي، كما تناولت خاتمة الدراسة مجموعة من التطورات التي شهدتها مصر في عام 2001 لمحاولة توضيح دور المجتمع المدني في مستقبل التطور الديمقراطي في مصر.

وقد هدفت الدراسة إلى توضيح بنية المجتمع المدني وإسهامات منظمات المجتمع المدني في تدشين عملية التحول الديمقراطي في مصر، وكذلك معرفة تأثير الإطار الدولي للمجتمع المدني العالمي وتأثيره على المجتمع المدني في مصر وأثر ذلك على عملية التحول الديمقراطي من ناحية، والأطر القانونية والتشريعية والأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها على دور منظمات المجتمع المدني.

وتنطلق مشكلة الدراسة من أنه بالرغم من التوسع في أنشاء أنواع مختلفة من منظمات المجتمع المدني في مصر وتزايد الدعوة لإشراكها في عملية التحول الديمقراطي وفي ظل تنامي التوجه العالمي نحو الديمقراطية، فأن هذه المنظمات لم تقم بما كان يرجى لها من دور في دفع وتحفيز عملية التحول الديمقراطي في مصر.

وقد حاولت الدراسة الإجابة على العديد من التساؤلات المتعلقة بأهم القضايا الخاصة بمفهوم التحول الديمقراطي في مصر والدور الذي يمكن أن تمارسه مؤسسات المجتمع المدني في عملية التحول، وكذلك الأطر الحاكمة لعمل هذه

[33] http://www.aun.edu.eg/thesis_files/2447.doc

المنظمات في مصر، والعوامل التي يمكن أن تؤثر في تفعيل أو إعاقة دور هذه المنظمات.

وقد اعتمدت الدراسة في التحليل على المنهج المؤسسي ومنهج تحليل النظم. وقد تم استخدام منهج تحليل النظم لأنه يعد منهجاً صالحاً للتطبيق على هذه الدراسة حيث أن الدراسة تناولت الأبعاد الخاصة ببيئة النظام السياسي المصري وأثر ذلك على دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي ومدى استجابة النظام لذلك.

أما المنهج المؤسسي فقد تم استخدامه في هذه الدراسة لمعرفة قدرة مؤسسات المجتمع المدني على عملية التحول الديمقراطي في مصر وزيادة فاعليتها.

وقد تم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول، ينقسم كل فصل إلى ثلاثة مباحث، تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة.

بالنسبة للفصل الأول، ويحمل عنوان: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي يقع في ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول منها مفهوم التحول الديمقراطي وقد تعرض المبحث إلى اقترابات النظرية وأنماطه ومراحله ومؤشراته وتتمثل في انتخابات حرة ونزيهة، وبناء المؤسسات واحترام حرية الرأي والتعبير وسيادة القانون واستقلال القضاء، تنمية الثقافة السياسية الديمقراطية.

ويتناول المبحث الثاني مفهوم المجتمع المدني وهو مجموعة من المنظمات التطوعية المستقلة نسبياً أي تكون المجال العام لتحقيق مصالح أفرادها أو تحقيق منفعة جماعية للمجتمع ككل، ويتكون المجتمع المدني من: الجمعيات الأهلية والمنظمات الحقوقية والنقابات المهنية والعمالية وجماعات رجال وسيدات الأعمال والغرف التجارية والصناعية والحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية التي تواجه دورها في تعبئة الجماهير في مواجهة الحزب أو الأحزاب الحاكمة التي تشكل السلطة السياسية في الدولة.

أما المبحث الثالث فتناول العلاقة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي.

بالنسبة للفصل الثاني، وعنوانه: النظام السياسي المصري والتطور الديمقراطي ويقع في ثلاثة مباحث، الأول يتناول تطور النظام السياسي المصري من 1923-1970 وقد تعرض هذا المبحث إلى فترتين 1923-1952 وهي فترة الحكم الملكي، ثم 1952-1970 وهو فترة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر.

أما الثاني فتناول التحول الديمقراطي في عهد الرئيس السادات، والمبحث الثالث فتناول التحول الديمقراطي في عهد الرئيس مبارك.

بالنسبة للفصل الثالث: وعنوانه الأطر الحاكمة لعمل منظمات المجتمع المدني في مصر ويقع في ثلاثة مباحث، الأول: القوانين والتشريعات الخاصة بمنظمات المجتمع المدني والثاني الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية، أما المبحث الثالث فتناول الإطار الدولي لحركة المجتمع المدني وهو ما يعرف بالمجتمع المدني العالمي.

أما الفصل الرابع: فبعنوان واقع منظمات المجتمع المدني في مصر ويضم ثلاثة مباحث يتناول الأول منها الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية السياسية، ويتناول الثاني النقابات المهنية والعمالية، أما المبحث الثالث فتناول الجمعيات الأهلية والمنظمات الحقوقية.

أما الفصل الخامس: فبعنوان المجتمع المدني وبعض قضايا التحول الديمقراطي في مصر ويضم ثلاثة مباحث، فيتناول الأول المجتمع المدني والثقافة السياسية في مصر، أما الثاني المجتمع المدني والتعددية السياسية في مصر، أما المبحث الثالث، فقد تناول المجتمع المدني والمواطنة في مصر.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي:

1. أن هناك علاقة وثيقة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، فلا يمكن أن يقوم المجتمع المدني بدوره إلا في إطار نظام ديمقراطي، كما أنه يشكل في الوقت نفسه ركيزة

لترسيخ الديمقراطية، إلا أن المجتمع المدني كان دوره محدوداً في تعزيز عملية التحول الديمقراطي في مصر.

2. أن دراسة النظام السياسي المصري ومراحل تطوره تبين أن استمرار أي نظام سياسي يتوقف على مدى قدرته على التغيير والتجديد الذاتي وعلى تطوير مؤسساته وأفكاره بما يتناسب مع الظروف المتغيرة.

3. أن الأطر القانونية الحاكمة لعمل منظمات المجتمع المدني تمنح صلاحيات أكبر للحكومة في مواجهة تلك المنظمات وهو ما حد من حريتها وبالتالي قدرتها على الحركة، كما يلاحظ التوسع في الأدوار الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ولكن مع التضييق على الدور السياسي لهذه المنظمات وهو ما يعوق دورها في عملية التحول الديمقراطي.

4. أن تنامي ظاهرة المجتمع المدني العالمي وآلياته المشجعة له دور مؤثر في تقوية المجتمع المدني في مصر، حيث أنه يمثل دعماً لعملية التطور الديمقراطي وحماية حقوق الإنسان.

5. على الرغم من الازدياد المطرد في عدد المنظمات التي تندرج ضمن إطار المجتمع المدني واتساع أنشطتها وامتدادها إلى كثير من المحافظات المصرية إلا أنها لم تقم بدور فاعل في دفع عملية التحول الديمقراطي في مصر وخاصة في الأقاليم خارج القاهرة الكبرى والإسكندرية.

وفي ضوء دراسة بعض قضايا التحول الديمقراطي في مصر اتضح ضعف دور منظمات المجتمع المدني في التأثير على عملية التحول الديمقراطي وهي:

- تعتبر التعددية السياسية أهم عناصر التحول الديمقراطي وبدونها يظل النظام السياسي القائم غير ديمقراطي وبوجود حزب واحد مهيمن ومسيطر على السلطة وهو الحزب الحاكم، مما أدى إلى تهميش دور أحزاب المعارضة على الحياة السياسية،
- كما أن النقابات والجمعيات الأهلية والمنظمات الحقوقية ليس لها دور مؤثر في الحياة السياسية مما شجع على تكوين وانتشار الحركات الاجتماعية الجديدة

واعتبارها قنوات للمشاركة السياسية خارج الأطر التقليدية لمعارضة النظام التي ثبت ضعفها إما لأسباب ذاتية أو بسبب ضغوط النظام لتحجيم دورها في المجتمع وبخاصة دورها في المجال السياسي.

- ويرتبط بما سبق أن دور مؤسسات المجتمع المدني في نشر وتعميق مفهومي المواطنة والثقافة السياسية لا يزال محدوداً، بالرغم من أنه لا نستطيع الوصول إلى المجتمع الديمقراطي بدون ترسيخ لهذه القيم والمفاهيم.
- ومن كل ما سبق يتأكد صحة الفرضية التي سعت الدراسة إلى اختبارها حيث تبين أن هناك ارتباطاً بين فاعلية دور منظمات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي وقدرتها على التأثير على النظام من أجل خلق بيئة مواتية لإتمام عملية التحول وقد ثبت ذلك في دراسة الحالة المصرية،
- بل أن تطور الثورة المصرية جاء نتيجة لحركات الرفض الاجتماعي والسياسي والتي ساعدها حالة الاحتقان الموجودة لدى غالبية الشعب المصري، ولم نجد دوراً فاعلاً في الثورة لمؤسسات المجتمع المدني التقليدية كالأحزاب والنقابات والجمعيات الأهلية والاتحادات وغير ذلك من مؤسسات كانت تعد هي قوى المجتمع المدني في مصر.

أن أجندة عملية التطور الديمقراطي في المرحلة الراهنة تشير إلى عدد من التحديات:

- تنشيط التعددية الحزبية وترجمتها إلى واقع سياسي حي وزيادة الحضور السياسي للأحزاب.
- العلاقة بين القطاع المدني والقطاع العسكري ودور كل منهما في تأسيس شرعية النظام والحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي وكيفية التوفيق بين احترافية القوات المسلحة من ناحية ودورها باعتبارها خط الدفاع النهائي لحماية الشرعية الدستورية من ناحية أخرى، وكذلك ما بين تحقيق الحكم الرشيد في كافة مؤسسات الدولة المصرية، وهو ما يتضمن المؤسسة العسكرية ذاتها.

- استمرار التطور الديمقراطي مع احتواء محاولات التدخل الخارجي في الشئون الداخلية.
- تنمية ودعم الثقافة السياسية للمواطنين المصريين، وإعادة اهتمامهم بالشأن السياسي.
- البحث في خيارات المجتمع المصري بشأن الدولة القادمة، والتوليف بين آراء تدعم الدولة المدنية، وأخرى تتحدث عن دولة مدنية بمرجعية دينية، وثالثة تتحدث عن دولة مدنية، وهو ما ظهر بوضوح بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير.
- أن استمرار العملية الديمقراطية يرتبط بتطور التنوع الاجتماعي والاقتصادي في مصر، كلما ازداد التمايز ازدادت الحاجة للتعبير السياسي المتعدد لكي تعبر الفئات والجماعات عن مصالحها المختلفة، واستمرار العملية الديمقراطية يخلق مناخاً لدى الرأي العام يقوم على تعدد الرأي والاختلاف، كما أن أهمية التعددية السياسية تكمن في أنها تقدم الإطار السياسي الأكثر ضمانا للتقدم والتنمية.
- من ناحية أخرى فأن العملية الديمقراطية تخلق القوى المعادية لها، فهناك القوى التي ازدهرت مصالحها في ظل التسلطية، مصالح ترتبط أحيانا بفساد لا يراد الكشف عنه، أو مصالح ترتبط بوجود أشخاص غير مؤهلين، ولكنهم يتولون مناصب كبيرة وهناك تقاليد السلطة غير المقيدة التي تتصرف دون حدود أو رقابة من برلمان أو صحافة، وكلما توسعت العملية الديمقراطية شعرت هذه القوى بالخطر على مصالحها ومواقعها.

أن جوهر التحول الديمقراطي يتمثل في تداول السلطة سلمياً وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وتحقيق حياة كريمة وعادلة للفرد يكون فيها مواطناً يحق داخل دولته، والتحول الديمقراطي في هذا المفهوم يتحقق من خلال عملية متكاملة تتضمن إعادة البناء لكثير من نواحي الحياة في المجتمع والدولة، فهي تتصل

بالثقافة السياسية وبالعلاقة بين المركز والهامش وبزيادة الإنتاج وحل المشكلات الاقتصادية، وبالعلاقة بين الديني والمدني والعلاقة بين السلطة والثروة .

وفي ضوء ذلك يتضح الدور المنشود لمنظمات المجتمع المدني في دعم وتعزيز عملية التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي الشامل فيما بعد ثورة 25 يناير، وذلك في المجالات التالية:

- ✓ **دور منظمات المجتمع المدني في تنمية الثقافة السياسية للمواطنين ؛ لقد أكدت أحداث 25 يناير على أهمية الإنترنت باعتباره الوسيلة الثورية لعصر المعلومات، حيث استفادت الحركات الاجتماعية الجديدة والإلكترونية منها على وجه الخصوص والمنظمات الحقوقية من استخدام الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي في زيادة الوعى السياسي والمشاركة السياسية، حيث مثل الإنترنت الوسيلة الأساسية للدعوة والحشد لهذه الثورة بين قطاعات الشباب المصري، وفي ضوء ذلك التغير في أدوات الثقافة السياسية والمشاركة السياسية يجب على باقي منظمات المجتمع المدني الاستفادة من الخدمات الهائلة التي يتيحها الإنترنت بما يدعم الثقافة السياسية للمواطنين ، وكذلك استخدام الاتصال المباشر مع بقية فئات المجتمع التي لا تحسن التعامل مع الإنترنت ؛ لكونها كتل انتخابية مهمة في تحديد مستقبل التطور السياسي في مصر.**
- ✓ **دور منظمات المجتمع المدني في التوعية الحقوقية وتدعيم قيم المواطنة، وإرساء ثقافة الحقوق والواجبات، وتعميق مبادئ المساواة والحرية والعدالة والشفافية والمساءلة وكشف الفساد، وغير ذلك من مؤشرات الحكم الرشيد، ويرتبط بذلك الدور ضرورة ضمان الدولة للحريات والحقوق الأساسية للمواطنين، واستقلال القضاء وتوفير ضمانات التقاضي وتيسير إجراءاتها، وإلغاء حالة الطوارئ القائمة وهذه تمثل مطالب رئيسة لمعظم المواطنين المصريين.**

- ✓ دور منظمات المجتمع المدني في دعم التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة وذلك من خلال الرقابة والمتابعة بما يوفر ضمانات حرية ونزاهة الانتخابات، إعادة الحق للمواطنين في التعبير عن إرادتهم عبر صناديق الانتخابات، وإصدار قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية.
- ✓ دور مؤسسات المجتمع المدني بجانب القوى الوطنية والسياسية في صياغة دستور ديمقراطي يجعل الأمة مصدراً حقيقياً للسلطة، ويجعل كذلك السلطة التنفيذية مسئولة أمام مجلس نيابي منتخب انتخابا حراً ونزيهاً.
- ✓ دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم اللامركزية في المحافظات المصرية المختلفة بما يساهم في دعم المشاركة المجتمعية وكذلك السياسية للمواطنين من أجل تحقيق التنمية المحلية الذاتية، وكذلك تحويل الإدارة المحلية إلى حكم شعبي حقيقي وإصدار قانون جديد للمحليات يتم على أساسه انتخاب كافة أجهزة الإدارة المحلية التنفيذية والشعبية بالانتخاب العام المباشر، وتفعيل رقابة المجلس الشعبي المحلي على الجهاز التنفيذي.
- ✓ تحقيق مشاركة المواطنين السياسية والاجتماعية والاقتصادية للصالح العام والمتمثل في تقدم المجتمع ككل وتحقيق العدالة الاجتماعية وهو ما يعني وجود علاقات متبادلة بين تلك المجالات، مع الأخذ في الاعتبار أن التمكين السياسي يمثل ضرورة للتمكين الاقتصادي والاجتماعي، كما أن حدا أدنى من المستويات الاجتماعية والاقتصادية للشعوب يمثل نقطة انطلاق مطلوبة حتى يشاركوا سياسيا.
- ✓ عقد وتنفيذ برنامج قومي للتوعية والتثقيف السياسي تقوم فيه منظمات المجتمع المدني بدراسات وتدريبات ومبادرات، وكذلك المؤسسات الحكومية المعنية والمجالس القومية المتخصصة مثل المجلس القومي للشباب والمجلس القومي للمرأة والمجلس القومي لحقوق الإنسان، مع الاهتمام

بالمناطق الريفية في كافة أرجاء ومحافظات مصر، وبفئات معينة مثل الأميين والمرأة، وهذا البرنامج مهم للغاية في هذه المرحلة التي تمر بها مصر حيث أن ثورة 25 يناير قد أوضحت ضعف مؤسسات المجتمع المدني الحالية، وعدم وجود ثقافة سياسية مواتية بعد الثورة مما كان له أثر سلبى في التشويش بين المصريين، والتخوف من تعثر عملية التحول الديمقراطي، وكل ذلك يؤكد على ضرورة الإسراع في تنفيذ مثل هذا البرنامج القومي علي أن يكون بغرض التوعية والتثقيف السياسي المحايد.

وهكذا يجب أن يأخذ دور المجتمع المدني في الشامي بعد ثورة 25 يناير، حيث أن طبيعة التغييرات والإصلاحات السياسية الهيكلية في المجتمع المصري - بما يتطلبه ذلك من إرساء ثقافة سياسية وحقوقية مواكبة - تفرض على كافة منظمات المجتمع المدني في مصر أن يكون لها دور قادم وأكبر في تعميق قيم ومبادئ الممارسة الديمقراطية، ويقتضي الأمر التكتل والتشبيك والائتلاف فيما بين هذه المنظمات لتبادل الخبرات فيما بينها، ومزيد من الفاعلية والتأثير في الحياة السياسية في مصر، وحتى تنجح هذه المنظمات في أنشطتها وأدوارها لابد من قيام الدولة بإطلاق حرية العمل لها ، بمعنى إطلاق حرية تنظيم الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات الأهلية في إطار المقومات الأساسية للمجتمع والنظام العام ، ويرتبط بذلك تطوير الأطر القانونية بما يساهم في خلق بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية مواتية لعمل منظمات المجتمع المدني. كما يرتبط نجاح الثورة المصرية بقدرة مؤسسات المجتمع المدني المختلفة على التوافق بشأن مبادئ ومصالح عليا لمصر المستقبل، وليس السعي للمكاسب السريعة والجزئية لبعض تلك المؤسسات، كما أن دورها يعد أساسيا في الارتقاء برأس المال الاجتماعي في مصر بما يسهم في إعادة بناء مصر ما بعد الثورة.

2. الحركة المصرية من أجل التغيير[34]

الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية) هي تجمع فضفاض من مختلف القوى السياسية المصرية هدفت منذ تدشينها إلى تأسيس شرعية جديدة في مصر، بعد تنحية نظام حسني مبارك عن السلطة. منذ بدايتها ركزت الحركة على رفضها للتجديد للرئيس حسني مبارك لفترة رئاسة خامسة، ورفضها ما رأته مناورات سياسية وتشريعية وإعلامية هدفها التمهيد لتولي ابنه جمال مبارك الرئاسة من بعده، فرفعت شعاري لا للتمديد لا للتوريث.

منسقي الحركة

1. جورج إسحاق

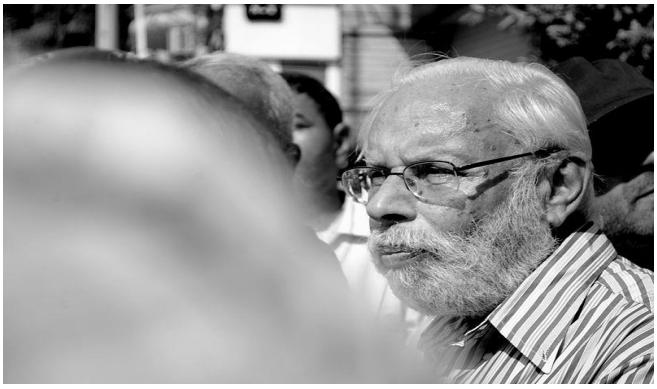

استاذ التاريخ بالتربية والتعليم - مدير مدارس القديس يوسف

النشأة

ولد في بورسعيد، وتخرج من قسم التاريخ كلية الآداب جامعة القاهرة عام 1964. بدأ حياته بالعمل مدرسًا للتاريخ، ثم خبيرًا تربويًا، ثم تقلد منصب مدير المدارس "القديس يوسف" بمصر لفترة طويلة، وبعدها عين مستشارًا إعلاميًا لها.

[34] https://ar.wikipedia.org/wiki/الحركة_المصرية_من_أجل_التغيير#.

عمله السياسي

عمل إسحاق بعدها في الخدمات العامة علي مختلف المستويات والمجالات، حيث شارك في حركات سياسية كثيرة منذ أن كان طفلاً شارك مع الفدائيين في مقاومة الاحتلال، وشارك أيضاً في مقاومة الاعتداء الثلاثي علي مصر، ثم أنتقل إلي حزب العمل 1969، وكان يشارك بنفسه في كل المظاهرات التي تنظمها الحركة ليكسر بذلك حواجز الخوف لدي الشعب المصري، فكانت نقطة بدايته، ومنذ أن نشأت هذه الحركة وحتى الآن، لم يفلح النظام في التخلص من صداعها، حيث نظم إسحاق أول مظاهرة في 12 ديسمبر 2004، وخرج بهتافات لم يكن يسمع عنها الشعب المصري من قبل، مثل «كفاية 24 سنة لمبارك» حيث كانت الحركة الأولي من نوعها لمناهضة التوريث.

وتحمل إسحاق علي عاتقه صعوبات بداية أنشاء الكيان وواجه الملاحقات الأمنية والاعتقالات على الرغم من كبر سنه، ولم يكتف بذلك، بل امتدت الضغوط ليواجه كذلك مع بقية زملائه قضايا أخرى، مثل التعديلات الدستورية الأخيرة، حتى وصلت الحركة التي اقتصرت عضويتها في بداية أنشائها على 300 شخص إلى ما يزيد علي 20 ألفاً، وأصبح لديه منسقون في 24 محافظة.

ولعل اعتراف جورج إسحاق بحق الإخوان المسلمين في الوجود والمشاركة السياسية، بل مشاركته في أغلب احتفالاتهم ومؤتمراتهم، كان سبباً رئيسياً في تأليب عدد من الأقباط المتشددين عليه، فهاجموه بضراوة، لكنه كان أقوي من الجميع، ولم يجد أي غضاضة في أن يعلن رغبته القوية بأن يكون الاختيار للشعب.

أُختير منسقًا عامًا لحركة «كفاية» بعد البيان التأسيسي لأول مؤتمر عقدته الحركة في سبتمبر 2004.

رسخ إسحاق مبدأ التداول داخل حركة «كفاية» حين رشح الدكتور عبد الوهاب المسيري، منسقاً عاماً للحركة، خليفة له، فهو شخصية تتمتع بالإحساس العميق

بالانتماء الوطني الذي لا يميز بين التيارات المختلفة، التي جعلت العمل معه مسألة في منتهي السهولة.

اعتقاله

تم اعتقال إسحاق في أحداث إضراب 6 أبريل كانت المرة الثانية التي اعتقل فيها، حيث اعتقلته أجهزة الأمن العام الماضي خلال تنظيمه إحدى المظاهرات، لتلقي عليه أجهزة الأمن القبض مساء الأحد الماضي، بعدما اقتحموا شقته بوسط البلد واقتادوه إلى جهة غير معلومة.

2. عبدالوهاب المسيري

(عبد الوهاب محمد المسيري) أكتوبر 3 - 1938يوليو(2008 ، مفكر وعالم اجتماع مصري مسلم، وهو مؤلف موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية أحد أكبر الأعمال الموسوعية العربية في القرن العشرين الذي استطاع من خلالها برأي البعض إعطاء نظرة جديدة موسوعية موضوعية علمية للظاهرة اليهودية بشكل خاص، وتجربة الحداثة الغربية بشكل عام، مستخدماً ما طوره أثناء حياته الأكاديمية من تطوير مفهوم النماذج التفسيرية، أما برأي البعض الآخر فقد كانت رؤيته في موسوعته متحيزة لليهود، ومتعاطفة إلى حد كبير مع مواقفهم تجاه غير اليهود، بل وصفها البعض بأنها تدافع عن اليهود.

النشأة

ولد عبد الوهاب المسيري في مدينة دمنهور في مصر في تشرين أول عام 1938تلقى تعليمه الأولي (الابتدائي والثانوي) في مقر نشأته. في عام 1955التحق بقسم اللغة الإنجليزية كلية الآداب جامعة الإسكندرية وتخرج عام 1959وعين معيداً فيها عند تخرجه.

سافر إلى الولايات المتحدة عام 1963حيث حصل على الماجستير في الأدب الإنجليزي المقارن من جامعة كولومبيا بمدينة نيويورك عام 1964، وعلى الدكتوراه من جامعة رتجرز بنيوجيرزي عام .1969

عند عودته إلى مصر قام بالتدريس في جامعة عين شمس وفي عدة جامعات عربية من أهمها جامعة الملك سعود (1983 . 1988)، كما عمل أستاذا زائرا في أكاديمية ناصر العسكرية، والجامعة الإسلامية العالمية (ماليزيا)، وعضو مجلس الخبراء في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية (1970 . 1975)، ومستشارا ثقافيا للوفد الدائم لجامعة الدول العربية لدى هيئة الأمم المتحدة في نيويورك (1975 . 1979).

وهو عضو مجلس الأمناء في جامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية ببيتسبرغ، بولاية فرجينيا في الولايات المتحدة الاميركية. صدرت له عشرات الدراسات والمقالات عن إسرائيل والحركة الصهيونية ويعتبر واحدًا من أبرز المؤرخين العالميين المتخصصين في الحركة الصهيونية.

نشاطه السياسي

كان المسيري لفترة قصيرة في بداية حياته منتميا إلى الإخوان المسلمين ثم أنتمى الي اليسار المصري وتحديداً للحزب الشيوعي، وفي 2004 أنضم المسيري لحزب الوسط الإسلامي ليصبح من أوائل المؤسسين وقبل وفاته شغل منصب المنسق العام لحركة كفاية، التي تأسست في نهاية 2004 للمطالبة بإصلاح ديمقراطي في مصر، ونظمت سلسلةً مظاهراتٍ احتجاجاً على إعادة انتخاب الرئيس المصري حسني

مبارك لولاية خامسة في 2005، وقد تعرض للاعتقال من قبل السلطات المصرية أكثر من مرة .

في يناير 2007 تولى منصب المنسقِ العام للحركة المصرية من أجل التغيير) كفاية (وهي الحركة التي عارضت في تلك الفترة حكم الرئيس محمد حسني مبارك وسعت لإسقاطه من الحكم بالطرق السلمية ومعارضة تولي ابنه جمال مبارك منصب رئيس الجمهورية من بعده.

السيرة الذاتية

- ليسانس آداب- أدب إنجليزي -جامعة الإسكندرية 1959.
- ماجستير في الأدب الإنجليزي والمقارن . جامعة كولومبيا. الولايات المتحدة الأمريكية1964.
- دكتوراه في الأدب الإنجليزي والأمريكي والمقارن جامعة رتجرز بنيوجيرزي الولايات المتحدة الأمريكية1969.
- رئيس وحدة الفكر الصهيوني وعضو مجلس الخبراء بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام 1970 ـ 1975.
- المستشار الثقافي للوفد الدائم لجامعة الدول العربية لدى هيئة الأمم المتحدة بنيويورك 1975 ـ1979.
- أستاذ الأدب الإنجليزي والمقارن. جامعة عين شمس 1979 ـ 1983، وجامعة الملك سعود 1983 ـ 1988، وجامعة الكويت 1988 ـ 1989 .
- وكان يعمل أستاذاً غير متفرغ بجامعة عين شمس 1988ـ 2008.
- كما عمل أستاذاً زائراً بالجامعة الإسلامية العالمية (ماليزيا) في كوالا لامبور وبأكاديمية ناصر العسكرية.
- المستشار الأكاديمي للمعهد العالمي للفكر الإسلامي بواشنطن 1992 . 2008.

- ❖ عضو مجلس الأمناء لجامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية في ليسبرج في فيرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية 1993 . 2008.
- ❖ عضو مجلس الأمناء لجامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية -واشنطن- الولايات المتحدة الأمريكية 1997 ـ2008.
- ❖ مستشار تحرير عددٍ من الحَوْليات التي تصدر في مصر وماليزيا وإيران وأمريكا وإنجلترا وفرنسا.

وفاته

توفي فجر يوم الخميس 3 يوليو 2008 بمستشفى فلسطين بالقاهرة عن عمر ناهز السبعين عامًا بعد صراع طويل مع مرض السرطان، وشيعت جنازته ظهرا من مسجد رابعة العدوية بمدينة نصر بالقاهرة .وشارك في صلاة الجنازة آلاف المصريين، إضافة إلى عشرات العلماء والمفكرين، وعلى رأسهم الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي والمفكر المصري المعروف فهمي هويدي والدكتور محمد سليم العوا والداعية عمرو خالد .ودفن في مدينه دمنهور.

3. عبد الجليل مصطفى

- الدكتور/ عبد الجليل مصطفي أستاذ الباطنة بطب قصر العيني
- كان مديراً لمستشفى قصر العيني الفرنسي في بدايته، ثم أنتُدب لإدارة مستشفى السلام الدولي.
- شارك الدكتور/ محمد أبو الغار في حركة 9 مارس لاستقلال الجامعات، وهو صاحب الحكم الشهير بإلغاء الحرس الجامعي..

- أحد مؤسسي الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية)
- شارك في تأسيس الجمعية الوطنية للتغيير وأصبح منسقاً عاماً لها.

4. عبد الحليم قنديـــــل

عبد الحليم قنديل 1954_طبيب وصحفي معارض مصري وهو المنسق العام للحركة المصرية من أجل التغيير كفاية ذو اتجاه قومي عربي.

ولد قنديل بقرية الطويلة التابعة لمدينة المنصورة بمحافظة الدقهلية .ترجع أصوله إلى محافظة الشرقية فجده الأكبر قنديل خليل كان عمدة قرية المحمودية مركز ههيا وما زال مركز ثقل عائلته هناك الي اليوم.

اعتقاله في مطار عمان

تم اعتقال قنديل صباح يوم السبت 15 من مايو عام 2010 لدى وصوله إلى مطار الملكة علياء الدولي بالعاصمة الأردنية للمشاركة في إحدى الفعاليات التي ينظمها مجمع النقابات المهنية الأردنية إحياءً للذكرى الـ 62 لنكبة الشعب الفلسطيني. مما دعى الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان لإصدار بيان تحمّل فيه الحكومتين المصرية والأردنية مسؤولية سلامة وحرية قنديل.

تم الإفراج عنه في يوم الأحد 16 من مايو عام 2010 ليسمح له بدخول الأردن دون أي تفسير لهذا الإجراء اعتقالاً أو إفراجاً ودون أي تعليق من الخارجية المصرية بهذا الشأن .

مؤلفاته

- الأيام الأخيـــــــــــرة
- الرئيس البديـــــــــل
- بين الناصرية والإسلام
- كارت أحمر للرئيـــس

جريدة صوت الأمة

رأَسَ عبد الحليم قنديل تحرير جريدة صوت الأمة منذ يوليو 2008 وحتى مارس 2009، ليتولى سيد عبد العاطي رئاسة التحرير منذ مارس 2009، ثم عاود عبد الحليم قنديل ليرأسها مرة أخرى منذ إبريل 2011.

التحقيق معه بتهمة إهانة الرئيس

أحالت نيابة الاستئناف، الأربعاء 2 يناير 2013، بلاغًا يتهم عبد الحليم قنديل، رئيس تحرير جريدة صوت الأمة، بسب وقذف الرئيس محمد مرسي، وأحالته إلى نيابة شمال الجيزة لاستكمال التحقيق، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضده.

5. مجدي أحمد حسين

مجدي أحمد حسين 23يوليو1951 _سياسي وكاتب صحفي مصري ورئيس التحرير الحالي لصحيفة الشعب المصرية. كان مجدي حسين الناطق بلسان حزب العمل المصري، والأمين العام للحزب إلى أن تم تجميد نشاطه من لجنة شئون الأحزاب المصرية في عام 2000. ويشغل حاليا منصب رئيس حزب الاستقلال .

النشأة والعائلة

ولد مجدي أحمد حسين في 23يوليو1951 ، ووالده هو السياسي المصري أحمد حسين مؤسس حزب مصر الفتاة، وعمه هو عادل حسين رئيس التحرير السابق لصحيفة الشعب والأمين العام السابق لحزب العمل.

- تخرج مجدي حسين من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية عام 1972 وهو متزوج حاليا من د .نجلاء القليوبي أمين عام مساعد حزب العمل.
- شارك في الحركة الطلابية المطالبة بالحرب وتحرير سيناء 1968.
- رئيس اتحاد طلاب كلية الاقتصاد والعلوم السياسية وخريج الكلية عام 1972.

- أحد قيادات الحركة الطلابية عام 1972 المطالبة بالحرب وتحرير سيناء.
  جندي في القوات المسلحة لمدة ثلاث سنوات وخلال حرب أكتوبر 1972-1975.
- مذيع سابق بصوت العرب.
- عضو سابق بالمكتب الاستشاري لوزير الإعلام.
- شارك في تأسيس مجلة الاقتصاد والاعمال في بيروت.
- محرر الشئون العربية بجريدة الشعب 1981.
- امين شباب حزب العمل وعضو اللجنة التنفيذية للحزب.
- اعتقل لمشاركته في مظاهرة ضد الجناح الإسرائيلي بمعرض الكتاب 1985.
- عضو مجلس الشعب 1987-1990.
- اعتقل عام 1991 لموقفه من العدوان الأمريكي على العراق.
- رئيس تحرير جريدة الشعب وعضو المكتب السياسي للحزب 1993.
- تعرض لكثير من التحقيقات والمحاكمات بسبب قضايا مكافحة الفساد بين عامي 1993-1998 وبسبب مشاركته في اغاثة المنكوبين بالزلزال.
- تعرض للسجن عام 1998 بسبب حملة صحفية على انحرافات وزير الداخلية السابق.
- تعرض للسجن في عامي 1999-2000 بسبب حملة الجريدة علي يوسف وإلى نائب رئيس الوزراء بسبب مناهضته للتطبيع الزراعي مع العدو الصهيوني.
- عضو مجلس نقابة الصحفيين 1999 ومقرر لجنة الحريات بها.
- خاض معركة انتخابية شرسة من وراء أسوار السجن في انتخابات 2000 وحقق نجاحا حقيقيا، وتم تزوير الانتخابات.
- ممثل حزب العمل في العديد من المؤتمرات الدولية والعربية والإسلامية.

- له العديد من الكتابات السياسية والفكرية التي ساهمت في ترسيخ الخط الفكري والعقائدي للحزب.
- عمل مجدي حسين محررا للشئون العربية بصحيفة الشعب التي يصدرها الحزب عام 1981، وتولى منصب أمين شباب حزب العمل وعضو اللجنة التنفيذية للحزب، في عام 1993 ترأس مجدي حسين تحرير صحيفة الشعب وأصبح عضو المكتب السياسي للحزب، وبعد وفاة الأمين العام للحزب عادل حسين عام 2001تولى مجدي حسين منصب الأمين العام لحزب العمل.
- كان عضوا في مجلس الشعب المصري في الفترة من 1987 إلى 1990، ورشح مجدي حسين نفسه في انتخابات مجلس الشعب المصري عام 2000، وأيضا عام 2005 عن دائرة المنيل ولكنه لم ينجح.
- تعرض مجدي حسين للسجن عدة مرات أبرزها:
  - عام 1998 بعد حملة على وزير الداخلية وقتها.
  - عامي 1999 و2000 بسبب حملة أخرى على وزير الزراعة يوسف والي.
  - في يوم الأربعاء 11فبراير 2009 حكمت محكمة عسكرية على مجدي حسين بالسجن عامين وتغريمه خمسة آلاف جنيه بعد أن أدانته بتهمة التسلل عبر الحدود بين مصر وقطاع غزة في شهر يناير من العام نفسه، وكانت السلطات المصرية قد قامت باعتقاله يوم 31يناير أثناء عودته من القطاع.
  - في 19يناير 2011 قضت محكمة القضاء الإداري بوقف تنفيذ القرار الصادر من وزير الداخلية ورئيس مصلحة السجون بالامتناع عن الإفراج الشرطي عن مجدي حسين بعد أن قضى ثلاثة أرباع المدة المحكوم عليه بها في السجن وتم خروجه يوم 29يناير.
  - 2011 تم إلقاء القبض عليه في 1يوليو 2014 وذلك بعد دعوة التحالف الوطني لدعم الشرعية لتظاهرات في تلك الذكرى وتم حبسه وآخرين 15 يوما على

ذمة التحقيقات، بتهمة الانضمام إلى جماعة إرهابية، والتحريض والتخطيط لتنفيذ ودعم وتمويل منظمات إرهابية.. بحسب التحقيقات.

مؤلفاته

- فقه التغيير السياسي في الإسلام
- الإسلام والحكـــــــــــــــــم
- أمريكا طاغوت العصـــــــــــر
- الإسلام والعروبة ومشروعنا الحضاري

6. محمد الأشقـــــــــر [لا تتوفر عنه معلومات].

7. عبد الرحمن الجوهري [لا تتوفر عنه معلومات].

جذور الحركة

بعد التغيير الوزاري المصري في يوليو2004 ، صاغ ثلاثمائة من المثقفين المصريين والشخصيات العامة التي تمثل الطيف السياسي المصري بأكمله وثيقة تأسيسية تطالب بتغيير سياسي حقيقي في مصر، وبأنهاء الظلم الاقتصادي والفساد في السياسة الخارجية. واختار الموقعون تحويل مشروعهم لمشروع حركي، وتوافقوا على أن يكون رفضهم للرئيس المصري آنذاك حسني مبارك هو أساس حركتهم، ومن هنا جاء اسم الحركة "كفاية". اعتمدت حركة "كفاية" أسلوب التظاهر في أغلب محطاتها المعارضة للنظام المصري. وقد رد النظام على تنامي الحركة - وصلت ل 22 محافظة من أصل 26 محافظة في مصر ككل - بحملات أمنية وصفتها منظمات حقوقية محلية وإقليمية وعالمية بأنها حملات وحشية.

حازت الحركة على دعم إعلامي مكثف من الصحف المعارضة، خاصة وأن ضغوط كفاية قد ساهمت في رفع سقف التعبير النقدي في المجال العام المصري. فقد تناول العديد من الصحفيين وبصورة شبه يومية شخصيات كان من المحظور تماما قبل

بزوغ حركة كفاية الإشارة إليها مثل أسرة الرئيس المصري وخاصة زوجته وولده جمال المرشح لخلافة مبارك على عرش مصر كما تقول الحركة.

أسست "كفاية" على النظام الشبكي المرن وراعت في تنظيمها المبادرة الفردية والعمل في مجموعات عمل صغيرة مما أضفي على الحركة مرونة كبيرة. وفي الوقت نفسه وصف قطاع من أعضائها تطور وضع الحركة معتبرا أنها فقدت السيطرة على علاقة أعضائها بتيار الأحداث، فتحولت من متابعة أحداث لصناعة أحداث في بعض المواقف.

وقد أدى أنتشار "كفاية" لظهور حركات نوعية وفئوية خاصة مثل "شباب من أجل التغيير"، "عمال من أجل التغيير"، صحفيون من أجل التغيير، "طلاب من أجل التغيير."

كما أنتشرت المطالب المهنية والحرياتيه في ربوع مصر، فخرج من عباءة الحركة عدد من الكوادر والأفكار التي استفادت منها حركات سياسية في نشاطات موازية.

قيادات الحركة

لكون الحركة غير هادفة للوصول إلى السلطة فأنها استطاعت أن تجتذب الكثير من المثقفين المعتدلين والذين لا يسعون للحكم وهذا هو ما زاد من شعبيتها. ومن أبرز قيادات الحركة:

1. عبد الوهاب المسيري
2. جورج اسحـــــــاق
3. مجدي قرقـــــــــر
4. أمين إسكنـــــــــدر
5. أبو العلا ماضـــــــي
6. ضياء الصـــــــاوي
7. أحمد بهاء شعبـــأن

8. كمال خليـــــــــــل
9. حمدين صباحـــــــي
10. يحيى القـــــــــزاز

مظاهرات كفاية

1. 12 ديسمبر2004 أمام دار القضاء العالي بالقاهرة
2. 4 فبراير2005 في معرض القاهرة للكتـــــــاب
3. 21 مارس2005 في ميدان التحرير بالقاهـــــــرة
4. 30 مارس2005 في ثلاث محافظـــــــــــات
5. 27 أبريل2005 في 15محافظـــــــــــــة
6. 25 مايو2005 يوم الاستفتاء على الدستـــــور
7. 1يونيو2005 في نقابة الصحافيـــــــــــين
8. 8 يونيو2005 أمام ضريح سعد زغلـــــــــول
9. 6 أبريل2008 ضمن دعوة الإضراب العام في مصر

لثاني أربعاء على التوالي، احتشد ما يقارب ثلاثة آلاف شخص من الساعة الثامنة وحتى العاشرة مساء عند ضريح سعد زغلول بالقاهرة حاملين الشموع احتجاجا على اعتداء أتباع الحزب الوطني الديمقراطي على متظاهرين، تحت نظر قوات الأمن المصرية.

مندرة كفاية

ولحركة "كفاية "منتدى على شبكة النت يدعى مندرة "كفاية" وهو تابع للموقع الرسمي للحركة.

3. الجمعية الوطنية للتغيير [35]

تم تأسيس " الجمعية الوطنية للتغيير" في فبراير 2010 بواسطة دكتور محمد البرادعي للدعوة إلى الديموقراطية والعدالة الاجتماعية وانتخابات حرة ونزيهة. و"الجمعية الوطنية للتغيير" هي تجمع من مختلف المصريين بجميع انتماءاتهم السياسية والمذهبية رجالاً ونساءً بمن في ذلك ممثلين عن المجتمع المدني والشباب تهدف إلى التغيير في مصر، ومن أجل هذا كان هناك اتفاق عام على ضرورة توحد جميع الأصوات الداعية للتغيير في إطار جمعية وطنية طلب من محمد البرادعي أن يكون في مقدمتها ومن خلفها، وبحيث تكون إطارًا عامًا ينطوي تحته جميع الأصوات المطالبة بالتغيير، وهذا التنوع هو ما أثمر عن حوالي المليون توقيع علي بيان "معاً سنغيّر"، في أقل من سبعة أشهر من تاريخ إصداره في الثاني من مارس لعام 2010، وهو الهدف الذي شكّك في إمكانية تحقيقه الموالون للنظام الحالي، وهذا من خلال موقع الجمعية، و الموقع الذي أطلقته جماعة الإخوان المسلمون، وحملة طرق الأبواب التي يقوم بها شباب الجمعية والحركات المشاركة بها.

[35] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9_%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D9%8A%D8%B1

أهداف الجمعية

الأهداف الرئيسة للجمعية هو العمل على التوصل إلى نظام سياسي يقوم على الديمقراطية الحقيقية والعدالة الاجتماعية. والخطوة الأولى على هذا الطريق هي كفالة الضمانات الأساسية لانتخابات حرة ونزيهة تشمل جميع المصريين، بحيث تكون هناك فرصة متكافئة للجميع، سواء الانتخابات التشريعية أو الانتخابات الرئاسية، وهي ضمانات وإجراءات تطالب بها فئات عريضة من المجتمع المصري منذ سنوات عديدة وفي مقدمتها:

1. أنهاء حالة الطوارئ.
2. تمكين القضاء المصري من الرقابة الكاملة على العملية الانتخابية برمتها.
3. إشراف من قبل منظمات المجتمع المدني المحلي والدولي على العملية الانتخابية.
4. توفير فرص متكافئة في وسائل الإعلام لجميع المرشحين وخاصة في الانتخابات الرئاسية.
5. تمكين المصريين في الخارج من ممارسة حقهم في التصويت بالسفارات والقنصليات المصرية.
6. كفالة حق الترشح في الانتخابات الرئاسية دون قيود تعسفية اتساقاً مع التزامات مصر طبقاً للاتفاقية الدولية للحقوق السياسية والمدنية، وقصر حق الترشح للرئاسة على فترتين.
7. الانتخابات عن طريق الرقم القومي.

مطالب الجمعية

1. تعديل المادة 76 من الدستور المصري.

2. تعديل المادة 77 من الدستور المصري التي تنص "مدة الرئاسة ست سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء، ويجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمدد أخرى.".
3. تعديل المادة 88 من الدستور المصري التي تنص "يحدد القانون الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس الشعب، ويبين أحكام الانتخاب والاستفتاء، ويجري الاقتراع في يوم واحد. وتتولي لجنة عليا تتمتع بالاستقلال والحيدة الإشراف على الانتخابات على النحو الذي ينظمه القانون ويبين القانون اختصاصات اللجنة وطريقة تشكيلها وضمانات أعضائها على أن يكون من بين أعضائها أعضاء من هيئات قضائية حاليين وسابقين. وتشكل اللجنة اللجان العامة التي تشرف على الانتخابات على مستوى الدوائر الانتخابية واللجان التي تباشر إجراءات الاقتراع ولجأن الفرز على أن تشكل اللجان العامة من أعضاء من هيئات قضائية، وأن يتم الفرز تحت إشراف اللجان العامة، وكله وفقا للقواعد والإجراءات التي يحددها القانون.".

المطالب السبعة للبرادعي

1. أنهاء حالة الطوارئ.
2. تمكين القضاء المصري من الرقابة الكاملة على العملية الانتخابية برمتها.
3. إشراف من قبل منظمات المجتمع المدني المحلي والدولي على العملية الانتخابية.
4. توفير فرص متكافئة في وسائل الإعلام لجميع المرشحين وخاصة في الانتخابات الرئاسية.
5. تمكين المصريين في الخارج من ممارسة حقهم في التصويت بالسفارات والقنصليات المصرية.

6. كفالة حق الترشح في الانتخابات الرئاسية دون قيود تعسفية اتساقاً مع التزامات مصر طبقاً للاتفاقية الدولية للحقوق السياسية والمدنية، وقصر حق الترشح للرئاسة على فترتين.
7. الانتخابات عن طريق الرقم القومي.

نشاطات الجمعية

- تم تدشين فرع الجمعية الوطنية للتغيير في الشرقية بتاريخ الجمعة 30/4/2010 في حضور جورج إسحاق القيادي في كفاية ومسئول لجنة الأقاليم بالجمعية. تضم الجمعية مزيج من الأطياف السياسية ما بين حملة البرادعي رئيسًا ومستقلين وأحزاب وإخوان مسلمين.
- وبمشاركه من فروع الجمعية تحت التأسيس في محافظات الدقهلية والبحيرة والإسكندرية وبمشاركة فعالة من شباب الجمعية بالشرقية وعلى رأسهم مؤسسة الجمعية بالشرقية والمنسق العام لها المهندسة رحاب السمنودي والمحاسب السيد الديداموني أبو العينين نائب رئيس حزب الامة بمصر والمهندس عزالدين الهوارى.
- تم تدشين فرع الجمعية الوطنية للتغيير في الإسكندرية والمنسق العام لها محمد خير الله.
- تم تدشين فرع الجمعية الوطنية للتغيير في أسيوط والمنسّق العام لها الدكتور أحمد ياسين نصار.
- استكمالا لنشاطات الحملة الشعبية المستقلة بالمحافظات قامت الحملة الشعبية المستقلة ببورسعيد يوم الجمعة 23 يوليه 2010 بالتنسيق مع الجمعية الوطنية للتغيير بحملة طرق للأبواب على شواطئ بورسعيد وبدأت الجولة بلقاء لشباب الحملة مع الأستاذ جورج إسحق لتنسيق اليوم. وبدأت الجولة بنزول الشاطئ بعد قيام الشباب بتجهيز الأعلام وكميات من البيان لجمع التوقيعات

وتوجهوا إلى الشاطئ لمطالبة المواطنين بالتوقيع على البيان وكان هناك استجابة رائعة للمواطنين ورغبة عالية لديهم للتغيير.

- وقال عبد الفتاح فايد منسق الحملة ببورسعيد: اليوم كان أكثر من رائع واستجابة الناس كانت ممتازة وأكثر ما أسعدني في اليوم موقف مواطن مصري بسيط غير مسيس عند توجهي إلى الخيمة التي يجلس بها هو وعائلته لأطالبهم بالتوقيع على البيان ادهشتني إجابته لي وقوله كنت أنتظركم تأتون إلى البيت ولكن النصيب جعلكم تأتوني على الشاطئ اعطوني البيان لأوقع أنا وأسرتي ما زلت أتذكر اسم ذلك الشاب هذه أكبر رسالة أن الشعب يريد التغيير. لم تحدث أي مضايقات أمنية باليوم سوى موقف لأحد أصحاب الأكشاك الذين يقومون بتأجير الشماسي والكراسي للمصيفين يبدو عليه مناظر البلطجة طالبنا بالابتعاد عن المنطقة الخاصة له لأنه من أعضاء الحزب الوطني ولكن أعضاء الحملة لم يعيروه اهتماما وتابعوا جولتهم ونجحت الحملة في جمع 700 توقيع في ساعة واحده. وتم الاتفاق على العمل المتواصل للحملة ببورسعيد وتكثيف جهودها من أجل تنشيط عملية جمع التوقيعات ودفع عجلة التغيير.
- بدأ نشاط الحملة الشعبية لدعم البرادعي في الدقهلية في ذهاب بعض الناشطين السياسيين وأعضاء حركة 6 إبريل بشكل فردي لاستقبال البرادعي في مطار القاهرة أواخر فبراير 2010.
- بدأ بعض الأفراد (منهم 3 من حركة 6 إبريل) النشاط بشكل منظم أوائل مارس، لتبدأ أنشطتهم بتوزيع 4 آلاف منشور لتأييد البرادعي داخل جامعة المنصورة.
- مع ازدياد عدد أعضاء الحملة استعانت الحملة بمدرب تنمية بشرية لتلقي محاضرات حول كيفية العمل الجماعي.
- ازداد نشاط الحملة في جمع التوقيعات علي بيان البرادعي قبيل زيارته للدقهلية في مارس 2010، والاشتراك في تنظيم جولته بالمنصورة ومنية سمنود. وصل

أعضاء الحملة الناشطين بشكل منظم بالدقهلية إلي حوالي 40 فردا مقسمين علي 4 مجموعات في دكرنس والمنصورة وأجا والسنبلاوين، ينسق عملهم ناشط في حركة 6 إبريل. وقامت الحملة بأول رحلة ميدانية بجزيرة ابن سلام ببحيرة المنزلة، وفي سبيل التخطيط لحملات أوسع لجمع التوقيعات.

في خارج مص

بدأ مجموعه من شباب "الجمعية الوطنية للتغيير" في الكويت وهم الناشطون وليد نصر ومحمد فراج وتامر فراج ومحمد غانم وطارق ثروت ومصطفي كامل في بذل مجهودا في تجميع وتنظيم المصريين في الكويت لدعم المطالب السبعة للجمعية الوطنية للتغيير وكانوا قد جهزوا شكلا محترما ومنظما أخاف الأمن المصري فطلب من الأمن الكويتي إجهاض إعلان ذلك التنظيم فقد يكون مثالا يحتذى به في دول كثيرة مما يحرج النظام ويفقده شرعيته أمام العالم... وقد قبض عليهم من منازلهم ومكاتبهم قبل موعد الاجتماع التدشيني المعلن عنه بيوم كامل وادعى الأمن الكويتي أنهم قبضوا عليهم في مظاهره. وقد قبض على بعض الشباب الذين ظهروا معهم في أحد الصور في اجتماع سابق من بيوتهم كما قبض على البعض ممن ذهبوا ليلبوا نداء الدعوة للاجتماع التأسيسي و قد رحلت الكويت مع طارق ثروت ومحمد فراج و تامر فراج ومحمد غانم ووليد نصر ومسعد أبو ليله 27 وافداً مصرياً شاركوا في نشاط داعم للجمعية الوطنية للتغيير ومطالب التغيير التي قدمها الدكتور محمد البرادعي في أحد ضواحي العاصمة الكويتية. وكانت السلطات الكويتية اعتقلت أكثر من عشرين مصرياً لبوا نداء عبر الإنترنت لعقد تجمع مناصر للجمعية الوطنية للتغيير ومطالب البرادعي الجمعة. فيما اعتقل آخرون في منازلهم خلال حملة لقوات الامن الكويتية. وقد أكد جورج إسحاق أحد المتحدثين باسم الجمعية الوطنية للتغيير أن 34 مصرياً اعتقلوا في الكويت يومي الخميس والجمعة كانوا يعتزمون تدشين فرع للجمعية

الوطنية للتغيير بالكويت وإطلاق حملة توقيعات بين المصريين المقيمين هناك على التفويض الخاص بتوكيل البرادعي للمطالبة بتعديل الدستور.

وقامت قوى سياسية مصرية تنظيم احتجاج أمام سفارة الكويت بالقاهرة. وقالت الإعلامية جميلة إسماعيل أن المظاهرة تأتي احتجاجاً على ممارسات أجهزة الأمن الكويتية وقيامها باعتقال المصريين بسبب إعلانهم الانضمام لحملة البرادعي. وأضافت "المظاهرة أيضاً هي نوع من الاحتجاج على ممارسات أجهزة الأمن العربية ضد المطالبين بالحرية والديمقراطية" في حين وصف البرادعي ترحيل المصريين من الكويت "بالظلم الفادح".

وفي السعودية نشر على موقع الجزيرة نت خبر إغلاق موقع داعم لحملة التغيير بتاريخ 28.04.2010 وقد تم نفي صحة الخبر من عدد من زوار الموقع. معا على طريق الحرية ومهما كانت التضحيات فلن تتوقف المسيرة حتى النصر بإذن الله

الحركات والأحزاب بالجمعية

تتكون الجمعية من تيارات فكرية متعددة ومختلفة، من أقصي اليمين إلي أقصي اليسار، وهو ما يجعلها الهيكل المعارض الأشمل

1. حزب الغـــــــــــــد
2. حزب الجبهة الديمقراطية
3. الإخوان المسلمـــــــون
4. حزب الوسط المصـــري
5. حزب الكرامـــــــــــة
6. الاشتراكيون الثوريـــون
7. حزب العمل المصـــري
8. مصريات مع التغيـــير
9. حركة شباب 6 أبريـــل

10. الحزب الشيوعي المصري
11. الحملة الشعبية لدعم البرادعي ومطالب التغيير

شخصيات

1. محمد البرادعي (مؤسس الجمعية).
2. عبد الجليل مصطفي، المنسق العام الحالي للجمعية ورئيس نادى أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة السابق، والناشط السياسي المعروف، وهو أيضاً من مؤسسي حركة كفاية)والمنسق العام السابق لها، كما أنه من قيادات حركة 9 مارس لاستقلال الجامعة.
3. حمدي قنديل (المتحدث الرسمي).
4. حسن نافعة (المنسق العام السابق للجمعية وأستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة).
5. د. محمد أبو الغار، وهو أيضاً الأب الروحي لحركة 9 مارس.
6. عبد الرحمن يوسف القرضاوي (شاعر مصري ومقرر حملة البرادعي.
7. المستشار محمود الخضيري والذي شغل منصب نائب رئيس محكمة النقض ورئيس نادي قضاة الإسكندرية.
8. حمدين صباحي (وكيل مؤسسي حزب الكرامة السابق ورئيس تحرير صحيفة الحزب والتي تحمل نفس الاسم).
9. أيمن نور (معارض ليبرالي مصري ومرشح سابق لانتخابات الرئاسة في مصر ورئيس حزب الغد).
10. شادي طه (معارض وعضو الهيئة العليا حزب الغد).
11. جميلة إسماعيل (إعلامية وسياسية مصرية).

12. جورج إسحاق (قيادي في حركة كفاية ومنسقها السابق والمتحدث الرسمي السابق باسم حركة كفاية المصرية ومسئول المحافظات في الجمعية الوطنية للتغيير).
13. يحيى الجمل (وزير مصري سابق وفقيه دستوري وقانوني).
14. أسامة الغزالي حرب (رئيس حزب الجبهة الديمقراطية الليبرالي المصري).
15. محمد سعد الكتاتني (رئيس الكتلة البرلمانية لنواب الإخوان المسلمين).
16. محمد رؤوف غنيم (مؤسس التحرك الايجابي والمنسق العام للكتلة المصرية).
17. وليد صادق (أستاذ الاقتصاد بالجامعة الكندية وممثل الشباب بالأمم المتحدة والناشط السياسي عضو مجلس إدارة نادي الشباب المصري).
18. خالد يوسف (مخرج مصري).
19. خالد أبو النجا(ممثل مصري).
20. علي بدرخان (مخرج مصري).
21. بسمة أحمد (ممثلة مصريـة).
22. نجلاء فتحي (ممثلة مصرية).
23. يسري نصر الله(مخرج مصري).
24. علاء الأسواني (أديب مصري).
25. نجيب ساويرس (أحد رجال الأعمال المصريين).
26. عماد سالم (شاعر مصري) وناشط سياسي.

الديموقراطية في الشرق الأوسط[36]

بلدان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تصنف على أنها "ديمقراطيات انتخابية" من قبل فريدوم هاوس

أن مقياس مستوى الديمقراطية في دول العالم تنشره فريدوم ومنظمات أخرى غير حكومية:

دول الشرق الأوسط التي سجلت أعلى الدرجات

إسرائيل وتونس وتركيا ولبنان والمغرب والكويت.

البلدان التي تصنف أحيانا بأنها ديمقراطية جزئيا

مصر والعراق.

بينما تصنف بقية دول الشرق الأوسط

استبدادية، حيث تسجل السعودية واليمن أدنى الدرجات.

إسرائيل وتونس على أنها "حرة".

لبنان وتركيا والكويت والمغرب "حرة جزيئاً"،

بينما بقيت الدول "غير حرة".

❖ أحداث ما يسمى "الربيع العربي" مثل الثورة التونسية قد يشير إلى تحرك نحو الديمقراطية في بعض البلدان التي قد لا يتم ذكرها تماماً في مؤشر الديمقراطية.

[36] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7

أصبحت تونس في عام 2015 أول دولة عربية تصنف على أنها حرة منذ بدء الحرب الأهلية اللبنانية قبل 40 سنة.

- تتعدد النظريات حول هذا الموضوع، النظريات المدروسة تجادل بأن الديمقراطية تتعارض قليلا مع قيم الشرق الأوسط.[2] من ناحية أخرى، فأن نظريات "ما بعد الاستعمار" (مثل تلك التي طرحها إدوارد سعيد) للغياب النسبي للديمقراطية الليبرالية في الشرق الأوسط تتنوع من التاريخ الطويل للحكم الإمبريالي من قبل الإمبراطورية العثمانية وبريطانيا وفرنسا والتدخل السياسي والعسكري المعاصر من جانب الولايات المتحدة، وكلها كانت مسؤولة عن تفضيل الأنظمة الاستبدادية لأن هذا يبسط بيئة الأعمال، وفي نفس الوقت يثري النخبة الحاكمة وشركات الدول الإمبراطورية. التفسيرات الأخرى تقول إن المشكلة كون دول المنطقة أغلبها دولة ريعية، تعاني من نظرية لعنة الموارد.

التعريف بالدكتور محمد البرادعي

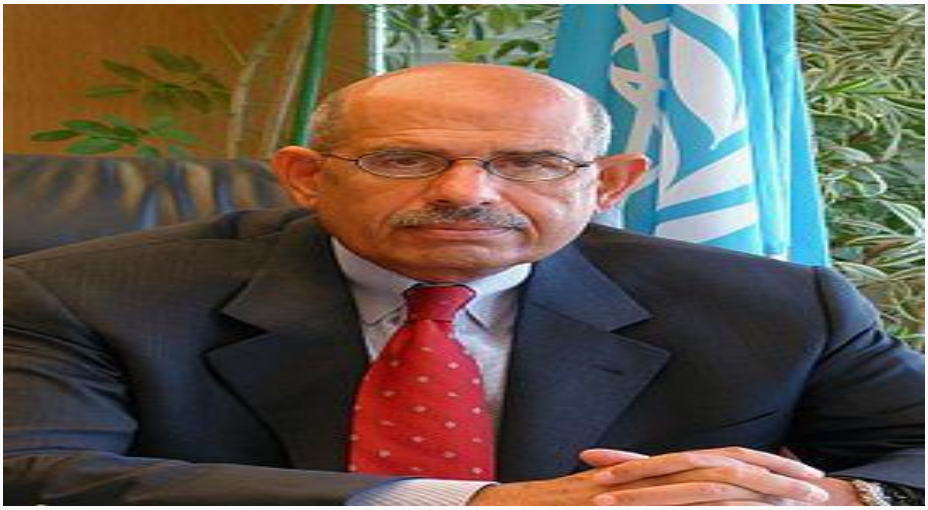

الرئيس الشرفي لحزب الدستور	
تولى المنصب فبراير2014	
نائب رئيس الجمهورية للعلاقات الخارجية السابق	
في المنصب 9يوليو 14 - 2013 أغسطس2013	
الرئيس	عدلي منصور
رئيس الوزراء	حازم الببلاوي
رئيس حزب الدستور	
تولى المنصب سبتمبر2012	
المنسق العام لجبهة الإنقاذ	
تولى المنصب 24نوفمبر2012	
مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية	
في المنصب 1ديسمبر 30 - 1997 نوفمبر2009	

معلومات شخصية	
الميلاد	17يونيو 1942 العمر 77 سنة الغربية، مصر
الإقامة	فيينا
الجنسية	مصري
الديانة	مسلم
الزوجة	عايدة الكاشف
أبناء	ليلى، مصطفي
الحياة العملية	
المدرسة الأم	جامعة القاهرة مدرسة الحقوق بجامعة نيويورك
شهادة جامعية	دكتوراه في الفلسفة
المهنة	سياسي، ودبلوماسي، وقانوني، وناشط حقوقي
الحزب	رئيس حزب الدستور المنسق العام لجبهة الإنقاذ الوطني
موظف في	الأمم المتحدة

محمد مصطفي البرادعي (17 يونيو 1942) دبلوماسي وسياسي مصري، حاصل على جائزة نوبل للسلام سنة 2005 أثناء عمله في الوكالة الدولية للطاقة الذرية كمدير لها. ومؤسس الجمعية الوطنية للتغيير.

البرادعي حالياً رئيسا شرفيا لحزب الدستور الذي يهدف، حسب تعريف الحزب، إلى توحيد القوات السياسية المصرية التي تؤمن بالحريات العامة ومدنية الدولة، من أجل حماية وتعزيز مبادئ وأهداف ثورة 25 يناير 2011.

يقود منذ 5 ديسمبر 2012 جبهة الإنقاذ الوطني، وهي تحالف لأبرز الأحزاب المصرية المعارضة لقرارات رئيس الجمهورية محمد مرسي.

بعد 3 يوليو 2013 كان البرادعي من أبرز المرشحين لتولي منصب رئيس الوزراء. وأصدر الرئيس المؤقت عدلي منصور في 9 يوليو 2013 قراراً جمهورياً بتعيين محمد البرادعي نائباً لرئيس الجمهورية للعلاقات الخارجية.

في 14 أغسطس 2013 أعلن استقالته من منصبه احتجاجا على فض اعتصامات مؤيدي مرسي بالقوة.

النشأة

ولد في كفر الزيات (في محافظة الغربية في مصر). والده مصطفي البرادعي محام ونقيب سابق للمحامين. تخرج من كلية الحقوق في جامعة القاهرة سنة 1962 بدرجة ليسانس الحقوق. وتزوج من عايدة الكاشف، وهي مُدرِّسة في رياض أطفال مدرسة فينا الدولية، ولهما ابنان. ابنتهما ليلي محامية وابنهما مصطفي مدير استوديو في محطة تلفزة خاصة، وكانا يعيشان في لندن، لكنهما عادا إلى مصر عام 2009.

حياته العملية

بدأ الدكتور محمد البرادعي حياته العملية موظفا في وزارة الخارجية المصرية في قسم *إدارة الهيئات* سنة 1964م حيث مثل بلاده في بعثتها الدائمة لدي الأمم المتحدة في نيويورك وفي جنيف. استقال البرادعي من منصبه بوزارة الخارجية المصرية اعتراضا على بعض بنود اتفاقية كامب ديفيد بعد عمله بها حوالي 10

أعوام. سافر إلى الولايات المتحدة للدراسة، ونال سنة 1974 شهادة الدكتوراه في القانون الدولي من جامعة نيويورك. عاد إلى مصر في سنة 1974 حيث عمل مساعدا لوزير الخارجية إسماعيل فهمي ثم مسؤولا عن برنامج القانون الدولي في معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث سنة 1980م، كما كان أستاذا زائرا للقانون الدولي في مدرسة قانون جامعة نيويورك بين سنتي 1981 و1987.

اكتسب خلال عمله كأستاذ وموظف كبير في الأمم المتحدة خبرة بأعمال المنظمات الدولية خاصة في مجال حفظ السلام والتنمية الدولية، وحاضَرَ في مجال القانون الدولي والمنظمات الدولية والحد من التسلح والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وألَّف مقالات وكتبا في تلك الموضوعات، وهو عضو في منظمات مهنية عدة منها اتحاد القانون الدولي والجماعة الأمريكية للقانون الدولي.

التحق بالوكالة الدولية للطاقة الذرية سنة 1984 حيث شغل مناصب رفيعة منها *المستشار القانوني للوكالة*، ثم في سنة 1993 صار *مديرًا عامًا مساعدًا للعلاقات الخارجية*، حتي عُيِّن رئيسا للوكالة الدولية للطاقة الذرية في 1 ديسمبر 1997 خلفًا للسويدي هانز بليكس وذلك بعد أن حصل على 33 صوتًا من إجمالي 34 صوتًا في اقتراع سري للهيئة التنفيذية للوكالة، وأعيد اختياره رئيسا لفترة ثانية في سبتمبر 2001 ولمرة ثالثة في سبتمبر 2005.

جدل حوله

محمد البرادعي أثناء بداية عمله مع الوكالة عام 1998 وبسبب اضطلاع الوكالة الدولية للطاقة النووية بدور في التفتيش على الأسلحة النووية وبسبب السياسة الأمريكية الساعية إلى تقييد امتلاك دول لتلك التقنيات، فقد ثار حول محمد البرادعي جدلا خصوصا فيما تعلق بقضيتي أسلحة العراق قبل غزوها سنة 2003 والبرنامج النووي الإيراني وسعي الولايات المتحدة لإقصائه من رئاسة الوكالة ثم منعه من رئاستها لفترة ثالثة.

علاقته بإيران

كشفت صحيفة يديعوت احرونوت الإسرائيلية استناداً لمصادر رفيعة في الحكومة الإسرائيلية على أن البرادعي كان عميلاً إيرانيا خلال فترة عمله بالوكالة الدولية للطاقة الذرية وأنه لم يقدم تقريراً واحداً يدين البرنامج النووي الإيراني على عكس ما كان يقدمه ضد برنامج العراق النووي. في حين كانت تقارير البرادعي بخصوص العراق بالتأكيد على أن عبارات "مهمة غير منجزة"، "أسئلة معلقة"، " وثائق ناقصة" وما إلى ذلك.

أسلحة العراق واحتلالها

كان البرادعي قد أثار منذ 2003 تساؤلات حول دوافع ورُشد الإدارة الأمريكية في دعواها للحرب على العراق بدعوى حيازتها لأسلحة دمار شامل، إذ كان قد رأس هو وهانز بلكس فرق مفتشي الأمم المتحدة في العراق، وصرح في بيانه أمام مجلس الأمن في 27 يناير 2003، قُبَيل غزو الولايات المتحدة العراق، "أن فريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم يعثر حتي الآن على أي أنشطة نووية مشبوهة في العراق". كما لم يأت تقرير هانز بلِكس رئيس فرق التفتيش على أسلحة الدمار الشامل بما يفيد وجود أيا منها في العراق، وأن كان لا ينفي وجود برامج ومواد بهدف إنتاج أسلحة بيولوجية وكيميائية سابقا. كما كرّر ذلك في كلمته أمام مجلس الأمن في 7 مارس 2003.

لاحقا، وصف البرادعي يوم غزو العراق بأنه "أبأس يوم في حياته"

وكان هانز قد صرّح عند بدء التحقيق في مبررات حرب الولايات المتحدة على العراق بأن دِك تشيني نائب الرئيس الأمريكي قد أبلغهم بأنهم سيسعون إلى *الانتقاص من مصداقيتهم* في حال عدم الوصول إلى تبرير للحرب.

السعي لإزاحته عن رئاسة الوكالة

عارضت الولايات المتحدة ترشّح محمد البرادعي لفترة ثالثة كرئيس للوكالة الدولية، كما أثارت صحيفة واشنطن بوست جدلا حول ما أعلنته من قيام الولايات المتحدة بالتنصت على مكالماته على أمل العثور على ما يساعدها على إزاحته عن رئاسة الوكالة.

بالرغم من عدم وجود مترشحين منافسين على رئاسة الوكالة في ذلك الوقت، سعت الولايات المتحدة إلى إقناع وزير الخارجية الأسترالي الأسبق ألكسندر داونر بالترشح إلا أنه رفض فتأجل قرار مجلس محافظي الوكالة حتي نهاية مايو 2005، عندما أسقطت الولايات المتحدة اعتراضاتها على رئاسته في 9 يونيو بعد مقابلة بينه وبين كوندوليزا رايس حيث فشلت الولايات المتحدة في الحصول على دعم كافي من دول أخرى لإقصاء البرادعي، وكان من ضمن الدول التي أيدت اعادة انتخاب البرادعي فرنسا وألمانيا والصين وروسيا.

وبعد فوزه برياسة دورة جديدة للوكالة سنة 2005، سعت حكومة الولايات المتحدة إلى إزاحة البرادعي عن رياسة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وكذلك سعت إسرائيل.

مفاجأة انتخابات الرئاسة الأمريكية 2004

قبل عشرة أيام من موعد انتخابات الرئاسة الأمريكية في 2004، أثار البرادعي تساؤلات حول مآل 377 طنا من المتفجرات اختفت في العراق بعد سيطرة الجيش الأمريكي عليها، فيما شكل مفاجأة أكتوبر في السياسة الأمريكية لتلك الانتخابات.

البرنامج النووي الإيراني

اتهمت الولايات المتحدة البرادعي باتخاذ موقف متخاذل فيما يتعلق بملف البرنامج النووي الإيراني، إلا أن حيثيات فوزه بجائزة نوبل السلام "لجهوده

الحثيثة في الحول دون استخدام التقنيات النووية في الأغراض العسكرية وفي أن تستخدم في الأغراض السلمية بآمن وأسلم الوسائل الممكنة" فنَّدت تلك المزاعم.

في مقابلة معه أجرتها قناة سي أن أن في مايو 2007 أدلي البرادعي بتصريح شاجب للإجراءات العسكرية كحل لما تراه دول أنه أزمة الملف النووي الإيراني، فقال البرادعي ما معناه "لا نريد أن تكون حجة إضافية لبعض 'المجانين الجدد' الذين يريدون أن يقولوا هيا بنا نقصف إيران".

كما قال في مقابلة مع الصحيفة الفرنسية لوموند في أكتوبر 2007: "أريد أن أبعد الناس عن فكرة أن إيران ستصبح تهديدا من باكر، أو أننا تحت إلحاح تقرير ما أن كان ينبغي قصف إيران أو السماح لها بأن تحوز القنبلة النووية. لسنا في هذا الموقف. العراق مثل صارخ على أن استخدام القوة، في حالات كثيرة، يضاعف المشكلة بدلا من أن يحلها.

كما أنه قال مؤخرا في سنة 2008 "إذا وُجِّهت ضربة عسكرية إلى إيران الآن لن أتمكن من الاستمرار في عملي"، أي أنه سيستقيل بحسب ما ذكر، كما أنه أوضح بأن ضرب إيران "سيُحيل إلى كرة لهب"[بحاجة لمصدر]

السياسة المصرية والعودة إلى الوطن

أثناء جمعة الغضب وقذفة بالمياه الكبريتية

وصل إلى القاهرة يوم الجمعة الموافق 19 فبراير 2010 وكان في استقباله في مطار القاهرة العديد من النشطاء السياسيين المصريين وعدد غير قليل من الشباب من عدة مناطق ومحافظات مختلفة في مظاهرة ترحيب بعودته لوطنه قدرت بحوالي ألفي شخص من أعمار وفئات اجتماعية مختلفة رافعين أعلام مصر والعديد من اللافتات التي عبرت عن ترحيبهم به وتأييدهم للرجل في ما اعتزمه من إصلاحات سياسية وإعادة الديمقراطية التي افتقدها الشباب المصري في ظل النظام الحالي.

في الأسبوع الأول لوصوله اجتمع مع عدد من قادة التيارات السياسية المختلفة والنشطاء السياسيين كما قام بزيارة الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد عمرو موسي كما قام عدد من القنوات الفضائية المستقلة باستضافته في عدد من البرامج الحوارية لتقديم نفسه للشعب والتعرف على رؤيته السياسية وخططه للمستقبل إلا أن هذه البرامج جاءت مبكرة بعض الشيء مما أعطي انطباعا مبكرا بأن الرجل لم يعد نفسه الإعداد الكامل للمرحلة القادمة. إلا أن الأسبوع الأول لوصوله إلى مصر قد أنتهي بإعلان تشكيل جمعية وطنية برئاسته للضغط على النظام لتعديل الدستور وإلغاء الطوارئ تجمع في عضويتها مجموعة من النشطاء من التيارات المعارضة المختلفة.

في خضم هذا التواتر والحراك السياسي تلاحظ غياب الإعلام الرسمي تماما عن متابعة أخباره كما لو كان الأمر هامشيا أو لا يرتقي إلى مستوي المتابعة الرسمية رغم المتابعة الشعبية الجارفة التي ظهرت في شكل آلاف من التعليقات الجادة والحوارات القيمة على عدد غير قليل من المواقع الإلكترونية لصحف مستقلة والمواقع الحوارية لتجمعات الشباب المصري، مما كان له أثره الواضح على اكتسابه المزيد من الشعبية نتيجة لذلك.

في سبتمبر 2010 نشرت عدد من الصحف المصرية، صورا عائلية خاصة لأسرة الدكتور محمد البرادعي، بعدما نقلتها "صديقة مجهولة" لابنته ليلي البرادعي عن صفحتها على موقع "فيس بوك" تقول أنها متزوجة من شخص بريطاني مسيحي (وهو مخالف للشريعة الإسلامية) وهذا ما تم نفيه من سفير النمسا السابق والذي كان قد شهد على عقد زواج ليلي البرادعي على الشريعة الإسلامية في سفارة مصر بالنمسا بعد إعلان زوجها إسلامه. والذي اعتبرها أنصار البرادعي خطوة تعكس تدني مستوي المواجهة مع الخصوم السياسيين للنظام.

قبل انتخابات مجلس الشعب المصرية لعام 2010 دعا دكتور محمد البرادعي قوي المعارضة المصرية المختلفة وعلي رأسها الإخوان المسلمون وحزب الوفد لمقاطعة الانتخابات البرلمانية بهدف سحب الشرعية من نظام مبارك والحزب الوطني نظرا للتوقعات بقيام نظام مبارك بتزوير الانتخابات عن طريق تواطئ قوات الشرطة والبلطجية كما جرت العادة في الانتخابات السابقة وبالأخص عام 2005 ولكن المعارضة المصرية اصرت على المشاركة الا أنهم قد اتخذوا قرارا بالانسحاب من الانتخابات بعد الجولة الأولي من الانتخابات حيث فاق التزوير كل التوقعات ولم يحصل الإخوان المسلمون على أي مقعد على عكس انتخابات 2005 وكان هذا بسبب سياسة أحمد عز أمين التنظيم ورجل جمال مبارك في الحزب الوطني باستخدام وسائل وتكتيكات انتخابية جديدة ومبتكرة في تزوير الانتخابات ونتيجة لذلك أعلن الإخوان المسلمون وحزب الوفد كل بشكل منفصل انسحابهم من الانتخابات اعتراضا على التزوير ومن أجل نزع الشرعية من البرلمان.

وكنتيجة لذلك حذر دكتور البرادعي نظام مبارك من تداعيات تزوير انتخابات مجلس الشعب وقال إن النظام لم يترك للشعب المصري أي سبيل للتغير سوي الانفجار.

4. حركة شباب 6 إبريل[37]

شعار حركة شباب 6 ابريل القبضة المرفوعة والذي يرمز غالبا إلى «التضامن مع جموع الشعب»

حركة شباب 6 أبريل هي حركة سياسية مصرية معارضة ظهرت سنة 2008.أنشأها بعض الشباب المصري. ظهرت في الساحة السياسية عقب الإضراب العام الذي شهدته مصر في 6 أبريل2008 بدعوة من عمال المحلة الكبرى وتضامن القوى السياسية فتبناه الشباب وبدأوا في الدعوة إليه كإضراب عام لشعب مصر. أغلب أعضاء الحركة من الشباب الذين لا ينتمون إلى تيار أو حزب سياسي معين وتحرص الحركة على عدم تبنيها لأيديولوجية معينة حفاظا على التنوع الأيديولوجي داخل الحركة ولما تفرضه ظروف مصر من ضرورة التوحد والائتلاف ونبذ الخلاف. حركة شباب 6 أبريل من الأوائل في الدعوة إلى ثورة 25 يناير. وفي سبتمبر 2011 ترشحت الحركة لجائزة نوبل في السلام ولكنها تهدي الترشح للشعب المصري مشيرة إلى أنها أقل بكثير من الشعب المصري الذي ضرب المثل في تحضره بثورته وعلم العالم كله كيف تكون الثورة السلمية.

[37] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9_%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8_6_%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%84

بداية الظهور

في يوم 6 أبريل من عام 2008، أعلن بعض الشباب تضامنهم مع إضراب العمال وتبنوا فكرة الكاتب الصحفي مجدي أحمد حسين أن يكون الاضراب عامًّا في مصر وليس للعمال فقط. بدأت الحركة في تشكيل مجموعات لنشر فكرة الإضراب وإرسال رسائل إلى المصريين المشتركين بموقع فيس بوك (وصل عدد الأعضاء إلى 70,000 في إحدى الصفحات الداعية للإضراب)، بعد فترة تناولت بعض الصحف المصرية فكرة الإضراب والحركة وفي أيام قليلة بدأت تصل رسائل نصية قصيرة بشكل عشوائي داعية لإضراب عام يوم 6 أبريل. تحت شعار "خليك بالبيت". وبالفعل نجح الإضراب إلى حد كبير وكانت المفاجأة إضراب في دولة يحكمها الرئيس السابق حسنى مبارك.

مسيرة الإسكندرية

بعد أن قامت الحركة بالتظاهر أمام نقابة الصحفيين في القاهرة في 28 يونيو. ظهرت الحركة مجددًا في شهر يوليو حيث قامت بتنظيم مسيرة قام بها بعض شباب الحركة على كورنيش البحر، أحد شواطئ الإسكندرية، رافعين الأعلام المصرية، قامت قوات الأمن المركزي بمحاصرتهم ومن ثم مطاردتهم في شوارع الإسكندرية وألقت القبض على بعضهم ومنهم مصطفي ماهر شقيق أحمد ماهر منسق الحركة، وباسم فتحي أحد مؤسسي الحركة، ومحمد محمود وعمرو علي أعضاء المكتب السياسي، بالإضافة إلى هروب البعض عن طريق الشوارع الجانبية بالمنطقة.

انتقادات الحكومة المصرية

اتهمت الحكومات المصرية (قبل الثورة) أعضاء الحركة بالخيانة، وتلقي تدريب في الخارج لقلب نظام الحكم المصري وزعزعة الاستقرار، وتلقي الأموال من جهات خارجية لإثارة الفتنة في مصر.

بسم الله الرحمن الرحيم

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رسالة رقم "69"

إيماناً من المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإستمرار التواصل مع الشعب المصري العظيم وشباب الثورة ، وبالإشارة إلى الخطوات الإيجابية التي تحققت خلال الأيام الأخيرة والتي تهدف إلى تحقيق المطالب المشروعة لثورة 25يناير إلا أن تحقيق هذه الخطوات الإيجابية قد تعارضت مع المصالح الشخصية لبعض الحركات السياسية ذات الأجندات الخاصة والتي بدأت في التحريض لزرع الفتنة بين الشعب والقوات المسلحة لذا يرجى العلم بالآتي :-

1- لا صحة مطلقاً لما تردد عن قيام القوات المسلحة باستخدام العنف ضد المتظاهرين في الإسماعيلية أو السويس أو أي مدينة أخرى .

2- إن الفتنة التي تسعى إليها حركة شباب (6) أبريل للوقيعة الجيش والشعب ما هي إلا هدف من الأهداف التي تسعى إليها منذ فترة وقد فشلت بسبب الخطوات التي أتخذت أخيراً.

يدعو المجلس الأعلى للقوات المسلحة كافة فئات الشعب إلى الحذر وعدم الإنقياد وراء هذا المخطط المشبوه الذي يسعى إلى تقويض إستقرار مصر والعمل على التصدي له بكل قوة .

والله الموفق

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

في البند الثاني من بيان رقم (69) الصادر من المجلس العسكري اتهام لحركة كفاية بتحريض الشعب ضد الجيش، مما أثار استياء عدد كبير من النشطاء والحركات السياسية لاتهام حركة وطنية ساعدت في ولادة ثورة الخامس والعشرون من يناير بالخيانة والطعن في وطنيتهم.

أما الحركة فكان ردها كتابة آية قرآنية على صفحتها على فيس بوك. واطلقت "حركه شباب 6 ابريل الدقهلية" بيان لرفض الاتهام وطلب الدليل لاتهامهم ورفضت صفحة "كلنا خالد سعيد" الاتهام للحركة ، وطالبت المجلس العسكري بنقد من يروج الإشاعات والأخبار الكاذبة مثلما ينقدون الحركة وأن فكرة الوقيعة ما بين الجيش والشعب هي فكرة مستهلكة ، ولكن لجنة تقصّي الحقائق تحت إشراف وزير العدل تعلن براءة الحركة من تهمة تلقي أي أموال أجنبية أو دعم خارجي ، وتطالب الحركة المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالاعتذار عن الاتهامات وتتمسك بمقاضاة اللواء الروينى.

آخرون

تتعرض الحركة لكثير من الاتهامات جميعها تدور حول التخوين والعمالة والتدرب في صربيا والتمويل من منظمات خارجية مثل فريدوم هاوس وهو ما تنفيه الحركة دائمًا. والجدير بالذكر أن المطرب الشعبي الراحل حسن الأسمر قد تقدم بدعوه قضائية ضد الحركة ومعه أهل العباسية.

أبرز الكوادر

1. أحمد ماهر المؤسس لحركة شباب 6 أبريل، يعمل مهندسًا مدنيًا، من مواليد الإسكندرية.1980
2. ضياء الصاوي أحد معتقلي اضراب 6 ابريل 2008. قام بصياغة البيان التأسيسي. أنسحب من الحركة بعد عام من التأسيس ومعه أغلب الشباب القومي والإسلامي نتيجة بعض الخلافات.
3. عمرو على: منسق الحركة وأحد المؤسسين وعضو المكتب السياسي.
4. خالد المصري: عضو مؤسس ومدير المكتب الإعلامي بالحركة.
5. محمد عادل: عضو مؤسس وعضو المكتب السياسي واحد المتحدثين الإعلاميين باسم الحركة.

6. أحمد النديم: عضو المكتب السياسي وأحد مسؤولي الحركة بمدينة المنصورة، وأحد أبرز العاملين في الإصلاح الداخلي للحركة.
7. مصطفي ماهر: مسؤول اللجنة الطلابية السابق في الحركة واحد المؤسسين والشقيق الاصغر لأحمد ماهر.
8. عماد عبد الحميد: مسؤول اللجنة الطلابية بالحركة واحد المتحدثين الإعلاميين.
9. كريم طه: مسؤول العمل الجماهيري لمحافظة القاهرة وأحد معتقلي الحركة في عهد عدلي منصور والسيسي.
10. زيزو عبده: أحد الرموز والكوادر ويعتبر أيقونة للحركة.
11. مها زيادي: مسئول العمل الإعلامي المركزي داخل الحركة.
12. محمد مصطفي: أحد معتقلي الحركة في عهد محمد مرسي واحد مؤسسيها ومسؤول التنظيم والاتصال داخل الحركة.
13. رامي سيد: مسؤول العمل الجماهيري المركزي داخل الحركة.
14. رامي السويسي عضو المكتب السياسي وأحد مؤسسي الحركة

انشقاقات وخلافات

نفت الحركة ما نشرته بعض وسائل الإعلام حول وجود انشقاقات داخلية داخل الحركة أو أن المؤسسين للحركة قد فضلوا الابتعاد عن أحمد ماهر لكثرة الشكوك حوله ولإرادته أن يصبح المتحكم الوحيد في الحركة دون مبررات ولكثرة الاستفهامات حول شخصيته ، وكانت مجموعة من أعضاء الحركة قد قرروا الانفصال عنها في أغسطس 2011 وتأسيس جبهة عُرفت باسم «6 أبريل "الجبهة الديمقراطية"»، والأعضاء المنشقين هم من مؤسسي الحركة الأم في 2008 وتأسست الجبهة الديمقراطية عندما رفض أحمد ماهر تداول السلطة داخلها ورفضه التخلي عن منصب المنسق العام.

6. وثيقة مستقبل مصر 2008

كانت "وثيقة مستقبل مصر" التي أصدرها منتدى المستقبل[38] في 21 يوليو 2008 وشاركت فيها مع مجموعة متميزة من المثقفين والناشطين السياسيين هي نقطة البداية في إثارة الاهتمام المجتمعي بقضايا التغيير والمستقبل الوطني في وقت كانت مصر ترزح تحت نير الدكتاتورية والاستبداد وغياب الديمقراطية. وكانت "وثيقة مستقبل مصر" موضوعاً لحوار مجتمعي نحو بناء دولة عصرية "مدنية وديمقراطية "ينعم فيها كل مواطن مصري بالأمان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والكرامة [الحقوق والمشاركة، والعدالة [القانون وعدم التمييز]. وكان شعار الوثيقة "كل الحقوق لكل الناس" في دولة "الأمان والكرامة والعدالة". وكانت الدعوة موجهة لكل من يقبل بها ويوافق عليها. وكان الراحلين الدكتور عزيز صدقي والدكتور محمود محفوظ من رعاة هذه الوثيقة. وفيما يلي نص الوثيقة:

مقدمة

لأننا ننتمي إلى وطن من حقنا أن نفخر به.. ومن حق أجيال قادمة سوف تولد على أرضه.. أن تفخر به وأن تجد فيه فرصتها في الحياة الأفضل، ولأننا نعتز بكل ما قدمه الناس على مدى التاريخ المصري والذي يقف شاهداً لهم ولعطائهم ولإنجازات حضارية تحققت على أرض مصر.

ولأننا نثق أن من حق كل المصريين أن يعودوا إلى مركز الفعل ونرفض كل القوانين والتشريعات والسياسات والإجراءات والمفاهيم والأفكار التي قادت إلى تهميشهم وإقصائهم وإفقارهم والتي تم العرض لها ولتداعياتها.. توصيفاً وتحليلاً.. في تقارير

[38] منتدى المستقبل - المركز الوطني لمساندة المنظمات الأهلية للسكان والتنمية، رقم الإشهار 481 لسنة 2000، 3 شارع 79 أمام محطة مترو المعادي – القاهرة.

ودراسات معلنة ومتداولة[39]، وفي مقالات وأعمدة منشورة في الصحف القومية [40]، فضلا عما نشر في الصحف الحزبية والصحف المستقلة وفي مواقع على شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى الأحاديث الحية في وسائل الإعلام، والاستجوابات في مجلسي الشعب والشورى وبعض تقارير ودراسات لجانهما] مثال: التوتر الديني (العطيفي)،

[39] مثل: تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات، تقارير المجلس القومي لحقوق الإنسان، تقارير التنمية البشرية، تقارير نوادي القضاة، تقارير منظمات المجتمع المدني الحقوقية، التقارير الاقتصادية لمركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، دراسات معهد التخطيط القومي، تقارير التنمية الإنسانية للوطن العربي، وثائق مكتبة الإسكندرية عن الإصلاح العام والقطاعي، الهيئة القبطية الإنجيلية، كتب توثيقية لمنتدى حوار الثقافات.. الخ

[40] مثل مقالات واعمدة للسادة (مع حفظ الالقاب): فاروق جويدة، سكينة فؤاد، فهمي هويدي، أسامة غيث، لبيب السباعي، كمال أبو المجد، أمينة شفيق، يحيى الجمل، ميلاد حنا، حازم الببلاوي، صلاح حافظ، سلامه أحمد سلامه، محمود عوض، شريف عفت، سيد يسين، أنور عبد الملك، محمد رياض، جابر عصفور، مصطفى السعيد، جمال غيطاس، عبد العظيم درويش، حسام البدراوي، وحيد عبد المجيد، محمد السيد سعيد، محمد السعيد ادريس، أحمد النجار، سامي خشبة، عادل أبو زهره، قدري حفني، صلاح فضل، حلى النمنم.. (وآخرين فى مقامهم) ومثل مقالات أو مقابلات صحفية للسادة (مع حفظ الالقاب) : رشدي سعيد، طارق البشرى، محمد سليم العوا، جلال أمين، رفعت لقوشه، يوسف القعيد، سمير مرقص، حسام عيسى، محمد البرادعي، أحمد زويل، حامد عمار، محمد حسنين هيكل، عزيز صدقي، محمد فايق ،حسب الله الكفراوي، حسن نافعة، يحيى حسين، طارق حجى، كمال متولى، فؤاد رياض، إبراهيم العيسوي، جودة عبد الخالق، على نجم، رفيق حبيب، هشام البسطويسى، سعد الدين ابراهيم، عبد العزيز حجازي، مراد وهبة، منصور حسن، احمد الجويلي، عبد الوهاب المسيري، مجدى مهنا، صبري الشبراوي، عبد الفتاح القصاص، البدرى فرغلي ، ابراهيم صالح، على الغتيت، عصام العريان، نادر فرجاني، ضياء رشوان، نبيل عبد الفتاح، جميل مطر، مصطفى كامل السيد، منار الشربجي، بهى الدين حسن، عزازي على عزازي، عبد الله الأشعل، سعيد اسماعيل على، اسامه الغزالي، إسراء عبد الفتاح وزملائها، بلال فضل، شرين أبو النجا، كمال أبو عيطه، جمال زهران، أمين إسكندر، جورج أسحق، محمد أبو الغار، محمد سامى، إكرام لمعي، أحمد شعبان، كمال خليل، أبو العلا ماضي، جمال فهمى، محمد حماد، أمين يسرى، محمود بكرى ، عبد الحميد الغزالي، صنع الله ابراهيم، علاء الاسوانى، بهاء طاهر، عبد الجليل مصطفى، عمرو الشوبكي، بالإضافة الى السادة رؤساء تحرير الصحف المستقلة والحزبية... (وآخرين فى مقامهم على الأقل).

غرق العبارة (الطحان)] ، وأيضا ما تضمنته كتب عديدة [41] وقد شارك في كتابة الوثيقة كل من إجلال رأفت، جورج اسحق، رفعت لقوشة، سمير عليش، عبد الحميد الغزالي، على السلمي، عماد صيام، مجدي عوض، محمد سيف الدولة، محمد رؤوف حامد، صلاح فضل، نادر فرجاني.

ولأننا نؤمن بأن الاحتجاجات السلمية للناس والتي شهدتها السنوات الأخيرة لا تمثل فحسب شاهداً جديداً على وعيهم ونفياً متجدداً لكل الأوصاف السلبية التي حاول البعض أن يلصقها بهم، ولكنها تمثل أيضاً إعلانا بالحق الأول.. وهو حق الاعتراف بحقوق الناس، ولقد بدأت باحتجاجات سياسية/اجتماعية تؤكد على هذا الحق، ثم تلتها احتجاجات أخرى لفئات من المجتمع.. وإذا كنا نسلم بأن هذه الاحتجاجات الأخرى ذات طابع فئوي / اجتماعي.. فأننا نرى بأن ذلك لا ينتقص من جدوى مفعولها وتراكماته، فنحن نؤمن بأن كل من يدافع وفي هذه اللحظة عن حق خاص.. يدافع وفي نفس الوقت عن حق عام وعن حقوق كل الناس.

ولأننا نؤمن بأن هذه الاحتجاجات، قد أسقطت خيار الخبز أو الحرية وانتصرت لخيار الخبز والحرية.. وهو خيارنا، فبدون الخبز تغيب الحرية والعدالة.. وبدون الحرية والعدالة تغيب الكرامة.. كرامة الناس وكرامة الوطن ويغيب معها الأمان للاثنين معاً.. الناس والوطن.

ولأننا نؤمن بعدم وجود أغلبية صامتة.. فقضايا الوطن والمجتمع هي حديث "كل الناس" في منتدياتهم وتجمعاتهم ولقاءاتهم.. نقداً للواقع وتطلعاً إلى مستقبل أفضل لهم ولأبنائهم، ونرى أن مشاركة المرأة وخروجها في الاحتجاجات هو دليل جديد على عدم صمت الأغلبية وهو - أيضاً -دليل جديد على وعي المرأة المصرية التي باتت

---

[41] مثل كتاب "وصيتي لبلادي" د. إبراهيم شحاتة، وكتاب "مصر المحروسة" د. علي السلمي. الخ

تدرك بأنها لن تحصل على كامل حقوقها– والتي ننحاز إليها– إلا عندما يحصل كل الناس على كل حقوقهم في مجتمع حر وعادل.

ولأننا نعي أن هوية مصر تتمثل في حفاظها على جذورها الثقافية مع استلهامها لروح العصر والتصالح معه والتعبير عنه، وبدونهما فأنها تفقد قوتها وتنتقل من مصاف القوى الإقليمية المؤثرة والفاعلة إلى مصاف الهوامش التابعة والمفعول بها، وهو ما لا ترضاه لها.

ولأننا نؤمن بأنه قد حان الوقت للمصالحة التاريخية على قاعدة المستقبل.. فما يشغلنا هو النظر إلى الأمام لا الالتفات إلى الخلف، فخلال القرن العشرين عرفت مصر عدداً من الأنظمة السياسية والاجتماعية التي أعطت كل منها بعض الحقوق لبعض الناس، وعندئذ فأن المصالحة التاريخية سوف تتحقق في المستقبل.. في ظل دولة مدنيه وديمقراطية حديثة تعطي كل الحقوق لكل الناس.

ولأننا نؤمن بأن الدولة ليست مجرد أرض وشعب وسلطة ولكنها – وبالإضافة إلى هذه المفردات – مشروع نحو المستقبل يلهم طموح الحركة ويحشد إرادة الفعل.

ولأننا نؤمن بذلك كله.. ونؤمن بأنه لا ينبغي لمصر إلا ما يليق بها، فأننا نطالب لها بما تستحقه وبما يستحقه شعبها وأجياله القادمة، ولذلك.. فلقد اتفقنا على أفكار مشتركه تجمعنا واتفقنا على أن تتضمنها وثيقة للمستقبل وأن نطرحها للحوار في أوساط القوى السياسية والفعاليات المدنية والرأي العام.. وهذه الأفكار تنتظم على المحاور التالية:

أولا – المبادئ الأساسية للدولة العصرية "مدنية وديمقراطية"

أننا نرى أنه قد حان الوقت للبدء في إعادة بناء الدولة التي تعاني الآن شروخاً وانكسارات تدعو الى إعادة البناء، وفي هذا الصدد.. فأننا نؤكد على المبادئ الأساسية للدولة التي ندعو إليها وهي:

1. أنها دولة "مدنية وديمقراطية" وتؤسس على قاعدة كل الحقوق لكل الناس.

2. أنها دولة لا تقبل بمعادلة سياسية مغلقة ولكنها تتبنى معادلة سياسية مفتوحة.. لا إقصاء فيها لأحد... طالما احترم قواعد تداول السلطة سلمياً والتزم بها.. ولا استحواذ فيها للسلطة لأحد بغير سند من الإرادة الشعبية.
3. أنها دولة لا تقبل بالتهميش الاجتماعي أو الديني.. فهي دولة كل الناس.
4. أنها دولة لا تذوب – على الإطلاق– في أي حزب سياسي.
5. أنها دولة ليست مقطوعة الصلة بالدين.. فالقيم الدينية هي عامل أساسي في التنمية المجتمعية وهي التي ترسم الإطار الأخلاقي للدولة، وبالتالي.. فهي دولة مدنية تحترم كل الديانات والعقائد وتوفر لمعتنقيها حرية التعبير وحرية العبادة.
6. أن المرجعية في هذه الدولة هي دستور جديد وهو الحكم بين السلطات "التنفيذية، التشريعية، القضائية".
7. أنها دولة لا تصطنع تصادماً مع المجتمع المدني، فهي الحارس على فكرة الحرية، والمجتمع المدني هو الحارس على شرعيه سيادتها.
8. أنها دولة تقر بمبدأ اللامركزية وتمنح اختصاصات الرقابة والمسائلة للمجالس المحلية المنتخبة.

ثانيا –حقوق الشعب كمصدر للشرعية والسيادة

حيث أن الشعب هو مصدر الشرعية والسيادة، فأن هناك حقوقاً ترتب له ولا يملك أحد سلطة مصادرتها أو تعطيلها، ونحن نرى هذه الحقوق كما يلي:

1. حق الشعب [بمواطنيه المقيمين بالداخل والخارج] في التعبير عن إرادته في استفتاءات وانتخابات حرة ونزيهة تكتمل فيها سلامة الإجراءات في ظل تمثيل عادل لكل فئات الشعب، وبدونهما.. فأن شرعية الحكم تبقى في أزمة.
2. لأن الإشراف على الاستفتاءات والانتخابات [القومية والمحلية] هو قضية متعلقة بثقة الشعب، فمن يمنحه الشعب ثقته في الإشراف عليها.. هو من

ينبغي أن يشرف عليها، ولأن الشعب المصري قد منح ثقته للقضاء.. فمن حق الشعب أن تجرى الانتخابات تحت إشراف القضاء وفقاً لقاعدة "قاض لكل صندوق" مع استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات، وأن يتم النص على ذلك في الدستور الجديد وفي مادة محصنة [لا يجري أي تعديل عليها إلا بموافقة 95 % على الأقل من الناخبين في استفتاء عام].

3. حق الشعب في تأسيس أحزاب سياسية تعبر عن أفكاره وأراءه وقناعاته، ولأن هذا الحق بطبيعته هو حق مشروط.. فأننا نرى أن الموافقة أو عدم الموافقة على قيام حزب.. هو أمر مرهون بالمحكمة الدستورية العليا وحدها، وأن ينص على ذلك في الدستور الجديد، لأن شرط القبول أو الرفض يرتبط بمدى توافق برنامج الحزب مع مواد الدستور.. أو عدم توافقه.
4. حق الشعب في تكوين منظمات المجتمع المدني "جمعيات، تعاونيات، اتحادات، نقابات، الخ" بالمعايير المتعارف عليها دوليا.
5. حق الشعب في الإقرار بسلطة الرأي العام وبموجب هذه السلطة.. فأن الصالح العام يصبح شأنا خاصاً لكل مواطن، وبموجب هذه السلطة.. لا تعود هناك مؤسسات مغلقه بعيدة عن رقابة الرأي العام.. سوآءا كانت مؤسسات دولة أو مؤسسات حزبية.. أو مؤسسات المجتمع المدني، وبموجب هذه السلطة.. فأن المعيار الأول للأداء في هذه المؤسسات... هو احترام حقوق الناس والوفاء بها.
6. حق الشعب في الحصول على معلومات صحيحة وليس على معلومات موجهة أو مغلوطة، وبالتالي.. فأن الانتقاص من حرية الصحافة ومن حرية الإعلام وحرية تداول المعلومات هو اعتداء على حقوق الناس قبل أن يكون اعتداء على حقوق الكلمة المقروءة والمسموعة، ولذلك.. فأننا نطالب بإلغاء وزارة الإعلام وإدارة المؤسسات الإعلامية المملوكة للدولة من خلال مجلس

أعلى للمؤسسات الإعلامية له استقلالية كاملة ويتيح حصصاً إعلامية متكافئة لكل القوى والآراء، وينظم وفق الخبرة المتراكمة في الدول الديمقراطية. ونطالب أيضا بالاستفادة من هذه الخبرة عند إعادة هيكلة الأوضاع في المؤسسات الصحفية المملوكة للدولة لتكون تعبيراً عن كل الآراء، فالأوضاع الحالية تنقل ملكيتها عملياً الى السلطة التنفيذية وحزبها الحاكم وتجعلها ناطقة باسمهما.

ثالثا -أولوية وأبعاد الإصلاح السياسي

[التصدي للاستبداد وللاحتكار السياسي]

الإصلاح السياسي هو شاغل الجميع وهو شاغلنا أيضاً.. لأنه مقدمة ضرورية نحو بناء الدولة العصرية "المدنية الديمقراطية"، ونحن نتمثل أولويته وأبعاده على النحو التالي:

1. في واقعنا الحالي فأن الإصلاح السياسي لابد وأن يسبق الإصلاح الاقتصادي.. أو يتزامن معه على الأقل، وليس هناك ما يبرر على الإطلاق تأجيله بدعوى الانتهاء – أولاً – من الإصلاح الاقتصادي الذي لن يحقق أهدافه في ظل سياسات موجهة لخدمة حفنة من المنتفعين والمحتكرين.
2. لن يكون هناك إصلاح اقتصادي حقيقي وكامل "في واقعنا الحالي" بدون إصلاح سياسي، لأن الإصلاح الاقتصادي في جوهره هو تقنين لحقوق الملكية ومن ثم.. فهو يقضي بضرورة الكشف عن مصادر الثروة، وفي غياب الإصلاح السياسي سوف يظل الفساد متمركزاً في مواقعه.. ولن يسمح بالكشف عن مصادر الثروة، وعندئذ.. لن يتحقق الإصلاح الاقتصادي المستهدف على الإطلاق.
3. أن الإصلاح السياسي في جوهره هو إعلان بالاعتراف بحقوق الناس، وتأجيله- بالتالي -يعني تأجيل الاعتراف بحقوقهم والإصرار على تهميشهم وعلى

تعميق فجوه الثقة بينهم وبين السلطة.. وهو ما نرفضه، لأن الاعتراف بكل الحقوق لكل الناس.. هو أساس الدولة العصرية "مدنية وديمقراطية".

4. أن ملف الإصلاح السياسي – وعلاوة على كل ما سبق وفي مقدمته تداول السلطة سلمياً عبر انتخابات حرة شفافة – يتسع لقضايا رئيسة أخرى، مثل: الفصل بين السلطات دستورياً وتحقيق التكافؤ بينها، وفي هذه الجزئية.. فنحن نرى:

4.1. أن كل الدساتير ومنذ تأسيس دولة محمد علي وحتى الآن.. لم تحقق فصلاً كاملاً بين السلطات خاصة أنها استبقت رأس الدولة فوق المساءلة ومنحته صلاحيات مطلقة.. وبالتالي فلقد أسقطت التكافؤ بين السلطات على الرغم من التطور الذي شهده العالم عبر قرنين من الزمان.. سياسياً واقتصادياً وتكنولوجياً.

4.2. أن تحقيق التكافؤ بين السلطات والفصل بينها يستدعي تقييد صلاحيات رأس الدولة وتنظيم إجراءات مساءلته، كما يستدعي الموازنة الدقيقة بين صلاحيات السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، وعلى سبيل المثال.. فإذا منح الدستور الجديد للرئيس [باعتباره رأس السلطة التنفيذية] صلاحية حل البرلمان وفقاً لإجراءات منظمة، فأن الدستور الجديد ينبغي أن يمنح – أيضاً - البرلمان صلاحية موازية بمسائلة وإقالة الرئيس وفقاً لإجراءات منظمة.

4.3. تقييد المدد الرئاسية بمدتين وعدم تركها مفتوحة وأن ينص الدستور الجديد على ذلك، فلقد عانت مصر ومنذ تأسيس دولة محمد علي وحتى الآن.. من طغيان السلطة التنفيذية وضعف السلطة التشريعية، وبالتالي.. فأن إصلاح الخلل بينهما يقضي بتقييد المدد الرئاسية.

5. لأن حق التقاضي والتمكين له هو من أهم حقوق الناس، فأن الفصل التام بين السلطة القضائية والسلطة التنفيذية يتصدر أولويات الإصلاح السياسي، وعندئذ.. فنحن نرى:

5.1. أن تختص السلطة القضائية بإدارة شئونها وفقاً للنظام العام وبما لا يتعارض مع الدستور الجديد.

5.2. أن يعاد النظر في اختصاصات وزير العدل بحيث يتحول إلى وزير دولة للمحاكم وبدون اختصاصات تنفيذية يباشرها إزاء السلطة القضائية.

5.3. أن يتم اختيار النائب العام عن طريق الانتخاب المباشر من الجمعيات العمومية للقضاة ثم يصدر قرار التعيين من رئيس الجمهورية

5.4. لا يرأس رئيس الجمهورية أي مجلس قضائي أعلى، وأن تكون رئاسة هذا المجلس لرئيس محكمة النقض أو رئيس المحكمة الدستورية العليا

5.5. أن تقوم السلطة القضائية – وفقا لإجراءات منظمة - بترشيح اسم رئيس المحكمة الدستورية العليا وأن ترفعه إلى رئيس الجمهورية لإصدار قرار بتعيينه، وأن يقوم رئيس المحكمة – وبعد قرار تعيينه – بأداء اليمين الدستورية في جلسة علنية بمجلس الشعب وفي حضور رئيس الجمهورية.

رابعا –الإطار العام لمبادئ النظام الاقتصادي واستدامة التنمية

النظام الاقتصادي لابد بالضرورة أن يكون مرناً.. فإذا قبلنا بأن هناك اختلافا وتمايزاً بين الأحزاب والقوى السياسة في زوايا الرؤية الاقتصادية، وأنه في حال تداول السلطة سلمياً.. فأن كل حزب سوف يحاول تطبيق رؤيته عبر سياسات اقتصادية، فأن كل ما نبحث عنه – عندئذ – ونطالب به هو إطار عام يتضمن المبادئ التالية والتي توافقنا عليها:

1. أن روح العصر ومستجداته تنتصر لفكره اقتصاديات السوق الاجتماعي التي تلعب فيها الدولة والقطاع العام والقطاع الخاص والقطاع المدني والقطاع التعاوني أدواراً رئيسة في تحقيق التنمية المستدامة، وفي توفير الأمان الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين.
2. أن انحيازنا لاقتصاديات السوق الاجتماعي تجعلنا نضع خطاً فاصلاً بين.. علاقات السوق وانحرافات السوق، وبالتالي فأننا نرفض الاحتكار وغياب القواعد العادلة للمنافسة وغياب الشفافية وغياب رقابة الدولة بدعوى حرية السوق.. الخ.
3. أننا ننحاز إلى السوق الموسع وليس إلى السوق الضيق، لأننا نؤمن بأن السوق ينبغي أن يكون بؤرة جذب اجتماعي تتسع لكل الفئات والشرائح الاجتماعية، وليس بؤرة طرد اجتماعي تستبقي فئات وشرائح اجتماعية خارج أسواره.
4. ولأننا ننحاز إلى السوق الموسع.. فأننا نؤمن بتوسيع القاعدة الإنتاجية بضمانات تتوافر لصغار المنتجين وصغار المدخرين وباستراتيجيات تسعى إلى تنمية قدرات أكثر الفئات ضعفاً.
5. أننا نؤمن بأن الدعم – أياً ما كان النظام الاقتصادي وسياساته- هو أحد حقوق الناس، والدولة التي تسقط هذا الحق عن الناس، تسقط وفي نفس الوقت حقها في تحصيل الضرائب، ولا نراه عدلاً ولا نراه مقبولاً.. أن يحصل المحتكرون على الدعم ويتم حرمان الناس منه.
6. أننا نرفض السياسات التي تقبل بتركز الثروة لدى أقلية بأمل تحقيق نمو اقتصادي تتساقط – وفيما بعد – ثماره على المجتمع بأسره، فهذه السياسات تفضي إلى زيادة التهميش للفقراء ولشرائح عديدة من الطبقة الوسطى، وتؤدي إلى زيادة الأغنياء ثراءً.. بما يهدد الأمن الاجتماعي والأمن الإنساني وبالتبعية.. الأمن القومي، وبالمثل.. فأنها لا توفر شروط النمو المتوازن بين الشرائح الاجتماعية وأيضاً.. بين المناطق الجغرافية على مستوى المدينة والقرية والمتوازن. في غياب

النمو المتوازن فأن قاطرة التنمية المستدامة لا تذهب بعيداً، ومن ثم.. فنحن أكثر انحيازا لسياسات اقتصادية توفر شروط النمو المتوازن.. اجتماعياً وجغرافياً، وتتسع بها قاعدة ملكية الثروة.. فحقوق الملكية لا ينبغي أن تحتكرها أقلية ولكنها حقوق ينبغي أن يتمتع بها المجتمع كله.. بما فيهم الفقراء، فإتاحة حقوق الملكية للفقراء.. هو أحد أهم آليات مكافحة الفقر.

7. أننا لا نستطيع أن نتجاهل أن مستقبل الاقتصاديات في العالم قد بات مرهوناً بمدى التقدم العلمي وزيادة إنتاجية العمل ورأس المال بأكثر مما يبدو مرهوناً بمعدل الاستثمار.. على الرغم من أهمية الأخير، وبالتالي.. فأننا ندعو إلى تكوين القاعدة العلمية المحلية في مصر. ونرى أن الذي يحول دون تكوينها في العادة.. هو:

- مناخ معادي للنخبة والتي تعبر عن مجاميع قادرة على إبداع أفكار جديدة أو تبنيها، وعناصر القاعدة العلمية من العلماء والباحثين المبدعين هم بالضرورة جزء من هذه النخبة.
- نظام سياسي لا يقبل بسداد التكلفة السياسية لتكوين القاعدة العلمية، وهذه التكلفة تتمثل في قبول النظام بتلك القاعدة... كشريكة قرار، فإذا كان النظام لا يقبل بوجود شركاء في القرار، فأنه - بالتبعية - لن يدرج بناء القاعدة العلمية ضمن أولوياته، ولن يعير - بالتالي - اهتماماً لتنمية وتطوير المنظومة التعليمية كرافد تغذية لتلك القاعدة.

ونحن نثق أن الدولة العصرية "مدنية وديمقراطية" سوف تكون قادرة على بناء القاعدة العلمية، ليس لأن مصر لا تعوزها الكفاءات العلمية، ولكن – أيضا - لأن هذه الدولة لن تعمل على إقصاء النخبة وسوف تقبل بوجود شركاء في القرار.

8. أن التقدم المعلوماتي والمعرفي والعلمي والتكنولوجي ليس بعيداً عن سياسات الخصخصة التي عمدت قبلاً الدول المتقدمة إلى تطبيقها بهدف زيادة ثروتها

المجتمعية، وبناء عليه نؤكد على أننا لا نلتزم موقفاً أيديولوجيا.. مع أو ضد هذه السياسات، ولكننا نؤكد على الفارق الفاصل بين الخصخصة و"البيع"، وهذا الفارق كما نتمثله يرتبط بالحركة فوق السلم التكنولوجي الصاعد في اتجاه زيادة ثروة المجتمع والدخول في مضمار الأنشطة الاقتصادية الأكثر تطوراً والتي توفر فرصاً للعمل المؤهل، ونؤمن بأنه إذا لم تقود سياسات "الخصخصة" إلى ذلك.. فأنها لا تعدو - عندئذ - ألا أن تكون سياسات للبيع يشوبها الكثير من التجاوزات والتي تتراكم بها معدلات الفساد والبطالة والتخلف التكنولوجي.

9. أننا - ومن حيث المبدأ - نرحب بكل السياسات التي تفتح طريقاً لنمو وازدهار الاقتصاد المصري بمبادرات وجهود القطاع الخاص، ولكننا نضيف:

- أن من حق كل رجل أعمال أن يبحث عن تنمية ثروته، ولكن من حق المجتمع أن يسائله عن مصدر الثروة وأن يطمئن إلى أنها تكونت في إطار ممارسات قانونية لا شبهة فيها، فقوانين السوق لا تضفي حماية على ممارسات غير قانونية ولا تقبل بها.
- أن معيار التقييم لأداء القطاع الخاص هو مدى إضافته للثروة المجتمعية، ولذلك.. فأننا نجد أنفسنا أكثر دعماً للمنظمين وهي الفئة التي ينتمي إليها رجال أعمال يقبلون بالمخاطرة في إنتاج سلع جديدة وفي تبني أساليب إنتاجية جديدة.. الخ، فهؤلاء يضيفون إلى ثرواتهم وإلى الثروة المجتمعية.
- أننا لا نعترض - ومن حيث المبدأ - على حصول رجال الأعمال على حوافز تشجيعية، ولكننا - في المقابل - نرى أن هذه الحوافز يتحمل تكلفتها المجتمع كله.. وبكل شرائحه، وبالتالي.. فالمجتمع يصير شريكاً لرجال الأعمال، وبمنطق الشراكة يترتب للمجتمع حقوق مثل.. حقه في قيام رجال الأعمال بدفع الضرائب وعدم التهرب منها وتحملهم لمسئوليتهم الاجتماعية، وحقه في ميزانيات شفافة لكل أنشطة القطاع الخاص، وحقه في استقطاع نسبة من أرباح القطاع الخاص

لمكافحة الفقر ودعم شبكة الأمان الاجتماعي وتمويل أنشطة البحوث والتطوير العلمي..... الخ.

10. أننا نؤمن بالمنافسة ولكننا لا ننحاز إلى المنافسة غير العادلة والتي تعري صغار المنتجين وتطيح بهم خارج دورة الإنتاج، ونجد أنفسنا أكثر انحيازا إلى ما نصفه بمنافسة البقاء والتي توفر شروطاً عادلة تسمح بتعايش كبار المنتجين وصغارهم في سوق موسع، ولعلنا هنا نؤكد على أن مفهوم السوق لا يعني فقط الحديث عن علاقات السوق ولكنه يعنى أيضاً الحديث عن ضمانات السوق وعن الفرص المتكافئة وعن منع الاحتكار.

11. أننا لا نؤمن باستقالة الدولة من أداء دورها في المجال الاقتصادي بدعوى حرية السوق، ولم نر دولة في العالم المتقدم أو في عالم النمور الاقتصادية النامية قدمت استقالتها من هذا الدور.. لأن ما يجري على أرض الواقع هو إدارة السوق والتي تستبقى للدولة دوراً يمتد إلى:

- إحكام الرقابة على علاقات السوق للحيلولة دون الانزلاق إلى انحرافاته.
- سن القوانين التي توفر شروط المنافسة العادلة وإعمالها بما يحول دون إحكام قبضة المنافسة المتوحشة والاحتكار.
- إدارة معادلة التوازن بين المنتجين والمستهلكين في ظل توافق عام.
- الاضطلاع بمهمة "المنظم" في مضمار صناعات التكنولوجيا الطليعية، وبالتالي.. فنحن نرفض الدعوة إلى انسحاب الدولة من النشاط الإنتاجي، فهناك دور إنتاجي ينتظرها بضخ استثماراتها - على سبيل المثال - في مجال الصناعات المتطورة وفي مجال التقدم العلمي.. باعتبار أن المعرفة قد صارت مورداً إنتاجيا في الاقتصاديات المعاصرة.
- إدارة المرافق العامة والحكومية ومؤسسات القطاع العام - التي تقضى اعتبارات الأمن القومي والأمن الاجتماعي أن تبقى في يد الدولة - وفق ضوابط قانونية

وتحت رقابة من ممثلي الشعب، ونلحق بذلك ملاحظة مؤداها.. أن على الدولة أن تدير هذه المرافق بميزانيات تشغيل تعطي الأولوية لتسيير دولاب العمل وتأمين احتياجاته، وليس - وكما يحدث الآن - بميزانيات توزيع تعطي الأولوية لرواتب القيادات العليا ومكافأتها.

- تحديد حد أدنى للأجور يتوافق مع تكلفة المعيشة، ومراجعة النسب المقارنة بين رواتب ومكافآت القيادات العليا ورواتب ومكافآت مرؤوسيهم، فلقد ازدادت النسبة في الحالة المصرية.. إلى حدود تثير القلق ولا تجد لها سنداً موضوعياً.
- تنظيم سوق العمل في ظل ضمانات تقر بحقوق العمال [ومن بينها التأمين ضد البطالة وتوفير التدريب التحويلي] من ناحية، وتشرع لهم وسائل التمكين للدفاع عن هذه الحقوق سلمياً من ناحية أخرى.
- تأمين ضوابط التنمية المستدامة والتي تقضي بألا يقوم جيل باستنزاف الثروات الطبيعية [بترول، غاز طبيعي، أرصدة غير متجددة للمياه....] وحرمان أجيال قادمة من حقوقها في هذه الثروات دون تعويضها بثروات بديلة، وعندئذ.. فأن على الدولة أن تراعي التكامل بين ثلاث حزم من الضوابط [حزمة الكفاءة، حزمة العدل الاجتماعي، حزمة صون البيئة].

خامسا – التصدي للفساد المؤسسي

واتصالا بكل ما سبق.. فأننا لا نستطيع أن نتجاهل تمدد شبكة الفساد المؤسسي في مصر بكل التداعيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي خلفتها ومازالت.. والتي تكاد تنهار تحت وطأتها مقومات الوجود المصري ذاته، ونجد أن للفساد المؤسسي أسبابه وجذوره.. ولكننا نرى في نفس الوقت ضرورة التصدي له، إلا أننا نرى - أيضا - أنه لا يمكن مكافحته وحصاره طالما أن هناك قرارات سيادية تملك الحق في إغلاق ملفاته أو حبسها في أدراج الأجهزة الرقابية، ولذلك فأننا نقترح وفي إطار دعوتنا إلى بناء دولة عصرية "مدنية وديمقراطية" وصياغة دستور جديد.. أن

يكون لمجلس الشعب ومنظمات المجتمع المدني الحق في توكيل شخص تحت مسمى "المدعي العام المستقل" بهدف التحقيق في أي ملفات فساد قد يكون قد تم إغلاقها بقرارات سيادية وأن يلزم القانون الأجهزة الرقابية بتقديم كل المعلومات إليه وأن يمنحه القانون الصلاحية في إقامة الدعوى القضائية باسم المجتمع.

سادساً- الخيارات الاجتماعية ومن أهمها التعليم والصحة والقضية السكانية

أن دعوتنا إلى الدولة العصرية "مدنية وديمقراطية" تأخذنا إلى طرح خياراتنا لبعدها الاجتماعي، وفي خياراتنا - ابتداء - فأننا لا نقبل ببنية مجتمعية تحتل قمة الهرم فيها.. أقلية تحتكر كل الامتيازات لها ولأبنائها.. بينما تفترش قاعدته فئات عريضة من المحرومين والتي تزداد اتساعاً بالوافدين من الفقراء الجدد والذين يتساقطون من الطبقة الوسطى، فنحن ضد الإقصاء والتهميش والحرمان، ونعتبر أن الفقر هو عائق على طريق الحرية.. كما نعتبر أن الفقر هو -أساساً - مسئولية سياسات اجتماعية خاطئة، ولذلك.. فأن البعد الاجتماعي الذي نتبناه يحمل الخيارات التالية:

1. إرساء قواعد البنية المجتمعية التي تسمح للفئات الفقيرة والمهمشة بالحراك الاجتماعي صعودا إلى طبقة وسطى موسعة، وهذا يعني تبني سياسات عادلة لتوزيع الدخل القومي.. تحافظ للطبقة الوسطى على مدخراتها.. وترفع نصيب الفئات الاجتماعية الفقيرة ولمهمشة في حصة التوزيع، ولا تنحاز لرأس المال على حساب عنصر العمل.. وتحول دون تركز الثروة في قبضة أقلية في قمة الهرم الاجتماعي.
2. وفاء الدولة بالتزاماتها الاجتماعية بما يكفل جودة الحياة - على الأقل بحدودها الدنيا -لمواطنيها، وبما يكفل أيضاً الأمن الإنساني للشرائح الاجتماعية الفقيرة والمهمشة، وهو الأمن الذي يطالب الدولة - ضمن مطالبات أخرى - بمد شبكة البنية الأساسية [مياه الشرب الصالحة، الصرف الصحي، ....] إلى كل المناطق.

3. أن كل المواطنين هم شركاء في التنمية، ولذلك.. فأن التعليم لا يعود فقط هو الحق والواجب.. حق لكل طفل ذكراً أو أنثى.. وواجب تلتزم به الدولة، ولكن جودة التعليم – وكما نؤمن – هي الأخرى.. حق وواجب، فالتعليم هو عملية لخلق قدرات لدى الأفراد ومن ثم فهو استثمار بشري وليس أنفاق جار، وبمدى جودته - بالتالي - يصير الأفراد.. كل الأفراد.. شركاء في التنمية، وفي هذا الخيار فأننا نؤكد على:

- أن أهم معايير جودة التعليم في عصر المعلومات والمعرفة والتكنولوجيا.. هو خلق قدرة التفكير الحر والناقد لدى الطالب عبر المستويات التعليمية المختلفة
- أن المدارس والجامعات الحكومية ينبغي أن تتمتع بجودة التعليم وليس مقبولاً التحجج بضعف الإمكانات المالية، فجودة التعليم - إذا ما خلصت الإرادة وانفرجت زاوية الرؤية - تقبل بالحد الأدنى من التمويل ولا تبقى معلقة بالحد الأقصى
- أن التعليم ينبغي أن يكون الزامياً ومجانا ومتاحاً لكل الأفراد في الفترة العمرية [6-18 عام] مع تجريم حرمان الطفل من التعليم، ونرى أنه ينبغي أن يكون مجانيا في الجامعات الحكومية بشروط محفزة لاستمرار النجاح والتميز.
- أن استقلالية الجامعات هي زاوية ارتكاز في تطوير التعليم.. بقدر ما تكون منفرجة وراسخة، ومعيار الاستقلالية كما نتبناه هو تمتعها بالحرية الأكاديمية دون تدخلات حكومية تستلب الاستقلالية وتصادر الحرية.. وتدفع بالأساتذة الموهوبين بعيداً عن مركز الفعل وتحل بديلاً لهم آخرين بمعيار الولاء السياسي.
- أن ربط مخرجات التعليم بمتطلبات سوق العمل واحتياجات التنمية المستدامة هو ضرورة لا تحتمل الجدل، ولكننا نرى - في نفس الوقت - بأنها

ضرورة مشروطة برؤية مستقبلية للاقتصاد المصري يزداد بها الطلب على العمل الأكثر تأهيلاً والذي يدفع بدوره - ومن خلال الربط - إلى تحفيز التعليم على التطور ضخاً لمخرجات مكثفة للمعرفة والتكنولوجيا.

- أن المؤسسة التعليمية يجب أن توفر في كافة وحداتها قيم الديمقراطية مثل "التسامح، العقلانية، الحرية الشفافية"، ويجب أيضا أن تضطلع بدورً محوري ونشط من خلال أساتذتها وطلابها في التصدي للقضايا المجتمعية مثل محو الأمية، وتنمية رأس المال الفكري والاجتماعي إصحاح البيئة تعميق مفاهيم المواطنة وحقوق الإنسان. الخ.
- أن التعليم مسئولية سيادية وعليه يجب إعادة صياغة القوانين والتشريعات والآليات التنظيمية بما يساعد كافة عناصر المنظومة التعليمية] (عام وخاص)، (وطني وأجنبي)، (مدني وديني) [على إعداد المواطن المصري بمواصفات تمكنه من الحفاظ على تماسك اللحمة الوطنية، وهويته وتراثه الحضاري، كما تمكنه أيضاً من المشاركة الفاعلة في التقدم الإنساني.

4. ولأن كل الناس هم شركاء في التنمية.. فأن على الدولة أن تفي بحقهم في منظومة صحية إيجابية تتضمن الوحدات والهيئات "الحكومية والخاصة والأهلية والجامعات ومراكز البحث العلمي "، منظومة.. تؤمن لهم الدفاعات الوقائية من خلال الحد - أساساً - من التدهور البيئي، وتؤمن لهم كفاءة الأداء في المؤسسات العلاجية، وتؤمن للفقراء والطبقة المتوسطة خدمات صحية مواتية في إطار نظام تأمين صحي كامل لا يخضع لعلاقات السوق المتوحشة.. فبدون هذه الخدمات يصير الأمن الإنساني للفقراء مهدداً، ولأن هذه المنظومة في حاجه إلى "صناعة دواء" محلية نشطة ومتطورة، وقادرة - بالتالي - على إدارة استراتيجية "دواء فعال وسعر رخيص"، فأن كفالة الدولة - بصورة أو بأخرى - لهذه الصناعة تأتي ضمن التزاماتها الاجتماعية.

5. الاهتمام بالقضية السكانية بأبعادها المتكاملة: معدل النمو الديموجرافيا والخصائص السكانية، والصحة الإنجابية، والتوزيع السكاني، والطفل، وحول هذه المحاور.. فنحن نرى:

5.1. فيما يتعلق بمعدل النمو الديموجرافيا والخصائص السكانية.. فنحن نقر بخطورته في ظل استمرار تدنى الخصائص السكانية وخاصة المتعلقة بـ "التعليم والصحة"، ونتفهم بعض المشاكل التي قد تترتب عليه، ولكننا في نفس الوقت نرى:

- أن الفقر [المادي والمعرفي] هو الذي يقود إلى الانفجار السكاني وليس العكس، فالإنجاب المفرط لدى الفقراء.. هو شكل من أشكال الدفاع عن الذات في ظل افتقارهم لضمانات وتأمينات اجتماعية وهو أيضاً شكل من أشكال الاستثمار الاقتصادي في ظل واقع يسمح بتشغيل الأطفال ويفرض على الفقراء تهميشاً يحول بينهم وبين الحراك الاجتماعي.
- ومن ثم.. فأننا نؤمن - ولخفض معدل النمو الديموجرافيا - بضرورة تبني سياسات وإجراءات نشطة وحاسمة تتعلق بالتنمية البشرية وخاصة بين النساء، وبمكافحة الفقر "المادي والمعرفي"، كما تستهدف مد مظلة التأمينات الصحية والاجتماعية لتغطي كافة المواطنين بموارد سيادية وأهلية.
- أن إعلاء سيادة القانون وتفعيل دوره في حل المنازعات مع إحداث تغيير في القيم الاجتماعية سوف يساعد - أيضاً - على خفض معدل النمو الديموجرافيا، لأنه سوف ينحى خيار "العزوة العددية" والتي تدفع بالبعض إلى الإنجاب المفرط بغرض تكوين أسر كبيرة قادرة – وبالتفوق العددي – على تبوء منزلة اجتماعية عالية وعلى حسم المنازعات لصالحها في ظل غياب القانون وخاصة في المناطق الفقيرة ولمهمشة.

- تحميل الخطاب الإعلامي بمضمون مؤداه أن الهدف هو الارتقاء بالخصائص السكانية "التعليم، الصحة" للأبناء ومنحهم الرعاية الكاملة، وأن الأسرة الصغيرة المتعلمة والمتماسكة هي أكثر قدرة على تحقيق هذا الهدف.

5.2. وفيما يتعلق بالصحة الإنجابية.. فنحن نرى:

- الاهتمام كأولوية أولى بصحة النساء في سن الإنجاب وخاصة الأمهات.
- توفير وسائل منع الحمل والتوعية الصحية والدينية الموضوعات المتعلقة بالعلاقات الزوجية وأنجاب الأطفال.
- تنشيط ودعم منظمات المجتمع المدني ذات الاهتمام في هذا المجال.. للعمل في أوساط الفئات الفقيرة ولمهمشة مع التأكيد على أهمية الاستخدام المكثف للإرشاد الصحي المباشر [الرائدات الريفيات].

5.3. وفيما يتعلق بالطفل.. فنحن نرى:

- ضرورة توفير العدد المناسب من رياض الأطفال المجهزة لتنمية القدرات البدنية والعقلية للطفل.
- تجريم تشغيل الأطفال وحرمانهم من التعليم الإلزامي.

5.4. وفيما يتعلق بالتوزيع السكاني.. فنحن نرى:

- تبني استراتيجية "التنمية حيث نحن" والتي تعنى أن تتكرس جهود التنمية حيث يعيش الناس وحينما تواجدوا.. كمحاولة للحد من تيار الهجرة غير المرغوبة من الأطراف إلى المركز والتي تخل بخريطة التوزيع السكاني.
- تكوين وتفعيل آليات ومشروعات وبرامج للتوعية والتدريب تستهدف تشجيع الهجرة الداخلية من المركز إلى الأطراف من ناحية.. وتشجيع الهجرة الداخلية في اتجاه استيطان مناطق جديدة تتسع بها رقعة المعمور السكاني.

- فتح الجسور مع الجاليات المصرية في كل أنحاء العالم.. سواء الجاليات التي ارتضت الهجرة الدائمة أو الجاليات التي دفعتها الظروف إلى هجرة مؤقتة، فالجسور المفتوحة سوف توطد الصلة بين أبناء هذه الجاليات والوطن الأم لتضيف إلى الرصيد المصري.. ثقافياً واجتماعياً واقتصاديا وسياسياً، كما أنها سوف تمثل مداراً حيوياً لتعزيز الأمن القومي المصري.

سابعا .مفاهيم المواطنة الكاملة

أننا نؤمن بأن المواطنة هي تعبير عن حركة المواطنين من أجل المشاركة والمساواة واكتساب الحقوق بأبعادها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية واقتسام الموارد العامة للبلاد في إطار عملية إنتاجية على أن تتم هذه الحركة بدون أي تمييز سواء بسبب اللون أو الجنس أو الدين أو المذهب أو العرق أو المكانة أو الثروة، وذلك في إطار الوطن الواحد الذي من الطبيعي أن يتضمن حركة المختلفين بحيث يصب كل جهد مبذول من أجل الخير العام. بيد أنه إذا تم إعاقة حركة المواطنين عن ممارسة المواطنة لأي سبب، فأنهم بالضرورة سوف ينعزلون عن الانتماء العام، ولأننا تدعوا إلى دولة عصرية حاضنة لكل المصريين من خلال الحركة المشتركة لهم جميعاً، فلابد من مواجهة كل ما من شأنه إعاقة تحقق المواطنة والتي من مظاهرها اللامساواة بين الفقير والغني، المرأة والرجل، المسلم والمسيحي، ..... وعليه فأننا نؤكد على المفاهيم التالية:

1. رفض كل دعاوى التقسيم الطائفي للسلطة، فهذه الدعاوى في حد ذاتها تمثل انقلابا على مفهوم المواطنة.. فضلا عن أنها تقود إلى بناء دولة كرتونية لا أمأن فيها لأحد.
2. تكريس المعنى المدني لكافة المناصب في الدولة، فمنصب رئيس الدولة - على سبيل المثال - يعبر عن التزامات مدنية محددة مثل احترام الدستور والقانون،

الذين ارتضاهما الناس بملء إرادتهم الحرة، وإقامة العدل واحترام حقوق ومصالح الناس.

3. الاعتراف بحقوق الكفاءة كجزء لا يتجزأ من حقوق المواطنة ونحن نؤمن بأن إهدار حقوق الكفاءة يستبقي حقوق المواطنة.. منقوصة، ولذلك ففي الدولة العصرية "مدنية وديمقراطية" التي ندعو إليها.. فأن تولي المواقع لا يعود مكافأة ولاء لأحد، ولكن استحقاق كفاءة.. للأكفاء.. دون تمييز ديني أو عرقي أو اجتماعي أو سياسي. ونرى أن من بين ضمانات الوفاء بالاستحقاق.. أن يتضمن الدستور الجديد تقييداً لحق رئيس الدولة أو رئيس الوزراء في التعيين لبعض المناصب العليا الحاكمة، وأن يكون لهما الحق في ترشيح أسماء لتولي هذه المناصب وعرضها على مجلس الشعب، وللمجلس الحق في عقد "جلسات مقابلة" مع هذه الأسماء.. وله الحق في قبول أو رفض الترشيح، ولا يصدر القرار بالتعيين إلا بعد موافقة المجلس، وفي حال رفضه.. يتم تقديم أسماء لمرشحين آخرين إلى المجلس والذي يعاود - بدوره - مباشرة حقوقه في هذا الصدد.
4. أن تكون كافة وحدات التعليم متاحة للجميع بغض النظر عن المعتقدات الدينية.

ثامناً. تفعيل الثقافة المصرية

لأننا نؤمن بأن الدولة العصرية "مدنية وديمقراطية" لابد وأن تتمتع بمفردات القوة الناعمة ومن بينها وفي صدارتها.. الثقافة، ولأن الثقافة المصرية التي شارك في بنائها المسلمون والمسيحيون كانت واحدة من أهم مراكز ومصادر الحضارات العربية والإسلامية والإنسانية وظلت إلهاماً للمنطقة ولكافة الناطقين باللغة العربية في أنحاء المعمورة، ومازالت تختزن رصيداً حيوياً واعداً، فأننا نرى أنه لابد من تفعيل الثقافة المصرية.. وإلا فأنها سوف تتحلل إلى ثقافات فرعية، وعندئذ.. قد تتوالد أزمات ثقافيه في المجتمع تتعصى على الحل ويدفع ثمنها المواطن العادي عندما يجد نفسه وقوداً لمعاركها، ونرى أن تفعيل الثقافة المصرية مشروط بـ:

1. حماية واحترام اللغة العربية والانتماء إلى روح العصر والتفاعل معها عبر نافذة مفتوحة وعندئذ.. فأن حرية التعبير هي ضمانة لا غنى عنها للانتماء والتفاعل... في ظل دستور جديد ينظمها ويحدد ضوابطها.
2. انفتاح المؤسسات الثقافية الرسمية على أشكال التعبير التي تتيحها ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتنخرط فيها فئات عريضة من المجتمع وتطرح من خلالها قضايا متعددة. والانفتاح ثقافياً - وكما نقصده - هو تفاعل هذه المؤسسات مع تلك القضايا وعدم تجاهلها.
3. تشجيع الجمعيات الثقافية كإحدى منظمات المجتمع المدني وخلق المناخ المواتي لنموها.. كماً وكيفاً.
4. تفجير طاقة الإبداع في المجتمع المصري لحل إشكاليات ثقافية "حقيقية أو مصطنعة" مازالت تعترض طريقه وتثير ارتباكا في أوساطه مثل الإشكالية الدينية/العلمانية، ولأن الإبداع هو إجابة جديدة على سؤال جديد أو على سؤال قديم، ولأن الفكر هو القادر على تقديم هذه الإجابة، فأننا نؤمن بأن مصر في حاجة إلى مفكرين قادرين على حل تلك الإشكاليات، وأن على المؤسسات الثقافية في الدولة الجديدة أن تحتضنهم وتوفر لهم المعطيات المواتية لإبداعاتهم.
5. إلغاء وزارة الثقافة وإحلال المجلس الأعلى للثقافة على أن يتمتع بالاستقلالية الكاملة.

تاسعا – مبادئ السياسة الخارجية

أن واحداً من أهم أهدافنا في هذه الوثيقة هو بناء مصر كدولة إقليمية كبرى باستحقاقات القوة الذاتية التي تسمح لها بإدارة سياستها الخارجية عبر مدارات حيوية، وفي هذا السياق فأننا نؤكد على عدة مبادئ يجب أن تلتزم بها السياسة الخارجية المصرية، مثل:

1. مبدأ الحماية، باعتباره أحد أهم وأحدث "المبادئ المحورية" في العلاقات الدولية، فالدولة التي تحمي مواطنيها في الخارج تحتل مكانة مناسبة في صدارة الدول التي تستحق الثقة في سياساتها ومبادراتها على عكس الدولة التي لا تلتزم هذا المبدأ. ولكن يجب أن يكون مفهوماً أن الإعلان عن الالتزام بهذا المبدأ لن يحظى بالمصداقية ما لم يكن كافة المواطنين في الداخل يتمتعون هم أنفسهم بالحماية.
2. مبدأ تحقيق التوازن بين المبادئ والمصالح وهو مبدأ يدعو إلى:
   أ. اضطلاع مصر بدور محوري في عالمها العربي الذي تنتمي إليه بموروث التاريخ وبعامل الجغرافيا وبمستقبل المصير، للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة والأمان والكرامة والعدالة لمواطني هذا العالم، وللتصدي للاستعمار الجديد الذي تقوده حاليا الولايات المتحدة الأمريكية تحت شعارات متعددة، وصحيح أن لهذا الدور تكلفته ولكن صحيح - أيضاً - أن له عائده السياسي والاقتصادي والثقافي، وفي موازنة العائد/ التكلفة فأن المحصلة تبقى دائماً موجبة، وعلى العكس.. فنحن نرى أن تخلي مصر عن هذا الدور سوف يحملها بأعباء تكلفة يتضاءل بجانبها العائد ويستبقي المحصلة سالبة.
   ب. مراجعة معاهدة "كامب ديفيد" وما لحق بها من اتفاقيات، اتصالا بمتغيرات طرأت وتتدافع بمستجداتها ...ووعيا بتحديات التنمية المستدامة ...وتوافقاً مع اعتبارات حاكمة للأمن القومي المصري.
3. مبدأ تأمين كافة الممرات المفتوحة للحضور الدولي المصري، ولأن إفريقيا هي من أهم الممرات لهذا الحضور، فأن الضرورة تقتضي تكثيف التواجد المصري في ترتيبات حل مشكلات القارة، وتوثيق العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بدولها وخاصة دول حوض النيل والقرن الإفريقي مع العمل الدؤوب لصيانة وتنمية الروابط التاريخية مع السودان بأقاليمه المختلفة.

4. مبدأ الدفاع عن القيم الحقيقية والمحفزة إذ علينا أن نستخلص من التاريخ الطويل لحضارة مصر "قيماً مصرية" نبعت من تراثها، وندافع عن ممارستنا لها أو نبشر بها في العالم أجمع، وعلى سبيل المثال.. المصري لم يمارس في تاريخه عمليات إبادة ضد شعب أو طائفة أو عرق، ولذلك.. فأن رفض الإبادة بكافة أشكالها ينبغي أن يكون إحدى القيم التي تدافع عنها السياسة الخارجية المصرية في المحافل الإقليمية والدولية.
5. مبدأ الإجراء الدوري لقياسات شعبية السياسة الخارجية المصرية، فالدول حين تقرر رسم سياسة خارجية تجاه مصر أو تجاه أي دولة أخرى، تأخذ في اعتبارها بالضرورة مكانة هذه الدولة في محيطها الإقليمي، وكذلك "شعبية" سياساتها الخارجية.
6. مبدأ العمل المشترك مع كل الدول التي تسعى إلى تحقيق عولمة أكثر إنسانية.

الفصل السادس

سياسات مبارك الخارجية

1. العلاقات المصرية العربية في عهد مبارك[42]

تعرضت العلاقات المصرية-العربية في العقود الأخيرة لمتغيرات حادة وتحولات عاصفة، نقلتها من وضع إلى وضع، ومن مكان إلى مكان، ومن دور إلى دور، فبينما أخذت مصر دولة وشعبا موقعا متميزا في القلب من هذه العلاقات العربية طيلة عقدي الخمسينيات والستينيات، وحتى بعد نكسة 1967 بكل تداعياتها العسكرية والسياسية والثقافية والنفسية، نجد أنها وكأنها قد قدِّر لها أن تخرج من موقع القلب في العقود التالية، لتأخذ مواقع جديدة وصلت في بعض الفترات حد التهميش والعزلة، وهي مواقع لا تليق بالدولة المصرية بحكم موقعها ودورها في التاريخ والجغرافيا.

- جمال حمدان صاحب سفر "شخصية مصر".....

? أكان مصيبا أم مخطئا، عندما أطلق حكما أكد فيه عن يقينه الحاد بأن مصر عبر تاريخها الطويل "نادرا ما مرت بمراحل انزلقت فيها إلى موقع القوة البينية بدلا من موقع مركز القوة الذي كانته غالبا؟"(1).

? أكان مصيبا أم مخطئا؟ أم أنه كان فقط وطنيا عاشقا لمصر، دفعه عشقه الصوفي لها نحو تصور وجود دور قائد دائم وسرمدي، يتسم بالاستمرارية والديمومة عبر الزمان بحكم الموقع والموضع والتاريخ والجغرافيا؟

ماذا حدث لدور مصر العربي وموقعها في العلاقات العربية؟ وكيف حدث؟ ولماذا؟ ما حقيقة الموقع الجديد لمصر داخل دائرة العلاقات العربية في الوضع العربي الراهن؟ ما واقع العلاقات المصرية العربية؟ وكيف تحقق هذا الواقع الجديد في العقود الأخيرة؟ ما الأسباب والدوافع؟ وما التحديات التي واجهت وتواجه هذا الواقع الجديد؟ وما آفاق المستقبل؟ أيظل الوضع على ما هو عليه أم يتغير؟ ما الاحتمالات والسيناريوهات المختلفة؟

---

[42] http://studies.aljazeera.net/ar/files/2011/08/2011887580409875.html

واقع العلاقات المصرية العربية

مرت العلاقات المصرية العربية في العقود الأخيرة بعدة مراحل، شهدت فيها حالات متنوعة من الصعود والهبوط، من القوة والضعف، وتتفق جل الدراسات والبحوث السياسية المهتمة بتحليل العلاقات المصرية العربية في النصف الثاني من القرن العشرين، على أن هذه العلاقات قد مرت بثلاث مراحل أساسية، وأن هذه المراحل قد ارتبطت –تقريبا– بالتغيرات الأساسية التي حدثت في قمة السلطة السياسية في مصر، فالمرحلة الأولى تبدأ بالعام 1952 وتنتهي مع هزيمة يونيو 1967، والمرحلة الثانية تبدأ بهزيمة 67 وتنتهي بالعام 1981، أما المرحلة الثالثة فتبدأ بالعام 1981 وتمتد حتى الآن (2).

ومن الواضح أن مرحلة ما بعد هزيمة 1967 هي أكثر هذه المراحل تعقيدا في واقع العلاقات المصرية العربية، ولذلك فأن هذه المرحلة تتسم بأنها مرحلة التحولات العاصفة في هذه العلاقات، وهي المرحلة التي اختلفت سنواتها الأخيرة عن سنواتها الأولى، بحيث يمكن تقسيمها إلى عدة فترات متمايزة بعضها عن بعض، رغم طابع الاستمرارية والتواصل في سماتها العامة، وهي المرحلة التي امتد تأثيرها على حركة الأحداث في مرحلة ما بعد العام 1981، تلك المرحلة الأخيرة التي تعبر عن واقع التراجع النسبي لموقع مصر في دائرة العلاقات العربية كما سيتضح لنا من الفقرات التالية.

البحث عن موقع قدم والعودة للدائرة العربية:

لا يمكن تعرُّف واقع العلاقات المصرية العربية الراهنة في العقود الثلاثة الأخيرة منذ العام 1981 دون تعرُّف ذلك التحول الكبير الذي حدث للمشروع العربي لمصر في الحقبة الثانية، خاصة في السنوات الأخيرة من حكم الرئيس المصري الراحل محمد أنور السادات ونقله لمشروع مصر العربي من حالة المجابهة مع إسرائيل ودعم الصمود العربي والتضامن العربي، إلى حالة الصلح والتطبيع والتعاون، وإقامة أول

سفارة لدولة إسرائيل في القاهرة، وما أحدثه ذلك من انهيار للمشروع العربي لمصر، وانهيار للعلاقات المصرية العربية.

وبعد اغتيال السادات بدأ النظام المصري الجديد بقيادة محمد حسني مبارك في نهاية العام 1981 عهده محملا بالأحداث الدرامية للسنوات الثلاث الأخيرة من حكم سلفه، فقد كانت محصلة هذه السنوات الأخيرة هي ما يمكن تسميته بسنوات الانهيار الشامل للدور المصري. ففي الداخل وصلت صراعات القوى السياسية حد قيام السادات باعتقال أكثر من ألف مصري من السياسيين والمفكرين والكتاب وأساتذة الجامعات ورجال الدين من كل الاتجاهات في 5 سبتمبر 1981 باعتبارهم معارضين لحكمه وسياساته الداخلية والخارجية، العربية بصفة خاصة، والصلح مع إسرائيل بصورة أكثر خصوصية.

ولم يمر شهر على هذه الاعتقالات وكانت موجات العنف والإرهاب في الساحة المصرية قد وصلت إلى مداها، حيث قامت باغتيال الرئيس المصري أثناء احتفالات السادس من أكتوبر 1981، والدولة المصرية كلها محتشدة في ساحات العرض العسكري.

ولم تكن الدولة المصرية الممزقة من الداخل محصنة خارجيا أو تشعر بالدفء في أحضان الأخوة العربية، بل كانت معزولة عن محيطها العربي، مطرودة من جامعة الدول العربية، بلا مشروع عربي واضح وبلا استراتيجية عربية، في ظل استراتيجيتها الجديدة، التي نجمت عن انفرادها بالحركة صوب الصلح والتعاون مع الدولة العبرية، بعد زيارة السادات للقدس في نوفمبر 1977 وعقد اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع إسرائيل في العامين التاليين لعام الزيارة (3). وجاء مبارك الذي كان نائبا للرئيس السادات وهو محمل بهذه التركة الثقيلة، وكانت التحركات الداخلية هي الأيسر في هذه الأوضاع المعقدة، حيث الإفراج عن المعتقلين المصريين من عناصر

النخبة المصرية، واستقبال بعضهم في القصر الجمهوري والاعتذار لهم، وتقديم نوايا بداية عهد جديد يقوم على المصالحة الوطنية.

لكن المعضلة الحقيقية تمثلت في قدرة العهد الجديد على التخلص الحقيقي من هذه التركة داخليا وخارجيا، وبصفة خاصة عربيا، إذ لم يكن بمقدور العهد الجديد الانقلاب على الاستراتيجية التي أطلقها السادات، بل كان ينوي الاستمرار فيها، أي الاستمرار في مخطط ومسار الصلح والتعاون مع دولة إسرائيل. وكانت المعضلة تتمثل في كيفية الاستمرار في نفس هذا المسار الذي رفضته الدول العربية، وفي نفس الوقت استعادة الدولة المصرية لعلاقاتها العربية؟

وفي ظل أوضاع عربية جديدة تميزت بالصراع والتراجع تمكنت مصر من العودة إلى العلاقات العربية التي أصبحت في وضع جديد يختلف عن وضع العلاقات المصرية العربية في الخمسينيات والستينيات والنصف الأول من السبعينيات، وشهدت سنوات 1987 و1988 و1989 خاصة بعد مؤتمر القمة الطارئ في عمان في نوفمبر 1987، محاولات مواجهة أوضاع الانفراط العربي الذي ظهر منذ غزو إسرائيل للبنان وحصار بيروت وتشتيت المقاومة الفلسطينية في عدة دول ونقل قيادتها إلى تونس 1982، ثم عادت مصر إلى الجامعة العربية بقرار من مؤتمر القمة الطارئة بالدار البيضاء في مايو 1989، بعد أن كانت قد تمكنت من إعادة علاقاتها بمعظم الدول العربية ثنائيا طوال الثمانينيات، وهي القمة التي استكملت مخططات المصالحة العربية التي بدأتها قمة عمان في نوفمبر 1987 (4).

وجاء العام 1989 ليمثل خطوات جديدة في العلاقات المصرية العربية، فقد أعلن عن أنشاء مجلس التعاون العربي في السادس عشر من فبراير 1989 بين مصر والعراق والأردن والجمهورية العربية اليمنية، كما أعلن عن قيام الاتحاد المغاربي في السابع عشر من فبراير 1989، ليمثل مع مجلس التعاون الخليجي نقطة تحول جديدة في علاقات التعاون العربي، وكان العام 1989 هو عام المصالحة العربية خلال قمة العربية

الطارئة في الدار البيضاء 23 - 26 مايو 1989 (5). وكان من الواضح أن التجارة البينية بين هذه الأقطار الأربعة خاصة بين الأردن ومصر لم تنقطع حتى في ظل قطع العلاقات بعد توقيع اتفاقية الصلح مع إسرائيل، حيث تزايدت صادرات مصر إلى بلدان هذه المجموعة من 8.6 ملايين دولار عام 1981 إلى 33.3 مليونا عام 1983 ثم وصلت إلى 56.57 مليون دولار عام 1978، بينما ارتفعت وارداتها من هذه الأقطار من 3.5 ملايين دولار إلى 16.5 مليونا ثم إلى 56.2 مليون دولار في نفس الفترة (6).

عادت مصر للعرب، وعاد العرب لمصر، وعادت العلاقات السياسية والعلاقات الاقتصادية (7) . ولكن كيف عادت؟ وكيف عادوا؟ هل مصر التي عادت هي مصر التي كانت، وهل العرب الذين عادت لهم مصر، هم العرب الذين كانوا؟

عادت مصر بمشروع عربي جديد، فما هو هذا المشروع؟

طبيعة المشروع العربي الراهن لمصر: المكونات والرهانات والأولويات

عادت مصر إلى العرب، وعاد العرب إلى مصر، لكنها عادت في ظل أوضاع جديدة تتسم فيها العلاقات العربية-العربية بالضعف والتمزق والتشتت. عادت مصر ورهانها حول مشروع خط التسوية من أجل السلام مازال قائما، حيث قامت الرؤية المصرية لمصر مبارك على قاعدة من نفس العناصر التي وضعها السادات، ولم تعد مصر للعرب في إطار من نقد مسار السلام الذي بدأته في كامب ديفيد، بل في إطار من تعريب مشروع التسوية السلمية للصراع العربي-الصهيوني، والسعي لدمج إسرائيل في المنطقة في إطار من مشروع الشرق أوسطية، لكن الدولة المصرية في نفس الوقت لم تكف عن الحديث عن مشروع عربي للتنمية، عن السوق العربية المشتركة، والتجمعات العربية التي هي عضو فيها وضرورة الاستثمار العربي المشترك.

تقدم مصر مبارك مشروعها العربي باسم الواقعية، وباسم الاعتدال، وهي تعني التكيف مع العلاقات الدولية الجديدة، التكيف مع نظام القطب الواحد، وإقامة

علاقات خاصة مع أمريكا، والقبول بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية معها، في إطار من تطبيع العلاقات وإقامة المشروعات المشتركة في الزراعة والصناعة، وهي أمور تعني القبول بالأمر الواقع باعتباره البديل الأوحد.

عادت مصر وهي تراهن على السلام، وتسير على نفس خطى الرئيس الراحل أنور السادات وأن تغير الأسلوب، فما زالت أوراق اللعبة -في هذه الرؤية- في يد أمريكا، لكن أمريكا أصبحت وحدها في الساحة بعد سقوط سور برلين وانهيار الاتحاد السوفياتي، واختلال التوازن الدولي وظهور نظام القطب الواحد.

وفشلت التسوية ولم يزل رهان الدولة المصرية عليها قائما، باسم العقلانية والاعتدال، وأكثر لأن خط التسوية السياسية في رؤية الحكومة المصرية والدبلوماسية المصرية لحل الصراع يتقدم باعتباره استراتيجية، وهي استراتيجية تستبعد من طريقها أي خطوط تحمل شبهة المقاومة أو الصمود أو الرفض، أو نقد مسار التسوية ونتائجه الكارثية، بل تستبعد استثمار أي ظواهر عربية إيجابية في هذا المسار.

هكذا استبعدت الرؤية المصرية عدة ظواهر إيجابية ولم تراهن عليها، مثل اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى (1987) والثانية (2000) في الأراضي المحتلة، وتحرير جنوب لبنان، وصمود حزب الله أمام العدوان الإسرائيلي على لبنان في يوليو 2006، واستمرار عداء سوريا وإيران للدولة الصهيونية وعدوانيتها واتخاذهما مواقف داعمة للمقاومة الفلسطينية والصمود الفلسطيني (8).

وراهن النظام المصري على التقدم في مسار التسوية عن طريق انتظار الضغوط الأمريكية على الحكومات الإسرائيلية، وإقناعها بقدرتها على قيادة حركة تطبيع العلاقات مع إسرائيل عربيا والدعوة لقبولها في المنطقة، والضغط على الأطراف الفلسطينية لتقديم حسن النوايا والاعتراف بإسرائيل كمقدمة للسلام، فكان رهانا خاسرا أوصل التسوية السياسية إلى طريق مسدود، وتم استهلاك الوقت وإهدار

الفرص العربية والإقليمية، وفي المقابل استثمرت الدولة الصهيونية كل وقت لقضم وهضم الأراضي الفلسطينية المحتلة وزرعها بالمستوطنات، وزرع الشقاق بين الفرق العربية والفلسطينية، وإضعاف عناصر القوة العربية.

بجوار هذه التوجه المركزي يقوم المشروع العربي لمصر على استمرار الدعوة للتكامل الاقتصادي العربي ودعم العلاقات الاقتصادية البينية، عن طريق تأييد بناء التجمعات الاقتصادية العربية، كمجلس التعاون العربي، والاتحاد المغاربي ومجلس التعاون الخليجي، وإقامة مناطق التجارة الحرة بين الدول العربية، والدعوة لدعم التجارة العربية البينية ودعم استثمار الأموال العربية في البلاد العربية، وهو خط يقوم على الواقعية السياسية في ظل تدهور وتراجع المشاريع الوحدوية القديمة، القائمة على مشاريع التوحيد القومي الاندماجي أو الفيدرالي، والاكتفاء بتكامل العلاقات الاقتصادية دون بناء الوحدات السياسية (9).

ويقوم هذا التوجه المصري على قاعدة من تبادل المصالح، والاستفادة من أجهزة النظام الإقليمي العربي الرسمي ممثلا في جامعة الدول العربية، ومؤتمرات القمة العربية، والعلاقات واللقاءات الثنائية، ولا يخفي النظام المصري في هذا التوجه الحديث عن مصلحة مصر في جذب الاستثمارات العربية في الزراعة والصناعة والخدمات، ويقدم التسهيلات المرتبطة بسعر الأرض وتجهيز البنية الأساسية وغيرها من التسهيلات للمستثمرين العرب.

وبين المحور التسووي السلمي للقضية الوطنية، على قاعدة من القبول بالأمر الواقع وانتهاج خط الاعتدال والتفاوض ونبذ المقاومة والصراع، وخط العلاقات الاقتصادية العربية القائمة على المصالح المتبادلة، لا يتخذ المشروع العربي لمصر موقع الأولوية الأولى كما كان دائما، فقد أصبح المشروع العربي لمصر أولوية متجاورة مع غيره من الأولويات، ولعل فقدان الثقة أو اهتزازها بين مصر والدول العربية منذ

زلزال الأحداث التالية لزيارة السادات للقدس في نوفمبر 1977 مازال قائما وفاعلا في العقل والوجدان المصري والعربي.

كذلك فأن أولوية مواجهة المشاكل والأزمات القطرية الداخلية تشد النظام المصري إلى الداخل، وتحرك توجهاته الخارجية، وتجعله يفضل العلاقات الثنائية على العلاقات الجماعية، وتدفعه نحو الانتشار والتواجد في هيئات ومجالس وتكتلات كثيرة بلا ترتيب في الأولويات، وربما تكون سنوات العزلة قد ولدت منطق الانتشار والتواجد في كل الساحات.

لذلك نجد النظام المصري في العقود الثلاثة الأخيرة متواجدا في أطر كثيرة للحركة بهدف الانتشار دون أولويات واضحة، فالنظام متواجد في الدوائر العربية والإسلامية والإفريقية والشرق أوسطية والآسيوية، فإلى جانب جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، نجد أن الدولة المصرية تدخل إلى كل إطار إقليمي يظهر، فهي في مجموعة الـ15 ومجموعة الـ77 ومجموعة عدم الانحياز ومع الكوميسا ومجلس التعاون العربي، ومنتسبة إلى مجلس التعاون الخليجي، وتسعى للتواجد عضوا مراقبا في الاتحاد المغاربي، ومصر مع إعلان دمشق وفي المشروع الشرق أوسطي، وفي الشراكة الأورو متوسطية وغيرها، ما يؤدي إلى غياب الأولويات وعدم الفعالية وافتقاد الدور والتناقض في الحركة وقبول المتناقضات، والمشروع وضده وتصور إرضاء الجميع (10).

من هذا العرض التحليلي الموجز نجد أن المشروع العربي للنظام المصري في الثلاثين عاما الماضية يتسم بطابع اعتدالي واقعي، ويقوم على الخضوع للأمر الواقع والتكيف مع متطلباته ومعضلاته، وهو يضع التسوية السياسية السلمية في موقع الاستراتيجية، وأن كان يسميها استراتيجية السلام، ولا يضع المشروع العربي بجوانبه المختلفة السياسية والاقتصادية في موقع الأولوية، بل يضعه بالتجاور مع الدوائر الأخرى، وليس

لهذا المشروع العربي أفضلية على الحركة في الدوائر الأخرى، ولذلك فأنه في أسلوب الحركة يهتم بالانتشار والتواجد على حساب التركيز والفعالية.

والنظام المصري لا يخفي الانطلاق من أولوية تحقيق المصالح الداخلية لمصر في عمله العربي المشترك، ومن أجل ذلك يفضل العلاقات الثنائية على العمل الجماعي المشترك وأن كان لا يتجاهله بل يسعى إليه أيضا.

وربما لذلك، أي بسبب هذه الطبيعة الخاصة للمشروع العربي الراهن للنظام المصري، وأولوياته وأساليبه في الحركة والتعامل مع ما يعترض القضايا العربية من مشاكل وتحديات، بالإضافة لعدم القدرة على استرداده لتلك الثقة المفقودة منذ اتفاقيات كامب ديفيد، وتوقفه عن استثمار فرص النهوض والقوة في الحركة العربية، ربما لذلك مع أسباب أخري وعناصر أخرى -سنتعرض لها- تراجع الوزن النسبي للدور المصري في النظام الإقليمي العربي.

التحديات التي تواجه العلاقات المصرية العربية

تواجه العلاقات المصرية العربية، وبصفة خاصة الدور المصري في هذه العلاقات عدة تحديات إذا تفاقمت دون مواجهة تزداد هذه العلاقات تدهورا، ومن بين هذه التحديات استمرار حالة ضعف العلاقات العربية وضعف التضامن العربي، وتحدي انكفاء مصر على ذاتها، وتحدي استمرار الانقسام الفلسطيني وانفجار الصراع بين الفرق والمنظمات، وظهور القوى الإقليمية الصاعدة واختراقها للدائرة العربية، ثم تحدي الثروة العربية وما تطرحه من قضايا اقتصادية واجتماعية متنوعة، وتحتاج هذه التحديات إلى تحليل سريع وفقا لما يتسع له المجال.

1- تحدي استمرار ضعف العلاقات العربية وضعف التضامن العربي

تواجه العلاقات العربية-العربية والعلاقات المصرية-العربية تحديات استمرار حالة الضعف والتمزق الراهنة، وهو ضعف ناتج عما آلت إليه الأوضاع العربية الراهنة بعد سلسلة من الأخطاء العربية والتدخلات الأجنبية، وإهدار الثروات في حروب إقليمية

واندلاع عدد من الحروب والصراعات الأهلية في السنوات والعقود الماضية، فقد أدى هذا الوضع إلى انكفاء أكثر من دولة عربية على نفسها في محاولة للملمة الجراح والبحث عن مستقبل آمن، مثل العراق والسودان والجزائر ولبنان وليبيا، والمشكلة أن استمرار هذا الوضع يزيد من ضعف العلاقات العربية، ويقف تحديا أمام إمكانيات ظهور نهوض عربي جديد، وهو أمر يحتاج إلى تضافر الجهود العربية للكشف عن إمكانية وجود حل عربي جماعي لمثل هذه المشكلات الحادة (11).

2- تحدي انكفاء مصر على ذاتها

تواجه مصر أزمات عديدة في السنوات الأخيرة، اقتصادية واجتماعية وسياسية، وينعكس هذا على دورها العربي، ويبدو أن هذه الأزمات مرشحة للتفاقم إذا لم تجد لها حلولا عاجلة وناجعة، والمشكلة أن مثل هذه الأزمات ليست هامشية أو طارئة، بل هيكلية، وترتبط بالسياسات الاقتصادية الحكومية المتبعة منذ عقود، ترتبط بنظام الانفتاح الاقتصادي والخصخصة وبيع شركات القطاع العام، وانسحاب الدولة من دورها في الإنتاج وتوفير فرص العمل والحقوق والخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والعلاج، وقد أنتج هذا الوضع أنتشار ظواهر الفقر والبطالة والفساد والعنف الاجتماعي والطائفي وغيرها من الظواهر الاجتماعية والسياسية والثقافية، والمشكلة أن استمرار مثل هذا الوضع قد يطرح مخاطر انكفاء الدولة المصرية على ذاتها، بما يؤدي بالضرورة إلى مزيد من الانسحاب النسبي لمصر من التفاعل مع الدائرة العربية (12).

3- تحدي استمرار الانقسام الفلسطيني

يمثل استمرار الانقسام الفلسطيني، حتى دون صراع، تحديا كبيرا يكاد يعصف بالقضية الفلسطينية، ويعصف بالتضامن العربي ويعصف بالعلاقات العربية-العربية، ويعصف بالتالي بدور مصر العربي، فاستمرار هذا الوضع يحوله إلى بؤرة لظهور التكتلات العربية المتصارعة، أو الأطراف العربية المتنازعة، المنتمية لهذا

الطرف الفلسطيني أو ذاك، الأمر الذي يستدعي بالضرورة تقسيم الأطراف وتوصيفها وتوجيه الاتهامات من هذا الطرف إلى الآخر، وهو مجال خصب لبروز الأقطاب العربية المتصارعة على حساب العمل العربي الجماعي، وعلى حساب القضايا العربية بصفة عامة والقضية الفلسطينية بصفة خاصة (13).

4- تحدي ظهور القوى الإقليمية الصاعدة واختراقها للعلاقات العربية

يولد الضعف العربي وتراجع العلاقات العربية-العربية وتدهور الدور المصري العربي فراغا تتقدم بعض الأطراف الإقليمية لملئه، وقد أدت الصراعات العربية والتدخلات الأجنبية إلى نمو أقطاب إقليمية من دول الجوار وتكونت لها مصالح داخل الأقطار العربية، مثل إيران وتركيا وإسرائيل، وقد كانت هذه الدول الثلاث أكبر الفائزين من تدهور القوة العربية خاصة بعد الحصار الاقتصادي والعسكري الطويل لكل من ليبيا والعراق، ثم بعد غزو أمريكا للعراق وسقوط بغداد عام 2003.

في المقابل فأن استمرار صعود قوة هذه الأطراف وتوجيه قوتها أو قدراتها باتجاه اختراق العلاقات العربية يمكن أن يمثل تحديا قد يؤدي إلى استمرار ضعف النظام الإقليمي العربي، لصالح نظام آخر هو النظام الشرق أوسطي الذي تلعب فيه هذه الأطراف الإقليمية غير العربية الدور الرئيس، ومن هذه الزاوية يمثل صعود هذه الأطراف الإقليمية تحديا للعلاقات المصرية العربية (14).

5- تحدي الثروة والتنمية

يمثل تحدي الثروة أحد أهم التحديات التي تواجه العلاقات العربية-العربية والعلاقات المصرية العربية، فالدول العربية لا مستقبل لها دون مواجهة تحدي الثروة، ذلك الذي يعني في الحقيقة مواجهة أوضاع التخلف والفقر والبطالة والعنف والإرهاب والفساد، وربما يعني تحدي الثروة تحدي الأمن القومي العربي والأمن القومي لكل قطر من الأقطار العربية، ويعني تحدي الثروة في العلاقات العربية-العربية والعلاقات المصرية العربية ضعف التنمية أو هشاشتها أو غيابها، وهي

تمثل لكل قطر عربي ضعف التنمية المستقلة المعتمدة على الذات، وعلى المستوى العربي تعني غياب أو ضعف التنمية التكاملية المعتمدة على التعاون والتكامل العربيين، وتعني غياب السوق العربية المشتركة وضعف التجارة البينية، وغياب التكامل الصناعي والزراعي.

ومن دون تنمية الثروة العربية وتوجيهها باتجاه الاستثمار في المشاريع الصناعية والزراعية العربية، والتنمية البشرية وتطوير العلم والتكنولوجيا، والتخطيط من أجل أفضل استخدام للموارد والأسواق، ومن أجل التنسيق والتكامل بدلا من التنافس على إنتاج نفس السلع، والتنافس على السيطرة على نفس الأسواق، بدون كل ذلك سيظل الضعف الاقتصادي والتخلف التكنولوجي والفقر والبطالة والعنف والإرهاب قنابل موقوتة تهدد النظام الإقليمي العربي وكل قطر عربي على حدة (15).

أسباب تراجع الوزن النسبي للدور المصري في النظام الإقليمي العربي

يعود التراجع النسبي للدور المصري في النظام الإقليمي العربي إلى عدة أسباب، بعضها إلى طبيعة المشروع العربي الجديد لمصر وأسلوبه في الحركة وأولوياته –كما ذكرنا أنفا– وإلى أسلوب تعامل مصر مع التحديات والمشاكل العربية، ويعود بعضها إلى أسباب أخرى، مثل طبيعة الصورة الذهنية الجديدة المتكونة عن مصر في العقود الثلاثة الأخيرة، ويعود بعضها إلى تردي الأوضاع العربية نفسها وتحولاتها وظهور أقطاب عربية جديدة متنافسة، ويعود بعضها كذلك لافتقاد الثقة في الدور المصري بعد التحولات العاصفة في هذا الدور في عصر السادات، كما يعود بعضها أيضا إلى فشل رهان السلام وتحميل هذا الفشل لمصر، ويعود بعضها إلى بروز أقطاب إقليمية جديدة يتصاعد وزنها النسبي على حساب دور الأقطاب العربية وعلى رأسها مصر، وسوف نقف هنا قليلا مع هذه الأسباب:

1- طبيعة الصورة الذهنية الجديدة عن مص

فقد تكونت صورة ذهنية جديدة عن مصر منذ التحولات العاصفة التي أدت إلى زيارة السادات للقدس، ودعم الاحتشاد العربي آنذاك في مؤتمر قمة بغداد هذه الصورة، وهي صورة الانفراد باتخاذ القرارات والمواقف في القضايا المصيرية، كما عملت الوسائط الإعلامية والثقافية المختلفة من صحافة وتليفزيون وكتب وأفلام من هذه الصورة، وتدعمت أكثر في العقود الثلاثة الأخيرة بسبب اهتمام مصر أو انشغالها بقضاياها الداخلية، خاصة بعد ظهور الأزمات الاقتصادية والبطالة والعنف والإرهاب والفتنة الطائفية وغيرها، واكتفائها بدور الوسيط ليس فقط في النزاعات العربية، بل في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وانحيازها لقوى "الاعتدال" العربي والفلسطيني، ولخط التسوية واستمرار التفاوض، ورهانها على الضغوط الأمريكية على إسرائيل كخط للتقدم في التسوية، ورهانها كذلك على إمكانية القيام بدور حارس المصالح الأمريكية في المنطقة بديلا عن إسرائيل، وفشل أغلب هذه الرهانات، الأمر الذي قدم صورة سلبية لمصر المتصالحة مع العدو عند بعض النخب العربية السياسية والثقافية والإعلامية، أو غير المنشغلة بقضايا الأمة عند البعض الآخر، أو الضعيفة غير القادرة على المجابهة عند بعض التيارات العربية الفكرية والسياسية (16).

2- تحولات الأوضاع العربية

كما تعود أسباب تراجع الوزن النسبي لمصر إلى التحولات العاصفة والبطيئة في الأوضاع العربية، وحالة الضعف والتمزق التي أصابت العلاقات العربية-العربية نفسها، منذ غزو إسرائيل للبنان 1982، وسلسلة النكبات التي أصابت العرب بعد ذلك، كغزو العراق للكويت 1990، وحرب عاصفة الصحراء، ثم ضربات ثعلب الصحراء، والحصار الاقتصادي للعراق وليبيا، وصولا إلى غزو أمريكا للعراق في 21 مارس 2003، واحتلال العراق (17).

كذلك ظهر الصراع في لبنان وحول لبنان، وفي السودان بين الشمال والجنوب، وفي المغرب العربي بين الجزائر والمغرب والبوليساريو، وقد أنتجت هذه الأوضاع نتيجتين متناقضتين، الأولى حالة التمزق والانقسام والضعف العربيين، والانكفاء الذاتي الداخلي لعدد من الأقطار العربية كمصر والجزائر والسودان وليبيا (المحاصرة بعد أحداث لوكيربي)، والثاني بروز أقطار عربية جديدة تطمع في القيام بأدوار قيادية عربية عامة أو حتى في محيط إقليمي، السعودية والعراق (قبل الغزو والاحتلال) في الخليج، سوريا في لبنان وفلسطين، الجزائر والمغرب في المغرب العربي، وأمام هذا الطموح القيادي لبعض الدول العربية لم تكن مصر مبارك قادرة على وقف أوضاع التمزق والضعف العربيين، أو الحفاظ على وضع قيادي كان موجودا لمصر في الخمسينيات والستينيات وذهب في نهاية السبعينيات (18).

3- افتقاد الثقة في الدور المصري

حيث اجتمعت الصورة الذهنية التي تكونت عن مصر وقدراتها، والسلوك الفعلي للدولة المصرية في عصر مبارك الذي اتجه اهتمامها أكثر بالمشاكل الداخلية لمصر على حساب القضايا العربية، واتسم اهتمامها بالقضايا العربية بما يسمى بالواقعية السياسية التي لم تستطع ملاحقة الأحداث التي يحركها أطراف أخرى عربية أو خارجية، وبتفاعل هذه العناصر تكونت حالة من عدم الثقة في قدرة الدولة المصرية على حسم القضايا المصيرية أو المبادرة بالفعل فيها.

4- انهيار عملية السلام

وكان لانهيار التسوية السياسية التي راهنت مصر عليها وعلى قدرتها على الإنجاز العربي من خلالها باعتبارها رائدة هذه التسوية منذ كامب ديفيد، أثر ضار على مكانة مصر ووزنها النسبي في الدائرة العربية، ورغم أن انهيار هذه العملية تتحمل مسؤوليته أطراف عديدة، على رأسها الدولة العبرية وسياساتها العدوانية العنصرية والولايات المتحدة الأمريكية وانحيازها للدولة الصهيونية، ثم الانقسامات والصراعات

العربية والفلسطينية، وضعف القدرات العربية وإهدارها، فأن هذا الانهيار أضعف من الوزن النسبي للدور المصري في العلاقات العربية، باعتبارها مسؤولة عن التسوية، وقائدة لها، ومبشرة بجدواها في بناء الاستقرار والرخاء العربي، أي باعتبارها رهانا مصريا خاسرا.

5- ظهور أقطاب إقليمية جديدة

كما كان للتحولات العربية، باتجاه الصراع والتمزق والضعف، بالإضافة إلى التدخلات الغربية بالحصار الاقتصادي والسياسي والغزو، فضلا عن ازدواج المعايير الذي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية، وظهور مشاريع إقليمية كالشرق أوسطية والشرق الأوسط الكبير، كان لكل ذلك دور كبير في إضعاف الأطراف العربية وبينها مصر كفاعل عربي وإقليمي سابق، وظهور أقطاب إقليمية جديدة، مثل تركيا وإيران وإسرائيل وإثيوبيا تسعى للقيام بأدوار قيادية إقليمية جديدة في المنطقة العربية، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا عن طريق تراجع الأوزان النسبية للأقطاب العربية الفاعلة (19)، ولا شك أن زيادة الأوزان النسبية لهذه الأقطاب الجديدة يؤدي إلى تراجع الأوزان النسبية لدور مصر في المنطقة العربية (20).

آفاق المستقبل المنظور للعلاقات المصرية العربية

هل ينبئنا المستقبل المنظور عن ممكنات تحول حاسم، سريع أو بطيء، في واقع العلاقات المصرية العربية؟ وهل يحمل هذا المستقبل إمكانيات نهوض جديد للدور العربي لمصر؟ سواء كان ذلك من خلال تطوير المشروع الحالي والتوجهات الراهنة، أو ظهور مشروع عربي جديد وتوجه جديد يتعامل مع التحديات الحالة والتحديات المستقبلية؟

أن نقطة البدء في أي تطور مستقبلي في العلاقات العربية لتخطي حالة التردي الراهنة تتمثل في قدرة مصر، بالتعاون مع بعض الأطراف العربية، على صنع

إمكانيات بناء توازن عربي جديد للقوى، يكون قادرا على اجتذاب معظم الدول العربية في إطاره، وهذا التوازن يشترط النقاط التالية:

1. أن يكون مستندا إلى أسس موضوعية تعبر عن المصالح العربية القطرية والمشتركة.

2. أن يكون قائما على المشاركة والإرادة الطوعية للدول العربية.

3. أن يكون قائما على إزالة حالة الشك وغياب الثقة بين الدول العربية وبينها وبين الدولة المصرية.

4. أن يسعى بقوة نحو تقليل حدة الضغوط الخارجية من خلال إعادة النظر في العلاقات العربية مع الأطراف الإقليمية والدولية، وإقامة علاقات جديدة قائمة على الندية والتكافؤ والعدالة والمساواة ورفض المعايير المزدوجة.

فهل يمتلك النظام المصري القدرة والإرادة السياسية على القيام بالمبادرة في هذا الاتجاه؟ وهل يملك مقومات فتح الباب أمام انطلاقة عربية جديدة؟ فمن دون الانطلاق نحو الأمام عبر مشروع عربي جديد واستراتيجية عربية جديدة، فأن أوضاع العلاقات المصرية العربية مرشحة للركود وفقا لسيناريو بقاء الوضع على ما هو عليه، وربما إذا استمر هذا الوضع يكون سيناريو تدهور الأوضاع وتراجعها أكثر مرشحا للظهور الفاعل في قلب العلاقات المصرية العربية. الأمر الذي يحتاج إلى تضافر جهود كثيرة، مصرية وعربية، ويحتاج إلى إرادة وطنية شجاعة، وعقول قادرة على التفكير العلمي والإبداعي لمواجهة مثل هذه التحديات، وبصفة خاصة تحدي الركود وتحدي التدهور والتراجع.

محمد فرج، كاتب وباحث سياسي.

1- د. جمال حمدان – شخصية مصر، الجزء الثاني، عالم الكتب، القاهرة، 1981، ص 690.

2- صلاح سالم زرنوقة، السياسة العربية لمصر، نقد واستشراف، مجلة السياسة الدولية، العدد 139، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير 2000، ص 87، والدكتور زرنوقة

يسميها ثلاث حقب، ويرى في الحقبة الأولى الحقبة الثورية والثانية يسميها الحقبة البراغماتية أما الثالثة فيسميها الحقبة الاعتدالية.

3- أنظر التفاصيل في: محمد إبراهيم كامل، السلام الضائع في كامب ديفيد، كتاب الأهالي، رقم 12، القاهرة، 1987. وكذلك: إيتان هابر وآخرين، حدث في كامب ديفيد، المفاوضة على الطريقة الساداتية، ترجمة إبراهيم منصور، كتاب الأهالي رقم 10، القاهرة، 1986.

4- أنظر في هذه التحولات: د. بطرس بطرس غالي، الدبلوماسية المصرية في عام 1988، مجلة السياسة الدولية العدد 95، الأهرام، القاهرة، يناير 1989، ص 4-21، وكذلك لنفس الكاتب، مسيرة الدبلوماسية المصرية 1989، السياسة الدولية، العدد 99، الأهرام القاهرة، يناير 1990، ص 4-31.

5- د. بطرس بطرس غالي، مسيرة الدبلوماسية المصرية في عام 1989 السياسة الدولية، العدد 99، الأهرام، القاهرة، يناير 1990، ص 17، 18.

6- نسرين سامح مرعي، مجلس التعاون العربي وآفاق المستقبل، السياسة الدولية، العدد 96 الأهرام، القاهرة، أبريل 1989، ص 156، 157.

7- حول العلاقات الاقتصادية الراهنة بين مصر والدول العربية راجع: أحمد السيد النجار (رئيس التحرير)، أداء الاقتصادات العربية والتطورات في العلاقات الاقتصادية البينية، في تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، 2009، ص 131، 132، 133، 134، 135. ولنفس الكاتب: الاستثمارات الأجنبية في مصر، في: كتاب الاستثمارات الأجنبية في مصر الوعد والحصاد وفرص تغيير المسار، مجموعة مؤلفين، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، 2009، ص 61، 62، 63، 66

8- أنظر حول الانتفاضة الأولى: أسعد عبد الرحمن، الانتفاضة الفلسطينية، الأسباب.. المسار.. النتائج والآفاق، مجلة شؤون عربية، العدد 56، جامعة الدول العربية،

ديسمبر 1988، ص 97 – 106، نظام العباسي، الانتفاضة الفلسطينية الراهنة: رؤية تاريخية، مجلة شؤون عربية، العدد 56، ص 107 – 117.

9- أنظر: جورج المصري، الناصرية والمسألة الوحدوية، مجلة الوحدة - العدد 53، الرباط، فبراير 1989، ص 72، مطيع مختار، المشروعات الرسمية على طريق الوحدة العربية، مجلة الوحدة، المصدر السابق ص 85. وكذلك: حسن صعب، الوحدة العربية بين التنظير والتخطيط، مجلة الوحدة، نفس العدد، ص 176، عبد الإله بلقزيز، نحو مضمون ديمقراطي للوحدة العربية، نفس المصدر، ص 28 – 38، أحمد إبراهيم محمود، ندوة الجامعة العربية والتجمعات الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، عدد 99، الأهرام، القاهرة، يناير 1990، ص 253 – 255.

10- أنظر في ذلك: صلاح سالم زرنوقة، السياسة العربية لمصر، نقد واستشراف، مجلة السياسة الدولية، العدد 139، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير 2000، ص 90.

11- أنظر: طاهر المصري، نحو بناء نظام عربي جديد، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 233، بيروت، يوليو 1998.

12- أنظر في ذلك:

- إبراهيم العيسوي، الاقتصاد المصري في ثلاثين عاما، المكتبة الأكاديمية، منتدى العالم الثالث، القاهرة 2007.

- أحمد السيد النجار، الانهيار الاقتصادي في عصر مبارك، مركز المحروسة للنشر، الإصدار الثاني، القاهرة، 2008.

- أحمد السيد النجار، الاقتصاد المصري ومعضلة الفقر والتهميش كمحصلة للسياسات الاقتصادية العامة في عهد مبارك، في الملف ذاته.

- محمد فرج، أبواب الفوضى، دراسة في مقدمات انهيار الدولة المدنية في مصر، دار العالم الثالث، القاهرة، 2005.

13- أنظر: عبد المعطي محمد عساف، الرؤية الاستراتيجية وكفاح الشعب الفلسطيني، مجلة شؤون عربية، العدد 56، جامعة الدول العربية، ديسمبر 1988، ص 118 – 135.

14- باستثناء إسرائيل، فأن التنسيق بين تركيا وإيران والدول العربية يمكن أن يمثل مثلث قوة ثلاثي الأبعاد من شأنه أن يحدث تحولا استراتيجيا في موازين القوة في هذه المنطقة المسماة "الشرق الأوسط". لكن لتكوين هذا المثلث شروط ومتطلبات يمكن التوسع فيها من خلال ورقتي محمد السعيد إدريس "العلاقات المصرية-الإيرانية في عهد الرئيس حسني مبارك.. البحث عن مسار مختلف"، وحسن نافعه "أسس ومرتكزات السياسة الخارجية المصرية في عهد مبارك.. معطيات التاريخ وحقائق الجغرافيا" في الملف ذاته.

15- أنظر في ذلك: د. خالد تحسين علي، الأمن الغذائي العربي والعمل العربي المشترك، مجلة شؤون عربية، العدد 35، يناير 1984، ص 97 – 131، د. إبراهيم سعد الدين (وآخرين)، صور المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، 1985 ص 70- 104، ص 133-144، وأنظر أحمد السيد النجار، الفقر في الوطن العربي، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، 2005، وكذلك: أحمد السيد النجار، الاستثمارات الأجنبية في مصر.. نظرة تاريخية ورؤية تحليلية ونقدية، في الاستثمارات الأجنبية في مصر، مجموعة مؤلفين، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، 2009، ص 57-82، د. مصطفي العبد الله الكفري، الموارد المائية والتنمية الزراعية في الوطن العربي، مجلة التنمية والتقدم، عدد 83، القاهرة، ديسمبر 2002، ص 24-34.

16- راجع: محمد فرج، بالاشتراك مع عبد الخالق فاروق، أزمة الانتماء في مصر، مركز الحضارة العربية، القاهرة، 1998، ص 32، 35.

17- أنظر في ذلك: محمد فرج، ماذا بعد سقوط بغداد؟، كتاب الأهالي، رقم 76، القاهرة، 2003، وأنظر كذلك: أحمد السيد النجار (وآخرون)، نكبة العراق-الآثار السياسية والاقتصادية، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، 2003.

18- أنظر: محمد سعد أبو عامود، العلاقات العربية - العربية في النصف الثاني من القرن العشرين، مجلة السياسة الدولية، العدد 139، الأهرام، القاهرة 2000، ص 11 , وأنظر كذلك: عمرو هاشم ربيع، القضايا الخارجية في عهد مبارك، كتاب الأهالي، رقم 46، القاهرة، 1993، ص 100، وكذلك: جورج المصري، الناصرية والمسألة الوحدوية، مجلة الوحدة - العدد 53، الرباط، فبراير 1989، ص 72، مطبع مختار، المشروعات الرسمية على طريق الوحدة العربية، مجلة الوحدة، المصدر السابق ص 85.

19- للاطلاع على وجهة نظر أخرى بشأن العلاقة بين بروز الدور الإيراني والتركي في المنطقة وتراجع الأوزان النسبية للأقطاب العربية الفاعلة، أنظر ورقتي حسن نافعه "أسس ومرتكزات السياسة الخارجية المصرية" ومحمد السعيد إدريس "العلاقات المصرية الإيرانية"، في ذات الملف.

20- أنظر: جمال زكريا قاسم، ويونان لبيب رزق، العلاقات العربية-الإيرانية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1993، ص 179- 206، وكذلك جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.

2. ماذا لو وقف مبارك مع صدام؟[43]

كتب عماد الدين أديب في صحيفة الوطن

منذ أيام من بداية هذا الشهر منذ 24 عاماً أقدم الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين على أسوأ قرار اتخذه في حياته، وهو غزو دولة الكويت بالكامل وإعلان قيام نظام تابع له بديل لحكم أسرة آل الصباح. ولمن لا يتذكر، كانت مصر في يوم هذا الغزو عضواً فيما يُعرف باسم مجلس التعاون العربي الذي كان يضم الأردن واليمن والعراق. وبعد أيام من هذا الحدث، وبعدما أدرك رئيس مصر حينئذ الرئيس حسنى مبارك، عافاه الله، أنه لا أمل في الوساطة مع بغداد ولا إمكانية لتراجع الرئيس صدام حسين عن مسألة الغزو وأدرك أيضاً أن الرئيس العراقي لن يسحب قواته إلا بعمل عسكري، هنا، وهنا فقط، قرر الرئيس مبارك، ولأسباب تتصل بمصالح مصر العليا وبدورها التاريخي في المنطقة، أن يقف ضد الغزو، وأن ينضم لقوات التحالف الدولي لتحرير الكويت، وأن تكون القوات المصرية هي أول قوات تصل إلى الموانئ السعودية. وأدى هذا القرار إلى 4 نتائج رئيسة هي:

1- تعظيم الدور الاستراتيجي المصري في المنطقــة.

2- تخفيض ديون مصـــــــــــــــــر إلى النصف.

3- حصول مصر على مساعدات واستثمارات دولية.

4- تقوية العلاقات التاريخية مع دول الخليج العـربي.

من هنا كان الدعم السعودي والإماراتي والكويتي لمصر عقب ثورة 30 يونيو 2013 بشكل قوى وفعال لأن هذه الدول لم تنس الدور التاريخي لمصر في تحرير الكويت وأدركت أن سقوط نظام الحكم في يد قوى لا يمكن الوثوق بها هو «خطر حقيقي يتهدد مصالحهم وأنظمتهم». كانت العادة أن مصر تتخذ تاريخياً مواقف سياسية لا تعود عليها إلا بالتكاليف والخسائر الباهظة مثل حرب 1967، وحرب اليمن، وحرب

[43] http://www.elwatannews.com/news/details/780948

الكونغو، أما في حرب الكويت فأن المصلحة المصرية العليا توافقت مع الموقف المبدئي فخرجت مصر بتعظيم مصالحها من هذه الأزمة. وللأنصاف لا بد أن نسأل: ماذا كان يمكن أن يكون وضع مصر الآن لو اختار الرئيس حسنى مبارك أن يقف مع نظام صدام حسين ضد بقية العرب؟! ألم يكن ذلك ممكناً؟ كانت مصر -لا قدر الله- سوف تصبح دولة عدوة للولايات المتحدة والغرب، وكانت المساعدات الاقتصادية والعسكرية ستتوقف عنها، وكانت ستخضع كذلك للمقاطعة الدولية. لو وقف الرئيس مبارك مع صدام حسين كانت العمالة المصرية في الخليج كلها ستصبح في خطر مثل عمالة الأردن واليمن والسودان التي وقفت مع صدام. لو فعل الرئيس مبارك ذلك لأصبح مجموع الدين المصري الخارجي بفوائده المتراكمة الآن لا يقل عن 75 مليار دولار على الأقل. لو فعلها الرئيس مبارك لما وثق الأشقاء العرب أبداً في أي دور لمصر ولضاعت مصداقيتها. لا بد أن نعطي الحق لأصحابه، وعلينا أن نقولها الآن، أن بعض المقربين من الرئيس مبارك وقتها كانوا إما يؤيدون دعم صدام أو الوقوف على الحياد! في مثل هذه الأيام لا بد أن نتذكر أن حسنى مبارك خدم مصالح مصر العليا بقرار شجاع.

3. السياسة الخارجية المصرية بين جمال عبد الناصر وأنور السادات ومحمد حسني مبارك[44]

سلسلة اوراق رقم 11 يونيو 2010

كانت سياسة مصر الخارجية تجاه بيئتها الإقليمية والدولية دائما نتاج عوامل موضوعية كامنة في أوضاعها التاريخية والجغرافية والثقافية والديموجرافية، غير أن مثل هذه العوامل الموضوعية لا تستبعد الطابع والتأثير الشخصي لقادتها في تشكيل سياساتها الخارجية وبشكل خاص خلال تاريخها الحديث منذ عهد محمد علي. وسوف يتم استعراض الاتجاهات الرئيسة لسياسة مصر الخارجية منذ 1952 حتى الوقت الحاضر وعبر عهود قادة ثلاثة: جمال عبد الناصر، أنور السادات، وحسني مبارك وذلك في سياق البيئة الإقليمية والدولية والواقع المصري الذي جرت فيه وأديرت هذه السياسة.

جمال عبد الناصر: الهوية العربية

على الرغم من أن خلفية جمال عبد الناصر وتكوينه الوطني والثقافي منذ شبابه توحي بأنه كان يحمل مشاعر العداء للاستعمار وارتباطه بالغرب، إلا أننا سنجد أن توجهاته الأولى لتلبية مطلبين رئيسيين للعهد الثوري الجديد كانت نحو الولايات المتحدة الأمريكية والغرب. فقد كانت من المهام الأولى على جدول أعمال النظام الجديد: التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وبناء جيش قوي. وقد تبلور الهدف الأول في مشروع السد العالي، وجاءت الغارة الإسرائيلية على غزة عام 1955 لكي تفصح عن انكشاف الجيش المصري. ولكي تؤكد الهدف الثاني وتزيده إلحاحا. وحول هاتين القضيتين الرئيستين قوبلت التوقعات من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بالإحباط بل وبالرفض. فبعد مفاوضات طويلة سحب البنك الدولي والولايات المتحدة عرضهما لتمويل السد العالي، ومن ناحية أخرى عاد الوفد المصري الذي توجه إلى الولايات المتحدة للتفاوض حول المطالب العسكرية خالي اليدين.

---

[44] https://sites.google.com/site/misraffairs/readings/egypt_fp

إزاء هذا ولشعوره بالمهانة، وبصورة النظام الثوري الجديد التي أصبحت مهددة، تحول جمال عبد الناصر إلى الاتحاد السوفيتي لتحقيق هدفيه الرئيسين. وقد كان هذا التحول في السياسة سوف يأتي بنتائج بعيدة المدى. ليس فقط بالنسبة لسياسة مصر الخارجية وتوجهاتها وارتباطاتها الإقليمية والدولية المستقبلية، ولكن أيضا بالنسبة لمجرى الأحداث في الشرق الأوسط كله. وما دمنا نعطي قدرا من الاعتبار لتأثير شخصية الزعيم على صياغة السياسة الخارجية لمصر، فأن تأثير خصائص شخصية عبد الناصر يمكن فهمها من ملاحظات زملائه المصريين، مثلما لاحظ أنور السادات فجنبا إلى جنب مع خجله وهدوئه، فأنه يمثل شخصية الصعيدي، لقد كان رقيقا ومنطقيا ومليئا بالمشاعر ولكنه سرعان ما تحول إلى أسد غاضب في اللحظة التي يشعر فيها أن أي فرد يفكر في أهانته أو إيذائه.

وهكذا نستطيع أن تنفهم بشكل أدق معاني ومتضمنات تقارب مصر مع الاتحاد السوفيتي مع منتصف الخمسينات في سياق تصاعد الحرب الباردة الذي كان من أبرز علاماته صفقة الأسلحة المصرية التشيكية عام 1955، واستقدام الخبراء السوفييت سواء العسكريين منهم أو الفنيين لبناء السد العالي، وتزايد الأهمية الاستراتيجية والإيديولوجية للشرق الأوسط في الإطار الأوسع للمواجهة التي كانت قد تبلورت بين الشرق والغرب. في هذا السياق فأن توقعات الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين للحصول على مباركة جمال عبد الناصر لترتيبات الدفاع الإقليمي في الشرق الأوسط، كانت تتشكل جزء من سياسة احتواء الاتحاد السوفيتي العالمية. هذه التوقعات قوبلت برفض جمال عبد الناصر التعاون، بل وإلى العمل ضدها في كل المنطقة، وقد جاء تأميم قناة السويس عام 1956 كرد فعل مباشر للرفض الأمريكي والغربي لتمويل السد العالي، وهو التطور الذي بلغ قمته في الغزو البريطاني والفرنسي والإسرائيلي على مصر عام 1956.

وقد دعم تراجع الغزو، والتأييد الشامل الذي تلقته مصر من العالم العربي وكل العالم الثالث دعم سلطة عبد الناصر داخليا وخارجيا، وعمقت سياسته حول القومية العربية، وزادت من تأييده لحركات التحرر القومي ووقوفه ضد سياسات الولايات المتحدة والغرب في الشرق الأوسط ومناطق أخرى من العالم. وقد أشار جمال عبد الناصر في كتابه "فلسفة الثورة" إلى حتمية ومسئولية مصر كفاعل جوهري في نطاق ثلاثة دوائر هي: الدوائر العربية، الأفريقية، والإسلامية.

وبفعل هذه السياسات أصبحت القاهرة مركزا للمؤتمرات الآسيوية والأفريقية ذات البرنامج واللغة المعادية للغرب، ومن ناحية أخرى تضمنت دعوة عبد الناصر للقومية العربية خصومة تجاه النظم المحافظة في العالم العربي والتي أدت إلى تأييد مصر للنظام الثوري في اليمن وانغماسها العسكري في هذا البلد من 1963 إلى 1967.

ويرجح عدد من المحللين سياسات عبد الناصر العربية الأفروآسيوية إلى فهمه، شأنه شأن محمد علي، للعوامل التاريخية والجغرافية لمصر والتي تحسم في النهاية مصائرها ووفقا لمحمد حسنين هيكل فقد أدرك جمال عبد الناصر أن أمن مصر يعتمد على شيئين "النيل"، والذي يضمن أن حاكم مصر يكون له سياسة أفريقية، وجسر أرضي إلى آسيا والذي يعني أن يكون له سياسة شرقية، وقد أدرك ناصر أيضا من قراءته التاريخ أن حكام مصر العظام من تحتمس الثالث حتى صلاح الدين ومحمد علي قد نظروا إلى حدود مصر الحقيقية باعتبارها أبعد بكثير إلى الشرق حتى سوريا .

ومن الممكن أن تجادل أن مفهوم عبد الناصر لمكانة مصر في المنطقة وضروراتها الجيواستراتيجية كانت صحيحة نظريا، ومع هذا، فأن ناصر قد فشل في أن يدرك الحدود بين رؤيته والقدرات الحقيقة لبلده.

وفي سياق أوسع لا نستطيع أن نعزل هجوم إسرائيل على مصر في 1967 عن المواجهة التي تطورت بين ناصر والولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، وحيث كان ينظر لعبد

الناصر باعتباره تهديدا للمصالح الغربية في المنطقة وما بعدها. وهكذا كانت أسباب هزيمة مصر العسكرية عام 1967 تكمن في العجز الهيكلي للنظام، وفي سوء تقدير سياسات عبد الناصر داخليا وإقليميا، كما كانت عملية تسوية للحسابات في المواجهة الطويلة التي تطورت عبر الحقبة بين ناصر والولايات المتحدة بشكل خاص ـ وبين الهزيمة العسكرية ووفاته في سبتمبر 1970 جمعت سياسة عبد الناصر بين اتجاهاته وبين استعداداته للتلاؤم مع الوضع الجديد، ففي الوقت الذي تبنى فيه مفهوم "ما أخذ بالقوة لا يمكن استرداده إلا بالقوة" وشرع في عملية إعادة بناء الجيش ومواجهة الإسرائيليين من خلال حرب الاستنزاف، إلا أنه في نفس الوقت ارتبط بالجهود الدبلوماسية، وأصلح علاقته مع النظم المحافظة في المنطقة وأجرى إشارات عن رغبته في إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة، وقبل خطة "روجرز" لوقف إطلاق النار.

وقد بلغت عملية الاعتماد على الاتحاد السوفيتي كمصدر لإمدادات السلاح قمتها في حرب 1967، وفي مقابل عاطفية مع القادة السوفييت في موسكو في إبريل 1970 والتي هدد فيها بالاستقالة طالب ناصر بنظم دفاع سوفيتية على طول قناة السويس تقودها أطقم سوفيتية لحماية مصر من الغارات الإسرائيلية في العمق، وبناء على هذا فقد تم إرسال 900 خبير سوفيتي إلى مصر وبدوءا العمل داخل الجيش المصري حتى مستوى الكتيبة.

وهكذا فأن العلاقة التي بدأت في منتصف الخمسينات من خلال صفقة الأسلحة المصرية التشيكية والتي وصفها عبد الناصر بأنها عملية تجارية بلا قيود ولا شروط قد تطورت في نهاية الستينات إلى ما يشبه الاعتماد والارتباط الكامل بالاتحاد السوفيتي، والقطيعة الكاملة مع الولايات المتحدة.

وأيا كان الحكم على سياسة عبد الناصر الخارجية، إلا أنها موضوعيا يجب أن ترى في ضوء العصر الذي ظهر فيه وهو عصر تميز بتطلع شعبه، والشعوب العربية، إلى بطل

قومي تتوحد معه وتتجسد فيه، وبزوغ حركات الاستقلال القومي في دول العالم الثالث ورموزها من أمثال نهرو، سوكارنو ونيكروما وبن بيلا، ولومومبا، وجميعهم عملوا وناوروا في ظل مناخ الحرب الباردة وضغوطها. وكما عبر الأستاذ فاتيكوفيتس بحق فأن عبد الناصر يجب أن يحكم عليه في سياق معضلة المصريين والعرب خلال نصف القرن.

أنور السادات: مصر أولا:

يختلف الإطار للنظرة العامة التي رأى بها السادات سياسة مصر الخارجية خاصة في منطقتها العربية، عن تلك التي رآها فيها عبد الناصر، فبينما أخضع عبد الناصر سياسة واهتمامات مصر للقضايا والاهتمامات العربية أو رأى أن مصالح مصر ترتبط بشكل عضوي وتخدم بشكل أكثر في سياقها العربي، فأن السادات قدر أن الاهتمامات والمصرية تتقدم وتعلو على الاهتمامات العربية، أو هو رأى أن مصر بمكانتها مؤهلة لأن تقود العالم العربي لا أن تقاد إليه، وأن لا تجعل خلافاته تحد من حركة السياسة الخارجية المصرية وبشكل خاص تجاه النزاع مع إسرائيل، وربما كان مقتنعا أن ما سيفكر فيه، وحملة السلام التي سيطلقها لن تخدم الأهداف والمصالح العربية مثلما تخدم أهداف مصر.

وعلى الرغم من أن سياسة السادات داخليا وخارجيا قد تطورت بشكل اختلف جذريا مع سياسات عبد الناصر، إلا أن كلا منهما قد بدأ عهده وهو يواجه مشكلة سيادة مصر على أراضيها. فمثلما كان اهتمام ناصر وحلمه الجديد هو تحرير مصر من الاحتلال البريطاني كانت القضية الرئيسة التي واجهت السادات هي تحرير سيناء من الاحتلال الإسرائيلي ومثلما دعم أنهاء الاحتلال البريطاني لمصر من شرعية النظام وعبد الناصر بوجه خاص، جاء شن السادات لحرب أكتوبر وتحريره على الأقل لجزء من سيناء، واستعادته للثقة المصرية، الأمر الذي ربما كان أكثر واقعا من أنهاء الاحتلال البريطاني، وتراجع غزو عام 1956 جاء ليمنح الشرعية الحقيقية للسادات

ويزوده بالثقة لتحويل المسرح الداخلي المصري وتوجيه السياسة الخارجية المصرية نحو منطلقات جديدة.

ونستطيع أن نميز بين ثلاث مراحل في تطور السياسة الخارجية للسادات، فمنذ توليه السلطة في أكتوبر1971 وحتى أكتوبر 1973 ظل السادات ملتزما بالخطوط الرئيسة لسياسة ناصر الحديثة وبشكل خاص تجاه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. بل أنه ذهب إلى حد أبعد في استمرار خصوصية العلاقة مع الاتحاد السوفيتي بتوقيعه لمعاهدة الصداقة التعاون معه في مايو 1972، الأمر الذي لم يفعله ناصر غير أنه وخلال هذا، أقدم السادات على خطوتين لن تتضح معانيهما وتأثيرهما إلا فيما بعد. كانت الخطوة هي إطاحته بمجموعة من السياسيين المعروفين بولائهم لعبد الناصر، وارتباطاتهم الإيديولوجية بالاتحاد السوفيتي. أما الخطوة الثانية فكانت مطالبته في يوليو 1972 الخبراء السوفييت العسكريين بمغادرة مصر، وهو القرار الذي أربك حتى مستشاريه، واعتبره كسينجر خسارة للروس لم تكلف أمريكا شيئا بل جعله يقول إنه إذا كان السادات قد أبلغه عن اتجاهه هذا لكان مجبرا على تقديم مقابل له، أما الآن فقد حصل على كل شيء بلا مقابل.

وثمة تفسيرات عديدة لما أقدم عليه السادات منها أنه كان يريد أن يكون أي عمل عسكري مصري تماما وألا ينسب للروس، ومنها أنه أراد بهذا الأمر أن يقدم إشارة إلى الأمريكيين والإسرائيليين لكي يحركوا الوضع سياسيا، وأن غياب أي استجابة في هذا الاتجاه كانت من دوافع السادات في اتخاذ قرار الحرب.

وكما أشرنا فأن قرار الحرب وتأكيد العسكرية المصرية لذاتها قد أعطى السادات تفويضا لكي ينفذ رؤيته حول مستقبل اتجاهات السياسة الخارجية المصرية وبشكل خاص تجاه النزاع العربي الإسرائيلي.

في هذا الشأن فقد كان السادات مدفوعا بثلاثة مفاهيم أساسية:

الأول

هو اعتقاده بأن الحرب كوسيلة لأنهاء هذا النزاع قد استنفدت نفسها، وأن أيا من طرفيه لن يعد قادرا على فرض إرادته على الآخر بالقوة،

الثاني

فهو اقتناعه بأن الولايات المتحدة الأمريكية، بالتزاماتها وارتباطاتها مع إسرائيل هي القوة الدولية الوحيدة القادرة على تسوية سياسة وتمتلك 90% من أوراق اللعبة،

الثالث

وكذلك بدا السادات مقتنعا بأن دور مصر ومكانتها بين العرب يجعل منها القائد الطبيعي لهم، وأنه أينما كانت ستتجه مصر فأن الآخرين سوف يتبعونها.

وفي هذا الإطار من التفكير ظل السادات صارما حول قضيتين،

الأولى

هي السيادة المصرية وتكاملها الإقليمي،

والثانية

هي تأكيده على الحقوق الفلسطينية المشروعة، وهو التفكير الذي انعكس بوضوح في خطابه أمام الكنيست الإسرائيلي في 20 نوفمبر 1977.

وقد تطورت حملة السلام التي شنها السادات إلى توقيع اتفاقيات كامب ديفيد عام 1978، بشقيها المصري والفلسطيني وقد أثارت هذه الاتفاقية وخاصة بعد التوصل إلى معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية عام 1979، انعكاسات بالغة الأثر بالنسبة لمصر وبشكل خاص على علاقاتها العربية وعلاقاتها بالاتحاد السوفيتي.

فقد أوصى مؤتمر قمة بغداد في نوفمبر 1978 الدول العربية بقطع علاقاتها مع مصر، وانتقلت الجامعة العربية من مقرها في القاهرة إلى تونس، كما بذلت الدول العربية

محاولات لعزل مصر في عدد من المنظمات الإقليمية مثل منظمة الوحدة الإفريقية وحركة عدم الانحياز. غير أن رصيد مصر في هذين التجمعين قد أفشل هذه المحاولات وساندت أغلبية أعضائها فيما عدا قلة قليلة من الدول الراديكالية حق مصر في اتخاذ السياسات التي تتفق ومصالحها الوطنية. وعلى الرغم من أن الاتحاد السوفيتي قد شارك في المشاورات والنشاط الدبلوماسي الذي أدى إلى اتفاقيتي فض الاشتباك العسكري عقب حرب أكتوبر على الجبهات المصرية والسورية، كما شارك الولايات المتحدة في رئاسة مؤتمر جنيف في ديسمبر 1973، إلا أنه كان يتملكه الشك حول دوره الحقيقي في المنطقة ومدى مشاركته في الترتيبات التي كانت تجري في المنطقة، وبدت الولايات المتحدة، ووزير خارجيتها كسينجر بدبلوماسيته المتنقلة، وكأنها هي التي تصنع وتضع خطوط السلام في المنطقة.

وقد تدعم هذا الشعور السوفيتي خلال مفاوضات كامب ديفيد وبشكل أكثر بعد التوصل إلى اتفاقياته وقد كانت عدم مشاركة الاتحاد السوفيتي في هذه العملية، والسبب الرئيس في معارضته لها بل وتشجيعه ومساعدته للقوى المعارضة لها في العالم العربي. وبدا مقتنعا أن هذه الاتفاقيات لن يتاح لها النجاح وقد كان هذا هو الذي دفع السادات إلى مهاجمة الاتحاد السوفيتي بشكل علني وصارخ ونفده لسياسته تجاه مصر والعرب وغيرها من المناطق. وقد بلغ تدهور العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتي حد إلغاء السادات عام 1976 لمعاهدة الصداقة المصرية السوفيتية، واستدعاء السفير المصري من موسكو ومغادرة السفير السوفيتي للقاهرة.

وهكذا شهدت نهاية السبعينات تحولا أساسيا في ارتباطات مصر الخارجية عن الشكل الذي اتخذته منذ الخمسينات فقد تقدمت مصالح واهتمامات مصر الوطنية على التزاماتها العربية، واستبدلت العلاقة النامية مع الاتحاد السوفيتي بعلاقة ومشاركة استراتيجية مع الولايات المتحدة والغرب، ورغم أن النزاع العربي-

الإسرائيلي ظل من أولويات السياسة الخارجية المصرية فقد حدته التقليدية وأصبح ينظر إليه في إطار جديد.

والآن وبعد أن اختبرت السياسات والمواقف وبشكل خاص بعد التطور الذي أخذته عملية السلام والقبول العربي الجماعي بالتفاوض مع إسرائيل، وبعد التحول الذي حدث في علاقات القوى الدولية، فأنه يمكن القول بأن سياسات ورؤى السادات الخارجية قد أكدت نفسها.

حسني مبارك: البحث عن التوازن:

كان الأسلوب الدستوري المنظم الذي تولى به الرئيس مبارك الحكم في أكتوبر 1981 شاهد في الواقع على الاستقرار السياسي الأساسي في مصر ، غير أن هذا لم يخفي أن الوقت الذي تولى فيه كان يتميز بالغليان السياسي الداخلي، وكان النسيج القومي والاجتماعي لمصر يتعرض للاهتزاز فقد جاء اغتيال السادات عام من التوتر الداخلي وعدم الاستقرار، كان من سماته صعود الجماعات الإسلامية المتطرفة، وفتنة طائفية لم تعهدها مصر، ومخاصمة النظام لأبرز الشخصيات السياسية والفكرية من ذوي الانتماءات السياسية التي جمعت ما بين اليمين واليسار، وكذلك ما كان واضحا من الظواهر الاجتماعية السلبية التي نجمت عن الإفراط في تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي.

وعلى هذا، كان الهدف الرئيس أمام مبارك هو استعادة الاستقرار إلى الواقع السياسي والاجتماعي

ولم تكن الحاجة إلى استعادة وتحقيق عنصر توازن في السياسة الخارجية بأقل أهمية، وكان في مقدمة أولوياتها هو تصحيح العلاقة مع العالم العربي. فرغم أن الشعور العام كان مازال نحو عدم تورط مصر في الواقع العربي المعقد، إلا أن شعور شعبيا مماثلا بأن خصومة مصر في محيطها العربي هو أمر مناف لطبيعة الأشياء.

هذا الاعتبار الأخير هو الذي جعل من أقوى التحديات التوصل إلى صيغة تجمع ما بين استمرار علاقة مصر ومكانها التقليدي في العالم العربي، وبين استمرار التزامها

بسلامها التعاقدي مع إسرائيل، وقد كان هذا حقا، وفي كل تقدير المراقبين، تحديا قويا إلا أن السياسة المصرية التي تحلت بالصبر والشروع في سياسات تتميز بالتوازن أمكنها التوصل إلى هذه المعادلة، الأمر الذي وجده هؤلاء المراقبون إنجازا دبلوماسيا حقيقيا. فقد وازنت الدبلوماسية المصرية بشكل محكم بين تأكيدها استمرار احترامها لمعاهدة السلام مع إسرائيل وبين رفضها للمفهوم الإسرائيلي للحقوق الفلسطينية وإدانتها الحازمة للسلوك الإسرائيلي في الأراضي المحتلة. وقد جاء الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982 لكي يعطي مضمونا عمليا لسياسة مصر المتوازنة التي لم تسمح لمعاهدتها مع إسرائيل أن تكون عبئا على التزاماتها العربية، فقد أدانت مصر هذا الغزو وقررت، وخاصة بعد مذابح صبرا وشاتيلا، سحب سفيرها من تل أبيب واشترطت لعودته انسحاب إسرائيل من لبنان، وقد ظلت مصر على موقفها رغم كل الضغوط الأمريكية التي مورست والتي حاولت أن تربط العلاقة المصرية الأمريكية بحالة العلاقات المصرية-الإسرائيلية، كذلك أثبتت هذه الفترة نوايا مصر تجاه الفلسطينيين حين ساعدت على إجلاء منظمة التحرير الفلسطينية من طرابلس وهي الفترة التي أعقبها تحسن وصلات تدريجية بين مصر والمنظمة. وكدليل على وفاء مصر بالتزاماتها العربية الأشمل، فقد أيدت مصر –رغم غياب علاقات دبلوماسية- العراق في حربه مع إيران وزودته بالأسلحة والمعدات العسكرية، وقد توج التصالح التدريجي بين مصر والعرب بقرار قمة عمان في مؤتمر عام 1987 تأييد استئناف الدول العربية لعلاقاتها مع مصر ثم عودة مقر الجامعة العربية إلى القاهرة في مايو 1991.

وبإدراك أن مصر-حتى قبل 1952 قد ثبت موقفا محايدا حول القضايا التي كانت تفرق بين المعسكرين المتنافسين وإلى دورها في تأسيس حركة عدم الانحياز، فقد كان الرئيس مبارك حريصا في خطابة الأول أمام مجلسي الشعب والشورى في نوفمبر 1981 على أن يؤكد احترام مصر لسياسة عدم الانحياز ولكي يعطى هذا معنى فقد

شرعت مصر في تصحيح وإقامة علاقة مستقيمة مع الاتحاد السوفيتي على أساس من الاحترام المتبادل واستهل بدعوة الخبراء السوفييت الاشتراك في إصلاح توربينات السد العالي وللعمل في مصانع الحديد والصلب في حلوان. غير أن التصالح مع الاتحاد السوفيتي لم يكن على حساب العلاقة المميزة مع الولايات المتحدة، والواقع أن العلاقة الأمريكية المصرية خلال عهد مبارك قد مرت بعدد من الاختبارات الصعبة كان منها اختلافات وجهات النظر حول النزاع العربي- الإسرائيلي ومشكلة الديون المصرية وعبئها على الاقتصاد المصري ورفض مصر إقامة قاعدة أمريكية في رأس بناس، ثم حادث الباخرة اكيلولاورو.

وقد جاء تطور ان هامان لكي يساهما في إعطاء دفعة قوية للعلاقات المصرية الأمريكية، فقد كان الموقف المصري من غزو العراق للكويت أداة رئيسة في تجميع القوى المسئولة بالعالم العربي ضد العدوان وكان من العوامل التي مكنت من تكوين الائتلاف الدولي الذي تولى عملية تحرير الكويت. وقد ساهم هذا في دعم مصداقية مصر كقوة للاعتدال والاستقرار في المنطقة، أما التطور الثاني فقد كان في الأسلوب المتوازن الذي أبدته إدارة بوش الأب ووزير خارجيته جيمس بيكر تجاه عناصر عملية السلام في الشرق الأوسط وجهودها لدفع العملية وخاصة في عقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط. واتصالا بالعملية السلمية وتطوراتها الأخيرة، وكذلك أوضاع منطقة الخليج بعد تجربة الغزو العراقي ثمة نقاط تستأهل التوقف فقد جاء انعقاد مؤتمر مدريد الدولي حول الشرق الأوسط في ديسمبر 1991 تحقيقا لما دعت إليه مصر – حتى وهي تدير معركة أكتوبر – من أن مؤتمرا دوليا هو الصيغة الملائمة لبحث الجوانب المتعددة والمتشابكة للنزاع العربي الإسرائيلي وقد ساهم التقارب المصري – السوري وما تلاه من تنسيق بين البلدين في تحقيق التمثيل العربي في المؤتمر. كذلك فأن اتجاه العملية السلمية للتقدم على مستويين : الثنائي والمتعدد الأطراف دعا مصر لأن تنبه إلى العلاقة العضوية التي تربط بين قضايا كل مستوى

وإمكانيات التقدم فيها، فالقضايا التي تناقشها المحادثات المتعددة الأطراف مثل الحد من التسلح والتعاون الاقتصادي والمياه واللاجئين والبيئة هي قضايا تتطلب في طبيعتها بيئة سلمية وتعاونية ومستقرة، الأمر الذي يجعل أي تقدم فيها مرتبطا بشكل وثيق بحل القضايا الأمنية والسياسية في المنطقة وقد ظلت مصر محتفظة بهذه الرؤية عبر تطور هذه العلاقة بين المستويين وخاصة تجاه مؤتمرات القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وبدا هذا في امتناعها عن حضور المؤتمر الاقتصادي الذي عقد بالدوحة عام 1999 .

وإذا كان إشراك مصر في الائتلاف الدولي لإخراج صدام حسين من الكويت قد قدم دفعة للعلاقات المصرية الأمريكية سواء على المستوى الإقليمي بدعوة إدارة بوش وبيكر لعقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، أو على المستوى الثنائي بإعفاء مصر من ديونها العسكرية للولايات المتحدة (7 بليون دولار)، فأن هذه العلاقات قد واصلت استقرارها خلال إدارة كلينتون (1992-2000)، إلا أن إدارة بوش الابن (2000-2008) جاءت لكي تشيع الغيوم في العلاقات المصرية الأمريكية. غير أن هذا لم يمنع في رأي بعض المراقبين أن العلاقة المصرية الأمريكية في عهد بوش قد شهدت تطورات إيجابية في اتجاه المطالب الأمريكية، منها السماح لمرور السفن الأمريكية إلى العراق خلال حرب 2003، وعقد اتفاقية الكويز، وتصدير الغاز إلى إسرائيل، والموقف من إيران ورفض تطوير العلاقات معها.

أن جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية ثم أسلحة الدمار الشامل قد مر عليها عقود وظلت مصر ترددها في كل محفل دولي دون أن تتحقق، وخلال هذه العقود جرت تحولات جيوستراتيجية في المنطقة وفي العالم، كما جرى مؤخرا اهتماما مضاعفا بقضايا خفض التسلح النووي والأمان النووي كما بدا في دعوة أوباما في براج 2009 لعالم خالي من الأسلحة النووية، وتوقيع اتفاقية سولت 2 في مارس 2010 بين القوتين اللتين تملكان 90% من المخزون النووي في العالم، وانعقدت قمة الأمان

النووي في واشنطن 12-13 أبريل. وهي التطورات التي تدفع إلى تطوير المبادرة المصرية وتحديد نطاقها الجغرافي وتقديم رؤية ومبادرات متجددة، تعكس، وتستفيد من كل هذا الزخم حول قضايا التسلح النووي وعدم الانتشار.

وفي مؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار 3-28 مايو 2010، حققت الدبلوماسية المصرية إنجازا في جهودها المتراكمة لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل، ففي البيان الذي أصدرته الدول الخمس الكبرى بمناسبة انعقاد المؤتمر قالوا " أننا ملتزمون بالتأييد الكامل لقرار 1995 حول الشرق الأوسط ونؤيد الجهود الجارية لهذه الغاية. ونحن مستعدون أن ننظر في كل الاقتراحات المناسبة في نطاق مؤتمر المراجعة من أجل التوصل لقرار متفق عليه يهدف إلى خطوات محددة في هذا المجال".

ومع هذا يبقى جهدا كبيرا للدبلوماسية المصرية والعربية وعدم الانحياز لوضع الآليات اللازمة لتنفيذ هذا القرار. ورغم موافقة الخمسة الكبار بما فيهم الولايات المتحدة يظل السؤال الذي يثيره المسئولين الأمريكيين حول إمكانية تنفيذ هذا القرار في غياب سلام شامل في المنطقة وفي ظل أزمة البرنامج النووي الإيراني. وقد تعدد هذا السؤال نظريا وعمليا ومشروعا، ولكن الإجابة عليه تكمن في إمكان توازي العمليتين: عملية السلام المتصلة بتسوية مقبولة للصراع العربي الإسرائيلي، جنبا إلى جنب مع خطوات وإجراءات تطبيق قرار إخلاء المنطقة من السلاح النووي وحيث يمكن أن يغذي ويقوي كل مسار الآخر، فالتقدم في العملية السلمية يمكن أن ينعكس إيجابا على المسار الثاني الموازي، وهو ما يعني أمكان إحياء المسار الثاني الذي بدأه مؤتمر السلام مدريد والمتصل بخفض التسلح.

ومع مجيء باراك أوباما والاهتمام الذي أبداه منذ أيامه الأولى بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، واختياره القاهرة لكي يوجه منها خطابه للعالم الإسلامي، ومفهومه للترويج للديمقراطية بشكل يختلف عن أسلوب إدارة بوش قد أعاد الاستقرار

والحوار إلى العلاقات المصرية الأمريكية، وأن كان هذا لا يعني أن العلاقات لن تواجه تحديات من أهمها الانتخابات التشريعية والرئاسية التي سوف تشهدها مصر والأسلوب الذي سوف تجري به، والاختلاف حول مراجعة معاهدة منع الانتشار انطلاقا من البرنامج النووي الإسرائيلي وتسامح أمريكا معه.

كذلك يوجد علاقة اقتصادية تجمع بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، فبدأت خطوات المفاوضات التمهيدية مع الجانب الأمريكي لتحويل اتفاق الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتفاق منطقة تجارة حرة، الأمر الذي من شأنه نفاذ جميع الصادرات المصرية إلى أسواق جديدة بالولايات المتحدة بدون جمارك. وقد أقامت مصر حواراً مكثفاً مع الولايات المتحدة للتوصل لهذه الاتفاقية، حيث سعت مصر جاهدة لتوفير عدد من الشروط والإمكانات لاقتصادها. وفي سبيل ذلك قامت مصر بإجراء العديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية كما وقعت اتفاقية في إطار التطبيع مع إسرائيل؛ فقد وقع الطرفين، مصر وأمريكا، مع إسرائيل اتفاقية تجارية في 14 ديسمبر 2004، وهي اتفاقية "الكويز" التي هي اختصار لعبارة Qualified Industrial Zones أي المناطق الصناعية المؤهلة. تسمح هذه الاتفاقية بأنشاء مناطق صناعية مؤهلة لتصدير منتجاتها إلى الولايات المتحدة، حيث تتمتع منتجات هذه المناطق بميزة الدخول إلى السوق الأمريكية معفاة من الجمارك بشرط مساهمة كل طرف بمكونات محليه تقدر بـ 11.7% على الأقل وهذه النسبة تمثل ثلث النسبة المقررة (35%) التي حددتها اتفاقية التجارة بين أمريكا وإسرائيل للمكون الإسرائيلي للدخول إلى السوق الأمريكية بإعفاء كامل, حيث تتضمن الاتفاقية ذاتها السماح لإسرائيل باقتسام هذه النسبة سواء مع مصر أو الأردن.

ولكن صدرت مؤخرا تصريحات من الممثل التجاري الأمريكي أثناء زيارته لمصر يؤكد من خلالها أن الإدارة الأمريكية ليست لها نية توقيع اتفاقية تجارة حرة مع الجانب المصري، وأكد أن البديل الحالي هو الاستراتيجية التي وقعها الجانبان لتطوير التجارة

والاستثمار بينهما. وبالتالي فأن الإدارة الأمريكية جمدت اتفاقية التجارة الحرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية.

ومن المعروف أن المعونات الأمريكية لمصر التي تقررت بعد اتفاقيات كامب ديفيد، وتلقت مصر بموجبها معونة بحوالي 60 مليار دولار، كانت من الدعائم التي تطورت عليها العلاقات بين البلدين، ولذلك فأن ما تطورت إليه هذه المعونات تعكس تآكلا في أحد أسس هذه العلاقة ومن ثم كانت الحاجة إلى إيجاد بدائل لها. كانت من هذه البدائل ما تم الاتفاق عليه وفقا لمبادرة مبارك- جور وصيغة Trade not Aid.

وللتعامل مع قيمة المساعدات الأمريكية لمصر التي بدأت تتناقص منذ عام 1998 لخفض قيمتها بنسبة 50% على مدار عشر سنوات بدأت مصر في طرح فكرة الوديعة والتي تعنى أن تقوم أمريكا بإعطاء مصر مبلغ المساعدات التي ستمنحها لها على مدار 10 سنوات في صورة وديعة ويتم الاستفادة من الأرباح في تمويل مشروعات التعليم والتكنولوجيا، وذلك حتى يصعب على الكونجرس رفض هذه المجالات، ويتم إدارة هذه الوديعة بتعاون مصري أمريكي. ولكن الإدارة الأمريكية تحفظت على هذا الاقتراح لأنه تم حصر المنحة على مجالات التعليم والتكنولوجيا فقط كما أنه لم يعد هناك دور للوكالة وموظفيها الذي يتم التعاقد معهم على البرامج التي يتم تنفيذها، كما رجع رفض الإدارة الأمريكية لاقتراح الوديعة لأنه لم يسبق لهم القيام بهذا الأمر لا بهذا الحجم ولا هذه المدة، وأنه لا يمكن تحويل برنامج للمساعدات إلى وديعة.

في نهاية الأمر وافق الكونجرس الأمريكي على فكرة الوديعة ولكن بمبلغ 50 مليون دولار يتم أخذهم من مبلغ المنحة الإجمالي (250 مليون دولار) ولن يتم تحويل هذا المبلغ إلى وديعة من كل برنامج سنوي ولكن هذا العام فقط حتى يتضح نجاح الفكرة من عدمه. وتعتبر مصر أن هذه الخطوة، على الرغم من ضآلة المبلغ، بداية

جيدة لترسيخ فكرة الوديعة، كما تحاول مصر تغذية هذه الوديعة لكي تصبح نواة لوديعة أكبر.

وصدر مؤخرا تقرير أمريكي يحث على صياغة بدائل أفضل ويعتبر صندوق الوقف عبئا على دافعي الضرائب من الأمريكيين، ويرى أنيس أكومونديس نائب رئيس غرفة التجارة الأمريكية، والمختص بهذا الملف في الغرفة، أن "من الصعب جدا موافقة الكونجرس على الاقتراح المصري لأسباب عديدة، من بينها الأزمة المالية وما تمثله من ضغط على الموازنة الأمريكية، بالإضافة إلى رفض الكونجرس، تحت أي ضغوط خارجية، اعتماد التزامات مالية مستقبلية".

ومنذ مدريد ومساهمة السياسة الخارجية المصرية تدور حول العمل الإقليمي والدولي لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط، وفي العمل على دفع الفلسطينيين والإسرائيليين إلى تنفيذه تطوير اتفاقيات أوسلو وصولا إلى الاتفاق النهائي. وخلال هذه العملية استخدمت السياسة الخارجية المصرية علاقتها مع إسرائيل و دفعها إلى إعادة تكييف مواقفها من عملية السلام , و كانت مصر في هذا الشأن تواجه بتفاعلات السياسية الداخلية الإسرائيلية وكانت تجد أساسا للتقدم والحوار مع حكومات رابين وبيريز وباراك مقابل الركود بل والتراجع كما حدث مع حكومات نتانياهو ثم شارون والتي أوصلت مفاهيمه وممارساته عملية السلام إلى الانتكاسة الكاملة، وهو ما أنعكس على طبيعة العلاقات المصرية . الإسرائيلية وعمق مفهوم السلام البارد والذي أدى إلى سحب السفير المصري من تل أبيب، الأمر الذي ذكر بنفس الإجراء حين حدث غزو القوات الإسرائيلية للبنان والمذابح التي ارتكبت في صبرا وشاتيلا عام 1982. أما فيما يتعلق بالأوضاع الأمنية لمنطقة الخليج، فأن مصر حتى وغبار المعركة لم يهدأ بعد، كانت تؤكد حاجة المنطقة لإطار أمنى يتسم بالشمول ولا تقتصر عناصره على جانب الأمن التقليدي وإنما يشمل التنسيق السياسي والتعاون الاقتصادي وقد كان هذا المفهوم وراء إعلان دمشق الذي صاغته الدول الخليجية

الست بالإضافة إلى مصر وسوريا. وقد كانت أكثر الجوانب خطورة في أزمة الخليج هي احتمالات استخدام أسلحة الدمار الشامل. ومما يذكر للسياسة المصرية هو إدراكها المبكر لهذا البعد الجديد في البيئة الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط ففي ابريل 1990 وقبل اندلاع حرب الخليج بأربعة أشهر، قدم الرئيس مبارك اقتراحا لإعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

وقد استندت هذه المبادرة على مفهوم أوضح ومتماسك وهو أنه لمعالجة هذه الأسلحة بشكل فعال فأنها يجب أن تعالج في نظمها الثلاث دون استثناء وبالاحترام الكامل من جميع دول المنطقة. وقد قررت المبادرة التي قدمت إلى السكرتير العام للأمم المتحدة بيرز دى كويلار أنه في اقتناع مصر أن الأسلحة الكيماوية يجب أن تعالج في سباق شامل يضم كل أنواع أسلحة الدمار الشامل سواء كانت نووية أو كيماوية أو بيولوجية من اجل ضمان السلامة الإقليمية والدولية.

وقد كان من أوجه النقد التي وجهت للسياسة الخارجية المصرية هو التباعد النسبي عن أفريقيا، ولذلك، وعلى مدى سنوات الماضية نشطت العلاقات المصرية . الإفريقية واكتسبت أبعادا إضافية خاصة في المجالات المتصلة بالتعاون الإقليمي والمتصلة بالمصالح اليومية والحياتية للشعوب الإفريقية، وفي مجال هام وحيوي وهو مصادر المياه ولعبت مصر منذ الثمانينات دورا بارزا في تجميع الدول المطلة على حوض النيل في نطاق ما سمى مجموعة الاندوجو وتأسيس تعاون مشترك حول هذا المجال الحيوي وتنظيم الاستفادة من مياه النيل بشكل مشترك وفي اتساق مع فلسفة مصر في الاحتكام إلى أسلوب حوار والتفاوض في حل المنازعات الإقليمية وإدراكا للحاجة الملحة للشعوب الإفريقية في تخصيص طاقاتها وإمكانياتها لمتطلبات تنمية مجتمعاتها، فقد اشتركت مصر بالتعاون مع منظمة الوحدة الإفريقية في جهود جادة للتوصل إلى حلول سلمية للمنازعات الإفريقية مثلما بدا النزاع في القرن الإفريقي وتشاد وموريتانيا والسنغال والنزاع الداخلي في السودان

والصومال. وقد تبلور هذا الاهتمام في أنشاء آلية منع وإدارة وحل المنازعات الإفريقية التي انبثقت عن القمة الإفريقية في ديسمبر 1993 وبموجب هذه الآلية أنشأت مصر مركز القاهرة لتدريب الكوادر الإفريقية والعسكرية. كذلك تشارك مصر بنحو 6 آلاف فرد في بعثات لحفظ السلام تتركز معظمها في إفريقيا، منهم 422 في السودان.

وتستند رؤية مصر لتحقيق السلم والأمن في إفريقيا على مبدأ دعم الأمن الجماعي للقارة في إطار الاتحاد الإفريقي الذي تعد مصر أحد أكبر المساهمين في ميزانيته، كما أن مساهمات مصر تتمثل في نشر قوات للسلام سواء كانت عسكرية أو شرطية وتقديم الخبرات على المستوى الدبلوماسي والعمل على إعادة بناء ما دمرته الحرب.

غير أنه رغم النشاطات والاهتمامات المصرية في إفريقيا إلا أن السياسة الخارجية المصرية تجاه القارة تحتاج إلى مزيدا من التركيز ومراعاة جوانب القصور التي تبدو للمهتمين بالقضايا الإفريقية مثل مستوى تمثيلنا في مؤتمرات القمة والحاجة الواضحة إلى تنسيق بين المؤسسات الدولية المتصلة بسياستنا الإفريقية، وإعطاء اهتمام اكبر لصندوق التعاون الفني مع أفريقيا والذي تقلصت موارده مؤخرا وكذلك في إحياء اهتمام منظمات رجال الأعمال المصريين للتوجه نحو إفريقيا سواء كسوق تصديري أو لإقامة مشروعات مصرية افريقية تمثل مصالح دائمة لمصر في القارة ولكي تفي مصر باحتياجات الدول الإفريقية في مجال التنمية البشرية، أسست مصر في ديسمبر 1980 صندوق التعاون النقدي الإفريقي لتقديم خبرات مصرية في مجالات الزراعة والري والطب والتعليم والصحة والنقل النهري، وجميعها من المجالات الحيوية التي تحتاجها الدول الإفريقية. كذلك أظهر مؤتمر شرم الشيخ الأخير حول مياه نهر النيل واتجاه 7 دول من دول الحوض توقيع اتفاق بدون مصر والسودان، الحاجة إلى استراتيجية جديدة وشاملة لقضية مياه النيل، تستند أساسا على معالجة العلاقة مع دول الحوض من منظور تنموي شامل. وهو ما يعني أنها قضية لا تخص

وزارة الري وحدها وإنما مختلف الوزارات والأجهزة المتصلة، والأخذ في الاعتبار الرأي العام في هذه الدول، والعلاقات المصرية الأفريقية.

ومن الحقائق التي يجب تجاوزها حقيقة الضعف الشديد لعلاقات مصر التجارية مع الدول الإفريقية التي لا تتجاوز 1% من إجمالي العلاقات التجارية مع دول العالم الخارجي، وهو الواقع الذي دفع مصر على المستوى الإقليمي فضلا عن الاتفاقيات الثنائية مع 29 دولة افريقية، للانضمام إلى تجمع الكوميسا لدول شرق إفريقيا وتضم 21 دولة وتشكل سوق هاما تضم 300 مليون نسمة تعد أسواقا جديدة لمصر في إفريقيا تعوض نقص الصادرات المصرية إلى أوروبا والحصول على المادة الخام بأسعار اقل. كذلك كان من المجالات التي نشطت فيها السياسة الخارجية المصرية على المستوى الإفريقي هو عملها على وضع صيغة للتعاون الإفريقي الأوربي وهي الصيغة التي تبلورت في أول مؤتمر قمة أوربية – أفريقية عقدت في القاهرة في 3-4 ابريل 2000 والذي تضمن أسسا جديدة للتعاون بين الدول المستعمرة سابقا والدول المستعمرة.

وفي الرد على انتقادات تراجع الوجود والدور المصري في أفريقيا، فأن الوزير أحمد أبو الغيط وزير الخارجية يعتبر أن هذه الانتقادات ليست دقيقة، فمصر اليوم تتواجد في إفريقيا ليس من خلال أدوات الخمسينات والستينات، ودعمها عسكريا لحركات التحرر الإفريقي، والتي لم تعد موجودة، وإنما من خلال التجاوب والمساعدة في احتياجات التنمية الإفريقية، وذلك من خلال الأدوات الاقتصادية والاستثمارية وكوادرها البشرية من أطباء، مهندسين، مدرسين، وخبراء في الزراعة والري.

كذلك كان من هموم الدبلوماسية المصرية خلال العقدين الأخيرين الفجوة المتزايدة بين الشمال والجنوب وتأثيرات ذلك السلبية ليس فقط على العلاقات بينهما وإنما على استقرار المجتمع والنظام الدولي، وفي هذا ارتأت مصر أن علاج ذلك لا يتم من خلال المواجهة وتبادل الاتهامات وإنما من خلال الحوار البناء، وهو ما دفع مصر

بالاشتراك مع مجموعة من دول الجنوب إلى تكوين ما عرف بمجموعة ال 15 بهدف تحقيق تعاون بين دول الجنوب ، وكذلك إقامة حوار بناء مع الشمال في هذا السياق استضافت مصر قمة مجموعة ال 15 في القاهرة في 11 مايو 1998 ، وهى القمة التي قدمت فيها مصر رؤية استراتيجية للعولمة . وهي الرؤية التي فرقت بين العولمة كعملية تاريخية غير قابلة للارتداد وبين القيم والسياسات التي تحكم العولمة الراهنة والتي تحتاج إلى ترشيد من خلال الحضارات بين الشمال والجنوب.

وقد كان البحر المتوسط دائما حلقة الوصل بين مجتمعين وحضارتين وكان التقاؤهما يضم عناصر الطرد المتمثلة في رواسب الميراث الاستعماري. وتباين القدرات الاقتصادية والعسكرية، غير أنه كان هناك أيضا عناصر الجذب المتمثلة في الالتقاء الحضاري المستمر والتي خلقت أرضا مشتركة من التراث والقيم المشتركة. وقد جاءت حرب الخليج لكي تضيف إلى العناصر السلبية في العلاقة بين الشعوب من معنى على شاطئ المتوسط وبتعميقها لعناصر الشك وعدم الثقة بين شعوبه وبهذا المعنى كانت الحرب ذاتها دافعا أما القوة المسئولة على شاطئية أن تعيد إحياء ودعم التعاون بين شعوب البحر المتوسط وبهدف بناء وتطوير الآليات والصيغ التي تمكن من التغلب على العناصر المواجهة في العلاقة وخلق الظروف المناسبة لبرامج مشتركة.

في هذا الاتجاه وباعتبار أن البحر المتوسط كان دائما بعدا تاريخيا وحضاريا مؤثرا في وضع مصر الجغرافي والسياسي إلى الحد الذي جعل مفكرين مصريين يغلبون هوية مصر المتوسطية على غيرها من الانتماءات ، وبالنظر إلى التحرك بين دول المتوسط نحو مزيدا من التعاون، فقد كان طبيعيا أن تكون مصر احد العناصر الفاعلة في هذا التحرك ، فقد دعت كل من إسبانيا وايطاليا عام 1990 إلى عقد مؤتمر للأمن والتعاون بين دول البحر المتوسط واستضافت مصر في ديسمبر 1990 اجتماعا تمهيديا حضره رسميون من إسبانيا وايطاليا وفرنسا والبرتغال والجزائر ويوغوسلافيا ومالطة ، وهو

الاجتماع الذي أكد الحاجة إلى العمل لعقد مثل هذا المؤتمر خبرة مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي ، وقد قدمت مصر تصورا أوسع لإمكانيات التعاون بين دول وشعوب البحر المتوسط ففي خطابه أمام البرلمان الأوروبي في ستراسبورج في نوفمبر 1991 اقترح الرئيس مبارك إقامة منتدى عريضا حول البحر المتوسط لكي يشمل جميع دول أوروبا والشرق الأوسط ولكي يكون نقطة محسوبة للحوار والتفاعل بين الرسميين وغير الرسميين والمهنيين والمثقفين في مجتمعاتهم. وهو الحوار الذي يمكن أن يفتح آفاقا أرحب للتعاون على المستوى الإقليمي والدولي بين حضارتين متجاورتين تملكان تراثا تاريخيا وحضاريا كان دائما التفاعل والإخصاب المتبادل وانطلاقا من عملية برشلونة وكجزء منها بدأت عام 1995 مفاوضات بين مصر والمجموعة الأوربية وهي المفاوضات التي استمرت أربعة أعوام ونصف بهدف التوصل إلى اتفاقية مشاركة Association Agreement تقدم أساسا جديدا لتطور العلاقات التجارية والاستقرار في المنطقة. وخلال سنوات التفاوض وجلسات العمل الرسمية وغير الرسمية المتعددة التي عقدت في القاهرة وبروكسل تم التوصل إلى حلول وسط حول أكثر القطاعات حساسية مثل الزراعة وإزالة التعريفة الجمركية ، وقواعد المنشأ وحقوق الإنسان وقد تم التوقيع بالحرف الأولى في 26 يناير 2001 وتم التوقيع عليه في بروكسل في 25 يونيو 2001 وقد وقعه نيابة عن مصر وزير الخارجية السيد احمد ماهر السيد وخلال هذه السنوات وخاصة أنهاء المفاوضات جرى في مصر نقاش عريض حول أثار مثل هذا الاتفاق على الاقتصاد المصري وبقطاعاته المختلفة ونتصور أن خلاصة هذه المناقشات كانت هي الحاجة إلى تحديث الاقتصاد المصري لكي يستطيع أن يتعامل من موقع المنافسة والقدرة مع قواعد ومتطلبات اتفاق المشاركة وما يمليه من مسئوليات .

وهكذا فقد تطورت علاقات مصر الأوروبية على مستويين:

المستوى الأول:

هو المستوى الثنائي بينها وبين الاتحاد الأوروبي EU والذي يعتبر الشريك التجاري الأول لمصر بنسبة تصل إلى 40% من تجارتها الخارجية وأكبر مصدر يفد منه السياح، وثاني أكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية، وثاني أكبر مانح لمساعدات التنمية، وقد أدى هذا الواقع إلى توقيع مصر مع المجتمع الأوروبي أول اتفاق تعاون عام 1977 وتطور هذا إلى التوصل مع الاتحاد الأوروبي لاتفاق المشاركة عام 2001.

المستوى الثاني:

فهو المستوى المتوسطي وهو ما بدأ في انعقاد مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995 والذي حضرته 27 دولة أوروبية ومتوسطية وصدر عن الاجتماع إعلان برشلونة ويهدف إلى التعاون في ثلاث مجالات:

1. التعاون السياسي والأمني، وقد تبنى الإعلان مبادلة الأرض مقابل السلام، وعدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، ودعوة دول الشرق الأوسط التي لم تنضم بعد لمعاهدة منع الانتشار النووي الانضمام لها،
2. والتعاون الاقتصادي والمالي وقيام منطقة تجارة حرة أوروبية متوسطية بحلول عام 2010،
3. ثم التعاون الاجتماعي والثقافي وإدارة حوار بين الحضارات والثقافات ومكافحة الجريمة وتنمية الموارد البشرية والبيئية وتحسين وضع المرأة وإسهامها في المجتمع.

غير أنه مع مرور عشر سنوات على إعلان برشلونة ظهرت الحاجة إلى تقييم ما تم أنجازه ومع ما وقع من أخطاء وحيث توصل هذا التقييم إلى أن القليل هو الذي تحقق على أرض الواقع خاصة على المستوى السياسي والأمني، كما أنتهى هذا التقييم

إلى وجوب، ليس فقط جدوى الأغراض المنشودة وكفاية وسائل تحقيقها فحسب، بل كذلك المفاهيم الأساسية والافتراضات التي قامت عليها العملية برمتها.

إزاء ظهور الحاجة إلى تفعيل مبادرة برشلونة، أعلن الرئيس ساركوزي في قمة باريس 2008 عن انطلاق "الاتحاد من أجل المتوسط" التي حضرها قادة 40 بلدا وبرئاسة مشتركة بين الرئيس الفرنسي ساركوزي والرئيس المصري محمد حسني مبارك. وعندما أطلق الاتحاد من أجل المتوسط جرى النقاش حول ما إذا كانت هذه الصيغة الجديدة للتعاون المتوسطي هو استمرار أ بديل لعملية برشلونة. وأن كان الرئيس الفرنسي في زيارة له للقاهرة قد اعتبر أن عملية برشلونة "قد فشلت". ورغم هذا فقد جادل المراقبون أنه لضمان تطور مستقر وفعال للاتحاد الجديد فأنه يجب مناقشة عملية برشلونة، وسياسة الحوار الأوروبي وجوانب القصور فيها.

وبداءه، نلاحظ أن تركيز الاتحاد من أجل المتوسط هو على سائر المشروعات المتصلة بالتنمية مثل التعليم، الصحة، التلوث البيئي، التكنولوجيا، الهجرة، المواصلات، الطاقة.....الخ، وهي جميعا مشروعات حيوية خاصة بالنسبة لدول جنوب المتوسط، غير أن خبرة عملية برشلونة تظهر أن من جوانب قصورها الفشل في تحقيق تقدم ملموس في عملية سلام الشرق الأوسط الأمر الذي كان يحوم حول أعمال ومؤتمرات عملية برشلونة. الأمر الذي دعا الرئيس المصري في الإعداد للاتحاد من اجل المتوسط إلى ضرورة التناول النزيه لعملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وأن كان البيان الختامي لقمة باريس 2008 قد اكتفي بتأكيد دعم الوجود لما أسماه عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية ربما كانت الدول العربية تعول على دعم واضح من القمة لمبادرة السلام العربية. وفي تقييم عام على مرور إطلاق الاتحاد من أجل المتوسط، فقد بدت مشكلات كثيرة تعيق حركة نجاحه، حيث تعطلت الكثير من المشروعات بسبب الأزمة المالية حيث تعتمد المشروعات على صناديق التمويل الحكومية وتمويل المستثمرين، كما أن الاتحاد كان معطلا من

الناحية السياسية بسبب الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة وأن كان الأعضاء العرب قد قاموا بتخفيف مقاطعتهم لأنشطة الاتحاد، ووفقا لتقديرات الباحثة السياسية الألمانية وأنيلا شافرتر فأن مشكلات كثيرة تحد من فاعلية أنشطة الاتحاد منها ارتفاع معدلات الهجرة وازدياد الفجوة بين الطبقات الاجتماعية وغياب الحلول السياسية. ورغم هذا، وباعتبار مصر قد ارتضت أن ترتبط بالاتحاد بل وقبلت الرئاسة المشتركة له فأن دورا أكبر ينتظر السياسة الخارجية المصرية لكيلا يلقى الاتحاد الجديد مصير عملية برشلونة.

مصر وتطور النظام الدولي

من خبرتها مع علاقات القوى الدولية وطبيعة النظام الدولي الذي يسود فأنها ومنطقتها من العالم من الأكثر تأثرا بطبيعة هذا النظام والقوى التي تتحكم فيه، ثبت هذا منذ تجربة محمد علي للنهضة وتكالب القوى الأجنبية على إجهاضها، وخلال القرن التاسع عشر والتنافسات الإنجليزية- الفرنسية التي انتهت بالاحتلال البريطاني لمصر، وكذا في النصف الأول من القرن العشرين عندما كان يسود النظام الدولي نظام القطبية الثنائية: الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وتنافسهما على المكانة والنفوذ في مناطق العالم المختلفة وكان من أهم مسارح الحرب الباردة بينهما منطقة الشرق الأوسط. وكان هذا أيضا بعد اختفاء نظام القطبية الثنائية وظهور نظام القطب الواحد متمثلا في الولايات المتحدة، غير أنه بعد عقد من القطبية الأمريكية الأحادية ورغم اختلاف تصورات وافتراضات المؤرخين والمحللين حول طبيعة النظام الدولي المقبل، إلا أن الاتجاه الغالب هو أن العالم مقبل على نظام تتعدد فيه القوى والمراكز ولا تنفرد فيه قوة واحدة بقرارات الحرب والسلام.

ولا شك أن السياسة الخارجية المصرية كانت تتابع هذا التطور وتعمل على التكييف معه، ولهذا بدأت تتحرك نحو دعم علاقاتها مع الشعوب الجديدة المتوقعة وبشكل خاص في آسيا وقواها الصاعدة وفي مقدمتها الصين، والهند والقوى التي عرفت

بالنمور الآسيوية: كوريا الجنوبية، ماليزيا، سنغافورة، وإندونيسيا. ولهذا لم يكن غريبا تعدد الزيارات الرئاسية والوزارية لهذه الدول. غير أن الحاجة مازالت قائمة لتفعيل ما تم التوصل إليه من اتفاقات مع هذه الدول وبشكل خاص مع قوة صاعدة مثل الصين.

نخلص من هذا إلى أهمية مشاركة مصر في بروز النظام الدولي المتعدد الأقطاب والإسهام في إرساء قواعد وأسس علاقاته ومؤسساته، ذلك أن مثل هذا النظام أنما يلتقي خاصة مع مصالح الدول الصغيرة والمتوسطة مثل مصر ويقدم لها مجالا أوسع لحرية الحركة والمناورة ولا يجعلها أسيرة قوة واحدة تريد أن تعرض مصالحها ورؤيتها للعالم.

الدور الإقليمي لمصر

كان العالم العربي تاريخيا في قلب السياسة الخارجية المصرية، وكان ينظر إلى مصر، وتنظر مصر إلى نفسها باعتبارها رائدة وقائدة في منطقتها، كان ذلك في كل العهود، ولكن هذا الدور وهذه النظرة تأكدت في الخمسينات والستينات، حين تبنت مصر مفهوم القومية العربية والوحدة العربية بل وطبقته عمليا في الوحدة مع سوريا، غير أن نكسة 1967 جاءت كي تتراجع معها هذا المفهوم رغم أن أعقاب النكسة قد شهد تضامنا عربيا لدعم مصر ومواجهة نتائجها. وقد استمر هذا حتى حرب 73 التي شهدت بداياتها والإعداد لها عملا مشتركا بين مصر وسوريا، ومشاركة عسكرية رمزية عربية في عمليات الحرب، وبدا التنسيق والتضامن العربي واضحا في استخدام البترول العربي تجاه الولايات المتحدة والغرب. غير أن التحولات التي لحقت بالسياسة الخارجية المصرية وإعادة ترتيب أولوياتها وتحالفاتها، وتعمق هذه التحولات بالتوجه مباشرة إلى إسرائيل وصولا إلى اتفاقيات كامب ديفيد التي أحدثت شرخا في علاقات مصر العربية. وعلى الرغم من أن مصر قد استعادت علاقاتها الطبيعية مع العالم العربي في أوائل الثمانينات إلا أن الثابت أن المفهوم القديم

للوحدة العربية والقومية العربية قد تآكل وترسخ مفهوم الدولة القطرية، ثم جاء الغزو العراقي للكويت لكي يمثل طعنة للنظام العربي، وقدم فرصة كبرى للتواجد الأجنبي بل أن الدول العربية نفسها، وخاصة دول الخليج، هي التي استدعت هذا التواجد وتطوره إلى الحرب الأمريكية على العراق في 2003 وانعكاساتها الإقليمية المدمرة.

ورغم أن مصر مازالت هي القوة العربية الأكبر إلا أن مكانتها النسبية قد تراجعت حين ضاقت الفجوة بين مصر وأعلى البلاد العربية في مجالات القوة العسكرية والاقتصادية والتعليم والتكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي، وأصبحت مصر أكثر احتياجا للدول العربية مقارنة بالمرحلة السابقة.

في وسط هذه التحولات وجدت مصر نفسها في بيئة إقليمية متغيرة، صاحبها تغير جذري في النظام الدولي بانتهاء الحرب الباردة وبروز الولايات المتحدة كالقوة الأعظم الوحيدة في العالم. وفي الوقت الذي كان ينظر إلى مصر في منتصف الستينات كالقوة القائدة والرئيسة في العالم العربي، بدأت تظهر قوى تطمح إلى دور إقليمي بل وربما هيمنة إقليمية مثل إيران وتركيا فضلا عن إسرائيل، وظهرت كيانات عربية تمارس أدوارا في قضايا المنطقة أكثر من حجمها. وكان لابد لكل هذه التغيرات الإقليمية والدولية أن تنعكس على سياسة مصر العربية، وأن تكييف نفسها مع هذه البيئة الجديدة، تعويضا عن دور الزعامة والقيادة تبنت مصر دور المنسق والمساعد من خلال الدبلوماسية الثنائية والدبلوماسية العربية الجماعية، وقد تصور البعض في هذا تراجعا في مكانة ودور مصر الإقليمي وفقدان هذا الدور أمام قوى أخرى منافسة، ولكننا نتصور أن مقارنة دور مصر الإقليمي اليوم بدورها في الخمسينات والستينات فيه أنكار للتغيرات الجذرية التي جرت في الإقليم وفي العالم بل في مصر نفسها، والتحديات الداخلية التي تواجهها وتوصي بسياسة حذرة ومتوازنة. غير أن الحرص على عدم الانجرار إلى صراعات عسكرية لا يعني عدم اتخاذ مواقف صلبة لن تؤدي

بالضرورة لهذه الصراعات وإنما سوف تكون تأكيدا للذات تنبع من رؤيتها لمصالحها ولمصالح الإقليم، ومثل هذه المواقف سوف تقنع الأطراف الأخرى، وخاصة القوى الأجنبية، أن مصر لاعب هام ومؤثر لا يمكن تجاهله. وقد سبق لمصر- بعد كامب ديفيد ومعاهدة السلام وتطوير العلاقات المصرية الأمريكية- أن كان لها مثل هذه المواقف الصلبة مثل سحبها لسفيرها في تل أبيب عقب أحداث صابرا وشتيلا والاحتلال الإسرائيلي للبنان.

هكذا نتصور أن ممارسة مصر لدورها العربي خلال الحقب الثلاث الماضية كان يحكمه الرغبة في أن تكون قوة استقرار وسط العواصف التي تحيط بالمنطقة وعدم استدراجها إلى مواجهات، وقد أثمرت هذه السياسة، أيا كان التحفظات عليها، فقد أصبحت القوى الرئيسة في العالم تنظر إليها كعامل استقرار وتعتمد عليها وتنسق معها في مبادرتها في المنطقة. وقد بدا هذا الأمر في اختيار الرئيس الأمريكي أوباما للقاهرة لكي يخاطب العالم الإسلامي ويطلق مبادراته تجاهه، كما بدا في نطاق أوسع في المبادرة الفرنسية لتأسيس ما عرف بالاتحاد من أجل المتوسط حيث اختيرت مصر كي تكون رئيسا مشاركا مع فرنسا لهذا الاتحاد.

وفي سياق نهج ممارسة مصر لدورها في المنطقة بشكل يتفق مع المتغيرات الإقليمية والدولية، فأن السياسة المصرية أرادت أن تؤكد دورها وتقوم بدور فاعل في حركة الإقليم وذلك من خلال مواقف وسياسات تنفي عنها صفة السيادية أو التباعد وذلك من خلال سياسات عملية وفي عدد من القضايا الحيوية مثل القضية الفلسطينية، السودان، وعدم الانحياز.

فباعتبار أن القضية الفلسطينية كانت محورا أساسيا في السياسة الخارجية المصرية فأن من أكثر التحديات التي واجهتها هي تعثر عملية السلام وتزايد تعقيداتها وقد انعكس ذلك، كما ذكرنا، بضعف الدور الأمريكي خلال إدارة بوش الابن، وبالانشقاق

الفلسطيني، والحرب الإسرائيلية على غزة، ومجيء ائتلاف يميني برئاسة نتنياهو في إسرائيل.

هذا النفق واجهته السياسة الخارجية المصرية على مستويين:

الأول، هو استخدام علاقاتها مع إسرائيل لدفعها إلى الاستجابة لمتطلبات العملية السلمية وإحياء المفاوضات على أسس تضمن تقدمها،

الثاني، هو المستوى الفلسطيني بالعمل على جمع جميع القوى السياسية الفلسطينية للتوصل إلى مصالحة وطنية فلسطينية تضمن أن يتحدث الفلسطينيون بصوت واحد وباستراتيجية موحدة. ومع توصل الجهد المصري إلى ورقة تعكس مواقف وآراء جميع الأطراف الفلسطينية إلا أن حماس مترددة في توقيعها. وقد تزايد المأزق بفشل إدارة أوباما في تحقيق ما بدأت به من تصميم على تنشيط المفاوضات وفيما طلبته من إسرائيل بتجميد كامل للمستوطنات وارتضائها للصيغة المحدودة والمؤقتة التي عرضها نتنياهو.

كما قامت مصر بعقد مؤتمر دولي لإعادة إعمار قطاع غزة في 2-3-2009 في مدينة شرم الشيخ، حيث دعت مصر إلى ضرورة إقامة مؤتمر يهدف إلى حشد الدعم الدولي لإعادة إعمار قطاع غزة بعد العدوان الإسرائيلي وبناء البنية التحتية التي دمرتها آلة الحرب الإسرائيلية، وتوفير الدعم الدولي لإعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني باعتبار الاقتصاد أحد أساسيات إقامة دولة فلسطينية مستقلة، كما دعت مصر إلى هذا المؤتمر تأكيداً لارتباط إعمار غزة بمجمل الاقتصاد الفلسطيني وضرورة النهوض بأوضاعه وتأكيداً لحقيقة أن قطاع غزة جزء لا يتجزأ من الأراضي المحتلة ويشكل مع الضفة الغربية مشروع الدولة الفلسطينية المستقلة. بدأ مؤتمر إعادة إعمار غزة بحضور 75 دولة أوروبية وعربية، إضافة إلى الولايات المتحدة الأميركية.

وقد تعهد المانحون بمبلغ 4.481 مليار دولار لمساعدة الاقتصاد الفلسطيني وإعادة إعمار غزة، كما أعرب المشاركون عن نيتهم في ضخ مساعداتهم من خلال حساب

الخزينة الموحد والآليات والصناديق الإقليمية القائمة بالفعل. ومن هذه الآليات على وجه الخصوص تلك التي استحدثها البنك الدولي وبنك التنمية الإسلامي والآلية الموحدة التي وضعتها الأمم المتحدة وتلك التي اعتمدتها المفوضية الأوروبية لأنعاش القطاع الخاص وتنمية الاستثمار، ووضعت تحت تصرف المانحين الدوليين. غير أن تفعيل ما تم تخصيصه لأعمار غزة لن يتحقق بدون استقرار الأوضاع في غزة والبيئة الفلسطينية، في أن المنح سوف تستخدم الاستخدام الرشيد في ظل سلطة متفق عليها.

وعلى المستوى السوداني، ولمواجهة احتياجات التنمية في دارفور فقد قامت مصر مؤخرا بعقد مؤتمر مماثلا وهو المؤتمر الدولي للمانحين لتنمية وأعمار دارفور، والذي عقد يوم 21-3-2010 بالقاهرة. نجح المؤتمر في جمع 850 مليون دولار، رصدتها 80 دولة وعدد من المنظمات الدولية المانحة لإعادة أعمار الإقليم، واقترحت دولة قطر ضم المساهمات لبنك تنمية دارفور الذي أعلن عنه أمير قطر برأس مال قدره 2 مليار دولار.

يأتي هذا المؤتمر في إطار اهتمام مصر بإعادة تنمية وأعمار السودان وهو ما يتضح من خلال المشروعات التي تقوم بها مصر في جنوب السودان مثل: مشروعات الكهرباء، الصحة، التعليم، التعليم العالي، الري، الموارد البشرية، التواجد العسكري المصري ضمن بعثة حفظ السلام في السودان.

وتجاه حركة عدم الانحياز التي كانت مصر إحدى الدول المؤسسة للحركة، استضافت في يوليو 2009 قمة حركة عدم الانحياز، وهي بذلك تستعيد دورها التأسيسي في هذه الحركة. غير أن هذه القمة تنعقد في بنية دولية تختلف تماما عن بنية اليوم، حيث تأسست في ظل عالم القطبية الثنائية وهو الطابع الذي جعل من أهداف الحركة أن يكون buffer zone بين المعسكرين وأن تعمل باعتبارها ضمير العالم لمنع تحول منافسيها إلى صراع أو صدام دول، وباختفاء عصر القطبية الثنائية وتفرد قوة واحدة

لقيادة العالم، فأن على الحركة أن تجدد مهامها وأن تعمل ضمن الحركة الدولية لبناء نظام دولي متعدد الأقطاب والمراكز باعتبار أن هذا النظام هو الأكثر ملائمة للدول الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن تفعيل تعاونها لردم الفجوة بين الشمال والجنوب.

وتعتبر قطاعات كثيرة من المحللين والخبراء أنه ليس هناك مبرر لغياب علاقات وحوار مع إيران، والذي يمكن أن يساعد في النهاية على الاستقرار في المنطقة ويكسب السياسة الخارجية المصرية دورا فعالا في إعادة توجيه أوضاع المنطقة، أما وجهه النظر الأخرى، والتي تعكس الموقف الرسمي، فهي تعتمد على أن إيران لا تبدو متعاونة في التوصل إلى اتفاق حول برنامجها النووي، وإنما تزيد من تعقيدات الوضع الفلسطيني بشكل لا يساهم في المصالحة الفلسطينية، هذا فضلا عن تعقيدات الوضع الداخلي في إيران خاصة بعد الانتخابات الأخيرة، ويضيف هذا الاتجاه إلى توازن الموقف المصري من أزمة البرنامج النووي الإيراني فهي من ناحية تؤيد حق إيران في امتلاك قدرة نووية للاستخدامات السلمية، ومن ناحية أخرى تنصح إيران بأن تتجاوب مع متطلبات المجتمع الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وبشكل يخفف من المخاوف الإقليمية والدولية من النوايا الإيرانية. وفي كل الأحوال يجب أن يكون من اهتمامات السياسة الخارجية المصرية العمل النشط، الذي يتجاوز مجرد النصيحة، على منع أي تطور نووي إلى مواجهه عسكرية مع إيران باعتبار ما سوف تؤدي إليه مثل هذه المواجهة من آثار مدمرة على المنطقة تتجاوز بكثير تأثيرات الحرب الأمريكية على العراق.

وفي تقدير البعض أن أحداثا، قد تبدو جانبية، مثل مباراة كرة القدم مع الجزائر وتداعياتها، وقوافل النشطاء إلى غزة، والغبار الذي أثارته عربيا حول مصر، تدفع هذه الأحداث إلى إعادة تقييم سياسة مصر وعلاقاتها العربية، وإذا كان لمثل هذا التقييم من فائدة فهو بناء توافق وطني حول أسس هذه العلاقات والضرورات التي تحكمها والتخلي عن الدعاوي التي تحكمها العواطف العابرة أكثر من الحسابات التي تباعد مصر عن محيطها الإقليمي الذي يمثل في النهاية مجالها الحيوي، كذلك تؤكد الحاجة

إلى البناء المؤسسي للسياسة الخارجية والدبلوماسية المصرية التي أصبحت في حاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى مجلس للأمن القومي يضم كل المؤسسات التي تعمل في حقل السياسة الخارجية، والتنسيق بينها وتتابع وتقيم وتتوقع التطورات والأحداث الإقليمية ويهيئ للتعامل معها بشكل منسق وشامل.

الخلاصة:

حين نحاول أن نلخص دوافع السياسة الخارجية لمصر خلال عهود ناصر والسادات ومبارك والاعتبارات الموضوعية والشخصية التي صاغتها فسنجد أنه في الوقت الذي كانت فيه سياسة ناصر الخارجية من رؤيته الشخصية وتقييمه لدور مصر في بيئتها الاستراتيجية الأوسع ، وما تميز به عهده من سعود حركات التحرير والاستقلال الوطني فأن سياسة السادات الخارجية قد تركزت أساسا على مصالح مصر المباشرة وتأثرت بفهمه وتقديره للارتباطات الإقليمية والدولية التي تخدم بشكل أكثر هذه المصالح إما سياسة مبارك الخارجية فقد تحددت من يومها الأول بضرورات الوضع الداخلي والواقع أنه أكثر من أي وقت مضى صيغت السياسة الخارجية ووجهت بعناية كأداة لخلق الظروف الإقليمية والدولية التي تخدم عمليات البناء الداخلي في هذا السياق ، فأن المراقب يستطيع أن يدرك العلاقة الوثيقة التي تطورت خلال عهد الرئيس مبارك بين استمرار السياسة الخارجية المصرية كعنصر استقرار في منطقتها وبين جهودها لكي تواجه وتعالج بشكل فعال تحدياتها الداخلية والمعنى والدرس المباشر لهذه العلاقة هو أن نجاح مصر في تحقيق أهدافها الداخلية ، أنما هو في صالح الأمن والاستقرار لمنطقة لها مثل هذا التأثير والارتباط بالاستقرار والأمن الدوليين ومن حسن الحظ أن العديد من القوى الدولية المؤثرة أصبحت تدرك هذه العلاقة. أما المعنى المباشر الذي يوحي به استعراضنا للظروف الإقليمية والدولية التي عملت فيها السياسة الخارجية المصرية في كل عهد من العهود الثلاثة، يوحي بأن السياسة الخارجية المصرية والدبلوماسية المصرية أنما تعمل في بيئة

تختلف جذريا إقليميا ودوليا عن تلك التي سادت خلال الخمسينات، هذا فضلا عن ضغوط واحتياجات الواقع المصري، الأمر الذي فرض عليها التكيف والتلاؤم معها بشكل يخدم الأهداف والمصالح الوطنية العليا.

أن التحدي الذي يواجه السياسة الخارجية المصرية في عالم متغير هو أن تستمر وتشارك بفاعلية كقوة سلام واستقرار في منطقتها، وألا تستدرج إلى صراعات أو عداوات كبيرة، غير أن هذا لا يجب أن يدفعها إلى الحذر الزائد الذي يعيقها عن الحركة والأفكار والمبادرات الخلاقة وهو ما يتطلب دبلوماسية نشطة ومتفاعلة مع الأحداث في إقليمها والعالم.

وعلى المستوى الوطني فأن فاعلية السياسة الخارجية المصرية يرتبط في النهاية بالقوة المصرية الشاملة وما تملكه من قدرات اقتصادية، ومجتمع صحي، وقاعدة علمية وتكنولوجية ونموذج ديمقراطي معتدل ومنفتح على العالم والعصر.

هوامش

1- إهمال الإدارة وخاصة في سنواتها الأولى للصراع الفلسطيني الإسرائيلي بل وتبنيها للمفاهيم الإسرائيلية.

2- الحرب الأمريكية على العراق عام 2003 ضد نصائح مصر ومعارضتها للحرب

3- مشروع إدارة بوش للترويج للديمقراطية.

4. أسس ومرتكزات السياسة الخارجية المصرية في عهد مبارك[45]

حسن نافعة

الخميس, 13 أكتوبر 2011

سمات الدولة المصرية

لمصر سمات خاصة تميزها عن غيرها من الدول. فهي:

أ- دولة قديمة، تضم شعبا متجانسا استطاع أن يقدم للعالم إحدى أعظم الحضارات في تاريخ البشرية، ويعد من أكثر الدول قدرة على التأقلم والاستمرارية رغم ما تعرض له من احتلال على أيدي ألوان متعددة من الاستعمار الذي جثم على صدره لفترات طويلة في حقب تاريخية مختلفة.

ب- دولة نهرية، تعتمد في وجودها وبقائها على مياه نهر تقع منابعه خارج حدودها، ويمر مجراه . الذي يمتد لآلاف الأميال . عبر عدة دول قبل أن يصل إلى مصبه فيها.

ج- دولة مركزية، يغلب الطابع السلطوي على نظامها السياسي، والذي يؤطِّر لمجتمع زراعي تتحكم السلطة المركزية في توزيع مياه نهر تعيش أغلبية الشعب على ضفتيه.

د- ذات موقع جغرافي فريد يطل على مداخل القارات القديمة الثلاث: أوروبا وآسيا وإفريقيا، ويضعها في حالة تفاعل كثيف ومستمر مع إقليم تتوسطه ومع عالم تقع في قلبه؛ مما يجعلها بالتالي في مهب رياح التغيير حين تهب على أي منهما.

وقد انعكست هذه السمات بشكل واضح على عملية صنع السياسة الخارجية المصرية، والتي تسهم في تشكيلها عوامل أو محددات ثلاث:

أولهـــا: المعطيات الجغرافية.

---

[45] http://studies.aljazeera.net/ar/files/2011/08/201188736172598O6.html

وثانيها: المعطيات التاريخية.

وثالثها: طبيعة النظام السياسي والاجتماعي السائد فيها .

أولا: تأثير المعطيات الجغرافية:

تعد مصر دولة نموذجية من منظور نمط العلاقة بين المعطيات الجغرافية والسياسة الخارجية بحيث يمكن القول، دون أدنى قدر من المبالغة، أن المعطيات الجغرافية تكاد تملي على صانع القرار المصري توجهات معينة في السياسة الخارجية لا يستطيع أن يحيد عنها إلا في ظروف استثنائية عارضة, خاصة عندما يتعلق الأمر بمناطق وأقاليم محددة, خاصة منطقة حوض وادي النيل ومنطقة الشام؛ لذا يُفتَرَض أن تسهم هذه المعطيات, والتي تتسم عادة بالثبات والاستقرار, في إضفاء قدر لا بأس به من الاستمرارية على التوجهات العامة لسياسة مصر الخارجية بحيث يصبح الخروج عليها, من وجهة النظر الوطنية, خرقًا لثوابت وتجاوزًا لخطوط حمراء لا يجوز التسامح معه؛ فالجغرافيا جعلت من مصر:

1- دولة تعتمد في حياتها وبقائها على مياه لهر ينبع خارج أراضيها، ثم يجري لعدة آلاف من الأميال داخل مجموعة من الدول الإفريقية الواقعة وراء حدودها الجنوبية، تعرف باسم مجموعة دول حوض نهر النيل، قبل أن يصب في أراضيها. وقد فرضت هذه المعطيات على صانع القرار المصري أن يمد بصره حتما، وفي جميع العصور التاريخية، إلى ما وراء حدود مصر الجنوبية لمتابعة ما يجري في دول الحوض للتأكد من عدم وجود أي عقبات تحول دون استمرار تدفق مياه نهر النيل إلى مصر بكميات تتناسب مع احتياجاتها، والتأكد من عدم قيام أي طرف بأي إجراء من شأنه المساس بحقوقها التاريخية في المياه أو تعريض مصالحها العامة للخطر ؛ ولأن منطقة اليابسة الواقعة بين البحار المفتوحة عادة ما تكون منطقة رخوة من الناحية الأمنية، فقد كان من الطبيعي أن يصبح لشبه جزيرة سيناء، المحصورة بين هذين البحرين المفتوحين على شمال العالم وجنوبه، وضع محوري في استراتيجية مصر الدفاعية،

وفرضت على صانع القرار المصري أن يتابع ما يجري وراء هذه المنطقة المحاذية لحدود مصر الشمالية الشرقية.

في سياق كهذا يمكن القول: أن المعطيات الجغرافية فرضت على مصر بلورة سياسة خارجية نشطة لمتابعة ما يجري وراء حدودها الجنوبية، من أجل تأمين احتياجاتها من المياه دفاعا عن حقها في الحياة والبقاء، ولمتابعة ما يجري وراء حدودها الشرقية، من أجل حماية أمنها الوطني.

ثانيا: المعطيات التاريخية:

مصر دولة قديمة لها تاريخ طويل؛ ولأنها عرفت نظام الري منذ بداية الألفية الخامسة قبل الميلاد فقد كان بإمكانها أن تتحول بسرعة إلى دولة مركزية وأن تنجح في تشييد واحدة من أهم وأعظم الحضارات في تاريخ الإنسانية. وقد شهد تاريخ مصر الطويل لحظات مد وجزر وانتصار وانكسار، تعرضت فيه البلاد لشتى ألوان الاستعمار، لكنها تمكنت من تجاوزها والتغلب عليها بل وهضمها جميعا؛ ففي العصور القديمة تعرضت مصر للغزو والاحتلال من جانب الفرس، والإغريق، والرومان، والبيزنطيين، وذلك لفترات طالت أحيانا لقرون وقصرت أحيانا أخرى لسنوات محدودة. وفي العصور الوسطى، وبعد ظهور الإسلام في الجزيرة العربية، دخل عمرو بن العاص مصر في عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب فاتحا ومبشرا بالإسلام لتصبح منذ ذلك التاريخ جزءًا من العالم الإسلامي وولاية تابعة للخلافة الإسلامية. وفي سياق هذه الحقبة تعاقب على مصر حكام من مختلف الألوان والأجناس: الإخشيديون والطولونيون والفاطميون والأيوبيون، بل حكمها عبيد محاربون قدموا من أواسط آسيا (العصر المملوكي) قبل أن تصبح ولاية تابعة للإمبراطورية العثمانية اعتبارا من عام 1517.

وخلال المرحلة العثمانية، والتي طالت لأربعة قرون، حاول الفرنسيون احتلال مصر في نهاية القرن الثامن عشر وفشلوا، لكن الشعب المصري نجح في أعقاب هذا الفشل، ولأول مرة منذ فترة طويلة، في حمل الباب العالي على تنصيب محمد علي -

وهو رجل من أصل ألباني- واليا على مصر. ولأنه أظهر نبوغا وعبقرية من نوع فريد، وتمكن من بناء دولة حديثة في مصر راحت تتوسع تدريجيا وتمد نفوذها وراء حدودها الجنوبية وفي الشام وحوض البحر الأبيض المتوسط، فقد تحالفت الدول الأوربية ضده وتمكنت من إلحاق هزيمة عسكرية قاسية به كانت بداية لإجهاض مشروعه للنهضة. وقبل محمد على بشروط الدول الأوربية المنتصرة (معاهدة لندن 1840 وتسوية 1841)، وفي مقدمتها تسريح الجيش، وانكفاء مصر على نفسها، وفتح أسواقها للبضائع الأوربية، مقابل موافقتها على أن يؤول حكم مصر لأسرته من بعده. وعاد دور مصر في المنطقة للتراجع من جديد، وتمكنت بريطانيا من احتلالها عسكريا عام 1882, لكنها ظلت تابعة اسميًّا للخلافة العثمانية حتى الحرب العالمية الأولى والتي انتهت بانهيار الإمبراطورية العثمانية وسقوط الخلافة الإسلامية معًا. لقد صمدت مصر، الدولة والشعب، عبر هذا التاريخ الطويل والممتد؛ فقد ظلت دولتها المركزية قائمة بحدودها التاريخية والتي لا تختلف كثيرا عن حدودها المعاصرة، قائمة منذ وحَّدها الملك مينا (حوالي عام 3150 قبل الميلاد) حتى وقتنا هذا. أما شعبها فقد تمكن بدوره من الصمود، متجاوزا كل ألوان المحن التي مرت به على مر التاريخ، واستطاع أن يحتفظ بخصوصيته، على الرغم من تغيرات عديدة طرأت على معتقداته الدينية وأوعيته الثقافية عبر العصور، إلى أن دفع به الترحال التاريخي في قلب الدائرة العربية الإسلامية والتي تفاعل معها لفترة تزيد على أربعة عشر قرنا حتى الآن، بعد أن أصبحت مصر دولة عربية لغةً وثقافةً، وإسلامية دينًا.

ومن المعروف أن عملية "التعريب" بدأت في مصر مع الفتح الإسلامي وتواصلت إلى أن تمكنت اللغة العربية من فرض سيادتها المطلقة، وأصبحت اللسان الذي يتحدث به الشعب بكل طوائفه، بينما احتفظت شريحة مهمة بالديانة المسيحية التي انتشرت أثناء فترة الاحتلال الروماني.

لقد ظلت مصر إحدى الولايات التابعة للخلافة الإسلامية، بدءًا بالعباسية وانتهاء بالعثمانية، لفترة طالت لما يقرب من أربعة عشر قرنا. ورغم تمتعها بفترات استقلال نسبي سمح لها من وقت لآخر بهامش من حرية الحركة على الصعيد الخارجي، إلا أنها لم تعرف النضال الشعبي من أجل التحرر والاستقلال الوطني، بالمعنى المعاصر، إلا مع بداية التدخل الغربي في شؤونها الداخلية؛ لذا لم يكن من قبيل الصدفة أن تندلع الثورة العرابية فيها بالتزامن مع بداية التغلغل الغربي، لينتهي الأمر بالاحتلال البريطاني لها عام 1882. كما لم يكن من قبيل المصادفة أيضا أن تنفجر ثورة شعبية كبرى عام 1919 تطالب بجلاء القوات البريطانية وبالاستقلال الوطني، والذي لم تحصل عليه إلا بعد ثورة جديدة قادها الجيش عام 1952.

ويمكن القول: أن المعطيات التاريخية عكست نفسها على سياسة مصر الخارجية من خلال بُعدين أساسيين:

الأول:

يتعلق بتأثير المتغيرات الدينية والثقافية؛ فبعد أن أصبحت دولة عربية إسلامية محاطة – جغرافيا- بدول تشترك معها في اللغة والدين وتتفاعل معها –تاريخيا- على مدى أربعة عشر قرنا باعتبارها ولايات تابعة لنفس الإمبراطورية، كان من الطبيعي أن تعيد النظر في مفهومها للأمن الوطني ومصادر تهديده على ضوء الحقائق التاريخية الجديدة.

الثاني:

يتعلق بتأثير ما أصبح يُعرَف بـ "أزمة الهوية"؛ فبعد انهيار الإمبراطورية العثمانية واجتياح الثورات والتيارات القومية مختلف مناطق العالم, ومنها المنطقة العربية, بدأت تتنازع النخب السياسية فيها انتماءات متعددة؛ فمن قائل بأن انتماء مصر الأساسي والأصلي هو لحضارتها الفرعونية, استنادا إلى تاريخها الطويل والعريق والذي شهد

بناء الدولة المركزية قبل معظم شعوب العالم الأخرى, ومن قائل بأن انتماءها الأصلي يجب أن يكون للأمة العربية, استنادا إلى لغتها وثقافتها, ومن قائل بأن انتماءها الأصلي يجب أن يكون للإسلام, استنادا إلى دينها. وكان من الطبيعي أن تتأثر توجهات السياسة الخارجية المصرية بموقف النخبة الحاكمة من هذه الهويات المتصارعة والتي تسهم في تشكيل رؤيتها الأيديولوجية ومواقفها السياسية.

ثالثا: طبيعة النظام السياسي والاجتماعي السائد:

بصدور تصريح 28 فبراير 1922, والذي أصدرته بريطانيا من جانب واحد وأعلنت فيه نهاية الحماية، أصبحت مصر دولة مستقلة، لكن استقلالها ظل شكليا إلى حد بعيد؛ فالتصريح البريطاني صدر مصحوبا بتحفظات أربع منحت بريطانيا الحق في:

- تأمين مواصلاتها الإمبراطورية في مصر.
- الدفاع عن مصر ضد أي اعتداء أو تدخل أجنبي.
- حماية المصالح الأجنبية والأقليات في مصر.
- إبقاء الوضع في السودان على ما هو عليه.

ومع ذلك فقد أفسح هذا الاستقلال الشكلي الطريق أمام إمكانية البدء في تأسيس نظام سياسي ليبرالي، أو شبه ليبرالي، انطلقت مسيرته عقب صدور دستور 1923 واستمر حتى قيام ثورة 1952. ولأن مصر لم تتمتع في بداية تلك الفترة بأية درجة معقولة من الاستقلال يتيح لها ممارسة بعض مظاهر السيادة, فقد تعين الانتظار حتى إبرام معاهدة 1936 ليصبح لمصر "سياسة خارجية" بالمعنى الحقيقي للكلمة؛ فوفقا لنصوص هذه المعاهدة, أصبح لمصر, ولأول مرة منذ بداية الاحتلال, الحق في تبادل السفراء مع بريطانيا, وفي عقد المعاهدات السياسية مع الدول الأجنبية, وفي المطالبة بإلغاء الامتيازات الأجنبية؛ لذا تعتبر الفترة الممتدة من 1936 وحتى 1952 هي بداية تبلور معالم واضحة لسياسة خارجية مصرية متماسكة, ولكن ضمن حدود

الحركة المحدودة المتاحة لصانع القرار المصري في ذلك الوقت, في نظام سياسي تتنازعه ثلاثة مراكز قوى:

1. قوة الاحتلال،
2. وقوة القصر (المتعاون مع أحزاب الأقلية)،
3. وقوة الحركة الوطنية (ممثلة في حزب الوفد الذي كان بوسعه أن يكتسح كل انتخابات حرة جرت في تلك الفترة).

وقد اتخذت الحكومات التي تعاقبت على مصر خلال تلك الحقبة "الليبرالية" أو "شبه الليبرالية"، خاصة الوفدية منها، مواقف محددة تجاه قضايا محورية تشكل معالم لسياسة خارجية متماسكة بدأت تتبلور تباعا إلى أن أصبحت تشكل رؤية متكاملة تصلح أساسا لبلورة نظرية خاصة بالسياسة الخارجية المصرية، منها:

1- الوضع في السودان:

فقد تمسكت الحكومات المصرية المتعاقبة بتواجدها في السودان، وطالبت بالاستقلال الكامل لهما معا في كل مفاوضات الجلاء مع بريطانيا، وبوحدة مصر والسودان تحت راية التاج المصري. وتشكل السياسة المصرية تجاه السودان في تلك المرحلة مدخلا مهما لفهم البعد الخاص برؤية مصر الرسمية لأمنها المائي، وتمحور هذه الرؤية حول ضرورة التواجد الفعلي وراء حدود مصر الجنوبية، بصرف النظر عن الأشكال المختلفة لهذا التواجد، لتأمين تدفق مياه نهر النيل بكميات كافية، على أن يكون السودان هو نقطة الارتكاز الأساسية في أية صيغة دائمة وملائمة لعلاقة متميزة مع دول حوض النيل تضمن لها تحقيق أهدافها الحيوية.

2- القضية الفلسطينية:

فقد اهتمت الحكومات المصرية خلال تلك الفترة أيضا اهتماما بالغا بتطور الصراع الدائر على الأرض الفلسطينية بين الحركة الوطنية الفلسطينية والمشروع الصهيوني

الذي يستهدف إقامة دولة يهودية على حدود مصر الشرقية. وبدا هذا الاهتمام واضحا منذ اللحظة الأولى التي أصبحت مصر في وضع يمكِّنها من اتخاذ مواقف مستقلة على صعيد السياسة الدولية، ولم تتردد في تقديم الدعم والمساندة للشعب الفلسطيني في كفاحه ضد هذا المشروع. وقد تصاعد الموقف المصري تدريجيا إلى درجة المشاركة في أول حرب عربية ضد إسرائيل عام 1948. وكان الهدف هو الحيلولة دون قيام دولة يهودية على حدود مصر الشرقية ترتبط عضويا بالقوى والمخططات الاستعمارية الغربية في المنطقة والذي رأت فيه مصر خطرا رئيسيا يهدد أمنها الوطني والقومي. ويشكل موقف مصر من القضية الفلسطينية ومن تطور الصراع العربي الإسرائيلي في تلك الفترة مدخلا مهما لفهم البعد الخاص برؤية مصر لأمنها الوطني وتمحورها حول ضرورة تأمين حدودها الشمالية الشرقية.

3- الجامعة العربية وقضية الوحدة العربية:

قامت مصر بلعب الدور الرئيس في تأسيس جامعة الدول العربية عام 1945, ورحبت باستضافة مقرها في القاهرة. وقد جاءت هذه الخطوة عقب مشاورات ثنائية مضنية أجرتها مصر على مدى شهور طويلة في نهاية عام 1943 وبداية عام 1944 وأسفرت عن بناء "نظام إقليمي عربي" رسمي، وكرَّست دورا إقليميا بدأت مصر تمارسه منذ ذلك الحين. وتشكل سياسة مصر تجاه العالم العربي مدخلا مهما لفهم تأثير البعد الثقافي على سياستها الخارجية.

4- الحرب الباردة:

تصادف وجود مصر كعضو غير دائم بمجلس الأمن حين اندلعت الحرب بين الكوريتين عام 1950، والتي جسدت انقسام النظام الدولي إلى معسكرين متصارعين. وشكَّل امتناع مصر عن التصويت على مشروعات القرارات المقدمة من دول المعسكر الغربي مفاجأة لكثيرين، في خطوة لا تخطئها العين تدل على رغبة الحكومة المصرية في اتخاذ موقف غير منحاز إلى أيٍّ من المعسكرين، رغم وجودها القسري

داخل المعسكر الغربي، بحكم استمرار الاحتلال البريطاني لها. واعتبر الكثير من المراقبين أن هذا الموقف وضع البذرة الأولى لسياسة الحياد وعدم الانحياز والتي أصبح الرئيس جمال عبد الناصر فيما بعد من أحد أهم قادتها العالميين.

لم تكن مصر تتمتع بكامل استقلالها خلال تلك الفترة -"الليبرالية" أو "شبه الليبرالية"- القصيرة في عمر مصر؛ لذا فقد تعذر عليها ترجمة المواقف السابق الإشارة إليها إلى رؤية شاملة لسياسة خارجية مصرية متكاملة الأركان يمكن التمييز في سياقها بين الثابت والمتغير؛ لذا فقد تعين الانتظار حتى حصول مصر على كامل استقلالها كي نتعرف على الملامح العامة لهذه الرؤية والتي اكتملت تماما خلال الحقبة الناصرية. ولأن السياسة الخارجية التي انتهجتها مصر خلال هذه الحقبة كانت امتدادا لتوجهات وُضِعت أسسها في الحقبة السابقة وبدت -من ناحية- متسقة تماما مع المعطيات الجغرافية والتاريخية، ومكّنتها -من ناحية أخرى- من تبوأ مكانة إقليمية وعالمية رفيعة؛ فمن الطبيعي أن تشكّل مقياسا للتمييز بين الثوابت والمتغيرات، وأن تفسر أسباب التغيرات الانقلابية التي طرأت على هذه السياسة خلال فترتي حكم الرئيسين محمد أنور السادات ومحمد حسني مبارك والتي يبدو واضحا أنها تجاوزت كل الخطوط الحمراء -من ناحية- وأدت إلى إضعاف وتآكل دور مصر على الصعيدين العالمي والإقليمي -من ناحية أخرى- وبالتالي فمن الطبيعي أن تتسبب في إثارة ردود أفعال شعبية رافضة وباحثة عن آلية لتعديلها ودفعها في الاتجاه الصحيح. وإذا كانت المعطيات الجغرافية والتاريخية تتسم بالثبات النسبي فمن المعروف أن هذه المعطيات لا تمارس تأثيرها على السياسات الخارجية للدول إلا من خلال طريقة إدراك النخبة الحاكمة لها ولمدى تحقيقها لمصالحها.

ولأن النظام السياسي المصري يتسم بمركزية شديدة تؤدي إلى تركز السلطات كلها في يد شخص رئيس الدولة، ويعمل في بيئة إقليمية وعالمية تتسم بالديناميكية والإيقاع السريع، فليس لدينا من تفسير للتغيرات الانقلابية التي طرأت على

السياسة الخارجية لدولة تتحكم في تحديد التوجهات العامة لسياستها الخارجية معطيات جغرافية وتاريخية تتسم بالثبات النسبي إلا بعاملين رئيسين:

الأول:

التغير الذي طرأ على قيادة النظام السياسي بتولي الرئيس السادات للسلطة خلفا للرئيس عبد الناصر، ثم بتولي الرئيس مبارك للسلطة خلفا للرئيس السادات.

الثاني:

تحولات طرأت على النظام الإقليمي، بسبب اتجاه حركة موازين القوى فيه لترجيح كفة دول "الشرقة" على حساب دول "الثورة", وتحولات أكثر عمقا طرأت على النظام العالمي، بسبب اتجاه حركة موازين القوى فيه لترجيح كفة النظام الرأسمالي والمعسكر الغربي على كفة النظام الاشتراكي، وسقوط المعسكر الشرقي، انتهت بسقوط وانهيار الاتحاد السوفيتي وفتح الطريق أمام الولايات المتحدة لمحاولة إحكام هيمنتها المنفردة على النظام العالمي.

أسس ومرتكزات وتحولات السياسة الخارجية المصرية

تعين على أي سياسة خارجية مصرية فاعلة إعداد الخطط والبدائل واتخاذ المواقف التي تساعد صانع القرار على مواجهة ثلاث تحديات رئيسة:

الأول:

تحدي الحياة والبقاء، بالعمل على تأمين احتياجات مصر من مياه نهر النيل.

الثاني:

تحدي الأمن، بالعمل على مواجهة مصادر التهديد الخارجي أيا كانت، خاصة التهديدات القادمة عبر حدود مصر الشمالية الشرقية.

والثالث:

تحدي التنمية، بالعمل على تهيئة البيئة الإقليمية والدولية المواتية لتدفق الاستثمارات والمساعدات المالية والفنية والمعرفية اللازمة لدفع عجلة التنمية فيها، ومواجهة الأعباء المترتبة على الزيادة السكانية.

أولا: تحدي الحياة والبقاء:

تعتمد مصر في سد احتياجاتها من المياه على نهر وحيد تقع منابعه في منطقة البحيرات العظمى على بعد آلاف الأميال من حدودها الجنوبية في سبع دول إفريقية تعرف باسم دول المنبع، هي: بوروندي، رواندا، زائير، تنزانيا، أوغندا، كينيا، وإثيوبيا، ثم تصب روافده المختلفة في مجرى يبلغ طوله 6650 كيلو مترا عابرا -بالإضافة إلى دول المنبع السبع- دولتي المصب، وهما: السودان ومصر. ولتأمين وصول مياه النهر سعت مصر على الدوام، خصوصا في فترات قوتها وتمددها، لكي يكون لها تواجد ونفوذ دائمين في دول حوض نهر النيل، خاصة في السودان؛ لذا لم يكن غريبا أن تصوب القوات المسلحة المصرية وجهتها نحو الجنوب، في فترات مختلفة من تاريخها القديم والحديث على السواء، إلى أقصى مدى تستطيع الوصول إليه عبر النهر لتتوقف عادة عند منطقة الشلالات.

ولمصر "حقوق تاريخية في مياه النيل" فننتها اتفاقيات دولية عديدة منها: بروتوكول روما لعام 1891, معاهدة أديس أبابا لعام 1902, معاهدة لندن لعام 1906, معاهدة 1925 بين بريطانيا وإيطاليا، اتفاقية 1959 بين مصر والسودان، وأخيرا إطار التعاون المبرم عام 1993 بين مصر وإثيوبيا. وتنظم هذه المعاهدات والاتفاقات وأطر التعاون العديد من الأمور التي تنظم العلاقة بين "دول المنبع" و"دول المصب"، مثل: حصص توزيع المياه، وحقوق وواجبات دول المنبع ودول المصب، وأوجه وسبل التعاون بين دول حوض النيل لتقليل الفاقد، وترشيد استخدامات المياه، وإقامة المشروعات المشتركة، وغيرها من أوجه التعاون. ويلاحظ أن مصر كانت قد حرصت، مع التزايد المستمر في

عدد السكان ومتطلبات الحياة الحديثة، على توفير احتياجاتها المتزايدة من المياه بوسائل عديدة، أهمها:

1- بناء السدود على مجرى النهر لتقليل الفاقد من المياه والذي كان يضيع في البحر هدرا، وتحسين شبكة الري والصرف لترشيد الاستهلاك.

2- السعي لزيادة حصتها بالاقتراض من دول أخرى، كما حدث مع السودان (اتفاقية 1959 التي حصلت مصر بموجبها على 8 مليار متر مكعب إضافية).

وحتى وقت قريب لم تندلع أزمات بين دول حوض وادي النيل بسبب المياه، رغم فترات جفاف كانت تحدث بين الحين والآخر بسبب شح الأمطار، ولم تجرؤ أي من دول المنبع فيما مضي على التشكيك علنا في حقوق مصر، أو تتعمد المساس بمصالحها فيما يتعلق بهذه المسألة الحيوية. ساعد على ذلك سياسة مصرية نشطة تجاه إفريقيا، خاصة خلال الحقبة الناصرية، حيث كانت القاهرة في ذلك الوقت قبلة لحركات التحرر الوطني الإفريقية، وأحد أهم المراكز العالمية لمناهضة الاستعمار.

غير أن الأمور لم تثبت عند هذا الحال، وراحت تتطور تدريجيا في اتجاه لا يخدم مصالح مصر الحيوية إلى أن وصلت الآن إلى مشارف أزمة بعد أن بدأت بعض دول المنبع تتحدث بإصرار عن عدم عدالة حصص توزيع المياه، وراحت تشكك في شرعية الاتفاقيات المبرمة بدعوى أنها أبرمت خلال الحقبة الاستعمارية، وليس بين ممثلي الدول صاحبة المصلحة. وقد بدأت بوادر أزمة تلوح حين طالبت بعض دول المنبع رسميا بإعادة النظر في الاتفاقيات القائمة، وراحت تحتد أو تتصاعد مع قيام دول المنبع السبع بتشكيل تكتل في مواجهة دولتي المصب، إلى أن وصلت ذروتها بتهديد دول المنبع بالتوقيع على الاتفاق الإطاري المقترح لتنظيم أوجه التعاون بين دول حوض النيل دونما اعتبار لموقف دول المصب منه أو تحفظاتها عليه، وهو تطور خطير يهدد باندلاع حروب حول المياه في هذه المنطقة الحساسة من العالم.

لم تندلع هذه الأزمة فجأة وإنما لاحت بوادرها منذ سنوات ليست بالقليلة وتحكمت في مسارها عوامل عدة بعضها ذاتي، يتعلق بتطورات طرأت على نظام مصر السياسي، والآخر موضوعي يتعلق بمعطيات ديمغرافية ومناخية وجغرافية محايدة.

ويمكن رصد أسباب العوامل الذاتية المتعلقة بمصر، وذلك على النحو التالي:

1- انكفاء مصر على نفسها وانشغالها بأمورها الداخلية فقط، وإهمالها المتزايد لشئون القارة الإفريقية إلى الحد الذي جعلها تبدو غير مبالية بما ما يجري في دول الحوض، بما في ذلك السودان والذي كان يُنظَر إليه دومًا باعتباره قلب المجال الحيوي للدولة المصرية.

2- تآكل دورها على الصعيدين الإقليمي والدولي، وعجزها عن استثمار رصيدها التاريخي في إفريقيا؛ مما جعل دولا صغيرة تتجاسر عليها ولا تمانع في التعاون مع دول معادية تسعى لابتزازها.

3- تراخي يقظتها التقليدية في متابعة ما يجري وراء حدودها الجنوبية، ربما بسبب اعتقاد ساذج، ثبت أنه خاطئ تماما، مفاده أن العلاقات الخاصة التي تربطها بإسرائيل والولايات المتحدة يمكن أن تحميها من محاولات الابتزاز.

أما فيما يتعلق بالعوامل الموضوعية، فيمكن رصد أسبابها على النحو التالي:

1- تزايد الطلب على المياه من جانب جميع دول الحوض بسبب التزايد المضطرد في تعداد السكان، من ناحية، وتزايد متوسط استهلاك الفرد نتيجة تغير أنماط المعيشة، من ناحية أخرى. ويتوقع الخبراء أن احتياجات مصر من المياه ستفوق مواردها المالية بحلول عام 2017 وبالتالي سيظهر فيها عجز مائي، ربما يقترب من 10 مليار متر مكعب سنويا، بعد فترة وجيزة.

2- نقص الكميات المتاحة من المياه بسبب تغيرات مناخية محتملة سوف تترتب على ارتفاع درجة حرارة الأرض.

فإذا أضفنا إلى ما سبق أن تعثر محاولات التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي واقترابها من حالة الانهيار, من ناحية, وتآكل دور مصر الإقليمي والعالمي, من ناحية أخرى, وعدم توفر بدائل أو خيارات أخرى أمام صانع القرار المصري في النظام السياسي الراهن, من ناحية ثالثة, هي عوامل تغري إسرائيل والولايات المتحدة بمواصلة محاولاتها لابتزاز مصر, بتحريض دول المنبع للمطالبة بإعادة النظر في اتفاقيات المياه, لإجبارها على تقديم مزيد من التنازلات في عملية التسوية أو للموافقة على تزويد إسرائيل بمياه النيل؛ لذا يسود شعور جماهيري عام بعدم كفاءة السياسة الخارجية وعجزها عن تأمين احتياجات مصر المستقبلية من المياه .

ثانيا: تحدي الأمن:

تشير دروس التاريخ إلى أن معظم الغزاة أتوا مصر عبر بوابتها الشمالية الشرقية، وأن من جاء منهم قاصدا مصر كان يواصل زحفه عادة في اتجاه فلسطين والشام لتأمين بقائه في مصر، ومن جاء قاصدا الشام وفلسطين كان يواصل زحفه عادة في اتجاه مصر لتأمين بقائه في المشرق؛ مما جعل من مصر وفلسطين والشام كتلة استراتيجية واحدة ترتبط بمصير واحد. وانطلاقا من هذه الرؤية الواضحة لأمن مصر الوطني قام صناع القرار، منذ اللحظة الأولى لبداية ممارسة مصر لبعض مظاهر استقلالها وحرية حركتها على الصعيد الخارجي، باتخاذ مواقف يمكن اعتبارها محددة لأسس ومرتكزات السياسة الخارجية المصرية، منها:

1- النظر للمشروع الصهيوني باعتباره مصدر التهديد الرئيس لأمن مصر الوطني من ناحية، ولأمن العالم العربي ككل، من ناحية أخرى.

2- النظر للقضية الفلسطينية باعتبارها قضية عربية لا يجوز التصرف فيها على نحو منفرد، وأن تكون الجامعة العربية هي الإطار المؤسسي المسؤول عن تحديد السياسة واجبة الاتباع تجاه هذه القضية.

3- البعد عن المحاور والتكتلات الدولية، واعتماد سياسة الحياد وعدم الانحياز كركيزة لتحرير الإرادة وحماية الاستقلال الوطني.

وانطلاقا من هذه التوجهات العامة قامت مصر بسلسلة من المبادرات، منها:

1- تأسيس جامعة الدول العربية عام 1945، واحتضان مقرها في القاهرة.

2- المشاركة في الحرب العربية الإسرائيلية الأولى عام 1948.

3- الإعلان عن موقفها المحايد في الصراع بين المعسكرين الكبيرين الشرقي والغربي، وهو ما عكسه تصويت مصر في مجلس الأمن على مشروعات القرارات الخاصة بالحرب الكورية كما سبق القول.

4- رفض أي تسوية منفردة للقضية الفلسطينية، والمطالبة بتوقيع عقوبات على أية دولة عربية توقع صلحا منفردا مع إسرائيل وطردها من الجامعة العربية، وفقا لمشروع قرار تقدمت به وأقره مجلس الجامعة العربية عام 1950.

5- اقتراح وإقرار معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي العربي، والتصديق الفوري عليها عام 1950.

وقد ظلت هذه التوجهات العامة هي المحدد الرئيس لمواقف السياسة الخارجية المصرية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى حرب أكتوبر 1973, رغم اختلاف النخب والنظم السياسية التي تعاقبت على حكم مصر طوال تلك الفترة. لكن ما أن وضعت حرب 73 أوزارها حتى بدأ الانقلاب الكبير على هذه التوجهات والتي كانت أقرب ما تكون إلى الثوابت؛ فقد قرر الرئيس السادات أن تكون حرب أكتوبر هي آخر الحروب، وبدأ البحث عن تسوية سلمية مع إسرائيل تحت مظلة وساطة أميركية منفردة إلى أن قادته خطاه، عام 1977, إلى القدس وإلقاء خطاب في الكنيست، لينتهي الأمر بإبرام معاهدة "سلام" منفردة بين مصر وإسرائيل عام 1979.

بنى الرئيس السادات سياسته الجديدة على مجموعة من الافتراضات، أهمها:

1- أن إسرائيل أصبحت جاهزة لتسوية دائمة تقوم على الانسحاب إلى حدود 67، وحل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

2- أن الولايات المتحدة راغبة في المساعدة على أنجاز تسوية على هذا الأساس حتى لو اقتضى الأمر ممارسة ضغوط كبيرة على إسرائيل.

3- أن التسوية على المسار المصري ستسهل التوصل إلى تسوية شاملة على بقية المسارات وستقود إليها حتما.

4- لن يكون أمام العالم العربي من خيار آخر، بعد خروج مصر من معادلة الصراع، سوى الالتحاق -أن عاجلا أم آجلا- بقطار تسوية أنطلق ولن يكون بمقدور أحد إيقافه.

غير أن الأحداث اللاحقة أثبتت خطأ هذه الافتراضات جميعا؛ فقد سلكت "عملية التسوية" طريقا وعرا ومحفوفا بالمخاطر أفضى إلى:

1- تسوية منفردة مع إسرائيل رفضتها الدول العربية الأخرى.

2- قطيعة بين مصر والعالم العربي دامت حوالي عشر سنوات تم نقل مقر الجامعة العربية خلالها إلى تونس.

3- احتقان الحياة السياسية في مصر إلى درجة أدت إلى اعتقال كافة رموز الحركة الوطنية المصرية في سبتمبر 1981.

4- اغتيال الرئيس السادات في أحد أكثر مشاهد العنف السياسي إثارة في التاريخ المصري في 6 أكتوبر 1981.

وعندما ظهر بوضوح، في سياق هذه الأحداث المتعاقبة، أن خللا جسيما أصاب سياسة مصر الخارجية، بدأت محاولات لتصحيح هذا الخلل، عقب اختفاء الرئيس السادات وتولي الرئيس مبارك، أخذت أشكالا عديدة منها:

1- التجاوب مع الضغوط الشعبية لتجميد التطبيع مع إسرائيل، واستخدام الخلاف حول طابا وسيلة لتبريد عملية السلام معها.

2- السعي لتصحيح العلاقة المختلة مع الاتحاد السوفيتي، وإعادة بعض التوازن المفقود في صيغة العلاقة مع قمة النظام الدولي.

3- استغلال الحرب العراقية الإيرانية لإزالة الاحتقان القائم في علاقة مصر بالعالم العربي، والتمهيد لعودة جامعة الدول العربية إلى مقرها في القاهرة دون أن تضطر إلى إلغاء أو تجميد المعاهدة مع إسرائيل، وهو ما تم فعلا قبل نهاية الثمانينيات.

لم تعكس هذه المحاولات "التصحيحية"، في حقيقة الأمر, رؤية متماسكة لسياسة خارجية مصرية جديدة بقدر ما عكست مهارة تكتيكية في توظيف تفاعلات إقليمية ودولية معينة للتحلل من الضغوط الواقعة على مصر الرسمية محليا وإقليميا ودوليا؛ لذا سرعان ما ظهر العجز عند أول منعطف, حين أقدم صدام حسين على غزو الكويت؛ فقد أدارت مصر أزمة احتلال الكويت بمنطق من يسعى للاستفادة التكتيكية منها, وليس انطلاقا من رؤية استراتيجية تسعى لاستعادة دور مصر القيادي المفقود في العالم العربي؛ ومن ثَمَّ خرجت من الأزمة مستفيدة ماديا وسياسيا وخاسرة استراتيجيا, وهو ما اتضح بجلاء بعد نجاح إسرائيل في إجهاض مؤتمر مدريد.

وبعودة الجامعة العربية إلى مقرها في القاهرة، في هذا السياق عادت مصر إلى نظام عربي ضعيف وممزق، ولكن دون أي رغبة من جانبها للقيام بدور فاعل لإعادة إحياء النظام العربي المتداعي؛ حيث كانت القيادة السياسية المصرية في ذلك الوقت تدرك أن قدرتها على ترميم النظام العربي تتوقف على:

1- قدرة مصر على لعب دور حاسم في استكمال عملية تسوية كانت ما تزال جزئية ولم تتحول بعد إلى تسوية شاملة وعادلة، وهو ما لم يكن بوسعها أن تفعله ولا كانت تملك مقوماته.

2- قدرتها على قيادة العالم العربي نحو إدارة جديدة للصراع تجمع بين العمل السياسي ودعم المقاومة، وهو ما لم تكن راغبة فيه أصلا.

ولأنها لم ترغب في -أو تقدر على- سلوك أي من السبيلين، فقد كان من الطبيعي أن يؤدي فشلها على هذا الصعيد، خصوصا في ضوء نجاح المقاومة اللبنانية بقيادة حزب الله في أنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجنوب اللبناني دون شروط، إلى إضعاف الدور العربي لمصر. ساعد على ذلك إصرار الولايات المتحدة وإسرائيل على توظيف الدور المصري للضغط على الأطراف العربية للقبول بالشروط الإسرائيلية للتسوية، وهو ما بدا واضحا بصفة خاصة في الفترة التي أعقبت فشل الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون في التوصل إلى تسوية للقضية الفلسطينية عام 2000. وعندما كشرت الإدارة الأميركية بقيادة المحافظين الجدد عن أنيابها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001, آثرت مصر السلامة وعادت للانكفاء على ذاتها؛ مما جعل طريق الولايات المتحدة يبدو معبَّدا لغزو العراق عام 2003، ثم للشروع في تدميره على مدى ثماني سنوات متصلة، وهو عامل إضافي أسهم بدوره في إضعاف مكانة مصر في العالم العربي بشكل كبير.

ومع بروز نجل الرئيس المصري جمال مبارك على مسرح السياسة المصرية، في بداية الألفية الثالثة، بدا واضحا أن القيادة المصرية لم تعد مشغولة بشيء قدر انشغالها بترتيب عملية نقل السلطة من الأب إلى الابن. ولأن استعادة مصر لدورها القيادي لم يكن من بين أولويات القيادة المصرية في ذلك الوقت، فلم يكن من المستغرب أن يتزامن عودة الدفء إلى العلاقات المصرية الإسرائيلية مع عملية التصعيد السياسي لجمال مبارك؛ فقد شهدت هذه الفترة:

1- إفراج مصر عن الجاسوس الإسرائيلي عزام عزام قبل انتهاء مدة عقوبته.

2- إبرامها لاتفاقية المناطق التجارية المؤهلة "الكويز" مع إسرائيل.

3- تعهد مصر بمد إسرائيل بالغاز الطبيعي لفترات طويلة، وبسعر يقل كثيرا عن الأسعار العالمية. ولأنه لا يوجد مبررات موضوعية تجبر مصر على تقديم تنازلات

"مجانية" بهذا الحجم وعلى هذه الدرجة من الخطورة، فليس هناك من تفسير عقلاني لها إلا برغبة القيادة السياسية المصرية في مقايضتها بموقف إسرائيلي أميركي مشترك يساعد على تمرير "مشروع التوريث".

يلفت الانتباه ويثير التأمل هنا أن عودة الدفء للعلاقات المصرية الإسرائيلية لم يواكبه اعتدال في سلوك إسرائيل، وإنما -على العكس- قوبل بتشدد بالغ وصل إلى حد إقدام إسرائيل على خوض حربين كبيرتين خلال أقل من عامين، إحداهما ضد لبنان عام 2006، والثانية ضد غزة عام 2008. فقد ألقت مصر باللوم في حرب لبنان على حزب الله، وألقت باللوم في حرب غزة على حماس، رغم توافر نية العدوان لدى إسرائيل في الحالتين، وبدت مصر أكثر ميلا لتبني وجهة النظر الإسرائيلية والأميركية المروجة لمقولة أن إيران والأصولية الإسلامية والمنظمات "الإرهابية", وليس إسرائيل ورفضها للتسوية، هي مصادر التهديد الرئيسة للأمن في المنطقة.

في سياق كهذا من الطبيعي أن يتعمق إحساس جماهيري بعدم كفاءة السياسة الخارجية المصرية في مواجهة مصادر تهديد الأمن ليس فقط على حدودها الشمالية الشرقية ولكن على حدودها الجنوبية أيضا. فكل التقديرات ترجح انفصال جنوب السودان في بداية عام 2011, وربما تلحق بها دارفور أيضا. ولا جدال في أن تفتت السودان إلى عدة دويلات يشكل مصدرا جديدا من مصادر تهديد الأمن الوطني المصري لم يكن قائما من قبل.

ثالثا: تحدي التنمية:

في دولة تنتمي لدول العالم الثالث، تعتمد في حياتها وبقائها على موارد نهر تنبع روافده على بعد آلاف الأميال من حدودها، وتقع على بحار مفتوحة تجعلها نهبا للأطماع الخارجية، وزُرِعت على حدودها دولة عنصرية عدوانية مرتبطة بالقوى المهيمنة على النظام الدولي، من الطبيعي أن تحتل قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مكانة محورية في سياستها العامة ومنها السياسة الخارجية. فبدون

عملية تنموية قوية ومستديمة لن يكون بوسع بلد كهذا الحصول على عناصر القوة اللازمة للدفاع عن مصالحه خارج حدوده، وهو ما انتبهت إليه مصر دوما؛ لذا لم يكن غريبا أن تتداخل معارك التحرر والاستقلال الوطني مع معارك التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما بدا واضحا بصفة خاصة في المرحلة الناصرية. فقد سعي عبد الناصر في البداية لتجميد الصراع العربي الإسرائيل وعدم ممانعته في استكشاف آفاق التسوية السلمية، كي يتفرغ للبناء بعد الجلاء، ومن هنا كان اهتمامه البالغ ببناء السد العالي. غير أن إصرار إسرائيل على فرض تسوية بشروطها قبل الجلاء، وإصرار الولايات المتحدة على ربط مصر بالأحلاف العسكرية، فرض على عبد الناصر الدخول في مواجهة معهما؛ فحين رفضت مصر شروط إسرائيل للتسوية شنت إسرائيل غارة مميتة على مواقع الجيش المصري في غزة فاضطر عبد الناصر للجوء إلى الاتحاد السوفيتي لتزويده بالسلاح. وحين رفضت مصر الانضمام إلى أحلاف عسكرية ردت الولايات المتحدة بسحب تمويل مشروع السد العالي، وردت مصر بتأميم قناة السويس. وما أن تحقق الانتصار في معركة السويس حتى أنطلق مشروع للنهضة ارتبطت فيه قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ارتباطا عضويا بقضايا التحرر والاستقلال الوطني والعدالة الاجتماعية. وفي سياق هذا المشروع النهضوي تبنت مصر سياسة خارجية تتسق مع معطياتها الجغرافية والتاريخية، وتقوم على مقاومة الاستعمار. والصهيونية، وتسعى لتحقيق الوحدة العربية.

لكن حين بدأت هذه الثوابت تتغير عقب حرب أكتوبر 1973, على النحو الذي أسلفناه، تغيرت أيضا –وبالضرورة- رؤية مصر لأمنها الوطني ولنوع التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تريدها في المرحلة الجديدة. ومن هنا تواكب التقارب مع الولايات المتحدة والغرب مع تبني السادات لسياسة الانفتاح الاقتصادي، ثم لسياسة الخصخصة، والتي تسارعت معدلاتها كثيرا في عهد الرئيس مبارك، كما تصاعد الدور السياسي لرجال الأعمال. ولأن الرئيس السادات كان قد برر انقلابه على ثوابت

السياسة الخارجية المصري، بارتفاع تكلفة الحروب وما أدت إليه من خراب اقتصادي واجتماعي، وربط بين السلام والرخاء والازدهار بطريقة ميكانيكية؛ فقد أصبح التأييد الجماهيري للتوجهات الجديدة للسياسة الخارجية معلقا إلى حد كبير على مدى نجاح النظام في تحقيق الرخاء والازدهار المأمولين، وهو ما لم يحدث أبدًا.

فبعد 37 عاما من حرب أكتوبر 73 والتي اعتبرها السادات آخر الحروب، و32 عاما من زيارة القدس، والتي اعتبرها السادات بداية طريق الرخاء، لم تنعم المنطقة لا بسلام شامل ولا برخاء، واندلعت حروب كثيرة لم تشارك فيها مصر لكنّ حالها لم يصبح أفضل كثيرا من البلاد التي لم تبرم معاهدات سلام. صحيح أن مصر حصلت على موارد مالية خلال تلك الفترة لم تحصل عليها في أية فترة أخرى في تاريخها نتيجة:

1- إيرادات قناة السويس التي أُعيد فتحها عقب الحرب.

2- مدخرات المصريين العاملين في الخارج والتي حققت طفرة هائلة خلال تلك الفترة.

3- معونة أميركية بلغت حوالي 2 مليار دولار سنويا (حوالي 2% فقط من إجمالي الدخل القومي المصري).

4- تسهيلات ائتمانية واستثمارات مباشرة وغير مباشرة نتيجة لسياسات الانفتاح والخصخصة.

غير أن هذه الموارد لم توظف في مشروعات إنتاجية كبرى، زراعية أو صناعية، وإنما وُجِّهت في المقام الأول إلى القطاعات الاستهلاكية والعقارية والبنية التحتية، وأفادت شريحة محدودة بينما تدهورت حالة الأغلبية الساحقة من الشعب، بل وتدهورت الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وغيرها .

ويبدو واضحا من هذا الاستعراض أن التغير الذي طرأ على توجهات السياسة الخارجية المصرية لم يكن مخططا ولم يتطور بشكل طبيعي تمليه المصالح الوطنية العليا وفق رؤية مؤسسات وطنية، وإنما بدا وكأنه نتيجة حتمية لتعرض مصر كلها

لعملية اختطاف اضطرت خلالها لتقديم تنازلات بالإكراه، وما تزال تعيش هذه الحالة حتى الآن.

تحديات المرحلة المقبلة، ومتطلبات تصحيح الخلل

ستواجه مصر في المرحلة القادمة جملة من التحديات تنطوي على تهديدات مباشرة لأمنها الوطني، يتمثل أهمها في:

1- احتمال تفتت عدد من الأقطار العربية تحت وطأة الصراعات الإثنية والقبلية والدينية والقومية، على رأسها السودان والعراق وقد تمتد لأقطار أخرى كثيرة.

2- احتمال انهيار عملية التسوية نهائيا، خاصة على المسار الفلسطيني، ونجاح إسرائيل في فرض تسوية بشروطها، قد تتضمن فرض توطين أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين في سيناء تحت شعارات التعمير والتنمية.

3- تنامي قوة كل من إيران وتركيا وإسرائيل إلى الدرجة التي تؤهلها للعب أدوار إقليمية تتنافس على النفوذ في المنطقة وتسعى لاقتسامه في وقت يتآكل فيه الدور المصري تماما ومعه النظام العربي برمته.

وفي تقديري أن استمرار سياسة مصر الخارجية على ما هي عليه لن يؤدي إلا إلى زيادة التحديات خطورة وتعقيدا، وما لم تتوافر لقيادتها السياسية إرادة حقيقية لمواجهة هذه التحديات والخروج عن الطوق الأميركي فسوف يستمر تدهور دور ووضع ومكانة مصر في النظامين الإقليمي والعربي.

وحين تتوفر لقيادتها هذه الإرادة السياسية فسوف تظهر الحاجة الماسة لتغيير بوصلة سياسة مصر الخارجية انطلاقا من الأسس التالية:

1- التعامل مع إسرائيل باعتبارها مصدر التهديد الرئيس على أمن مصر وأمن العالم العربي والذي يسبق أي خطر آخر؛ مما يفرض عليها السعي لحشد كل الطاقات وتعبئة كل الجهود لمواجهته بكل الوسائل المتاحة، بما في ذلك دعم وترشيد عمل المقاومة المسلحة، والعمل على إعادة توحيد الحركة الوطنية الفلسطينية من خلال المساعدة

على إعادة بناء منظمة تحرير فلسطينية أصدق تمثيلا للشعب الفلسطيني وحرصا على ثوابت نضاله.

2- إعادة ترتيب البيت العربي على أسس جديدة، والسعي لبناء توافق عربي حول صيغة للتكامل تحقق منفعة متبادلة لكافة الدول العربية ويكسب منها الجميع.

3- فتح صفحة جديدة في العلاقات مع إيران تبدأ بإعادة العلاقات على مستوى السفراء، ودعم علاقات التعاون مع تركيا، وتمهيد الطريق لحوار عربي-تركي-إيراني يستهدف البحث عن حلول إقليمية متوازنة لمشكلات الأمن في المنطقة.

غير أنه سيكون من الصعب تبني مصر لمثل هذه التوجهات في سياستها الخارجية بدون تغيير جوهري في بنية النظام السياسي والذي يشهد في المرحلة الراهنة بداية حالة حراك من نوع جديد من المتوقع أن تتصاعد تدريجيا لتصل ذروتها أثناء الانتخابات الرئاسية المقرر عقدها في أكتوبر عام 2011. وفي تقديرنا أن نتائج هذه الانتخابات هي التي ستحدد حجم التغير الذي سيطرأ على سياسة مصر الخارجية في المرحلة القادمة، وبالتالي مدى قدرة مصر كدولة وكنظام وكمجتمع على مواجهة تحدياتها.

حسن نافعة، أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة.

5. ويكيليكس: نظام مبارك تعهد بإحباط المبادرات القطرية بما فيها المبادرات التي تخدم مصلحة مصر[46]

14 يونيو، 2011

كشفت احدى وثائق ويكيليكس الصادرة من السفارة الأمريكية في الدوحة عام 2010 أن نظام الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك تعهد على لسان وزير خارجيته أحمد أبو الغيط بإفشال أي مبادرة سياسية يقوم بها القطريون، حتى ولو كانت تصب في خدمة مصالح مصر.

وتنقل الوثيقة أن أدهم نجيب نائب السفير المصري في الدوحة "أبلغ رئيس مكتب الشؤون السياسية والاقتصادية في 26 يناير بأن مصر عازمة على إحباط كل مبادرة فردية تتقدم بها قطر" بما في ذلك المبادرات التي تصب في مصلحة مصر القومية، مرجعا أسباب ذلك إلى غضب القادة المصريين من تدخل القطريين في "قضيتي السودان وفلسطين، وتقارير قناة «الجزيرة» اللاذعة ضد مصر". وإلى اعتقاد بعض المسؤولين المصريين بأن النشاط القطري من شأنه أن يجعل مصر "تجثوا على ركبتيها" حسبما تنقل الوثيقة.

وبحسب الوثيقة فأن أبو الغيط أنفجر غاضبا حينما اقترح عليه أدهم نجيب ايجاد صيغة لتحسين العلاقات مع القطريين ورد بألفاظ مسيئة إلى أمهات القطريين وآبائهم، وقال إن الرئيس مبارك بدوره يعتزم الاشارة في أحد خطاباته "إلى الدولة الصغيرة وحديثة النعمة (قطر) التي تدعى أنها ستأخذ مكان مصر العظيمة والنبيلة".

نص الوثيقة:

رقم الوثيقة: 000039- سرية-

قسم امن 2- الدوحة لا يطلع عليها أجانب DECL: E.O. 12958 2010/1/26

[46] http://wikileaks-a.blogspot.ae/2011/06/blog-post.html

الموضوع: نائب السفير المصري بالدوحة: القاهرة تعتزم إحباط أي مبادرة قطرية.
مصنفة بواسطة: القائم بأعمال السفارة الأمريكية في الدوحة ميرمب إل نانتونجو، لأسباب 1.4 (ب، د.((C/NF)

النقاط الرئيسة - نائب السفير المصري لدى الدوحة أدهم نجيب أبلغ رئيس مكتب الشؤون السياسية والاقتصادية في 26 يناير بأن مصر عازمة على إحباط كل مبادرة فردية تتقدم بها قطر خلال فترة رئاستها الحالية لجامعة الدول العربية، بما فيها المقترحات التي قد تصب في مصلحة مصر القومية.

- وروى نجيب كيف أن وزير الخارجية المصري استدعاه الأسبوع الماضي عندما كان في زيارة للقاهرة تم التخطيط لها طويلاً، وأنه استشاط غضباً، عندما اقترح على وزير الخارجية أن تنظر القاهرة في سبل تحسين علاقاتها مع الدوحة.

- وقال الدبلوماسي المصري أن تدخل قطر في قضيتي السودان وفلسطين، وتقارير قناة «الجزيرة» اللاذعة ضد مصر، كانت الأسباب الرئيسة وراء غضب القادة المصريين، بمن فيهم الرئيس مبارك.

- وعندما طلب منه تحديد الإجراءات التي اتخذتها قطر بشأن السودان وكانت ضد مصلحة مصر، اعترف نجيب بسهولة بأنه لا يوجد شيء من هذا القبيل، معتبراً أن الإساءة القطرية تنبع من مجرد توسطها في أزمة تخص الفناء الخلفي لمصر.

- واعتبر نجيب أن الانفعال، أكثر من المنطق، هو الذي يحكم وجهة نظر مصر الحالية تجاه قطر.

((C/NF) تعليقات - على الرغم من كونه جديداً على قطر، فأن نجيب متحدث جيد، وقد شهدت له السفارة المصرية بسمعته الطيبة قبل وصوله. ونحن نميل إلى الاعتقاد بأن نجيب يمدنا بوجهة النظر هذه حول قطر بناء على تعليمات.

- أعرب نجيب خلال محادثات سابقة عن شعوره بالإحباط لأنه كان مكلفاً - لدى تعيينه في الدوحة - بالمساعدة في إصلاح العلاقات بين مصر وقطر، لكن العلاقات

ساءت قبيل وصوله إلى قطر لدرجة أنه - أو أي شخص آخر في السفارة المصرية - لم يعد يستطيع أن يفعل سوى القليل لتحسين تلك العلاقات.

النقاط الرئيسة والتعليقات انتهت.

(C/NF -1) أدهم نجيب أبلغ رئيس مكتب الشؤون السياسية والاقتصادية رايس، خلال لقاء في السفارة المصرية المحمية بصرامة، في 26 يناير، بأن الحكومة المصرية عاقدة العزم على إحباط وعرقلة أي مبادرة تقترحها قطر خلال فترة ولايتها الحالية كرئيس لجامعة الدول العربية، ليس لشيء سوى للعرقلة في حد ذاتها. وقال نجيب أن أعلى مستويات القيادة المصرية في القاهرة، بمن فيها الرئيس مبارك نفد صبرهم من قادة قطر.

(C/NF -2) ولتوضيح مدى سوء النظرة التي ينظر بها كبار قادة مصر للقطريين، روى نجيب كيف أنه تم استدعاؤه إلى مكتب وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط، خلال زيارة للقاهرة تم التخطيط لها مسبقاً. وعندما دخل نجيب إلى المكتب، وجد أبو الغيط يمارس التمرينات على دراجته الرياضية. وطلب وزير الخارجية من نجيب أن يعرض تقييمه للعلاقات الثنائية مع قطر. ووصف نجيب مجبراً، المناخ السيء الذي يسود الدوحة تجاه مصر، إلا أنه تمت مقاطعته، وقال إن بالغيط وبخه بعنف، عندما اقترح البحث عن سبل يمكن من خلالها لمصر وقطر أن يحسنا علاقتهما، التي وصفها للوزير بأنها «حقاً فظيعة».

(C/NF -3) ودون أن يوقف جلسته الرياضية، تحدث أبو الغيط لنجيب بنبرة أعلى، وأشار إلى القطريين بقوله «أمهاتهم وآباؤهم، وأمهات أمهاتهم وآباء آبائهم» بطريقة شديدة الابتذال. وأعلن لنجيب أنه من أجل كرامة مصر ورفعة مكانتها، فأن حكومتها لن تتخذ أي إجراء لتصحيح العلاقة مع قطر. وعلى العكس من ذلك، فأن وزير الخارجية المصري قال ثائراً، أن القاهرة «ستعمل على إحباط أي مبادرة فردية تحاول الدوحة طرحها (خلال فترة ولايتها الحالية) كرئيس لجامعة الدول العربية». ووفقاً

لنجيب، فأن أبو الغيط قال بفخر كبير أن القاهرة أعاقت بالفعل مبادرات قطرية في جامعة الدول العربية حتى الآن.

(C/NF) -4) أبلغ أبو الغيط نجيب بأن الرئيس مبارك سيصدر ملاحظات صارمة خلال خطاب للجمهور (الذي قال نجيب أنه ألقاه في حوالى 24 يناير) يشير فيها إلى الدولة الصغيرة وحديثة النعمة (قطر) التي تدعى أنها ستأخذ مكان مصر العظيمة والنبيلة. وأكد أبو الغيط لنجيب أن مبارك نفسه مصرّ على أن القاهرة ستحبط «كل مبادرة قطرية فردية».

الدوحة 00000039 (2 من2)

(C/NF) -5) وسأل رئيس مكتب الشؤون السياسية والاقتصادية نجيب عما إذا كانت مصر تقصد بـ«كل مبادرة» أنها ستعرقل حتى المقترحات القطرية التي من شأنها أن تصب في مصلحة مصر الشخصية، وكان نجيب واضحاً في تأكيد أن الأمر كذلك، وأضاف أنه كثيراً ما كان مسؤولون مصريون بمن فيهم أبو الغيط، يستشهدون له في القاهرة بالتدخل القطري في السودان وفلسطين، كأمثلة على سعى قطر لجعل مصر تجثو على ركبتيها. وتابع الدبلوماسي المصري أن معالجة قناة «الجزيرة» شؤون مصر وسياساتها، تعتبر أيضاً في القاهرة أمراً «مهيناً وهجومياً للغاية».

(C/NF) -6) وبغض النظر عن قناة «الجزيرة» والفلسطينيين، حيث كانت الاعتراضات المصرية مفهومة، سأل رئيس مكتب الشؤون السياسية والاقتصادية عن وجه اعتراض القاهرة فيما يخص الوساطة القطرية في دارفور، منبهاً إلى أن 2 من المبعوثين الخاصين للسودان، للرئيسين جورج بوش وباراك أوباما، أبلغا مسؤولين مصريين بأن الولايات المتحدة تدعم قطر في جهودها للوساطة في هذا الملف. وإذا كان هناك شيء تقوم به قطر في السودان وتراه مصر مرفوضاً، فنحن بحاجة إلى أن نعرفه.

(C/NF) -7) رد نجيب قائلاً أنه أوضح لأبو الغيط وغيره من المسؤولين في القاهرة أن «الولايات المتحدة شريكنا الاستراتيجي تدعم جهود قطر في دارفور». وأقر نجيب بسهولة بأنه يعلم أن مصر لا تعترض على شيء بعينه فيما يخص وساطة قطر في دارفور. وقال أيضا أنه أبلغ مسؤولين مصريين بأن الولايات المتحدة تؤمن بأن تحركات قطر بشأن دارفور تنبع إلى حد كبير من الاهتمام الإنساني. واختتم نجيب بقوله: «بصراحة، مصر مستاءة من وساطة قطر في السودان فقط لأنها تتدخل في بلد يقع في فنائها الخلفي. ولا يوجد شيء ما قامت به قطر في دارفور وأضر مصر أو مصالحها».

(C/NF) -8) واختتم نجيب المحادثة التي دارت حول العلاقات الثنائية بين مصر وقطر بتأكيده مرة أخرى على عمق غضب قادة مصر من قطر. وهذا هو السبب، كما قال، في أن رسالة القاهرة كانت واضحة: مصر ستعارض أي مبادرة قطرية خلال فترة ولايتها كرئيس لجامعة الدول العربية، حتى وأن كان اقتراح قطر يصب في مصلحة مصر الوطنية. الوضع حقا بهذا السوء، كما أعلن نجيب.

6. كيف رفض حسني مبارك توجيه ضربة عسكرية الي السودان . . 2-1بقلم: محمد فضل علي . محرر شبكة الصحافة السودانية ادمنتون كندا[47]

صفحات غير منسية من ملف المعارضة السودانية وقاهرة الشعينات

نشر بتاريخ: 12 شباط/فبراير 2013

قصة الارتباط السوداني المصري التاريخية القديمة الضاربة الجذور في إقليم وادي النيل أمر لا يحتاج الي جهد كبير ومعلوم كيف رسخ في أذهان بعض اخوتنا المصريين ولعقود طويلة قصة التبعية المطلقة للأراضي السودانية إلي خريطة الدولة المصرية وذلك أمر شائك وبالغ التعقيد احتارت فيه أفهام الباحثين والمؤرخين منذ زمان بعيد وأصبح موضوع خلاف بين مصر الملكية والقوي السياسية المصرية والبريطانيين قبل الثورة خاصة حزب الوفد الذي ظل متمسكا بفرضية تبعية السودان إلي الدولة المصرية وأصبح هذا الموضوع يخرج إلي العلن بين الحين والآخر في خلافات مصر مع البريطانيين حتي بعد الثورة وسقوط الحكم الملكي ومغادرة الملك فاروق الأراضي المصرية بغير رجعة ولكن استقلال السودان الذي تم إعلانه صبيحة الأول من يناير عام 1956 أنهى عمليا تلك الفترة في ظل واقع جديد اعترفت فيه مصر الثورة على مضض بذلك الواقع وأعتبر الزعيم الراحل جمال عبد الناصر وهو محق أن الاستقلال الذي أعلنته الخرطوم لن يؤثر علي أي مستوى علي مستقبل العلاقة بين الشعبين في مصر والسودان وهو أمر أثبتته المواقف والأيام وحادثات الليالي ولم تؤثر فيه حتي المرارات التي خلفتها اختلافات السياسة وتباين المواقف ويتذكر الجميع العبارة الواعية والخالدة للزعيم الخالد في رحاب ربه الرئيس عبد الناصر وهو يقاتل في جبهات عريضة من أجل إكمال استقلال بلاده ومن أجل قضية العرب والمسلمين المركزية في فلسطين عندما قال إذا سقطت القاهرة

[47] www.sudandailypress.net

سنعمل علي استعادتها من الخرطوم ومضي زمن عبد الناصر الذي أحبه أهل السودان حبا أسطوريا وصادقا من القلب إلى القلب يوم أن استقبلوه وهو الزعيم المهزوم إذا جاز التعبير استقبال الفاتحين والأبطال المنتصرين في استقبال أسطوري لا يقل مهابة عن مشهد جنازته التي ليس لها مثيل في تاريخ البشرية المعاصر وذلك أثناء حضوره قمة الخرطوم الشهيرة عام 1967 ومصالحته التاريخية مع صنو روحه في الصدق والمواقف والطباع وأن تباينت المواقف ورغم الاختلاف ورفيقه في الوفاء و حب أمة العرب والمسلمين خالد الذكر المغفور له جلالة الملك فيصل بن عبد العزيز والحديث يطول عن علاقات مصر والسودان في زمن عبد الناصر بحلوها ومرها وأتى زمن السادات الذي اختلف جذريا عن زمن عبد الناصر واتخذت العلاقات السودانية المصرية بعدا آخر وتحولت إلى ما يشبه الحلف العسكري الاستراتيجي علي قاعدة ميثاق التكامل السياسي والاقتصادي بين البلدين في زمن النميري والسادات, التكامل الذي كانت له إنجازات كبيرة علي صعيد الخدمات والتبادل التجاري والتدفق البشري الكبير بين البلدين واستيعاب أعداد ضخمة من الطلاب السودانيين في الجامعات والمعاهد المصرية ومعاملتهم معاملة الطلاب المصريين ويكفي أن التنقل بين البلدين في تلك الأيام كان يتم عن طريق البطاقات والوثيقة المعروفة ببطاقة وادي النيل, أما علي صعيد الحلف الاستراتيجي فقد أندمج البلدين في الاستراتيجية الأمريكية والغربية المناهضة للشيوعية الدولية أيام الحرب الباردة وكان الحلف السوداني المصري موجه بالوكالة ضد الحلف الليبي الاثيوبي مع اليمن الشمالي المعروف بمحور عدن الموالي للشيوعية الدولية في تلك الأيام وحقبة الثمانينات وكانت القوات السودانية المصرية تقوم بعمليات و تدريبات مشتركة علي الصعيدين الأمني والعسكري بمساعدات غربية وكثيرا ما شاهد الناس طائرة الرصد الشهيرة والمبهرة بحسابات تلك الأيام والمعروفة باسم طائرة الأواكس وهي تعبر سماء الخرطوم إلى حدود السودان الشرقية مع اثيوبيا أو الغربية مع ليبيا

وانتهت تلك الفترة باغتيال السادات وذهاب نظام النميري إلى حاله ولكنه ظل محتفظا بعلاقة حسنة مع بديل السادات ونظام مبارك ولكن سرعان ما تباعدت المسافات بينهم بسبب توجهات النميري ووقوعه في شراك جماعة الإخوان المسلمين التي استغلت عملية المصالحة مع نظام نميري والتي كانت بدورها أحد استحقاقات الحرب الباردة وأقامت مشروع دولتها الموازية داخل نظام نميري الذي تحول إلى حاكم شرفي رغم سطوته وشخصيته العسكرية في ظل السيطرة الإخوانية الباطنية علي اقتصاد الدولة والكثير من مفاصلها الحيوية ثم حدث ما حدث وسقط نظام نميري الذي أصبح ضيفا علي مصر مبارك في ابريل 1985 التي استقبلته وتجاهلت كل مطالب الشارع السوداني والقوي السياسية السودانية بتسليمه مما أدى إلى حدوث أزمه طويلة المدى بين القوي السياسية السودانية الرئيسة وحزب الأمة وحكومة الصادق المهدي أول رئيس منتخب بعد سقوط النميري وبين النظام المصري فاقمت منها وشعللت نيرانها الجبهة القومية الإسلامية السودانية بدهاء منقطع النظير في الوقت الذي كانت فيه تستعد للانقضاض علي حكومة الصادق المهدي والانقلاب عليه عبر انقلاب الترابي والبشير المعروف في ذلك الحين ودخلت خرطوم المهدي وقاهرة مبارك في حرب استنزاف إعلامية ولكنها وللأمانة والتاريخ كانت معركة نظيفة الي حد كبير وخالية من الإسفاف والبذاءات التي ميزت بعض فترات الخلاف السوداني المصري اللاحقة, وابتلع نظام مبارك الطعم السوداني الإخواني في إطار رد فعل متعجل وغير مدروس وتورط في دعم الانقلاب العسكري علي حكومة الصادق المهدي ظنا منه أنه انقلاب تقليدي عادي مثل بقية الانقلابات التي تشهدها المنطقة العربية ولم يدري أنه انقلاب عقائدي من تدبير حركة الإخوان المسلمين السودانية ولكن سرعان ما استوعب الأمر وصحح موقفه وتعمد فتح مصر أمام الموجات الأولى من المعارضة السودانية التي تدفقت علي مصر بعد ذلك التاريخ من كل صوب وحدب منذ مطلع التسعينات وشكلت إزعاجا خطيرا لحكومة

الخرطوم بعد أن اتخذت من القاهرة قيادة سياسية مركزية لها مستفيدة من زخم مصر الإعلامي والسياسي وبلغ الخلاف ذروته بين القاهرة والخرطوم بعد غزو العراق دولة الكويت ووقوف الخرطوم مع بغداد ومعروف أيضا أن القاهرة وقفت في المعسكر الآخر ومع الشرعية الكويتية وتبنت الموقف العربي والخليجي المدعوم دوليا من أمريكا والغرب بينما انعزلت الخرطوم عربيا ودوليا مما فاقم أزمتها في مستقبل الأيام وقبل ذلك أتهمت الخرطوم رسميا بتدبير وتمويل ورعاية محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في العملية الشهيرة في العاصمة الاثيوبية أديس ابابا وفي ذلك الوقت كانت المعارضة السودانية في قمتها وكان لها وجود عسكري في جنوب السودان والحدود السودانية الشرقية مع دولة إرتيريا بينما كانت مصر تكتفي بالدعم السياسي واستضافة المعارضة السودانية ولكن التحول الأكبر في مسار العلاقات بين القاهرة والخرطوم حدث مع محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في العاصمة الاثيوبية في فترة التسعينات والهجوم المباشر علي موكبه الذي أنتهى بفشل الهجوم ونجاح فرقة الحراسة المرافقة للرئيس المصري بقتل عدد من المهاجمين فماذا حدث بعد ذلك وكيف كانت ردود الفعل في مصر الرسمية والشارع المصري وفي أوساط العسكريين المصريين وأروقة الجيش المصري ونتحدث أيضا عن ردود الفعل في دوائر المعارضة السودانية وقيادتها السياسية المركزية في قاهرة تلك الأيام هذا ما سنتعرض له في الحلقة الثانية من هذا المقال.

7. محاولة اغتيال مبارك.. "أسرار لم يدفنها الزمن".. أصابع الاتهام تشير إلى تورط السودان.. وتسجيل الترابي يؤكد عدم علم البشير بالعملية.. والرئيس الأسبق يروي التفاصيل بنفسه[48]

الإثنين، 04 يوليه 2016 01:24 م

كتب محمد سالمان

طيلة ثلاثة عقود ظل الرئيس الأسبق محمد حسنى مبارك محاطًا بهالة لم تكسرها أي شيء حتى محاولات الاغتيال التي تعرض لها، ورغم الاختلاف على عددها أو حقيقة بعضها، تبقى محاولة قتل اللواء طيار في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا في 26 يونيو عام 1995 أثناء استعداده للمشاركة في القمة الأفريقية، الأكثر وضوحًا وتأثيرا في علاقات مصر بأفريقيا والعالم، ورغم مرور "21 عاما" من الزمن، حيث لا تزال أسرار تلك الواقعة المثيرة تنكشف يوما بعد الآخر.

الحديث عن واقعة اغتيال مبارك في أديس أبابا تجدد مرة أخرى بعد إذاعة تسجيل للراحل الدكتور حسن الترابي زعيم ومؤسس الحركة الإسلامية في السودان يكشف فيه عن أسماء المتورطين في العملية، وحقيقة علم الرئيس السوداني عمر البشير بالواقعة من عدمه بعدما ظل محل للتكهنات طوال عقدين من الزمن.

تفاصيل المحاولة

الواقعة تعود تفاصيلها عند زيارة الرئيس الأسبق إلى العاصمة الإثيوبية لحضور القمة الأفريقية وتعرض موكبه لعملية استهداف من قبل 10 مسلحين دارت الأحاديث فيما

---

48 http://www.youm7.com/story/2016/7/4/%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D8%BA%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D9%84-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D8%A3%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D9%84%D9%85-%D9%8A%D8%AF%D9%81%D9%86%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%B5%D8%A7%D8%A8%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%85-%D8%AA%D8%B4%D9%8A%D8%B1/2787368

بعد أنهم تزوجوا من إثيوبيات للاندماج في المجتمع الإثيوبي حتى يستطيعوا التحضير لعملية الاغتيال، التي أحبطها حراسة الرئيس بتصفية 5 من القتلة، وقرار مبارك نفسه بالعودة إلى المطار خاصة أن الشواهد أكدت على وجود كمين آخر في الطريق كان ينتظر الرئيس الأسبق.

ملابسات المحاولة الفاشلة بحسب ما قاله مبارك نفسه في المؤتمر الصحفي الذي عقده فور عودته من إثيوبيا: "بدايات الموضوع كانت بعد الهبوط إلى مطار أثيوبيا، ودارت الأحاديث حول تأخر الحراسة الإثيوبية المرافقة لموكبي، ورفضهم اصطحاب حراستي للطبنجات الخاصة بهم لكن حراسي خبؤها، وأنطلق الموكب نحو مقر القمة، بعدها قامت سيارة زرقاء بسد الطريق، وترجل مجموعة من الأشخاص وفتحوا النيران على سيارتي لكن حراستي أخذت أماكنها".

وتابع الرئيس الأسبق حديثه: "وجدت طلقتين أصابوا السيارة لكنهما لم ينفذا، بعدها لمحت شاب صغير السن يحمل رشاشا يتجه نحو العربية لكن الحرس أصابوه، بعدها ترك السائقون الإثيوبيون عرباتهم وهربوا لكن حراستي ظلت محافظة على هدوئها، وفي النهاية أمرت سائقي بأن يعود إلى المطار مرة أخرى".

وأضاف مبارك: "عقب العودة للمطار وجدت الرئيس الإثيوبي مضطرب للغاية لكن أبلغته بقراري بالتوجه فورًا نحو القاهرة، ورد على بتفهمه لموقفي"، مضيفًا: "بالنسبة للواقعة عادى ولا أي حاجة لكن للعلم اكتشفنا أن الفيلا التي كانت تسكنها المجموعة المتورطة في الحادثة كانت مؤجرة من قبل"، موضحًا أن الإرهابيين لم يخرجوا من السفارة الفلسطينية مثلما تداول البعض لكن من فيلا كانت قريبة من مقر السفارة.

تلميحات مبارك آنذاك بأن محاولة اغتياله قد يكون وراءها النظام السوداني ظلت محل جدال، ولكن لم يتم الجزم بها بشكل قاطع إلا أن أصابع الاتهام أشارت إلى جماعة الجهاد الإسلامية بالتورط في الواقعة والتخطيط لها عن طريق عدد من قيادات

على رأسهم زعيم تنظيم القاعدة السابق، أسامة بن لادن والحالي أيمن الظواهري الذي كان يحتضنهم في هذا التوقيت الرئيس السوداني عمر البشير، وذلك بالتعاون مع الجماعة الإسلامية في مصر التي راودتها فكرة استهداف الرئيس على مدار 14 عاما هي عمر حكمه لمصر حتى تلك اللحظة.

ومنذ محاولة الاغتيال لم يتوقف نظام مبارك عن الهجوم على السودان وكيل الاتهامات لهم سواء بالتخطيط لمحاولة اغتياله أو حتى على أقل تقدير تسهيلها تنفيذها عن طريق استضافة المتهمين في القضية قبل الحادثة وأنشائهم معسكرات تدريب خاصة على أرضها، واستمرت القطيع بين البلدين لعدة سنوات قبل أن تعود العلاقات على نطاق أضيق فيما بعد.

مصير المشاركين في الحادثة

وعلى الرغم من ذلك كان هناك اتفاق مبدئي على أن الجماعة الإسلامية متورطة في الحادث باعتبار أنها أعلنت عن مسئوليتها منذ اللحظة، والأمر تم تنفيذه بمعرفة 11 عضوًا تم إرسال 9 منهم إلى إثيوبيا، وبقي الآخرون في السودان، فيما دارت التقارير أيضًا على أن الأسلحة المستخدمة في الواقعة نقلت إلى أديس أبابا بواسطة الخطوط الجوية السودانية، إضافة إلى أن منفذي العملية كانوا يحملون جوازات سفر سودانية.

المؤكد فيما سبق أن حرس مبارك قاموا بتصفية 5 من العناصر المشاركة في العملية، فيما ألقت المخابرات الإثيوبية القبض على 3 آخرين من المشاركين في العملية هم صفوت عتيق، وعبد الكريم النادي، والعربي صدقي وتم الحكم عليهم بالإعدام فيما أكدت الجماعة الإسلامية في عهد الرئيس المعزول محمد مرسى أنهم مازالوا على قيد الحياة، وحاولوا مخاطبة إثيوبيا من أجل العفو عنهم بعدما ظلوا في المعتقل مدة تجاوزت الـ 17 عاما، فيما أشارت تقارير صحفية أخرى أنهم تم إعدامهم في وقت لاحق.

فيما تحدثت التقارير الصحفية عن أن الثلاثة الآخرين الذين تمكنوا من الهروب هم مصطفي حمزة الذي تم اتهامه بأنه العقل المدبر للعملية، وعزت ياسين، وحسين شميط الذي حاول ترشيح نفسه لانتخابات البرلمان في فترة حكم الإخوان.

"الترابي" يحسم الجدل

وبعد مرور كل هذه السنوات، كشف تسجيل الدكتور حسن الترابي المذاع منذ ساعات كثيرة من الغموض الذي أحيط حول تلك الواقعة، بعدما أكد أنه لم يكن هو والرئيس السوداني عمر البشير يعلمان بالأمر، مؤكدًا أنه علم بمحاولة اغتيال مبارك في نفس اليوم الذي أخفقت فيه، بعد إبلاغه من قبل نائبه على عثمان محمد طه "بشكل مباشر" عن تورطه في العملية بمعاونة جهاز الأمن العام الذي يترأسه حينها نافع على نافع. وكشف زعيم ومؤسس الحركة الإسلامية في السودان، أن تمويل العملية تم بمبلغ مالي "أكثر من مليون دولار" أخذه على عثمان محمد طه وزير الخارجية آنذاك سرا من الجبهة الإسلامية القومية، مؤكدًا على اعتراضه على القرار بشدة لكن طول العهد من متخذي القرار غلبه في النهاية. وأشار الترابي إلى أن نائبه لم يرتب لمحاولة الاغتيال بسبب أي دوافع شخصية أنما جاءته عناصر من الجماعة الإسلامية وليسوا من الإخوان المسلمين أبلغوه برغبتهم في التخلص من الرئيس المصري علمًا بأن التحقيقات أثبتت تورط عناصر من الجماعة الإسلامية المصرية بقيادة مصطفي حمزة رئيس مجلس الشورى.

وحول تداعيات فشل محاولة الاغتيال، أوضح زعيم الحركة الإسلامية أنه عاد إلى السودان مصريان من منفذي العملية بعدما استقلوا طائرة إثيوبيا بأسمائهما خاصة أن الـ 5 الآخرين قد قتلوا"، مضيفا: "اجتمعنا للنظر في أمرهما، وتم الاقتراح أن ننتهي منهما حتى يموت سرهم لكنني طلبت ترحيلهما إلى أفغانستان ليعلنا أنفسهما وكأنهما دخلا السودان في غفلة من أهله".

الفصل السابع

دعاوى التوريث وصعود جمال مبارك

1. الأزهر يحول فتوى توريث جمال مبارك الحكم لأعلى هيئة فقهية[49]

اتجاه لرفضها مع إبقاء حقه في الترشح للرئاسة

6 مارس 2008

القاهرة - مصطفي سليمان

فيما يعد اتجاها لرفض فتوى توريث الحكم في مصر لجمال مبارك نجل رئيس الجمهورية قال الشيخ عبد الحميد الأطرش رئيس لجنة الفتوى بالأزهر أنه تقرر تحويلها إلى مجمع البحوث الإسلامية، لاتخاذ موقف منها وبيان الرأي الصحيح حيالها، مؤكدا أنها تخالف الواقع الإسلامي وصادرة من جهة غير متخصصة في الفتاوى.

وأشار إلى أن اللجنة تلقت استفسارا من بعض المواطنين حول مدى صحة هذه الفتوى وأسانيدها الفقهية متضمنا كامل النص المنسوب لرئيس جمعية أنصار السنة بمحافظة دمنهور (شمال القاهرة) الشيخ محمود لطفي عامر.

وأضاف: نظرا لأن الشيخ عامر اعتبر ما أفتى به يعبر عن وجهة نظر السلفيين، رأينا تحويلها لمجمع البحوث الإسلامية الذي يمثل المذاهب الإسلامية المختلفة، وحتى يأتي الأمر في إطار بحث فقهي متكامل.

---

[49] http://www.alarabiya.net/articles/2008/03/26/47473.html

من جهته قال الشيخ ماهر حداد مدير عام شؤون مجلس المجمع ولجانه لـ"العربية.نت" أنه تم بالفعل إدراج الفتوى في جدول الأعمال ومناقشتها في التاسع من ابريل القادم.

وأكد رئيس لجنة البحوث الفقهية بمجمع البحوث د. عبد الفتاح الشيخ أن من حق جمال مبارك الترشح للانتخابات الرئاسية مثل غيره ولا يمنع عنه ذلك كونه نجلا لرئيس الجمهورية، لكن ذلك يتم في إطار الاختيار الشعبي الحر في إطار منافسة شريفة لاختيار أفضل المرشحين.

وكان الشيخ محمود لطفي عامر رئيس جماعة أنصار السنة بدمنهور المعروفة بانتمائها للتيار السلفي، قال إن كلامه ينصب على موقف السلفيين من قضية التوريث التي لا تزال تشغل الرأي العام المصري رغم حسم الدستور لقضية تولي الحكم.

وأنتقد من يثيرون الناس على مسألة توريث جمال مبارك الحكم قائلا إنه "لا يوجد نص دستوري يمنع جمال مبارك بعينه من تولي الحكم باعتباره مواطنا مصريا توافرت فيه الشروط الدستورية." وأضاف "أن ورث مبارك ابنه فقد ورث من هو خير منه قبل ذلك ولم يعترض الصحابة على معاوية كاتب الوحي، فماذا تقولون ولماذا تعترضون."

وأثارت الفتوى ضجة كبيرة في الأوساط الدينية ما بين رافض ومؤيد. خاصة استناده على أن الصحابة في عهد معاوية لم يعترضوا على تولي ابنه الخلافة من بعده، وأن الرسول صلى الله عليه وسلم قدم أبا بكر الصديق لإمامة الناس في الصلاة قبل وفاته وفي ذلك إشارة وتلميحا بتوليه الخلافة من بعده.

ومجمع البحوث الإسلامية هو أعلى هيئة فقهية في الأزهر وفي مصر وتحال إليها القضايا الهامة التي تثير جدلا دينيا واجتماعيا، وهو بمثابة هيئة لكبار العلماء من مصر والعالم الإسلامي.

الفتوى غير صحيحة

وأوضح الشيخ الأطرش لـ "العربية. نت" أن السبب الرئيس في عرض الفتوى على المجمع هو بيان الرأي الصحيح للناس بعد اللغط الذي أثارته، خصوصا أن جماعة أنصار السنة ليست جهة فتوى يعتد بها، كما أن مضمونها يتناقض مع وقائع التاريخ الإسلامي التي استشهدت به لإجازة التوريث.

وتابع: رغم أن الرسول قدم أبا بكر لإمامة الناس في الصلاة إلا أنه بعد وفاته، حدثت خلافات حول ترشيح ابي بكر للخلافة، وكان هناك من يرفض مبايعته وحدث جدل كبير حتى تقدم عمر بن الخطاب وبايع ابا بكر على الخلافة، وهذا يؤكد أن الأمر شورى في الإسلام وليست به قاعدة فقهية تجيز التوريث أو تمنعه.

واستطرد الشيخ عبد الحميد الأطرش رئيس لجنة الفتوى الأزهرية أنه لو كان هناك توريث لقدم ابا بكر ابنه للخلافة ولكن هذا لم يحدث. وقبل أن يتوفى رشح عمر بن الخطاب ولم يفرضه فرضا على جموع المسلمين، بل اختاره الناس طواعية وبايعوه وبعد أن توفي عمر بن الخطاب رشح ستة من الصحابة رضوان الله عليهم على أن يتم اختيار واحد من بينهم. وأرجع ذلك إلى اتساع الدولة الإسلامية من ناحية، ومن ناحية أخرى تأكيدا لمبدأ التعددية حسب الظروف وتغيرات الزمان والمكان، وأن الإسلام يفضل المنافسة الشريفة لاختيار الأفضل بين المرشحين. وأضاف الشيخ عبد الحميد الأطرش: لو كان هناك توريث لنظام الحكم في الإسلام لولى عمر بن الخطاب ابنه لكن هذا لم يحدث، وقال "يكفي بها واحدا من آل خطاب" وذلك لإدراكه لمدى خطورة ومسؤولية الولاية وكونها حملا ثقيلا نتوء به الجبال . واستطرد قائلا: نفهم من تلك الأحداث أن الإسلام يحرص على أن يكون الحاكم بالاختيار الحر المباشر، وهذا هو جوهر الديمقراطية في الإسلام، والدليل أنه حينما خرج الرسول في غزوة بدر سأله الصحابة عن مكان التمركز، هل وحي من عند الله أم الرأي والمشورة،

فقال الرسول بل الرأي والمشورة فكان اختيار آبار بدر للسيطرة على مكان شرب المياه، مما يؤكد أن أمور الدنيا تتسع للرأي والمشورة.

الشعب صاحب الاختيار

من جهته قال د. عبد الفتاح الشيخ رئيس لجنة البحوث الفقهية بمجمع البحوث الإسلامية لـ"العربية.نت" أن فرض ولي الأمر ممنوع في الإسلام، بل لابد أن يكون بالاختيار سواء كان المرشح ابنا لولي الأمر أو ليس كذلك، ويجب أن يعرض الأمر على الشعب.وأضاف: في نفس الوقت لابد أن تكون هناك حرية في الاختيار فلا يجوز أن يتولى أحد الولاية بقوة السلطان فلم يرد ذلك في صدر الإسلام فلا أبا بكر وعمر وأي من الخلفاء فرض أحد أبنائه على المسلمين ولم يفرض أيضا الخلفاء الأربعة على المسلمين، بل كانت هناك بيعة لهم، أي الرضاء بالحاكم، ولو كان الفرض بقوة السلطان جائزا لأمر الرسول صراحة بتولي أبي بكر الخلافة من بعده.وأكد د. الشيخ أن ولاية معاوية لابنه من بعده فلم تكن محل إجماع من المسلمين حتى نستند على ذلك بجواز توريث الحكم، بل كانت هناك معارضة شديدة لهذا الأمر مما يؤكد حقيقة الشورى والديمقراطية التي يتمتع بها الإسلام قبل النظم الحديثة .

وقال إن هناك فرقا بين التوريث بمعنى أن يفرض السلطان أحدا من أبنائه بالقوة وبين أن يأتي هذا الابن عن طريق الاختيار الحر المباشر من بين عدد من المرشحين، فهذا المرشح أو هذا الابن ليس ذنبه أنه نجل ولي الأمر، ولهذا يجب أن نجرد المسألة وننظر إليها بشكل واقعي فالعبرة في الإسلام هي كيفية وصول الابن إلى الولاية.

ومضى قائلا: القاعد أن فرض الحاكم ممنوع في الإسلام، أما إذا جاء هذا الابن بطريق الانتخاب فهذا ليس توريثا والحكم هنا للشعب وإرادتهم، ولكن في نفس الوقت يجب أن تتوفر في هذا المرشح شروط الولاية في الإسلام، وأن يكون جديرا بها، ويجب أن تتوفر كامل الحرية للشعب في اختياره وأن يقول الناس كلمتهم بكل شفافية، وأن تتوفر لهم الضمانات الكافية دون تدخل من قوة السلطان أو الحاكم.

2. توريث السلطة في مصر: الملف الكامل[50]

بقلم هويدا طه

منذ سنوات وسنوات وحتى هذه اللحظة يدور شدٌ وجذب بين طرفين في مصر، يشهده طرفان آخران عن بُعد، الطرف الأول فئة من المثقفين المصريين لديهم (شكوك) بشأن سعي الرئيس مبارك إلى توريث السلطة لابنه السيد جمال مبارك، الطرف الثاني هو القصر، الرئيس وعائلته وفرقة دعم تتكون أيضا من مثقفين مضافا إليهم بالطبع بعض رجال الأعمال وبعض المسئولين في النظام الحاكم، طرف ثالث هو العالم.. يراقب وينتظر وقد يتدخل، أما الطرف الرابع فهو الشعب المصري.. الذي لا توجد استطلاعات رأي حقيقية موثقة عن رأيه في قضية (توريث الحكم في نظام جمهوري)، الجميع يتحدث باسمه وهو كالعادة.. لا يبالي.

**في البدء... كان المثقفون يعلنون شكوكا والقصر ينفي دون أن يجزم، مؤخرا... بدأ شيء يشبه (اللعب ع المكشوف) بين وريث محتمل لسلطة جمهورية ونخبة من المثقفين، فأحدى حلقات برنامج (القاهرة اليوم) الأسبوع الماضي استضافت كاتبا لبنانيا شهيرا هو جهاد الخازن. في حوارٍ لا تحتاج كثير جهد لتدرك أنه مدروس، حتى أن الضيف بدا وكأنه يقول قولا محفوظا أو متفقا عليه مسبقا! إذ تحدث عن السيد جمال مبارك باعتباره من وجهة نظره.. لا بديل له! معروف عن جهاد الخازن أنه مشهور (بخبرة المرونة) مع الأنظمة العربية المالكة وعلى رأسها النظام السعودي! هذا الضغط الإعلامي المدروس في اتجاه (ألا بديل) للسيد جمال مبارك لحكم مصر.. يدفع دفعا للبحث في نقطتين أساسيتين :

أولا: كيف تتعاطى الأطراف الأربعة (عائلة الرئيس مبارك، المثقفون الرافضون للتوريث، العالم، الشعب) مسألة ما اصطلح على تسميته مصريا وعالميا (مخطط التوريث)؟

---

[50] http://www.ouregypt.us/aricalfirstpage/hewaida5.html

ثانيا: كيف سيكون الأمر مستقبليا في مصر في الحالتين: ورث السيد جمال مبارك الجمهورية.. أو لم يستطع لظرف ما أن.. يمر!

عائلة الرئيس (والفتى ساعٍ لأقصى أملٍ . . . لم يزل يطلبه حتى بلغ) ! أبو العلاء المعري

**على مدى سنوات وسنوات منذ ظهر السيد جمال مبارك على المسرح السياسي المصري. لم تسجل للرئيس مبارك أو أيٍ من أفراد عائلته أي إشارة (مباشرة واضحة صريحة) لرغبته في وضع ابنه خليفة له في رئاسة مصر!، جميعنا نعرف أن السيد الرئيس (نفي) ذلك.. بل وله (أقوال مأثورة) في هذا الصدد.. مثل تعليقه الشهير لإحدى وكالات الأنباء حين سئل عن هذا الأمر.. إذ قال (مصر ليست سوريا)، وجميعنا نعرف أن السيد جمال مبارك قال لوكالات أنباء عدة وفي محاضرات ولقاءات عديدة معه أنه (لا يفكر في الترشح للرئاسة)، فلماذا إذن نصدع أنفسنا بتلك الهواجس عن احتمالية أن يرث الابن منصبا من المفترض ألا يورث؟! السؤال بطريقة أخرى: من تراه المستفيد فعليا من طرح هذه المسألة في الشارع السياسي المصري رسميا وشعبيا بهذا الشكل المُلح المتزايد بلا كلل؟

**ربما يكون المستفيد حقيقة هو عائلة الرئيس نفسها! إذا كانت بالفعل تخطط لفرض السيد جمال مبارك رئيسا لمصر خلفا لأبيه! إذ أن تدرج الأمر على مدى سنين وسنين (يخدر) الشعب ونخبته المثقفة على حدٍ سواء.. بحيث لا يكون التوريث – إذا ما تم – مفاجئا صادما مبلبلا، وبغض النظر عن الطريقة التي يتم بها، وهذا شيء له أساس في (علم نفس الحشود)! ففي كتابه عن (سيكولوجية السلطة – سيكولوجية الجماهير) نصح جوستاف لوبون – عالم اجتماع نمساوي متميز في القرن التاسع عشر- نصح الملوك كيف يسيطرون على (الغوغاء) ويقصد بهم الشعوب عموما. قال إنه ينبغي على الملوك أن يتركوا هذه الكتل البشرية (فريسة للهواجس) دون أن يريحوهم بمواقف قاطعة! فهذا يتيح الوقت للمليك كي يمضي

في تحقيق أهدافه! وفي نصيحة أخرى قال إن الملك عليه أن يدفع أفراد شعبه لأن يكونوا (أسرى للاختلاف حول هدفه) فهذا وضع يكون مصيره النهائي.. تحقق الهدف !

**عائلة الرئيس مبارك إذن لم تقل أبدا أنها تريد توريث الحكم في نظام جمهوري. وهي تعلم أن الشعب لا يصدقها ونخبة الشعب لا تصدقها.. والعالم لا يصدقها.. بل وحتى الرجال الموالين لها قلبا أو قالبا أو كليهما لا يصدقونها! ومع ذلك ورغم أنه لم يُمسك عليها (قولٌ) واحد يحسم الأمر فأن (أفعالا) تمسك عليها تشي بأن (تحقيق الأهداف ماضٍ بلا كلل)! ولأننا جميعا وقعنا في (فخ) منصوب لنا انشغلنا بأجندة فرضتها العائلة علينا.. وبحكم (طول العشرة) أصبحنا نعرف (نفسية) الرئيس! فهو إلى جانب أنه عُرف عنه (في أدبيات السياسة المصرية) أنه كلما نفي شيئا فأن هذا الشيء سينفذ بعد قليل! عرفنا عنه أيضا أنه ومنذ توليه رئاسة مصر (يخشى) المنافسين.. يقصيهم.. ينفيهم.. يزيحهم.. وأن بطرق سلمية! كلما برزت شخصية يحتمل في بروزها أن تنافس كان مصيرها ذلك الإقصاء، عبد الحليم أبو غزالة وعمرو موسى ليسا الوحيدين! ثم أنه ورغم كل الضغوط عليه لتعيين نائب لم يستجب أبدا.. وبقدرٍ من الحسم يثير الذهول! لكن والحق يقال فأن وجهة نظره في هذا السياق لا تخلو أبدا من منطق! إذ قال ذات مرة في لقاء معه: " أن العُرف في مصر جرى على أن منصب الرئاسة ينتقل تلقائيا لنائب الرئيس إذا ما اختفي الرئيس لسبب من الأسباب.. وأنا لهذا السبب لا أريد أن أفرض على شعبي الرئيس القادم.. لذلك أرفض تعيين نائب كي أترك الأمور للشعب ليختار الرئيس القادم بنفسه"! والله أنه لرأي وجيه! نشكر سيادة الرئيس عليه !

**لكن الأيام تثبت أن مسيرة تحقيق هدف العائلة ماضية. فالدستور تغير بكلمة من الرئيس ليصبح ممكنا (اختيار الرئيس من بين مرشحين بالتصويت المباشر) وهذا بالطبع أنجاز لم يسبق له مثيل في تاريخ الشعب المصري المغرق في القدم، أنجاز حتى وأن لم يتم من أجل عيون المصريين.. ولكن؟! ولكن صيغ الدستور –

وبكلمة من الرئيس أيضا- كي يفصل تفصيلا لمرشح قادم.. نحن نعرفه والرئيس يعرفه ويعرف أننا نعرف ونعرف أنه يعرف أننا نعرف! والمسيرة تمضي نحو تحقيق الأهداف كما أوصى جوستاف لوبون! وغير فعلة تغيير أو (تفصيل) الدستور هناك أفعال أخرى.. هذا التغلغل المنتظم للسيد جمال مبارك في الحكم بدء من تعيينه مستشارا اقتصاديا للرئيس الذي هو أبيه.. وظهور ما يسمى لجنة السياسات والبروز الإعلامي لنجل الرئيس والزحف المنتظم للهيمنة على قرارات حزب أبيه الحاكم والتعامل رسميا مع العالم دون أن يكون صاحب منصب رسمي يؤهله لذلك و. و.، إذن عائلة الرئيس تنفي قولا ويبدو أنها تخطط فعلا وذلك طبقا لشواهد (وقعنا في أسر) تحليلها، لكن المحصلة النهائية- رغم ذلك- أن الرئيس وعائلته مازالوا حتى اللحظة.. ينفون !

المثقفون

ويوصفُ القومُ في العلياءِ أنهم .... شُمُ الأنوفِ، وفي أنافِهم ذلفُ
ينجمونَ وما يدرونَ لو سئلوا.... عن البعوضةِ أنّ منهمُ تقفُ
وفرّقتهم على علاتِها مللٌ.... وعندَ كلِ فريقٍ أنهم ثَقِفوا
يُخبرُ العقلُ أن القومَ ما كرُموا... ولا أفادوا ولا طابوا ولا عرفوا
أبو العلاء المعري

**شكوك... استنتاجات... تحليلات... هذا كل ما تملك النخبة المثقفة الرافضة لما أسمته (مخطط التوريث). لا تملك إلا الهواجس.. وهواجس الشعوب مفيدة للملوك! جميعنا نسوق الأدلة في تحليل وراء تحليل على أن السيد الرئيس يسعى لتوريث نجله منصبا لا يورث! ثم.. ثم نكتفي بالتحليلات والاعتراض والرفض.. بل والاشتباك مع (معسكر الموالاة) في تحليل وتحليل مضاد! حتى صرنا (نستمرئ) هذا الاشتباك، يذكرني هذا بقصة من كتاب كليلة ودمنة.. كان فأر يريد المرور من بين جمع من الناس.. يُخرج رأسه من الجحر فإذا وجدهم منتبهين يرتد إلى الوراء دون أن يلغي

الفكرة.. ثم يعيد الكرّة مرة بعد مرة.. حتى وجدهم في إحدى مناوراته منهمكين في الهذيان والكلام والاشتباك.. الفأر ببساطة شديدة.. نعم بتلك البساطة.. وبينما ذيله يتمايل يمينا ويسارا... مرّ! ** فالرئيس ونجله لا يباليان بهؤلاء! وهؤلاء بدورهم يمارسون رفضا يستغرق الوقت والطاقة.. بدون خطة (أ) في حال صدق التكهنات بوجود ما سموه (مخطط التوريث) أو خطة(ب) في حال نجاحها وفشلهم في وقفها.. وهذه علة النخبة في مصر.. تقف عند الانفعال بخطط الآخر لكنها لا تخطط أبدا.. حتى الآن لا توجد رؤية بديلة تبلورها النخبة المصرية.. لا توجد فلسفة للتغيير ولا يوجد لدينا فلاسفة للتغيير، نخبة مفككة.. جهودها مشتتة رغم إخلاصها لمستقبل الوطن.. لكن ورغم مشاكل النخبة المثقفة في مصر فأنها المرشحة الأكبر لإيقاف ليس فقط مخطط التوريث وإنما أي مخطط يسلب من المصريين مستقبلهم! ولنرى كيف يمكن للمثقفين المصريين الالتئام لتأسيس (جمعية وطنية) لإنقاذ مستقبل مصر.. لنرى ذلك في تجربة (الثورة الفرنسية) وهي الثورة التي اندلعت على يد مثقفي الطبقة الوسطى الفرنسية حينها..

خطة (أ) من تجليات الثورة الفرنسية

**في نشرة بعنوان: "ما هي طبقة العوام؟" صدرت في يناير من عام 1798 (أي قبل اندلاع الغضب الفرنسي بأقل من سبعة أشهر) طرح المثقف الفرنسي جوزيف سييز ثلاثة أسئلة وأجاب عنها: "ما هي طبقة العوام؟ أنها كل شيء.. ما حالها حتى الآن؟ لا شيء.. ماذا تريد هذه الطبقة أن تكون؟ تريد أن تكون شيئا ما."، الثورة الفرنسية كانت ثورة مثقفي الطبقة الوسطى التي ضاقت ذرعا باحتقار وتجاهل النبلاء لها، كانت خطب ميرابو وروبيسبير وجان بول مارا تلهب مشاعر الشعب الفرنسي، وتحركه وتنظم غضبه الموجود أصلا، وتحول الفوضى العارمة التي صحبت بدايات الثورة إلى فعل إيجابي يضع أحلام الثوار موضع تنفيذ، فاستطاعت هذه الجماهير أن تسقط الباستيل المرعب، بل واستطاعت أن تفعل المستحيل.. حينما

انتظمت تحت المطر والبرد وبدون اجر، لتسوي مساحة من الأرض تبلغ ثلاثمائة مليون قدم مربع وتبني فيها الشرفات والمنصات في خمسة عشر يوما فقط، من اجل الاحتفال فيها بدستور جديد يعلن لأول مرة في التاريخ المساواة بين المواطنين أمام القانون، الشعوب إذن لا تخرج صباح ذات يوم من تلقاء نفسها، لتصرخ رافضة الظلم، هناك من يهيئ المناخ للغضب، وهم المفكرون والمبدعون الذين يشقون طريق الغضب في صدور المقهورين، وإذا قال أحدهم أن الاحتجاجات التي توالت في مصر في العام الماضي لم يقدها مثقفون وإنما عمال وموظفون نقول أن هذا صحيح ولكن.. لم تنشأ تلك الاحتجاجات فجأة ومن تلقاء نفسها.. بل تشجع هؤلاء بتأثير مبادرة قلة من المثقفين عام 2004 بالخروج إلى الشارع في جو سياسي كان تقريبا ميتا.. فألقوا حجرا في مياه راكدة، الجماهير الفرنسية التي أسقطت الباستيل وساقت الملكة المتغطرسة إلى المذبح كانت قد جهزت تماما بفعل سحر إبداع وجرأة وتحريض المفكرين والمبدعين الفرنسيين على اختلاف طروحاتهم، مثل روسو و مونتيسيكيو وغيرهم كثيرون، سواء كان طرحهم قد مثل صدمة علمانية ضد تخلف وغطرسة وظلم الكنيسة ورجالها، أو صدمة فنية في مسرحيات تصرخ بطلب العدل، فقد دعيت سيدة مثقفة اسمها مانون رولاند لزيارة سيدة من طبقة النبلاء قبيل الثورة الفرنسية، وكانت رولاند سيدة رقيقة كيسة مثقفة كما تصفها كتب التاريخ، وعندما طلب منها أن تأكل مع الخدم وألا تجلس إلى المائدة مع الضيوف النبلاء صرخت صرخة مروعة احتجاجا ورفضا، التقط المبدعون صرختها في إبداعاتهم المسرحية.. فأوصلوها للشعب الفرنسي بأكمله.

**كان آرثر يونج- الذي عاصر الثورة الفرنسية وكتب عنها- يقوم برحلة في مقاطعات فرنسا في العام الذي اندلعت فيه الثورة الفرنسية عام 1789، وقابل الرجل فلاحة فرنسية كانت تشكو من الضرائب والمستحقات الإقطاعية التي تجعلها على حافة الإملاق، وذكرت أن باقي الفلاحين مثلها، لكنها أضافت قائلة:" أعلم أنه لابد أن يقوم

عدد كبير من الناس بعمل شيء... أي شيء... من أجل هؤلاء البؤساء، فالضرائب والرسوم تسحقنا."

وفي مصر هناك بالفعل من ينبغي أن يفعل شيئا وهو تلك الشريحة من الطبقة الوسطى في مصر التي كان يتم على يدها التغيير في كل مرة تغير فيها وجه مصر، منذ أسس محمد علي الدولة الحديثة، الذي ينبغي أن يفعل شيئا هو هؤلاء المثقفون- القادرون- على (تكوين جبهة) تطلق الشرارة الأولى، وبعدها سوف يدعمهم هؤلاء البائسون الذين ينتظرون فقط أن يضيء أحدهم الطريق، هذا لا يعني أن الحل للمأساة المصرية هو انتظار (المسيح المخلص)، فالحقيقة أن ثورة عظيمة مثل الثورة الفرنسية لم يكن لها قائد بعينه! وإنما هيأ لها مناخ فكري جريء ساهم في تكوينه عشرات المفكرين الذين طرحوا أفكارا ترفض التخلف الديني والسياسي والاجتماعي، ثم قادها مجموعة من المثقفين الثائرين الرافضين للقهر الذين ألهبوا الجماهير الجاهزة للانفجار، ** ففي بداية الثورة عام 1789 تكونت (الجمعية الوطنية) التي قادت فرنسا حتى أصبحت فرنسا التي نعرفها الآن، لم يكن فردا محددا.. لم يكن مفكرا بعينه.. لم يكن ثائرا بالذات.. مسئولا عن تلك الثورة! أنما مجموعة من المثقفين كونت (الجمعية الوطنية)، والتي اعترض الملك لويس السادس عشر في أيام ضعفه الأخيرة على اعتبارها ممثلة للأمة الفرنسية، بحجة أن ذلك غير قانوني! ولكن (الأمر) كان قد بدأ، والمعايير التي كانت تحدد ما هو قانوني وما هو غير قانوني لم تعد ذات أثر أو قيمة في المرحلة الجديدة، هذه (الجمعية الوطنية) حلت نفسها بمجرد صدور أول دستور يقر ببدايات حقوق الإنسان التي تتحدث عنها الآن كل الأمم،

**يحتاج المصريون إذن إلى تكوين مثقفيهم الكبار لشيء أشبه بالجمعية الوطنية التي أنشأها المثقفون الفرنسيون قبل أكثر من 300 سنة، (جمعية وطنية) لا تصطبغ بلون تيار بعينه وإنما تعلن (موقفا) من تكهنات تفترس طاقة هذا الشعب، جمعية

وطنية تخطط لوضع (دستور بديل) وحتى لو رفضها النظام الحاكم كما رفض أختها الفرنسية الملك لويس السادس عشر... فأن الأمر حينئذ سيكون قد بدأ..
بشيء من قبيل (النسخة المصرية) من الجمعية الوطنية الفرنسية مع مراعاة فارق ثلاثة قرون، يمكن للمصريين أن يفشلوا أي مخطط يسلب منهم المستقبل، ويمكن لهم أن يصوغوا دستورا جديدا يكون بمثابة خطة واضحة للشعب، وحين تتكون تلك (الجمعية الوطنية) سوف تبرز البدائل.. وحينئذ لن يقول أحدهم بكل تلك الثقة والأريحية.. ألا بديل هناك للسيد جمال مبارك..

العالم والتوريث

من المدهش حقا أن توريث السلطة في نظام جمهوري ليس (بدعة مصرية)! فدوليا ها هو حيدر علييف في أقصى شرق آسيا وضع ابنه إلهامي علييف في منصب رئاسة جمهورية أذربيجان! وفي أفريقيا ورث جوزيف كابيلا مركز أبيه لوران كابيلا في قيادة حركة تمرد ثورية في الكونجو الديموقراطية! وفي العالم العربي ورث الفتى سوريا عن بكرة أبيها! والآن يتصاعد اسم ابن على عبد الله صالح في اليمن واسم ابن القذافي بل واسم ابنته أيضا! وبنفس تلك الوتيرة التي تصاعد بها اسم جمال مبارك في مصر حتى طغى! دوليا إذن حدث أن تحركت غريزة السطو والاقتناص داخل نفوس الرؤساء الذين يرأسون جمهوريات مشوهة، (فلم تثر مثل هكذا قضية في بريطانيا مثلا أو فرنسا، فتلك شعوب بذلت أنهارا من الدماء حتى تمكنت في نهاية المطاف أن تمسك العصا للحاكم وليس العكس!) شعوب تلك الجمهوريات المشوهة لم تتشبع سياسيا واجتماعيا وثقافيا بروح الديمقراطية الحقيقية، فهي لم تتعب حتى تحصل عليها ولم تضحِ من أجل نيلها، لذلك يسهل على الرئيس القناص أن يستكثرها عليهم ويسهل عليه أن يستسلم لغريزته فيحاول اختطافها لابنه، وقد يتصادف أن تساعده مصالح دولية تلتقي مع رغبته المحمومة في الاحتفاظ (بالأمر) لعائلته، فيلقى المساعدة وغض الطرف الدولي عن فعلته مقابل تسهيلات يقدمها

لتلك الأطراف الدولية حتى لو كانت– بداهة– على حساب شعبه! ساعد على نمو تلك الرغبة الخبيثة عند هؤلاء الرؤساء دوليا أن ظروف جمهوريات نهاية القرن العشرين اختلفت عن تلك التي أحاطت بجمهوريات الخمسينات والستينات من ذلك القرن الذي ولى، فقد كان عصر الجمهوريات في أواسط القرن الماضي عصرا ثوريا تحرريا، وبالتالي كان مشينا حقا أن يسطو رئيس على الولاية لصالح عائلته، كما أنه كان عصرا ليس به كل تلك الرفاهية المتاحة للرؤساء الآن، حتى ولو كانوا رؤساء لأفقر الدول فالرفاهية المتاحة الآن تسيل لعابهم حتى ولو كان كفيلا بإغراق شعب بأكمله! في ذلك المناخ الدولي كبر نجلا الرئيس مبارك في مصر! ورأى البعض أن الرئيس مبارك بّيت النية بعد إدراكه المبكر للظاهرة الدولية في غفلة من المصريين فلم يعين نائبا له ولن يفعلها الآن بالطبع! وعندما أصبح الأمر مسألة عائلية كان إعداد الابن للحدث الجلل جارٍ على مر تلك السنين دون أن يدري المصريون، هكذا يقول محللون! وعندما حان الوقت لبدء الإعلان التدريجي ظلت بالونات الاختبار تنطلق الواحدة بعد الأخرى عاما وراء عام، حتى خرج المصريون من (حالة الذهول الأولية) التي تحدث عادة تحت تأثير طبيعة الخبر الطازج ذاته كاذبا أو صادقا، فبدأ الأمر يظهر علنا بالتدريج، وبدأ المراقبون الدوليون بالطبع يتحدثون في الأمر، وإذا فتحت مواقع جرائد كبرى ذات وزن مثل النيويورك تايمز أو الواشنطن بوست أو الجارديان أو.. أو.. ستجد أنه لا تمر بضعة أشهر إلا وهناك دراسة أو مقال أو تصريح لشخصية دولية يختص بمستقبل (خلافة مبارك) وجمال مبارك، وهناك تحليلات أيضا لرؤية الولايات المتحدة للأمر، ويتبدى ذلك في تحمس القوة الأعظم المنافق لنشر الديمقراطية في العالم العربي وفي مصر بالذات.. ثم تراجعها فورا بعد أن خافت أو خوفت من (البديل الإسلامي) – الفزاعة التي يمسك بها نظام الحكم في مصر لتخويف العالم من أحلامه الساذجة حول دمقرطة المصريين! إذن دوليا لا يمكن التعويل على قوة سواء كانت عظمى أو صغرى لوقف ما يشك المصريون أنه

(مخطط للتوريث).. هذا أمر لن تحله إلا) مبادرة) داخلية تتخذ موقفا أو تضع خطة للتصدي ولا تكتفي فقط بالاعتراض، وإلا فعلى المثقفين المصريين إذا تعاظم يأسهم أن (يبقوا في بيوتهم) كما قال الكاتب والأديب بهاء طاهر شاكيا من وحشية الأمن وفقدان الطريق ..

الشعب والتوريث

**لكن البائعين المتجولين في شوارع المدن المصرية والعمال المنهكين والفلاحين المعذبين والفقراء المطحونين، والموظفين البائسين وصغار التجار والعاطلين عن العمل، إلى سائر مختلف فئات الشعب يتعرضون لعملية سحق متواصل يمارسها رجال النظام وأعوانه ممن يسمون برجال الأعمال والسماسرة والمنتفعين والوزراء المرتشين وغيرهم من الفاسدين المتألقين في تربة تعهدها النظام الحاكم بالرعاية منذ سنين، هؤلاء المنهكون المقهورون كلهم، كيف ننتظر منهم أن يقودوا غضبا منظما من أجل الديمقراطية أو من أجل إيقاف ما يسميه المثقفون (مخطط التوريث)؟!، هؤلاء لا يبقى منهم في نهاية كل نهار إلا حطام أنسأن!، هؤلاء مثلهم مثل الفلاحة الفرنسية التي وصلت إلى حد الإملاق من سحق النبلاء والإقطاعيين لأمثالها، لكنها كانت تعرف- كما يعرف المصريون المسحوقون الآن – أن: "عددا من الناس ينبغي أن يفعل شيئا !"

**لكن ورغم ذلك فأن مخطط التوريث لم يغب عن (التداول الشعبي) بالروح المصرية المألوفة، روح السخرية واللامبالاة المتوارثة عبر آلاف السنين، يظهر ذلك في عشرات النكات التي يبدعها هذا الشعب فقط كي يقول (أنا فاهم. بس ساكت بمزاجي)! ولا بأس من توثيق بعض تلك النكات.. واحدة منها انتشرت منذ فترة تقول بأن الرئيس مبارك استشار المفتي كي يشرع له توريث ابنه الحكم فأجابه المفتي بأن ذلك لا يجوز طبقا للشريعة.. فغضب الرئيس وذكره بأنه كان دائما يفتي له بما يريد فكانت إجابة المفتي:" يا ريس النص في دي واضح.. في القرآن لا ينكح الابن من

نكحهم أبوه"! وحين خرج السيد جمال مبارك على الشعب المصري متحمسا لمسألة (أنشاء مفاعل نووي لإنتاج الطاقة الكهربية) تداول الناس على المقاهي تفسيراتهم الخاصة لهذا الحماس، وهذه حادثة حقيقية حكاها لي أحد الأصدقاء وهو يضحك بملء فيه.. أحد المواطنين يعمل بقالا ولا يعرف القراءة والكتابة سمع في المقهى أناسا يتحدثون عن (النووي)! قال لهم بأسلوبه الشعبي البسيط:(هو يعني المنوي ده بيعمل إيه بالظبط وماله ومال السياسة؟!) فرد عليه أحدهم وهو يسحب دخان شيشته:(بيطلع منه كهربا.. قالوا كده في التليفزيون.. واحنا يعني محتاجين يعني كهربا كتير عشان المصانع وخلافه).. قال الأول:(ومين بقى شريك المحروس جمال في مشروع المنوي ده؟) فحاول أحدهم أن يصلح له:(منوي يا راجل يا طيب؟! منوي؟! اسمه نووي.. نووي.. زي اللي عند أحمد زويل والناس دي)، فقال له (يعني هو ده بقي اللي حيجيبه المحروس لما ياخدها).. ياخدها هذه كلمة عائدة على مصر!

ومؤخرا تناقلت هواتف المحمول رسالة لخص فيها مؤلفها حاضر مصر ومستقبلها تقول (لست أدري كيف يمكن لإنسان أن ينشأ مرفي بلد رئيسها (مبارك) ورئيس حكومتها (نظيف) ورئيس برلمانها (سرور) ورئيس مجلس شورها (شريف) ووزير داخليتها (حبيب) ووزير ماليتها (غالي) ومستقبلها كله (جمال) . . شعب مفتري صحيح) !

وعندما تداولت الصحف والفضائيات مقولات عن (الصراع وحرب تكسير العظام بين جمال مبارك والحرس القديم) علق أحدهم بقوله (العبرة في الصلابة)! ومنذ أشهر قليلة حين انتشرت في القاهرة إشاعة بأن (الرئيس توفي) وظلت الإشاعة تتداول بقوة حتى المساء.. كان رد القصر أن حضر الرئيس مباراة لفريق الأهلي في الثامنة مساء مصطحبا معه حفيده! يومها انتشرت وأيضا عبر هواتف المحمول رسالة بعد ظهور الرّيس في المباراة تقول (الراجل ظهر في الماتش حيا يرزق.. الظاهر عزرائيل باع القضية)! أحد المواطنين عندما رأى ذات مرة صور السيد جمال مبارك على شاشة التليفزيون أنطلق بعفوية وراح يغني: (كل ما أشوفك أبقى نفسي آ. آ) !

الشعب إذن (ساكت.. لكن مش بمزاجه)! وإنما لأن المثقفين اكتفوا بالرفض (الكلامي) أو قبعوا في بيوتهم كما أشار الأديب بهاء طاهر، لم يقوموا (بفعل محدد) لتذكير العائلة الحاكمة بأنه من الصعب مهما كانت درجة الانفراد والجبروت أن تتجاهل ثمانين مليونا من البشر!

**أما إعلاميا فيمكن القول أن (ما بعد الرئيس مبارك) هو هاجس إعلامي سواء في الإعلام المقروء أو المرئي، وكلا الطرفين يستغله... النظام ومواليه من جهة والمثقفون الرافضون من جهة أخرى... وأحيانا يدخل المواطنون على الخط، الفضائيات تدرجت في تناولها لمسألة التوريث بدرجات متفاوتة من الحذر والتحفظ... البرامج الشهيرة مثل برنامج العاشرة مساء وبرنامج القاهرة اليوم وبرنامج تسعون دقيقة ضمن القنوات الخاصة المصرية أو قنوات الحرة والجزيرة وغيرها.. الجميع يحاول (مس المسألة) بحذر..

صار (الانتظار) سمة لسلوك الطرفين.. وأصبح (تصيد) التصريحات وتفسير الصور الورقة الوحيدة في يد الطرف الرافض- الأضعف- في مواجهة الطرف المستقوي بمفاتيح السلطة.. صور جمال مبارك وتغطية جولاته في مصر والعالم تلح في وسائل الإعلام المصري الحكومي لكن بوصفه (أمين لجنة السياسات) في الحزب الحاكم! لا يشار إلى كونه ابن الرئيس.. هل يعتبرون ذلك- مثلا يعني- ذكاءً أو ما شابه؟! بينما تعرض صور السيد جمال مبارك وهو يوزع أشياء على مواطنين غلابه وكأنه فاعل خير.. لذا يستحق الرئاسة! وفي موازاة الإعلام المصري حكوميا كان أو خاصا.. تحاول وسائل الإعلام العالمية الأخرى عربية وأجنبية مجاراة اللعبة.. بتوجيه السؤال إلى شخصيات من الطرفين- المرحب والرافض- لتوريث الرئاسة، بحثا عن (حسم) لا يوجد- وأن لدوافع مختلفة- عند أي منهما!

الخطـــــــــة(ب)

إذا تولى جمال مبارك الرئاسة لن يقف الزمن عندئذٍ.. أليس كذلك؟! إذا فشلت الخطة (أ) لتكوين جمعية وطنية ترفض التوريث وتضع دستورا بديلا بمثابة خطة لتحرك الشعب.. فما علينا سوى البدء حينها في اتجاه آخر.. اتجاه (صناعة رئيس)! أو إعداد رئيس.. ربما علينا منذ الآن فتح الباب للتفكير الإبداعي في هذا المجال.. ربما على (الجمعية الوطنية) المأمولة أن تعلن عن (انتخابات موازية) لإعداد رئيس يلتزم بمطالبها.. والبحث عن سبل دعمها إعلاميا حتى تصبح واقعا يتحدث عنه الناس ثم يتحمسون له.. فيكون هناك بالفعل.. بديل! وتخرج النخبة المصرية من (فخ) أجندة مفروضة عليها فتفرض هي أجندتها، لا ينبغي أن يتوقف الحلم بإنقاذ مصر.. الحلم آخر ما يموت، سواء نجحت الجمعية الوطنية في إيقاف مخطط التوريث أو نجحت في صناعة رئيس وإجراء انتخابات موازية.. فأن المهم هو.. ألا نسكت.. ألا نكتفي بالتوقف عند إعلان الرفض كلاميا.. فهذا ما عرفه النظام الحاكم لذلك يتركنا من خلال (سياسة حرية التنفيس) نرفض كل يوم أن يرثنا أحدهم! فماذا يضيره أن نرفض ونحن قعود؟!

أما بعد

فلا بأس بأبيات للشاعر المبهر أحمد مطر:

أني المشنوق أعلاه.. على حبل القوافي ... خنت خوفي وارتجـــــــــــــــافي
وارتكبت الصدق كي أكتب شعرا .....واقترفت الشعر كي اكتب فجـــرا
وتمردت على أنظمةٍ خرفي.. وحكامٍ خراف ..... وعلى ذلك .. وقعت اعترافي!

ومقال إبراهيم عيسى

أنك ميت

ابراهيم عيسى في الخميس 04 نوفمبر 2010

سيادة الرئيس مبارك، سأقول لك مالم يقله لك مفتيك ولا شيخك ولا خطباؤك ولا فقهاؤك الذين عينتهم وأجلستهم بجوار كرسي عرشك يبررون ويحللون ما حرمه الله من تعذيب واعتقال وفساد واستبداد، ويحرمون ما حلله الله من قولة حق أمام سلطان جائر أو حتى عادل،

وسأقول لك مالم تسمعه من بطانتك التي تنافقك وتمتدحك وتصعد بك إلى مصاف الأبرار المقدسين ولا تنطق إلا بآيات شكرك وحمدك على مناصبهم ونفوذهم وفلوسهم،

سأقول لك مالم تقرأه من ك&de;ن كتبتك ومضاحيك وطبالي مواكب نفاق السلاطين ومصاحبيك على جناح طائرتك وعرشك، أقول لك سيادة الرئيس أنك ميت.. وأنهم ميتون!

أظن أنه في زحام سلطانك وسلطاتك وفي مشاغل لقاءاتك وتدابيرك وقراراتك ربما نسيت يا سيادة الرئيس أو تناسيت أو تجاهلت أنك ستموت كما نموت جميعا، فأنت لم تفعل مثلما فعل الفاروق عمر بن الخطاب وهو أمير المؤمنين بعد نبي وخليفة حين نقش على خاتمه هذه الكلمات (كفي بالموت واعظا يا عمر).

عمر بن الخطاب الذي كان يبكي عند سيرة الموت وهو الصحابي العظيم، كان يذكر نفسه وهو الحاكم الأمر الناهي، بالموت، كفي بالموت واعظا يا سيادة الرئيس، هل قلتها لنفسك من قبل؟ هل وعيتها ورددتها؟ ماهي آخر مرة قلت إن الكفن بلا جيوب، تعرف متى، منذ خمسة وعشرين عاما، قلتها في خطبتك الأولى أمام مجلس الشعب، ثم كانت آخر جملة قلتها مؤخرا أمام نفس المجلس وربما ذات الوجوه أنك باق في الحكم حتى آخر نفس ومع آخر نبض،

أين ذهبت سيرة الكفن الذي قلت إنه بلا جيوب، ثم انفتحت جيوب الوطن والمسئولين كأنها لم تعرف موتا ولا كفنا، فالبقاء في الحكم خمسة وعشرين عاما تأمر وتنهى وترمى هؤلاء في السجون وأولئك في الغياهب، وتمنح مليارات وتمنع ملايين، وتعين وتفصل وترفع وتخفض،

ويمضى قرارك وحكمك في الناس سيفا قاطعا، ولا يناقشك أحد ولا يردك راد، ولا قضي قاض على قضائك، ولا يملك شخص أن يعارضك ويرفضك، ويسبح كل من تلقاهم بمجدك وحمدك، مما يجعل أي شخص في مكانك ومكانتك -ورغم سنك التي قاربت الثمانين- ينسى الموت، نعم السلاطين والرؤساء الأبديون ينسون الموت،

وهذا ما يفسر هذا التمسك المريب بالمادة 77 في الدستور التي تجعل الرئيس أبديا في الحكم بلا حد أقصى (مدتين فقط)، فأنت شأن كل الرؤساء الذين يمكثون في السلطة كل هذه السنوات، صرت لا تتصور أن تنزع قميصا ألبسه الله لك كما يتخيل كل حاكم وملك يتمتع بسلطة مطلقة على شعبه الخانع الخاضع، ولهذا كان الخلفاء المسلمين مثل هارون الرشيد يستدعي واعظا كل مدة؛ فقط ليذكره بالموت، يقول له يا هارون يا رشيد يا خليفة المسلمين وسلطان نصف الكرة الأرضية أنت ستموت، كان هارون الرشيد يسمع ابن السماك الواعظ المشهور الذي قال له "يا أمير المؤمنين .. اتق الله واحذره، لا شريك له، واعلم أنك واقف غدا بين يدي الله، ثم مصروف إلى إحدى منزلتين لا ثالث لهما، جنة أو نار" فبكى الرشيد (أخيرا لقينا حاكما عنده دم!)، فأقبل الفضل بن الربيع –أحد بطانات الحاكم – وقال للواعظ معاتبا "سبحان الله هل يخالجك شك في أن أمير المؤمنين مصروف إلى الجنة، أن شاء الله، لقيامه بحق الله وعدله في عباده".

ها هو شخص نراه سيادة الرئيس في صور كثيرين ممن حولك الذين يصعدون بالحاكم إلى مصاف الأنبياء المرسلين، وأشك كلية أنك قد سمعت أحدا من حولك يقول لك أنك أخطأت يا سيادة الرئيس، بل أنك لم تعترف أبدا ولم تقل أصلا أنك أخطأت في كذا وكذا في يوم من الأيام، ولم تعترف ولم تعتذر، فاسمع تحذير وحذر الموت ولا تستمع لتخدير وخدر النفاق، دعك من النفس الأمارة، فما بالك بنفس رئيس يحكم خمسة وسبعين مليونا لمدة خمسة وعشرين سنة ولا يسمع منهم كلمة لا، اطرد غواية خيلائك وغرور إحساسك بالبقاء والخلود من طول سلطتك وانفرادك بالحكم، فأنت ميت وأنهم ميتون.

سيدي الرئيس (قُلْ أن الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَأنهُ مُلاقِيكُمْ) سورة الجمعة آية 8 ، وتذكر يوم مات الرئيس جمال عبد الناصر في ساعة زمن بين دخول بيته مرهقا ثم صعود سلالم ثم صعود روحه إلى بارئها في لحظة خلت من الزعامة والرئاسة، اعتبر

من مقتلة الرئيس السادات حيث كان في بروجه المشيدة وحصونه المنيعة وجاءه الموت، لا نتمنى لك هذا ولا نريده، فلا حاجة لمصر بإرهاب وقتل، ولكن الموت قادم في فراشك كما في طريقك كما في مكتبك، لا تعلم بأي أرض تموت، ولكنك ونحن سنموت،

فتذكر وأنت في خطبة مجلس الشعب أو في جلسة مع ترزية الدستور وتعديلاته، أو في اجتماع مع وزير داخليتك ووزير عدلك، وأنت تتحكم في مصائر البلاد والعباد، تذكر قول الله عز وجل (كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وإنما تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلاَّ مَتَاعُ الْغُرُورِ) آل عمران: آية 18

زحزح عن النار يا سيادة الرئيس، فبيننا وبينها زحزحة، إما فيها وقانا الله وإياك جحيمها وجهنمها، وإما نتزحزح لننجو ونفوز بالجنة وعدنا ووعدك الله بها وسائر الناس، لتردد قبل كل خطاب أو قرار هذه الجملة القرآنية (فمن زحزح عن النار)، ساعتها ستراجع قرارا وتتراجع عن كثير من متاع الغرور في قصر العروبة أو شرم الشيخ أو في مبنى لاظوغلي أو في مقر الحزب الوطني بكورنيش النيل، فقد تنجو قدم من نار وقد تفوز عين بجنة، وهذا ما أتمنى أن تسمعه.

يا سيادة الرئيس محمد حسنى مبارك: أنك ميت وأنهم ميتون،

الموت كما قال السابقون هو المصيبة العظمى والرزية الكبرى، وأعظم منه وأخطر الغفلة عنه والإعراض عن ذكره وقلة التفكير فيه، قد يطول العمر ولكنه قصير، قد تزيد المدة ولكنها سريعة، فاحتسب لنفسك يا مبارك بلا ألقاب ولا أوصاف كما ستنادى يوم القيامة (أنهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَأن لَهُ جَهَنَّمَ لا يَمُوتُ فِيهَا وَلا يَحْيَى) سورة طه،

حيث لا حرس شرف ولا تشريفات ولا مواكب تعطل مرور الناس ولا قناصة ولا موتوسيكلات ولا أجهزة لاسلكي ولا هيبة ولا رهبة ولا صف من كبرات البلد الذين

وضعتهم على رقاب الناس ينتظرونك ولا سائق تقول له "لف وارجع"، ولا عسس ولا مخبرون ولا مخابرات ولا أمن دولة، لن يحرسك حبيب العادلي ولن ينحني أمامك فتحي سرور، ولن يقف خلفك ابن في وقفة طاووسية، ولن يرتجف رئيس وزراء في حضورك، ولن تصل رأس مفيد شهاب حتى يديك، ولن يمنع عنك زكريا عزمي صخبا ولا غضبا، ستكون وحدك تماما أمام الله عز وجل (لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسَاؤُوا بِمَا عَمِلُوا وَيَجْزِيَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى)،

فبئست الدار لمن اطمئن عليها وهو يعلم أنه تاركها، وقد وصفها الله ووصف الزعامات والأمراء والعالين في الأرض بقوله سبحانه (أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ آيَةً تَعْبَثُونَ وَتَتَّخِذُونَ مصانع لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ) ومعنى كلمة آية كما جاء في تفسير الطبري هي البيوت الشاهقة والعلامات البارزة، وتعبثون بمعنى تلعبون وتلهون، أما المصانع فمعناها القصور الضخمة، ستترك كل هذا وتبقى وحدك بلا سطوتك ولا عزوتك ولا سلطتك ولا عرشك وحرسك ولا أولادك ورجال أعمالك ولا أصدقاءك أو وزراءك، لا أحد،

روى مسلم عن ابن عمر رضى الله عنهما قال: قال صلى الله عليه وسلم: "يطوي الله عز وجل السماوات يوم القيامة بيده اليمنى ثم يقول: أنا الملك.. أين الجبارون أين المتكبرون،

ستكون أنت وحدك أمام الله، سيسألك عن هؤلاء الذين ماتوا في سجونك وأولئك الذين قتلهم رجالك وقراراتك وقوانينك، وعن ملايين الجوعى من شعبك، وعن الفقراء محدودي الدخل الذين اضطرتهم فترة حكمك للفساد والرشوة حتى يطعموا أطفالهم، وعن سرقة مال الأمة، وعن موالاة اليهود والأعداء، وعن صحة شعبك التي اعتلت، وعن وباء الفيروس سي والتهاب الكبد في عصرك، وعن السرطان والسموم التي زرعها رجالك في غذاء عباد الله، وعن ماء تلوث، وعن غرقى وحرقي،

وعن وطن تخلف، وعن منافقين تحلقوا حولك، وبطانة سوء وشر تمكنت من شعبك واحتلت قصرك،

(وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاء ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أنهم فِيكُمْ شُرَكَاء لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ)،

سيسألك الله ويحاسبك، ولن ينفعك دستور وضعته أو عدلته لصالحك ولمصلحتك، فدستور الله هو الذي سيحاسبك وصراط الله الذي سيمتحنك، فاذكر وتذكر، المشكلة أن الرئيس الذي يسعى للخلود على مقعد ومال وسلطة في الدنيا يبتعد عنه الخلود في التاريخ، وقد يقترب منه الخلود في النار، والحاكم الحق هو الذي يفر من استمراره في الإمارة والرئاسة، وليس من يصر عليها ويتشبث بها، يقول المصطفي صلى الله عليه وسلم (أنكم ستحرصون على الإمارة وستكون ندامة يوم القيامة، فنعم المرضعة وبئست الفاطمة) البخاري،

هذه هي الحكمة النبوية المعطرة حين تكشف عن أمراء سوف يحكمون وهم حريصون على البقاء في الحكم، ويحذرهم أنها ستكون ندامة يوم القيامة، ألا يستحق هذا أن تتأمل سيادة الرئيس، فالبخاري الذي أورد الحديث ليس إخوانيا ولا عضوا في الجماعة المحظورة حتى تنفر منه أو يقبض عليه وزير داخليتك لأنه تجرأ وروى حديثا يحذر حاكما وحكاما من أن الحرص على الإمارة سيؤدى للندامة يوم القيامة، وهو يوم قريب منك ومنا وأن بدا بعيدا عن رئيس يتمتع بالسلطة والخلود على المقعد، وعن أبي موسى رضى الله عنه قال: دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم أنا ورجلان من قومي فقال أحد الرجلين: أمرّنا يا رسول الله (أي اجعلنا أمراء)، وقال الآخر مثله، فقال رسول الله:" أنا لا نولي هذا من سأله، ولا من حرص عليه " (البخاري حديث (7149)، هذا صوت رسول الله يأتيك كما يأتينا، ويأمرنا كما يأمرك بأنه لا ولاية ولا إمارة لمن يطلبها بل ولمن يحرص عليها، فهل هناك أحق من رسول الله حين

يقضي ويقرر بأن الحاكم الأمير لا يبقى للأبد في حكمه، فهذا حرص من الحاكم على الإمارة يستوجب نزعها منه وعدم تكليفه بها.

سيدي الرئيس تهيب وتأهب للموت وليوم القيامة واعمل حسابا لتلك الساعة الآتية مهما فعلت ومهما وصل حكمك ومهما بلغت سلطتك، قد تسجننا وقد تسجن مصر كلها لو أردت، قد تمنع وتصادر وتغلق أفواها وصحفا وأحزابا، قد تعدل دستورا وتزور استفتاء، لكنك ستموت كما يموت البشر، وستترك هذا كله كما تركه الفانون من قبلك، ولن ينفعك بمثقال ذرة،

وسيكون حملا عليك يوم القيامة، يحيط بك ويلاحقك وأنت أمام المولى عز وجل، لن نراك ولن نعرفك ساعتها وسنكون مشغولين بمصائرنا بين يدي الرحمن، لكنك ستكون وحدك وقد نزعنا عنك حجتك يوم القيامة أن تقول للمولى سبحانه وتعالى أن أحدا من خلقه لم يقل لك وينصحك ويذكرك، بل قلناها لتسمعها (يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ وَأُمِّهِ وَأَبِيهِ وَصَاحِبَتِهِ وَبَنِيهِ لِكُلِّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأن يُغْنِيهِ)،

سنكون عرايا حفاة، وستكون عاريا حافيا يا سيادة الرئيس.. فهل أنت مستعد.. عاريا حافيا...تذكّر! (نشر بجريدة الدستور).

https://youtu.be/Yp24wqVWq2I

وقال آخر من الصحفي عبد الحليم قنديل لمبارك قبل الثورة بتاريخ 15 إبريل 2010

أشعر بالعار لأن مبارك رئيس لمصر

وهو لا يعرف قيمتها ولا أقدارها ولا جغرافيتها ولا تاريخها ولا ما ملكت ولا ما أعطت وحول بلدا هائل الوزن بحجم مصر الي عزبة بالحجم العائلي

أشعر بالعار لأن مبارك رئيس لمصر

وهو الذي لا يملك من الرئاسة مؤهلاتها فلا فوائض عقل ولا زاد من بصيرة ولا حسن بالسياسة ولا شرعية حتي بالخطأ أو بالباطل فلا هو ديكتاتور ذو رؤية ولا هو منتخب ديموقراطيا بل هي الصلافة المحض وتناحة الروح وجلافة اللغة والتصريحات المفرطة في الغياب الذاهل علي طريقة البتاع ده

أشعر بالعار لأن مبارك رئيس لمصر

وهو لا يخلص لدم ولا يستذكر نسبا لأمة ويتصرف كموظف أرشيف أو كأمين مخزن زاغت مفاتيحه جاءت به الصدفة إلي رأس بلد كان تاج الرأس وأنتهي به الي بلد بالصدفة أنتهي بنا الي مقلب نفايات وبواقي فساتين وبقايا صور وأكواب مهشمة

وتراب يثقل القلب وجعلنا نشعر بالخجل من اسم مصر فقد حول علونا خفضا ونزل بنا من حالق الي الفالق فلا مكانة ولا دور ولا كرامة من أصله ولا فرصة للمقارنة إلا مع دول من نوع جيبوتي و الصومال و بوركينا فاسو ففقرنا من مهانتهم نكاد لا يرانا أحد كما لا يراهم أحد وقد يكون لهم عذرهم ولنا العذر بالرئيس الذي هو

أنكي من العذر بالجهل

أشعر بالعار لأن مبارك رئيس لمصر

وهو الشخص الذي كانت غاية أحلامه منصب سفير في بلد الإكسلانسات أو رئيس لشركة طيران وأنتهي بالبلد الي مزاد البيع في سوق الإكسلانسات

أشعر بالعار لأن مبارك رئيس لمصر

فهو يستحق أن يُحاكم لا أن يحكم أن يفزع لا أن يفزعنا أن يعزل لا أن يسأل أن تذهب ريحه لا أن يذهب باسم مصر لها المجد في العالمين

نعم يا مبارك أشعر بالعار لأنك الرئيس أشعر بالقرف أشعر كأني أريد أن أتقيأك...

3. جمال مبارك[51]

الاسم	جمال محمد حسني سيد مبارك
الميلاد	(العمر52سنة) 27ديسمبر1963 مصر القاهرة،
الزوجة	خديجة الجمال
والدان	حسني مبارك و سوزان مبارك
تعليم	الجامعة الأمريكية في القاهرة - ادارة أعمال
المهنة	رجل أعمال
سبب الشهرة	(سابقا) للحزب الوطني الديمقراطي الأمين العام المساعد وأمين سياسات

جمال سياسي مصري شغل منصب الأمين العام المساعد وأمين السياسات السابق للحزب الوطني الديمقراطي،[1] وهو الابن الأصغر للرئيس المصري الأسبق حسني مبارك وسوزان مبارك.

أنضم جمال مبارك للحزب الوطني الديمقراطي عام 2000.

شهد العام 2002 عوده القوي في سلم الحزب مستغلا نفوذ والده في خطوة تدل على خطة لتوريث الحكم وذلك بتوليه منصب أمين لجنة السياسات التي تولت "رسم السياسات" للحكومة، و"مراجعة مشروعات القوانين" التي "تقترحها حكومة الحزب قبل إحالتها إلى البرلمان". شغل في نوفمبر 2007، تاريخ المؤتمر التاسع للحزب منصب الأمين العام المساعد وأمين السياسات.

مع صعوده السريع وظهوره القوي على الساحة السياسية، أصبح اسمه متداولا كخليفة محتمل لوالده على رأس الحزب ومرشحه للانتخابات الرئاسية القادمة.

[51] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%85%D8%A7%D9%84_%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%83

ورأت عدة شخصيات وقوى سياسية صعوده خطوة لنحو ما أسمته "التوريث" ولكن أنهت ثورة 25 يناير هذا المخطط. وفي يوم 13 أبريل 2011 صدر قرار بحبسه هو وأخوه ووالده 15 يوم على ذمة التحقيق.

تم تقديمه للمحاكمة بتهمة استغلال النفوذ والتربح عقب ثورة 25 يناير، أما الرئيس حسني مبارك ووزير داخليته السابق حبيب العادلي وستة من رؤساء ومديري الأمن فقد قدموا بتهم التخطيط والتحريض على قتل المتظاهرين في 25 يناير، وظهر لأول مرة في قفص الاتهام في يوم 3 أغسطس 2011 .

تم اخلاء سبيل جمال مبارك يوم الاثنين 2015/1/26 قطاع مصلحة السجون قام بإخلاء سبيل علاء وجمال مبارك نجلى الرئيس الأسبق، وذلك تنفيذا لقرار محكمة جنايات القاهرة الصادر يوم الخميس الماضي بإخلاء سبيلهما بضمان محل إقامتهما على ذمة قضية قصور الرئاسة.

1. ^ ملفات خاصة 2005، الجزيرة نت

ولد في القاهرة عام 1963، درس المرحلة الابتدائية ب "مدرسة مسز وودلى" الابتدائية بمصر الجديدة بالقاهرة ثم أنتقل إلى "مدرسة سأن جورج" الإعدادية والثانوية، وحصل على شهادة الثانوية الإنجليزية في العام 1980. تخرج من الجامعة الأمريكية بالقاهرة في مجال إدارة الأعمال وحصل على ماجستير في إدارة الأعمال من نفس الجامعة.

بدأ بالعمل ببنك أوف أمريكا "فرع القاهرة"، ثم أنتقل إلى فرع لندن حتى وصل إلى منصب مدير الفرع، عمل بصفة عامة في مجال الاستثمار البنكي. وقد حصل على عضوية الروتاري الفخرية في أيار 2001.

عقد قرأنه على خديجة الجمال بالقاهرة في 28 أبريل 2007، وكان الزفاف بشرم الشيخ يوم 4 مايو 2009.

الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم

على العكس من أخيه علاء مبارك تواجد جمال بصورة أكبر على الساحة السياسية لمصر. وقد بدأ ظهوره في الحزب الوطني الحاكم بتولي أمانة لجنة الشباب بالحزب وكون جمعية والتي عن طريقها يتم تدريب الشباب وتقديم فرص العمل المناسبة لهم. أصبح له وجود على الساحة السياسية المصرية كأمين للجنة السياسات بالحزب حتى فبراير 2011.

تولى جمال مبارك موقعين مهمين في الحزب الحاكم آنذاك وهما: الأمين العام المساعد للحزب الوطني الديموقراطي، وأمين السياسات. ويعزى إلى أمانة السياسات العديد من التعديلات والتغييرات التي شهدها الحزب والنظام السياسي بمصر. (واختلف المصريون في نظرتهم إلى هذه التغييرات ما بين مؤيد ومعارض رافض لظهوره على المسرح السياسي).

مشروع التوريث

رغم عدم إعلانه عن ذلك ولكن كل الشواهد وشهادة المقربين من دائرة الحكم تدل أن جمال مبارك بدأ في تنفيذ حلمة بوراثة حكم مصر منذ عام 2004 وترك له والدة عدة وزارات يعين رجالها بنفسه فظهرت سمة حكومة رجال الأعمال وفي انتخابات عام 2010 تم تزويرها بحيث حصل الحزب الوطني الديموقراطي على أغلبية تجاوزت 95% وكان هذا من أبرز المحركات لثورة الشعب في 25 يناير.

الانتخابات الرئاسية لعام 2011

- رغم أنه لم يذكر أي طموحات لخوضه الانتخابات، إلا أن قوى المعارضة الوطنية وصحف مستقلة وخاصة تناولت وجود "مخطط لتوريث الحكم". أتت هذه الاعتقادات بسبب ظهور جمال مبارك على الساحة السياسية بكثرة منذ انضمامه للحزب الوطني عام 2000 حتى وصولة لمنصب الأمين العام المساعد وأمين سياسات الحزب والتي أرجح البعض أنها لغرض إظهاره للشارع المصري. وفي يوم 25 يونيو

2010 شهدت بعض مناطق القاهرة وجود ملصقات تدعو "لمبايعة وترشيح جمال مبارك رئيسا لمصر 2011" حملت توقيع الائتلاف الشعبي، والذي يشغل منصب المنسق لهذا الائتلاف هو مجدي الكردي الذي كان بالأصل أحد عناصر الأمن داخل حركة كفاية ثم غير اتجاهه إلى الحزب الوطني ودعم جمال مبارك.

عقب احتجاجات شعبية واسعة أدت لتغيرات دراماتيكية في مصر استقال جمال مبارك في 5 فبراير 2011 من الحزب الوطني الديمقراطي وأدت في نهاية الأمر لتنحي والده حسني مبارك عن الرئاسة وتسليمه السلطة لمجلس عسكري لحكم البلاد لفترة انتقالية.

وهو محبوس على ذمة التحقيق حول اتهامه بالاستيلاء على المال العام، والتحريض على قتل المتظاهرين أثناء ثورة 25 يناير 2011. وفي يوم السبت الموافق 2 يونيو 2012 قضت محكمة جنايات القاهرة برئاسة المستشار أحمد رفعت بانقضاء الدعوة الجنائية ضد جمال مبارك. وقد قرر النائب العام المستشار عبد المجيد محمود استمرار الحبس الاحتياطي لجمال وعلاء مبارك على ذمة قضية التلاعب بالبنك الوطني المصري والتلاعب بالبورصة.

https://youtu.be/ifhleABgKOg

https://youtu.be/fNGxHGuunIQ

3. الغزالي حرب: أسامة الباز شجع جمال مبارك على "التوريث"[52]

قال الدكتور أسامة الغزالي حرب، رئيس حزب الجبهة الديمقراطية السابق، أنه استقال من المجلس الأعلى للسياسات في الحزب الوطني المنحل، اعتراضًا على خطة توريث الحكم لنجل الرئيس الأسبق حسني مبارك.

وأضاف من خلال برنامج "بدون رتوش"، والذي يذاع عبر إذاعة "نجوم إف إم"، قائلًا: "كنت مقربًا لجمال مبارك، وأعامله كأخ أصغر، وكنا نعمل على توثيق ثورة يوليو من خلال لجنة كنت بها، ومعي زكريا عزمي وأحد قيادات القوات المسلحة، وأسامة الباز وغيرهم، وخلال تلك الفترة تقربت لجمال مبارك، وهو شخص مهذب وهادئ، وأسامة الباز هو من شجع جمال مبارك على مشروع التوريث، وكلفني بصورة غير مباشرة بتدريب جمال على السياسة."

وتابع: "كنت أشاهد أفلاما وثائقية عن ثورة يوليو مع جمال مبارك، وكان يسأل عن كل التفاصيل، وعندما شعرت أن المسألة ستنتقل من تعليم جمال السياسة إلى

52

http://www.dotmsr.com/details/%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B2%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D8%B2-%D8%B4%D8%AC%D8%B9-%D8%AC%D9%85%D8%A7%D9%84-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%AB

محاولات توريثه الحكم استقلت من الحزب الوطني المنحل، وأنشئت حزب الجبهة الديمقراطية وكان حجر عثرة أمام الحزب الوطني، ورفض المشاركة في انتخابات 2010، و80% من شباب الحزب كان من ثوار يناير."

https://youtu.be/MARv0Eq5fQk

https://youtu.be/k4XjtzvAB9o

الفصل الثامن

انتخابات 2010

فتحى ابو العز
منافقون على التعديلات
الدستوريه!!! منافقه

أحنا مش صوتنا خلاص؟؟؟
نلطم بقا : (
facebook.com/Lilo.Design

مجلس الشعب
إنتخابات ٢٠١٠
رصاصه
من أجلك
أنت

الانتخابات البريطانية
بيقولّك عندهم هناك نظام انتخابات غريب جداً.. لما تدّي صوتك لمرشح يقوم صوتك يروح لنفس الشخص اللي انت اخترته !!!

Google

" مرشحون خلف القضبان "
أثناء الإنتخابات فقط
صمم من الهدوء اللحد "
الحزب الوطني
http://saraqaed.blogspot.com/
سارة قائد 2010

1. تقرير من ويكيبيديا[53]

انتخابات مجلس الشعب المصري 2010، هي انتخابات تشريعية تم إجراء الجولة الأولى منها في يوم 28نوفمبر، وجولة الإعادة في 5 ديسمبر في الدوائر التي لم يفز أحد مرشحيها بأغلبية الأصوات ويقدر عدد المقاعد التي يتنافس عليها المرشحون بهذه الدورة 444 مقعد بالإضافة إلى 64 مقعد إضافي مخصصين لكوته المرأة، وبهذا يكون عدد الأعضاء الذين سيتم انتخابهم 508 يضاف إليهم 10 أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية ليكون بذلك عدد أعضاء مجلس الشعب لهذه الدورة 518 عضوًا. وقد كان تشكيل المجلس عقب انتخابات 2005 كما يلي:

الأحزاب	المقاعد	المكاسب	الخسائر	صافي المكاسب/الخسائر	نسبة المقاعد
الحزب الوطني الديمقراطي	330	0	-73	-73	72.7
حزب الوفد الجديد	5	0	0	0	1.3
حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي	1	0	-4	-4	0.2
حزب الغد	1	0	-1	-1	0.2
مستقلون) إخوان مسلمون(	88	71	0	+71	19.4
مستقلون (آخرون)	19	0	-8	-8	4.2
أعضاء غير منتخبين	10				2.2
الحزب العربي الديمقراطي الناصري	0	0	-1	-1	0
حزب الأحرار	0	0	-1	-1	0

[53] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA_%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A_2010

المشاركة بالانتخابات

بالإضافة إلى الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، فقد شارك بالانتخابات العديد من أحزاب المعارضة على الرغم من صدور دعوات من الدكتور محمد البرادعي وحركة شباب 6 أبريل والجمعية الوطنية للتغيير والحركة المصرية من أجل التغيير بالمقاطعة، كما قرر حزب الغد جبهة أيمن نور مقاطعة الانتخابات، بينما قرر حزب الوفد الجديد المشاركة بالانتخابات بعد موافقة الجمعية العمومية للحزب على المشاركة بعد استفتاء داخلي، وأيد قرار المشاركة بالانتخابات ما نسبته 56.7% من أعضاء الجمعية العمومية للحزب، كما قررت جماعة الإخوان المسلمون المشاركة بالانتخابات وذلك بعد موافقة 98% من أعضاء مجلس الشورى العام للجماعة، كما قرر حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي المشاركة بالانتخابات، كما قررت أحزاب أخرى المشاركة بالانتخابات وهي حزب السلام الديمقراطي والحزب العربي الديمقراطي الناصري وحزب الجيل الديمقراطي وحزب الأحرار الاشتراكيين وحزب الغد وحزب شباب مصر وحزب الخضر والحزب الجمهوري الحر والحزب الدستوري الاجتماعي الحر وحزب التكافل الاجتماعي وحزب مصر العربي الاشتراكي وحزب مصر 2000 وحزب الشعب الديمقراطي.

الحملات الانتخابية

اتخذ الحزب الوطني الديمقراطي شعار "عشان تطمن على مستقبل أولادك صوتك للحزب الوطني"، بينما اتخذ حزب الوفد شعار "يا بلدنا أن الأوان" في إشارة إلى ضرورة التغيير، أما المرشحين المنتمين لجماعة الإخوان المسلمون والذين يخوضون الانتخابات بصفة مستقلين لكون الجماعة محظورة سياسياً، فأن اللجنة العليا للانتخابات قررت شطب من يستخدم شعار الجماعة الانتخابي وهو "الإسلام هو الحل" وذلك باعتباره شعار ديني، إلا أن بعض المفكرين الإسلاميين مثل

الدكتور محمد سليم العوا قال أن الشعار هو سياسي أيضًا، وقد رفعت الجماعة قضية أمام المحكمة الإدارية لتمكين مرشحيها من استخدام الشعار إلا أن المحكمة حكمت بعدم الاختصاص.

الإشراف على الانتخابات

لم تتم هذه الانتخابات تحت الإشراف القضائي الكامل على عكس ما حدث في انتخابات، وكان الحزب الوطني الديمقراطي الحزب الحاكم رأي حول إلغاء الإشراف القضائي الكامل بينه أمين التثقيف في الحزب محمد مصطفي كامل الذي قال أن إلغاء الإشراف القضائي على الانتخابات لا يمس نزاهتها، ودلل على ذلك بأن معظم دول العالم لا يوجد بها إشراف قضائي على الانتخابات وعلى الرغم من ذلك تكون الانتخابات نزيهة وحيادية.

من الإجراءات.

المراقبة الدولية

وقبل إجراء الانتخابات أبدت المنظمات الحقوقية التي تتولى مراقبة الانتخابات عن قلقها من عدم وجود نوايا لدى الحزب الوطني لإجراء انتخابات نزيهة، وأشارت إلى وجود مؤشرات تؤكد أن الحزب الحاكم يعد العدة لتزويرها.

الآراء بعد الانتخابات

حول العنف

مسألة العنف في الانتخابات تعددت الآراء، حيث قال أمين الإعلام بالحزب الوطني الحاكم علي الدين هلال أن موقف الحزب ثابت من إدانة العنف بكل أشكاله بغض النظر عن من يمارسه، وأن أحداث العنف التي صاحبت الجولة الأولى من الانتخابات كانت نتيجة عن احتدام المنافسة وسخونة أجواء المعركة الانتخابية، كما قال أن هذه الانتخابات تعتبر الأقل عنفًا مقارنة بانتخابات مجلس الشعب عام 1995والتي قتل فيها 60 مواطنًا وجرح 700 آخرون، كما قال أمين

التثقيف بالحزب الوطني محمد مصطفي كمال بأن الانتخابات كانت الأكثر تنافسًا والأقل عنفًا على الرغم من وقوع أعمال عنف واشتباكات بعدد كبير من الدوائر أدت إلى سقوط عدد من القتلى.

حول النزاهة والتزوير

في مصر، أكد مجلس الوزراء أن الجولة الأولى من الانتخابات شهدت أعلى مستوى من التنظيم والشفافية، وأن هذا أدى إلى خروجها بشكل نموذجي بينما نقيب الصحفيين ورئيس وحدة الانتخابات بالمجلس القومي لحقوق الإنسان مكرم محمد أحمد قال بأن الانتخابات لم تكن نزيهة بالكامل كما أنها لم تزور بالكامل ومن يتحيز لأحد الرأيين يعتبر متجاوز .أما مرشد جماعة الإخوان محمد بديع فقد اتهم الحكومة بأنها زورت الانتخابات، ووصف النظام الحاكم بفاقد الأهلية. وأصدر حزب الوفد الجديد بيانا اتهم فيه الحزب الوطني الحاكم بارتكاب ممارسات غير ديمقراطية، وانتهاك الشرعية الدستورية، واغتصاب حق المصريين في اختيار ممثليهم.

وعالميًا، أعربت الولايات المتحدة بلسان المتحدث باسم وزارة الخارجية عن قلقها وشعورها بالفزع إزاء المخالفات التي شابت الانتخابات، وأضاف أن الأنباء التي ترددت عن وقوع مخالفات في الانتخابات تثير شكوكًا في نزاهة العملية الانتخابية وشفافيتها. كما أن مجلس الأمن القومي الأمريكي قد أعرب عن إحباط الولايات المتحدة من مسار العملية الانتخابية قبل وخلال الانتخابات .وقد ذكرت صحيفة نيو يورك تايمز الأمريكية بتقرير لها أن الحزب الوطني الحاكم شن حملة قمع ضد جماعة الإخوان المسلمون المحظورة سياسيًا والتي تمثل أكبر حركة معارضة حقيقية في مصر.

النتائج العامة

الأحزاب	المقاعد	المكاسب	الخسائر	صافي المكاسب/الخسائر	نسبة المقاعد
الحزب الوطني الديمقراطي	420	90	0	90	?
حزب الوفد الجديد [32]	6	1	0	1	?
حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي	5	4	0	4	?
حزب الغد	1	0	0	0	?
الحزب العربي الديمقراطي الناصري	0	0	0	0	0
حزب الأحرار	0	0	0	0	0
حزب العدالة الاجتماعية	1	1	0	1	?
حزب الجيل الديمقراطي	1	1	0	1	?
حزب السلام الديمقراطي	1	1	0	1	?
مستقلون) إخوان مسلمون([33]	1	0	-87	-87	?
مستقلون (منهم 53 ينتمون للحزب الوطني[34](	68	?	?	?	?
ما زالوا في المسابقة	4				
أعضاء غير منتخبين	10				2.2
مجموع (نسبة المشاركة في الانتخابات)	518				

نتائج الجولة الأولى

أعلنت اللجنة العليا للانتخابات نتيجة الجولة الأولى من الانتخابات في يوم 30نوفمبر وأعلن المتحدث باسم اللجنة أن نسبة المشاركة في الجولة الأولى بلغت 35% كما أعلن أنه تم إلغاء النتائج في دائرة بيلا في محافظة كفر الشيخ، وأيضًا إبطال الأصوات في 1053 صندوقًا على مستوى الجمهورية. وكانت نتيجة الجولة الأولى التي أعلنت أدت إلى سيطرة مرشحي الحزب الوطني الحاكم على أغلب المقاعد من الجولة الأولى، ودخول مرشحيه الآخرين بجولة الإعادة أحيانا بوجه بعض على ذات المقعد والتي أصبح بعدها من الواضح سيطرة الحزب الحاكم مجلس الشعب المقبل، أدى

ذلك إلى إعلان انسحاب حزب الوفد الجديد ومرشحي جماعة الإخوان المسلمون من جولة الإعادة وذلك احتجاجًا على ما يرونه من تزوير وأعمال عنف صاحبت الجولة الأولى.

نتائج جولة الإعادة

أعلنت اللجنة العليا للانتخابات نتيجة جولة الإعادة في 6ديسمبر، كما أعلنت عن إبطال و257 صندوقًا في جولة الإعادة وكانت النتيجة قد زادت من حصيلة الحزب الوطني الحاكم في السيطرة على مقاعد المجلس، كما حصل حزب التجمع على خمسة مقاعد في البرلمان الجديد، كما حصلت أحزاب الجيل الديمقراطي والغد جبهة مصطفي موسى والسلام الديمقراطي والعدالة الاجتماعية على مقعد لكل منهم، كما فاز 4 مرشحين من حزب الوفد الذي كان قد أعلن انسحابه عن جولة الإعادة، كما فاز النائب مجدي عاشور من جماعة الإخوان المسلمون والذي راجت شائعات حول اختطافه من قبل الجماعة لمنعه من خوض الإعادة بعد مقاطعة الجماعة لها، إلا أنه نفي ذلك، وقد صرح أنه لا يريد أن يخسر "الإخوان" وكذلك لا يريد أن يخسر الجماهير، وناشد الجماعة أن تتركه يستمر في البرلمان على مبادئها، وكانت قد ظهرت مطالبات في الجماعة بتجميد التعامل معه . وفي أغرب حادثة من نوعها أعلن الدكتور حمدي السيد- القيادي بالحزب الوطني وأحد المرشحين في تلك الانتخابات- أنه يتهم الشرطة وقيادات في الحزب بالتزوير لصالح منافسه مجدي عاشور لكسب نقطة علي حساب جماعة الإخوان المسلمين .ويبلغ عدد النواب الذين فازوا كمستقلين 67 نائبًا، ينتمي 53 منهم للحزب الوطني وفقا لتصريحات أمين التنظيم بالحزب أحمد عز.

https://youtu.be/-TgldvSCpZI

عشرة مقاعد معينين

الرئيس مبارك مارس حقه الدستوري من خلال تعيين 10 لمجلس الشعب المصري.

وهم فيما يلي:

- محمد الدكروري (*مستشار الرئيس*).
- إسكندر غطاس (*مساعد وزير العدل*).
- انتصار نسيم حنا.
- رؤوف عدلي سعد الخراط.
- إدوار غالي بطرس الذهبي.
- سمير محمد رضوان.
- أمير جميل ميخائيل بطرس.
- جورج يوسف عبد الشهيد.
- أمينة محمد شفيق يوسف.
- جمال أسعد عبد الملاك جاد الله.

حل المجلس

في 13 فبراير 2011 وبعد تنحي الرئيس السابق محمد حسني مبارك عن الحكم استجابة لمطالب ثورة 25 يناير وتولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة حكم البلاد صدر إعلان تم بموجبه تعطيل العمل بالدستور وحل مجلسي الشعب والشورى .

نقد الانتخابات البرلمانية 2010

مراقبة الانتخابات

لن تتم هذه الانتخابات تحت إي إشراف قضائي وتم رفض الإشراف الدولي لهذه الانتخابات حيث قال الأمين العام المساعد أمين السياسات في الحزب الوطني الديمقراطي جمال مبارك في مؤتمر صحافي "أن هذا الأمر يحكمه القانون والدستور الذي أتاح لمنظمات المجتمع المدني الرقابة على الانتخابات". وأكد أمين التثقيف في الحزب محمد كمال أن الحزب يرحّب برقابة المنظمات الوطنية لكنه يرفض الرقابة الدولية، معتبراً أن إلغاء الإشراف القضائي على الانتخابات لا يمس نزاهتها: معظم دول العالم لا يوجد فيها إشراف قضائي على الانتخابات ومع ذلك تكون نزيهة وحيادية.

لكن هناك مخاوف من قبل المعارضة أن تشبث النظام الحاكم بالسلطة وعدم استعداده للتخلي عنها تحت أي ظرف يمثل عقبة كبيرة في طريق الديمقراطية وهو ما أكده عبدالمنعم سعيد رئيس مجلس إدارة الأهرام وعضو لجنة السياسات في الحزب الوطني للصحيفة قائلا أن "النظام لن يتخلى عن السلطة حتى لو اضطر إلى إجراء انتخابات مزورة." .

وفي 23 نوفمبر 2010 صرح الأمين العام للحزب الوطني صفوت الشريف برفض الحزب الوطني مجددا وجود مراقبين دوليين في العملية الانتخابية المقررة الأسبوع المقبل، واعتبر الدعوات إلى ذلك بمثابة فرض للوصاية الدولية على مصر. وقال

الشريف في تصريحات صحفية "أن لدى مصر نظاما انتخابيا دستوريا ينظم هذه العملية، ويعطيها الاستقلالية والقدرة على الإدارة بحيادية".

وسخر الشريف في تصريحات نقلتها صحيفة الجمهورية من الدول التي تقبل الرقابة الدولية، فوصفها بأنها "إما دولة ناشئة أو دولة غير مستقرة أو باحثة عن الشرعية أو طبيعتها هشة وتقبل الضغوط أو نوعا من أنواع الترف الذي لا مكان له". وأضاف "بالمشاهدة هناك مهازل كانت تقع في دول من جراء ذلك".

الاقتراح الأمريكي

في نوفمبر 2010، رفضت مصر تدخل أي جهة في انتخاباتها التشريعية التي ستجري يوم 28 نوفمبر بما في ذلك الولايات المتحدة، وأعربت عن اعتزازها بسيادتها واستقلالها. وقال مصدر في الخارجية المصرية في بيان أن مصر تعتز كل الاعتزاز بسيادتها واستقلال إرادتها الوطنية ولن تسمح لأي طرف كان، بما في ذلك الولايات المتحدة، بالتدخل في شأنها الداخلي تحت أي ذريعة.

ومضى المصدر قائلا إن الجانب الأميركي يصر على عدم احترام خصوصية المجتمع المصري بتصرفات وتصريحات تستفز الشعور الوطني المصري وكان الولايات المتحدة تحولت إلى وصي على كيفية إدارة المجتمع المصري لشؤونه السياسية"، مضيفا أن "من يعتقد أن هذا أمرا ممكنا فهو واهم"

وكان المتحدث باسم الخارجية الأميركية بي جي كراولي قد أبلغ الصحفيين في 26 نوفمبر أن الانتخابات المصرية ستتابع للتأكد من مطابقتها للمعايير الدولية، وأشار إلى أن الإدارة الأميركية شجعت مصر على الاستفادة من المراقبين الدوليين والمحليين المناسبين في الانتخابات المقبلة. ورأى كراولي أن ذلك لا يعد تدخلا في الشأن الداخلي المصري لكنه "تشجيع لدولة صديقة للولايات المتحدة باعتبار أن الانتخابات ذات أهمية كبيرة والشعب يريد مشاركة أوسع له في النظام السياسي وأن تكون له حكومة تملك صفة تمثيلية لأوسع شرائح المجتمع المصري".

ولفت البيان الصادر عن الخارجية المصرية إلى ما اعتبره مجموعات مصالح وأشخاص يقفون وراء تشجيع مثل هذا السلوك من جانب الإدارة، بل والضغط في هذا الاتجاه، موضحا أن مصر ليست معنية على الإطلاق ولا تقبل بسعي الإدارة للتخفيف من الضغط الذي تواجهه من خلال "تدخلها" في شؤون مصر الداخلية.

وأضاف المصدر أن ما تسمى مجموعة عمل مصر فيكفي النظر إلى أعضائها لنتبين أهدافها وأجندتها، فهي مجموعة من أولئك الأميركيين الذين يظنون أنهم على علم بالمجتمعات، إما من خلال قراءة التقارير التي يعدها أتباعهم من ذوي الأجندات المحددة، أو من خلال تنظيم الرحلات أو اللقاءات القاصرة، وهي من نفس نوعية المجموعات التي تهدف إلى إشاعة الفوضى في الشرق الأوسط دون الاكتراث بأية اعتبارات سوى أجندتها الضيقة في التغيير وفقا لرؤاها القاصرة.

وكان الرئيس باراك أوباما استقبل في 2 نوفمبر عددا من محللي الشؤون الخارجية وأعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين والديمقراطيين ممن يطلقون على أنفسهم مجموعة عمل مصر. وطالب هؤلاء بضمان تصويت نزيه في الانتخابات وإرسال مراقبين أجانب.

القبض على أعضاء من جماعة الإخوان

تم القبض على العديد من أعضاء الإخوان المسلمين ووضع ملصات المرشحات "بغرض اسكات الجماعة الإسلامية". وزعمت الداخلية المصرية أن القاء القبض عليهم نتيجة لانتهاكهم القوانين المفروضة والتي تمنع استخدام الشعارات الدينية كجزء من الحملة الانتخابية.

كما تقدم النائب حمدين صباحي، مرشح حزب الكرامة عن دائرة البرلس والحامول، ببلاغ لرئيس اللجنة العليا المشرفة على الانتخابات ضد ما أسماه بالانتهاكات

الفاضحة في الدائرة. وأعلن انسحابه قبل اغلاق باب التصويت، وفي 29 نوفمبر صبيحة إعلانه الانسحاب أعلن رئيس اللجنة الفرعية للانتخابات بمحافظة كفر الشيخ عن إعادة الانتخابات على مقعد الفئات بين عصام عبد الغفار مرشح الحزب الوطني، والنائب حمدين صباحي المرشح المستقل في دائرة الحامول والبرلس.

في 19 نوفمبر 2010 بثت بي بي سي تقرير عن القواعد التي أعلنتها اللجنة العليا للانتخابات بشأن رقابة هيئات المجتمع المدني المصري على الانتخابات البرلمانية 2010، وتم إجراء الحديث مع الدكتور حسن سلامة الذي قدمته الإذاعة على أنه عضو الائتلاف الوطني لمراقبة الانتخابات، وقال فيه أن القواعد التي وضعتها اللجنة مجحفة وتحد من قدرة المجتمع المدني على القيام بدوره، وبرر رأيه بأن الشروط تتطلب أن يكون المراقب حسن السير والسلوك وألا يكون منضما لأحد الأحزاب السياسية وألا يمت بصلة قرابة إلى أحد المرشحين في الدائرة التي يقوم بمتابعتها وألا يتدخل في شئون اللجنة التي تدير الانتخابات.

وأنتقد الحزب الوطني الديمقراطي، هيئة الإذاعة البريطانية لتغطيتها انتخابات مجلس الشعب 2010، ويصفها بغير الموضوعية، موضحا أن ذلك نظرا لعدم مراعاتها قواعد المهنية في التغطية الإعلامية لفاعليات العملية الانتخابية، وتجاهلها لعرض وجهات النظر المختلفة. كما أنتقد الحزب عدم تعقيب مندوب الإذاعة البريطانية الذي أدار الحوار على كلام الضيف، مضيفا أنه تجاهل حق المشاهدين في معرفة رأي اللجنة العليا للانتخابات فيما قاله المتحدث، سواء بالاتصال بالمتحدث الإعلامي للجنة أو أحد أعضائها.

في 29 نوفمبر أظهرت النتائج الأولية لانتخابات مجلس الشعب المصري، تقدم كبير لمرشحي الحزب الوطني "الحاكم"، على مرشحي الأحزاب وقوى المعارضة، وفي مقدمتها جماعة "الإخوان المسلمون"، التي أعلنت رسمياً عدم فوز أي من مرشحيها في

الجولة الأولى من الانتخابات التي جرت الأحد، في الوقت الذي ما زال أمام عدد من مرشحيها "فرصة ضئيلة" في جولة الإعادة الأسبوع المقبل.

في المقابل، أعلن الحزب الوطني فوز معظم مرشحيه على منافسيهم باكتساح، خاصة في الدوائر التي خاض فيها تسعة من وزراء الحزب المعركة الانتخابية، إضافة إلى عدد من الدوائر الأخرى، والتي كانت "شبه محسومة" لمرشحي الحزب الحاكم، ومنها دائرة السيدة زينب، لرئيس مجلس الشعب، أحمد فتحي سرور، ودائرة "الزيتون"، لرئيس ديوان رئيس الجمهورية، زكريا عزمي.

ولكن العديد من جماعات المعارضة المصرية أعلنت رفضها لتلك النتائج الأولية، بدعوى أنها جاءت نتيجة "عمليات تزوير واسعة"، وأعمال "بلطجة"، أسفرتا عن "فوز كاسح" للحزب الحاكم، وفق ما ذكر النائب السابق حمدي حسن، المتحدث باسم الكتلة البرلمانية لجماعة "الإخوان المسلمون" في مجلس الشعب "المنتهية ولايته".

وأكد النائب السابق عن دائرة "مينا البصل"، وهي نفس الدائرة التي خاض فيها انتخابات 2010، عدم نجاح أي من مرشحي الجماعة، التي تُعد واحدة من أبرز قوى المعارضة في مصر، في الجولة الأولى من الانتخابات، ولكنه أشار إلى أن هناك ما بين 12 و14 مرشحاً سوف يخوضون جولة الإعادة، في الخامس من ديسمبر المقبل، بحسب النتائج الأولية.

وكانت الجماعة، التي حققت "اختراقاً" غير مسبوقاً لسيطرة الحزب الوطني على البرلمان المصري، في انتخابات 2005، عندما فاز مرشحوها بـ 88 مقعداً يشكلون حوالي 20 في المائة من مقاعد مجلس الشعب، تسعى للفوز بنسبة تصل إلى 30 في المائة من مقاعد المجلس في الانتخابات التي جرت جولتها الأولى الأحد، والتي خرجت منها الجماعة "خالية الوفاض."

ورغم أن بعض مرشحي الجماعة ما زالت أمامهم فرصة في الجولة الثانية، إلا أن حسن بدا متشائماً بهذا الشأن، وقال: "التجربة أثبتت أن جولة الإعادة تصب في الغالب بمصلحة إما مرشح الحزب الحاكم، أو المرشح الذي ترضى عنه الحكومة"، وأضاف: "نتوقع أن تكون أعمال التزوير في الجولة الثانية أكثر مما جرى في الجولة الأولى."

كما بدا النائب الإخواني السابق متشائماً أيضاً إزاء ما طرحه عن "مستقبل التغيير السلمي" في مصر، وقال في هذا الصدد: "هناك حالة من الاحتقان تعم الشارع المصري، كما أصبحت هناك قناعة بأن التغيير بالطرق السلمية أصبح مستحيلاً"، كما أشار إلى أن "اشتراك بعض القضاة في أعمال التزوير، يعكس مدى الفساد الذي استشرى في مصر."

في المقابل، أعلن الحزب الحاكم فوز جميع الوزراء الذين خاضوا الانتخابات، بحسب النتائج الأولية، رغم أن بعضهم خاض التجربة لأول مرة، فيما خاض أحد هؤلاء الوزراء السباق في إحدى الدوائر التابعة لإحدى المحافظات كان يتولى إدارتها في السابق، حيث يُسمح للوزراء فقط، دون المحافظين، بخوض سباق الانتخابات البرلمانية.

ففي دائرة "جهينة" بمحافظة سوهاج، حقق وزير الموارد المائية والري، محمد نصر الدين علام، "فوزاً كبيراً" على منافسيه، واقتنص مقعد الفئات في أول تجربة انتخابية يخوضها في مسقط رأسه، وفق ما نقل موقع "أخبار مصر"، التابع لاتحاد الإذاعة والتلفزيون الرسمي.

وفي دائرة "حلوان والمعصرة" أنتزع وزير الإنتاج الحربي، سيد مشعل، مقعد الفئات من النائب المستقل السابق عن نفس الدائرة، الكاتب الصحفي مصطفي بكري، كما فاز وزير التضامن الاجتماعي، على المصلحي، في دائرة "أبو كبير" بمحافظة الشرقية، وفي المحافظة نفسها فاز وزير الزراعة، أمين أباظة، في دائرة "التلين"، بينما فاز وزير البترول، سامح فهمي، عن دائرة "مدينة نصر ومصر الجديدة."

وفي الإسكندرية، فاز وزير التنمية المحلية، عبد السلام المحجوب، بمقعد دائرة "الرمل"، وفي نفس المحافظة، فاز وزير الدولة للشئون القانونية والمجالس النيابية، مفيد شهاب، بدائرة "محرم بك"، بينما فاز وزير المالية، يوسف بطرس غالي، بدائرة "المعهد الفني" بالقاهرة، وفازت وزيرة التعاون الدولي، فايزة أبو النجا، بمقعد الفئات بمحافظة بورسعيد.

إلى ذلك، سقط قتيلان على الأقل الاثنين، وأُصيب عشرات آخرون، بينهم أربعة من أفراد الشرطة، في أحدث موجة من أعمال العنف التي شابت الانتخابات، ليرتفع عدد الضحايا إلى ستة، بعد سقوط أربعة قتلى الأحد، أكدت المصادر الأمنية ومصادر اللجنة العليا للانتخابات أن ظروف مقتلهم أو وفاتهم "ليس لها أي علاقة بالعملية الانتخابية."

ففي محافظة الشرقية، أفادت المصادر الرسمية بمقتل شخصين وإصابة "بضعة" أشخاص آخرين، خلال مشاجرة بين أنصار مرشح الوطني، وأنصار مرشح منافس، بدائرة "مشتول السوق"، وذكرت المصادر أن أنصار المرشح المستقل حاولوا اعتراض سيارة أحد أنصار مرشح الحزب الحاكم، الذي قام بإطلاق النار، مستخدماً "طبنجة" كانت بحوزته، مما أسفر عن سقوط قتيلين وإصابة آخرين.

وفي دائرة "قطور" بمحافظة الغربية، وبعدما أظهرت النتيجة خوض مرشح الوطني، حسن زلط، جولة إعادة، قام عدد من أنصار المرشح المستقل، حمادة القفط، بإشعال النار في صيدلية تابعة لمرشح الوطني الآخر، سيد عطية، ثم توجهوا إلى مقر الحزب الوطني ورشقوه بـ "كرات مشتعلة من النيران"، وأثناء محاولة قوات الأمن التصدي لـ "مثيري الشغب"، أُصيب نقيب شرطة وثلاثة مجندين.

2. تقرير الجمعية المصرية للمشاركة المجتمعية[54]

جاءت أهم ملاحظات الائتلاف على العملية الانتخابية كالتالي:

1. جرت الانتخابات التشريعية 2010 في مناخ سياسي شاهد تضييق على حالة الحريات العامة، إذ تخلت السلطة التنفيذية عن الوعود التي قطعتها على نفسها في برنامج حزبها للانتخابات الرئاسية والتشريعية عام 2005 بتحقيق إصلاح سياسي ودستوري، حيث تم رفض إشهار عدد من الأحزاب الجادة وفرض الحراسة على النقابات المهنية، وتأميم السلطة التنفيذية للنقابات العمالية، والتضييق على أنشطة حركات الاحتجاج السياسية والاجتماعية وحرمانها من حق التجمع السلمي والتظاهر، واستخدام العنف في مواجهة أنشطتها، وإحالة نشطاء سياسيين إلى محاكمات عسكرية، وتضييق هامش الحرية المسموح بها للصحف والفضائيات الخاصة وإلغاء بعض البرامج الحوارية في الفضائيات، والتحرش الإداري والأمني بمنظمات المجتمع المدني المستقلة. وهذا مناخ لا يسمح بإجراء انتخابات حرة ونزيهة.
2. جرت الانتخابات التشريعية 2010 في ظل بيئة تشريعية تهدر مبدأ تكافؤ الفرص بين المرشحين وتسمح للأجهزة الإدارية والأمنية بالسلطة التنفيذية بالتدخل في إدارة العملية الانتخابية. فبعد تعديلات دستورية الإشراف القضائي على الانتخابات واستبدالها بلجنة عليا محدودة الصلاحيات وتستطيع السلطة التنفيذية التدخل في تشكيلها وفقاً للقانون 18 لسنة 2007. وذلك مع احتفاظ وزارة الداخلية بصفتها ممثلة عن جهة الإدارة بعدد من الصلاحيات في إدارة العملية الانتخابية مثل القيد في الجداول الانتخابية والإشراف على مرحلة فتح باب الترشيح وتدخل الأجهزة الإدارية في منح راغبي الترشيح شهادات إثبات صفة العامل والفلاح وفقاً لأحكام القانون 38 لسنة 1972 في شأن مجلس الشعب. كما

[54] http://www.mosharka.org/index.php?newsid=336

لعبت وزارة الداخلية دوراً كبيراً أثناء إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية وفقاً للقانون رقم 68 لسنة 2010 بتعديل القرار بقانون 206 لسنة 1990 في شأن تحديد الدوائر الانتخابية لمجلس الشعب، والقرار رقم 1340 لسنة 2010 والخاص بتعديل أحكام القرار 293 لسنة 1984 بتنظيم بعض الأمور التي تتعلق ببعض إجراءات تنظيم فتح باب الترشيح واليوم الانتخابي.

3. شهدت مرحلة فتح باب الترشيح جملة من التدخلات الإدارية والأمنية، حيث انفردت وزارة الداخلية ومديريات الأمن التابعة لها بإدارة تلك المرحلة وقامت بالتضييق على بعض المرشحين المستقلين أثناء تقديم أوراقهم، وسلمت إيصالات استلام لراغبي الترشيح أثناء تقديم أوراقهم تفتح الباب لاستبعاد مديريات الأمن للمرشحين من الكشوف النهائية مع توقيعهم إقرارات تمنع ممارسة أعمال الدعاية قبل المواعيد القانونية، مما أدى بالفعل إلى استبعاد عدد من المرشحين من الكشوف النهائية بمبررات غير قانونية مثل عدم قيد المرشحين في الجداول الانتخابية على الرغم من كون بعضهم أعضاء في المجلس النيابي. كما لم يحدد السيد وزير الداخلية في قراره، رقم 2126 لسنة 2010 بفتح باب الترشيح، المستندات المطلوبة لإثبات صفة الترشيح وهو ما فتح الباب لكل مديرية أمن في تحديد المستندات المطلوبة.
4. أهدرت اللجنة العليا للانتخابات، ومديريات الأمن التابعة لوزارة الداخلية حجية الأحكام القضائية، برفضها تنفيذ أحكام القضاء الإداري التي ألزمتها بإدراج بعض المرشحين المستبعدين من الكشوف النهائية، واستشكلت جهات الإدارة أمام محاكم غير مختصة. كما تجاهلت اللجنة العليا ووزارة الداخلية حكم المحكمة الإدارية العليا الذي يلزمها بتطبيق تلك الأحكام، وهو ما أدى إلى بطلان الانتخابات ووقف إعلان نتائج عدد من الدوائر مثل دائرة مزغونة والجمالية والدقي والعجوزة وميت غمر.

5. بدأت أعمال الدعاية قبل إعلان اللجنة العليا للكشوف النهائية في جميع الدوائر الانتخابية، وتغاضت اللجنة عن التجاوزات التي مارسها الوزراء وأصحاب النفوذ والسطوة من الحزب الحاكم في دوائرهم من استخدام سلطتهم وموظفي الإدارة المحلية والمحافظين وقطع وعود انتخابية على أنفسهم من ميزانيات الوزارات، كما ظهرت اللجنة العليا عاجزة أمام خرق مرشحي الحزب الوطني والمستقلين والمعارضة لقواعد الدعاية التي أعلنتها من تجاوز سقف الإنفاق المالي واستخدام الشعارات الدينية واستخدام منشآت الدولة، مع غياب كامل للسياسة في الدعاية الانتخابية واعتماد المرشحين على تقديم رشاوي عينية ومادية للناخبين مستغلين رمضان وعيد الأضحى وتقليص فترة الدعاية لمدة أسبوعين فقط تخللها أجازه العيد.
6. شهدت جولتي الانتخابات تدخلات إدارية وأمنية فجة، وعنف وبلطجة على مرأى ومسمع من الأجهزة الأمنية، أثناء اليوم الانتخابي وفي عملية الفرز، وهو ما أسفر عن مقتل ووفاة عدد من المواطنين. وكان ذلك لحرمان مندوبي المعارضة والمستقلين من الحصول على توكيلات، من أجل السماح لمرشحي الحزب الوطني من ممارسة الدعاية داخل مراكز الاقتراع، مع استشراء ظاهرة تسويد البطاقات الانتخابية في غياب الإشراف القضائي في اللجان الفرعية التي أشرف عليها موظفو السلطة التنفيذية، بالإضافة إلى تجاوزات في أعمال الفرز حيث تم طرد ومنع مندوبي المعارضة والمستقلين من حضور أعمال الفرز التي شهدت تلاعب، وتأخير اللجنة العليا للانتخابات إصدار نتائج الجولة الأولى لمدة 48 ساعة، وظهور بعض النتائج مغايرة عن ما أعلنته بعض اللجان العامة أثناء عمليات الفرز، وهو ما أدى إلى انسحاب مرشحي جماعة الإخوان المسلمين وحزب الوفد من الجولة الثانية التي شهدت جملة من التجاوزات من منع وكلاء ومندوبين وتسويد بطاقات

لصالح بعض مرشحي الحزب الوطني وحزب التجمع الذي استمر في جولة الإعادة.

7. واجهت النساء المرشحات والناخبات نفس المعوقات التي واجهها المرشحون والناخبون في جميع مراحل العملية الانتخابية مما يؤكد صعوبة قراءة تمكين النساء سياسيا بمعزل عن الوضع السياسي والثقافي العام في المجتمع. وفي نفس السياق جاء تطبيق نظام الكوتا ليزيد من عدد السيدات داخل المجلس دون العمل على تمكينهن، فقد واجهت المرشحات دائرة انتخابية كبيرة الحجم وتساوي في سقف الإنفاق المالي للدعاية الانتخابية مع الدوائر العادية وغيرها من التضييقات والتعسفات الإدارية التي واجهت المرشحين مما أتاح الفرصة للنساء المنتميات للحزب الوطني للفوز بتلك المقاعد وجاءت النتيجة لتؤكد تلك المؤشرات.
8. تدخلت الأجهزة الإدارية والأمنية للسلطة التنفيذية ومنعت بعض المنظمات من ممارسة أعمال الرقابة. حيث رفضت وزارة التضامن الاجتماعي تنفيذ الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية لمشروعها لمراقبة الانتخابات، ورفضت اللجنة العليا إعطاء تصاريح لأكثر من 1000 مراقب للجمعية لأسباب أمنية، وإعطاء جمعيات حقوقية 10% فقط من طلبات التصريح للمراقبة، بالإضافة إلى قرارات اللجنة العليا للانتخابات التي قصرت حق منظمات المجتمع المدني على حق متابعة الانتخابات وليس مراقبتها.

كانت هذه أبرز ملاحظات الائتلاف على العملية الانتخابية 2010، والتي جاءت في مجملها لتؤكد على غياب الإرادة السياسية للسلطة التنفيذية في إجراء انتخابات حرة ونزيهة ومطابقة للمعايير الدولية.

4. التقرير العاشر للجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية عن أعمال الفرز لانتخابات مجلس الشورى[55]

في إطار أنشطة مرصد حالة الديمقراطية، تابع المرصد أعمال الفرز والتي استكملت فيه الأجهزة الإدارية والأمنية للسلطة التنفيذية المسلسل الهزلي التي أطلقت عليه انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى، وقد خالفت الأجهزة الأمنية والإدارية ورؤساء اللجان العامة والفرعية، آخر قرارات اللجنة العليا، وهو القرار المتعلق بتنظيم إجراءات الفرز، مما يضع اللجنة العليا في حرج بالغ حيث تم مخالفة جميع قرارتها في مراحل العملية الانتخابية المختلفة من فتح باب الترشيح حتى عملية الفرز.

وكانت اللجنة قد أصدرت قرار بتشكيل لجأن الفرز برئاسة أحد أعضاء اللجنة العامة وعضوية 2 من رؤساء اللجان الفرعية، على أن يتولى أمانة لجنة الفرز أمين اللجنة العامة، على أن يتم الفرز بمقر اللجنة العامة وتحت إشرافها، وأكدت اللجنة في قرارها على حق كل مرشح أن يوكل من يحضر عنه في لجنة الفرز على أن يقتصر دوره على إثبات ملاحظاته في محضر الفرز، كما حددت مجموعة من الإجراءات والقواعد القانونية لمحاضر الفرز وإعلان النتائج، وقد خالف رؤساء اللجان العامة والفرعية والأجهزة الأمنية قرارات اللجنة العليا وكانت أبرز المخالفات في أعمال الفرز:

أولاً:

تم منع دخول وكلاء المرشحين ومراقبي المرصد في دوائر باب الشعرية، وقصر النيل والبساتين، وإمبابة، وشبرا، وميت غمر، والشرقية، والإسكندرية، وقد فرض طوق أمني مشدد على مقرات الفرز في معظم دوائر الجمهورية، ورفضت الأجهزة الأمنية الاعتراف بالتصريحات الصادرة من اللجنة العليا لمراقبي منظمات المجتمع المدني،

[55] http://www.mosharka.org/index.php?newsid=92

وتم منعهم من حضور أعمال الفرز بل وأمتد الأمر على منع المرشحين في بعض الدوائر.

ثانيا:

مقرات اللجان العامة التي سمح للمراقبين والمرشحين ووكلائهم بدخولها والتي جرى فيها الفرز كانت اشبه بالموالد والأسواق حيث انتشرت الفوضى، وكان بعض رؤساء اللجان الفرعية ومعهم "مناديب" للحزب الوطني يفرزوا الأصوات ويقومون بتجميعها في غياب رئيس اللجنة العامة، الذي كان يقطن في حجرة مستقلة بل وقام بعض أعضاء اللجان الفرعية بفرز الأصوات في مقرات اللجان، وقاموا بإبلاغ النتائج على الهاتف المحمول لرؤساء اللجان العامة، وكانت أوراق الاقتراع ملقاة في على الأرض داخل مقرات الفرز وقد حصل مراقب المرصد في الفيوم على عدد منها، وتكررت حوادث الفوضى في أثناء الفرز في لجنة الفرز في دائرة دمنهور حيث أشتبك أحد المرشحين المستقلين مبروك زعيتر مع أحد رؤساء اللجان الفرعية لتسويده بطاقات خارج خيمة الفرز، وتكرر المشهد في الفيوم، والمحلة، والسويس، ومصر الجديدة.

ثالثاً:

لم تراعى أبسط القواعد والإجراءات القانونية أثناء عملية الفرز حيث ظهر جلياً جهل رؤساء اللجان الفرعية بالإجراءات التي يتم بها محاضر الفرز.

رابعاً:

تواجد رجال الأمن داخل لجأن الفرز وتحكموا فيها وطردوا وكلاء المرشحين ومراقبي منظمات المجتمع المدني، ولم يتمكن المرشحين ووكلائهم من أثبات ملاحظاتهم في محاضر الفرز.

5. من جريدة الوفد[56]

شهدت الساحة البرلمانية في مصر أكبر موقعة تزوير انتخابي في 30 نوفمبر 2010، والتي أسفرت عن برلمان الحزب الواحد " الحزب الوطني" حيث حصل على 420 من أصل 518 مقعد برلماني وأعلنت اللجنة العليا للانتخابات عن بطلان 257 صندوقا في جولة الإعادة.

انسحاب "الوفد" وخطة عز للقضاء على الإخوان الجماعة "المحظورة".

بات الحزب الوطني يصف جماعه الإخوان المسلمين بالجماعة "المحظورة" ومنعهم من الظهور على شاشات التليفزيون المصري، ويرجع الفضل في ذلك إلى خطة المهندس أحمد عز، أمين التنظيم في الحزب الوطني، والذي يوصف بأنه مهندس الانتخابات 2010.

وتعالت نبرة الاتهامات من جماعة الإخوان المسلمين ضد الحزب الوطني بتزوير الانتخابات التي أدت إلى خسارتهم لمقاعدهم الـ 88 في البرلمان المنتهية دورته، فيما بقي لهم 14 مقعدا يخوضون عليها جولة الإعادة 5-مع تضاؤل فرصهم في الفوز بها.
فتم سجن 12 إخواني عامين لاستخدام الشعارات الدينية.
من أبرز ما حدث في تلك الانتخابات انسحاب حزب الوفد من السباق الانتخابي برغم حصوله على 6 مقاعد برلماني.

---

[56] http://alwafd.org/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A/151222-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-2010

تويتر وفيس بوك شاهد إثبات على تزوير انتخابات 2010

وفي غياب الرقابة الدولية على الشبكة العنكبوتية "تويتر وفيس بوك" تم بث العديد من الفيديوهات التي صورت بواسطة كاميرات المحمول لمشاهد تم رصدها لعمليات التزوير الانتخابي من خلال تسويد بطاقات الناخبين لصالح مرشحي الوطني دون السماح للناخبين بالتصويت وفق اختياراتهم.

6. مصر 2010: هيمنة للحزب الوطني في الانتخابات وتمديد لقانون الطوارئ[57]: عمال "متذمرون" لجأوا إلى أرصفة البرلمان

الثلاثاء 21 ديسمبر 2010

لم تخلُ الساحة السياسية المصرية من أحداث وتطورات عام 2010، وكان من بين الأحداث التي حملها العام في جعبته إقرار مجلس الشعب تمديد العمل بقانون الطوارئ المفروض منذ 29 عاماً لعامين آخرين.

ورغم ما قيل عن أن التمديد حمل هذه المرة صورة جديدة للقانون بعد قصره على الإرهاب والمخدرات، إلا أن احتجاجات شعبية ومظاهرات خرجت تؤكد أن من حق الشعب أن ينعم بالحرية الكاملة.

اعتصامات على أبواب البرلمان

وخلال عام 2010 لجأ الكثير من العمال الذين ضاقوا ذرعاً بما آلت إليه ظروفهم إلى أرصفة البرلمان، وصارت اعتصامات من أطولها اعتصام عمال شركة "أمونسيتو" للغزل والنسيج الذين كانوا يسعون إلى ضمان حقوقهم بعدما هرب مالك الشركة نتيجة تراكم الديون عليه، لتقرر وزارة القوى العاملة ولجنة القوى العاملة بمجلس الشعب تصفية الشركة وخروج العمال على المعاش المبكر.

---

[57] http://www.alarabiya.net/articles/2010/12/21/130433.html

وانتهت الأزمة بموافقة العمال على اتفاق يقضي بتحمل بنك مصر، الذي آلت إليه أصول الشركة بصفته الدائن الأكبر لها، تعويضات وصلت إلى 65 مليون جنيه، عام 2010 شهد أيضا إجراء انتخابات غرفتي البرلمان، الشورى والشعب، وكانت النتيجة فيهما ليست فقط ضمان الأغلبية للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم وإنما كفلت له الانفراد بشؤون بلد فقد معظم أبنائه مجرد الرغبة في المشاركة، وفقاً لمعدلات المشاركة الرسمية في التصويت.

انتخابات التجديد النصفي للشورى

وشهدت مصر في يونيو من العام الجاري انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى التي حسمها الحزب الوطني لصالحه، ولكن ظل الأمل يحدو المعارضة في الحصول على جزء من كعكة انتخابات مجلس الشعب.

ومن بين مقاعد التجديد النصفي للمجلس الثمانية والثمانين، فاز الحزب الحاكم بـ 14 منها بالتزكية قبل التصويت، وبلغ نصيبه الإجمالي منها 80 مقعداً، وحصلت أحزاب المعارضة على أربعة مقاعد وحصل المستقلون على أربعة أخرى.

وخرجت جماعة "الإخوان المسلمين" المحظورة من وجهة نظر الحكومة من هذه الانتخابات "صفر" اليدين، وسط اتهامات بحصول الكثير من الانتهاكات واستغلال الحزب الحاكم لمؤسسات الدولة لخدمته.

ورغم هذا قررت الجماعة خوض انتخابات مجلس الشعب لعلها تحقق ما حققته في انتخابات الدورة السابقة التي كانت لها فيها خمس المقاعد.

وفي الأيام التي سبقت الانتخابات دأبت قوات الأمن على شن حملات اعتقالات ضد أنصار الجماعة إلا أن هذا لم يثنها عن المشاركة، ولكن لم تجد الجماعة بداً من الانسحاب من جولة الإعادة بعد اكتساح الحزب الحاكم في الجولة الأولى للانتخابات التي وصفتها بأنها "الأسوأ في تاريخ مصر".

وعلّق جورج إسحق، المنسق السابق لحركة كفاية المعارضة، قائلاً إن "ما حدث في جولة انتخابات مجلس الشعب الأولى من انتهاكات أثبت أن من قاطع الانتخابات كانت لديه رؤية ثاقبة، ومن شارك دفع الثمن".

أحمد عز: كيف أسقط "الوطني" التنظيم المحظور؟

وافتخر الحزب الحاكم بإطاحته بالجماعة على لسان أمين التنظيم بالحزب أحمد عز الذي رأى أن "العنوان الأمثل لانتخابات مجلس الشعب هو: كيف أسقط الوطني التنظيم المحظور"، في إشارة إلى الإخوان المسلمين. وعزا عز ذلك إلى "الأسلوب المبتكر" الذي أنتهجه الحزب الحاكم.

وبعد أن لجأت منظمات مصرية غير حكومية إلى الرئيس حسني مبارك ودعته إلى استخدام صلاحياته الدستورية لحل مجلس الشعب الجديد، الذي بلغت حصة الحزب الحاكم فيه 420 مقعداً من إجمالي 508 مقاعد، وذلك وفقاً للمنظمات "في ظل الانتهاكات والمطاعن الخطيرة التي تحاصر بقوة مشروعية المجلس"، بدد مبارك الآمال في حل المجلس وأعرب خلال لقائه أعضاء الهيئة البرلمانية للحزب الوطني قبل أيام عن سعادته بعدد المقاعد التي حصدها الحزب الوطني.

وفيما اعتبره البعض إثلاجاً للصدور، قال مبارك: "كرئيس مصر كنت أود لو حققت الأحزاب نجاحاً أكبر ولم تهدر جهودها في مناقشة مقاطعة الانتخابات والانسحاب منها"، كما أعلن إدانته للتجاوزات "التي شهدتها بعض الدوائر، وعكست سلبيات مرفوضة من بعض المرشحين سعت إلى التأثير على الناخبين من خلال المال".

غموض موقف البرادعي من الترشح

ويبدو أن محمد البرادعي، رئيس الجمعية الوطنية المصرية للتغيير المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، لم يحسم رأيه بعد بشأن "الإصرار" على المشاركة في الانتخابات الرئاسية.

فقد أطلت علينا قبل أيام تصريحات للبرادعي قال فيها أن الحزب الوطني لن يفوز في الانتخابات الرئاسية المقبلة "إذا استطعنا أنا وغيري من المستقلين أن نخوضها"، مع تجديد الدعوة لمقاطعة الانتخابات الرئاسية حال عدم السماح "له وللمستقلين" بخوض الانتخابات، وهي التصريحات التي رآها البعض "تراجعاً" للموقف الذي أعلنه البرادعي أخيراً من أنه لن يخوض الانتخابات الرئاسية لاقتناعه "تماماً بأن الترشح للانتخابات ليس له أي معنى في ظل الظروف الراهنة".

وتجدر الإشارة إلى أن الدستور المصري لا يسمح لمرشح مستقل بخوض انتخابات الرئاسة إلا إذا حصل على دعم 250 عضواً من أعضاء مجلسي الشعب والشورى والمجالس المحلية، وهو ما يستحيل تحققه في ظل "الهيمنة" شبه المطلقة للحزب الحاكم على جميع هذه المجالس.

تحرك دبلوماسي قبيل انتخابات "الشعب"

دبلوماسياً زار الرئيس المصري حسني مبارك قطر قبيل انتخابات مجلس الشعب، وهي "التي تأتي بعد قطيعة" منذ الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان صيف عام 2006 "تحسين صورة مصر في مواجهة الانتقادات الأمريكية والأوروبية لملف الانتخابات".

وتلت تلك الزيارة زيارة قام بها الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، رئيس الوزراء وزير خارجية دولة قطر، إلى مصر، تلت زيارة لأمير قطر نفسه الشيخ حمد بن خليفة لمصر قيل إنها جاءت لأداء واجب العزاء لأسرة أحد معلميه المصريين.

وبطبيعة الحال كان لمصر نصيبها "المعتبر" من تسريبات موقع "ويكيليكس"، وركزت وسائل الإعلام المصرية على مصداقية "الدبلوماسية المصرية"، بعدما كشفت إحدى البرقيات أن الرئيس مبارك حذر بالفعل الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش

من غزو العراق، وأكدت الوثائق أن مبارك اعتبر الحرب التي قادها بوش على بغداد "عبثاً خطيراً".

وكان بوش قد ادعى في كتابه "نقاط القرار" أن الرئيس مبارك حذره قبل الغزو الأمريكي لبغداد من امتلاك الرئيس العراقي الراحل صدام حسين أسلحة بيولوجية، وهو ما نفاه السفير سليمان عواد المتحدث باسم رئاسة الجمهورية، مؤكداً أن مبارك حذر بوش والعديد ممن التقاهم من المسؤولين الأمريكيين من الإقدام على غزو العراق، لما يمثله ذلك من مخالفة جسيمة للشرعية الدولية.

جدل بسبب تغيب الرئيس المصري

وشهد عام 2010 جدلاً واسعاً بسبب تغيب الرئيس المصري حسني مبارك ثلاثة أسابيع في ألمانيا لما قيل إنه إجراء عملية لاستئصال الحويصلة المرارية وزوائد في الاثني عشر. ثم بقي لفترة في شرم الشيخ لقضاء فترة نقاهة.

وتسبب هذا في حالة من القلق والترقب رغم سعي الإعلام الحكومي ورجال الدولة لطمأنه الشعب بصورة يومية إلا أن هذا لم يكن، في رأي مراقبين، كافياً بالنظر إلى ما جرت عليه العادة من اعتبار صحة الرئيس من "الثابوهات" التي يحرم الخوض فيها.

ويرى هؤلاء المراقبون أن هذا ينطبق بصورة أكبر على مبارك الذي يحكم منذ عام 1981، وهو ما يعني أن جميع المصريين اقل من 30 عاماً ولدوا وعاشوا في عهده، فأن التعديلات الدستورية الأخيرة حول الترشح للرئاسة تعزز من فرصة نجله جمال مبارك (47 عاماً) إذا ما اختاره الحزب الحاكم كمرشح له. ورغم أن العام بدأ بحديث حول احتمال تعدد وتوسع انتماءات المرشحين للرئاسة، فأنه ينتهي وقد بدت الأمور في حكم المحسومة لمرشح الحزب الوطني بعد خروج أحزاب المعارضة الرئيسة مثل الوفد والناصري من سباق الرئاسة مقدماً في ضوء عدم وجود تمثيل لها في مجلس الشعب.

7. جماعة الإخوان وانتخابات 2010 البرلمانية[58]

الجمعة 12-11-2010 14:30

كتب: عمرو حمزاوي ,ميشيل دن

إذا ما قورنت بوضعيتها في انتخابات 2005 البرلمانية، تبدو وضعية جماعة الإخوان المسلمين اليوم وقبل أسابيع قليلة من انتخابات 2010 ملتبسة ومأزومة. بل أن تعجب الكثيرين في مصر إزاء تمسك "الجماعة" بالمشاركة في انتخابات 2010 ورغبتها في الحفاظ على درجة من التمثيل البرلماني، على الرغم مما تعرضت له من قمع منظم منذ 2005 والحصاد الهزيل لعملها في مجلس شعب 2005-2010 ومع القيود الكثيرة المفروضة على مشاركتها الانتخابية وآخرها استبعاد ما يقرب من خمسة مرشحيها لانتخابات 2010، يبدو شديد المنطقية والواقعية.

في 2005 دفعت "الجماعة" بأكثر من 150 مرشح للسباق الانتخابي في سياق سياسي اتسم بحراك غير مسبوق وبتفضيل معظم أحزاب وحركات المعارضة خيار المشاركة في الانتخابات كالاستراتيجية الأمثل لمنازعة سيطرة مؤسسة الحكم والحزب الوطني على المجالس التشريعية، وفي لحظة توافق داخلي بين قيادات الجماعة وأطرها التنظيمية على تفضيل المشاركة، رتب رفع مستواها إلى حدود المنافسة غير المسبوقة على أكثر من ثلث مقاعد مجلس الشعب المنتخبة (444 مقعد في 2005).

عوَّلت "الجماعة" في حملات مرشحيها الانتخابية على شعار "الإسلام هو الحل"، ولم يكن حظر النشاط السياسي المستند إلى مرجعية دينية قد مرر دستوريا آنذاك، شأنه في ذلك شأن الحظر القانوني لاستخدام الشعارات الدينية في الانتخابات الذي نص عليه في القانون رقم 18 لعام 2007، واعتمدت على الحضور المجتمعي القوي للعديد من مرشحيها في دوائرهم الانتخابية وعلى التصويت الاحتجاجي ضد مرشحي الحزب

[58] http://www.almasryalyoum.com/news/details/95071

الوطني للفوز بما يقرب من خمس مقاعد مجلس الشعب (88 مقعد) للمرة الأولى في تاريخ مشاركاتها في الانتخابات البرلمانية.

ذات السياقان، السياسي العام والداخلي الخاص بجماعة الإخوان، يختلفان اليوم جوهريا عن 2005 ويصنعان مشهدا مغايرا لمشاركة "الجماعة" في انتخابات 2010. فالحراك السياسي تعرّض لانتكاسات متتالية خلال الأعوام الماضية تمثلت أهم ملامحها في تمديد العمل بقانون الطوارئ وإدخال بعض التعديلات الدستورية غير ديموقراطية المضمون (كتعديل المادة 88 الذي أزال الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات) وعودة الأجهزة الأمنية والحكومية للتضييق على المعارضة وممارسة قمع منظم لتحجيمها، نالت منه جماعة الإخوان بالتعقب المنتظم لكوادرها وبالمحاكمات العسكرية لعدد من قياداتها ومموليها نصيب الأسد. انتكاسات الحراك السياسي هذه أزمت بشدة وضعية المعارضة وأنهت توحدها حول تفضيل المشاركة في الانتخابات على ما يدلل عليه انقسامها الراهن بشأن انتخابات 2010 بين أحزاب وحركات مقاطعة كالغد والجبهة الديموقراطية وأخرى مشاركة كالوفد والتجمع والإخوان. كما أن نفس الانقسام يعاد إنتاجه بين قطاعات الرأي العام القريبة من أو المتعاطفة مع المعارضة، والتي بات بعضها يشكك في رجحان خيار المشاركة في ظل انتكاس الحراك وغياب أفق الإصلاح الديموقراطي، ويدعو إلى عدم خوض الانتخابات بغية الامتناع عن تقديم صك شرعية ديموقراطية زائفة لمؤسسة الحكم وللحزب الوطني. وبغض النظر عن مضامين جدل المقاطعة والمشاركة اليوم في مصر، يفرض تغير السياق السياسي بعض القيود على مشاركة جماعة الإخوان في 2010 ويضعف من قدرتها على الفعل الجماهيري والتنظيمي، شأنها هنا شأن بقية الأحزاب والحركات التي قررت المشاركة.

بيد أن التغير الأخطر في حالة جماعة الإخوان يتعلق بالتراجع الحاد لتوافقها الداخلي، أن بين قياداتها ورموزها أو بين أطرها التنظيمية، حول تفضيل المشاركة في الانتخابات وتواتر الشواهد المدللة على ذلك خلال الآونة الأخيرة. فالالتزام بخيار المشاركة في ظل تحدي القمع الحكومي المنظم وكلفته الباهظة بات محل تنازع وتشكيك بينين داخل "الجماعة"، ولم يعد الرأي العام ببعيد عن المقولات والمقولات المضادة. كذلك تراجعت كثيرا، وفي ارتباط وثيق بالحصاد التشريعي والرقابي الهزيل لعمل كتلة الإخوان بمجلس الشعب 2005-2010، صدقية خطاب "الجماعة" المدافع عن أهمية الانتخابات وفوائد التمثيل البرلماني، أن بالتعويل على حجج من شاكلة تنشيط قواعد الإخوان الجماهيرية وعدم ترك الساحة السياسية خالية لمؤسسة الحكم أو بالدفع بأن "الجماعة" توظف حضورها في مجلس الشعب لطرح قضايا مصر الكبرى والتواصل حولها مع الرأي العام وللحفاظ على قدر من حرية الحركة التنظيمية لبعض قياداتها وأعضائها تكفله في لحظات القمع الحكومي الحصانة البرلمانية.

فمن جهة، تعالت نداءات بعض الرموز الإخوانية التي دوما ما تبنت المشاركة في الانتخابات ودافعت عنها كالدكتور عبد المنعم أبو الفتوح (عضو مكتب الإرشاد السابق) بالابتعاد عن الانتخابات طالما استمر تراجع الحراك السياسي في مصر وفي ظل التهافت الشديد لتأثير نواب "الجماعة" في مجلس الشعب على مخرجات العمل التشريعي ومحدودية فاعلية دورهم الرقابي. من جهة ثانية، وما أن تم استطلاع رأي أعضاء مجلس شورى "الجماعة" حول الانتخابات البرلمانية 2010 وموقفهم من خياريي المقاطعة والمشاركة وخرج مكتب الإرشاد على الرأي العام بتشديد على أن أغلبية ساحقة (بلغت في بعض التقديرات 98%) فضلت المشاركة، حتى تصاعدت أصوات بعض النافذين ب "الجماعة" (كان من بينهم أحد مستشاري المرشد العام السابق

محمد مهدي عاكف) مشككة في النتيجة المعلنة ومقترحة أن الأغلبية التي فضلت المشاركة تجاوزت 50% بقليل.

من جهة ثالثة، شكل بعض الأعضاء، أبرزهم مختار نوح وهيثم أبو خليل وخالد داوود وعبد الحي الفرماوي وإبراهيم الزعفراني، جبهة للمعارضة داخل "الجماعة" (يطلقون هم على أنفسهم مسمى "إخوان مسلمون إصلاحيون") وجاهروا في بيان علني برفضهم قرار المشاركة في الانتخابات وتوافقهم مع الأحزاب والحركات التي دعت للمقاطعة نظرا لفساد العملية الانتخابية وغياب ضمانات النزاهة والشفافية، بل وضمنوا بيانهم مطالبة الجماعة بالفصل بين الدعوة والعمل السياسي وبتكوين حزب سياسي شرعي للاضطلاع بالأخير. من جهة رابعة، قرر عدد معتبر من نواب الجماعة في مجلس شعب 2005-2010، بلغ وفقا لبعض التقارير الإعلامية 22 نائب، التنازل عن الترشح في انتخابات 2010 البرلمانية وعلل بعضهم ذلك بأن المناخ السياسي الراهن لا يتماشى مع طموحاتهم وآمالهم في إحداث ممارسة ديموقراطية حقيقية تحت قبة البرلمان.

يؤثر تراجع توافق "الجماعة"، وما يصاحبه من تكاثر لشواهد الانقسام وما له من تداعيات خطيرة على صدقيتها أمام الرأي العام، بالسلب على مشاركة الإخوان في انتخابات 2010 البرلمانية. فالأطر التنظيمية والقواعد الجماهيرية للجماعة لم تعتد التعاطي مع تباين مواقف القيادات أو مع حضور الانقسامات الحادة بين صفوف "الجماعة" والانتخابات باتت على الأبواب، وتتعمق الأزمة هنا مع شيوع حالة من الإحباط الداخلي من جراء الحصاد الهزيل للمشاركة السياسية ومحدودية فاعلية أدواتها الرئيسة والمتمثلة في المشاركة في الانتخابات والعمل البرلماني على نحو يمكن معه توقع عزوف البعض في الأطر التنظيمية والقواعد الجماهيرية عن القيام بدورهم في السباق الانتخابي، بل وربما مقاطعته الكاملة.

كذلك تبدو "الجماعة" في مقاربتها للسباق الانتخابي القادم فاقدة للقدرة التنظيمية وللجراءة السياسية اللازمتين للتعامل مع ما جديد الإطار الدستوري والقانوني الحاكم لانتخابات 2010 إذا ما قورن بسابقه في 2005. والمثال الأبرز في هذا الصدد هو إصرار الإخوان (إلى لحظة كتابة هذا التحليل) على رفع مرشحيهم لشعار "الإسلام هو الحل" في حملاتهم الانتخابية في تجاوز صريح للحظر القانوني لاستخدام الشعارات الدينية في الانتخابات وفي مخالفة لقرارات اللجنة العليا للانتخابات المخولة الإشراف الكامل على العملية الانتخابية. كما أن "الجماعة" في برنامجها الانتخابي 2010 المعنون "الإسلام هو الحل (حرية.. عدالة.. تنمية.. ريادة)"، وهو لا يحوي جديدا سياسيا أو برامجيا يذكر، تتحايل على الإشكاليات الكبرى المترتبة على التناقض بين رفضها فصل الدين عن السياسة وبين النص الدستوري الذي يحظر النشاط السياسي المستند إلى أو ذي المرجعية الدينية (المادة الخامسة) بالمطالبة بتعديل الدستور، وكذلك على التناقض بين تمسكها بالانتقاص من حقوق المواطنين المصريين الأقباط باستبعادهم من مناصب الدولة العليا (وهو ما ضمنته "الجماعة" برنامجها المعلن في 2007 لتأسيس حزب سياسي) وبين المواد الدستورية التي تنص على المساواة الكاملة بين المواطنين المصريين بالسكوت عن الأمر برمته في البرنامج الانتخابي. وواقع الأمر أن قرار الإخوان المشاركة في الانتخابات لا يستقيم مع مثل هذا التعامل التحايلي، فالمشاركة تفرض واجب القبول الكامل بالإطار الدستوري والقانوني الحاكم وتستدعي مطلق الالتزام بمواطنة الحقوق المتساوية دون تمييز.

تؤثر إذا تغيرات السياق السياسي العام والداخلي الخاص بجماعة الإخوان بالسلب على مشاركتها في الانتخابات وتضعف من قدراتها التنظيمية والجماهيرية، وأغلب الظن أن ذات التغيرات هي التي سببت اكتفاء "الجماعة" بتسجيل أوراق 135 مرشح (بينهم 15 سيدة ترشحن على مقاعد الكوتا النسائية) للمنافسة على 508 مقعد

منتخب بمجلس الشعب الجديد (أي على ما يقرب من 26% من إجمالي المقاعد) مقارنة بترشيحها 160 مرشح في انتخابات 2005 نافسوا على 444 مقعد (أي بنسبة 36% من إجمالي المقاعد). لذا، وبالإضافة إلى تصريحات بعض قيادات الحزب الوطني التي دللت على نية مبيته من مؤسسة الحكم لتحجيم وجود الإخوان في مجلس الشعب وكذلك شطب السلطات الرسمية لخمسة مرشحي الإخوان خلال إجراءات التسجيل (28 مرشح)، ربما كان توقع محدودية مكاسب الإخوان في الانتخابات المقبلة وانحسار تمثيلهم البرلماني في المجلس القادم عن مجلس 2005-2010 هو الأقرب للتحقق بحسابات التحليل الموضوعي.

8. الاتجاه إلى تشكيل "برلمان موازي" البرلمان الموازي أداة المعارضة بمصر[59]

بينما اعتبر نواب سابقون في مصر تدشين "البرلمان الموازي" تزامنا مع بدء جلسات مجلس الشعب الجديد "آلية للمواجهة السياسية الشاملة مع النظام الذي أثبتت الانتخابات البرلمانية الأخيرة أنه لا يحترم إرادة الشعب" سخر النواب الجدد من هذه الخطوة واعتبروها تعبيرا عن الإفلاس السياسي الذي يعاني منه النواب السابقون على حد قولهم.

وكان نحو 120 من النواب السابقين بالبرلمان من أحزاب المعارضة والمستقلين وأعضاء الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم الذين لم يفوزوا في الانتخابات الأخيرة، قد دشنوا ما أسموه "برلمانا موازيا" وعقدوا أولى جلساته من خلال اعتصام رمزي أمام محكمة مجلس الدولة بالتزامن مع انعقاد الجلسة الافتتاحية للمجلس الجديد.

ويضم البرلمان الموازي مجموعة من النواب المشهود لهم بالكفاءة والحراك داخل المجلس المنتهية ولايته من بينهم جمال زهران ومصطفي بكري وحمدين صباحي وعلاء عبد المنعم وسعد عبود، والنائبان الإخوانيان محسن راضي وأحمد دياب.

"سعد عبود: البرلمان المزور هيئة برلمانية للحزب الوطني الحاكم ودوره لن يتعدى الموافقة والاستحسان لكل ما تطرحه الحكومة من قوانين جائرة وقرارات تتعارض مع مصالح أبناء الوطن". وفي تصريح للجزيرة نت أكد سعد عبود. عضو حزب الكرامة . تحت التأسيس أن فكرة أنشاء مؤسسات موازية وجدت قبل هذه الانتخابات "سيئة السمعة" لأنشاء مؤسسات موازية في مواجهة حالة "التحلل المؤسسي التي تعتري النظام السياسي في مصر".

---

[59] http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2010/12/14/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%8A-%D8%A3%D8%AF%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D8%A9-%D8%A8%D9%85%D8%B5%D8%B1

وأضاف أن ما حدث في هذه الانتخابات عجّل بهذه المواجهة، ومن ثم يعتبر البرلمان الموازي "حالة سياسية" وليس حالة برلمانية، مشيرا إلى أن هذا البرلمان يستوعب كل أطياف الشعب وتياراته السياسية لمواجهة نظام لا يحترم إرادة الشعب على حد قوله.

وحول طبيعة المهام المنوطة بالبرلمان الجديد، أكد عبود أن ثمة حزمة من القوانيين بانتظار هذا المجلس الذي سيعمل على إصدار قوانين تحقق مصالح الغالبية العظمى من أبناء الشعب، وتكون مضادة للقوانين التي سيصدرها المجلس المطعون في شرعيته.

وأشار إلى أن البرلمان "المزور" هو هيئة برلمانية للحزب الوطني ومن ثم فأن دوره لن يتعدى الموافقة والاستحسان لكل ما تطرحه الحكومة من قوانين جائرة وقرارات تتعارض مع مصالح أبناء الوطن على حد تعبيره. وقال النائب السابق أن هذا البرلمان ممكن أن يتحول فيما بعد إلى جمعية تأسيسية يكون منوطا بها صياغة دستور جديد يتم طرحه على الشعب في هذه المرحلة المفصلية التي تمثل نهاية عصر وبداية عصر جديد، ويكون للشعب فيها دور في توجيه الأحداث بما يحقق مصالحه والتصدي لمشروع التوريث الذي تم إحياؤه بعد الانتخابات الأخيرة.

مطالب

وردا على سؤال حول اتهام أعضاء المجلس الجديد لهذا البرلمان الشعبي بأنه تعبير عن حالة الإفلاس السياسي لمؤسسيه، قال عبود "نحن لا ننتظر ممن زوّرت لهم الانتخابات وأصبحوا مجرد معارضة ديكوريه مستأنسة إلا مثل هذه الأقاويل البعيدة عن الواقع". وطالب عبود الرئيس حسني مبارك بالتنحي عن رئاسة الدولة وأنشاء مجلس وصاية مؤقت يستطيع نقل السلطة في هدوء، مبررا ذلك بمسؤولية الرئيس الدستورية عن التزوير في الانتخابات التي وعد مرارا بأنها ستكون نزيهة، وتكرر حنثه بالوعود.

يُذكر أن مؤسسي البرلمان الشعبي تعهدوا بالعمل عبر الأساليب القانونية والدستورية على إجراء انتخابات جديدة، خاصة بعد حكم المحكمة الإدارية العليا ببطلان الانتخابات السابقة في أكثر من 92 دائرة، وهو ما أدخل البلاد حالة من الفراغ الدستوري بعد انعدام وجود السلطة التشريعية على حد وصفهم.

وطالب أعضاء البرلمان الشعبي الرئيس مبارك بالتدخل لحل مجلس الشعب الحالي والدعوة إلى انتخابات جديدة في ظل ضمانات حقيقية، وتنفيذ الأحكام القضائية لضمان عدم بطلان الانتخابات الرئاسية المقبلة.

"البرلمان الموازي".. "شرعية الشعب" ضد "الحكومة"[60]

تحليل: محمد جمال عرفة

الأربعاء 15 ديسمبر 2010

بإعلان قرابة 100 من نواب أحزاب المعارضة والإخوان المسلمين والمستقلين السابقين. تأسيس برلمان شعبي "موازٍ" أو "بديل" لبرلمان 2010 الحالي المنتخب، وحلف نواب هذا البرلمان البديل اليمين الدستورية بالتزامن مع حلف نواب البرلمان الرسمي، بدأت حرب علنية صاخبة بين ما يمكن تسميته "شرعية الشعب" و"شرعية الحكومة".

فنواب البرلمان البديل الذين بدأوا العمل يوم 13 ديسمبر الجاري يعتبرون برلمانهم البديل «شرعيا» ويستمد شرعيته من الشعب وأغلبيته الصامتة باعتبار أن غالبية الشعب لم يصوت (نسبة التصويت الرسمية ما بين 27و35% ونسبة منظمات مراقبة الانتخابات 15%) فقط، وحتى من صوتوا في الانتخابات جري تزوير إرادتهم.

[60] http://alwafd.org/%D9%85%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A9/5480-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%8A-%D8%B4%D8%B1%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9

وهذا بعكس البرلمان الأصلي المنتخب الذي قالوا إنه "مزور" بسبب التدخلات الحكومية الأمنية لإسقاط رموز المعارضة مما نتج عنه سيطرة الحزب الوطني على قرابة 86% من مقاعد البرلمان بخلاف قرابة 10% تقريبا لمستقلين ينتمون فعليا للحزب الوطني الحاكم أو منشقين عنه، مما يجعل نسبة سيطرة الحزب الوطني فعليا على مقاعد البرلمان تعادل حوالي 96% بما يسمح بتمرير تشريعات وقوانين تؤثر في حياة المصريين بدون مناقشة مستفيضة أو معارضة.

ويبدو أن ميدان المعركة أو الحرب الحقيقية المرتقبة بين هذا البرلمان البديل والبرلمان الرسمي سيكون ساخنا لأن خشية الحكومة من فكرة (البديل) أو (الموازي) التي ابتدعها طلاب الجامعات واتحادات العمال عام 2006 ردا على تزوير انتخاباتهم أيضا، باتت أكبر في ظل هذا البرلمان البديل، وحديث البعض أيضا عن رئيس بديل لو جري تزوير انتخابات الرئاسة المرتقبة، مما يجعل الصدام هنا صعبا ويدور بين شرعيتين قد تحدد نتيجته مسار الوضاع في مصر مستقبلا.

فالنواب السابقون من جماعة الإخوان المسلمين وأحزاب المعارضة والمستقلين يؤكدون أن هدفهم من تشكيل هذا البرلمان الجديد الذي أطلقوا عليه لقب (بديل) أو (مواز) هو السعي لمراقبة أعمال الحكومة والقوانين التي يجري طرحها من الحكومة وقيادات عمليات التغيير وتوحيد رموز المعارضة، وأن هذا البرلمان أو التجمع الشعبي سيضم . بخلاف المعارضين السياسيين . رموزا قانونية وجامعية ، وسيبدأ سلسلة من الوقفات الاحتجاجية ضم تزوير الانتخابات والمطالبة بالتغيير ، وهو ما بدأه رموز المعارضة بمظاهرة الأحد 12 ديسمبر أمام دار القضاء العالي احتجاجا على نتائج الانتخابات الأخيرة رفعوا فيها شعارات "باطل . . باطل" في إشارة للبرلمان الجديد.

أما الأخطر فهو . كما يقول عبد الحليم قنديل منسق حركة "كفاية" . فهو أن المهام الموكلة للبرلمان لن تقتصر علي مناقشات عامة ، وإنما تتمثل في المناقشة الفعلية

لتطور مراحل التغيير التي تنادي بها كافة المنظمات المدنية، وستكون قرارات المجلس إلزامية لمنظمات المجتمع المدني ومختلف الحركات الشبابية الذين سينفذونها علي أرض الواقع وسيقودون الحركة الشعبية، أما الجانب التشريعي للبرلمان – الذي أطلق عليه قنديل مسمي "هيئة أركان عامة" - فسيشهد دورا لأساتذة الجامعات والقانونيين في مراجعة نصوص الدستور المصري والتشريعات التي سيناقشها البرلمان الحكومي وطرح وجهات النظر المختلفة وتعريف المواطنين بخطورة سن القوانيين والعمل علي الوقوف ضدها.

وهنا تكمن حقيقة المواجهة بين البرلمان البديل والبرلمان الرسمي، أي مسألة التغيير وتبني أدوار أخري تتعلق باستخدام هذا البرلمان كأداة تغيير، لا كمجرد وسيلة للظهور بعدما انحصرت الأضواء عن هؤلاء النواب، والقدرة على الصمود في مواجهة انتقادات الحكومة والحزب الوطني وربما البطش الأمني، التي يتوقع مراقبون أن تكون هي الفخ الذي تنصبه الحكومة للمعارضة كي يلقي برلمانها المواز مصير "الاتحادات البديلة"، برغم أن لدي النواب ميزة عدم تحكم أحد فيهم أو التحكم في مصائرهم بعكس الطلاب والعمال.

أما العقبات فربما يكون أبرزها اعتبار الحكومة هذا البرلمان احتجاجا غير مشروع قانونا ولا تعترف به الحكومة، وتضيق الجهات الأمنية على أنصاره وتمنعهم من الاجتماع وعقد جلسات هذا البرلمان خصوصا أن العدد كبير ومن الصعب توفير قاعة كبيرة له إلا في الفنادق أو النوادي أو النقابات وكلها جهات يمكن لأجهزة الأمن أن تطالبها برفض استضافة هذا البرلمان الشعبي "غير المشروع قانونا".

قصة البرلمان البديل

والحقيقة أن فكرة البرلمان الموازي أو البديل ليست جديدة، فقد بدأت قوي المعارضة والاتحادات الطلابية والعمالية تلجأ لفكرة (اتحاد الطلبة الموازي أو البديل)

أو (اتحاد العمال الموازي أو البديل) منذ عام 2006، وهي أفكار بدأت تطرح في سياق ما عرف بالعصيان المدني الذي طرحه عدد من القيادات الفكرية المصرية.

ففي أواخر عام 2004 وحينما تصاعدت حالة الاحتقان السياسي والفكري في أوساط الأحزاب السياسية والطلاب والمجتمع المدني عموما ، مع اقتراب انتهاء فترة حكم الرئيس مبارك الرابعة (نهاية 2005) ، واقتراب انتخابات البرلمان ، ورفض الحزب الوطني الحاكم لأي إصلاحات ديمقراطية جوهرية أو تغيير الدستور، ظهرت لأول مرة دعوات وتهديدات جدية من جانب عدد من المفكرين والحزبيين للعصيان المدني بهدف الضغط علي الحكومة لتنفيذ إصلاحات .وكان أبرز ما ظهر في ذلك الحين هو دعوة المستشار طارق البشري نائب رئيس مجلس الدولة المصري – المشهور بأنه مفكر هادئ ولا يميل إلي الصدام مع الحكومة أو الدخول في معارك سياسية – المصريين للعصيان المدني ، حيث كتب مقالا في صحيفة "العربي" الناصرية بتاريخ 10 أكتوبر 2004 تحت عنوان (أدعوكم إلى العصيان) يؤصل فيه فكريا ونظريا لفكرة العصيان المدني السلمي ، ويشير إلي أن مصر قد وصلت إلى حالة لم يعد يجدي لإصلاحها سوى العصيان المدني السلمي بحيث يتخلى المصريون عن دور "المحكوم" ، و أن يفرضوا إرادتهم علي السلطة !.

كما كتب مجدي أحمد حسين أمين عام حزب العمل المصري (المجمد) . المسجون حاليا بتهمة دخول غزة عبر الإنفاق . مقالا نشر في موقع الحزب على الإنترنت في 23 أكتوبر 2004 يدعو لنفس الفكرة قائلا: "لابد أن نتخلى عن دور المحكوم، وأن نفرض إرادتنا، وإلا سنبقى نرسف في الأغلال مدى الدهر".

وقد أثمرت هذه الدعوات للعصيان المدني حراكا سياسيا تمثل في إعلان أحزاب المعارضة المصرية أو ما سمي وقتها "تجمع الإصلاح" قيامها بمظاهرة وتجمع سياسي كبير أمام القصر الرئاسي في منطقة عابدين بوسط القاهرة في نهاية نوفمبر 2004 (لم تصرح لها الحكومة)، وأعقبها سلسلة مظاهرات لحركات "كفاية" والإخوان" وقوي

أخري، لتبدأ بعدها بوادر استجابة حكومية انتهت بتعديل البرلمان المادة 76 من الدستور في 10 مايو 2005 وإجراء انتخابات رئاسية تعددية لأول مرة.

ولكن في أعقاب عمليات الشطب الجماعية لمرشحي المعارضة . خصوصا تيار الإخوان المسلمين واليسار . في الانتخابات الطلابية والعمالية لعام 2006، بهدف إفساح الطريق نحو مرشحي الحزب الوطني الحاكم للسيطرة على الاتحادات الطلابية والعمالية، تصاعد الحديث بين الأوساط الطلابية والعمالية عن السعي لتشكيل اتحادات شعبية "بديلة" أو "موازية" للاتحادات الرسمية.

وقد وصف مفكرون وخبراء سياسيون ما دعا إليه طلاب عدد من الجامعات المصرية وعمال حينئذ، من إجراء انتخابات طلابية وعمالية بديلة تستهدف تشكيل اتحادات طلابية وعمالية حرة بعيدا عن اتحادات الجامعات والعمال الرسمية، بأنه نوع من الاحتجاج على تزوير هذه الانتخابات، وعودة لفكرة العصيان المدني في شقها الثاني بهدف الضغط على الحكومة لتحقيق قدر من الإصلاحات، ولكن رد فعل الحكومة على هذه الاتحادات كان عنيفا حيث تم فصل طلاب والتحقيق معهم وكذا مع العمال الذين دعوا للفكرة فلم تكتمل.

الآن عادت الفكرة لتطرح من جديد مرة أخري وبقوة في أعقاب انتهاء الانتخابات البرلمانية 2010 والتي حملت نفس الملامح والمخالفات السابقة لتطرح القوي السياسية والأحزاب المعارضة والإخوان هذه المرة فكرة البرلمان الموازي، وهو تطور خطير بلا شك، يضغط بقوة على الحزب الوطني الحاكم لو نجح المعارضون في تشكيله، وتفعيله والدعاية له إعلاميا بما يسحب البساط من تحت البرلمان الرسمي.

دور البرلمان البديل

هنا يقول مصطفي بكرى . النائب السابق ورئيس تحرير جريدة الأسبوع . أن ما حدث من تجاوزات في الجولتين الأولى والثانية من الانتخابات البرلمانية 2010 , جعل قيام برلمان موازٍ ضرورة ، لكل من زورت لهم الانتخابات ، خاصة بعد أن أصدرت المحكمة

الإدارية العليا حكمها ببطلان انتخابات مجلس الشعب الحالي ؛ مضيفا "لن نعترف بذلك البرلمان المطعون في شرعيته" ، وسنقيم برلمانا شعبياً شرعياً موازياً يناقش القوانيين والتشريعات ، ويراقب أعمال الحكومة ، ويبصر الناس بما يدور حولهم ، ويعبر عنهم ويناقش مشاكلهم ويدافع عن حقوقهم ، ويقول أن فكرة أنشاء برلمان موازٍ ليست بدعة؛ ففي كثير من الدول هناك برلمانات ظل وحكومات ظل وكلها تقوم بهذا الدور.

أما فيما يخص شرعية هذا البرلمان الموازي فيؤكد بكري أن الشرعية هي شرعية الشعب؛ وعليه فالبرلمان الحالي فاقد للشرعية وحول تطبيق قرارات البرلمان الموازي، وهل ستكون مُلزمة أم لا؟ يري أنه ليس بالضرورة أن تكون قرارات البرلمان الموازي مُلزمة، لكن المهم أن تعبر عن الناس، وأن يجد المواطن من يتحدث بلسانه ويرفع صوته ويفتح عينيه.

ولا يرى الدكتور عاطف البنا - أستاذ القانون الدستوري بجامعة القاهرة. ضرورة لأن تكون قرارات هذا البرلمان الموازي ملزمة لأحد "لأنه مجرد تنظيم شعبي" ، ففكرة البرلمان الموازي هي عبارة عن تنظيم شعبي يضم عدداً من الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وقوى سياسية وشخصيات عامة ، مهتمة مراقبة أعمال الحكومة وإبداء ملاحظات حول الأحداث و كيفية تعامل الحكومة وكذلك إصدار قرارات لمواجهة قرارات البرلمان المنتخب ؛ وهي فكرة تتشابه مع فكرة الحكومة الموازية التي أقامها حزب الوفد وتم تطبيقها بالفعل لذلك ، بحيث يقوم هذا البرلمان بدور من خلال اقتراحاته في مجال تعديل الدستور أو الضغط على الحكومة لتحقيق مطالب الشعب.

ويعتبر حافظ أبو سعده الأمين العام لـ "منظمة حقوق الإنسان المصرية " تشكيل برلمان مواز شكل من أشكال الاحتجاج السياسي وعدم الاعتراف بالبرلمان الحالي، ولكنه يقول إنها كفكرة غير قابلة للتطبيق ومثل هذه الفكرة طبقت في الدول التي

كانت تحت الاحتلال، وهي فكرة سياسية أكثر منها قانونية في حين يري معارضون مثل جورج إسحاق - المتحدث الرسمي باسم حركة كفاية أنه يجب ألا نطلق عليه برلمانا (موازيا) لأن البرلمان الحالي باطل فكيف يكون موازيا لبرلمان باطل)؟

معارضون للبرلمان البديل

وقد شن كتاب في صحف حكومية انتقادات عنيفة لفكرة البرلمان البديل واعتبروها نوعا من الخروج على القانون وحثوا الحكومة على ردع أصحاب هذه الفكرة، ولكن خبراء سياسيين وقانونيين اعترضوا على الفكرة بهدوء وقالوا إنها صعبة التحقيق، فالدكتور لطفي البلشي أستاذ التشريعات بجامعة عين شمس يرى أن من عيوب هذه الفكرة أنها ستؤدى لانقسام المجتمع وتضارب الآراء وحدوث بلبلة لأن آراءه وقراراته لن تبنى على مستندات أو أرقام ومعطيات؛ عكس البرلمان الحقيقي الذي يحصل على هذه المستندات والخلفيات قبل مناقشة أي قضية. كما أن هذا البرلمان الموازي لن يمثل كل الشعب؛ لأنه سيضم المعارضين والمحتجين على النظام فقط، وسبق لطلاب الإخوان المسلمين أن شكلوا اتحاد طلبة موازي كان غالبية أعضائه من الإخوان فقط، لكنه أنهار ولم يعد له وجود لأن قراراته لم تكن مبنية على أي أسس.

ويرى الدكتور جهاد عودة عضو لجنة السياسات بالحزب الوطني وأستاذ العلوم السياسية أن الفكرة "عبثية" ولا تعبر إلا عن الأشخاص الداعين لها والذين يعلمون جيدا أنهم لا وجود لهم بالشارع المصري والدليل هو المظاهرات الهزيلة التي ينظمونها والتي لا يحضرها إلا العشرات الذين تتكرر وجوههم في كل حدث يقومون به ولا يعرفهم الشارع المصري الذين يدعون أنهم يتكلمون باسمه وبالتالي فأن الفكرة فاشلة لأنها بدون أي مساندة شعبية. كما قلل رئيس تحرير مجلة "أكتوبر" "مجدي الدقاق" من أهمية هذا البرلمان البديل ووصف ذلك بأنه عمل ينافي العملية

الديمقراطية ويعبر فقط عما أسماه بـ "دعايات الخاسرين"، وأنها "دعايات لا تأتي إلا من الخاسرين"، والشعب قال كلمته.

وأرجع الكاتب كرم جبر رئيس مجلس إدارة مجلة روز اليوسف تكوين هذا البرلمان لصعوبة أن يجد نجوم الصخب السياسي في البرلمان السابق أنفسهم في الشارع، بعد أن فقدوا المسرح السياسي الكبير الذي يلعبون عليه، وخرجوا من تحت القبة، ويبحثون عن مسرح آخر يلعبون عليه، وهم في هذه الحالة خليط غير متجانس من الاتجاهات السياسية والشخصيات التي لا يمكن أن تجتمع تحت راية واحدة.

وأيا كانت طموحات المعارضين في نجاح البرلمان الشعبي البديل ، أو مراهنة الرافضين لهذا البرلمان علي انهياره كما انهارت من قبل فكرة اتحادات الطلاب البديلة ، فالأيام وحدها هي التي سوف تحدد مستقبل هذا البرلمان البديل ومستقبل مصر ككل بعد انتهاء الانتخابات البرلمانية واقتراب الانتخابات الرئاسية المثيرة للجدل بدورها بسبب "تفصيل" عمليات الترشيح علي رموز حزبية بلا شعبية تواجه الرئيس مبارك أو مرشح الحزب الوطني في معركة غير متكافئة ومحسومة سلفا ، مما سيعيد فتح ملفات المطالبة بالتغيير مرة أخري وتعديل الدستور .

معيار الانتصار في هذه المعركة بين البرلمان البديل وبرلمان الحزب الوطني الذي أطلق عليه معارضون اسم (برلمان عز) سوف يتحدد عبر حسم أمرين: (الأول) قدرة المعارضين في برلمانهم البديل على نبذ الخلافات الأيدلوجية والتوحد في مواجهة الحزب الوطني وإلا أنهار برلمانهم البديل كما انهارت اتحادات طلابية وعمالية بديلة سابقة، وقدرتهم أيضا على جذب أطياف الشعب لهذا البرلمان وتغيير التكتيكات التقليدية لتحريك عجلة التغيير في مصر.

https://youtu.be/BasIqFRvirw

https://youtu.be/4omPDRN_qsQ

https://youtu.be/twHo7WwndZM

https://youtu.be/TTxZO8oozR8

الفصل التاسع

مواقف جماعة الإخوان المسلمين
وتيارات الإسلام السياسي من نظام مبارك

1. حقيقة مواقف ومشاركات قوى الإسلام السياسي في ثورة 25 يناير[61](1)

26/يناير/2016 -

فسر البعض الإسلام السياسي بأنه: تلك الحركات السلفية التي اتخذت من الإسلام غطاء ايديولوجيا، والتي بدأت في شكلها الحديث بمدرسة حسن البنا في مصر والمودودي في باكستان، وهي الحركات التي رفعت شعار "الحاكمية لله"، وحاولت إعادتنا لمربع الدولة الدينية التي تجاوزها التاريخ. وبالنسبة لمصر يضم "الإسلام السياسي" عددا من التنظيمات على رأسها جماعة "الإخوان المسلمين" الذين أسسوا بعد ثورة يناير 2011، حزب الحرية والعدالة والذي تم حله بعد ثورة 30 يونية 2013، وظهرت الحركة السلفية على رأسها حزبا النور والفضيلة، وحزب البناء والتنمية لتنظيم الجهاديين أيضا. وأن اختلفت تلك التيارات الإسلامية في أساليبها إلا أنها اتفقت في برنامجها وهو "إقامة دولة إسلامية طبقا للشريعة الإسلامية" أي دولة دينية ذات مرجعية إسلامية ولا بديل آخر عنها.

وفي هذا التقرير نرصد مدى قرب وبعد هذه الفصائل ليس فقط من السلطة في مصر منذ عهد الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك، بل أيضا مواقف ومشاركات هذه الفصائل في الحياة السياسية في مصر سعيا الى السلطة بداية من ثورة 25 يناير 2011، وما تبعها من أحداث ومواقف سياسية لهذه الفصائل.

[61] http://www.islamist-movements.com/34205

مواقف الإخوان من نظام مبارك

مدخل:

لكشف حقيقة العلاقة بين جماعة الإخوان ومبارك لابد لنا بالتذكير بعلاقتهم بالرئيس الراحل محمد أنور السادات الذي أعطى لهم الضوء الاخضر للعودة الى ممارسة نشاطهم داخل المجتمع المصري وقد تقابل السادات معهم السادات في فترة مبكرة من حكمه وذلك في صيف عام 1971 في استراحة الرئاسة بجناكليس في الاسكندرية، وبترتيب من الملك فيصل ملك السعودية الذي رتب لقاء السادات بزعماء الإخوان في الخارج ومن بينهم سعيد رمضان، زوج ابنة حسن البنا ورئيس المنظمة الإسلامية في جنيف التي كانت ترعاها السعودية، وفي هذا اللقاء كما يقول الكاتب والمؤرخ الدكتور عبد العظيم رمضان أن السادات "قال لهم أنه يواجه نفس المشاكل التي قاسوا منها، ويشاركهم أهدافهم في مقاومة الإلحاد والشيوعية، وعرض عليهم استعداده لتسهيل عودتهم إلي النشاط العلني في مصر". وبالفعل قام السادات بالإفراج عن المعتقلين من جماعة الإخوان المسلمين، وما بين الشد والجذب والتحالف تارة والانقلاب على بعضهم البعض تارة أخرى سارت العلاقة بين تحالفات الإخوان والسادات حتى قام السادات بتشجيع نشاطات الإخوان لمواجهة المد الشيوعي، والناصري في المجتمع المصري مما أعطاهم الكثير من الفرص لتحقيق أهدافهم السياسية للتغلغل داخل أوصال الحياة السياسية والاجتماعية والنشاطات النقابية حتى باتت جماعة الإخوان المسلمين صداعًا في رأس حكم السادات خاصة بعد توقيعه لاتفاقية السلام.. التي كانت الفاصل القاسم النهائي في علاقة الإخوان بالسادات فأنقلب عليهم بعدما ناهضوا اتفاقياته ونشاطاته من أجل تحقيق السلام

وشجعوا القوى المختلفة معه على الانقلاب ضده فبدأ في اعتقالهم وسجنهم مع بقية الفئات المعارضة لاتفاقية السلام من أجل اتمام خطواتها دون أية عراقيل.. فكان اغتيال السادات هو الرد في حادث المنصة في 6 اكتوبر 1981 علي يد أحد الفصائل التي أنتجها تنظيم الإخوان المسلمين.

بدايات عهد مبارك

استفادت جماعة الإخوان من مرونة الرئيس حسنى مبارك في بداية حكمه ومحاولته في لم الشمل على المستوى الداخلي والخارجي، ومن هنا كانت بداية الإخوان في حياء بتواجدها في المجتمع المصري وتغير المفاهيم الخاطئة التي رسخها عهد جمال عبد الناصر والسادات، وبدأت على الفور في الاندماج في الحياة العامة وذلك وفقا لما أمر به المرشد العام للإخوان وقتئذ عمر التلمساني الذي استغل فتح باب الانتخابات وفقا للقائمة الحزبية عام 1984، وتحالف مع حزب الوفد ودخل انتخابات مجلس الشعب تحت جناح حزب الوفد حيث نجحت "الإخوان" في الحصول على ثمانية مقاعد في البرلمان، مما فتح شهيتهم على خيار تشكيل حزب سياسي مستقل، كون الحزب سيوفر لهم قناة قانونية للعمل السياسي، ومع ذلك لم يكن هذا الخيار سهلا في ضوء نظرة الإخوان السلبية للثقافة السياسية القائمة على الحزبية.

دفع هذا النجاح الجماعة إلى إعداد مسودات لبرنامج حزبي، وفعلا تم تشكيل مسودتين، الأولى كانت برنامجا لحزب أطلق عليه حزب الإصلاح المصري، وهدفه، إصلاح شؤون الدولة المصرية بحيث تصبح قادرة على توفير الخدمات والعمل على ضمان الحرية والأمن لمواطنيها.

أما مسودة برنامج الحزب الثاني - والذي سمي بالشورى- فكان هدفه إقامة دولة مصرية إسلامية تجمع بين دولة إرشاد تدار على ضوء الإسلام ودولة رعاية اجتماعية.

وفي منتصف الثمانينيات عادت القلاقل الاجتماعية والدينية للظهور، وكان عام 1986 من أكثر الأعوام تطورا منذ وصول مبارك إلى السلطة، حيث شهدت القاهرة أسوأ

موجة من الاضطرابات، ونزل مئات رجال الشرطة إلى الشوارع (انتفاضة الأمن المركزي)، وبدأوا بنهب وإحراق الفنادق والسيارات والمنشآت التي تملكها الدولة.
ثم جاءت المسيرة الخضراء التي طالبت بتطبيق الشريعة وتطورت إلى أعمال عنف لتصعب الوضع على النظام السياسي الذي بدأ يعطي دورا أكبر للقوى الأمنية.
فعندما سلم مبارك ملفات الدولة الداخلية للأمن وقد قام الأمن بدوره في قمع أية دعوة إصلاحية سواء حزبية أو إخوانية أو معارضة ونجح الأمن في إسكات كل صوت يطلب بالتغير مع تهميش وتمييع كل هذه الأصوات .
على الرغم من الأجواء الأمنية التي سيطرت على الدولة إلا أنها كانت وقفة للإخوان لإعادة الفكر وتطوير الذات بعد أن تأكدت بأن أي عنف من قبلها سوف يقابل بكل تصدى وحزم من قبل أمن الدولة، حيث غيرت الإخوان اتجاه العنف والتصادمات مع الأمن إلى القضاء المصري مما فتح هذا أفقا جديدا لحركة الإخوان المسلمين للحصول على الشرعية عبر المحاكم، وبدأت الحركة فعلا باستغلال المساحات المتوفرة في المجتمع، ووسعت من عملها في الجامعات والنقابات المهنية.
وسرعان ما أصبح الإخوان القوة الأكثر فاعلية في الجامعات، فقد فازوا في انتخابات الاتحادات الطلابية، وظلوا مسيطرين عليها حتى أواخر التسعينيات، وكذلك الأمر في النقابات المهنية التي كانت بالنسبة لهم أكثر أهمية من الجامعات، كون أعضاء النقابات المهنيين ينتمون إلى الطبقة المتوسطة ممن لديهم هموم أكثر تعقيدا من هموم الطلاب في الجامعات.
وقد اتجه الإخوان نحو توفير الخدمات والسلع أكثر من التركيز على الخطابات السياسية، وبدأوا بتشكيل معارض لبيع السلع المعمرة كالغسالات والبرادات والأثاث المنزلي، ونجح هذا التوجه في تحقيق فوائض كبيرة في الميزانيات لأول مرة في تاريخ النقابات، الأمر الذي منحهم شعبية كبيرة.

مع نهاية الثمانينيات تنامت أعمال العنف من قبل الجماعات الإسلامية، وارتاب النظام من تحفظ الإخوان المسلمين في دعم حملة مبارك ضد عمليات الإرهاب.
أن تزايد الممارسات القمعية للنظام وضعت شرعيته على المحك بعدما أصبح عرضة للمساءلة نتيجة ضعف المؤسسات السياسية التمثيلية وتعطيل حكم القانون وغياب الإنجازات.
وفيما كان النظام يستخدم القمع مع المعارضين، لجأ إلى المؤسسات الدينية الرسمية، وشهدت وسائل الإعلام الرسمية أسلمة تدريجية لمجابهة التأثير المتطرف المتنامي للإسلاميين، حيث بدأ النظام بتوزيع وإعطاء تصاريح لأنشاء صحف إسلامية بهدف تقديم رؤية وسطية معتدلة للإسلام ودوره في المجتمع.
وفي سياق هذه التطورات كان الإخوان يحرزون تقدمًا في الانتخابات الطلابية، حيث فازوا عام 1987 بأغلبية المقاعد في الاتحادات الطلابية، والأمر نفسه حصل في النقابات، ويعود ذلك إلى إشرافهم الإداري والمالي المتفوق، وخدمات الرعاية الاجتماعية التي حققوها.

قوة التنظيم

أدت المشكلات التي واجهها مبارك مع عنف الإسلاميين إلى زيادة تدريجية في تطرف سياساته تجاه المجتمع مع المحافظة على تجاوب معتدل مع المعارضة السياسية.
طالبت المعارضة بإلغاء نتائج انتخابات عام 1984 لأنها اقتصرت على الأحزاب واستبعدت الأفراد المستقلين، ورفعت دعوى إلى المحكمة الدستورية العليا وطالبت بحل مجلس الشعب، الأمر الذي دفع مبارك عام 1986 إلى إدخال بعض التعديلات على القانون الانتخابي، ونتيجة لذلك حل مجلس الشعب وأجريت انتخابات تشريعية جديدة عام 1987. وحرص النظام على سيطرة الحزب الوطني الديمقراطي على البرلمان، وجاءت حصيلة الانتخابات كما كان متوقعا، حيث فاز الحزب الوطني بأغلبية 309 مقاعد من أصل 444 مقعدا، وبرغم فوز الحزب الوطني

بالأغلبية وعدد مقاعد أكثر إلا أنه بمقارنة الأعوام السابقة فيعد الحزب الوطني هو الخاسر الأكبر، فهذه هي المرة الأولى التي يحصل فيها الحزب الحاكم منذ عام 1952 على أدنى عدد من المقاعد. حيث كان يفوز بـ الـ 444 مقعدا كاملة، وهذه التضحية الكبرى من قبل نظام مبارك لتعطي مساحة ما من الحرية الشكلية وتهدئة المعارضة، ورسالة أخرى للمجتمع الدولي ا نفي مصر حياة حزبية عادلة وانتخابات حرة نزيهة.

أما بالنسبة للإخوان فقد حصلوا في البرلمان الجديد على 36 مقعدًا، وكان الأعضاء الجدد أقل سنًا من الأعضاء السابقين وأكثر علما، ونظرا لأدائهم الناجح في البرلمان والمجتمع تحولوا رمز القوة والحق ومساندة الفقراء فهم فقط من يصححون الأوضاع داخل المجلس والمسمار القوى في ظهر الحكومة، أو هكذا كانت الصورة عنهم لدى عامة الشعب. وهذا لم يأتي من خلال مناقشة أعضاء الإخوان تحت قبة البرلمان للقضايا الدينية فقط، بل بدأوا بمناقشة القضايا الأوسع التي تهم الجمهور، كمجال حقوق الإنسان ووضع قطاع الصحة والإعلام والتعليم... إلخ.

تسييس الشرعية

مع بداية التسعينيات من القرن الماضي بدا الصراع العلني حول شرعية وجود الإخوان السياسي على الساحة المصرية، حيث أن الإخوان المسلمين لم يكتفوا بمتراكمة شرعية مجتمعية، بل ذهبوا نحو تسييس هذه الشرعية، الأمر الذي أدخلهم في صراع حاد مع السلطة. وعليه قرر الإخوان مقاطعة الانتخابات البرلمانية عام 1990، وقد ارجع الإخوان سبب المقاطعة إلى الفساد السياسي واستمرار عمل النظام

بقانون الطوارئ، وقد شكلت هذه المقاطعة التوتر الرسمي الأول بين الإخوان والنظام. حيث وضعت النظام أمام الرأي العام في موقف حرج ومأزق دولي في غياب الشفافية في التعامل مع التعددية والحرية السياسية في مصر، ومن جانب أخر كانت ورقة ضغط من الإخوان لنظام للحصول على بعض المكاسب أو الاتفاقيات الخاصة بين الإخوان والنظام.

وفي ظل غياب منابر سياسية رسمية للتعبير عن آرائهم ومطالبهم، اتجه الإخوان نحو التسييس المتزايد للنقابات والجامعات، ولعب هذا التسييس دورا مؤثرا في النظام، ويعود ذلك إلى أداء الإخوان المدهش والمنظم في ميدان الخدمات الاجتماعية.

وخلال الخمس السنوات التي غاب فيها الإخوان عن البرلمان، زادت الحركة من تركيز أنشطتها في النقابات، وفي عام 1992 حققت الجماعة نجاحا غير متوقع في انتخابات مجلس نقابة المحامين، والأمر ذاته في عدد من النقابات من بينها نقابة المهندسين.

وفي ظل هذه الأحداث وابتعاد الإخوان عن البرلمان حاولت أن تستفيد من هذا الابتعاد إلى تكثيف جهودها في الظهور الشعبي تحت شعار (الإسلام هو الحل) وقد خدمت "الظروف" والأحداث العالمية والكوارث الطبيعية الإخوان لتسيد الموقف العام ولتفصح عن ذاتها كقوة فاعلة له نظام وقوة نشطة في أنحاء الجمهورية، وذلك كان من خلال حادثتين هما:

الحادثة الأولى:

في غزو العراق للكويت، ومن ثم ضرب العراق لخروجها من الكويت (حرب الخليج الثانية). كان موقف الإخوان متفقا مع موقف النظام في إدانة غزو العراق للكويت، لكن مع التدخل الأجنبي حدث انقسام بين الموقفين، إذ عارض الإخوان هذا التدخل، وقد وظفوا وجودهم القوي في النقابات للتعبير عن آرائهم السياسية المعارضة لموقف النظام، وبدأت النقابات بتشكيل تحالفات بين أنشطتها غير مسبوقة في

تاريخ النقابات منذ عام 1952. مما بدا لنظام مبارك أن ثمة أمرًا خطيرًا تجهز وتعد له الإخوان.

الحادثة الثانية:

في زلزال مصر 92، حيث شكلت الهزة الأرضية التي ضربت مصر عام 1992 حدثا آخر لم يكشف للدولة عن مدى قوة الهيكل التنظيمي للإخوان وحسب، بل أظهر كيف يمكن أن توظف تلك القوة سياسيا. فمرة أخرى وظف الإخوان مواردهم في النقابات وخارجها في إنقاذ ضحايا الزلزال، مستفيدين من وجودهم في نسيج المجتمع في المناطق الحضرية والريفية للتنسيق بين هذه المساحات لضمان نقل سريع لمواد الإغاثة. وتفاقم الوضع مع النظام عندما تحدثت المحطات الإخبارية العالمية عن الأداء الجيد للإخوان في عمليات الإغاثة، ثم زادت نقمة النظام على الإخوان عندما قاموا بتسييس عملهم الإنساني بوضع شعارات على خيم الإنقاذ كتب عليها "الإسلام هو الحل"، وقد بدا للنظام أن الإخوان يعملون كحكومة ظل. مما استوجب الأمر من قبل نظام مبارك إلى إجهاض هذه الجماعة والعمل على ضعفها وتفتيتها.

المواجهة

أجريت الانتخابات البرلمانية عام 1995 على أساس نظام الانتخابات السابقة القائم على المرشحين المستقلين، وليس على القوائم الحزبية. وقد أحرز الحزب الوطني نصرا كبيرا بحصوله على 417 مقعدا في مقابل ستة مقاعد لحزب الوفد وخمسة للتجمع وواحد للإخوان المسلمين، وشهدت انتخابات 1995 أسوأ التدخلات وأكثرها قمعا من قبل النظام لمنع المعارضة من الفوز، إذ ضيقت الشرطة على المئات،

وحولت عددا من أعضاء الإخوان إلى المحاكمات العسكرية. ومما لا شك فيه فأن المحاكمات العسكرية وجهت ضربة قوية للتنظيم في الصراع مع النظام، وبدا الإخوان أمام خيارين: إما أن تلجأ الحركة إلى العنف وتضرب مصداقيتها الشعبية التي ميزتها عن المتطرفين، أو أن تمارس سياسة ضبط النفس إلى أن تمر العاصفة. وقد استقر رأي الإخوان على الخيار الثاني، مع عدم السلبية المطلقة تجاه ما يجري بحقها.

وزاد النظام في تصعيد حملته ضد الإخوان في الجامعات والنقابات المهنية، وأقر تعديلات قانونية تمنح صلاحيات للقضاة في الإشراف على الانتخابات النقابية، فضلا عن حق إسقاط ترشيح أي مرشح.

ثم قام النظام بعد ذلك بمحاربة الأصول المالية للحركة، وكان من أهم الخطوات التي اتخذها وقفه التبرعات التي كانت تمر عبر النقابات إلى الضحايا بعد حادثة الزلزال، وكان ذلك ضارا على صعيد عائدات النقابات، الأمر الذي أجبر المصريين على إيداع تبرعاتهم في حسابات حكومية، وقد نال نظام مبارك ما أراد وقد أضعف الإخوان بعد أن قص جناحها القوى في النقابات

محاولات التهدئة

جاءت انتخابات عام 2000 تحت إشراف قضائي كامل، وهي سابقة منذ تجربة التعددية الحزبية، واتسمت بدرجة عالية من النزاهة، ونتيجة للظروف التي حكمت علاقة الإخوان بالنظام خلال السنوات السابقة، قصر الإخوان مرشحيهم على 75 مرشحًا تجنبًا لاستفزاز السلطة، فاز منهم 17 نائبا فقط.

وفي انتخابات 2005، جاءت الأحداث الداخلية والعالمية في صف الإخوان، حيث شارك الإخوان بقوة في انتخابات 2005، وفاز الإخوان بـ 88 مقعدا. وذلك لسببين: الأول، تزامن هذه الانتخابات مع الانتخابات الرئاسية، والسبب الثاني الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة على مصر لتحقيق مستوى أعلى من النزاهة السياسية.

الجولة الأخيرة

شهدت هذه الفترة فترة الارتخاء واللعب بالمفردات السياسية والصفقات غير المعلنة من تحت المائدة ما بين الإخوان ونظام مبارك، الأمر الذي استفادت منه الإخوان ووظفت قدراتها على البناء الداخلي والانتشار الأكبر بين صفوف الشعب وقد خدمها في ذلك عدة عوامل منها:

1. على المستوى المحلي

يمر النظام بمرحلة انتقالية يمهد فيها لما بعد الرئيس مبارك، وهي مرحلة معقدة تتداخل في صياغتها مراكز قوى مختلفة، وكانت هذه الصفقة الأكبر بين النظام والإخوان إذا أعلن المرشد العام أنه لا يمانع من حكم جمال مبارك لمصر.

كما أعلن محمد بديع المرشد الجديد لجماعة الإخوان المسلمين، أنه لن يدخل في أي مواجهة مع النظام خاصة فيما يتعلق بـ "ملف التوريث"، كما اتبع المرشد العام النهج السلمي فضلا عن أن تجنب وضع الجماعة في مواجهة مباشرة مع الحكومة من خلال اتخاذ خطوات مثل الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية في الشوارع أو أي محاولة لتحويل الحركة إلى حزب سياسي رسمي. فضلا عن قوله: "أن جماعة الإخوان المسلمين لم تكن يومًا عدوًا للنظام". كما رحبت من قبل الجماعة بشخص جمال مبارك وعدم ممانعة توليه حكم مصر إذا خرج من قصر أبيه مبارك ورشح نفسه كمستقل مثله مثل باقي الأعضاء الآخرين

وفي المقابل كان الخطاب الرسمي للدولة في إعلامها الإعلامي والصحافي ابتعدت عن تشويه الجماعة والسماح لها بالعمل وفقا لما هو مخطط وتحت عيون الأمن والإفراج عن بعض المعتقلين، كما تم تحويل القضايا المتهم فيها أعضاء الجماعة من المحاكم العسكرية إلى المحاكم العادية.

وهذا يؤكد ثمة صفقة تمت بين الطرفين لتهدئة الصراع بينهم وتخفيف حدة التوتر والإحراج الداخلي الذي تسببه الإخوان للنظام في خروجها مع المتظاهرين، فلم

تشهد أي مظاهرة مصرية لحركة المعارضة الرافضة لتوريث جمال مبارك في مصر خلال هذه الفترة أي تواجد إخواني.

وفي الوقت نفسه جاء حديث المرشد الحالي محمد بديع غير حديث المرشد السابق مهد عاكف الذي كان يرفض تماما التوريث وشخص جمال مبارك. وبين تغير المسار هذا حول توريث جمال مبارك في موقف الجماعة قد يعطى مؤشر على تأكيد مرور صفقة هدنة بين النظام ومبارك والإخوان .

2. على المستوى الدولي:

تخلي الولايات المتحدة عن أجندتها حول الإصلاح السياسي في المنطقة العربية. ومع ضعف إدارة اوباما إزاء الملف المصري. كانت الفرصة الذهبية للنظام مبارك في تهيئة المناخ العام لتوريث الحكم وعقد صفقات مع جهات المعارضة والأحزاب الشكلية ومن ثمة كانت الإخوان على أول قائمة هذه الصفقات في عقد الهدنة حتى يمر التوريث بسلام.

لكن ماذا سوف تستفيد حركة الإخوان من هذا؟ ربما أنها تعمل بمبدأ أو فقه التقية في التعايش السلمي مع من لا ملة له إلى أن تأتى الفرصة لتعلن خروجها وتفرض عصيانها المدني في ظل ضعف القوى المعارضة في مصر وترهل النظام المصري وتخبطه السريع في تمرير قضية التوريث .

وهذا ما تطرحه الأحداث الأخيرة التي جرت في انتخابات البرلمان المصري لعام 2010، لتهب جماعة الإخوان معترضا هذه المرة في محاولة منها لإثبات الذات والوجود على الساحة المصرية بعد أن ذهب بعض المحللين إلى نوم الجماعة في العسل وقبولها دور الضحية المستلذة بتعذيبها من سياط نظام مبارك لها في تهميشها وتسطيحها المخل الذي قام به نظام مبارك خلال الخمس سنوات الأخيرة.

بديع: مبارك والد كل المصريين
ولا مانع من ترشح نجله بشروط
الإخوان أعقل من التفكير فى انتخابات الرئاسة
كتبت ـ دنيا سالم:
لا تنوى جماعة الإخوان المسلمين خوض الانتخابات الرئاسية المقبلة، طبقا لمحمد بديع، المرشد العام للإخوان المسلمين فى حوار له مع برنامج «العاشرة مساء»، الذى أذاعته فضائية دريم مساء أمس الأول، والذى أرجع السبب فى ذلك إلى أن «الإخوان أعقل من التفكير فى هذا الأمر فى الوقت الحالى».
وعن الخطاب الذى أرسله بديع إلى الرئيس مبارك كتهنئة له على شفائه، قال بديع: «لقد وجهت ذلك الخطاب إلى مبارك بوصفه والدا للشعب المصرى، خرج سالما من عملية جراحية خطيرة»، وطالب بديع الرئيس مبارك بالالتفات إلى حقوق أبنائه من المصريين وأن يرفع عقوبة السجن عن من دخلوه ظلما، مضيفا أن المجتمع المصرى على وشك الانفجار فى أى لحظة.

أنت من أجلك
الاخوان المسلمون
بديع: الإخوان لا يعارضون ترشيح جمال مبارك للرئاسة
كتب ـ محمد خيال:
عقد مكتب إرشاد جماعة الإخوان أمس اجتماعه الأسبوعى الأول برئاسة المرشد الجديد الدكتور محمد بديع، لوضع الترتيبات النهائية لاختيار نواب المرشد الجدد وتقسيم مسئولية اللجان والأقسام داخل الجماعة.
وكان بديع قد أكد أن الإخوان لا يعارضون ترشيح جمال مبارك للرئاسة بين متنافسين آخرين.
وأضاف فى تصريحات لقناة الجزيرة أمس الأول، أن الجماعة لا تعارض ترشيح جمال مبارك للرئاسة شريطة ألا يتميز عن أى مرشح آخر فى العرض على الشعب وأن تجرى الانتخابات وهنا لاية نزيهة».
وأوضح جمال حشمت عضو مجلس شورى الجماعة أن الأنباء التى أشار إليها بديع فى تصريحاته يقصد بها أنباء الشفافية والنزاهة.
وأضاف أن الإخوان لن يقبلوا بأى مرشح فى إطار مادة «العار» حسب وصفه، فى الدستور وهى المادة ٧٦ والتى تقف حائلا أمام تكافؤ الفرص.
وأشار إلى أنه ليس الشرط فقط أن يكون جمال مبارك بين مرشحين حتى تقبله الجماعة لأن المرشحين فى الغالب سيكونون ديكورا.
وكان بديع رفض الخوض فى مسألة التوريث فى أول خطاب ألقاه أمام المؤتمر الصحفى الذى شهد تنصيبه مرشدا ثامنا للجماعة ومعلنا فى

شهدت انتخابات مجلس الشعب 2010 حالات تزوير وخروج القوى المعارضة من مقاعد البرلمان في الجولة الأولى، حيث خرج الوفد والإخوان من انتخابات اعتبرتها القوى المعارضة فاسدة ومزورة في حين تعتبرها القوى الرسمية والحزب الحاكم انتخابات حرة عادله، حيث فاز الحزب الوطني الحاكم بـ 209 في الجولة الأولى ومن المقرر أن يصل في الإعادة إلى بـ 398 مقعدا، في حين لم يحقق الإخوان المسلمون أي مقعد، حيث باغتت جماعة الإخوان المسلمين الجميع بإعلان انسحابها من الجولة الثانية لانتخابات مجلس الشعب جولة الإعادة .

وأصدرت الجماعة بيانا بررت فيه أسباب الانسحاب وقالت فيه ما حدث في هذا اليوم وما سبقه من أيام من تزوير وإرهاب وعنف على أيدي رجال الأمن وبلطجية الحزب الوطني، حتى وصل الأمر إلى التعدي على بعض القضاة والمستشارين، وقد جرت محاولات كثيرة لاستفزاز الإخوان المسلمين وجرهم إلى ممارسة عنف مضاد، وهو ما لم يستجب له الإخوان وأعلنوا- ولا يزالون يعلنون باستمرار- رفضهم الواضح وإدانتهم لأية ممارسات عنيفة، وقد رأى الشعب كل الجرائم التي رصدتها.

وأضاف وما حدث أثبت أن النظام مغتصب للسلطة مزور لإرادة الأمة مستمر في طريق الفساد والاستبداد، كما أن عدم المشاركة في جولة الإعادة هو إعلان لاحتجاجنا على هذا الاغتصاب والفساد ويزيد من عزلة النظام عن الشعب، ويثبت أنه يهدد مبدأ المواطنة ويكرس رفض الآخر، كما يكرس الفساد والديكتاتورية والاستبداد.

وأكد البيان: عدم مشاركتنا في هذه الجولة الانتخابية لا يعني تغييرًا في استراتيجيتنا الثابتة بالمشاركة في جميع الانتخابات، ولكنه موقف فرضته الظروف الحالية، وكل حالة تقدر بقدرها، وسوف نستمر في كل الإجراءات القانونية التي تلاحق المزورين والمفسدين لإبطال هذا المجلس المزور ولإحقاق الحق وإعادته إلى صاحبه الحقيقي وهو الشعب.

ومن خلال قراءة البيان هذا تتضح نقطتان:

أولا:

خروج الجماعة عن ركب النظام الذي أراد لها أن تكون مجرد ديكور مسرحي لتهيئة الأجواء لتمرير التوريث عندما يطرح على مجلس الشعب، ورفض الإخوان هذا يأتي رفضا سياسيا لتمرير رسالة إلى نظام مبارك بأن اللعبة مازالت في يد الإخوان وعلى نظام مبارك أن يتعقل في معاملة الجماعة، وفقا لمقولة المرشد العام في البيان" وكل حالة تقدر بقدرها" والمعنى أن الإخوان، ووفق عُرفها ومرجعيتها سوف تتعامل مع الموقف كما تراه هي وفقا لتطبيق الشريعة الإسلامية من منظورِها، والتي تنص على الخروج على الوالي الفاسد، ولعل إشارة المرشد في البيان في قوله: "أن النظام مغتصب للسلطة مزور لإرادة الأمة مستمر في طريق الفساد والاستبداد"، وهذا معناه رفض تام لسلطة مبارك أو من سوف يورثه من خلال تمريره في مجلس الشعب الذي تم تزوير انتخاباته.

ثانيا:

يأتي انسحاب الإخوان من مجلس الشعب في هذه الفترة التاريخية الحرجة في تاريخ مصر، رغبة منها في تأسيس عمل جماهيري يكون أكثر التصاقا بفئات الشعب حتى تمهد المشهد المصري لبروزها وتأصيل فكرة (الإسلام هو الحل)، وفي أول رد فعل لشباب الجامعات من الإخوان فقد خرجوا في مظاهرات داخل الجامعات المصرية بتنديد التزوير الذي حدث في الانتخابات رافعين إشارات (لا لتزوير) (الإسلام هو الحل)، وهذه رسالة أخرى مفادها أن الإخوان سوف ينشطون مدنيا داخل ووسط عامة وفئات الشعب المختلفة.

وفي أول رد فعل على قرار انسحاب الإخوان فقد تضامنت معهم قوى المعارضة المختلفة وقد تضامن حزب الوفد مع الإخوان وقرر الانسحاب من جولة الإعادة في انتخابات برلمان 2010، أما على المستوى الرسمي من قبل نظام مبارك فلا تعليق يذكر غير تمسك الحزب الوطني بنزاهة الانتخابات وأن التاريخ سوف يسجلها لمصر في عدالة الانتخابات وحريتها .وهكذا ينتهي الصراع بشكل مأسوي بين الطرفين (نظام مبارك - الإخوان) قبيل انتخابات الرئاسة في مايو 2011.

الإخوان وعهد مبارك "فترة السياسة"

بعد اغتيال السادات في 1981/10/6 تولى محمد حسنى مبارك مقاليد الحكم خلفا له والذي عمل منذ اللحظة الأولى على كسب تأييد الشعب فأفرج عن كل المعتقلين السياسيين الذين اعتقلوا في سبتمبر 1981 وقام بمقابلة بعضهم، غير أنه لم يلتق بأي من قيادات الإخوان، وما حدث لباقي القوي حدث على الإخوان المسلمين حيث أفرج عنهم وتركهم يعملون خاصة أنهم جماعة مسالمة، وعمل مبارك منذ اللحظة الأولى على محاولة القضاء على جماعات العنف لكنه كان كثيرا ما يولى وزارة الداخلية لوزراء لا يتعاملون بحنكة مع مثل هذه الموضوعات مما كانت سببا في زيادة عنصر العنف مع هذه الجماعات، فقد تعامل زكي بدر ليس مع جماعات العنف فحسب

بسياسته المعروفة بالشدة بل تعامل مع كل الطوائف بهذه السياسة بما فيهم الإخوان، كما ظل نظام مبارك محتفظا بكثير من موروث النظم السابقة (الناصري والسادات) وهو النظام السلطوي حيث ظلت الأمور مقيدة في يد الحكومة ومؤسسة الرئاسة، كما أن كثيرا ممن حكموا البلاد في عهد مبارك تربوا على يد الحقبة الناصرية وحقبة السادات وتشربوا من معينها فكان دافعا لتمركز السلطة في يد الفرد ونبذ أي مشاركة سياسية من القوي الأخرى.

غير أن مبارك في الفترة من 1981 – 1987 عمل على إدماج بعض القوي السياسية المعارضة في العملية السياسية وتوسيع مجال حرية التعبير وحق التنظيم للأحزاب والجمعيات وتمثل ذلك في تحالف الإخوان مع حزب الوفد الجديد عام 1984 ثم تحالفهم مع حزب العمل والأحرار في انتخابات 1987 والتي أسفرت عن دخول 36 فردا منهم مجلس الشعب، كما استطاع الإخوان في ظل ذلك أن يحوزوا ثقة النقابات والاتحادات الطلابية والجمعيات الأهلية فضلا عن تزايد نشاطهم الاقتصادي والاجتماعي، وكان الإخوان بسبب حسن تخطيطهم وتعاملهم مع المجتمع وقضاياه وضعف الأحزاب والقوي الأخرى أن ساعدهم ذلك على تبوء مكانة عالية في الحياة السياسية.

ولقد شهدت الفترة الأولى من حكم مبارك تزايد القوي الإسلامية على حساب باقي الأحزاب كالوطني والوفد والتجمع خاصة بعد احتلالهم مكانة متقدمة في عدد مقاعد البرلمان، وظهور نشاطهم القوي داخل البرلمان وأدائهم الجيد فيه، غير أن الحزب الحاكم ظل مهيمنا على الحياة البرلمانية والسياسية.

وقد عمل النظام على تفتيت التحالفات السياسية وساعد على ذلك صدور أحكام من المحكمة الدستورية بعدم دستورية الانتخابات بنظام القوائم النسبية والذي حرم المستقلين الحق في الترشيح فعاد العمل بالنظام الفردي، بعدما أصدر رئيس

الجمهورية قانون رقم 206 لسنة 1990 وينص على العودة للعمل بالنظام الفردي الذي كان متبعا قبل انتخابات 1984.

الإخوان يعلنون رفضهم لحالة الطوارئ

وبدأ الإخوان ينافسون على النقابات والتي حققوا في بعضها نجاحا كبيرا كالأطباء والمحامين والمهندسين مما كان سببا في صدام النظام بهم حيث عمل على محاولة احتوائهم داخل النقابات لكنه فشل فلجأ في بداية التسعينات إلى استخدام الأداة القانونية في مواجهة الصعود المستمر للتيار الإسلامي والذي أفرز قانون رقم 100 لسنة 1993 بتنظيم الانتخابات داخل النقابات غير أن هذا القانون قوبل باعتراضات شديدة بسبب تجميد الانتخابات في معظم النقابات المهنية الهامة التي يسيطر على مجالس إدارتها الإخوان كالأطباء والمهندسين والصيادلة والمحامين ...إلخ، كما أنه عمل على تحجيم الحركة الطلابية الإسلامية داخل الجامعات خاصة بعد انتخابات الاتحاد عام 1982.

وكان من عوامل صدام النظام بالمجتمع عامة هو العودة إلى العمل بقانون الطوارئ في 1981/10/6 واستمرت تتجدد سنويا حتى مايو 1988 ثم أصبحت بعد ذلك تتجدد لمدة ثلاث سنوات فجددت حتى عام 1991 ثم حتى عام 1994 ثم إلى سنة 1997 ثم حتى عام 2000 ثم إلى سنة 2003 وتنهى حالة الطوارئ الحالية سنة 2006 ثم جدد مرة أخرى حتى إقرار قانون الإرهاب.

والملاحظ عند استعراض أسباب إعلان حالة الطوارئ أنها حتى سنة 1952 لم تكن تعلن إلا بسبب دخول مصر في حرب مع دولة أجنبية فيما عدا إعلانها إثر اندلاع حريق القاهرة سنة 1952 . إلا أنها منذ الثمانينات أعلنت واستمرت معلنة لأسباب تعزى إلى اعتبارات الأمن الداخلي وحدها واستمرار العمل به حتى هذه الأيام رغم آثاره السيئة على المجتمع عامة».

النظام والصدام مع الإخوان

ظل الإخوان يعملون من خلال الأطر والقنوات الشرعية التي تخدم المجتمع كمجلس الشعب والنقابات والاتحادات الطلابية غير أن النظام لم يرض عن زيادة نفوذهم وانتشارهم وسط الشعب لحرصه على الحكم، ولذا كان الصدام ومحاولة تحجيم الإخوان بل القضاء عليها أن أمكن ثم التفرغ لباقي الجماعات الإسلامية.

لقد شهد الرئيس مبارك ببعد الإخوان عن العنف وأنهم جماعة يعملون من خلال مؤسسات الدولة وذلك في تصريحه الذي نشرته صحيفة الأهرام العدد 39046 السنة 118 ليوم 1993/11/1حيث قال: «أن هناك حركة إسلامية في مصر تفضل النضال السياسي على العنف وقد دخلت هذه الحركة بعض المؤسسات الاجتماعية واستطاعوا النجاح فيها في انتخابات بعض النقابات المهنية مثل الأطباء والمهندسين المحامين»، كما صرح الوزير حسن الألفي تصريحا في هذا الموضوع في جريدة الجمهورية ليوم 1994/4/14، مما يدل على أنتهاج الإخوان للقنوات الشرعية في العمل.

غير أن النظام لم يرض عن ذلك فبدأ الصدام مع الإخوان عن طريق الاعتقالات المستمرة بعد القضية الشهيرة بسلسبيل ثم تقديم رموز الجماعة للمحاكمات العسكرية المتتالية وأخيرا محاكمة عسكرية 2007 والتي يحاكم فيها 40 من قيادات الجماعة، أضف لذلك ما يقوم به النظام ضدهم داخل النقابات والانتخابات التشريعية وتزويرها المستمر وشطب الطلبة من انتخابات الاتحادات، وضرب شركاتهم الاقتصادية، أضف لذلك وقوفهم ضد مسألة توريث الحكم والذي منذ بدأت فكرة التوريث وأصبح النظام أكثر شراسة عليهم فحدث ما حدث من انتهاكات في انتخابات 1995م ثم انتخابات 2000م ثم انتخابات 2005م والتي شهدت نزاهة نسبية في المرحلة الأولى فقط، كما تم تزوير انتخابات مجلس الشورى وما حدث في

المحليات لا يدل على أن الإخوان سبب في الصدام يوما ما فهم يعملون من خلال الأدوات القانونية والدستورية ويحوزون على ثقة الشعب.

ويوضح الدكتور عمرو الشوبكي ذلك في مقالة له بعنوان "وأين ذهبت إنجازات السلام "فيقول: «ومن هنا فأن غياب مصر علي الساحة العربية والدولية يعكس هذا الفشل الداخلي المرير طوال ربع قرن، وهذا الانهيار المذهل الذي شهدته مؤسسات الدولة المصرية في الداخل بصورة غير مسبوقة في التاريخ المعاصر، فحين يقول اقتصادي مرموق وعميد سابق لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، أحمد الغندور، أن مصر فقدت ألف مليار جنيه في 24 عاما «بسبب فشل مبارك في إدارة البلد» سنكتشف حجم الكارثة الاقتصادية التي حلت علي مصر نتيجة عدم كفاءة النخبة الحاكمة، وفساد جزء كبير منها، خاصة أن تلك التصريحات جاءت من رجل ليبرالي لم يعرف عنه أي خصومة سياسية أو أيديولوجية مع النظام القائم .

أما علي الصعيد السياسي فنحن نتحدث عن نموذج لا يوجد فيه «مشروع» واحد يعمل بجدية إلا مشروع التوريث، فلا يوجد حزب حاكم، أنما شبكة من المصالح تتصارع فيما بينها علي مغانم صغيرة أو كبيرة بصورة أحيانا أكثر ضراوة من صراعها مع أحزاب المعارضة، ونظام احترف عدم احترام القانون والدستور، مبديا موهبة نادرة في كيفية وضع قوانين، لكي لا يحترمها، وحوصر المجتمع بين نخبة قديمة كرست الجمود والتكلس وأخري جديدة تتحرك في الظلام أكثر من النور من أجل هدف واحد هو توريث السلطة.

ونجح النظام في تدمير أحزاب المعارضة وفي حصار القوي السياسية الجادة من الإخوان وحتى "حركة كفاية" و"الوسط" و "الكرامة"، ودمر قيم الكفاءة والجدية والموهبة في أغلب مؤسسات الدولة، ويكرس ثقافة الفهلوة والفساد والنفاق، وصار من المستحيل علي أي مراقب لأوضاع مصر الداخلية في السياسة والاقتصاد والثقافة والإدارة أن يتوقع أي دور لها علي الساحة العربية والدولية».

ومن ثم فأسباب الصدام تعود إلى: -

1. عدم رغبة النظام في وجود شريك قوي له في الحياة السياسية مثل الإخوان خاصة في ظل ضعف الأحزاب السياسية.
2. عدم قبول النظام للآخر في الفكر أو العمل السلمي داخل مؤسسات الشعب.
3. طبيعة النظام كنظام سلطوي فردي لا يقبل المنافسة.
4. التعامل مع الطلبة بالعصا الأمنية وحرمانهم من المدن الجامعية وشطبهم من انتخابات الاتحادات.
5. الأبعاد السياسية والاجتماعية والثقافية للنظام الحاكم وللهيئات السياسية.
6. احتكار السلطة لوسائل الإعلام وتسخيرها لأغراضه.

الفصل العاشر

التعديلات الدستورية في 2005 و2007

1. التعديلات الدستورية.. إعادة صياغة لمص[62]

مارس 2007

نواب من المعارضة المصرية يحتجون على التعديلات الدستورية المثيرة للجدل

داخل مبنى البرلمان المصري يوم 19 مارس 2007

في واحدة من أغرب جلسات البرلمان المصري وأكثرها سخونة وضجيجا في تاريخه المعاصر، وفي ظل حالة استقطاب واستنفار سياسي شديدة ندر حدوثها في السنوات الأخيرة بين أعضاء البرلمان أنفسهم.. أقرت الغالبية المنتمية للحزب الوطني الحاكم تعديلات لأربع وثلاثين مادة دستورية كان الرئيس مبارك قد طالب بها قبل ثلاثة أشهر. وهو التعديل الأكبر للدستور المصري منذ صدوره في العام 1971. ولعل أكثر المفارقات في هذا التعديل أنه يحدث في ظل برلمان يكون ما يقرب من ربع عدد أعضائه من المعارضة والمستقلين، ومنهم 20% منتمون إلى جماعة الإخوان المحظورة قانونا والموجودة بحكم شعبيتها النسبية في الشارع السياسي

62

http://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9----%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%B5%D9%8A%D8%A7%D8%BA%D8%A9-%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1/5796246

بعد أن فازوا في انتخابات نوفمبر2005، وهي الأكثر عنفا في تاريخ الانتخابات المصرية طوال خمسة عقود. لكنها قواعد الديموقراطية وإجراءاتها التي تعطى الأغلبية حتى ولو كانت نسبية حق تمرير القوانيين والتعديلات سواء كانت لها شعبية لدى المواطن العادي أم لا.

معارضة كبيرة وتأثير محدود

هذه المفارقة بعينها تعنى أيضا أن وجود أعضاء الإخوان والمعارضة بهذه النسبة الكبيرة لم يؤثر كثيرا في صياغة التعديلات على النحو الذي اقره مبدئيا الحزب الحاكم، والذي لم يقبل أعضاؤه أي طلب من طلبات المعارضة لإعادة النظر في الصياغات المقدمة لأي مادة من المواد الأربع والثلاثين. وكان الحزب الحاكم يقول إنه لابد من الفوز بالضربة القاضية وليعرف كل طرف حجمه السياسي، على الأقل في المؤسسات الرسمية.

هذا المعنى بدورة كان قد تجسد في أمرين؛ أحدهما سبق جلسة التصويت، والثاني ما جرى في جلسة التصويت نفسها.

فقبل جلسة التصويت على صياغة التعديلات التي جرت يوم الاثنين 19 مارس 2007، وفي محاولة للتأثير على شرعية قرار التصويت نفسه، اتجه تفكير المعارضين بمن فيهم النواب المنتمين لجماعة الإخوان إلى تقديم الاستقالة من البرلمان على افتراض أن الاستقالة الجماعية لربع عدد النواب مرة واحدة كفيلة بإسقاط البرلمان ذاته، ومن ثم يتجه القرار إلى انتخابات جديدة، وبما سيؤثر على عملية التعديلات نفسها، بل ربما يلغيها من أساسها.

غير أنه عند البحث في النواحي الإجرائية تبين أن تقديم الاستقالة سيتم بصورة فردية وليس بصورة جماعية، وأن قبولها لابد أن يمر عبر إجراءات قد تستمر عدة أسابيع وليس لبضعة أيام وحسب، ومن ثم ستمر التعديلات دون أن يكون لمجرد تقديم الاستقالات أي أثر.

وهكذا بات التراجع عن هذه الفكرة أمرا مفروغا منه. وحسب تفسير قدمه أحد نواب جماعة الإخوان "أن قدمنا استقالاتنا ومرت التعديلات فسنكون قد دفعنا ثمنا بلا مقابل، فتراجعنا عن الأمر، وتمسكنا بسياسة النفس الطويل."

حرب الرموز

أما ما جرى أثناء جلسة التصويت فقد كان مليئا بالرمزيات، حيث احتشد المعارضون متشحين بلافتات سوداء مكتوب عليها عبارات تناهض وترفض التعديلات، في حين رد عليهم أعضاء الحزب الحاكم بلافتات خضراء وعبارات تؤيد التعديلات بنصها دون تغيير لأنها "دعامة للاستقرار والإصلاح المندرج" وفقا لقناعاتهم. وبجانب الشعارات السوداء احتج المعارضون داخل المجلس وخارجه وأمام كاميرات الفضائيات ليعلنوا رفضهم لما جرى ووصفه "نكسة دستورية كبرى وانقلابا دستوريا" وما شابه.

تحويل الانتباه..

في ظل هذا التشنج السياسي والرمزي، طرحت مناظرة ساخرة من قبيل "متى يمكن اللجوء للشارع واستنهاض الناس وهناك مؤسسات دستورية يمكن أن تكون ساحة للحوار والأخذ والرد.."

مفهوم طبعا أن الحزب الحاكم بحكم أغلبيته الكبيرة هو من أنصار العمل في ظل المؤسسات القائمة، لأنه يُحكم قبضته عليها، ويستطيع أن يصدر أي شيء مهما كانت الاعتراضات الصاخبة من هذا الطرف أو ذاك، أما النزول إلى الشارع فهو الملجأ الأخير للمعارضة، لكن الشارع في مصر كان للأسف الشديد مغيبا عن التعديلات وعن أمور أخرى كثيرة، وقد اسهم مثقفون عديدون في تحويل الانتباه عن المواد المطروحة للتعديل، وبعضها مهم للغاية، لاسيما مادتي الإشراف القضائي على الانتخابات وإصدار قانون لمكافحة "أخطار الإرهاب" بديلا عن قانون الطوارئ، وطرحوا. أي المثقفين. بدورهم حوارا

ساخنا بشأن تعديل المادة الثانية في الدستور التي تقر بأن "مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي للتشريع" في البلاد.

في إطار حوار المثقفين هذا، اعتبر فريق أن هذه المادة غير المطروحة للتعديل هي الأولى بذلك، لأنها من وجهة نظرهم ضد المواطنة والمساواة وتؤسس لدولة دينية وتعطى حقا دستوريا لجماعات إسلامية أن تعمل بالسياسة دون رادع. في حين رد المؤيدون لبقاء المادة على ماهيتها دون تغيير، بأنها تقر بالمواطنة وبأمر واقع منذ عشرات السنين، وأن الدساتير السابقة قد تضمنت هذه المادة بشكل أو بأخر ولم يحدث أن فقدت الدولة في مصر طبيعتها المدنية، وأن المطالبين بإلغاء هذه المادة مناهضون للدين الإسلامي في حد ذاته وهو أمر غير مقبول ولا يمكن السماح به.

حوار غير ذي فائدة

في خضم هذا الحوار المكثف حول مادة لم تكن مطروحة للتعديل أو حتى للنقاش العام، ضاع الحوار الجاد حول المواد المطروحة بالفعل، ولذا فقد الرأي العام المعرفة الحقيقية بطبيعة المواد المطلوب تعديلها وأهمية كل منها وماذا ستضيف للنظام السياسي وماذا ستخصم منه، وهل ستمثل خطوة للأمام على طريق الإصلاح السياسي والديموقراطي أم لا، وغير ذلك من الأسئلة الجوهرية التي تغاضى عنها المثقفون والحزبيون وأهملوا الحوار حولها، وفقدوا دورهم التنويري المفترض وشغلوا أنفسهم بحوار عقيم، حتى أن أحد الكتاب المائة الذين وقعوا على بيان دعا الرئيس مبارك إلى إلغاء المادة الثانية اعترف في لحظة صدق نادرة بأنه وزملائه من المثقفين لا يؤثرون على الرأي العام لأنهم ببساطة بعيدون عن هموم الناس الحقيقية.

ولذا كانت صدمة البعض عالية حين فوجئوا بصياغة المادتين الخاصتين بإلغاء الإشراف القضائي واستبداله بصيغة "هيئة مستقلة" تشرف على الانتخابات وتكون لها حصانة سياسية وقانونية، وتعديل المادة 179 الخاصة بإصدار قانون لمواجهة أخطار

الإرهاب على أن يتضمن تعطيلا للمواد الدستورية الأخرى الخاصة بالحريات والحقوق الشخصية. الأمر الذي رآه كثيرون أنه أكثر قسوة من إجراءات الطوارئ، ويؤسس لإطلاق يد المؤسسات الأمنية بعيدا عن رقابة القضاء. فضلا عن أن طبيعة تشكيل اللجنة المشرفة على الانتخابات تعنى تقييد الإشراف القضائي ومن ثم تسمح بالتزوير.

وهي الأسباب التي تمسك بها النواب المعارضون والأحزاب وقوى مدنية لرفض التعديلات وفي الدعوة إلى عدد من التظاهرات الاحتجاجية ودعوة المواطنين إلى مقاطعة الاستفتاء المقرر إجراؤه يوم الاثنين 26 مارس الجاري. في الوقت نفسه، يعمل الحزب الحاكم على حشد المواطنين للمشاركة في الاستفتاء لتدعيم شرعية التعديلات التي أقرها البرلمان.

استنتاجات خطرة

وبالعودة إلى المفارقة التي تتصدر هذا المقال، فقد تخوف بعض المحللين من أن إقرار التعديلات الدستورية بالصورة التي جرت وقائعها، قد تدفع البعض إلى الاستنتاج بأن العمل من داخل المؤسسات الدستورية لا يعطى نتائجه المرجوة، فالمعارضة البرلمانية قدمت كثيرا من الصياغات المعدلة لبعض المواد ولم يؤخذ بأي منها، وقد يستنتج البعض الآخر أن البديل الوحيد هو العمل خارج النظام وليس داخله، وبما يعنى لجوء البعض إلى العنف مثلا.

وهنا يكمن تحدى استيعاب مثل تلك الاستنتاجات في المراحل اللاحقة المخصصة لتحويل التعديلات الجديدة إلى قوانين نافذة. والمنتظر أن تكون معركة قانون الإرهاب الجديد أكثر حدة من تمرير التعديلات الدستورية نفسها.

محللون آخرون يرون أن العملية برمتها ذات صلة بتغير السياسة الأمريكية الخاصة بنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط، فهي الآن، وتحت وطأة ما يجرى في العراق، أعطت للاستقرار والعلاقات مع النظم القائمة الأولوية عن أي شيء آخر، الأمر الذي

أباح للنظم أن تعيد صياغة واقعها بما يلائمها، ويلائم مصالحها سواء أعطت الصياغات الجديدة للديموقراطية مساحة جديدة أم لا.

من تحفز الناس؟

وإذا كانت قدرة المعارضة محدودة أو بالأحرى معدومة على إثارة هبات جماهيرية كبرى ضد التعديلات والاستفتاء عليها، فأن الحزب الحاكم يواجه بدوره إشكالية تحفيز الناس على المشاركة في الاستفتاء وتأييد التعديلات وإعطائها الشرعية السياسية والدستورية معا .

فإشكالية المشاركة الشعبية من الإشكاليات الدائمة في الانتخابات البرلمانية وفي الاستفتاءات، لاسيما الأخيرة التي قد يرى فيها المواطنون أنهم غير معنيين بها، فهم لم يشاركوا في طرح ما يجب تعديله، كما أنهم لا يفهموا تماما طبيعة تلك التعديلات وكيف يمكن لها أن تؤثر على واقعهم المعاش وعلى مستقبلهم المقبل.

د. حسن أبو طالب – القاهرة

أهم الحقائق حول تعديلات الدستور المصري

القاهرة (رويترز) - أقر مجلس الشعب المصري يوم الاثنين 19 مارس 2007 تعديلات على 34 مادة في الدستور، اقترح الرئيس حسني مبارك إدخالها في ديسمبر الماضي، فيما قال إنها إصلاحات ديمقراطية، ولا تصبح التعديلات الدستورية نهائية، إلا إذا وافق عليها الناخبون في استفتاء عام.

وفيما يلي أهم الحقائق حول التعديلات..

-تقول أحزاب وجماعات المعارضة، أن التعديلات تلغي الإشراف القضائي الكامل على عملية الاقتراع في الانتخابات العامة، وتطالب، ومعها منظمات المجتمع المدني، ببقاء الإشراف القضائي الكامل، باعتباره من أفضل وسائل منع الانتهاكات والمخالفات التي تشوب الاقتراع في مصر.

-تبقي التعديلات على إشراف قضائي، لكن على مستوى لجنة عليا للانتخابات ولجان عامة، أما لجان الاقتراع وفرز الأصوات، فستتشكل على الأرجح من موظفين في الحكومة.

-قالت أحزاب وجماعات المعارضة الرئيسة في بيان، أن تعديل المادة 179 سوف "يوقف الضمانات الدستورية للحريات الشخصية... ويفتح الطريق للدولة البوليسية."

-ويمهد تعديل المادة لسن قانون لمكافحة الإرهاب، يحل محل حالة الطوارئ المعلنة منذ اغتيال الرئيس أنور السادات برصاص متشددين إسلاميين عام 1981.

-يدعو تعديل المادة 179 لتعطيل الضمانات الدستورية التي تكفل الحرية الشخصية ضد الاحتجاز والتفتيش والحبس أو تقييد الحرية أو المنع من التنقل، إلا إذا قامت ضرورة يقرّرها قاض ويستدعيها تحقيق تجريه النيابة العامة.

-يسمح تعديل المادة 179 للسلطات الأمنية بدخول المساكن وتفتيشها بدون أمر قضائي مسبب كما توقف الحماية القانونية لحرمة الحياة الخاصة وتسمح بالاطلاع على المراسلات البريدية والبرقية والتنصت على المحادثات الهاتفية.

-يسمح تعديل المادة 179 لرئيس الدولة بإحالة المدنيين إلى المحاكم العسكرية.

ويقول محللون، أن تعديل المادة 179 يجعل بعض بنود قانون الطوارئ المطبّق حاليا، جزءا من مواد الدستور.

-تسمح التعديلات لرئيس الدولة بحل مجلس الشعب، دون الرجوع للناخبين.

-تحظر التعديلات أي نشاط سياسي يقوم على أساس ديني أو مرجعية دينية. ويقول محللون، أن ذلك يستهدف في الأساس جماعة الإخوان المسلمين وسيُصيبها بضرر شديد وستقضي على أمل الجماعة، وهي أكبر جماعة معارضة في البلاد في أن تصبح حزبا سياسيا معترفا به، الأمر الذي قد يؤدّي إلى تقليص دورها في الحياة السياسية.

المصدر: وكالة رويترز بتاريخ 19 مارس 2007

د. مفيد شهاب، وزير الشؤون القانونية والمجالس النيابية

"أننا نقدر تخوف البعض من احتمالات مساس مشروع قانون الإرهاب بحقوق المواطنين، لكن اللجنة الوزارية المكلفة بإعداد مشروع القانون حريصة على عدم المساس بهذه الحقوق والحريات إلا في أضيق الحدود التي تستلزمها ضمانات حماية المجتمع، وأنها تستهدى في عملها بالقانون النموذجي الذي أعدته الأمم المتحدة في هذا الشأن، وبقوانين مكافحة الإرهاب التي أصدرتها دول مثل إنجلترا وفرنسا وإسبانيا والولايات المتحدة."

د. مفيد شهاب، وزير الشئون القانونية والمجالس النيابية نقلا عن جريدة "المصري اليوم" بتاريخ 2007/2/22

د. مصطفي الفقي، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشعب

"بالتأكيد الآن أن الولايات المتحدة تعلم أن أي ديموقراطية حقيقية سوف تأتى بأنظمة معادية لها وسيكون الشارع رافضا للسياسة... وليس بالضرورة أن تكون هذه النظم إسلامية، فهناك تيار قومي مكبوت."

"التعديل الدستوري سوف ينظم الإشراف القضائي. وإذا تحدثنا عن التزوير فأنه قد يتم في وجود القضاة. منذ متى نزل القضاة إلى الشارع بعد الانتخابات؟ هل هم الشرفاء الوحيدون في هذا البلد"؟

د. مصطفي الفقي رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشعب المصري، في حوار تليفزيوني منشور في جريدة "المصري اليوم" بتاريخ 2007/3/19

مهدى عاكف، المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين

"الإسلام هو صاحب فكرة المواطنة فهو الدين الذي يسوي بين الناس جميعا كأسنان المشط، مسلم، مسيحي ودرزي ويهودي. الجميع لهم حق المواطنة في الإسلام التي أقرها الإسلام منذ 14 قرنا.. الإخوان يعلنونها في كل وقت أنه لا فرق عندنا بين مسلم ومسيحي، بل على العكس نحن لا يكتمل ديننا إلا إذا أمنا بكل هذه الأديان وهذا أمر

مفروغ منه. والدستور الحالي يحترم هذه المواطنة احتراما شديدا لأنه يساوي بين المواطنين فالمواطنة هي احترام الإنسان وأن يكون له ما للجميع وعليه ما على الجميع."

مهدى عاكف المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين في حوار صحفي مع جريدة "نهضة مصر" بتاريخ 15 - 16 فبراير 2007.

2. تحليل نصي للتعديلات الدستورية في 2007[63]

questions_egypt.pdf

لفتح الملف يضغط على الحرف e

يناقش باحثان من مؤسسة كارنجي التعديلات التي طالت أربعا وثلاثين مادة من الدستور، كان قد صادق عليها مجلس الشعب المصري في التاسع عشر من شهر مارس 2007. والرئيس حسني مبارك الذي كان يعارض أي تعديلات الذي دستورية حتى مدة قريبة، هو الذي اقترح التعديلات الأربعة والثلاثين التي جرى عليها استفتاء شعبي بعد أن أقرها مجلس الشعب.

https://youtu.be/Qw4GdXA3FHA

[63] http://carnegieendowment.org/files/questions_egypt.pdf

https://youtu.be/FK_xxJyQyyM

https://youtu.be/Gg3JrsosU2U

https://youtu.be/CJD_6JaLJSc

ومن قبيل الذكرى التي تنفع المؤمنين نقدم رأي حكومة الظل في حزب الوفد في التعديلات الدستورية التي تمت عام 2011 وجرى الاستفتاء عليها يوم 19 مارس 2011:

رأي في التعديلات الدستورية

2011

رقم المادة	النص بعد التعديل	الملاحظات
مادة 75	يشترط فيمن يُنتخب رئيساً للجمهورية أن يكون مصرياً من أبوين مصريين، وأن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية، وألا يكون قد حمل أو أي من والديه جنسية دولة أخرى، وألا يكون متزوجاً من غير مصرية، وألا تقل سنه عن أربعين سنة ميلادية.	يقترح تعديل النص ليصبح" وألا يكون حاملاً لجنسية دولة أخر". ويضاف " وألا تزيد سنه يوم الانتخاب عن خمسة وستين سنة ميلادية".

مادة 76	يُنتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع السري العام المباشر. ويلزم لقبول الترشيح لرئاسة الجمهورية أن يؤيد المتقدم للترشح ثلاثون عضواً على الأقل من الأعضاء المنتخبين لمجلسي الشعب أو الشورى، أو أن يحصل المرشح على تأييد ما لا يقل عن ثلاثين ألف مواطن ممن لهم حق الانتخاب في خمس عشرة محافظة على الأقل، بحيث لا يقل عدد المؤيدين في أي من تلك المحافظات عن ألف مؤيد. وفى جميع الأحوال لا يجوز أن يكون التأييد لأكثر من مرشح، وينظم القانون الإجراءات الخاصة بذلك كله. ولكل حزب من الأحزاب السياسية التي حصل أعضاؤها على مقعد على الأقل بطريق الانتخاب في كل من مجلسي الشعب والشورى في آخر انتخابات، أن يرشح أحد أعضائه لرئاسة الجمهورية. وتتولى لجنة قضائية عليا تسمى «لجنة الانتخابات الرئاسية»، الإشراف على انتخابات رئيس الجمهورية، بدءاً من الإعلان عن فتح باب الترشيح وحتى إعلان نتيجة الانتخاب. وتُشكل اللجنة من رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيساً، وعضوية كل من رئيس محكمة استئناف القاهرة وأقدم نواب رئيس المحكمة الدستورية العليا، وأقدم نواب رئيس محكمة النقض، وأقدم	1. يقترح الاكتفاء بطريقة واحدة فقط لقبول الترشيح لرئاسة الجمهورية وهي " أن يحصل المرشح على تأييد ما لا يقل عن ثلاثين ألف مواطن ممن لهم حق الانتخاب في خمسة عشرة محافظة على الأقل بحيث لا يقل عدد المؤيدين في أي من تلك المحافظات عن ألف مؤيد، مع عدم جواز أن يكون التأييد لأكثر من مرشح، وينظم القانون الإجراءات الخاصة بذلك". 2. يقترح إلغاء كل ما يتصل بلجنة الانتخابات الرئاسية من هذه المادة وتفرد مادة خاصة بأنشاء " الهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات" وهي هيئة قضائية دائمة أعضاؤها غير قابلين للعزل وتتشكل من قضاة وخبراء في الإدارة وتقنيات المعلومات

	نواب رئيس مجلس الدولة. وتكون قرارات اللجنة نهائية ونافذة بذاتها غير قابلة للطعن عليها بأي طريق وأمام أية جهة، كما لا يجوز التعرض لقراراتها بوقف التنفيذ أو الإلغاء، كما تفصل اللجنة في اختصاصها، ويحدد القانون الاختصاصات الأخرى للجنة. وتُشكل لجنة الانتخابات الرئاسية اللجان التي تتولى الإشراف على الاقتراع والفرز على النحو المبين في المادة 88. ويُعرض مشروع القانون المنظم للانتخابات الرئاسية على المحكمة الدستورية العليا قبل إصداره وتقرير مدى مطابقته للدستور. وتُصدر المحكمة الدستورية العليا قرارها في هذا الشأن خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ عرض الأمر عليها، فإذا قررت المحكمة عدم دستورية نص أو أكثر وجب إعمال مقتضى قرارها عند إصدار القانون، وفى جميع الأحوال يكون قرار المحكمة ملزماً للكافة ولجميع سلطات الدولة، ويُنشر في الجريدة الرسمية خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره.	والاتصالات، تتولى مسئولية إدارة عمليات الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية والاستفتاءات الشعبية، ويصدر بأنشائها وتحديد اختصاصاتها وصلاحياتها قانون خاص يعتبر من القوانيين المكملة للدستور.
مادة 77	مدة الرئاسة أربع سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب، ولا يجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية إلا لمدة واحدة تالية.	موافقة

مادة 88	يحدد القانون الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس الشعب ويبين أحكام الانتخاب والاستفتاء. وتتولى لجنة عليا ذات تشكيل قضائي كامل الإشراف على الانتخاب والاستفتاء بدءاً من القيد بجداول الانتخاب وحتى إعلان نتيجته، وذلك كله على النحو الذي ينظمه القانون. ويجرى الاقتراع والفرز تحت إشراف أعضاء من هيئات قضائية ترشحهم مجالسها العليا، ويصدر باختيارهم قرار من اللجنة العليا.	يدمج هذا النص في المادة الجديدة المقترح إضافتها بشأن أنشاء " الهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات".
مادة 93	تختص المحكمة الدستورية العليا بالفصل في صحة عضوية أعضاء مجلس الشعب. وتقدم الطعون إلى المحكمة خلال مدة لا تجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب، وتفصل المحكمة في الطعن خلال تسعين يوماً من تاريخ وروده إليها. وتعتبر العضوية باطلة من تاريخ إبلاغ مجلس الشعب بقرار المحكمة.	تستبدل ب "المحكمة الدستورية العليا" "محكمة النقض" لسابق خبرتها بفحص الطعون الانتخابية على مدى سنوات طويلة، وكذا لإبعاد المحكمة الدستورية العليا عما يصرفها عن واجباتها الأساسية.
مادة 139	يُعين رئيس الجمهورية خلال ستين يوماً على الأكثر من مباشرته مهام منصبه، نائباً له أو أكثر ويحدد اختصاصاته، فإذا اقتضى الحال إعفاءه من منصبه وجب أن يُعين غيره. وتسري الشروط الواجب توافرها في رئيس الجمهورية والقواعد المنظمة لمساءلته على نواب رئيس الجمهورية.	مبدأ تعيين نائب أو أكثر لرئيس الجمهورية غير مقبول، وينبغي تعديل النص إلى " يتم انتخاب نائب رئيس الجمهورية في قائمة واحدة مع المرشح لرئاسة الجمهورية". وتسري الشروط الواجب توافرها في رئيس الجمهورية والقواعد المنظمة

		لفترة رئاسته ومساءلته على نائب رئيس الجمهورية.
مادة 148	يعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ على الوجه المبين في القانون ويجب عرض هذا الإعلان على مجلس الشعب خلال السبعة أيام التالية ليقرر ما يراه بشأنه. فإذا تم الإعلان في غير دور الانعقاد وجبت دعوة المجلس للانعقاد فوراً للعرض عليه وذلك بمراعاة الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة. وإذا كان مجلس الشعب منحلاً يعرض الأمر على المجلس الجديد في أول اجتماع له. ويجب موافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب على إعلان حالة الطوارئ. وفى جميع الأحوال يكون إعلان حالة الطوارئ لمدة محددة لا تجاوز ستة أشهر ولا يجوز مدها إلا بعد استفتاء الشعب وموافقته على ذلك.	رغبة في تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية والتحول نحو النظام البرلماني يقترح تعديل المادة لتصبح " يعلن مجلس الوزراء" وليس رئيس الجمهورية.
مادة 179	تلغى	موافقة
مادة 189 (فقرة أخيرة مضافة)	ولكل من رئيس الجمهورية، وبعد موافقة مجلس الوزراء، ولنصف أعضاء مجلسي الشعب والشورى، طلب إصدار دستور جديد، وتتولى جمعية تأسيسية من مائة عضو، ينتخبهم أغلبية أعضاء المجلسين من غير المعينين في اجتماع مشترك، إعداد مشروع الدستور في موعد غايته	نرى أن تكون الجمعية التأسيسية لوضع الدستور الجديد منتخبة انتخابا مباشراً

	ستة أشهر من تاريخ تشكيلها، ويعرض رئيس الجمهورية المشروع خلال خمسة عشر يوماً من إعداده على الشعب لاستفتائه في شأنه، ويعمل بالدستور من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه في الاستفتاء.	
المادة 189 مكرراً	يجتمع الأعضاء غير المعينين لأول مجلسي شعب وشورى تاليين لإعلان نتيجة الاستفتاء على تعديل الدستور لاختيار الجمعية التأسيسية المنوط بها إعداد مشروع الدستور الجديد خلال ستة أشهر من انتخابهم، وذلك كله وفقاً لأحكام الفقرة الأخيرة من المادة 189.	يقترح تعديل النص ليكون "يجتمع الأعضاء المنتخبون لأول مجلسي شعب وشورى تاليين لإعلان نتيجة الاستفتاء على تعديل الدستور لإقرار قانون الدعوة إلى انتخاب الجمعية التأسيسية المنوط بها إعداد مشروع الدستور الجديد خلال ستة أشهر من انتخابهم، وذلك كله وفقاً لأحكام الفقرة الأخيرة من المادة 189.
المادة 189 مكرراً1	يمارس أول مجلس شورى بعد إعلان نتيجة الاستفتاء على تعديل الدستور، بأعضائه المنتخبين، اختصاصاته. ويتولى رئيس الجمهورية، فور انتخابه، استكمال تشكيل المجلس بتعيين ثلث أعضائه، ويكون تعيين هؤلاء لاستكمال المدة الباقية للمجلس على النحو المبين بالقانون.	موافقة

وانطلاقا من المسئولية الوطنية لحزب الوفد، وتقديراً للدور الوطني الذي يقوم به المجلس الأعلى للقوات المسلحة في إدارة شئون البلاد خلال الفترة الانتقالية لحين تسليم السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة ورئيس جديد للجمهورية ، فأن حزب الوفد، وفي ضوء الملاحظات المبينة قرين كل من التعديلات المقترحة يرى أن تلك التعديلات في مجملها لا تحقق ما يصبو إليه الشعب من تهيئة مناخ سليم للتحول الديمقراطي في نهاية الفترة الانتقالية، وذلك بالنظر إلى أنها لم تشمل مواد كثيرة في الدستور مطلوب تعديلها لتحقيق التحول الديمقراطي المطلوب ولضمان إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية نزيهة وشفافة.

وفي ضوء الإعلان الدستوري الصادر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يوم الأحد 13 فبراير 2011 والذي قرر تعطيل دستور 1971 والاقتصار على تعديل بعض المواد وليس إعداد دستور جديد كما يطالب أغلب المواطنون، يرى حزب الوفد أن مؤدى ذلك أن الانتخابات الرئاسية القادمة سوف تجرى في حدود الدستور القائم والذي صيغ بمنطق النظام الرئاسي مع تركيز صلاحيات هائلة في يد رئيس الجمهورية الأمر الذي أتاح له السيطرة الكاملة على جميع سلطات الدولة ومؤسساتها وأدى إلى تحول الدولة إلى حكم الفرد الواحد يسانده حزب سيطر على الحكم على مدى ثلاثين عاماً بتزوير الانتخابات وإفساد الحياة السياسية واستخدام الأداة الأمنية المفرطة في قسوتها للتعامل مع كل مطالب الإصلاح والتطوير، كما تهافتت أدوار باقي سلطات الدولة سواء التنفيذية أو التشريعية وحتى السلطة القضائية لم تسلم من تدخلات أثارت مطالب القضاة بضرورة تحقيق استقلال القضاء.

وحيث لا يوجد ضمان أن يلتزم الرئيس المنتخب بالتوجه نحو إعداد الدستور الجديد وفق النظام البرلماني الذي تتوافق عليه الأمة، لهذا يرى حزب الوفد أنه قد يكون من الأفضل استثمار الفترة الانتقالية لوضع دستور جديد للبلاد انطلاقا من مشروع دستور 1954 وغيره من مشاريع الدساتير التي قام بإعدادها كثير من المنظمات الحقوقية ومنظمات حقوق الإنسان على أساس النظام البرلماني وتأكيد

التوجهات الديمقراطية التي يتوافق عليها جميع الأحزاب والقوى السياسية وتعبر عنها مطالب ثورة الشباب والشعب في 25 يناير 2011 .

وقد يكون من الأسرع والأفضل الدعوة إلى انتخاب جمعية تأسيسية تتولى وضع دستور جديد للبلاد تجري استفتاء الشعب عليه، وفي نفس الوقت تكلف اللجنة الدستورية برئاسة المستشار طارق البشري بإعداد قوانين جديدة لمباشرة الحقوق السياسية، ومجلس الشعب، ومجلس الشورى، والهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات، وقانون الأحزاب وتصدر كلها بقرارات بقوانين من المجلس الأعلى للقوات المسلحة بعد طرحها للنقاش المجتمعي العام واستطلاع آراء الأحزاب والقوى السياسية.

وبعد ذلك يتم إجراء الانتخابات الرئاسية يليها الانتخابات التشريعية وتشكيل حكومة منتخبة من الحزب صاحب الأغلبية.

الفصل الحادي عشر

"حكاية" صكوك الملكية الشعبية[64]

[64] 3.مشروع د. محمود محي الدين الذي أثار ضجة ولم يفلح الوزير في تمريره.

1. ندوة حزب الوفد لمناقشة مشروع الملكية الشعبية لأصول الدولة

أقيمت الندوة بمقر حزب الوفد يوم 22 نوفمبر 2007

في إطار الحوار الوطني حول مشروع إدارة أصول الدولة. نظم حزب الوفد ندوة هامة شارك فيها نخبة رائعة من ممثلي الأحزاب والمفكرون والخبراء وأساتذة الجامعات المتخصصون في القانون والإدارة والاقتصاد والإعلاميون ليحاوروا جميعا أ. عبد الحميد ابراهيم مستشار وزير الاستثمار ود. محمد عمران أستاذ الاقتصاد وقد شاركا في وضع مواد المشروع الجديد وتقديم دراسته.. وكان المتحدث الرسمي لمجلس الوزراء قد صرح: أن مشروع تمليك المصريين فوق سن الحادية والعشرين قد بدأ فعلاً منذ عامين، وأن مجموعات من الخبراء قد تشكلت واجتماعات عقدت على مدى العامين لبحث تفاصيل المشروع، وأن الرئيس مبارك كان يتابع أعمال تلك المجموعات.

جاءت الندوة التي أدارها منير فخري عبد النور سكرتير عام الوفد كمحاولة لفهم أسباب طرح المشروع في هذا التوقيت وبهذا الأسلوب، ولبحث السلبيات والايجابيات التي تترتب عليه.

في البداية تحدث مستشار الوزير: لقد طرح الحزب ورقة حول " إدارة الأصول المملوكة للدولة: الكفاءة الاقتصادية وتوسيع المشاركة الشعبية " لفتح باب النقاش حول السياسات والتوجهات الجديدة الخاصة باستكمال وتطوير برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة، حيث تلخص الورقة محاور البرنامج الذي يسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الحفاظ على تحسن مؤشرات أداء الشركات المملوكة للدولة، مع تطوير حوكمة هذه الشركات من خلال ضمان الكفاءة والفاعلية والقدرة على المنافسة والشفافية، مع الحفاظ على حقوق العاملين بها، والخضوع لقواعد المحاسبة على الأداء.

- توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات الخاصة بإدارة الأصول المملوكة للدولة والانتفاع بفوائدها
- ضمان حقوق الأجيال القادمة بوضع خطة تضمن لهم نصيباً من ثمار عوائد البرنامج.

وجاء طرح الحزب للموضوع على ضوء كلمة السيد رئيس الجمهورية خلال المؤتمر العام التاسع للحزب في نوفمبر 2007 والتي جاء فيها ".. وتدعيماً لبرنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة فأنني أطالب الحزب وحكومته بمواصلة إشراك القواعد العريضة من الشعب في الانتفاع بفوائد هذا البرنامج بأسلوب يعزز إحساس المواطنين بثروتهم في الأصول المملوكة للدولة، يتيح لهم المشاركة فيها لصالحهم وصالح أسرهم، ويضع في اعتباره صالح الأجيال القادمة ".

وكان السيد الرئيس قد جدد دعوته في المؤتمر السنوي الخامس للحزب حيث جاء في كلمة سيادته ".. أنني أعاود مطالبة الحزب والحكومة بالإسراع في طرح أسلوب جديد وفعال لإشراك القواعد العريضة من الشعب في الانتفاع بفوائد برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة، وعلينا أن نبلور أسلوباً عملياً وغير تقليدي، يتيح لهم المشاركة في ملكيتها ويضع في اعتباره مصالح أجيال مصر القادمة ".

وكانت الحكومة قد أشرفت على مدار الثلاث سنوات الماضية على عملية متكاملة لتقييم أداء برنامج الخصخصة، كأحد مكونات برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة. وقد شملت فترة التقييم التي قامت بها مجموعة من الخبراء المختصين كافة مراحل البرنامج منذ صدور قانون رقم 203 لسنة 1991 بشأن شركات قطاع الأعمال العام. وانتهى التقييم إلى أهمية مراجعة أساليب طرح الشركات لمشاركة القطاع الخاص والاستفادة من التطورات الإيجابية لشركات قطاع الأعمال العام من حيث زيادة الربحية وانخفاض المديونية وتطوير الإدارة بها، فضلاً عن تطور مناخ الاستثمار

وتحسن أداء المؤسسات المعنية بأنشطة القطاع المالي، واستكمال المنظومة التشريعية الحاكمة للنشاط الاقتصادي في مصر.

هذا وقد نجح برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة، والذي يشتمل على 155 شركة تتبع شركات قطاع الأعمال العام منذ عام 2004، في تحقيق ما يلي:

1) خفض المديونية المتعثرة، وذلك بالتعاون بين البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي ووزارة المالية ووزارة الاستثمار، من 31.5 مليار جنيه في 2004/6/30 إلى أقل من 10 مليار جنيه في 2007/6/30.
2) ضخ استثمارات بطريقة مباشرة في شركات هذا القطاع تجاوزت 8.5 مليار جنيه منذ يوليو 2004 حتى يونيو 2005، وإجراء عمليات للتطوير والدمج والاستحواذ طورت من أداء الشركات.
3) تغيير إدارات الشركات القابضة والتابعة بنسبة تجاوزت 80% من الإدارات خلال السنوات الأربع الماضية.

ونتيجة لما سبق، شهد هذا القطاع تحسناً ملحوظاً في الأداء المالي لهذه الشركات، والذي تمثل في التحول من صافي خسائر بلغ 1.3 مليار جنيه في السنة المالية 2004/2003 إلى صافي أرباح وفقاً للقوائم المالية الخاضعة لمراجعة الجهاز المركزي للمحاسبات تقدر بحوالي 5.5 مليار جنيه في العام المالي 2008/2007.

ومن خلال سياساته التي عرضت على مؤتمرات الحزب المختلفة، سأند الحزب حكومته في الاستمرار في البناء على ما تحقق، وفي تبني العديد من الإجراءات التي كان لها دور كبير في نجاح تطبيق هذا البرنامج. وقد جاء المؤتمر السنوي الخامس للحزب ليؤكد على ضرورة استكمال وتطوير البرنامج، وتبني أساليب جديدة لطرح الأصول بما يضمن مشاركة أكبر للمواطنين في عوائد البرنامج.

ومن هذا المنطلق، يُطرح اليوم برنامج متكامل تتلخص فكرته الرئيسة في نقل ملكية أسهم شركات قطاع الأعمال العام والمملوكة للدولة إلى المواطن المصري من خلال

توزيع محفظة أسهم يحصل عليها المواطن المصري مجانا، وبأيسر الطرق وأكثرها ضمانا لتحقيق العدالة في التوزيع. وتكفل ملكية المواطن للمحفظة مطلق الحرية في التصرف فيها إما بالاحتفاظ بها والاستفادة من عائدها، أو استثمارها في صناديق الاستثمار، أو بيعها، أو التبرع بها.

عناصر ومكونات البرنامج:

سيتم إجراء توزيع مجاني لأسهم الشركات التي يتم تحديدها على جموع الشعب بأسلوب عادل وذلك طبقاً لما يلي:

أولاً: تحديد الشركات التي سوف تُدرج بالبرنامج وتصنيفها لتحديد الحصة التي ترغب الدولة الاحتفاظ بها. واستبعاد الشركات المتعثرة مع استمرار الدولة في تنفيذ برامج إعادة هيكلة تلك الشركات وتأهيلها للتحول إلى شركات قادرة على المنافسة. وتصنف الشركات إلى أربع فئات طبقاً لنسبة الملكية التي ترغب الدولة في الاحتفاظ بها.

- الفئة (أ): وهي الفئة التي تضم شركات تحتفظ الدولة بنسبة حاكمة 67% من رؤوس أموالها. وتضم الشركات التي تعمل في قطاعات ترغب الدولة بالاحتفاظ بحصص مؤثرة وحاكمة فيها، وذلك نظراً لطبيعتها وهيكل الأسواق التي تعمل فيها، ومن هذه الفئة شركات الدواء والحديد والصلب والألمونيوم والكوك والسكر والنحاس والأسمدة والأسمنت.
- الفئة (ب): وهي الفئة التي تضم الشركات التي ترغب الدولة في الاحتفاظ بنسبة أغلبية لا تقل عن 51% من رأسمالها، مثل شركات النقل والسياحة وبعض الشركات العاملة في مجال الصناعات التحويلية.
- الفئة (ج): وهي فئة الشركات التي سوف تُدرج بالبرنامج والتي ستحتفظ الدولة بنسبة لا تقل عن 30% من رؤوس أموالها، مثل بعض شركات توزيع السلع والصناعات التحويلية والخدمات.

- الفئة (د): وهي شركات مستبعدة تماماً من البرنامج، إما لوصولها للحد الأقصى لمشاركة القطاع الخاص، أو لتعثرها. وبالتالي لن تدخل أي شركة من شركات الغزل والنسيج في هذا البرنامج، حيث ستبقى تحت إدارة وملكية الشركة القابضة المعنية لتطويرها وإصلاحها. وكذلك الأمر بالنسبة للمجمعات الاستهلاكية الجاري تطويرها.

ثانيا: نقل ملكية الحصص التي سيتم توزيعها من رؤوس أموال شركات البرنامج إلى شركة قابضة جديدة مملوكة للدولة هدفها نقل ملكية هذه الحصص إلى جموع الشعب، مع استمرار تبعية الشركات لشركاتها القابضة الحالية، وتتكون الشركة القابضة الجديدة من أعضاء من أفضل الكفاءات المصرية.

ثالثاً: تحويل نسبة من أسهم الشركات المدرجة بالبرنامج إلى الصندوق المصري للأجيال القادمة، وهو صندوق مملوك للدولة، ذو شخصية اعتبارية منفصلة يهدف إلى الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة وتستثمر موارده وعائداته في مشروعات تنموية، وفي مجال الرعاية الاجتماعية للأجيال القادمة من أبناء مصر.

رابعاً: أنشاء الجهاز المصري لإدارة الأصول، وهو جهاز جديد يكون له الشخصية الاعتبارية العامة، وتنتقل إليه ملكية الشركات القابضة المنشأة وفقاً لأحكام القانون 203 لسنة 1991 لقطاع الأعمال العام إليه، ويختص بتطوير وإعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام ومتابعة الشركات التي تساهم الدولة في ملكيتها.

وأكد مستشار الوزير أن المشروع جاء بعد دراسة مستفيضة لما يقرب من 3 أعوام، مشيرا إلى أنه جزء من برنامج ناجح وهو برنامج إدارة الأصول الذي بدأ في عام 2004

في بداية الحوار أشار منير فخري عبد النور سكرتير عام حزب الوفد للأمور التالية:

- لابد من التعرف على وضع الشركات المشار إليها في المشروع من حيث أرباحها وخسائرها ومديونياتها..
- المشروع كما تم تقديمه لا يحقق أي إيرادات للخزانة العامة..

- المشروع غير جاذب للاستثمارات الجديدة..
- المشروع لا يحقق أي مشاركة شعبية حقيقية..
- المشروع لا يلقى أي قبول شعبي..
- لقد سبق واخترنا سياسة العمل التدريجي المتأني في الإصلاح، فماذا حدث لهز هذا النظام وتقويضه رغم ما أعلن عن تحقيق إصلاحات نسبية لشركات قطاع الأعمال العام؟!
- الخصخصة بمعناها الإيجابي من المفروض أن تحقق زيادة في كفاءة المؤسسات لكن لابد من مراعاة حدود الأمن القومي..
- ينبغي وضع حدود لحرية التداول لهذه الصكوك وتمديد المدة من خلال صناديق استثمار..

ثم أشار د. علي السلمي وزير التنمية الإدارية الأسبق والذي أدار الحوار حول البدائل المقترحة للمشروع إلى المحاور التالية:

? رغم ترحيبنا بوقف برنامج الخصخصة حتى ولو كان قد تغير اسمه إلى " إدارة أصول الدولة " حيث طالبت في مقالي بالوفد يوم 21 أكتوبر الماضي بضرورة مراجعة هذا البرنامج في إطار استعادة دور الدولة في ضبط وتنسيق الاقتصاد الوطني لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية، إلا أنني وكثير من المصريين قد غم علينا الأمر ولم تتضح لنا بعد الصورة الحقيقية لهذا المشروع المفاجأة.

? وفي محاولة لفهم ما جرى تتسارع مجموعة من الأسئلة الحائرة تبحث عن إجابات. لماذا تتجه حكومة مصر الآن في اتجاه معاكس وتتخلى طوعاً عن دورها في إدارة قطاع الأعمال العام بينما دول رأسمالية في الأساس تتجه الآن إلى زيادة دور الدولة في تنظيم وضبط الاقتصاد الوطني إلى الحد الذي تلجأ فيه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لشراء أنصبة في بنوك وشركات من القطاع الخاص بغية مساندتها في اجتياز الظروف الصعبة الناشئة عن الأزمة المالية العالمية

- وتتراكم الأسئلة:

? هل يهدف هذا المشروع إلى تخليص الحكومة من مسئولية إدارة تلك الأصول؟

? أم أن الهدف هو التمهيد لوقف برنامج الدعم السلعي باعتبار أن تلك المنحة المجانية هي شكل للدعم النقدي الذي طالما اشتاقت الحكومة إلى تطبيقه كما تمنى رئيس الوزراء في حديثه إلى صحيفة الأهرام منذ أسابيع قليلة وقال فيه أنه يخشى أن يرفض مجلس الشعب هذا الموضوع أن عُرض عليه؟

? هل هذه الخطوة تمهيد لبيع تلك الشركات بتوسيط المواطنين حيث يتوقع الكثيرون أن أغلبية المصريين الفقراء ومحدودي الدخل ممن سيحصلون على الصكوك المجانية لن يحتفظوا بها بل سيسارعون إلى عرضها للبيع وسيكون المشترون جاهزون لجمعها بأباخس الأسعار، وتكون الحكومة قد حققت هدف بيع الشركات من دون التورط في أمور التقييم والطرح والبيع بالطريقة التقليدية التي تثير عادة كثيراً من اللغط والاتهامات..

? وأسأل كما يسأل كثير من الناس الذين فاجأهم هذا التحول الجذري في فكر الحكومة، لماذا تطرح الصكوك بالمجان؟ ولماذا تخصص لمن هم فوق الحادية والعشرين من العمر؟ وكيف يتساوى الفقراء والأغنياء ومتوسطي الدخل في قيمة ما يحصلون عليه من تلك الحصص أو الأسهم؟ وما موقف الأطفال والقصر الذين فقدوا الأم أو الأب أو كليهما ومن ثم لا يحصلون على شيء؟ أليس الجميع لهم حقوق متساوية كما هم متساوون في الواجبات؟

وقدم د. السلمي بديل مقترح لترشيد إدارة واستثمار الأصول العامة وتطوير برنامج الخصخصة ترى أن هناك قدراً هائلاً من الأصول المملوكة للدولة ممثلة في شكل أراض وعقارات ووسائل نقل ومعدات وأساسات مكتبية وأجهزة وقطع غيار وغيرها من المستلزمات منتشرة في مستودعات مختلف الوزارات والهيئات العامة وأجهزة

الحكومة المركزية والمحافظات. وتعاني تلك الأصول من الإهمال الجسيم في أغلب الأحيان وافتقاد النظم السليمة لحصرها وتسجيلها والمحافظة عليها. وتقدر قيمة الأصول الراكدة في المستودعات الحكومية بما لا يقل عن 22 مليار جنيه وكلها معرضة للتلف والسرقة، ناهيك عن مشكلة إعادة شراء ذات الأصناف بأسعار أعلى نتيجة عدم إدراك توافرها في المستودعات.

كما أن عدم معرفة أجهزة الدولة بما يتوفر لكل منها من تلك الأصول يجعلها تقدم على الشراء المحلي أو الاستيراد من الخارج لذات الأشياء المتوافرة في مستودعات جهات حكومية أخرى وهي غير مستخدمة وراكدة.

ونرى ضرورة إحداث برنامج شامل إدارة الأصول الحكومية يهدف إلى وقف إهدار الموارد الوطنية الضخمة المتمثلة في المخزون السلعي المتراكم في مخازن الدولة نتيجة عدم إحكام التخطيط والسيطرة على عمليات المشتريات الحكومية وتكرار شراء نفس الأشياء رغم تواجدها في المخازن، ويتضمن البرنامج المقترح العناصر التالية:

1. تحديد وحصر الأصول المملوكة لأجهزة الحكومة على جميع المستويات والتأكد من التحديث المستمر لسجلات الأصول.
2. تحديد حالة تلك الأصول من حيث الصلاحية للاستخدام وكفاءتها في الاستخدام ومدى وجود برامج لصيانتها وتحديثه، ومدى توفر قطع الغيار اللازمة للآلات والمعدات، فضلاً عن توفر الخبرات الفنية المناسبة لأعمال الصيانة والإصلاح.
3. تحديد وحصر الأصناف الراكدة في المستودعات الحكومية على مختلف المستويات، وتحديد قيمتها، وبيان مدى الحاجة إليها من جانب الأجهزة الحكومية المختلفة.

4. نشر قوائم الأصناف الراكدة وتعميمها على كافة وحدات الجهاز الإداري للدولة والمحافظات لتحديد ما تحتاج إليه كل جهة من الرواكد الموجودة في جهات أخرى.
5. إدارة عملية التبادل وفق احتياجات الجهات بغرض التخلص من المخزون الراكد وتوجيهه للاستخدام في الجهات التي تحتاج إلى تلك الأصناف.
6. وضع قواعد ملزمة بضبط عمليات المشتريات الحكومية طبقاً للاحتياجات الفعلية، مع البدء بمراجعة قوائم الأصناف الراكدة قبل إقرار شراء أصناف جديدة، وتنسيق المشتريات الخاصة بمختلف الجهات الحكومية من الأصناف المشتركة والمتكررة ومنع تجزئة المشتريات من نفس المواد ومن ثم ضياع فرص الوفرة بالحصول على أسعار وشروط أفضل في حالة شراء كميات أكبر.
7. تخطيط وتنظيم عملية بيع الأصناف الخردة والكُهنة وفق معايير تضبط عملية التخريد والتكهين.
8. حصر الأراضي والعقارات والممتلكات العائدة إلى الدولة وتسجيلها، ودراسة مدى صلاحيتها للاستخدام ومدى حاجة الوزرات والجهات الحكومية إلى تلك الأصول.
9. ويتم اتخاذ إجراءات الاستفادة من تلك الأصول سواء بالتبادل بين الهيئات الحكومية، أو البيع أو الإيجار، على أن تُخصص الحصيلة الناتجة من البيع أو الإيجار لتمويل برامج تطوير الجهاز الإداري للدولة وتحسين كفاءته.
10. ونرى تفعيل دور الهيئة العامة للخدمات الحكومية وتحميلها مسئولية إدارة الأصول الحكومية غير المستغلة وفقاً لضوابط تُضاف إلى تأشيرات الموازنة العامة للدولة.

وأشار د. رفعت السعيد رئيس حزب التجمع للأمور التالية:

- الحاضرون للندوة وهم صفوة العصر ونخبة من المفكرين والخبراء المميزين لديهم كل هذا الكم من الأسئلة فماذا عن البسطاء وعموم المواطنين؟
- المشروع يطرح علامة استفهام رئيسة "لماذا؟ ".. أي فعل لابد أن يكون له هدف، وأنا لا أعرف للمشروع هدفاً مقنعاً..
- البسطاء سيبيعون وفورا الصكوك ولكم من المشتري ؟!
- هل حقا الحكومة تود سماع الرأي الآخر أم مجرد التعطر بعطر الجلوس في حلقات النقاش؟
- ألا ترى الحكومة أن العالم يمر بشكل عام ومصر بشكل خاص بأزمة مالية طاحنة، فمن أين نأتي بموارد للصرف على المشروع؟

أما د. عبد العزيز حجازي رئيس وزراء مصر الأسبق فقد طرح علامات الاستفهام التالية:

- المشروع يطرح صكوكا لكل المواطنين، ولكن من هم هؤلاء؟ لماذا الكل؟ ولماذا لا يكون للمستحقين فقط؟
- لم يقولوا لنا ما هي القيمة الفعلية لهذه الصكوك؟
- الطبقات التي ستحمل هذا الصك أغلبها من البسطاء غير العالمين بعلوم الاقتصاد والإدارة وأسواق المال والبورصة..
- ماذا عن باقي أصول الدولة؟!

وأكد د. سلطان أبو علي وزير الاقتصاد الأسبق

على أن المشروع هو وجه آخر للخصخصة. وذكر أنه قد حاور سائق التاكسي الذي أقله لموقع الندوة وسأله عما هو فاعل بصك الحكومة عند استلامه فلم يجد الرجل عالما بالموضوع وعندما شرح له المشروع قال " حد الله بينا وبين فلوس الحكومة يابيه أنا في حالي ما ليش دعوة بالحكومة وفلوسها "..

وسأل د. أبو علي هل يحقق المشروع الانتماء من قبل المواطن والأمان للأجيال القادمة؟ وكيف؟ وأكد أن الانتماء يتحقق بزيادة الدخل وحل مشكلة البطالة والتعليم الجيد والعلاج والاستشفاء في مؤسسات طيبة..

وأكد الخبير الدستوري الدكتور إبراهيم درويش

على أن هناك 13 مادة في الدستور، تنص على تنظيم الدولة إلا أنه لم يتم احترام تلك المواد، بينما رأى القيادي الوفد سامح مكرم عبيد أن هناك ظروفًا معينة أدت للتشكك في منح شركات القطاع العام لمواطنيها، مشيرا إلى أن 70% من الناس باعوا ما حصلوا عليه من صكوك مباشرة وهوما فتح المجال واسعا للفساد، محذرا من أن النسبة ستزيد على ذلك كثيرا في مصر.

وقال دكتور عبد الحميد الغزالي،

أستاذ الاقتصاد أن المشكلة الأساس في البرنامج أنه يفتقد قاعدتي الإفصاح والشفافية، وقال: «الموضوع يتم بليل، ولا يعلمه إلا شخصان مثلا»، معتبرا أن هناك رغبة لتركيز الاقتصاد في أيدي حفنة من رجال الأعمال الجدد، أو حتى الأجانب، وقال إن ما يحد هو «تبديد» لأصول مصر وإضافة «احتكار إلى احتكار».

وقد طرح محمود أباظة رئيس حزب الوفد المستضيف لفعاليات الندوة تلك الأسئلة:

- ? لماذا تحديد عمر 21 سنة خصوصا أن هذه الصكوك ستوزع على القادر والغير قادر؟
- ? ماذا عن المؤسسات والهيئات المزمع أنشاؤها والجدوى الاقتصادية وظروف البلد حاليا؟
- ? الخصخصة لها أهداف.. كيف ستدخل موارد من هذا المشروع؟ وكيف يمكن أن تجذب المزيد من الاستثمارات؟

? هناك حكمة يعرفها رجال الأعمال أن المشروع الذي لا يفهمه الأطفال يفشل، فماذا عن مشروع لا يفهمه الخبراء ورجال العلم والتخطيط والتجارة؟!

وقال جورج إسحق، القيادي بحركة كفاية أن الحزب الوطني «أستاذ تجييش الناس ضده»، متسائلا عن السبب في أن تظل الدولة تناقش البرنامج لـ٣ سنوات، وكأنه من الأسرار دون أن يعرف به أحد.

وقد أكد د. مصطفي السعيد رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب على المحاور التالية:

- لابد من مناقشة مثل تلك المشاريع من منطلقات غير حزبية..
- لابد من إدارة الأصول المملوكة للدولة على نحو جيد من الكفاءة..
- محاولة تحقيق مشاركة شعبية حقيقية..
- ما هو موقف الحكومة من القطاع العام؟ هل هي ترى أن القطاع العام يمكن أن يلعب دوراً في التنمية مثل ما يحدث في الهند على سبيل المثال؟
- وإذا كانت الحكومة تنوي الخصخصة فهل سيحقق ذلك المشروع أهداف الخصخصة المرجوة؟
- لو أن الحكومة أشركت الخبراء منذ كان المشروع مجرد فكرة لما كانت كل تلك الأسئلة..
- لضمان نجاح أي برامج جديدة لابد من مراعاة الجوانب الاجتماعية والثقافية لشعوب الدول التي سيطبق فيها تلك البرامج..

شارك في الندوة عدد كبير من رؤساء الأحزاب وخبراء الاقتصاد والقانون والشخصيات العامة وأعضاء الهيئة العليا للوفد، وقد أعرب المشاركون عن قلقهم البالغ من طبيعة البرنامج وتوقيت عرضه وأهدافه وسلبياته الواضحة.

وجاء في تغطية صحيفتي الوفد صحيفة الحزب والمصري اليوم.. أن محمود أباظة رئيس حزب الوفد قد أبدى دهشته من تحديد الحكومة للمستفيدين من برنامج إدارة الأصول وقصرهم علي من تزيد أعمارهم علي عاما، وتساءل أباظة عن أسباب 21 اقتصار الفكرة علي من تجاوز 12 عاما إذا كانت فكرة العمومية والشمول أساسية في المشروع. وقال إنه من المعروف أن التصرفات النافعة نفعا محضا تجوز للقصر. واضاف أن فكرة اقتصار المنفعة علي فئة قد تكون محلا للطعن الدستوري. وأوضح أن الاقتصاد في مصر يدار بفكر غير واضح المعالم، وأن غموضا شديدا يحيط بأهداف عملية الخصخصة، وبالذات خلال المرحلة القادمة. وأعلن أباظة أن المشروع الذي تقدمه الحكومة حاليا يستعصي علي الفهم، وتساءل عن مصير الاستثمارات الجديدة خلال المرحلة المقبلة وكيفية جذبها في ظل البرنامج الجديد لإدارة الأصول المملوكة للدولة. وأنتقد رفعت السعيد رئيس حزب التجمع المشروع مؤكدا أن الحكومة بهذا المشروع تقدم ورقة للمواطن تقول له فيها أن هذا هو نصيبك في مصر. وقال إن الحكومة تريد أن تلقي عبء إدارة الأصول علي المواطن ليتحمل نتائج الخصخصة، لأن الحكومة لا توزع الحنان علي المواطنين.. وحذر السعيد من تكرار التجربة الفاشلة التي حدثت في روسيا عندما باعت أصول الدولة وتحول الأمر لاحتكار مخيف. وقال الدكتور إبراهيم درويش الفقيه الدستوري، أن الدستور نص في المادة رقم 31 علي مسئولية الدولة في تنظيم الاقتصاد وإدارته. ووصفت الدكتورة هناء خير الدين الخبيرة الاقتصادية المعروفة المشروع بأنه رشوة وتسكين للمصريين، وأشارت الي فشل نفس التجربة في الاتحاد السوفييتي السابق ورومانيا وبولندا، وأنتهي الأمر بأن صكوك الملكية استقرت في خزائن عصابات المافيا.. ولكنها في مصر ستستقر في خزائن مافيا الاحتكارات..

واعتبر د. عبد الحميد إبراهيم، رئيس هيئة سوق المال السابق وأحد القائمين على إعداد البرنامج، للأصول المملوكة للدولة، أن المشروع جاء بعد دراسة مستفيضة لما

يقرب من 3 أعوام، مشيرا إلى أنه جزء من برنامج ناجح وهو برنامج إدارة الأصول الذي بدأ في عام 2004، ونجح في التحول بشركات قطاع الأعمال من شركات خاسرة ومديونة إلى رابحة، كما نجح في تقليل مديوناتها، مشيرا إلى أن مديونية شركات القطاع العام كانت تقدر بـ31.5 مليار جنيه عام 2003، ثم انخفضت إلى 9.5 مليار حاليًا، كما حققت الشركات أرباحًا تقدر بـ 5.5 مليار، بعد أن تكبدت 1.3 مليار خسائر عام 2003. وأوضح إبراهيم أن البرنامج يشمل تقسيم الشركات العامة الـ«153»، إلى 3 مجموعات الأولى لن يتم توزيع قيمتها على المواطنين، وتشمل الشركات الخاسرة لأنه من غير المتصور نقل الملكية إلى المواطنين وهي شركات خاسرة، كما تشمل الشركات التي تصرفت الدولة بالفعل في النسب التي تريد التصرف فيها، مضيفا أن تلك المجموعة تشمل بالأساس شركات الغزل والنسيج. وقال إبراهيم أن المجموعة الثانية تشمل الشركات التي يحتفظ قطاع الأعمال بأغلبية حاكمة فيها 67% أو بسيطة 51%، مضيفا أن تلك الشركات تشمل تلك التي تتسم أنشطتها بالحساسية مما يتطلب أن يكون للدولة دور في إدارتها، مثل شركة السكر التي تسيطر على سوق السكر المنتج من القصب والبنجر، وهي المشترى الرئيس لقصب السكر، مما يتطلب استمرار سيطرة الدولة عليها. وأضاف إبراهيم أن المجموعة الثانية تحقق أحد المبادئ الرئيسة لبرنامج الملكية الشاملة، الذي ينص على، ألا ينتقل احتكار الدولة إلى القطاع الخاص، مشيرا إلى أن شركات الأدوية ستندرج تحت هذا البند. وقال إبراهيم أن المجموعة الثالثة تشمل الشركات التي سيتم منح أغلبية أسهمها إلى المواطنين بحيث تحتفظ الدولة بما لا يزيد على 30% من قيمتها، مشيرا إلى أنه لا يجب المبالغة في حجم برنامج الملكية الشاملة لأن الشركات التي يشملها المشروع تنتج قيمة لا تزيد على 60 مليار جنيها من أصل ترليون جنيه تشكل كامل الناتج القومي المصري، ونسبتها 6% فقط من الناتج. وأكد أنه سيتم تكوين محفظة للشركات التي سيتم التصرف فيها، تحتوي أسهما لكل تلك الشركات، مضيفا أن تلك المحفظة ستشمل 86 شركة، بحيث يحصل

كل المواطنين الذين تخطوا الـ 21عاما على محفظة متماثلة تشمل أصولا من جميع الشركات الخاضعة للبرنامج. وأضاف أنه سيجرى تشكيل 3 شركات قابضة لتنفيذ برنامج إدارة الأصول، وأولها شركة قابضة مؤقتة تنتهي مهمتها بتوزيع المحافظ الاستثمارية على المواطنين.

أما الشركة الثانية فتسمى «صندوق الأجيال القادمة»، وسيجرى استقطاع جزء من الشركات التي سيتم توزيعها لصالحها، كما تحصل على الصكوك التي سيتم التبرع بها، فضلا عن الصكوك التي يمر عليها عام دون أن يتسلمها صاحبها. أما الشركة الثالثة، وفقا لإبراهيم، فهي «الجهاز المصري لإدارة الأصول»، وهو الجهاز الذي يشرف على إدارة جميع الشركات سواء التي لم تدخل في البرنامج أو التي دخلته بالأغلبية أو حتى بحصص الأقلية

وقال إبراهيم أن الصكوك سيجرى توزيعها ولن تسجل في البورصة ولن يتم تسجيلها إلا بعد توزيعها بسنة، ولن يتم التعامل عليها إلا بين المصريين في الفترة التي تسبق تسجيلها في البورصة مضيفا أن هناك قواعد تحكم تداولها، ومن بينها أنه يجب على كل من يحصل على 5% أن يخطر الهيئة العامة لأسواق المال، وألا يحصل أي مستثمر على ما يزيد على 10% إلا بموافقة الهيئة.

وقال الدكتور رفعت السعيد، رئيس حزب التجمع، أنه إذا كان الاقتصاديون يمتلكون من الأسئلة أكثر مما لديهم من الإجابات فأن «هذا يدل على أن المشروع مخيف»، وقال إنه إذا كان هذا هو حال المتخصصين فماذا عن المواطن العادي، الذي سيجد قطعة ورق تقول له «هذا نصيبك من مصر»، متسائلا عن السبب في توزيع الأسهم وقال «هل نزلت أمطار الحنان، فقررت الدولة توزيعها أكوابا على المواطنين؟». ورأى السعيد أن المشروع يستهدف إلقاء عبء الخصخصة على المواطن حتى لا يتم لوم الحكومة عليها، مشيرا إلى أن المواطنين المعدمين سيقومون ببيع ما يستحوذون

عليه من صكوك بشكل سريع، وقال «هل أمنح كل مواطن حتة حبل يشنق نفسه به ونقول له «أنت اللي عملتها في نفسك».

ورفض السعيد ما تردده الحكومة حول عدم وجود مشروع قانون حول توزيع الملكية، معتبرا أنه تقرر تأجيل طرح القانون على مجلس الدولة حتى يظهر وكأنه جرت مناقشته مع المجتمع، وقال إنه يجب أن تنصت الدولة لا أن تتظاهر بالتناقش، متسائلا «من أين ستوفر الدولة الموارد لصندوق الأجيال، في الوقت الذي لا تستطيع أن تساعد مواطنيها حاليا».

أما سيد عبدالعال، أمين عام حزب التجمع، فطالب بتحديد موقف الدولة من الملكية العامة، معتبرا أن الدولة تريد من المواطنين أن يقوموا بـ«دور المحلل» لبيع القطاع العام.

أما الدكتور محمد عمران، أستاذ الاقتصاد وأحد القائمين على دراسة البرنامج فقال إن البرنامج سيحقق فوائد للعديد من المواطنين محدودي الدخل، مشيرا إلى أن هناك 4 إلى 5 ملايين مواطن يحتفظ كل منهم ب 500 جنيه فقط في البريد، تشكل كامل مدخراته، وهو ما يجعل مبلغ الصك –على محدوديته - مهمًا للكثير من المواطنين. وأضاف عمران أن وزارة الاستثمار درست الأوضاع في الدول التي طبقت برنامج الملكية الشاملة، ومن بينها روسيا والمجر وكانت عندهم مشاكل كثيرة سألناهم عنها، وتمثلت أساسا في أن الدولة باعت 100% من أسهم الشركات، وتركتها كاملة لتتدخل المافيا، أما في مصر فالموضوع سيظل تحت سيطرة الدولة.

أما الكاتب الصحفي صلاح منتصر، فاعتبر أن المناقشات تشير إلى أن هناك أزمة ثقة واضحة في كل ما تطرحه الحكومة.

وأنتقد الدكتور على السلمي نغمة التعالي السائدة في الخطاب الحكومي، مضيفا أن الحكومة تفخر بتمكنها من تحويل الشركات العامة من خاسرة إلى رابحة، على الرغم

من أن سبب مديونية هذه الشركات هو الإدارة الحكومية السيئة، معتبرا أنه في ظل حالة العوز التي يعانيها غالبية المصريين، فأنهم سيقومون ببيع الصكوك فور تسلمهم إياها.

ورأى الخبير الاقتصادي الدكتور مصطفي السعيد أن الذي تجرى مناقشته يتناقض مع ما يجرى في غالبية أنحاء العالم في ظل الأزمة المالية، وتغيير النظرة إلى دور الدولة في الاقتصاد والرغبة في زيادة مساحة هذا الدور، متسائلاً عن الجديد الذي يطرحه هذا البرنامج بحيث يضمن إدارة هذه الأصول على نحو كفء.

وقال دكتور عبد الحميد الغزالي، أستاذ الاقتصاد والقيادي الإخواني، أن المشكلة الأساس في البرنامج أنه يفتقد قاعدتي الإفصاح والشفافية، وقال: «الموضوع يتم ليلاً، ولا يعلمه إلا شخصان مثلا»، معتبرا أن هناك رغبة لتركيز الاقتصاد في أيدي حفنة من رجال الأعمال الجدد، أو حتى الأجانب، وقال إن ما يحد هو «تبديد» لأصول مصر وإضافة «احتكار إلى احتكار».

2. أليست تجربة طلعت حرب. أفضل من تجارب أوروبا الشرقية؟[65]

دكتور علي السلمي

25 أغسطس 2009

طلع علينا المتحدث الرسمي لمجلس الوزراء بقوله: أن مشروع تمليك المصريين فوق سن الحادية والعشرين قد بدأ فعلاً منذ عامين، وأن مجموعات من الخبراء قد تشكلت واجتماعات عقدت على مدى العامين لبحث تفاصيل المشروع، وأن الرئيس مبارك كان يتابع أعمال تلك المجموعات. وكان مما صرح به المتحدث الرسمي حسب ما أوردته صحيفة الوفد في عددها يوم الجمعة 21 نوفمبر أنه قد تم إرسال العديد من الخبراء وعلى رأسهم وزير الاستثمار إلى دول أوربا الشرقية لدراسة تجربتها في الخصخصة، وكان ذلك حسب قول المتحدث الرسمي "بتكليف خاص من رئيس الوزراء". وأتساءل: ألم يكن من الأجدى أن يتفرغ هؤلاء الخبراء لدراسة تجربة مصرية صميمة قام بها طلعت حرب بأنشاء بنك مصر وشركاته من خلال تجميع مدخرات المصريين فأصبحوا يملكون صرحاً اقتصادياً هائلاً بدأ في 1920 ولا يزال قائماً حتى الآن؟ أليس في تجربة حث المصريين على توجيه مدخراتهم - مهما كانت بسيطة - لأنشاء أول بنك وطني أفضل من التماس الخبرة من روسيا وغيرها من الدول التي طبقت عمليات الخصخصة عن طريق توزيع الصكوك على المواطنين والتي يريد الحزب الوطني تقليدها في مصر على الرغم مما تسببت فيه من مشكلات وأضرار كبيرة في تلك الدول التي زارها وزير الاستثمار؟ افتقاد استراتيجية وطنية للتنمية المتكاملة أن المشكلة الأكبر فيما يروّج له الحزب الوطني عن الملكية الشعبية للأصول المملوكة للدولة أنه لا يستند إلى استراتيجية واضحة المعالم تهدف إلى إقامة اقتصاد وطني سليم يراعي الإدارة الاقتصادية الرشيدة للموارد والثروات الوطنية ويستهدف تنمية وطنية شاملة تقوم على تدعيم طاقات

---

[65] http://ahlusunnah.org/node/12

الإنتاج وبناء القدرات التنافسية لمؤسسات الاقتصاد الوطني. أن نظاماً فعّالاً للاقتصاد الوطني ينبغي أن يتجه بالأساس إلى حماية مصالح المواطنين وتنمية فرصهم في العمل والإنتاج والحصول على نصيب عادل من الدخل القومي يتناسب مع ما يبذلونه من جهد ويسمح لهم بحياة كريمة. وليس في توزيع أسهم مجانية على فئة من المواطنين بما يكفل تحقيق غايات اقتصادية سليمة تمّكن من تطوير شركات قطاع الأعمال العام أو تضمن تحسيناً في اقتصاداتها. كذلك لن يكون مفيداً أن يجري التخلص من الشركات المملوكة للدولة وتمكين القطاع الخاص من السيطرة على مقدرات الاقتصاد الوطني، بل الأفضل أن تخطط الدولة لإقامة توازن مدروس بين دور القطاع الخاص ودور القطاع العام وتؤكد مسئوليتها عن توجيه القطاعين ومساندة جهودهما وإبداعاتهما في خلق فرص العمل واستثمار موارد الوطن على أسس عادلة تسمح بتوازن وعدالة توزيع الثروة والأعباء الاقتصادية بين المواطنين. أن ديمقراطية النظام الاقتصادي تفرض الشفافية في اتخاذ القرارات ذات التأثير على المواطنين وضرورة إشراكهم من خلال ممثليهم في المجالس التشريعية المنتخبة في فحص ودراسة السياسات والقرارات الاقتصادية ومن ثم إقرارها. وبذلك يجب أن يعالج النظام الاقتصادي الديمقراطي عيوب وثغرات برنامج الخصخصة الذي بدأ مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في 1991 ثم استمر في صورة جديدة أطلق عليها "إدارة أصول الدولة" مع بداية حكومة د. أحمد نظيف في 2004 وما أدى إليه من تفريط في مواقع إنتاجية بأقل من قيمتها، أو تفادي ما أثير حول عملياته من شكوك نتيجة عدم اتباع إجراءات واضحة ومعايير صادقة في التقييم. والأمر كذلك، يصبح واجباً على كافة القوى المجتمعية أن تنشغل بالمناقشة الموضوعية لعناصر المشروع الجديد الذي يروّج له الحزب الحاكم كبديل لنظام الخصخصة القديم حتى تتضح أهدافه ومراميه، ويتبين المواطنون مزاياه وسلبياته. كما يجب على الحكومة وحزبها إتاحة كل المعلومات عن المشروع والشركات الداخلة فيه وخطوات تمليك

الأسهم للمواطنين المستهدفين وآليات التنفيذ وتكلفته وتأثير كل ذلك على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين. أن إطلاق مشروع الملكية الشعبية لأصول الدولة لا يمكن أن يتم في غيبة رؤية شاملة واستراتيجية متكاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحيث لا يصبح الهدف هو تمليك فئة من المواطنين نصيباً فيما يملكونه أصلاً هم وكل المصريين، بل تصبح الملكية الشعبية آلية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. وقد أفاض الكثيرون من المختصين والمعنيين بالشأن الوطني في توضيح سلبيات مشروع الحزب الوطني وأبرزوا مصادر العوار فيه فضلاً عن ضخامة العبء الإداري المصاحب بالضرورة لعمليات حصر المستفيدين وضمان توصيل الصكوك إليهم، وتتبع الآثار المترتبة عن التمليك الشعبي، وما قد ينجم عنه من اتجاه أغلبية مالكي الحصص الجديدة إلى بيعها، ومن ثم احتمال أن تتركز ملكية الشركات الداخلة في البرنامج في أيدي قلة من الرأسماليين بما يهدم الأساس الذي قام من أجله المشروع، وفي الوقت ذاته تفقد الدولة قيمة تلك الشركات حيث منحت أسهمها بالمجان للمواطنين. هل تصحح الملكية الشعبية لأصول الدولة سلبيات الخصخصة؟ لقد بدأ برنامج الخصخصة في العام 1991 مواكباً لعملية الإصلاح الاقتصادي، وقد شاب البرنامج - منذ بدايته حتى الآن - الكثير من السلبيات التي كانت محل نقد واعتراض من جميع القوى الوطنية. والسؤال المطروح الآن: هل يعالج مشروع الملكية الشعبية تلك السلبيات؟ والإجابة الواضحة: أن هذا المشروع لا يفيد في علاج سلبيات الخصخصة بل يزيدها تفاقماً إذ يؤدي إلى التخلص من الشركات من دون تقييم حيث المفهوم أن المشروع يقوم على اتخاذ القيمة الاسمية للشركات الداخلة في البرنامج أساساً في تحديد قيمة الصكوك التي ستمنح مجانا للمواطنين ليتولوا هم بيعها بأنفسهم، ومن ثم تصل الحكومة إلى غايتها بتصفية قطاع الأعمال العام بأيدي المواطنين! ومن اللافت للنظر أن مشروع الحزب الوطني لا يحقق الأهداف المعلنة له من حيث

تحسين اقتصاديات الشركات وضمان حقوق العاملين بها، حيث لا يحتوي المشروع على أي آلية جديدة لتحسين الإدارة والإنتاجية في تلك الشركات. بل يزيد المشروع الموقف تعقيداً بإضافة حلقة جديدة في خط السلطة المشرفة على الشركات التابعة بأنشاء الجهاز القومي لإدارة الأصول المملوكة للدولة، والذي سوف تضم إليه الشركات القابضة العشر مع استمرار إشرافها على الشركات التابعة! أهمية استمرار دور قطاع الأعمال العام ويجدر بنا الاتفاق على أن قطاع الأعمال العام هو شريحة مهمة في الاقتصاد الوطني، حيث تتركز فيه استثمارات كبيرة، فضلاً عن تراكم مخزون هائل من الخبرات الفنية والإدارية أنفقت عليها مبالغ طائلة في عمليات التدريب والتنمية وإكساب الخبرة لا يمكن تكرارها أو تعويضها بسهولة. ورغم التوجه نحو إعمال آليات السوق والاعتماد بصفة أساسية على القطاع الخاص في تنفيذ برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية، إلا أن استمرار دور مؤثر لقطاع الأعمال العام ومشاركته في التنمية الاقتصادية هو أمر لازم لا يمكن التفريط فيه حيث يكون هو أداة الدولة في تنفيذ مشروعاتها الاستراتيجية وتحقيق ضبط وتوازن الاقتصاد الوطني والسيطرة على جموح الأسعار، فضلاً عن تنفيذ برامجها المتعلقة بتحقيق التنمية في المناطق المحرومة والأقل نمواً والتي قد لا يقدم القطاع الخاص على الاستثمار فيها. ولقد أثبتت ظروف الأزمة المالية التي يعيشها العالم الآن أهمية وجود دور مؤثر للدولة في ضبط أداء الاقتصاد الوطني وإقامة التوازن بين عناصره، وفي نفس الوقت تأكيد مسئوليتها عن إقامة العدل الاجتماعي وأداتها في ذلك قطاع أعمال عام تملك توجيهه مباشرة لتحقيق أهداف وطنية عامة، مما يقطع بأن الإبقاء على قطاع الأعمال العام والتأكيد على استمراره لا ينبع من أسباب إيديولوجية، وإنما يصدر عن اقتناع موضوعي بقدرته على الإسهام في برامج التنمية بما يتوفر له من طاقات إنتاجية وموارد وأصول لا معنى لتجاوزها أو تكرارها في شركات خاصة. كما أن الفترة اللازمة لنمو القطاع الخاص كي يصل إلى مستوى التراكم الرأسمالي المتاح للقطاع العام

ستكون طويلة وغير مضمونة النتائج. وفي تصورنا أن المصلحة الوطنية تدعو إلى الإبقاء على شركات قطاع الأعمال العام في ملكية الدولة، والتي هي بنص الدستور ممثلة لملكية الشعب لها، إلا أن إدارة تلك الشركات ينبغي أن تخضع للتطوير والترشيد بحيث تعامل معاملة القطاع الخاص، وأن تطبق فيها معايير ومفاهيم الإدارة السليمة، التي تعمل الشركات الخاصة المتطورة وفقاً لها، وأن يتوفر لها الكوادر الإدارية ذات الخبرة والصلاحية وتتاح لها الفرص لحرية الحركة واتخاذ القرارات، على أن تحاسب بالنتائج وبقدر ما حققته من إنجازات لصالح الشعب المالك الحقيقي لها، وأن تلتزم بتنفيذ قواعد ومعايير حوكمة الشركات الصادرة عن وزارة الاستثمار شأنها في ذلك شأن جميع الشركات الخاضعة لتلك القواعد. البديل المقترح لملكية الشعب لشركات قطاع الأعمال العام يهدف مشروع الملكية الشعبية كما يزعم الحزب الوطني الديمقراطي إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية لشركات قطاع الأعمال العام وحماية حقوق العاملين بها وإشراك المواطنين في عوائدها. وتلك الأهداف لا يمكن أن تتحقق بالتوزيع المجاني لأسهم الشركات، وما يترتب عليه من عمليات البيع الجزافية وتبديد ثروة الشعب وضياع العوائد والإيرادات التي كان يمكن الحصول عليها حالة بقاء تلك الشركات في الملكية العامة. لذا نقدم مشروعاً بديلاً يهدف إلى تحقيق صورة حقيقية للملكية الشعبية لشركات قطاع الأعمال العام مع استمرارها في الملكية العامة. ويتلخص المشروع البديل في نقل ملكية جميع شركات قطاع الأعمال العام الباقية والأنصبة في الشركات المشتركة إلى بنك الاستثمار القومي وإلغاء الشركات القابضة العشر القائمة الآن. وتأتي أهمية هذا الاقتراح أنه يتفادى تفتيت ملكية شركات قطاع الأعمال العام ويتجنب احتمالات انتقالها إلى ملكية رأسماليين مصريين أو أجانب قد لا يلتزمون بأهداف التنمية الوطنية، ومن ثم حرمان الدولة والمواطنين من عوائد تلك الشركات وتفريغ مشروع الملكية الشعبية من مضمونه. لقد أنشئ بنك الاستثمار القومي

بالقانون رقم 119 لسنة 1980 ليتولى تمويل كافة المشروعات المدرجة بالخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وله في سبيل تحقيق هذا الغرض المساهمة في المشروعات المختلفة وفي رؤوس أموال الهيئات الاقتصادية وفي شركات القطاع العام المشترك والخاص، كما يقوم البنك بإدارة أمواله ومحفظة أوراقه المالية وتنظيم عمليات إصدار الأسهم في المشروعات التي يشارك فيها وكذلك السندات وتسويتها. ويتوافق هذا الحل مع الهدف الأصلي من أنشاء بنك الاستثمار القومي حيث كانت الفكرة أن تتجمع فيه ملكية كل شركات القطاع العام والأنصبة في الشركات المشتركة المملوكة للدولة. وحال تطبيق هذا الحل البديل، تكون كل شركة من الشركات التابعة مملوكة بالكامل للبنك والذي يتولى تعيين مجلس إدارتها ومتابعة أعمالها وتقويم نتائجها. كما سيعمل البنك على إعادة هيكلة الشركات التي بحاجة إلى إصلاح اقتصاداتها. ورغبة في تحقيق هدف توسيع قاعدة الملكية الشعبية لتلك الشركات يتولى البنك طرح صكوك استثمارية للاكتتاب العام لتجميع مساهمات المصريين فقط من الأشخاص الطبيعيين والشركات والمؤسسات التي لها حق المشاركة في تأسيس الشركات أو تملك أسهمها، وذلك على نسق ما تفعله صناديق الاستثمار. ويعطي الصك لحامله حقاً في حصة على المشاع من مجمل قيمة الشركات التي تتضمنها محفظة الأوراق المالية لبنك الاستثمار القومي، مما يتيح له الحصول على حصة من العائد الصافي القابل للتوزيع من جميع تلك الشركات والذي يؤول إلى البنك. ولتيسير إشراك أكبر عدد ممكن من المواطنين في تملك شركات قطاع الأعمال العام يحدد سعر الصك بفئات تبدأ من جنيه واحد تتدرج حتى ألف جنيه، وبذلك يكون في مقدور ملايين المصريين شراء تلك الصكوك كل على حسب قدرته، مع إعطاء الحق لكل مصري في شراء أي عدد من تلك الصكوك من دون تحديد حد أدني لقيمة ما يمتلكه إذ يكفي المواطن أن يشتري صكاً واحداً قيمته جنيه واحد فقط أن أراد ذلك. كما لا يتصور وضع سقف

لقيمة ما يمتلكه أي مواطن من تلك الصكوك حيث تنتفي مخاوف سيطرة كبار الملاك على الشركات، إذ أن ملكية الصكوك لا علاقة لها بإدارة الشركات وإنما هي بمثابة شهادات الاستثمار التي يصدرها البنك الأهلي المصري لحساب بنك الاستثمار لاستخدام حصيلتها في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية، كما تضمن الصكوك حقوق أصحابها لدى البنك الذي يقوم باستثمار أموالهم من ناحية، وتأمين حصولهم على عائد ذلك الاستثمار من ناحية أخرى. ويتميز هذا الاقتراح بأنه يفصل بين الإدارة والملكية، فإدارة الشركات التابعة يقوم عليها مديرون محترفون يتم اختيارهم وتعيينهم بواسطة بنك الاستثمار القومي، وتجري محاسبتهم وفق النتائج التي يحققونها. وسيكون مطلوباً تعديل قانون أنشاء البنك كي يتضمن نصوصاً تحدد صلاحياته بالنسبة للشركات المملوكة له وقواعد اختيار مجالس إدارتها وتشكيل جمعياتها العامة وتحديد معايير وإجراءات اختيار أعضاء تلك الجمعيات من بين حملة صكوك بنك الاستثمار القومي فضلاً عن ممثلي المال العام الذين يحددهم مجلس إدارة البنك، وكذا تحديد صلاحيات الجمعيات العامة ومسئولياتها. وتكون مهمة بنك الاستثمار القومي في الأساس هي إدارة محفظة الاستثمارات المتمثلة في الشركات المملوكة له والتي تتخذ شكل شركات مساهمة مغلقة حيث يكون البنك هو المالك الوحيد لرؤوس أموالها، كما تضم محفظة الاستثمارات الحصص المملوكة في الشركات المشتركة. وسوف يطبق البنك قواعد ومعايير التقييم السليمة لإدارة عمليات إعادة هيكلة شركاته ومساندتها لتنمية قدراتها التنافسية وتحسين اقتصاداتها. كذلك يكون للبنك استخدام حصيلة صكوك الاستثمار التي يصدرها في تأسيس شركات مساهمة تابعة له للقيام على تنفيذ وإدارة وتشغيل مشروعات التنمية المختلفة التي يتبناها، وكذا المساهمة في شركات قائمة فعلاً أو الاشتراك مع آخرين في تأسيس شركات وفق الأغراض الموضحة في قانون أنشائه. في علاقة البنك بشركاته في ظل اقتراحنا المشار إليه

ستكون للشركات المملوكة لبنك الاستثمار القومي الحرية التامة في تنظيم أوضاعها وترتيب آليات العمل بها وتحديد نظمها الإدارية والتقنية والتسويقية، ومباشرة جميع الاختصاصات المعتادة للإدارة المحترفة في شركات الأعمال بغض النظر عن كونها مملوكة للدولة من خلال بنك الاستثمار القومي، والمعنى هو فصل الملكية عن الإدارة. ووفق التعديل المقترح لقانون أنشاء البنك يمكن النص على تحرير شركاته من كافة المعوقات والقيود التي كانت تعاني منها شركات القطاع العام مع تخويلها كافة الحقوق والصلاحيات التي منحها إياها القانون رقم 203 لسنة 1991 بل ويمكن النص على اعتبارها من شركات القطاع الخاص. المقارنة مع مشروع الحزب الوطني بالمقارنة مع المشروع المطروح من الحزب الوطني نجد أن الدولة في حالة تطبيق اقتراحنا ستظل مالكة لشركات قطاع الأعمال العام من خلال بنك الاستثمار القومي والذي يقوم على توظيف طاقات شركاته التابعة لصالح المواطنين جميعا وليس مجرد من بلغ سن الحادية والعشرين، وفي نفس الوقت تحقق هدف توسيع قاعدة الملكية الشعبية وإشراك أكبر عدد من المواطنين في ملكية الشركات العامة عن طريق شرائهم صكوك بنك الاستثمار القومي. كما أنه وفق اقتراحنا سوف يتحقق هدف اقتصادي واجتماعي مهم هو تنمية الوعي الادخاري لدى المواطنين الذين سيتجهون لشراء الصكوك والاحتفاظ بها بدلاً من حصولهم على أسهم مجانية لا يشعرون بقيمتها ومن ثم يسارعون إلى بيعها لتحصيل أي قيمة من ورائها وهو الأمر المتوقع حال تطبيق مشروع الملكية الشعبية للحزب الوطني. وقد يكون من المفيد أن يطبق بنك الاستثمار القومي وسائل مبتكرة لتنشيط بيع الصكوك للمواطنين من خلال تيسير شرائها وسداد قيمتها بالتقسيط وذلك للتوسع في تجميع مدخرات المواطنين وتوظيفها بكفاءة في توسيع مجالات نشاط شركاته وأنشاء شركات جديدة. كما يمكن النظر في تطبيق أسلوب منح جوائز مالية معتبرة للفائزين من بين حملة الصكوك مما يدفعهم للاحتفاظ بها. ومن المقترح ألا تسجل تلك الصكوك في بورصة

الأوراق المالية، ومن ثم لا يجري عليها التعامل حماية لمدخرات المواطنين من أن تكون عرضة لعمليات المضاربة غير الرشيدة وما يترتب عليها من صعود وانهيار غير مبررين في قيمة الصكوك، وإنما يقتصر تداول تلك الصكوك على تسجيلها في بنك الاستثمار القومي وفي شركاته وأن يتجه مالكو الصكوك الراغبون في البيع والمشترون إلى إتمام عمليات التبادل بالأسعار التي يتفقون عليها عن طريق فروع البنك وجميع البنوك التي يتم تخصيصها للتعامل في الصكوك. كما يمكن توسيط مكاتب البريد المنتشرة في جميع أنحاء البلاد في عمليات التبادل. وكما هو الحال بالنسبة لشهادات الاستثمار التي تصدرها البنوك حالياً، يمكن لبنك الاستثمار القومي أن يحدد كل فترة وفي مواعيد منتظمة القيمة الاستردادية للصك بحيث يستطيع حملة الصكوك الراغبون في التنازل عنها ولا يجدون من يقبل شراءها أن يعيدوها إلى البنك ويحصلوا على قيمتها في تاريخ الاسترداد. وفي جميع الأحوال، سيعمل البنك على طرح المزيد من الصكوك لمواجهة الطلب المتجدد من فئات المواطنين من دون خشية انخفاض قيمتها حيث أنها في مأمن من عمليات المضاربة في البورصة. أما موضوع "صندوق الأجيال" الذي يقترحه الحزب الوطني فأننا نرى أن تطوير شبكة الضمان الاجتماعي وتأكيد مسئولية الدولة في ضبط الأسواق وحماية المستهلكين، وتوفير خدمات العلاج والتعليم وصيانة فائض التأمينات الاجتماعية وإعادته إلى أصحابه وتثميره في مشروعات اقتصادية ذات جدوى، كل ذلك كفيل بتوفير الرعاية الحقيقية للأجيال الحاضرة والقادمة من دون حاجة لابتكار مشروع وهمي لا تتوفر له مصادر التمويل الحقيقية. وعلى الله قصد السبيل،

المصدر: جريدة الوفد

3. الملكية الشعبية لأصول الدولة في إطار برنامج للتطوير الاقتصادي الشامل، ورقة للمناقشة.

أ.د. علي السلمي

تمهيد

أن عنصراً أساسياً في التحول نحو مستقبل أفضل هو إقامة اقتصاد وطني سليم يراعي الإدارة الاقتصادية الرشيدة للموارد والثروات الوطنية ويستهدف تنمية وطنية شاملة تقوم على تدعيم طاقات الإنتاج وبناء القدرات التنافسية لمؤسسات الاقتصاد الوطني.

أن النظام الاقتصادي المواكب لنظام حكم ديمقراطي ينبغي أن يتجه بالأساس إلى حماية مصالح المواطنين والحفاظ على فرصهم في العمل والإنتاج والحصول على نصيب عادل من الدخل القومي يتناسب مع ما يبذلونه من جهد ويسمح لهم بحياة كريمة. في نفس الوقت يكافئ النظام الاقتصادي الديمقراطي أصحاب الأعمال والمستثمرين على جهودهم وإبداعاتهم في خلق فرص العمل واستثمار موارد الوطن وذلك على أسس عادلة تسمح بتوازن وعدالة توزيع الثروة وكذا الأعباء الاقتصادية.

أن ديمقراطية النظام الاقتصادي تفرض الشفافية في اتخاذ القرارات ذات التأثير على المواطنين وضرورة إشراكهم من خلال ممثليهم في المجالس التشريعية المنتخبة في فحص ودراسة السياسات والقرارات الاقتصادية ومن ثم إقرارها. وبذلك يجب أن يعالج النظام الاقتصادي الديمقراطي عيوب وثغرات برنامج الخصخصة الحالي وما أدى إليه من تفريط في مواقع إنتاجية بأقل من قيمتها، أو تفادي ما يثار حول عملياته من شكوك نتيجة عدم إتباع إجراءات واضحة ومعايير صادقة في التقييم، وكذلك لا بد من الشفافية التامة والمشاركة الكاملة للمواطنين في مناقشة مشروع تمليك المواطنين فوق سن الحادية والعشرين أسهماً مجانية

في شـــركات قطاع الأعمال العام وهو ما طرحه الحزب الوطني الديمقراطي تحت عنوان" مشاركة المواطنين في إدارة الأصول المملوكة للدولة".

كما يجب أن يعالج النظام الاقتصادي الديمقراطي مشكلات انتشار حالات الاحتكار وتغوّل قلة من رجال الأعمال يحتكرون قطاعات إنتاجية مهمة وحيوية، وعدم قدرة أجهزة الحكومة على كبح جماحهم وإلزامهم بقرارات ضبط الأسعار أو تنظيم تداول الســـلع التي يســـيطرون عليها وما يؤدي إليه كل ذلك من مخاطر تهدد حرية المنافسة وحقوق المستهلكين.

ولا شـك أن النظام الاقتصـادي الديمقراطي المسـتهدف لن يسـمح بإطلاق قوى الســوق لتســيير الاقتصــاد الوطني وتســليم مقدراته للقطاع الخاص الوطني أو الأجنبي من دون مراعاة للأبعاد الاجتماعية ومســئولية الدولة عن رعاية المواطنين وضــمان حد معقول لهم من الرفاهة الاجتماعية والأمان الاقتصــادي باعتبارهم أصحاب المصلحة الحقيقيين في كل ما يجري في الوطن.

أن إطلاق قواعد ومعايير الاقتصاد الحر وتوجهات النظام الرأسمالي من دون ضوابط العدالة الاجتماعية يهدد بأخطار وخيمة عانت منها دولاً كثيرة حتى تبينت ضــرورة وجود دور واضح ومسئول للدولة في ضبط وتنظيم النظام الاقتصادي من دون إهدار الأصـول الموضـوعية في اقتصـاد السـوق. لقد ظهرت في دول مثل بريطانيا وألمانيا وغيرها من الدول الرأســمالية دعوات لما يســمى " الطريق الثالث" الذي ينتهج سبيلاً وسطاً بين الرأسمالية المتوحشة التي تسلم القطاع الخاص مقاليد الاقتصاد وتتخلى فيها الدولة عن مســئولياتها الاجتماعية، وبين نظم الاقتصــاد الشــمولي القائمة على مفاهيم اشــتراكية أو شــيوعية تكرس الســيطرة البيروقراطية على الأوضـاع والأنشـطة الاقتصـادية وتحرّم الملكية الخاصـة لوسـائل الإنتاج وتخضـع الاقتصـاد الوطني للقرارات الإدارية الغير مدركة لطبيعة القوى الاقتصـادية المحلية والخارجية ذات التأثير.

وقد عانينا نحن في مصـر أيضـاً من هذين النمطين في إدارة الاقتصـاد الوطني، فقد كانت سياسة التأميم والتخطيط المركزي وإلغاء آليات السوق سائدة في الستينيات وأوائل السـبعينيات من القرن الماضـي بكل ما ترتب عليها من انغلاق وتدهور في الكفاءة الاقتصادية وتضخم في البيروقراطية بالقطاع العام، كما عشنا فترة الانفتاح الاقتصادي والهرولة إلى الدخول في نطاق اقتصاد السوق وتخلي الدولة عن قطاعات مهمة في الاقتصـاد الوطني للقطاع الخاص بدعوى إعمال آليات السـوق من دون إيجاد المعايير والضـوابط لتحديد مسـئولية القطاع الخاص الاجتماعية وتفعيلها لحماية المسـتهلكين وضـمان حرية المنافسـة وقطع السـبل أمام الاحتكار والمحتكرين.

كذلك فأن هدفاً رئيسـيا للنظام الاقتصـادي الديمقراطي ينبغي أن يكون القضـاء على الفقر وانتشـال ما يقرب من نصـف عدد المصـريين الذين يعيشـون تحت خط الفقر بما يعادل دولار أمريكي واحد في اليوم [ويقصـد بذلك ما يمكن أن يشـتريه الدولار من سلع وخدمات، فلنا أن نتصور أنسأنا يعيش بأقل من 6 جنيهات في اليوم لمأكله ومشربه وسكنه وكافة احتياجاته الحياتية!!].

أن الانطلاقة الاقتصـادية المأمولة لا بد وأن تبدأ ببناء اسـتراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية الشاملة تتبنى مفاهيم عصرية وعادلة لإعادة هيكلة مؤسسات الاقتصاد الوطنـــــــي بما يحقق زيادة الإنتاج من السـلع والخدمات ويخلق فرص العمل الحقيقية، وتعالج مشكلة تضخم الدين المحلي العام والدين لخارجي، بما يؤدي في النهاية إلى معدلات نمو حقيقية في الناتج القومي الإجمالي يلمس المواطن آثارها ويتمتع بنتائجها في شكل مستويات أفضل للمعيشة.

ملاحظات على مشروع تمليك المواطنين حصة مجانية في شركات قطاع الأعمال العام

في تطور مفاجئ لم يسبقه سوى تمهيد غير واضح أنعقد المجلس الأعلى للسياسات بالحزب الوطني الديمقراطي بعد أسبوع واحد من انتهاء أعمال مؤتمر

الحزب السنوي الخامس، ثم أعقب الاجتماع مؤتمر إعلامي أعلن فيه أمين السياسات بالحزب عن قنبلة ما يسمى "إشراك المواطنين في عوائد إدارة أصول الدولة" ثم ما لبث الإعلام الحكومي أن اتخذ له عنوانا أشد جاذبية وهو "البرنامج المصري للملكية الشعبية". وبموجب هذا البرنامج يتم توزيع ملكية ما تبقى من شركات قطاع الأعمال العام في شكل صكوك مجانية على كل من تعدى عمره الحادية والعشرين عاماً من المصريين سواء المقيمين في داخل البلاد أو خارجها ومن دون النظر إلى اختلافهم في الدخل والثروة أو الموقع الوظيفي وغير ذلك من الفروق بين البشر.

ولماذا السرية والمفاجأة؟

والمثير للعجب هو تلك السرية التي أحيط بها هذا المشروع رغم أن وزير الاستثمار صرح بأنهم يدرسونه منذ ثلاثة أعوام. فقد جاء خطاب الرئيس في افتتاح أعمال المؤتمر الأخير للحزب خالياً من أي إشارة إلى هذا المشروع. كذلك لم يذكر رئيس الوزراء في كلمته أمام المؤتمر شيئاً عن هذه النقلة الكبرى في توجهات برنامج الخصخصة الذي دأبت حكومته على تسميته "برنامج إدارة أصول الدولة". وبمراجعة برنامج الحكومة الذي قدمته لمجلس الشعب وبيان رئيس الوزراء الذي ألقاه أمام المجلس في 30 ديسمبر 2007، والبرنامج الانتخابي للرئيس المعلن في 2005 لا نجد أي إشارة إلى مشروع تمليك المواطنين شركات قطاع الأعمال العام، بل أن الحديث الرسمي للحكومة والحزب كان دائماً يركز على نجاح برنامج إدارة أصول الدولة وما حققه من إنجازات. وتأكيداً لهذا الاتجاه أعلنت الحكومة عن تنشيط برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة بطرح 45 شركة قطاع أعمال عام و41 شركة مشتركة للبيع، وطرح مجموعة إضافية من الشركات العاملة في قطاع البترول للبيع، وكذلك طرح شرائح من أسهم الشركة المصرية للاتصالات والشركات المماثلة للبيع في البورصة

المصرية والبورصات العالمية وكان قد تم فعلاً طرح 20% من أسهم المصرية للاتصالات.

وفجأة يتحول اتجاه برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة 360 درجة ويعلن أمين السياسات بالحزب الوطني ومعه وزير الاستثمار عن تمليك الشركات المتبقية من برنامج الخصخصة بالمجان لفئة محددة من المواطنين ولمرة واحدة، كما يعلن وزير الاستثمار وقف برنامج الخصخصة والامتناع عن بيع شركات قطاع الأعمال العام بالطريقة السابقة التي تم بموجبها بيع حوالي 163 شركة منذ بداية البرنامج وحتى توقفه بإعلان برنامج الملكية الشعبية الجديد، ويتم الإعلان والرئيس في زيارة للسودان ورئيس الوزراء في زيارة لروسيا وقبل أن يعرض الأمر على مجلس الوزراء الذي نعتقد أن أعضاءه قد فوجئ أكثرهم - أن لم يكونوا جميعاً - مثلنا بهذا الإعلان.

أسئلة تبحث عن إجابات

ورغم ترحيبنا بوقف برنامج الخصخصة حتى ولو كان قد تغير اسمه إلى "إدارة أصول الدولة"، حيث طالبت في مقالي بالوفد يوم 21 أكتوبر الماضي بضرورة مراجعة هذا البرنامج في إطار استعادة دور الدولة في ضبط وتنسيق الاقتصاد الوطني لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية، إلا أنني وكثير من المصريين قد غم علينا الأمر ولم تتضح لنا بعد الصورة الحقيقية لهذا المشروع المفاجأة. وفي محاولة لفهم ما جرى تتسارع مجموعة من الأسئلة الحائرة تبحث عن إجابات. لماذا تتجه حكومة مصر الآن في اتجاه معاكس وتتخلى طوعاً عن دورها في إدارة قطاع الأعمال العام بينما دول رأسمالية في الأساس تتجه الآن إلى زيادة دور الدولة في تنظيم وضبط الاقتصاد الوطني إلى الحد الذي تلجأ فيه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لشراء أنصبة في بنوك وشركات من القطاع الخاص بغية مساندتها في اجتياز الظروف الصعبة الناشئة عن الأزمة المالية العالمية.

وتتراكم الأسئلة، هل يهدف الحزب الحاكم من وراء هذا المشروع إلى تخليص حكومته من مسئولية إدارة تلك الأصول؟ أم أن الهدف هو التمهيد لوقف برنامج الدعم السلعي باعتبار أن تلك المنحة المجانية هي شكل للدعم النقدي الذي طالما اشتاقت الحكومة إلى تطبيقه كما تمنى رئيس الوزراء في حديثه إلى صحيفة الأهرام منذ أسابيع قليلة وقال فيه أنه يخشى أن يرفض مجلس الشعب هذا الموضوع أن عرض عليه؟ وثمة سؤال آخر، هل هذه الخطوة تمهيد لبيع تلك الشركات بتوسيط المواطنين حيث يتوقع الكثيرون أن أغلبية المصريين الفقراء ومحدودي الدخل ممن سيحصلون على الصكوك المجانية لن يحتفظوا بها بل سيسارعون إلى عرضها للبيع وسيكون المشترون جاهزون لجمعها بأبخس الأسعار، وتكون الحكومة قد حققت هدف بيع الشركات من دون التورط في أمور التقييم والطرح والبيع بالطريقة التقليدية التي تثير عادة كثيراً من اللغط والاتهامات، وما يدعم هذا التوجس أن أمين السياسات قد رفض اقتراحاً عرض عليه في المؤتمر الإعلامي بمنع بيع الأسهم لفترة زمنية وأصر على إمكان بيعها منذ اليوم الأول لتسليمها للمواطنين!

وأسأل كما يسأل كثير من الناس الذين فاجأهم هذا التحول الجذري في فكر الحزب وحكومته، لماذا تطرح الصكوك بالمجان؟ ولماذا تخصص لمن هم فوق الحادية والعشرين من العمر؟ وكيف يتساوى الفقراء والأغنياء ومتوسطي الدخل في قيمة ما يحصلون عليه من تلك الحصص أو الأسهم؟ وما موقف الأطفال والقصر الذين فقدوا الأم أو الأب أو كليهما ومن ثم لا يحصلون على شيء؟ أليس الجميع مصريين ولهم حقوق متساوية كما هم متساوون في الواجبات؟

احتمال الطعن بعدم الدستورية

وما يزيد الأمر تعقيداً شبهة عدم الدستورية إذ يرى البعض أن مشروع الملكية الشعبية لأصول الدولة يخالف المادة 8 من الدستور التي تنص على أن الدولة تحمي تكافؤ الفرص بين المواطنين، والمادة 30 من الدستور التي تنص على أن "

الملكية العامة هي ملكية الشعب وتتمثل في ملكية الدولة والأشخاص الاعتبارية العامة"، والمادة 33 التي تؤكد حرمة الملكية العامة وواجب كل مواطن في حمايتها، والمادة 40 التي تؤكد أن المصريين جميعاً سواء أمام القانون وأنهم متساوون في الحقوق والواجبات ولا يجوز التمييز بينهم بسبب الجنس أو الدين أو العقيدة. ومن ثم فأن تخصيص فئة من المواطنين دون غيرهم لتملك شركات عامة هو غير دستوري إذ يحرم باقي المواطنين من حقهم الدستوري كملاك لتلك الأصول!

كيف تدار الشركات في ظل الملكية الشعبية؟

ولعل من أخطر التساؤلات تدور حول مصير الشركات التي ستدرج في برنامج الملكية الشعبية من حيث طريقة الإدارة وقد انسحبت الحكومة وأجهزتها من تحمل مسئولياتها في توجيه ورقابة ودعم تلك الشركات. وقد تضاربت التصريحات التي أدلى بها وزير الاستثمار في هذا الشأن، فقد فهم من بعض تصريحاته أن الشركات القابضة العشر القائمة الآن سوف تبقى، بينما هو يؤكد أن القانون 203 لسنة 1991 الذي أنشأ تلك الشركات سوف يلغى، فكيف يستقيم الأمر؟ وفي حالة استمرار الشركات القابضة في الإشراف على الشركات التي سيتم تمليكها للمواطنين فكيف ستكون علاقاتها بالجهاز القومي الجديد الذي أعلن أنه سينشأ بقرار جمهوري لإدارة أصول الدولة؟

ومن المحتمل أن تتعرض الشركات المباعة بالكامل لحالة فراغ إداري وفجوة مؤسسيه إذ لا يستطيع المالكون الجدد من أفراد الشعب القيام بدور فاعل في الرقابة والتوجيه الذي يتيحه لهم حق الملكية، وتصبح تلك الشركات غنيمة سهلة للقائمين على إدارتها من دون وجود آلية واضحة للمحاسبة والتقييم. ويكاد البعض يشبهون توزيع ملكية الشركات بهذه الصورة على 41 مليون مواطن بما حدث نتيجة قانون الإصلاح الزراعي الذي أدى إلى تفتيت الملكية الزراعية ومنع عملية التنمية الزراعية المتكاملة حتى اليوم. ويؤكد هذه المخاوف ما أعلن أن الصك الذي سيوزع على

المواطنين لن يحدد اسم شركة بذاتها ولكنه يعطي المواطن حصة في ملكية الشركات ال 153 التي قيل إنها ستكون داخلة ضمن برنامج الملكية الشعبية، بمعنى أن هؤلاء المواطنين سيمتنع عليهم عملياً حضور الجمعيات العامة للمساهمين بتلك الشركات، فكيف يا ترى ستتشكل تلك الجمعيات؟ وفي نفس السياق تثور مشكلة مماثلة بشأن كيفية اكتمال الجمعيات العامة للمساهمين في شركات برنامج الملكية الشعبية التي تقرر الدولة الاحتفاظ بنسب في ملكيتها تصل في البعض منها إلى 67% ولا تقل في البعض الآخر عن 30%؟

ومن أخطر الأسئلة هي التي تتعلق بمستقبل الشركات وكيفية حصولها على التمويل اللازم لتطوير عملياتها وتحديث طاقاتها الإنتاجية بعد انقطاع صلتها بالدولة؟ هل سيكون من السهل عليها الاقتراض من البنوك في غياب ضمان الشركات القابضة لها؟ وإذا حاولت إدارة الشركات الالتجاء لزيادة رأس المال فهل تقتصر المساهمة في تلك الزيادة على أصحاب الحصص المجانية ومن أين يأتون بالمال اللازم؟ أم يفتح الباب لكل من يريد المساهمة في الزيادة، وهنا يثور تساؤل كيف تتساوى حقوق الملكية بين مساهمين حصلوا على حصص بالأسهم مجانا وآخرين دفعوا ثمناً لما يملكونه من أسهم؟

ويتساءل المصريون - وأنا منهم ومعهم - عن قيمة ما سيحصل عليه كل منا في هذه الصفقة الوحيدة؟ لقد تراوحت الأرقام والتقديرات فمن قائل بأن حصة كل مواطن من ال 41 مليون ستبلغ 2000 جنيه، ويصرح وزير الاستثمار أن القيمة لن تتحدد إلا بعد الانتهاء من إعداد قواعد التوزيع وتقييم الشركات المباعة. ولكن بطريقة مبسطة نقول إذا كانت قيمة حقوق الملكية في تلك الشركات قد بلغت 2032 مليون جنيه حسب بيانات مركز معلومات قطاع الأعمال العام عن سنة 2007/2006 فأن نصيب كل مواطن سيحصل على صك ضمن هذا المشروع لن يتجاوز في أحسن الأحوال 50 جنيها! فإذا احتفظ المواطن بالصك وشارك في الحصول على نصيبه من الأرباح

الصافية القابلة للتوزيع وقد بلغت في العام الماضي ما يقرب من 4 مليار جنيه - وبافتراض استمرار هذا المستوى من الربحية - فسيكون نصيبه حوالي 100 جنيه. وإذا أخذنا في الاعتبار أن تلك الشركات مدينة للبنوك بمبلغ يصل إلى حوالي 10 مليار جنيه وأن الشركات التابعة للشركة القابضة للغزل والنسيج والشركة القابضة للتجارة حقوق الملكية فيها سالبة، فأن الصفقة تبدو خاسرة أو في أحسن الأحوال هزيلة.

وإذا كان الهدف من صفقة الملكية الشعبية هو تحسين أحوال المواطنين وإشراكهم بنصيب عادل في عوائد شركات قطاع الأعمال العام فلماذا تقتصر الملكية الشعبية على تلك الشركات ال 153 من دون الشركات المشتركة وشركات الإنتاج الحربي وشركات هيئة قناة السويس وكل الهيئات الاقتصادية والمرافق العامة وغيرها من أصول الدولة؟ ولماذا تحتفظ الدولة بنسب في بعض الشركات تصل إلى 67% وقد كان يكفيها استخدام فكرة السهم الذهبي الذي طبقته حكومة تاتشر كي تظل قادرة على توجيه الشركات والرقابة على تصرفاتها كونها تحتفظ بحق الاعتراض على القرارات التي تراها غير متوافقة مع الصالح العام؟

خطر استحواذ غير المصريين على أصول الدولة!

وإذا كان الغرض كما قيل هو المحافظة على قطاع الأعمال العام وحماية حقوق العاملين به بتمليك الشركات للشعب، فكيف يسمح بتداول صكوك الملكية فور تسليمها للمواطنين ومن ثم يكون احتمال وقوع تلك الشركات في أيد ملاك آخرين سواء من المصريين أو غيرهم قد يعمدون إلى تصفيتها أو الإضرار بحقوق العاملين بها أو تغيير نشاطها أو بيع أصولها كما حدث في كثير من الشركات التي تمت خصخصتها بالأسلوب التقليدي بالبيع إلى مستثمر رئيس؟

وإذا كان الغرض من الملكية الشعبية أن يشارك المصريون في عوائد برنامج إدارة الأصول، فلماذا لا يوزع على المواطنين نصيبهم في حصيلة برنامج الخصخصة والتي

بلغت ما يقرب من 50 مليار جنيه حسب تقدير الجهاز المركزي للمحاسبات؟ ولو فعلت الحكومة ذلك وقررت صرف منحة للمواطنين بمناسبة عيد الأضحى المبارك مثلاً لحصل كل مواطن على ما يقرب من 1220 جنيه وهو ما سيجعلهم يلهجون بالشكر والثناء للحزب الوطني وحكومته!

ويقولون في الحزب الوطني الديمقراطي أن المعارضة تريد العودة بالبلاد إلى الوراء 30 أو 40 سنة، ونقول لأصحاب الفكر الجديد أنتم الذين تتقدمون بنا إلى الوراء بمشروع الملكية الشعبية لشركات قطاع الأعمال العام فقد جربت دول كثيرة هذا الأسلوب منذ أكثر من عشرين عاماً وكانت مشكلاته أكبر من الفوائد التي تمناها الذين خططوا لمثل هذا المشروع وطبقوه في روسيا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وغيرها من دول أوروبا الشرقية في الأساس.

اقتراح بديل: ترشيد إدارة واستثمار الأصول العامة وتطوير برنامج الخصخصة

نرى أن هناك قدراً هائلاً من الأصـــول المملوكة للدولة ممثلة في شـــكل أراض وعقارات ووســـائل نقل ومعدات وأثاثات مكتبية وأجهزة وقطع غيار وغيرها من المســـتلزمات منتشـــرة في مســـتودعات مختلف الوزارات والهيئات العامة وأجهزة الحكومة المركزية والمحافظات. وتعاني تلك الأصـول من الإهمال الجسـيم في أغلب الأحيان وافتقاد النظم السـليمة لحصـرها وتسـجيلها والمحافظة عليها. وتقدر قيمة الأصـــول الراكدة في المســـتودعات الحكومية بما لا يقل عن 22 مليار جنيه وكلها معرضة للتلف والسرقة، ناهيك عن مشكلة إعادة شراء ذات الأصناف بأسعار أعلى نتيجة عدم إدراك توافرها في المستودعات.

كما أن عدم معرفة أجهزة الدولة بما يتوفر لكل منها من تلك الأصـــول يجعلها تقدم على الشراء المحلي أو الاستيراد من الخارج لذات الأشياء المتوافرة في مستودعات جهات حكومية أخرى وهي غير مستخدمة وراكدة.

ونرى ضـرورة إحداث برنامج شـامل إدارة الأصـول الحكومية يهدف إلى وقف إهدار الموارد الوطنية الضـخمة المتمثلة في المخزون السـلعي المتراكم في مخازن الدولة نتيجة عدم إحكام التخطيط والسـيطرة على عمليات المشـتريات الحكومية وتكرار شراء نفس الأشياء رغم تواجدها في المخازن.

إعادة هيكلة برنامج الخصخصة[66]

نرى أن برنامج الخصـخصـة والذي بدأ في العام 1991 مواكباً لعملية الإصـلاح الاقتصـادي، وقد بلغ مجموع عمليات الخصـخصـة التي تمت منذ بداية البرنامج وحتى شهر مارس 2006 نحو 289 عملية بقيمة إجمالية 37.76 مليار جنيه، بمتوسط حوالي 19 عملية في السـنة، وبقيمة نحو 2.5 مليار جنيه سـنوياً. ولا يزال هناك في محفظة الشركات المتبقية في برنامج الخصخصة 164 شركة مملوكة بالكامل للدولة يعمل بها 377051 عامل، فضلاً عن أنصبة مملوكة للدولة في 648 شركة مشتركة.

وقد شاب برنامج الخصخصة - منذ بدايته وحتى الآن - الكثير من السلبيات التي يجب العمل على تلافيها حتى لا يؤدي التطبيق الخاطئ لمفهوم الخصـخصـة إلى تبديد وإهدار الموارد القومية. وتتركز سلبيات برنامج الخصخصة فيما يلي:

- يطلق على برنامج الخصخصة الآن اسم " برنامج إدارة الأصول" والواقع يؤكد أنه برنامج بيع الأصول، وفي الحقيقة أن البيع ليس الوسيلة الوحيدة للخصخصة فهناك منح عقود الإدارة أو الاسـتغلال لفترة محددة يعاد النظر في الأمر في نهايتها. كما تختلف طرق البيع، فقد يتم البيع لمسـتثمر رئيسـي، وقد تباع الوحدة بالمزاد، وقد تطرح في شكل أسهم. وقد يكون البيع متاحا للجميع بدون تمييز، وقد تحدد نسـبة للأجانب. وقد تطرح الشـركات للإيجار أو تدمج بعض الشـركات أو تعاد هيكلتها إدارياً أو مالياً لتحسـين أداءها، كما تتضـمن إدارة الأصـول تعديل مجال نشـاطها. ولكن ما يحدث في البرنامج الآن هو مجرد البيع.

[66] المعلومات مستمدة من موقع وزارة الاستثمار على شبكة الإنترنت

لذا ينبغي إعادة صـياغة وتوضـيح أهداف البرنامج بعدم قصـرها على عمليات البيع والتخلص من الشـــركات المملوكة للدولة، بل يجب دراســـة بدائل أخرى لفصل الملكية عن الإدارة في تلك الشركات.

- عدم وجود معايير واضـــحة تحكم اختيار وتحديد شـــركات قطاع الأعمال التي تطرح للبيع. فقد سبق للحكومة أن أعلنت في بدايات البرنامج عدم خصخصة ما أسمته آنذاك بالشركات الاستراتيجية، وكذا التركيز على بيع الشركات الخاسرة. ولكن تحول البرنامج وأصـبحت عمليات البيع تطال أفضـل وأنجح الشـركات في قطاع الأعمال العام. وتعترف وزارة الاستثمار على موقعها في شبكة الإنترنت بأن كل شـــيء قابل للبيع حيث ورد ما يلي بالنص" تمت إعادة تصـنيف 64 شـــركة كانت تصـنف في السـابق على أنها شـركات اسـتراتيجية وكان من المقرر لها أن تظل مملوكة للحكومة حتى بعد عام 2007. هذه الشـــركات يمكن بيعها على الرغم من أهميتها وضـــرورة وضـــع خطط محددة قبل طرحها للبيع. وهذه الفئة تشـمل الشـركات العاملة في مجال صـناعة التبغ والأسـمدة والخدمات البحرية بجانب بعض الشـركات المشـتركة مثل البتر وكيماويات والأسـمدة. وقد تكون انطباع سلبي مؤداه أن هذه الشركات لا يمكن المساس بها أي أنها خارج برامج الإصـلاح والبيع كما جاء في نفس الموقع ما يلي" يتميز برنامج بيع الأصـول بأنه موجه حســـب الطلب. فالبيع ليس قاصـــراً على مجموعة محددة ســـلفاً من الشركات والأصول. ففي حالة تلقي عروض جادة فأن أي شركة يمكن بيعها".
- ومن ســـلبيات البرنامج الحالي مســـألة التوقيت، حيث لا يبدو أن هناك معايير دقيقة تحدد توقيت عمليات طرح الشـــركات المطلوب خصـــخصـــتها، وقد تكرر طرح شركات كثيرة في وقت واحد ودون مهلة كافية مما لم يتح الفرصة لكثيرين للاسـتعداد بالترتيبات المالية المناسـبة، الأمر الذي أدى إلى فشـل بيع عديد من تلك الشركات أو بيعها بقيم أقل من القيمة الحقيقية.

- وحتى بالنسبة للشركات الخاسرة، فأن سياسة الحكومة الآن هي التخلص من هذه الشـــركات بأي ســـعر ويتأكد ذلك مما جاء في موقع وزارة الاســـتثمار على شـبكة الإنترنت المشـار إليـــــــه على الرغم من التحدي الكبير الذي يصـاحب عمليات بيع الشـــركات الخاســـرة، إلا أن العديد من الصـــفقات التي تمت خلال الشـهور التسـعة الماضـية قد تضـمنت شـركات خاسـرة. وتعتزم وزارة الاسـتثمار التزام المرونة عند تحديد قيمة الشـــركات الخاســـرة قبل طرحها للبيع من خلال تقييم المزايا المتاحة لكل شـــركة. فالرؤية الجديدة للحكومة تضـــع في الاعتبار التكـاليف النـاتجـة عن رفض أحـد عروض البيع ممـا يؤدي إلى الاحتفـاظ بـأحـد الأصول الخاسرة التي تحتاج إلى أموال طائلة للبقاء في مواجهة التنافس.
- عدم وجود معايير متفق عليها وشـفافة لتقييم الشـركات المطروحة للبيع، كما لا يوجد معيار أو ســياســـة واحدة في اختيار الجهات القائمة بالتقييم. ومؤدى ذلك أن كثيراً من الشـــركات يثار أنها بيعت بأقل من قيمتها الحقيقية. وفي أغلب الأحيـان تهـدر تقـارير الجهـاز المركزي للمحـاســـبـات التي تحتوي على تقييم للشركات أعلى من التقييم الذي تعده المكاتب الخاصة.
- كـذلـك فقـد جرى في بعض الحـالات تكليف نفس الجهـة للقيـام بعمليـة تقييم الشـركات المطروحة للبيع والترويج للبحث عن مشـتر رئيسـي، وهذا يتيح فرصاً لتضـارب المصـالح حيث قد تعمد الجهة القائمة بالتقييم إلى تسـريب معلومات عن القيمة المقدرة للشـركة إلى بعض المشـترين ومن ثم يتقدمون بعروضـهم وهم على معرفة مسـبقة بالسـعر الذي تريده الحكومة مما يتيح لهم فرصـة فير متكافئة مع غيرهم من راغبي الشـــراء الذين لا تتوفر لهم نفس الصـــلات بجهة التقييم والترويج.

- كما افتقد البرنامج إلى معايير واضحة لتحديد الأسلوب الأفضل للبيع سواء إلى مستثمر رئيسي أو طرح الأسهم في البورصة أو غير ذلك من الأساليب التي يبدو أن الاختيار في كل مرة يتم وفق ترتيبات تتفق ومصالح من يراد البيع لهم.
- عدم وجود سياسة واضحة للتصرف في حصيلة الخصخصة بعد تسديد مديونيات الشركات المباعة إلى البنوك وتكلفة المعاش المبكر للعاملين الذين يتقرر الاستغناء عنهم.
- تسرب الثروة الوطنية إلى الأجانب وغير المصريين عموماً بينما كان من الممكن إعمال قاعدة لتفضيل المصريين حتى ولو كانت العروض المقدمة منهم تقل عن العروض الأجنبية.
- أن التطبيق غير المخطط لبرنامج الخصخصة قد يكون أدى في الواقع إلى حجب استثمارات كان من الأفضل أن تتجه إلى بناء طاقات إنتاجية جديدة تضيف إلى قاعدة الإنتاج الوطني بدلاً من توجهها إلى شراء طاقات إنتاجية قائمة فعلاً.

من ناحية أخرى، فقد تضمنت التيسيرات التي أعلنتها الحكومة في 2004 إلى طرح شركات قطاع الأعمال العام بما يشبه "الأوكازيون" حيث تضمن تلك القواعد بيع المصانع دون الأراضي، وإعفاء المشتري من تحمل ديون الشركات المباعة، وتقييم الأراضي بسعر المثل بغض النظر عن ارتفاع قيمتها الفعلية، واختيار الآلات التي يريد شراءها وترك ما عداها.

أهمية الشفافية في عمليات الخصخصة

ونرى أن قضية الخصخصة لا يمكن أن تناقش بشكل جزئي متفرق بمناسبة بيع كل وحدة على حده، وإنما ينبغي أن تناقش المسألة في إطار برنامج شامل ومحدد لسياسة الحكومة عن الخصخصة لفترة قادمة محددة تناقش فيها كل الاعتبارات السابقة ويكون محلاً للمناقشة من مختلف الجهات ذات العلاقة ويصير استطلاع

آراء المواطنين بشأنه ثم يصدر به قانون من مجلس الشعب ولا يتم تغيير القواعد والمعايير إلا بقانون آخر من المجلس.

أننا نؤكد أهمية الالتزام بالمعايير التالية في إدارة برنامج الخصـــخصـــة في المرحلة القادمة:

- ✓ ينبغي ألا تظهر عمليات الخصخصة كما لو كانت منفصلة ومشتتة وإنما لابد وأن يجمعها برنامج متكامل يتضمن تحديد الوحدات المطلوب خصخصتها، ومبررات ذلك، والمواعيد المحددة لذلك، والمعايير المتخذة أســاســاً للتقييم، وأســاليب البيع ومبررات ذلك، وشـــروط الأهلية للتقدم للشـــراء، وما إذا كان الطرح متاحاً للجميع أم للمواطنين فقط، وغير ذلك من الاعتبارات.
- ✓ ضرورة عرض برنامج الخصخصة على مجلسي الشعب والشورى بعد عرضه للنقاش العام وإتاحة الفرصة لكل أصحاب المصلحة في المجتمع من المشاركة بالرأي بشأنه. ويصدر بالموافقة عليه قانون من مجلس الشعب يتضمن معايير وطرق التقييم وقواعد وشـــروط اختيار الجهات التي تتولى التقييم مع اشـــتراط ضـــرورة موافقة الجهاز المركزي للمحاســـبات على نتائج التقييم قبل اتخاذها أساساً للتصرف.
- ✓ التركيز على بيع الشـــركات الخاســـرة أولاً وتجنب عمليات إعادة الهيكلة وتطهير الديون التي عليها قبل البيع حيث توضـــح تجارب كثيرة في مصـــر وغيرها من الدول التي خاضت تجربة الخصخصة أن هذه المحاولات لا تؤدي إلى تحسين صافي السعر المتحصل عليه من بيع تلك الشركات.
- ✓ التركيز على بيع حصـــص الدولة في الشـــركات المشـــتركة مع البدء بالحصـــص الصـــغيرة، ويفضـــل أن يكون البيع عن طريق البورصـــة بشـــرط مراقبة أوضـــاع البورصة واختيار التوقيت المناسب لطرح هذه الأسهم للبيع. وبالنسبة للشركات التي تزيد حصة الدولة فيها عن 50% فيفضل أن يتم البيع إلى مستثمر رئيس

وعن طريق منافسة دولية مفتوحة بحيث يمكن الحصول على أفضل العروض. ويجب التشديد على أنه بالنسبة للأسهم المقيدة في البورصة فلا يجب أبداً أن يقل ثمن البيع عن سعر البورصة وعدم تكرار ما حدث في بيع أسهم بنك الإسكندرية في البنك المصري الأمريكي حيث بيعت بسعر يقل عن سعر البورصة يوم إتمام الصفقة. وفي الغالب يجب تحميل المشتري بعلاوة فوق سعر البورصة حيث يحصل على حق الأغلبية بشرائه أكثر من 50% من أسهم شركة ما، ومن ثم تكون له السيطرة على الإدارة.

- ✓ عدم عرض شركات المرافق العامة للخصخصة لما يؤدي إليه ذلك من تحميل المستهلكين لخدماتها أعباء إضافية نظراً لاتجاه المستثمر الخاص إلى رفع أسعار هذه الخدمات. وتطبيقاً لهذا المبدأ ينبغي إعلان القائمة السلبية للمشروعات العامة التي لا يجوز خصخصتها لأهميتها الاستراتيجية وضرورة بقاءها في نطاق الملكية العامة. وإلى حين أن يتم إعداد الإطار التشريعي وآليات الرقابة لضبط أداء شركات المرافق الخاصة حين خصخصتها، يمكن للحكومة تحسين الإدارة ورفع مستوى الخدمات بطرح عقود إدارة للشركات المتخصصة مع الاحتفاظ بالملكية العامة.
- ✓ يجب الحرص حين بيع شركات عامة ألا يؤدي ذلك إلى قيام احتكار من جانب المشتري، بمعنى ضرورة التأكد من أن المتقدمين بعروض الشراء لا يسيطرون على السوق. كما يجب تفعيل قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار بتطبيق معاييره على الشركات التي يتم خصخصتها.
- ✓ حصر بيع الشركات ذات الأهمية الاستراتيجية مثل البنوك وشركات التأمين والشركات الزراعية والخدمات العامة وشركات الطاقة والشركات الصناعية في المجالات الاستراتيجية على المصريين دون غيرهم مع اشتراط ألا يعيدوا بيعها إلى غير المصريين. وعلى سبيل التحديد ينبغي في جميع الأحوال منع وقوع

القطاع المصـرفي المصـري تحت السـيطرة الأجنبية. وبشـكل عام يمكن النص على إعطاء الأولوية في نقل ملكية وحدات قطاع الأعمال – أو الأصـول العامة بشكل عام – إلى المصريين.

- ✓ التأكيد على ضـمان الشـفافية التامة فيما يتعلق بعمليات تقييم الأصـول المطروحة للبيع والإعلان عن كل ما يتعلق بإجراءات الخصخصة على المواطنين بشكل واضح وصريح ومفصل.
- ✓ الحرص على توافر المشـروعية لبرنامج الخصـخصـة بأن يتوافر نوع من التوافق العام بقبول مبدأ وعمليات الخصـخصـة باعتبارها عادلة ومنصـفه وأنها تتم تحقيقاً للمصـلحة العامة وأنه لم يشـبها محاباة أو تمييز بحيث يتمتع الجميع إزاءها بالمسـاواة في الفرص. وبوجه خاص ينبغي أن يتم التوافق العام على أن البيع قد تم بقيمه عادلة وأن الثمن المعروض مناسـب ومقبول وأن الإجراءات المتبعة قد أتاحت فرصاً متكافئة لجميع المعنيين بالأمر.
- ✓ التأكيد على ضرورة استخدام حصيلة الخصخصة في تمويل مشروعات جديدة تضـيف إلى الطاقات الإنتاجية وتسـهم في تطوير البنية الأسـاسـية الاقتصـادية والاجتماعية. كما يمكن استخدام جزء من حصيلة الخصخصة لسداد دوين قائمة ومن ثم المساهمة في تخفيف أعباء الديون وتكاليف خدمتها. وفي جميع الأحوال، ينبغي التأكيد على عدم جواز اسـتخدام الحصـيلة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

❖ مصر تؤكد تراجعها عن فكرة "الصكوك الشعبية" المجانية بشكل نهائي[67] محيي الدين: لا نية لإجراء أي توزيعات على المواطنين

14 يونيو 2010م

دبي – علاء المنشاوي

أكد وزير الاستثمار المصري الدكتور محمود محى الدين أنه تم التحفظ على فكرة الصكوك المجانية، وبالتالي فلا نية لإجراء أي توزيعات على المواطنين سواء في شكل صكوك أو أي أشكال أخرى.

وأرجع وزير الاستثمار التحفظ على هذه الفكرة لأسباب متباينة، منها ما يتعلق بعامل السن لمن يستحق إجراء التوزيع عليهم، وضمانات التوزيع وآلياته، بالإضافة لأسباب أخرى.

دارسة وافية

وحتى يناير الماضي كانت الحكومة المصرية تؤكد تمسكها بفكرة الصكوك الشعبية رغم الانتقادات التي كانت تواجهها.

وتم بعث المشروع من جديد رغم اعتقاد البعض أن المشروع بالفعل قد تم وأده، حيث كلفت الحكومة الدكتور محيي الدين بإعداد دراسة وافية عن المشروع لطرحه من جديد.

وخلال المؤتمر العام الأخير للحزب الوطني الحاكم في مصر أعلن محيي الدين أنه سيتم إعداد مجموعة من مشروعات القوانيين، لتنفيذ جزء من برنامج الصكوك الشعبية، فضلاً عن اتخاذ عدة إجراءات تمهيداً لتفعيل البرنامج.

---

[67] http://www.alarabiya.net/articles/2010/06/14/111305.html

مقترحان جديدان

ووفقاً لبيان تلقت قناة "العربية" نسخة منه اليوم فقد أشار محيي الدين إلى أنه تمت الموافقة على مقترحين بأنشاء جهاز متخصص لإدارة الأصول المملوكة للدولة كجهاز متخصص يتمتع بإدارة محترفة، بهدف تحسين أداء هذه الشركات ورفع كفاءتها، وقال محيي الدين أنه تمت الموافقة على مقترح آخر خاص بأنشاء صندوق للأجيال القادمة يحفظ حقوقها، وتخصص له نسبة محددة من رؤوس أموال الشركات التي تطرح نسب منها في إطار برنامج إدارة أصول قطاع الأعمال العام، بالإضافة لما قد تخصصه الدولة من أي موارد أخرى.

كما أكد الدكتور محمود محيي الدين أن تنفيذ هذه المحاور سيتم من خلال مشروع قانون جديد يقدم لمجلس الشعب في دورته البرلمانية القادمة، وأن وزارة الاستثمار قد انتهت بالفعل من إعداد مشروع القانون تمهيداً لعرضه على مجلس الوزراء.

انتقادات حادة

وكانت قد تعددت أوجه انتقاد برنامج الصكوك الشعبية، وكان برلمانيون يرون أن مشروع الصكوك هو استكمال لمشروع الخصخصة، وطالبوا بوقف هذا المشروع الذي يمثل من وجهة نظرهم خطوة على طريق بيع ما تبقي من أصول وشركات تعود ملكيتها لكل المصريين.

كما كان برنامج الصكوك الشعبية يواجه انتقادات حادة خشية أنقضاض رجال الأعمال على شراء الصكوك من الشعب بأسعار زهيدة بما يمهد لعملية احتكار، وكانت تقوم فكرة الصكوك الشعبية على عدة أمور، من بينها توزيع الصكوك على المواطنين بحسب الفئات المهنية، حيث يتم توزيع صكوك الشركات الكبرى على الفئات الأكثر تقديراً وفهماً لقيمة صكوكهم داخل تلك الشركات، مثل المهندسين والأطباء والمستشارين، وذلك بعكس صغار الموظفين الذين ستحدد صكوكهم بالشركات الأقل.

ووفقاً لصحيفة "اليوم السابع" فقد تم وضع عدة شروط للمواطنين الراغبين في بيع صكوكهم لرجال الأعمال، بحيث يشترط في حالة البيع أن يكون رجل الأعمال مصرياً وغير مزدوج الجنسية، وجاء هذا الشرط محاولة لاحتواء المخاوف التي أثيرت حول إمكانية بيع الصكوك لغير المصريين من رجال الأعمال الأجانب، وقد تم تحديد نسبة 10% فقط لرجال الأعمال الراغبين في شراء الصكوك من المواطنين.

الفصل الثاني عشر

نظام مبارك وقضايا العدالة الاجتماعية[68]

[68]كان اقتراح دكتور عاطف عبيد رحمه الله ينص على مبادلة جزء من المديونية بأصول مملوكة للدولة فى صورة استثمارات عقارية سكنية وإدارية وتجارية أو سياحية، تتميز بزيادة قيمتها السوقية على المدى الطويل وقدرتها على توليد إيرادات مناسبة، مع وضع معايير لاختيار الأصول العقارية التي يتم نقل ملكيتها من الدولة إلى صندوقي التأمينات الاجتماعية

ا. الفقر زمن مبارك

القرى الأكثر فقراً عار مبارك (ملف خاص)[69]

السبت 30-03-2013 22:24 | كتب: عبد الله العريني, محمد عبد العال, رجب رمضان، محمود عمر

حياة خارج الزمن، وخدمات خارج الخدمة، وبشر في انتظار «فرج» لا يأتي منذ زمن طويل، ذاقوا خلاله «المر»، وتحملوا «الأمر منه»، على أمل تحسن أوضاعهم.. هنا القرى الأكثر فقراً وظلماً وذلاً، على حد قول سكانها، الذين قالوا إنهم «شكوا لطوب الأرض دون مجيب»، وفاض بهم الكيل، من واقع «مؤلم» وحياة «مرة» وأيام «سوداء». سكان يعيشون على قارعة القهر والخوف والفقر والمرض، في قرى تحولت إلى «بيوت أشباح»، حياتهم مثل أحلامهم بسيطة، وهمومهم بامتداد أعمارهم، لا يملكون منها شيئاً، وأحلامهم تحولت إلى كوابيس، تلازمهم في صحوهم ويقظتهم، بعد أن كفر بعضهم بـ«الثورة»، وتمنى عودة النظام السابق، واختار آخرون التعايش مع «جحيم لابد منه»، واستعاذ من الفقر بالصبر. عاشوا سنوات طويلة في عهد النظام السابق، يعانون الفقر والحرمان، ويحلمون بأدنى الحقوق الآدمية، مثل مياه الشرب النقية، والوحدات الصحية، وشبكات الصرف الصحي، والكهرباء، حتى استوطنتهم الأمراض الوبائية والفيروسية، وتحولت إلى أماكن طاردة. وعندما قامت ثورة 25 يناير، تجددت أحلامهم في تغير الحال، إلا أن هذه الأحلام تبخرت بمرور الأيام، وصارت أوضاعهم من سيئ إلى أسوأ، بفعل الإهمال والقهر.

«شطانوف» بالمنوفية.. لا صوت يعلو فوق صوت الفوضى

«شطانوف».. أكبر قرى مركز أشمون بالمنوفية وأكثر القرى حرمانا من الخدمات رغم الكثافة السكانية العالية، حيث تحاصر تلال القمامة المدارس والمنشآت الحكومية بالقرية التي يبلغ عدد سكانها 70 ألف نسمة، تضم 6 قرى تابعة لوحدة

[69] http://www.almasryalyoum.com/news/details/299389

محلية واحدة وهى قرى «شعشاع والحلواصى وبوهة وشطانوف وكفر عون ومنيل جويده»، ويعانى سكان هذه القرى من مشاكل الصرف الصحي، أنتشار القمامة، عدم وجود مستشفى، انعدام المواصلات سواء القطارات أو السيارات الأجرة ومشكلة عدم انتظام صرف المقررات التموينية وحصص أنابيب البوتاجاز وعدم توافر رغيف الخبز، وغيرها من المشاكل.

نقص الخدمات

أهالي شطانوف يحتجون على نقص الخدمات"

«الإقدام 5» بالمنيا . . «الرئيس «مبارك» يرحب بكم . . والكلاب الضالة تخاصركم

رغم مرور أكثر من 27 عاماً على إقامة قرية «الإقدام 5» مركز العدوة بمحافظة المنيا، كمنطقة سكنية جديدة ضمن مشروع تنمية الظهير الصحراوي الغربي، لتقليل الكثافة السكانية بالقرى القديمة والمدن، والعمل على توفير فرص عمل للخريجين، إلا أن القرية انضمت لقائمة القرى المنسية.

«منشأة رضوان» بالشرقية . . خدمات «معدومة» ومياه بـ«المجارى» . . وعلاج «خارج الخدمة»

يعيش أهالي قرية منشأة رضوان، التابعة لمركز أبو كبير، بمحافظة الشرقية، في دائرة النسيان والإهمال المزمن من مسؤولي المحافظة، الأمر الذي كان كفيلاً بالقضاء على البقية المتهالكة من مباني الخدمات العامة بالقرية كالمدارس ووحدة المطافئ، التي أصبحت أطلالاً شاهدة على انحدار الحال وتدهوره، لذلك تم اختيار القرية عام 2009 لتكون ضمن المرحلة الأولى من مشروع تنمية القرى الأكثر فقراً على مستوى الجمهورية، لكن المشروع توقف بعد ثورة 25 يناير.

«التمانين» بالوادي الجديد . . الحياة تحت حصار «الثعالب والمهربين»

«التمانين».. حلم تحول إلى سراب وعذاب للمقيمين فيه، من أهالي المرحلة الثانية لمشروع درب الأربعين، الذي خرج في عهد الرئيس السابق حسنى مبارك، لاستصلاح

وزراعة 12 ألف فدان جنوب مركز الخارجة، بالوادي الجديد. تتألف «التمانين» من القريتين «3 و4» اللتين لا يفصلهما سوى 200 كيلو متر عن الحدود المصرية السودانية، لكنهما معزولتان تماماً عن العالم والهوية المصرية حتى أصبحتا نموذجا حياً من قرى العصور الوسطى، على حد قول عدد من الأهالي، الذين رصدت «المصري اليوم» معاناتهم، وعددهم 600 أسرة، تمكنوا من استصلاح 2268 فدانا في صحراء تخلو من أي جوانب للحياة الآدمية.

«الحرية في العامرية».. جحيم على «الحدود»

يعيش نحو 20 ألف مواطن، في قرية «الحرية مريوط» وضواحيها، التابعة لحى العامرية غرب الإسكندرية - مآسي يومية منذ عشرات السنين، وتحديداً منذ عام 1967 - تاريخ نشأة القرية، على حد قول عدد منهم. وقال الأهالي أن عربات الكارو تستخدم كوسيلة مواصلات رئيسة في هذه القرية، الطرق غير ممهدة، والأهالي لم يروا لون «الأسفلت» منذ عقود، فلا خدمات ولا مزايا، ما دفع الأهالي لوصف ما يشهدونه بأنهم يعيشون حياة أشبه بالموت.

«السنباط» بالفيوم.. الأمراض تخاصر الأهالي و«الطرنشات» تهدد بـ«كارثة بعلم الوصول»

«السنباط» إحدى قرى محافظة الفيوم، التي تبعد عن عاصمة المحافظة بنحو 7 كيلومترات فقط، ورغم ذلك فهي محرومة من أدنى الخدمات اللازمة لحياة إنسانية كريمة، على حد قول الأهالي. ورغم أن تعداد سكانها نحو 35 ألف نسمة، إلا أنها سقطت من الذاكرة الحكومية، حيث لا توجد بها وحدة محلية، وتم نقل بنك القرية إلى قرية أخرى مجاورة بسبب غرقه في المياه الجوفية، إلى جانب توقف مشروع الصرف الصحي، ومياه الشرب غير صالحة للاستهلاك الآدمي، والطرق غير ممهدة.

«الشيخ عمار» بسوهاج.. 30% من السكان على ذمة «الشؤون الاجتماعية»

قرية «الشيخ عمار» مركز طما في سوهاج، نموذج صارخ لحالة الفقر المدقع الذي يعيشه أبناء الصعيد بشكل عام وأبناء المحافظة بشكل خاص. ملامح الفقر المدقع تنطق في شوارعها ومبانيها، بعد أن سقطت من حسابات المسؤولين، ما دفع عددا من سكان القرية، وعددها 14 ألف نسمة، إلى هجرها ونزولهم إلى محافظات الوجه البحري، بحثا عن لقمة العيش حيث يعيش أكثر من 30 % من أبناء القرية على إعانات الشؤون الاجتماعية بواقع 180 جنيها لكل أسرة شهريا، على حد قول عدد منهم.

2. الفقر المل. . . . . في بر مصـــــــــــر

أ.د. علي السلمي

نشرت في صحيفة الدستور أكتوبر 2006

يمثل الفقر أحد أهم المشاكل التي تحظى بعناية عالمية منذ طرحت الأمم المتحدة في قمة الألفية عام 2000 مشـروع أهداف الألفية للتنمية، والمتضـمن ثمانية أهداف في مقدمتها اسـتئصـال الفقر المدقع في دول العالم خاصـة النامية منها وتخفيض أعـداد الفقراء الـذين يقـل الـدخـل الفردي لكـل منهم عن دولار أمريكي واحـد إلى النصـــف بحلول العام 2015. ولا يزال الفقر بأبعاده المختلفة مظهراً واضـــحاً للحالة المصرية بعد مرور 54 عاماً على قيام نظام يوليو 1952والذي كان من أهدافه القضاء على المثلث المصـري الشـهير " الفقر والجهل والمرض". كما أن خمسـة وعشـرين عـامـاً من حكم الحزب الوطني الـديمقراطي أســهمـت هي الأخرى في بلوغ الفقر الشامل مستويات متعالية.

ونعني بالفقر الشـــامل أنواع الفقر التالية: نقص الدخل أو محدوديته أو انعدامه، الجوع بمسـتوياته المختلفة، شـيوع الأمراض وانخفاض المسـتوى الصـحي، التشـرد وافتقـاد المـأوى المنـاســـب، الجهـل وانتشـــار الأميـة بين المواطنين، فقر البيئـة وافتقارها إلى المقومات الصـــحية والحياتية الملائمة لحياة صـــحية للمواطنين، وافتقـاد المســـاواة وغلبـة التمييز بين الـذكور والإنـاث. أن معـالجـة الفقر بمعنـاه الشـــامل لا يكفي لتحقيقها زيادة مســتوى الدخل الفردي، بل الأمر يتطلب مواجهة شاملة لكافة أبعاده بما يوفر للمواطنين حقوقهم الأساسية التي نصت عليها وثائق حقوق الإنسـان العالمية وهي الحق في الصـحة الحق في التعليم، الحق في الحصـول على المأوى المناســب، الحق في الأمن والأمان، وحق الحصـول على مياه الشـرب النقية وخدمات الصـــرف الصـــحي الســـليمة، وكذا المســـاواة وعدم التمييز بينهم بسبب الجنس أو العقيدة، والتحرر من الخوف والبطالة.

أن الدولة مســـئولة عن توفير الخدمات والمقومات الحيوية التالية والتي تهيئ جودة رأس المال البشري - وهو الرأسمال الحقيقي للمجتمع -: التغذية الأساسية، الخدمات الصـــحية التي تســـاعد على حياة طويلة خالية من الأمراض، المعلومات والمقومات اللازمة للصحة الإنجابية السليمة، معرفة القراءة والكتابة والتعامل مع الأرقام والمهارات الأساسية للحصول على عمل منتج.

وبالنظر إلى الحالة المصرية فقد تدهورت مؤشرات التنمية البشرية إذ توقف مؤشر توقع الحياة للمصريين في المتوسط عند 63.6 سنة، وأن نسبة الأمية بين الكبار منهم تصل إلى 49.1 %، وبينما تصل مياه الشرب النقية إلى 90% من المصريين إلا أن خدمات الصرف الصحي لا تصل إلا إلى 50% منهم فقط، وأن كانت الأحداث الأخيرة في محافظة الدقهلية وما كشفت عنه من اختلاط مياه الصرف الصحي بمياه الشرب تجعلنا نتشكك في صحة هذه الأرقام إذ تبدو الحالة الحقيقية أسوأ بكثير في الواقع مما تصوره التقارير الرسمية.

وتقدر بعض الدراسات عدد المصريين الذين يعيشون في فقر مدقع بنسبة 23% وتصل في الريف إلى25%، بينما لا تزيد نسبة مبالغ الضمان الاجتماعي عن 1.1% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد أدى تطبيق سياسة التحول إلى اقتصاد السوق وكف الدولة يدها عن كثير من مجالات النشاط الاقتصادي إلى تعميق الفجوة بين الأعداد المتزايدة من الفقراء وخاصة في الريف وبين الأقلية الغنية في الحضر. أن استقراء بعض الدراســـات التي قام بها البنك الدولي تشـــير إلى أن 16.7% من المواطنين يعيشـــون عند خط الفقر القومي الأدنى [ما يعادل 1 دولار أمريكي في اليوم] أي أن 10.7 مليون مصري لا يستطيعون الحصول على احتياجاتهم الأساسية من الطعام وغيره من الاحتياجات غير الغذائية. وتوضح نفس الدراسة أن 42% من المصريين أي 26.9 مليون مصـــري يعيشـــون تحت خط الفقر القومي الأعلى [2 دولار يوميا]. كما توضح الإحصائيات أن أعلى معدل للفقر يوجد في ريف الوجه القبلي [34.2%

يليها حضر الوجه القبلي 19.3%] بينما تقل نسبة الفقر في المحافظات الحضرية إذ تبلغ 5.1%.

ويتواكب مع مشـــكلة الفقر مأســـاة الجوع وذلك بالنظر إلى الحالة المتدنية التي وصـــل إليها مســـتوى ونوعية الغذاء المتداول في كثير من المناطق بالبلاد والتي يعتمد عليها غالبية المواطنين مما يؤثر ســـلباً على المســـتوى الصـــحي ويهدد بتأثيرات ســـلبية على كفاءة وقدرات رأس المال البشـــري والذي يمثل الدعامة الرئيســـة للتنمية. وقد أظهرت نتائج متابعة مدى تحقيق أهداف الألفية للتنمية أنه في 2000/1999 بلغت نســـبة الأشـــخاص الذين لا يحصـــلون على احتياجاتهم من السـعرات الحرارية 25.6 % من سـكان مصـر، ويتركز أغلبهم في المناطق الريفية في الوجـه البحري [نســـبـة 32.09%]، والمنـاطق الريفيـة في الوجـه القبلي [45.5%]، والمناطق الريفية الحدودية [44.2%]. من جانب آخر، أظهرت النتائج أنه في عام 2003 تفاقمت مؤشـــرات النقص الحاد في التغذية عما كانت عليه في عام 2000 حيث ينتشر سوء التغذية طويل الأجل بين 21.8 % في مناطق صعيد مصر، كما تبلغ حالات الضمور [وزن قليل بالنسبة للطول] على المستوى القومي 4% أي ما يقرب من 3 مليون مصـــري ومصـــرية، بينما ينتشـــر قصـــور النمو [طول قليل بالنســـبة للعمر] ليشمل 15.6 % من المصريين [ما يقرب من 11 مليون].

أن لعدم توفر الغذاء الكافي والآمن تأثيرات ســـلبية على نمو الأطفال وصـــحتهم، وقدراتهم الذهنية وقابليتهم للتحصـيل الدراســي. وبذلك يكون النهوض بمســتوى التغذية هو خطوة مهمة في سبيل القضاء على الفقر بما يحققه من تحسين قدرات الفرد المصـــري وارتفاع مســـتوى تحصـــيله العلمي وتمكينه من مواجهة متطلبات العمل الأمر الذي يساعد على إخراجه من دائرة الفقر. أن قضية توفير الغذاء الكافي والآمن للإنســان المصـري مسـئولية مشـتركة تتحملها قطاعات متعددة في الدولة، يجب أن تخضـع للتخطيط والتنسـيق، مضـافاً إليها جهود ومبادرات قطاع الأعمال

ومؤسسات المجتمع المدني والأسر والأفراد في جميع أنحاء مصر. كذلك يقع على عاتق الدولة مسئولية إحكام الرقابة على سلامة الأغذية وجودتها لضمان تحقيق مستويات التغذية المطلوبة وضمان سلامتها من مسببات الأمراض. ومن المهم أن تتحمل الدولة مسئولياتها – يشاركها في ذلك مجتمع الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني والأثرياء – في إعداد وتنفيذ خطة لمكافحة الفقر وتسعي إلى تأمين حق الإنسان في الغذاء الكافي الآمن، ويأتي في هذا السياق ما يلي:

- تقييم نظام توزيع حصص الدقيق المدعم وإنتاج الرغيف البلدي وإعادة صياغته بما يحقق الأهداف المرجوة منه في إنتاج رغيف تتوفر فيه المواصفات الغذائية المطلوبة.
- تقييم برنامج التغذية المدرسية وتطويره لتوفير مزيد من القيمة الغذائية للطلاب، وزيادة أعداد المستفيدين منه.
- تشجيع المبادرات المجتمعية للتوسع في تدبير الموارد والإمكانيات للاستمرار في تقديم الوجبات على مدار السنة الدراسية تحت الإشراف والرقابة لضمان الجودة وسلامة الغذاء.

من ناحية أخرى، نلفت النظر إلى أهمية مراجعة السياسات الزراعية ونظم الإنتاج الغذائي بجميع أنواعه، وسياسات الاستيراد المكملة، وذلك من منظور الأمن الغذائي بغرض ضمان وفرة السلع الغذائية بما يتفق مع الأنماط الصحية للتغذية.

وعلى الصعيد الصحي لا تبدو الحالة المصرية أفضل مما هي عليه من حيث مستوى فقر الدخل وسوء التغذية، ويكفي أن نطالع تصريحات – أو بالأحرى اعترافات- وزير الصحة لمجلة آخر ساعة في العدد رقم 3756 بتاريخ 18 أكتوبر 2006 لنستبين الحقيقة المفجعة:

- لا يوجد علاج مجاني في مصر كما نص عليه الدستور وأن الموجود حاليا في أضيق الحدود، وأن أفقر 20 % من المصريين ينفقون أكثر من 29 % من دخلهم على

العلاج، وهو ما يعني أن الفقراء يدفعون من جيوبهم أكبر نسبة من دخلهم على العلاج،

- أن هناك إهمالا وفسادا وإهدارا للمال العام في المستشفيات الحكومية، وأن الخدمة الصحية في الريف المصري متدنية للغاية، وكل ما يتمناه الوزير أنه في إطار الموازنة المحدودة جدا المتاحة لنا أن نبدأ برنامجا لإصلاح معظم هذه المستشفيات،
- أن وجود مستشفيات معطلة أو متوقف استكمالها يعود إلى نظام المناقصات الذي اعتبره الوزير أسوأ نظام في وزارة الصحة ، وأخطر ما في هذه المناقصات حتى لو افترضنا حسن النية أن اللجان الفنية غير مؤهلة لاتخاذ قرارات سليمة، والمسئول عن وضع الخطة لا يضع في اعتباره التكلفة الواقعية لمشروع بناء مستشفى مثلاً فيبدأ بمبلغ صغير ثم يكتشف أصحاب المشروع بعد ذلك أن المبلغ المطلوب عشرات أضعاف المبلغ المبدئي، فضلا عن هذا لم يكن هناك تنسيق بين وزارة التخطيط ووزارة المالية حيث كان يتم وضع مشروعات في خطة خمسيه سواء كانت مستشفيات أو وحدات صحية، وفي نفس الوقت لا نضع مصاريف التشغيل في المالية وينتهي المشروع ولا نجد سيولة لتشغيله،
- أن نظام التأمين الصحي الحالي يعاني من مشاكل عديدة، وأنه قد تم وضع سياسة سوف تطبق بداية من عام 2011 تتمثل في تأمين صحي اجتماعي طبقا لبرنامج الرئيس مبارك الانتخابي، وهذا تعديل جوهري تم في النظام الصحي في مصر. ولكن أثر هذا لا يظهر الآن!
- الخطة التي تنفذها الوزارة حاليا تؤكد أن المواطن المصري سيشعر بطفرة كبيرة جدا في مستوي الخدمة الصحية بعد عشر سنوات.

تلك التصـريحات - الاعترافات - تعيد إلى ذهني سـؤالاً جوهرياً طرحه علي حفيدي منذ فترة وهو ابن الأربع سـنوات وقتها، إذ كنا نسـير في شـارع جامعة الدول العربية

أهم شوارع الجيزة إذ رأى الطفل أكوام القمامة ومخلفات البناء وأجهزة تكييف هواء قديمة ومعطلة كلها ملقاة على الرصيف وتسد الطريق على المارة، والرصيف ذاته غير مستو وبه من النتوءات والكسور ما يجعل السير عليه في حكم المغامرة، فإذا به يسألني في براءة شديدة ولكنها موجعة " مين عمل كده في مصر يا جدو؟". وأنا الآن أردد ذات سؤال حفيدي ولكني أزيد عليه أنني وكلنا نعرف من الذي فعل بمصر ما أوصلها إلى هذه الحالة من التدني والفقر وانهيار الخدمات الأساسية وضياع حقوق المواطنين، والتي لا يجد وزراؤها مناصاً من الاعتراف بها وكان محتل أجنبي أو مستعمر غاصب هو الذي فعلها وليس هو الحزب الحاكم لمدة 25 سنة!! ومما يزيد الإحساس بمشكلات الفقر المر وضراوته ما يترتب عليه من الالتجاء إلى طلب المنح والمساعدات الخارجية، وما يمثله ذلك من إهدار للكرامة الوطنية وتأثير على حرية القرار الوطني. فإلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر أكبر مانح للمساعدات لمصر، تحصل حكومة المحروسة على مساعدات من ألمانيا، كندا، فرنسا، إيطاليا، النمسا، هولندا، إسبانيا، فنلندا، الدانمرك، وسويسرا. كما تتلقى مصر مساعدات من صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، اليونيسيف، برنامج الغذاء العالمي، وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين، بنك التنمية الإفريقي، وبنك الاستثمار الأوروبي. ومما يثير الشعور بالأسف ما جاء في التقرير الذي قدمته الحكومة الأمريكية إلى الكونجرس لتبرير طلب استمرار المساعدات الاقتصادية لمصر للعام 2007 من أن " على الرغم من تحسن عائدات التجارة الدولية لمصر في عامي 2004 و2005، وأن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي قد ارتفع من 2.7% في 2004 إلى ما يقرب من 5% في 2005، إلا أن 40% من سكان مصر البالغ عددهم 71.8 مليون نسمة لا يزالون يعيشون تحت خط الفقر [أي أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم]، وأن نسبة البطالة

المزمنة في مصـــر تتراوح بين 15%-25%، كما أن مصـــر تعاني من انخفاض نســـبة مشاركة المواطنين في الحياة السياسية.

ولقد بلغت حدة الفقر في مصـــر أن تخصـــصـــت جمعيات خيرية في الخارج لإرســـال المعونات إلى المصريين ومنها مثلاً " جمعية مساعدة اليتامى الأقباط" والتي توجد في فرجينيا – واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية ورقمها 410 في سجل الجمعيات الخيرية الأمريكية.

وتســـتكمل منظومة الفقر الشـــامل في مصـــر بمشـــكلة البطالة التي تمثل أخطر ما تواجهه مصـــر من تحديات تهدد اســـتقرارها الاقتصـــادي والاجتماعي والســـياســـي، وحسب تقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فقد بلغت قوة العمل 21 مليون في 2004 وكانت نســـبة المتعطلين من بينهم 10.47 % أي 2.2 مليون مواطن. وكانت نســـبة البطالة بين الإناث أعلى كثيراً إذ بلغت 25.58 % وبين الذكور 6.19 %وتشير التقديرات الحكومية إلى تراجع مستوى البطالة إلى أقل من 10% من قوة العمل، بينما تصـــل هذه النســـبة في تقديرات جهات غير حكومية إلى 17% [وكما ســـبق القول فأن تقرير المســـاعدات الأمريكية لمصـــر يقدرها بما يتراوح بين 15%-25%]. وبرغم التناقض في الإحصـــائيات، إلا أن الواقع يؤكد أن نســـبة لا بأس بها من شباب مصر متعطلين لا يجدون فرصاً للعمل، ومن ثم ليس لهم مصدر دخل ثابت يواجهون به متطلبات الحياة. من جانب آخر، فأنه حتى مع التســـليم بأن نســـبة البطالة قد تراجعت إلى مستوى يدور حول 8-9 % من قوة العمل، فأن هذه النسب تمثل ضـعف النسـبة المقبولة للبطالة والمتعارف عليها في العالم والتي اتفق على أنها حوالي 4% في المتوسط.

وما يزيد في تفاقم مشـــكلة البطالة ليس فقط أعداد المتعطلين، ولكن أيضـــاً نوعياتهم، إذ لا تقتصـر البطالة على فئة دون أخرى، ومع ذلك فهي تصـيب الشـباب وخاصة خريجي المعاهد والجامعات بشكل واضح. ومن المعروف أن سوق العمل

ينمو سـنوياً بمعدل 2.6% أي أن عرض العمل يزيد سـنوياً بما يقرب من 650000 باحث عن فرصة عمل.

وتذهب المؤسسات الدولية وكذا معظم الاقتصاديين إلى أن العلاج الحاسم لقضية البطالة هو زيادة معدل نمو الاقتصـاد القومي. فعلاج البطالة لا يكون بخلق وظائف حكومية غير منتجه يضـيف إلى أعداد البطالة المقنعة كما فعلت الحكومة حين أعلنت عن برنامج لتوظيف مزيد من العمالة في الإدارات الحكومية - والذين يبلغ عددهم حالياً 5.6 مليون - وخصـصـت له موازنة خاصـة لتقديم وظائف بمرتب 150 جنيها للعامل، ولكن يتم مواجهة البطالة بزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصـاد الوطني مع الزيادة في معدلات الاستثمار وبالتالي في معدلات النمو. وبصفة عامة تعاني مصر من انخفاض معدل النمو الاقتصادي الذي بلغ متوسطه في أعوام التسعينيات 4.4 % وهو أقـل كثيراً من الهـدف الـذي كـان مرجواً ويبلغ 7%. وفي فترة 2001/2000 أنخفض معدل النمو إلى 3.5%. من جانب آخر، فأن معدل نمو الإنتاجية ضعيف هو الآخر ويقل عن معدل زيادة القوة العاملة.

ولقضـية البطالة بعد آخر يتمثل في اسـتمرار الزيادة السـكانية مع تباطؤ النمو الاقتصادي، ولذلك فأن علاج مشكلة البطالة يحتاج إلى سياسة سكانية أكثر فاعلية إلى جانب العمل على زيادة معدلات النمو والاسـتثمار. وتقدر المؤسـسـات الدولية حاجة الاقتصاد المصري إلى النمو بمعدلات تتراوح بين 7 - 8% سنويا ولمدة عقود حتى يمكن استيعاب هذه الزيادات المستمرة في عرض العمل. كذلك فأن معدلات الادخار المحلى بالنسـبة للناتج الإجمالي والاسـتثمار المحلى تتراوح بين 17 - 18 % في حين أن هذه المعدلات لا تقل في معظم دول جنوب شرق آسيا عن 25% وترتفع أحيانا لتجاوز 30%.

وإذا تأملنا باقي عناصـر منظومة الفقر الشـامل في مصـر المحروسـة نجد ما يلي: الجهل متمثلاً في أمية القراءة والكتابة لنسبة تبلغ في المتوسط 40% من المصريين

وترتفع تلك النسبة بين النساء بدرجة أعلى، الانخفاض الرهيب في نسبة المصريين المتعاملين مع شـــبكة الإنترنت بعيداً عن المعدل العالمي، الإفراط في اســـتخدام حكم الطوارئ لمدة 25 سـنة متصـلة وتقييد حريات التعبير والمشـاركة السـياسـية وانصـــراف المصـــريين عن تلك المشـــاركة في كافة صـــورها بدءاً من الإعراض عن الانضـــمام إلى الأحزاب الســـياســـية ومروراً بالعزوف عن المشـــاركة في الانتخابات البرلمانية والمحلية والرئاسـية [ما يقرب من 77% من المصـريين لا يشـاركون في تلك الانتخابات]، المحاصـرة المسـتمرة من جانب الحكومة والأجهزة الأمنية للحركة النقابية والإفراط في تقييد النقابات المهنية بوقف انتخابات مجالس إدارتها وفرض الحراسـة عليها وحرمان أعضـاءها من مباشـرة حقوقهم النقابية، ضـعف إحسـاس المصـريين بالأمن الشـخصـي مع أنتشـار حالات الاعتقال [4000 معتقل حسـب تصـريح وزير الداخلية في حديثه إلى صـحيفة الأسـبوع الصـادرة يوم 22 أكتوبر 2006 وأكثر من ذلك بكثير حسـب تقديرات أخرى غير حكومية]، افتقاد الأمان والسـلامة في الحياة اليومية للمواطنين نتيجة فداحة وارتفاع معدل الحوادث الناشـــئة عن سـوء حالة الطرق ووسـائل النقل والمواصـلات من السـكك الحديدية إلى العبارات وبينهما آلاف الســـيارات التي انتهت مدة صـــلاحيتها وأعمارها الافتراضـــية ولا تزال تجوب شوارع وطرق مصر المحروسة خالية من أي مقومات السلامة.

وبعد هذه النظرة الواقعية لحالة الفقر الشامل في بر مصر المحروسة، ألا ترى أخي المصري إلى أين أوصلتنا الانطلاقة الأولى للحزب الوطني الديمقراطي، وما ينتظرنا عبر انطلاقته الثانية؟

ولله الأمر من قبل ومن بعد،

3. النلاوي في حوار مع صحيفة الوفد/ الحكومة تسرق أموال التأمينات وتتلاعب بالمعاشات[70]

كشفت السفيرة ميرفت النلاوي، مدير منظمة المرأة العربية، عن حقائق مثيرة خاصة بأموال التأمينات.

قالت النلاوي في حوار لـ«الوفد»: أن وزير المالية السابق يوسف بطرس غالى، حاول نقل 400 مليار جنيه للخارج، عبر «سيتي بنك» الأمريكي، مشيرة إلى أنها رفضت نقل الأموال خارج مصر، وحذرته من دخول السجن.

وكشفت النلاوي أنها أجهضت مخططًا لوقف الكوبري الياباني فوق قناة السويس.

ووجهت النلاوي حديثها إلى الرئيس السيسي، محذرة إياه من المقربين منه، وقالت: «ربنا معاه.. وكن حذرًا من المقربين منك.»

وشرحت مدير منظمة المرأة العربية أبعاد خطورة الجمعيات الأهلية التابعة للإخوان والسلفيين، مؤكدة أن الفكر الوهابي يمثل خطرًا شديدًا على الأجيال الجديدة.

وإلى الحوار:

أ. يعاني أصحاب المعاشات من انخفاض قيمتها لدرجة أن بعضها لا يسمن ولا يغنى من جوع. كيف يمكن أن توفر الدولة معاشًا يحفظ لكبار السن كرامتهم؟

---

[70] http://m.alwafd.org/%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%AD%D9%80%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA/1307647-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%88%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%88%D9%81%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D8%B3%D8%B1%D9%82-%D8%A3%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%AA%D8%AA%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%A8-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B4%D8%A7%D8%AA

- المعاشات من أهم الأنشطة التي تحقق العدالة الاجتماعية، التي تضمن للإنسان حياة كريمة بعد أن يصل إلى السن القانونية. وبالتالي لا بد أن تكون أموال التأمينات أموالاً خاصة، وهذا ما كنت أصر عليه عند وضع الدستور، ويجب النص عليه في الدستور ونجحت بعد صعاب كبيرة في لجنة الخمسين أن أدخلها كنص، لتصبح أموال التأمينات أمولاً خاصة تدار عبر هيئة مستقلة تستثمر في مجالات آمنة وعوائدها تصب في صالح أصحاب المعاشات، بمعنى ألا تستثمر أموال المعاشات في قطاعات معرضة لاهتزازات مثل البورصة، لكن تستثمر في شراء شركات مساهمة لصالح الـ 8 ملايين شخص من أرباب المعاشات، مثل قطاعات الأسمنت أو الاتصالات أو الحديد.

وكل هذه الشركات دخلناها بفلوس التأمينات وأخذنا ربع الأسهم، وكنت أنتوى شراءها لصالح المعاشات، لكن للأسف أخذوا فلوس التأمينات وربطوها على وزارة المالية، في حين إذا كانوا تركوها كما هي، لكانت سندًا للدولة في الأزمة الاقتصادية التي نمر بها بعد الثورتين.

ولكي نضمن معاشًا جيدًا للناس لا بد أن نستثمر الأموال في مجالات مربحة وتدار بمعرفة أفضل خبير اقتصادي حتى لو من الخارج، مثلما نستورد لاعبًا لكرة القدم أو مدربًا من الخارج.

وللعلم أموال التأمينات كبيرة جدًا وكان بإمكانها حماية البلد وتحقيق العدالة الاجتماعية، والشخص الذي كان يصل إلى سن المعاش، كان سيجد أنه لا فرق كبير بين ما كان يتقاضاه كراتب خلال فترة عمله وما يتقاضاه بعد الخروج إلى المعاش، هذا إذا كنا استثمرنا الشركات بأسهم يرجع عائدها على أصحاب المعاشات.. لذا أطالب بتنفيذ ما

جاء بالدستور عبر أنشاء هيئة مستقلة لإدارة واستثمار أموال المعاشات.. ولا نريد القول إن الحكومة ضامنة لأموال المعاشات، لأنه لو أفلست الحكومة، فكيف تكون ضامنة.

إذًا نريد أن يكون مشروع المعاشات اقتصاديًا ناجحًا وإذا كانت الحكومة سمعت كلامي في استثمار المعاشات لم تكن اضطرت لدفع الـ 15٪ الزيادة، ومن أجل أن ننجح اقتصاديًا لا بد أن يكون أي مشروع اقتصادي ناجحاً، وبهذا لن نحمل شيئاً على الدولة..

2. هل يوجد برنامج مطروح لتطوير المعاشات وفقًا لما نص عليه الدستور المصري؟

- توجد 4 نقاط في الدستور يجب أن يتم تطبيقها وهي الاعتراف بأن المعاشات أموال خاصة وليست عامة. وهذا يعنى عدم وضع يد الحكومة عليها، الذي يدير المعاشات لا بد أن تكون هيئة مستقلة وليست الحكومة، حتى لا تأخذ الأموال وتدخلها في مشاريع خاصة بمزاجها.

أيضًا يجب أن تدار أموال المعاشات في مجالات آمنة، ولا نضعها في البورصة، لأنها ليست آمنة، أيضاً عوائد ومكاسب هذه الأموال تعود على أصحاب المعاشات.. وليس على الحكومة.. فالحكومة تسرق أموال المعاشات.

وأذكر أنى والبدري فرغلي، وعبر التليفون، وكنت داخل اللجنة، وضعنا النقاط الأربع هذه تحديدًا وتعرضت لهجوم كبير آنذاك من المستشارين، وغيرهم، لأنهم لا يعتبرونها أموالاً خاصة.. وهذا يقينهم، من أجل أن تستمر الحكومة في اللعب بهذه الأموال.

وعندما تأخذ الحكومة أموال المعاشات الخاصة، فهي تأخذ «فلوس الشعب« أموال المعاشات من 300 إلى 400 مليار جنيه تقريبًا.. وقيل إن الدولة استولت عليها في عهد يوسف بطرس غالى.. عندما كان وزيرًا للمالية، وأنه استثمر هذه الأموال في البورصة وحدثت خسائر.. أين ذهبت هذه الأموال؟

بالفعل الدكتور يوسف بطرس غالى، ضم وزارة التأمينات إلى وزارة المالية، وأصبحت أموال التأمينات في وزارة المالية، ومن هنا قيل إن الحكومة أخذت أموال التأمينات.. لكن أين ذهبت في وزارة المالية؟ حتى الآن لا نعرف شيئًا عنها، إذا لم يجر تحقيق في هذا الموضوع ولم تظهر الحقيقة، وهل أدخلوها لسد عجز الموازنة؟ هل نفذوا بها مشروعات مثلما فعلوا بأموال التأمينات من قبل في مشروع توشكا ومدينة الإنتاج الإعلامي؟ وللأسف الدكتور يوسف اعترف بـ 200 مليار جنيه فقط، ووضعها في البنك المركزي، في حين أن المبلغ كان 300 إلى 400 مليار جنيه.. فأين إذاً باقي المبلغ؟

وعندما عاد الدكتور الجنزوري رئيسًا للوزراء، اعترف بالقيمة الحقيقة للمبلغ، لكنها لن ترد حتى الآن.

وقالوا في عهد الدكتورة نجوى خليل أنه توجد تسوية بين وزارة المالية ووزارة التأمينات، وأن الأولى ستسدد هذه الأموال لوزارة التأمينات على مدار 15 سنة تقريبًا.

وعندما كنت وزيرة للتأمينات حاول الدكتور يوسف بطرس غالى أن يأخذ أموال التأمينات خارج مصر ليستثمرها في السوق الدولي.. لكنني رفضت وقلت له أنا لا يمكن أن أوافق على خروج أموال المعاشات في

السوق الدولي، لا يمكن أن اخرج أموال المعاشات «400 مليار جنيه» خارج البلد.

وكان بصحبة الدكتور يوسف، رئيس «سيتي بنك» الأمريكي.. وعرضوا عليه امتيازات أعلى، ومن خلال الحديث اكتشفت أنه لا توجد امتيازات.. والنسبة هي نفسها التي أحصل عليها من بنك الاستثمار في مصر، وهنا اكتشفت أن الهدف الأساسي هو إخراج فلوس التأمينات خارج مصر، وقلت للدكتور يوسف بطرس أنني أرفض «لأننا كده أنا وأنت هندخل السجن.»

ورفضت بشدة لأنه لا يمكن أن تخرج أموال تأمينات مصر، ومن هنا تم إلغاء وزارة التأمينات وضمها إلى وزارة المالية، خصوصاً أن صندوق المعاشات في التسعينيات كان حجمه أكثر من 400 مليار جنيه، والآن أصبح 600 مليار جنيه، وهذا مبلغ قوى، وكان يمكن للدولة أن تكون صاحبة الصناعة، ولا تحتاج لأن تمد يدها للخارج.

وأذكر أنى عرضت عليهم آنذاك عندما كنت في الوزارة أن أشترى مصانع الأسمنت والاتصالات و«حديد الدخيلة.»

3. هل سبب الرفض كان من الرئيس مبارك أم ماذا؟

- حقيقة الأمر أن الرئيس حسنى مبارك كان مظلومًا، لأن المحيطين به لا يقدمون له الحقائق للأمور، وأذكر أن جاء الرئيس مبارك إلى طوكيو عندما كنت سفيرة، وكنت أكافح ثلاث سنوات آنذاك من أجل الحصول على منحة لبناء كوبري فوق قناة السويس.

وكان يوجد أشخاص في وزارة النقل لا يريدون لهذا الكوبري أن يبنيه اليابانيون، وبعد ثلاث سنوات وافقوا اليابانيون.

والبعض في مصر قال إن على الرئيس أن يعلن رفض الكوبري.. وقلت للرئيس أن الرفض يعنى أن تدمير العلاقات بيننا وبين اليابان، وإذا كان وزير النقل لا يريد اليابانيون أن يبنوا الكوبري، فلا مانع لأنه اختصاصه لكن أنا اختصاصي أن تنجح زيارة الرئيس، واختصاص وزارة الخارجية أن تتمسك بعلاقات جيدة بيننا وبين اليابان، والكوبرى اختصاص وزير النقل، ويمكن أن نلغيه في أي وقت أثناء الـ 14 شهراً، وهي عمر المفاوضات الفنية، لكن لا يمكن أن نلغيه وقت زيارة الرئيس.. وبالفعل الرئيس مبارك وافق، وقال «كلامها مضبوط» رغم صدور قرار من مجلس الوزراء بإلغاء أنشاء الكوبري، مع توصية بأن يعلن قرار الإلغاء الرئيس مبارك أثناء زيارته إلى اليابان، لكن عندما أفهمت الرئيس أن هذا يحرق الزيارة والعلاقات مع اليابان قال: أن كلامي صحيح.. وبالفعل ألغى قرار رئاسة الوزراء بالتليفون، وهو جالس في «السويت» بقصر الرئاسة في طوكيو.. والكوبرى يعتبر وما زال أكبر وأعلى كوبري في العالم بارتفاع 70 مترًا.. والأعمدة التي تحمل الكوبري أعلى من هرم خوفو.. وبالفعل «المقاولون العرب» قامت ببناء الجزء الأول للأعمدة حتى 4 أمتار، لكن الجزء الكبير للكوبري قامت ببنائه اليابان.. إذاً الرؤساء مظلومون وللأسف يعتمدون على المحيطين بهم في تقديم وعرض الموضوعات وكل واحد حسب ضميره في العرض.

4. ومن هنا كانت معركتك مع منحة اليابان للكوبري؟

- ثلاث سنوات كنت أحارب في اليابان لإتمام بناء هذا الكوبري، وفي البداية اليابانيون كان يرفضون إعطائي قرضًا وقالوا إنهم خفضوا 4 مليارات دولار من ديون مصر في نادى باريس بعد حرب تحرير الكويت.

وبعد أن أخرجنا صدام، قلت لهم: أعطونا المبلغ منحة واعتبروها منحة سلام لأن مصر هي الحامية للسلام في المنطقة، والرئيس مبارك قال: أن من يبنى هذا الكوبري فوق قناة السويس ستكون دولة لم تكن شاركت في هدم كوبري الفردان 4 مرات مثل الإنجليز والفرنسيين وأنتم لم يكن لديكم تاريخ استعماري لمصر، وهذا ما يريده الرئيس مبارك وسموها منحة سلام، ولذلك وافقوا، وسُمى «كوبري السلام.«

ولقد اخترعت هذا الاسم سياسيًا من أجل أن أستطيع الحصول على المنحة.. لكن مع الأسف الشديد المفروض أن يكون أسفل الكوبري مراكب للسياح، وتكون منطقة جذب وليس «بناء أكواخ.«

5. طالب البدري فرغلي، رئيس اتحاد أصحاب المعاشات، برفع قيمة المعاشات وإضافة نسبة 80٪ من قيمة العلاوات الخمس إلى أجرهم المتغير عند بلوغ سن الستين. هل تؤيدين ذلك المطلب؟

- بالتأكيد. مطالب البدري فرغلي مطالب مشروعة، لأنه إذا كنا نريد تحقيق عدالة اجتماعية لا بد من أن أضمن للسن الكبيرة التي دائماً تصاحبها الأمراض، العناية الخاصة، وربما ظروف الدولة الاقتصادية لا تسمح بكل هذا، لكن على الدولة أن تستثمر أموال المعاشات استثمارًا جيدًا ليكون مشروعا مربحًا يعود على أصحاب المعاشات، وليس مثلما فعلوا في السابق عندما أخذوا أموال المعاشات ومولوا بها توشكي ومدينة الإنتاج الإعلامي، ولم يعد منها شيء على أصحاب المعاشات، بل عوائدها تذهب للدولة وهذا خطأ.

6.ماذا تريدين من مشروعك لتطوير المعاشات؟

- أن يطبقوا ما جاء بالدستور المصري الحالي وهذا هو الحل الوحيد الذي يخرج الحكومة من المشاكل، وأن ينشئوا هيئة مستقلة ويبعدوا وزارة

المالية عن الموضوع، ويكون مشروعًا اقتصاديًا ناجحًا للأسف الدولة باستمرار تعتقد أن أموال المعاشات أموال عامة وتريد وضع يدها عليه، وإدارة الدولة ليست منضبطة سواء في أموال المعاشات أو غير ذلك.. وطالما لدينا 7 ملايين موظف وبيروقراطية وقوانين متشابكة ولا يوجد عقاب ولا ثواب إذاً المشروع سيفشل.

4. رحلة البحث عن أموال التأمينات[71]

كتبت سمر سلامه

معركة لا هوادة فيها قادها اتحاد أصحاب المعاشات بقيادة البرلماني السابق البدري فرغلي، ضد الحكومات المتعاقبة في محاولة للبحث عن أموالهم التي اختفت في ظروف غامضة، دون وجود تفسير واضح من جانب أي من الحكومات، أو حتى وزارة التضامن الاجتماعي.

تظاهرات لتطبيق الحد الدنى للمعاشات

أصحاب المعاشات نظموا عدة تظاهرات ووقفات وصل بهم الأمر للاعتصام والإضراب عن الطعام رغم كبر سنهم وظروفهم الصحية الصعبة كمال حال ملايين المصريين، للمطالبة بتطبيق الحد الأدنى للمعاشات أسوة بالحد الأدنى للأجور، حتى تعينهم على غلاء الأسعار، معتبرين أن الزيادة حقهم وليست منحة من الحكومة أو الدولة.

ما هي صناديق المعاشات؟

ولمن لا يعرف صناديق المعاشات، فهي صناديق خاصة تُجَمَّع فيها مبالغ بنسب معينة، تُخْصَم من الراتب الشهري للعامل بشكل إجباري، وتُرَد له بشكل مجمع مرة أخرى عند بلوغه سن التقاعد.

ويوجد في مصر عدد غير قليل من صناديق المعاشات، منها: صندوق تحسين الرعاية الاجتماعية لأعضاء هيئة الشرطة، وصندوق التأمينات الاجتماعية لضباط الشرطة، وصندوق التأمينات الاجتماعية للعاملين بالقطاع الحكومي، وصندوق التأمينات الاجتماعية للعاملين بالقطاعين العام والخاص.

---

[71] http://www.parlmany.com/News/7/106778/%D8%B1%D8%AD%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D8%B9%D9%86-%D8%A3%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B4%D8%A7%D8%AA-

9 ملايين صاحب معاش في مصر.. ووزارة التضامن الجهة المنوط به إدارة صناديقهم

ويصبح من حق العامل الحصول على مبلغ المعاش الخاص به عند بلوغ سن الستين من العمر، أو في حالات أخرى كالمعاش المبكر، ويبلغ عدد أصحاب المعاشات في مصر 9 ملايين صاحب معاش، و22 مليونًا من المؤمن عليهم بالقطاعين الحكومي والخاص، وقد حددت المادة 7 من القانون رقم 10 لسنة 1981 وتعديلاته، اختصاص الهيئة العامة للرقابة المالية بتنفيذ أحكام هذا القانون ولها على وجه الخصوص: الإشراف والرقابة على الصناديق الخاصة ومنها صناديق المعاشات في حدود أحكام القانون 54 لسنة 1975 الصادر في شأنها.

ومن الناحية الإدارية والتنفيذية فأن الجهة المنوط بها مسؤولية صناديق المعاشات، هي وزارة التضامن الاجتماعي، أو الشؤون الاجتماعية كما كانت تسمى.

يوسف بطرس غالى يستولى على أموال المعاشات لسد عجز الموازنة ودعم البورصة

وفي 2011 كُشِفَت أزمة تتعلق بصناديق المعاشات، عندما وجهت النيابة العامة قائمة اتهامات ليوسف بطرس غالى، وزير المالية آنذاك، شملت اتهامات بالاستيلاء على مبلغ 435 مليار جنيه من أموال المعاشات لسد عجز الموازنة العامة ودعم البورصة، كما أنه أخذ 200 مليون جنيه من أموال التأمينات الاجتماعية في بنك الاستثمار القومي، و300 مليون جنيهًا أخرى من صناديق تأمينات القطاع الخاص، والمضاربة بها في البورصة، ما أسفر عن وقوع خسائر فادحة بتلك الأموال بلغت 60% من أصولها، الأمر الذي دفعه للتحايل على هذا العجز باقتراح رفع سن التقاعد (المعاش) إلى 65 بدلاً من 60 سنة.

أحمد البرعي: 466 مليار جنيه مديونيات التأمينات لدى وزارة المالية

وحول القيمة الحقيقة لأموال المعاشات، قال الدكتور أحمد البرعي، وزير التضامن الاجتماعي الأسبق، أن قيمة مديونيات التأمينات الاجتماعية لدى وزارة

المالية تبلغ 466 مليار جنيه مصري، منها 300 مليار تكونت مديونيتهم منذ عام 1981 بعد أنشاء بنك الاستثمار القومي، حيث فُرِضَت على الشؤون الاجتماعية إيداع مدخراتها لدى البنك وحُدِّدَت قيمة فائدة 4%، ثم أحيل الأمر إلى وزارة المالية للاتفاق مع الشؤون، وتم بعد ذلك التحديد بسعر الفائدة المعلن عند البنك المركزي.

التأمينات لم تحصل على فوائد بعد قرار ضمها إلى الخزانة العامة

وأضاف البرعي، في تصريحاتٍ لـ "برلماني": "اعتبارا من صدور قرار يوسف بطرس غالى، بضم أموال التأمينات إلى الخزانة العامة عام 2004 لم تحصل فوائد، واتفقنا على أن الـ 300 مليار لا جدال فيهم، على أن تتم تسوية مديونياته من غير الفوائد"، مشيرا إلى صعوبة رد الدولة لهذه الأموال بسبب الظروف الاقتصادية وما لديها من مشروعات قومية، فلم يكن أمام الدولة إلا تسوية من خلال تخصيص أصول أراضي أو غيرها.

توقف أعمال اللجنة المنوطة بها التسوية بين التضامن والمالية دون إبداء أسباب

وتابع البرعي: "شَكَّلَنا لجنة برئاسة الخبير الاقتصادي، الدكتور أحمد السيد النجار، وممثلين عن وزارتي التضامن والمالية، ليحددوا كيفية السداد اللجنة، ثم توقفت أعمال اللجنة بعد خروجي من الوزارة، دون أسباب واضحة".

وأشار البرعي، إلى وجود نص دستوري واضح يلزم الدولة بوضع حد أدنى للمعاشات، قائلاً: "أنا الحقيقة مشفق على الحكومات التي أعقبت الثورة، فالتأمينات خزينتها خاوية، ولكن لا يوجد ما يمنع أن تكون نسبة الحد الأدنى للمعاشات 80% من الحد الأدنى للأجر".

البرلمان يرفض الـ 10% زيادة ويطالب بـ "تقصى حقائق" للكشف عن مصير أموال التأمينات

وتسبب مشروع القانون المُقَدَّم من الحكومة لزيادة قيمة المعاشات الاجتماعية بنسبة 10%، حالة من الغضب لدى نواب البرلمان، مؤكدين أن الزيادة بحد أدنى

50 جنيهًا لا توازى الارتفاع الكبير في الأسعار، مطالبين برفع الزيادة إلى 15% بحد أدنى 100 جنيه.

وتقدم عدد منهم بطلب موقع من 69 نائبًا لتشكيل لجنة تقصى حقائق برلمانية بشأن أموال التأمينات، على غرار لجنة تقصى الحقائق البرلمانية حول صوامع القمح، موضحين أن تضارب أقوال وزيرة التضامن الاجتماعي حول أموال التأمينات وراء المطالبة بلجنة تقصى.

غادة والى: إجمالي أموال التأمينات والمعاشات 634 مليار جنيه

الطلب الجماعي من النواب؛ دفع الدكتورة غادة والى، وزيرة التضامن الاجتماعي، خلال جلسة مناقشة قانون زيادة المعاشات الاجتماعية 10% بالبرلمان، للتوضيح أن إجمالي أموال التأمينات والمعاشات تصل إلى 634 مليار جنيه، منها 55 مليارًا وديعة ببنك الاستثمار الوطني، و119 مليار جنيه استثمارات مباشرة، بالإضافة الى 162 مليار جنيه مديونية لدى الخزانة العامة للدولة، و298 مليار جنيه صكوك بالخزانة.

غادة والى: الخزانة العامة لا تتحمل أي زيادة في المعاشات

وأكدت غادة والى، في تعقيبها عن مصير أموال التأمينات، أن تلك المبالغ موجودة في الاستثمارات، لافتة إلى أن الوزارة بصدد تطبيق الزيادة السنوية التي ستصل إلى 10% كما أنه للمرة الأولى يوضع الحد الأدنى 75 جنيهًا، وأنه أيضا للمرة الأولى يتم الالتزام بالدستور بوضع حد أدنى، مشيرة إلى أنها كانت تتمنى أن تزيد الزيادة السنوية أكثر من 10% ولكن الخزانة العامة للدولة لا تتحمل أي زيادة.

وكشفت وزيرة التضامن الانتهاء من قانون التأمينات الموحد خلال الأيام المقبلة، والذي سيساعد على رفع دخول أصحاب المعاشات، حيث سيتضمن القانون صرف المعاش على الأجر الشامل وليس الأساسي مؤكدة أنه سيتم عمل جلسات استماع عليه قريبًا.

وقالت إن الحكومة تسعى لتحسين إيرادات صناديق المعاشات للعمل على زيادة المعاشات، مشيرة إلى أن عدد أصحاب المعاشات الذين يتقاضون 500 جنيه بلغ 1.5 ألف مواطن، متابعة أن عدد المستفيدين من الحد الأدنى للمعاشات البالغ 75 جنيهًا سيصل عددهم إلى 650 ألف مواطن.

وطالبت غادة والى بتعديل قانون زيادة المعاشات بنسبة 10% في عدد من المواد ليكون المعاش مستحقًا بشهر يوليو بدلاً من "1/ 7" التي كانت موجودة بنص القانون وقت إصداره.

البدري فرغلي يطالب البرلمان بتشكيل لجنة تقصى حقائق للكشف عن أموال المعاشات

وبدوره علق البدري فرغلي، رئيس اتحاد أصحاب المعاشات، على موقف مجلس النواب قائلاً: "نحن مع أي خطوة تحسن أوضاعنا ولكن القضية الأساسية هي مصير أموال التأمينات، لأن سبب الأزمة والكارثة أين ذهبت أموال التأمينات؟"، مشيرا إلى أن الأرقام المُعْلَن عنها عبر وزارتي المالية، والتضامن غير صحيحة.

وقال فرغلي في تصريحات لـ "برلماني": "أموالنا تم الاعتداء عليها من كل الحكومات المتعاقبة، وهناك حملة تضليل واسعة لإخفاء الجريمة المرتكبة بشأن أموال التأمينات".

وأشار إلى أن وزيرة التضامن أعلنت أن قيمة أموال المعاشات بلغت 634 مليار جنيه، نصفها بلا فوائد منذ 10 سنوات، أي أنها بالفوائد تريليون، "فكيف لمن يمتلك تريليون جنيه أن يعيش في فقر مضجع ويتعرض لحملة تجويع ممنهجة؟".

وأوضح أن الاتحاد سيصدر بيانا موجها لنواب البرلمان لمطالبتهم بتقديم الوثائق الممكنة عن أموال المعاشات والبحث عنها من خلال لجنة تقصى حقائق، مشيرا إلى أنه سيمد اللجنة بكافة الوثائق المطلوبة حال تشكيلها.

وتابع: "سرقة أموال التأمينات بدأت منذ 2006 عندما كان يتولى يوسف بطرس غالى وزارة المالية"، لافتا إلى وجود 6 مليون من أصحاب المعاشات يمتلكون 500 جنيه ومع ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للجنيه أصبحوا هؤلاء عاجزين عن العيش الكريم أو توفير حتى علاجهم.

وطالب النائب السابق بفتح الملف الذي وصفه بـ "الأسود" الخاص بالتأمينات الاجتماعية، والكشف عن مصادر أنفاق أموال المعاشات".

الفصل الثالث عشر

تعقيب على أحداث عصر مبارك !

الكتاب الأسود . . . ثلاثون عاماً من الفشل[72]

30_years_of_failure.pdf

لقراءة الكتاب الأسود عن عهد مبارك تجب الضغط على الإطار وبه الحرف e أثناء الاتصال بشبكة الانترنت

[72] http://www.achr.eu/30_years_of_failure.pdf

تعقيب على أحداث المرحلة[73]

كان التغيير أملاً للمصريين عاشوا سنوات طويلة يجاهدون من أجل تحقيقه. تحمل المصريون الكثير من الظلم والاستبداد. تحملوا الدكتاتورية والسيطرة الأمنية على كل مقدرات الوطن. شهد المصريون وطنهم يخضع لحكم الطاغية الذي كمم الأفواه، وزور الانتخابات واصطنع الأحزاب، وسخر كل موارد الوطن وإمكانياته لخدمة غروره ورغبته في التمسك بمقعد الرئاسة إلى الأبد، وأحاط نفسه بطغمة فاسدة نهبت أموال الوطن وزينت له مشروع توريث ابنه ليكمل مسيرة الطغيان وليبقى الحكم في آل مبارك إلى ما شاء الله.

ولكن مشيئة الله سبحانه وتعالى هيئت للوطن انفراجه لم تخطر على بال الطاغية وزبانيته، واحتشد الشباب، وآزرهم الشعب كله، في ميادين التحرير بالقاهرة والإسكندرية والسويس والمنصورة وكل مدن المحروسة هادرين بقرار الثورة "الشعب يريد إسقاط النظام". ورغم محاولات الالتفاف على مطالب الثوار بحيلة "الحوار"، إلا أنهم قالوا كلمتهم "لا حوار قبل الرحيل"، وردد المصريون في كل مكان "ارحل... ارحل". ولم يكن أمام الطاغية، وهو يرى نظامه الهش يتهاوى أمام صيحات الجماهير..... إلا الرحيل.

جاءت ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011 لتكون اللحظة الفارقة والفاصلة في تاريخ مصر حين أسقط الشعب نظاماً فاسداً مستبداً طالما جاهد المواطنون الشرفاء لفضح سلبياته مطالبين بالتغيير الديمقراطي والإصلاح السياسي والدستوري لإقامة العدالة الاجتماعية وسيادة القانون.

---

[73] من كتاب دكتور علي السلمي، التحول الديموقراطي وإشكالية وثيقة المبادئ الأساسية للدستور، القاهرة، كتاب المصري اليوم،2012

لقد كانت نتيجة حكم الطاغية هي تلك الحياة الصعبة التي عاشها الوطن وما عاناه من مشكلات تصاعدت وتيرتها وهددت أمنه واستقراره. فقد تدهورت الأوضاع الاقتصادية والمعيشية لغالبية المواطنين، وانتشرت البطالة وتردت الخدمات الأساسية وتواصل ارتفاع تكاليف المعيشة، وضاقت السبل بالمواطنين الذين حرموا من الحصول على نصيب عادل من ثروة الوطن.

كما فشل نظام مبارك الساقط في تحقيق تنمية حقيقية وتغافل عن الاهتمام بالتنمية الصناعية والزراعية، فضلاً عن إهدار القلاع الصناعية المصرية وانهيار الزراعة، وتفاقمت الآثار الاقتصادية والمجتمعية الضارة الناشئة عن التركيز على المضاربات في الأراضي والعقارات وسوق الأوراق المالية والتوسع في الاستيراد وتجارة السلع الاستهلاكية الاستفزازية.

وفي ذات الوقت شهد الوطن تراجع مقومات الوحدة الوطنية وتزايد التباعد العام عن قيم المواطنة، واستمرار وتصاعد حالات الاحتقان المجتمعي والطائفي التي هددت بانهيار وحدة النسيج الوطني وشكلت خطورة على مستقبل الوطن.

أن أكثر ما تحتاجه مصر الثورة هي خارطة طريق ترشد الوطن إلى تحقيق أهدافه في الديمقراطية والحرية والعدالة، خارطة طريق تصل بالوطن إلى التنمية الوطنية الشاملة التي تحقق للمصريين ما حرموا منه من مقومات الحياة الكريمة طوال سنوات حكم الطغيان والاستبداد.

من أجل ذلك أقدم لبلادي مساهمة لتوضيح الحقائق بالنسبة لقضية الدستور التي تعتبر الأساس في بناء دولة الديمقراطية، وترشد إلى طرق التعامل الإيجابي للتخلص من حالة غياب الديمقراطية ومعوقاتها المتجذرة نتيجة سنوات طويلة من ممارسات وسياسات النظام الجائر الذي أسقطه الشعب.

أن غاية هذه المساهمة التي أقدمها لبلادي هي تنبيه لحكومة - ومن سوف يأتي بعدها من حكومة منتخبة - إلى خطورة الاستمرار على نفس النهج الذي سارت عليه

حكومات النظام البائد التي أصمت آذانها عن مطالبة الشعب بالتغيير والإصلاح الدستوري، واتجهت بكل طاقاتها لخدمة أهداف الحاكم من دون المحكومين. أن نجاح حكومات عصر الثورة يتوقف على مدى فهمها لمطالب الشعب بالتغيير الديمقراطي وإقامة مجتمع سيادة القانون وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية، وقدرتها على الانصياع لتلك المطالب، وهي أمور تتحقق بصياغة دستور جديد تتوافق عليه الأمة ويؤسس للديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية.

والمفارقة هي أن دكتور البرادعي كان هو ذاته صاحب أول وثيقة دعت إلى المبادئ الأساسية للدستور والتي جاء فيها ما يلي:

" مادة 6 " من المبادئ الأساسية " ليس في هذه الوثيقة أي نص يجوز تأويله على نحو يفيد انطواءه على تخويل أي من مؤسسات الدولة أو الجماعات أو الأفراد أي حق في القيام بأي نشاط أو بأي فعل يهدف إلى إهدار أي من الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذه الوثيقة.

وكذا نص " المادة 11 "من الحقوق الأساسية " هذه الوثيقة جزءاً لا يتجزأ من الدستور، والحقوق الواردة فيها غير قابلة للإلغاء أو التنازل أو التعديل أو التقييد، ويحق لكل مصري التمتع بها دون أي تمييز أو تفرقة، ويشكل انتهاك أي من هذه الحقوق أو التحريض على انتهاك أي من هذه الحقوق جريمة ضد الدستور، سواء تم هذا الانتهاك بخرق القانون أو الدستور أو بتغيير أو محاولة تغيير أي منهما، ويحق لكل مصري دون تمييز اللجوء إلى القضاء لوقف مثل هذا الانتهاك أو التحريض على مثل هذا الانتهاك ومعاقبة مرتكبيه."

ويشتد العجب والاستغراب حين أقرأ ما نسب إلى الدكتور عمرو حمزاوي من هجوم ونقد للوثيقة[74]، وسر العجب والاستغراب أنه كان عضواً بالأمانة الفنية لمبادرة التنمية السياسية والتحول الديمقراطي وكان من المشاركين في صياغة الوثيقة

[74] المصدر مقال ابراهيم عيسى المنشور بموقع الدستور الأصلي بتاريخ 17 نوفمبر 2011.

وحضور اللقاءات التي تم تنظيمها خلال شهر أغسطس 2011، ومع ذلك فقد نسب إليه قوله " توقيت وثيقة الدكتور علي السلمي خاطئ لأنها أعادت الاستقطاب الديني الذي شهدناه أثناء الاستفتاء مرة أخرى، كما أنها لابد أن تطرح للاستفتاء الشعبي حتى يكون لها صفة إلزامية" . .

كذلك فأن التصريح المنسوب للدكتور محمد محسوب[75] يثير الاستغراب فقد كان هو أيضا ضمن فريق إعداد الوثيقة وشارك في إقناع قيادات حزب الوسط بتبنيها، فقد نقل عنه أنه طالب " . . . المجلس الأعلى للقوات المسلحة بسرعة إصدار إعلان تبرئه من وثيقة السلمي، وتأكيده أنه غير مسئول عن الوثائق التي طرحت مؤخراً والتي جاءت لتخدم هيئات معينة متحدية الإرادة الشعبية، وذلك لخروج مصر من هذه الأزمة. . "

وقد اشتدت الهجمة الإعلامية ضد "وثيقة السلمي" إلى حد المطالبة بإقالتي من الوزارة وتنظيم مليونيه يوم الثامن عشر من شهر نوفمبر 2011 للمطالبة بسقوط الوثيقة، واعتلى أحد المرشحين المحتملين لرئاسة الجمهورية منصة ميدان التحرير في ذلك اليوم ليقود الهتاف بسقوط " وثيقة علي السلمي" والتكبير بين كل هتاف وآخر[76].

وسنلقي الضوء في هذا الكتاب على تلك الإشكالية وتأثيرها في مسيرة التحول الديمقراطي.

أن المصدر الحقيقي للدستور المستهدف لبلادي - والتي كانت وثيقة المبادئ الأساسية للدستور تعبيرا عن ملامحه - هو مطالب جماهير الشعب ورغباته المشروعة في الحرية والعدالة والحياة الإنسانية الكريمة، واستجابة لمطالب أهل بلدي:

---

[75] المصدر موقع اليوم السابع بتاريخ 11 نوفمبر 2011.

[76] كان لإضافة المادتين التاسعة والعاشرة على البنود المقترحة للمبادئ الأساسية للدستور بغرض طرحهما للنقاش أثر في زيادة الهجوم وشدته على الوثيقة وعلى شخصي.

- ✓ أهل بلدي يطالبون بـ*التغيير الديمقراطي من أجل وطن حر ومجتمع تسوده الحرية، وأنا معهم.*
- ✓ أهل بلدي يطالبون بتدعيم *قيم المواطنة لضمان سلامة الوطن وتأمين مستقبله، وأنا معهم.*
- ✓ أهل بلدي يطالبون بمستوى *أفضل من جودة الحياة، وأنا معهـــم.*
- ✓ أهل بلدي يطالبون بحياة حرة كريمة يأمن فيها المواطن على حاضره ومستقبله، وأنا معهم.
- ✓ أهل بلدي يطالبون بحياة أساسها الحرية والديمقراطية واحترام كرامة الإنسان وحقوقه، وأنا معهم.
- ✓ أهل بلدي يطالبون بسيادة القانون والمساواة بين الحكام والمحكومين في الامتثال لحكم القانون، وأنا معهم.
- ✓ أهل بلدي يطالبون باستقلال القضاء وأن يحاكم المصريون أمام قضاتهم الطبيعيين، وأنا معهم.
- ✓ أهل بلدي يطالبون بتكافؤ الفرص للجميع وعدم التمييز بينهم على أساس سوى حكم القانون، وأنا معهم.

غياب الديمقراطية وتغييب الدستور . . . . من أسباب الثورة

أن دستور الأمة هو ذلك المرجع الأساس الذي يعبر عن غاياتها وأهدافها والقيم التي تؤمن بها، ويترجم حضارتها وتقاليدها إلى مبادئ تلزم الحاكمين والمحكومين، ويوفر منهاجاً يستنير الناس جميعاً بأسسه وقواعده في تقرير كافة أمورهم واختياراتهم، لذلك كان غياب الديمقراطية وتغييب الدستور من أهم عوامل قيام ثورة الخامس والعشرين من يناير.

فالدستور بالنسبة للأمة هو المنهاج الذي يحدد هويتها ويبين موقعها على خريطة النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتصارعة في عالم اليوم. أن مبادئ

الدستور هي التي تحدد الهوية الاقتصادية للدولة وتبين نوع التنظيم الاقتصادي الذي يوجه أنشطة أطراف المجتمع المختلفة سواء كان ينحو إلى الرأسمالية واقتصاد السوق القائم على الملكية الخاصة ومبادرات القطاع الخاص، أم كان يتجه إلى النظام الاشتراكي القائم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج والإدارة المركزية للأنشطة الاقتصادية وفق خطط وقرارات إدارية تتخذها الدولة، أو أي نظام وسط بين هذين النظامين. والدستور هو الذي يوضح الهوية السياسية للدولة ويحدد أسس ومقومات نظام الحكم ويؤسس أركان الديمقراطية القائمة على سيادة القانون ودولة المؤسسات وتداول السلطة والفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وإقامة التوازن بينها فلا تطغى واحدة على غيرها من السلطات.

والدستور قابل للتجديد والتطوير بحكم المتغيرات التي تطرأ على المجتمع، وبتأثير التطورات الدولية والإقليمية التي تؤثر في الدولة والتي ينبغي عليها التعامل معها وعدم التغافل عنها أو تجاهلها حتى تبقى عضواً فاعلاً في المجتمع الدولي. ولا يستطيع رئيس ولا مسئول في الدولة العصرية في عالم اليوم أن يحتكر لنفسه قرار تعديل الدستور أو الامتناع عن ذلك، بل القرار ينبغي أن يكون للجماهير ذات المصلحة الأساسية في نقاء الدستور وفعاليته وتوافقه مع الأحداث والمتغيرات. ويتم تعديل الدساتير وفق إجراءات وآليات محددة في ذات الدستور، وتعتمد في جميع الأحوال على موافقة الأمة من خلال الاستفتاء العام، كما لا يملك أحد أن يغير دستور البلاد أو يعطله سوى بالرجوع إلى الأمة صاحبة السلطة والقرار.

وكان الامتناع عن تعديل دستور 1971 طيلة سنوات حكم مبارك دليلاً على إهدار الحكم الدستوري في البلاد وعدم الاحتكام إلى مبادئه، وكان عناصر النظام البائد من المشرعين والقانونين وفقهاء القانون الدستوري جاهزون لتقديم خبراتهم لتمكين الرئيس المخلوع من تنفيذ أغراضه حتى بالمخالفة لأحكام الدستور والقانون. وظل هذا هو موقف مؤسسة الرئاسة قبل أن يعلن الرئيس السابق فجأة عن رغبته في

تعديل المادة 76 من الدستور والتي تم تعديلها على الوجه السيئ الذي نعلمه جميعاً. فقد كان الرئيس المخلوع يرفض مجرد الحديث في موضوع تعديل الدستور معتبراً أنه يفتح باب جهنم. ولما رأى في تعديل الدستور باباً ينفذ من خلاله إلى تحقيق هدفه في توريث ابنه، عدل عن ذلك الرأي وبادر بطرح اقتراح بتعديل المادة 76 في عام 2005، ذلك التعديل الذي أثار الكثير من الجدل ورفضته معظم القوى السياسية، كما أعلن كبار فقهاء القانون الدستوري رفضهم لتلك الصياغة المعيبة إلى حد أن وصفها الفقيه الدستوري الكبير أ.د. يحي الجمل بأنها "المادة الخطيئة".

كما انفتحت شهية الطاغية وأمر حواريه ومجلس شعبه المزور بتمرير موافقتهم على تعديل أربعة وثلاثين مادة في الدستور كان مؤداها إحكام قبضته على مقدرات الوطن[77] حيث تضمن البرنامج الانتخابي للرئيس السابق دعوة إلى التفكير في تعديلات دستورية أخرى استكمالاً لمسيرة الإصلاح السياسي على حد قوله، وجاءت التعديلات المقترحة من أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي، في مجلسي الشعب والشورى المنحلين ، باهتة ولا تمس المواد التي كان الشعب يطالب بضرورة تعديلها وفي مقدمتها المواد 76، 77 والمواد التي منحت رئيس الجمهورية سلطات واسعة بلا مساءلة. وثارت بين طوائف المصريين مطالب بتعديلات أساسية في دستور 1971 وفي نفس الوقت اتجهت آراء أخرى إلى ضرورة إعداد دستور جديد تماماً.

كما كان الشعب يطالب بتغيير كل ما يلحق بالدستور من قوانين أساسية تنظم أسلوب اختيار رئيس الجمهورية ومدة ولايته، ونظام الانتخابات التشريعية، وأسس

---

[77] ركزت القوى السياسية المعارضة لنظام مبارك على تعديلات المواد ذات الأهمية أرقام 5، 76، 88، 115، 118 الفقرة الأولى، 127، 133، 136 فقرة أولى، 194، 195، 179، لتعارضها مع مبادئ وأسس الدولة المدنية، ومطالب وأهداف القوى السياسية من التعديل الأخير للمادة 76. وكذلك التعديل الدستوري على المادة 179 إذ يمس بشكل أو بآخر المواد 41 و44 و45 من الدستور والتي تكفل حقوق وحريات أساسية للمواطنين.

وقواعد تنظيم وإدارة المجتمع بشـكل عام. والأسـاس المحوري فيما كانت جماهير الشـعب تتطلع إليه هو إرسـاء قواعد صـلبة لنظام ديمقراطي يحكم كافة مجالات النشاط المجتمعي ويحقق انطلاقة حقيقية لمصر هي جديرة بها.

وكما غاب الدستور وغيبت الديمقراطية، كذلك غاب مفهوم تداول السلطة وهو الأساس الطبيعي لنظم الحكم الديمقراطيـة. فمنطق التداول ينبذ الجمود والديمومة، ويحبذ، بالمقابل، التجديد في الأفكار والممارسات وأنماط القيادة من خلال تبديل الأشخاص وفق نظم ودورية محل التوافق المجتمعي. ويقضي منطق التداول بوجود مصادر متعددة تبرز منها القيادات البديلة، وأن يعطى كل منهم فرص متساوية لعرض نفسه وبيان قدراته ومحاولة إقناع متخذي القرار بصلاحيته لشغل المنصب. فالتداول، من حيث كونه انتقالا للسلطة من طرف إلى آخر، لا يتحقق ويعطي مفعوله دون وجود قدر من التنافس الذي يجعل التناوب ممكنا على صعيد الممارسة.

أن الشـــائع في الـدول الـديمقراطيـة أن يلجـأ الرئيس الـديمقراطي إلى التخلي عن موقعه حتى وأن لم يكمل مدته الدسـتورية إذا رأى في ذلك صـالح البلاد وليس هذا شـــائعاً في الدول غير الديمقراطية إلا في حالات اســـتثنائية مثل الرئيس الجزائري الأسـبق الشـاذلي بن جديد والرئيس السـوداني الأسـبق عبد الرحمن سـوار الذهب والرئيس السنغالي الأسبق ليوبولد سنجور، وحديثاً فعلها مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا السابق. وكان من أوجه القصور في دستور 1971 في مصر أنه يفتقد النص على تداول السـلطة وضـرورة تفعيل آليات ديمقراطية تسـمح بانتقالها سـلمياً وحضـارياً بين الأحزاب السـيـاسـيـة من دون احتكارها لحزب أو آخر، كما عانى الدسـتور عواراً واضـحاً في المادة 77 التي تطلق مدة شـغل منصـب رئيس الجمهورية لمنصـبه بلا حدود.

أن صياغة دستور الدولة – مهما بلغت دقتها - ليست كافية في حد ذاتها لضمان تحقق غاياته ومبادئه، وإنما يبقى العنصر الأهم هو أن يؤكد الدستور على الانتقال من السلطة الشخصية للحاكم إلى سلطة المؤسسات الدستورية في الدولة وضرورة فصل السلطة عن أشخاص ممارسيها. أن الدستور الديمقراطي للدولة ينبغي أن يؤكد على أن تنتقل السلطة تماماً لكي تكون بيد ممثلي الشعب المنتخبين انتخابا حراً في انتخابات نزيهة وشفافة، ويكون التعديل الدستوري للانتقال إلى الدولة الحديثة الديمقراطية علامة على انتهاء عهد السلطة الشخصية وأن السلطة في البلاد يجب أن تكون لمؤسسات تستند إلى الدستور الذي يحددها وينظم كيفية نشأتها، ويبين سلطاتها وعلاقاتها بعضها ببعض، وما هي حقوق الأفراد وواجباتهم إزاءها.

ومما كان يعيب دستور 1971 ، والذي صادف هوى في نفس الرئيس الذي أسقطه الشعب، غياب ما تدعو إليه الديمقراطية من ضرورة أن يكون شغل المناصب العامة عن طريق الانتخابات الشفافة من بين مرشحين متعددين ولمدد محددة، وتأكيد حق جميع المواطنين في فرص متكافئة لشغل الوظائف وعضوية المجالس واللجان والهيئات العامة وفقاً للقانون، وحقهم في الاستفادة من الخدمات التي تقدمها الدولة واستخدام المرافق والأماكن العامة التي تقيمها الدولة لخدمتهم ورفاهيتهم، وعدم شرعية أي إجراءات أو تدابير حكومية يقصد بها تمييز فرد أو أفراد أو طائفة أو حرمان آخرين أو التضييق عليهم في الفرص والحقوق الدستورية والطبيعية المقررة لكافة المواطنين. كانت الدولة مملوكه لرئيس الجمهورية وأذنابه وحوارييه، ولم يكن معمولاً بالمنطق الديمقراطي القاضي بممارسة أقصى درجات الشفافية والإفصاح في كل تصرفات السلطات والمؤسسات العامة وإعلان الأسس والمبادئ والاتفاقيات والقرارات والتصرفات ذات التأثير على الصالح العام، وإتاحة

الفرص الكاملة للمواطنين لمناقشـــتها وإبداء الرأي بشـــأنها، والمطالبة بتغييرها أو نقضها في حالة تضاربها مع المصلحة العامة والقيم والأعراف المجتمعية المرعية.

أن سـبباً جوهرياً في قيام ثورة الخامس والعشـرين من يناير هو إحسـاس الشـعب بضرورة إعداد دستور جديد للبلاد تصيغه جمعية وطنية منتخبة ليكون عماد عملية التطوير الديمقراطي الشـــامل ويجري صـــدوره بتوافق وطني يأخذ كل التوجهات والآراء في الاعتبار.

أن الدســـتور الجديد ينبغي أن يعكس القيم والتوجهات الديمقراطية التي يتطلع إليها شـعب المحروسـة، وأن يواكب التغييرات التي تمت فعلاً في حقول الاقتصـاد والتنظيم الاجتماعي في البلاد عبر السنوات الثلاثين الماضية، فضلاً عن تهيئة البلاد للدخول في مرحلة تطوير شامل يمكنها من مواجهة تحديات المستقبل وهي كثيرة.

الديموقراطية.. أساس التنمية والعدالة الاجتماعية

كان مطلب مختلف الأحزاب والقوى السياسية خلال سنوات القهر من نظام مبارك هو ضرورة إحداث إصلاح سياسي شامل وصياغة دستور جديد للبلاد وتعميق الصفة الديمقراطية لنظام الحكم. وكانت إعادة صياغة نظام الحكم على أساس ديمقراطي حقيقي هي القضية الأساسية للحراك الذي تصاعد في السنوات الأخيرة من فترة حكم النظام السابق. وكانت مطالب المعارضة الوطنية بالديمقراطية تواجه بسلبية من جانب الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً وصحافته وأركان إعلامه، في محاولة للادعاء بأن الديمقراطية قائمة ومطبقة، ونحن نعيش أزهى عصور الحكم الديمقراطي، ومن ثم لا حاجة ولا ضرورة لتعديلات دستورية أو لتغيير نظام الانتخابات وتوفير ضمانات نزاهتها، فكل شيء على ما يرام، وأن المطالبة بالإشراف القضائي على الانتخابات هو إهدار لطاقات القضاة والحط من كرامتهم، كما أن الرقابة الدولية على الانتخابات هي اعتداء على السيادة الوطنية.

وفي جميع المناسبات التي كانت قوى المعارضة تنادي فيها بالديمقراطية والإصلاح السياسي والدستوري تجد من يتصدى بالقول؛ وما شأن ذلك بقضايا ومشكلات المواطن المصري؟ أن الحديث عن تلك الأمور ترف تتسلى به النخبة من المثقفين الذين لا يعيشون مشكلات الشعب وهو ما عبر عنه أمين السياسات بالحزب الوطني المنحل بأنه "صخب في القاهرة"، وكما عبر الرئيس المخلوع عن استهزاءه بفكرة " البرلمان الشعبي" الذي شكله فريق من ممثلي المعارضة اعتراضا منهم على تزوير انتخابات مجلس الشعب عام 2010 بقوله " خليهم يتسلوا"! وهذا القول من جانب أهل الحكم ومشايعوهم هو تأكيد لخصائص نظام الحكم في الدول غير الديمقراطية الذي يصفه الفقيه الدستوري الكبير المرحوم الدكتور عبد الحميد متولي بقوله " أن نظام الحكم في الغالبية العظمى لتلك الدول قد طبع بطابع الحكم المطلق، الذي تتركز فيه سلطة الحكم في يد فرد هو عادة رئيس الدولة، الذي يجمع بين اختصاصاته كرئيس للدولة وبين سلطة رئيس الوزراء [الذي لا تنشأ له وظيفة خاصة] وسلطته كرئيس الحزب الواحد، أو رئيس الحزب المسيطر في حالة تعدد الأحزاب، فهو [أي حزب الحكومة] يسيطر على أداة الحكم كما يمتاز ويسيطر على غيره من أحزاب المعارضة، كما نجد الهيئة التشريعية ضعيفة إزاء الرئيس الذي يسيطر كذلك عليها"[78].

ويقيناً فأن ما كانت - ولم تزل - تعانيه مصر من مشكلات وما يلاقيه شعبها من عنت ومشقة في محاولة العيش الكريم هو محصلة ونتاج الحكم غير الديمقراطي الذي استمر من يوليو 1952، وحتى تتحقق أهداف ثورة 25 يناير كاملة.

أن تجارب كل الشعوب تؤكد أن خلاصهم من الفقر والمرض والجهل والتردي في مجمل مظاهر حياتهم يكمن في التحول إلى الديمقراطية وسيادة القانون وتداول السلطة بما يمكنهم من أن يتملكوا وطنهم ويكون لهم الحق في اختيار من يحكمونهم

[78] عبد الحميد متولي، أزمة الأنظمة الديمقراطية، دار المعارف، القاهرة، 1964.

ومساءلتهم ومحاكمتهم أن تنكبوا الطريق. وفي ظل حكم ديمقراطي حيث يخضع الحكام والمسئولين لرقابة الشعب وممثليه المنتخبين انتخابا حراً ونزيهاً، ستتهدم دولة الفساد وسيكشف المفسدون ويعاقبون. وفي ظل الحكم الديمقراطي القائم على توازن السلطات والرقابة الشعبية والتشريعية على تصرفات الحكومة ما كانت ثروات مصر المتمثلة في شركات قطاع الأعمال العام قد أهدرت وسلمت إلى مستثمرين عرب وأجانب ومصريين من المقربين لأهل الحكم نتيجة نظام فاسد للخصخصة لم يعرض على مجلس الشعب ولم يؤخذ فيه رأي الناس أصحاب تلك الشركات. ولو أن مصر كانت تحكم ديمقراطياً لما تم التفريط في مليارات الوحدات من الغاز الطبيعي الذي تحتاجه البلاد ويجري تصديره إلى العدو الصهيوني ليستخدمه في إطلاق غاراته وحربه القذرة ضد إخواننا الفلسطينيين، ثم ليشن حربه الموعودة ضدنا نحن في مصر، بينما أهل الحكم كانوا عنه لا هون، بل معه يجتمعون ويتحالفون.

أن ملايين الشباب المتعطلين المنتظرين في صفوف البطالة كانت مشكلتهم تكمن في تراخي الدولة عن القيام بدورها في إدارة التنمية والتقاعس عن تشجيع خلق فرص العمل ومنع تسرب العمالة الأجنبية الوافدة إلى مواقع العمل في مصر. أن الديمقراطية والشفافية في الإعلان عن تصرفات الحكام كانت كفيلة بالقضاء على فوضى علاج الأغنياء والوزراء وغيرهم من أصحاب الحظوة على نفقة الدولة في الوقت الذي تنعى كثير من المستشفيات الحكومية من بناها لنقص الاعتمادات المالية.

وكان بعض سدنة النظام البائد يتساءلون في خبث "وهل ستشبع الديمقراطية الجوعى أو تعالج المرضى أو توفر السكن لمن لا مأوى لهم؟"، ونقول لهم "نعم" أن عماد الديمقراطية هو تأكيد العدالة الاجتماعية وضمان العدل في توزيع الثروة الوطنية وتحقيق التقارب بين الثروات والدخول. أن الضرائب إذا أحسن تصميمها وتنفيذها لتقتضي من كل مواطن ما عليه بالعدل ستكون عاملاً مهماً في إعادة توزيع الثروة على أسس تضمن

العدالة وتحمي الأمن الاجتماعي. أن إفراط الحكومات غير الديمقراطية في تحميل الفقراء من شعوبها المزيد من الرسوم والضرائب غير المباشرة هو أحد أهم مظاهر اختفاء العدل الاجتماعي ومصدر من مصادر القلق وعدم الاستقرار حين يتحمل الفقراء ومحدودي الدخل أعباء تلك الرسوم والضرائب غير المتوازنة مع ما يحصلون عليه من دخل أو ما يتاح لهم من الخدمات العامة، هذا في نفس الوقت الذي كانت ترفض فيه حكومات العهد البائد التي في خدمة رجال الأعمال فرض ضريبة تصاعدية على الأرباح!

أن الحكم الديمقراطي يتيح للناس إعلان رفضهم للسياسات والممارسات غير المتوافقة مع رغباتهم ومصالحهم، ويتيح لهم بالتالي تغيير الحكام الذي لا يتفهمون رغباتهم ويعملون بما يخالفها. أن الديمقراطية هي طريق التنمية والعدالة الاجتماعية وأساس تقدم الشعوب وازدهار الأوطان، فمن كان يريد لمصر النمو والتقدم والعدل والأمان فليعط صوته للحل الديمقراطي وليقف في صفوف المنادين بالإصلاح الدستوري وليمارس حقه – بل واجبه – الوطني بحسن اختيار من يمثلونه في أي انتخابات قادمة.

المحاور السبعة لبناء الديمقراطية وانطلاق التنمية

أن لب اللعبة الديمقراطية يكمن في فلسفة وأساليب إدارة العملية الانتخابية بدءاً من تحديد الدوائر وإعداد جداول الناخبين مروراً بتمكين مرشحي الأحزاب والقوى السياسية والمستقلين من تقديم طلبات الترشيح من دون موانع وإتاحة الفرص لهم للتواصل مع الجماهير بحرية، ثم تيسير عملية الاقتراع بعيداً عن التضييق الأمني وتدخلات جهات الإدارة، وانتهاء بفرز الأصوات وإعلان النتائج بحيادية وأمانة. وتستكمل اللعبة الديمقراطية بأن يكلف الحزب أو الأحزاب الفائزة بأغلبية الأصوات بتشكيل حكومة حزبية أو ائتلافية تتقدم للمواطنين ببرنامج تنفيذي يترجم برنامجها

الانتخابي إلى واقع يلمسه الناس، وتكون دائماً خاضعة للتقييم والمساءلة الديمقراطية.

لقد أنتهى عصر السيادة المطلقة للحكام وأصبحت صناديق الاقتراع الزجاجية هي آلية حسم الاختيارات الشعبية وفق ما ترتضيه أغلبية المواطنين. وفي نظم الحكم الديمقراطية تسود الشفافية وتتضح الأوضاع في مختلف المجالات بحيث يمكن اكتشاف الأخطاء والانحرافات ومساءلة المتسببين فيها ومحاسبتهم وكلهم أمام القانون سواء. ولو كانت مصر تعيش عصر الديمقراطية خلال حكم مبارك لما كان الشعب في حاجة أن يثور عليه ويسقطه عن عرشه، ولم تكن مشكلات مصر قد تصاعدت إلى الحد الذي لم تُجد فيه محاولات الإصلاح بعد سنة من قيام الثورة.

وبرغم أن نظام الحكم السابق لم يكن يعترف بافتقاد الديمقراطية ويصر على أنه قطع أشواطاً مهمة على طريق الإصلاح السياسي المزعوم، فأن المسئولية الوطنية تحتم استثمار مناخ الحرية بعد نجاح الثورة لتصحيح مسار الديمقراطية وتهيئة الظروف لخلق صيغة جديدة للتفاعل والتعامل الإيجابي مع مطالب الجماهير وتشوقها إلى الحرية والديمقراطية وما يترتب عليهما من إطلاق الطاقات وتعظيم الانطلاقات في مسيرة التنمية والتقدم.

وثمة محاور سبعة لا بد من اكتمالها لإعادة وضع مصر على طريق الديمقراطية والتنمية المستدامة والمساواة والعدالة، وتنبع كلها من إدراك الواقع المصري بكل ما فيه من مشكلات اقتصادية وسياسية واجتماعية وتقنية وثقافية عطلت الآلة الديمقراطية وأوقفت تداول السلطة لمدة ثلاثين عاماً[79]، تكلست فيها المفاهيم السياسية واهتزت القيم وفقدت المعايير والقواعد والنظم معانيها الحقيقية، وتدهور الأداء الوطني في كافة المجالات وعلى جميع المستويات. كذلك تنبع تلك المحاور من متابعة ما حققته شعوب أخرى من تقدم ونمو وازدهار حضاري بفضل

[79] الحق أن غياب الديمقراطية وعدم وتداول السلطة استمر بداية من يوليو 1952.

الحرية والديمقراطية في المقام الأول وبرغم أنها لا تملك من الإمكانيات المادية أو البشرية ما يتوفر لمصر.

المحور الأول

إقامة نظام حكم ديمقراطي يتوافق مع متطلبات العصـــر و متغيراته ويكرس حق المصـريين في المشـاركة الفاعلة في تقرير مصـير الوطن ويوفر متطلبات أمن الوطن والمواطنين ويحقق الســـلام الاجتماعي المســـتدام، ويتم ذلك من خلال صـــياغة دســـتور جـديـد يعـالج ثغرات ومثـالـب دســـتور 1971المعطـل ويكرس مفـاهيم الديمقراطية وسـيادة القانون وتكافؤ الفرص والحد من السـلطات اللانهائية لرئيس الجمهورية الذي يجب تحديد مدة ولايته بفترتين كل منهما أربع سـنوات فقط، على أن تتم صـــياغة الدســـتور الجديد بواســـطة جمعية وطنية منتخبة [80]ويوافق عليه الشعب في استفتاء عام يجري بعيداً عن تأثير وسلطان السلطة التنفيذية والحزب الحاكم.

المحور الثاني

إعادة صـياغة دور الدولة في إدارة المجتمع في إطار مسـئوليتها الدسـتورية عن أمن الوطن وسـيادته وتوفير الخدمات الأسـاسـية للمواطنين، في ذات الوقت الذي تلتزم فيـه بحقوق المواطنين وحريتهم في الاختيـار، وتهتم بتنســـيق علاقـات التكـامـل والتفاعل الإيجابي البناء بين سـلطاتها وأجهزتها وبين مؤسـسـات المجتمع المدني، وكذلك تنســـيق أدوار وعلاقات قطاع الأعمال العام والقطاعين الخاص والتعاوني. وأن تسـاهم بإيجابية في ترسـيخ قيم الحرية والديمقراطية ونشـر ثقافة العمل من أجل الوطن وتأكيد مفاهيم المواطنة والانتماء للوطن والتخلص من العصـــبيات المبنية على النوع أو العقيدة أو الأصول الاجتماعية.

---

[80] كانت قضية الجمعية التأسيسية لوضع الدستور الجديد وأسلوب اختيار أعضائها محل خلاف شديد.

المحور الثالث

فيركز على تحقيق انطلاقة تنموية كبرى ومستدامة بمشاركة كاملة وفاعلة من كل عناصـر المجتمع وطوائفه من دون تمييز بينهم بسـبب النوع أو العقيدة، وتكريس نظم متكاملة لضـمان النمو الاقتصـادي المسـتدام وعدالة توزيع عوائد التنمية والقضاء على الفقر.

المحور الرابع

تغيير وتطوير الواقع الاجتماعي والثقافي وأسلوب إدارة المجتمع، والعمل على حل مشـكلاته وتنمية ثرواته وقدراته، والسـعي لتنظيم العلاقات وتوفير الصـلاحيات لمختلف مؤسساته بالتناسب مع مسئولياتها، والتركيز على تنمية الموارد البشرية والاسـتثمار في بناء طاقاتهم وقدراتهم الإبداعية بالتركيز على الصـحة والتعليم وتكوين المهارات وتنمية القيادات.

المحور الخامس

حتمية إتاحة فرص متساوية لمشاركة المرأة والشباب بفعالية في صنع المستقبل وتحمل مسـئوليات متعادلة في أداء الواجبات الوطنية، والحصـول على فرص متكافئة للعمل والنمو المجتمعي والثقافي والاقتصادي والسياسي ضمن جميع أبناء الوطن من دون تمييز بسبب النوع أو العمر.

المحور السادس

تأكيد هوية مصـر كمجتمع يؤمن باللبرالية ويبنى على أسـاس المواطنة ويترجم النص الدستوري الخاص بالمواطنة إلى واقع فعلي يعيشه المصريون مسلمين ومسيحيين وغيرهم من أصحاب الديانات والعقائد الأخرى يتمتعون بذات الحقوق ويؤدون نفس الواجبات.

المحور السابع

ضـرورة اسـتعادة الدور المصـري المؤثر في العلاقات الدولية وتأكيد اسـتقلال قرار مصـــر في المواقف والمشـــكلات والخلافات الدولية وانطلاقه فقط من المصـــلحة الوطنية والقومية لمصـر ويعمل على إزالة أو التخفيف من مصـادر الاحتقان وما قد ينشأ من التناقض في علاقات مصر مع بعض تلك الدول.

قوم يا مصري. . . . مص دايماً بنا ديك

حين قامت ثورة الشعب في 1919 تغنى المصريون بأغنية سيد درويش " قوم يا مصري مص دايماً بنا ديك. . خد بنصري، نصري دين واجب عليك" .

وظني اليوم، وقد مضت سنة على قيام ثورة 25 يناير الشعبية المجيدة، أننا في أمس الحاجة لرفع شعار " قوم يا مصري" مرة أخرى لاستنهاض همم المصريين لإعادة بناء بلدهم وتخليصها من كل مظاهر التخلف والفساد وسوء الإدارة وتجمد الحكم الذي ساد لثلاثين عاما، فضلاً عن الثلاثية الشهيرة – الفقر والجهل والمرض – وهي الآفات الثلاث التي كان القضاء عليها من بين أهداف نظام يوليو 1952، والتي لا تزال تفتك بملايين المصريين حتى الآن وبضراوة غير مسبوقة.

أن المتابع للشأن المصـري وهموم المواطنين وآمالهم في حاضـر أفضـل ومسـتقبل أسـعد، يدرك أهمية تفعيل المشـاركة الشـعبية الواعية والمنظمة من أجل القضـاء على كثير من سـلبيات الحاضـر وتوفير الفرص لانطلاق مصـر نحو مسـتقبل يكافئ إمكانياتها ورصـيدها التاريخي. أن مصـر اليوم، لا تزال تعاني من التدهور الحضـاري المتمثل في العشـــوائيات واختلاط الناس بالحيوانات والقمامة في مواقع تربية الخنازير على الصورة البشعة التي عرضتها الفضائيات بمناسبة انتشار وباء أنفلونزا الخنازير، وهي صورة لا يكاد يطيق الإنسان النظر إليها عبر شاشة التلفزيون، ناهيك عن أن يعيشها في الواقع.

والمتابع لمأساة الإنسان المصري لا يملك إلا الحسرة على الحال التي وصلت بالمصريين دفاعاً عن حقهم في الحياة وهم يتعاملون مع أخطر مصادر المرض وأسباب الموت. ولا يملك المصري إلا البكاء وهو يرى أطفال أبرياء لا يجدون لهم مكانا للعيش واللهو إلا بين الدواب يأكلون معها مما تأكل من فضلات الطعام والقمامة التي يجمعها آباؤهم من بيوت المصريين. ولا يملك المصريون إلا أن يخجلوا حين تعرض قناة فضائية صورةً المرأة العجوز وهي تستعرض بضاعتها من مخلفات الخبز التي أنتقتها من بين أكوام القمامة، بكل ما فيها من ميكروبات ومصادر للأمراض الفتاكة، لتعيد بيعها لمن يستخدمونها سواء كطعام للآدميين أو لتغذية ما يملكونه من طيور تحمل فيروس الأمراض وتنقلها لمن يتعاطاها أو يتعامل معها.

أن الواقع المصري الأليم الذي تسبب فيه نظام مبارك يزخر بضغوطه القاسية على ملايين المصريين الذين يعيشون تحت خط الفقر ويسكن مئات الآلاف منهم في القبور يزاحمون الموتى أماكنهم، ويبني الملايين منهم مساكنهم العشوائية في أحضان صخور الجبال المتهاوية وتحت خطوط كهرباء الضغط العالي متعرضين لكافة صنوف المخاطر، ويعيش فقراؤهم في أوضاع مأساوية يشاركون الحيوانات السكن والمأكل، وتتفشى الأمية بين الملايين منهم ، بينما تراوح خطط واستراتيجيات تطوير التعليم والخدمات الصحية والبيئية أماكنها، ولا يكاد يشعر المصريون بأي تقدم حقيقي يضعهم في مصاف الشعوب الناهضة والمتقدمة برغم كل تاريخهم العريق وقدراتهم وطاقاتهم ومواردهم المبددة والمستنزفة نتيجة الفساد الطاغي في كل المجالات وعلى كافة الأصعدة.

أن القضية المصيرية للوطن في مصر هي ضرورة الارتفاع بمستوى الإنسان المصري وكفالة الحياة الكريمة المناسبة والمتوافقة مع أهداف التنمية للألفية الثالثة التي تبناها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتزمت بها مصر. أن الإنسان المصري هو

الضحية وهو الأمل في نفس الوقت. أن الإنسان المطحون المنزوي في عشوائيات البيئة المصرية والمكتوي بنارها والتي أصبحت تمثل النهج الأساسي للحياة في الشارع والحارة والمدينة والقرية وكل مكان في هذا الوطن نتيجة تراخي الدولة وعجزها عن توفير مقومات الحياة السليمة له ولأبنائه، هو في ذات الوقت القوة الحقيقية لتطوير الواقع المصري والانتقال إلى حياة أفضل.

لذا فأن علينا واجب استنهاض الإنسان المصري لينفض عن نفسه مظاهر التواكل والانكسار، ويبادر إلى ممارسة حقوقه باعتباره مواطناً وشريكاً في تقرير مصير الوطن والحصول على خيراته، وباعتباره مسئولاً عن مصيره ومصير أبناءه وأحفاده والأجيال القادمة من المصريين.

يا مصري تأمل قول سيد درويش في نشيده الخالد

"ليه يا مصري كل أحوالك عجب – تشكي فقرك وأنت ماشي فوق دهب"!

أن نجاة الوطن تتوقف على صحوة شعبية للمصريين يطالبون بحقوقهم ويؤدون واجباتهم، وتقودها القوى السياسية الوطنية. أن بداية الطريق إلى تلك الصحوة أن يتمسك المصريون بحقهم في دستور ديمقراطي يؤسس لدولة العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.

الأمل في تحقيق أهداف ثورة 25 يناير

أحلم كما يحلم كل مصري ومصرية بصورة مختلفة تماماً لمصر الجديدة "المحروسة فعلاً" تتخلص فيها من مشكلاتها التي أنشأها ورعاها الحكم الشمولي غير الديمقراطي - الذي بدأ مع نظام يوليو 1952 والذي نأمل أن يكون قد سقط إلى غير رجعة بنجاح ثورة 25 يناير 2011.

ويتطلع شعب المحروسة إلى دول كانت في أوضاع أسوأ مما نحن فيه ولكنها استطاعت تحقيق معجزات في التطور الاقتصادي والاجتماعي. فقد حققت ماليزيا طفرة اقتصادية وتقنية واجتماعية غير مسبوقة بكل المقاييس حين ألزمت نفسها

وأقنعت شـعبها بأهمية التخطيط للمسـتقبل واتخاذ شـعار " ماليزيا 2020" هدفاً يعمل الجميع من أجل تحقيقه. ونجحت الهند في تحقيق درجة عالية من التطوير الاقتصـادي والسـياسـي والتقني يجعلها الآن مهيأة لتكون القوة الصـاعدة في الاقتصـاد العالمي للسـنوات القادمة ويرشـحها كثيرون من الخبراء والمنظمات الدولية المتخصصة - هي والصين - ليكونا أهم اقتصادات العالم في 2020.

ونحن في مصر المحروسة بحاجة ماسة إلى أن يكون لنا مشروعاً وطنياً شاملاً يجمع عليه جميع أبناء الوطن ويتخذونه منهاجاً للعمل الجاد من أجل إعادة بناء المحروسـة والارتفاع بمسـتوى الحياة فيها على أسـس من الديمقراطية والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية تكافؤ الفرص للجميع.

من شعر بيرم التونسي

يا مصري ليه ترخي ذراعك والكون ساعك . . . . ونيل جميل حلو بناعك يشفي اللهـيب

خلق إلهك مقدونيا على سر دينيـــــــــا . . . . والكل زايطين في الدنيا ليه أنت كئيـب

وادي العراق نصب النصبة ودخل العصبـــة . . . . . وأرضك أنت ذهب خصبة من غير أنابيب

لكن قعادك منخبي عند "جروبي" . . . . . جعل جميع جرابيع ربي تمد الكلاليب

ما تحط نفسك في العالي وتباع غـــالي . . . . . وتقف لي ع اللي في بالي من غير ما تعيب

وتقول له كرماء لضيوفنا لكن صوفنـا . . . . . ما يتشفش إلا بكيفنا وبيد حبيب

خلاصة الرأي في مرحلة حكم "مبارك"

على مدى سنوات طوال عجاف عانت مصر مشكلات اقتصادية واجتماعية وتقنية تبلورت في تراجع مستمر في مستوى جودة الحياة Quality of Life لقطاع كبير من المصريين، وارتفاع نسبة المصريين تحت خط الفقر إلى ما لا يقل عن 22% من السكان.

وشهدت مصر حالات غير مسبوقة من التردي في كافة مجالات الحياة وأصبح ما يقرب من ألف قرية من قراها الخمسة آلاف تعيش حالة الفقر المدقع وأطلق عليها زبانية نظام مبارك البائد " الألف قرية الأشد فقراً" واصطنعوا لها برنامجاً للنهوض بها كان هدفه في الواقع تجميل صورة أمين السياسات في الحزب الحاكم جمال مبارك!

وكانت نتيجة واضحة لفشل سياسات نظام مبارك في تحقيق التنمية هي انتشار العشوائيات التي تفتقر إلى أدنى متطلبات الحياة وتتكدس فيها ملايين الأسر من فقراء مصر ومحدودي الدخل متعرضين لكل المخاطر الناجمة عن عوامل الطبيعة وغياب الأمن والخدمات الضرورية، وهم يمثلون بذلك مصادر للخطر القابل للانفجار في أي وقت نتيجة لما يشعرون به من إهمال وانصراف الدولة عن إيجاد حل جذري لمشكلاتهم.

لقد بات من الواضح أن المرافق العامة للدولة كانت قد تآكلت لدرجة الانهيار خلال الثلاثين عاما الماضية؛ التعليم والصحة والنقل والأمن والعدالة، بحيث يمكن القول بأن الجهاز الإداري للدولة برمته أصبح عاجزاً عن أداء دوره.

وتفاقمت حدة الفساد على كافة المستويات وفي جميع مجالات الحياة، وخاصة حالات الفساد بين كبار المسئولين في الدولة وأعضاء المجالس التشريعية، في الوقت الذي كان الرئيس "المتنحي "مبارك يباهي بأنه لا تستر على أي حالة فساد. فقد تم اغتصاب أراضي الدولة وتبديد الموارد الوطنية غير المتجددة وفي مقدمتها الغاز

الطبيعي، والتخلص من معظم شركات قطاع الأعمال العام بأسعار متدنية بالقياس إلى إمكانيات واحتمالات تطويرها.

وعلى مدى سنوات حكم مبارك سادت سياسة التشخيص الرسمي للمشكلات الوطنية التي تحاول إخفاء الحقائق وتصوير الأمور على غير حقيقتها، وانحصرت الحلول الحكومية في إجراءات قصيرة الأجل تتعامل مع ظواهر المشكلات أكثر مما تهاجم أسبابها الجذرية.

لقد انحصر الفكر الحكومي ومشروعات التنمية المبنية عليه في حدود الفترة القصيرة وغابت الدراسات المستقبلية والسيناريوهات البديلة للوصول إلى مستقبل مخطط ومستهدف. ونتج عن هذا المنطق البدائي في إدارة التنمية استنزاف الموارد الوطنية الظاهرة أو المتاحة وبأساليب تقليدية لا تراعي متطلبات الحفاظ عليها وتوظيفها في أحسن المجالات ذات القيمة المضافة الأعلى، والتقصير في البحث عن مصادر جديدة ومتجددة للموارد الوطنية، والإهمال في الكشف عن الفرص المتاحة للتنمية المستدامة، والتغافل عن استثمار ما يتم كشفه من تلك الفرص.

لقد غلب على فكر نظام مبارك التعامل غير العلمي وغير العقلاني مع الثروة المحورية للوطن وهي الثروة البشرية وأهدرت فرص تنميتها وتوظيفها وإطلاق طاقاتها الخلاقة، إذ انحصر التفكير الرسمي في اتهام الثروة البشرية بأنها قوة استهلاك وجرى إغفال طاقاتها الابتكارية الخلاقة وإمكانياتها في استثمار فرص التنمية المستدامة بالفكر والعلم.

وصاحب ذلك التفكير المتخلف تراجع دور العلم والبحث العلمي في رسم السياسات واتخاذ القرارات وغلبة العشوائية ومنطق التجربة والخطأ حتى في أكبر المشروعات التنموية مثل مشروع توشكي وفوسفات أبو طرطور وفحم المغارة.

وكانت السمة البارزة لنظام حكم مبارك - خاصة خلال السنوات العشر الأخيرة منه - هي تكريس مقدرات الوطن لخدمة مصالح أهل الحكم ومن يوالونهم من رجال

الأعمال والمستفيدين من الأوضاع القائمة، في ذات الوقت تضاءلت مشاركة مؤسسات المجتمع المدني وممثلي طوائف وشرائح الشعب الأقل حظاً في توجيه السياسات والقرارات المصيرية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وانعكست كل المشكلات السابقة في تفاقم مشكلات الشباب - وهم النسبة الأكبر من السكان - وانتشار البطالة بينهم وتزايد معدلاتها بسبب فقدان عدد كبير من العاملين وظائفهم نتيجة بيع شركات قطاع الأعمال العام وتطبيق نظام المعاش المبكر وتراجع معدلات خلق وظائف جديدة لتراخي الاستثمارات العامة

كل تلك النتائج الوخيمة كانت بفضل نصائح مجموعة اقتصادي النظام الذي روجوا لأفكار "توافق واشنطن" The Washington Consensus[81]، فضلاً عن عودة كثير من المصريين العاملين في الخارج نتيجة الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها على منطقة الخليج وغيرها من الدول العربية التي كانت تستوعب أعداداً كبيرة من المصريين.

وقد كانت الطبقة العاملة من أكثر طوائف الشعب تأثراً بإهمال نظام مبارك وفشله في إدارة التنمية برغم دعاوى ارتفاع معدل النمو ليصل إلى 7% لم يتحقق منها أي شيء في صالح الطبقة العاملة. فقد تدني مستوى العمالة الحرفية والمهنية وغابت منظومة متكاملة لتدريب ورفع كفاءة العامل المصري، وعدم وضوح الجدوى من مئات مراكز التدريب ومؤسسات التعليم الفني.

كذلك كان الواضح هو قصور شبكة الضمان الاجتماعي عن الوفاء بحاجات الذين يفقدون وظائفهم سواء في الداخل أو في الخارج. وافتقدت البلاد نظام تأميني على العمال الزراعيين وما أصابهم نتيجة لذلك من مخاطر- بالإضافة إلى مشكلات أخرى

---

[81] تعبير يشير إلى مجموعة من السياسات روجها اقتصادي أمريكي يدعى جون ويليامسون في 1989 تقوم في الأساس على تحرير السوق والخصخصة وتخفيض الضرائب وغيرها من السياسات النقدية والمالية المحابية للاستثمار الخاص بدعوى تنشيط الاقتصاد.

أساسية في القطاع الزراعي أعاقت تطويره ورفع إنتاجيته وبقي الريف المصري في حالة الفقر والحرمان التي لا تزال مستمرة حتى الآن.

لقد انصرفت الدولة في عهد نظام مبارك عن إعداد استراتيجية واضحة لتنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وفشلت أجهزته في إيجاد آليات فعالة لتمويل تلك المشروعات وتيسير قيامها في جميع أنحاء القطر وخاصة في الريف المصري.

كما انصرفت الدولة عن تنفيذ برنامج وطني طموح وشامل لتنمية وتعمير سيناء ليس فقط التزاماً باعتبارات الأمن القومي ولكن تحقيقاً للضرورة الملحة التي طال إهمالها وهي الخروج من الوادي الضيق إلى الآفاق الرحبة.

وفي ذات الوقت الذي تفاقمت فيه مشكلات الوطن داخلياً تصاعدت التحديات الخارجية في منطقة من العالم مضطربة أشد الاضطراب ووضح عجز السياسة الخارجية المصرية عن مواجهة القوة الإسرائيلية المنفلتة والتي تسعى للسيطرة على المنطقة بالتكامل مع السياسة الأمريكية الرامية منذ غزو العراق إلى إعادة هيكلة الشرق الأوسط لترسيخ تلك السيطرة.

لقد أصبح مصير الوطن تابعاً للإرادة الأمريكية والإسرائيلية، واتخذ نظام مبارك مواقف متخاذلة في مواجهة العدوان الإسرائيلي على لبنان وقطاع غزة، بل وشارك في دعم ذلك العدوان بالصمت وبغلق معبر رفح وإقامة الجدار العازل لغلق الأنفاق التي كانت تمثل وسيلة أهل غزة للحصول على ضرورات بقاءهم أحياء!

مقدمات الثورة

عاش الوطن والمواطنين حقبة من الزمن العصـــيب تمثلت في حكم الرئيس مبارك الذي كانت سمته الأساسية هي غياب الديمقراطية وتغييب الدستور. وكان واضحاً أن البناء الســياســي في العهد الســابق قد عجز عن مواكبة التغيرات التي نشــأت بحكم ثورة الاتصــالات وما تبعها من ثورة التوقعات، كما فشــلت النخبة الحاكمة في إصلاح الحال أو تقديم رؤية واضحة وآمنة للمستقبل.

من هنا استحكمت الأزمة السياسية في البلاد واشتدت قبضة النظام على الوطن والمواطنين في محاولات يائسة لتمرير سياساته المنحازة ضد مصالح الجماهير، وساد التعامل الأمني مع الناشطين السياسيين واكتظت السجون والمعتقلات بآلاف المصريين دون محاكمات.

وعلى الجانب الآخر، اشتدت المقاومة الشعبية وقويت شوكة المطالبين بالتغيير معترضين على دكتاتورية الحكم الذي استمرأ العمل في ظل بناء سياسي استمر ثلاثين عاماً غيّب فيها الديمقراطية وصادر الحريات العامة وفرض الوصاية على الشعب وكرس تركيز السلطة في يد واحدة.

وكان لا بد من إعادة بناء الوطن على أساس بناء الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، في نظام سياسي واجتماعي جديد يقوم على الإرادة لا الطاعة، ويتجسد في دستور جديد تضعه جمعية تأسيسية منتخبة.

وكان مطلب الشعب الأساسي هو تغيير نظام الحكم من خلال دستور جديد يعيد توزيع السلطات في الدولة ويوسع قاعدتها، يكون فيه رئيس الدولة المنتخب انتخابا مباشراً حامياً لأمن الوطن ووحدة أراضيه، حكماً بين السلطات وراعياً لأداء المؤسسات الدستورية لدورها بانتظام ودوام.

كما كان الشعب يطالب بتفعيل آليات ديمقراطية تسمح بتداول السلطة سلمياً وحضارياً بين الأحزاب السياسية، وضرورة تحديد مدة شغل المناصب القيادية في الدولة ومنع تجاوزها. وكانت الأحزاب والقوى السياسية تنادي بإلغاء لجنة شئون الأحزاب وإتاحة الحرية كاملة للمواطنين الراغبين في تأسيس أحزاب سياسية في الدعوة لتأسيسها وحشد الأعضاء، وأن يعتبر الحزب قائماً وشرعياً بمجرد إخطار الجهة الإدارية المختصة وفق القانون الذي يبين إجراءات اعتراض الجهة الإدارية في حالة تعارض أهدافه ومبادئه وبرنامجه مع الدستور والقانون.

وتعالت الأصـــوات مطالبة بتطوير النظام الانتخابي ليكون بالقائمة النســـبية غير المشروطة باعتباره النظام الأفضل لتفعيل التعددية السياسية لأغراض دفع حركة التطوير الديمقراطي، وفي ذات الوقت أن تفصل جميع الهيئات والآليات ذات الصلة بأعمال الانتخابات والاستفتاءات عن السلطة التنفيذية، وأن تقوم على تلك الشئون هيئة وطنية مستقلة تماماً عن السلطة التنفيذية وعن رئاسة الدولة، وأن ينص على ذلك في الدستور الجديد على أن تنظم طريقة تشكيلها وأسلوب عملها بقانون خاص.

وكانت القوي السياسية الوطنية ترى ضرورة الأخذ بالتقنيات الحديثة في أنشاء جداول الانتخابات وكافة عمليات التصويت وفرز الأصوات وإعلان النتائج والعمل على إزالة كل المعوقات الأمنية والإدارية والسياسية التي تحول بين المواطنين وبين ممارسة حقوقهم السياسية وواجباتهم الانتخابية الكاملة، وتأكيد حق المصريين المقيمين بالخارج في مباشرة حقوقهم السياسية والمشاركة في إبداء الرأي في الانتخابات التشريعية والرئاسية والاستفتاءات الوطنية.

ورغبت الجماهير في تأكيد الحرية الاقتصادية وآليات السوق وحرية المبادرة كأساس لتنظيم الاقتصاد الوطني، مع مسئولية الدولة عن تطوير سياسات اقتصادية واجتماعية تؤمن المواطنين ضد الفقر، وتضمن توزيعاً عادلاً للدخل القومي في ظل استراتيجية وطنية للتنمية الشاملة والنمو الاقتصادي المستدام وتضع حداً لتهميش الفئات الأضعف والأفقر في المجتمع.

وفي مواجهة العدوان على الحقوق والحريات العامة من جانب الأجهزة ، كان مطلباً جماهيرياً هو حماية الحقوق والحريات المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين، وفي مقدمتها حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية، وحرية التعبير وتداول المعلومات، والإبداع الأدبي والفني والبحث العلمي، وحرية تكوين الأحزاب والجمعيات، وحق التظاهر والإضراب السلميين في حدود النظام والآداب

العامة، والحق في الحرية والأمان الشخصي وسلامة الجسد، والالتزام بكافة العهود والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وتأكيد عدم التفرقة أو التمييز بين المواطنين بسبب الدين أو العرق أو العقيدة أو النوع أو أي معيار آخر.

وفي مواجهة فرض حالة الطوارئ على مدى فترة حكم مبارك، كانت الرغبة الوطنية عارمة في تقييد حرية الحكومة في إعلان حالة الطوارئ وقصرها على حالة الحرب الفعلية والكوارث العامة فقط، والنص على انتهائها بانتهاء مبرر إعلانها، والتأكيد على خضوع الحكومة للرقابة القضائية في ممارستها للسلطات الخاصة بحالة الطوارئ.

وكانت المطالب الشعبية تتزايد باعتماد نظام ديمقراطي للحكم المحلي يقوم على اللامركزية وتوسيع صلاحيات الوحدات المحلية، كما ينص على أن تكون كافة مناصب المحافظين ورؤساء المدن والقرى بالانتخاب الحر المباشر، وتأكيد سلطة المجالس المحلية المنتخبة في الرقابة على الأجهزة التنفيذية ودعم سلطتها عليها، كل ذلك في إطار الدولة الموحدة.

وقد تعالت المطالب بإلغاء منصب وزير الإعلام وتحرير الصحافة وأجهزة الإعلام من سيطرة الحكومة وإلغاء تملك الدولة للصحف، وتعديل قانون اتحاد الإذاعة والتليفزيون ليصبح هيئة وطنية مستقلة عن الدولة، يشارك في إدارتها عناصر تمثل كافة التيارات السياسية والفكرية، وتمنح جميع الأحزاب والقوى الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني فرصاً متكافئة لمخاطبة الشعب والتعبير عن مبادئها وأفكارها.

كذلك كان مطلباً للصحفيين إلغاء المجلس الأعلى للصحافة وتحويل المؤسسات الصحفية "القومية" إلى مؤسسات اقتصادية يملكها أفراد أو شركات أو مؤسسات المجتمع المدني. وضرورة إطلاق حرية إصدار الصحف وأنشاء القنوات التليفزيونية الأرضية والفضائية ورفع كافة القيود الرقابية عليها إلا ما ينص عليه الدستور والقانون مع ترك أمور متابعة وتصويب الممارسات المهنية والإعلامية للنقابات والاتحادات المهنية المشرفة عليها.

أن صـياغة دسـتور جديد ليسـت كافية في حد ذاتها لضـمان تحقيق غاياته ومبادئه، وإنما يبقى الدور المهم أن تقوم الدولة بتفعيل هذا الدســتور واحترام مبادئه، ويتم ذلك بتأكيد الانتقال من الســلطة الشــخصــية للحاكم إلى ســلطة المؤســســات الدستورية في الدولة وضرورة فصل السلطة عن أشخاص ممارسيها،

لذلك كانت ثورة 25 يناير 2011

فيديوهات من عص مبارك

مبارك أيام "السلطة"

https://youtu.be/IX-ckWiAMiO

https://youtu.be/bz2V8ERkMGo

https://youtu.be/RK8bAqDzT2Q

https://youtu.be/nrxVI-XA1rY

https://youtu.be/geqpOGqh1SO

https://youtu.be/QmDkg6LxdIo

https://youtu.be/wtntY4NqTEs

https://youtu.be/MaKSwGpMmRc

https://youtu.be/Cs5yx5tXO-M

https://youtu.be/chWdFdiv73s

https://youtu.be/eMLnSK_TJjc

https://youtu.be/NsgMlrFN-jU

https://youtu.be/NOyqkRzJPqY

https://youtu.be/peLpEFQZLHc

https://youtu.be/jq2qiceyybQ

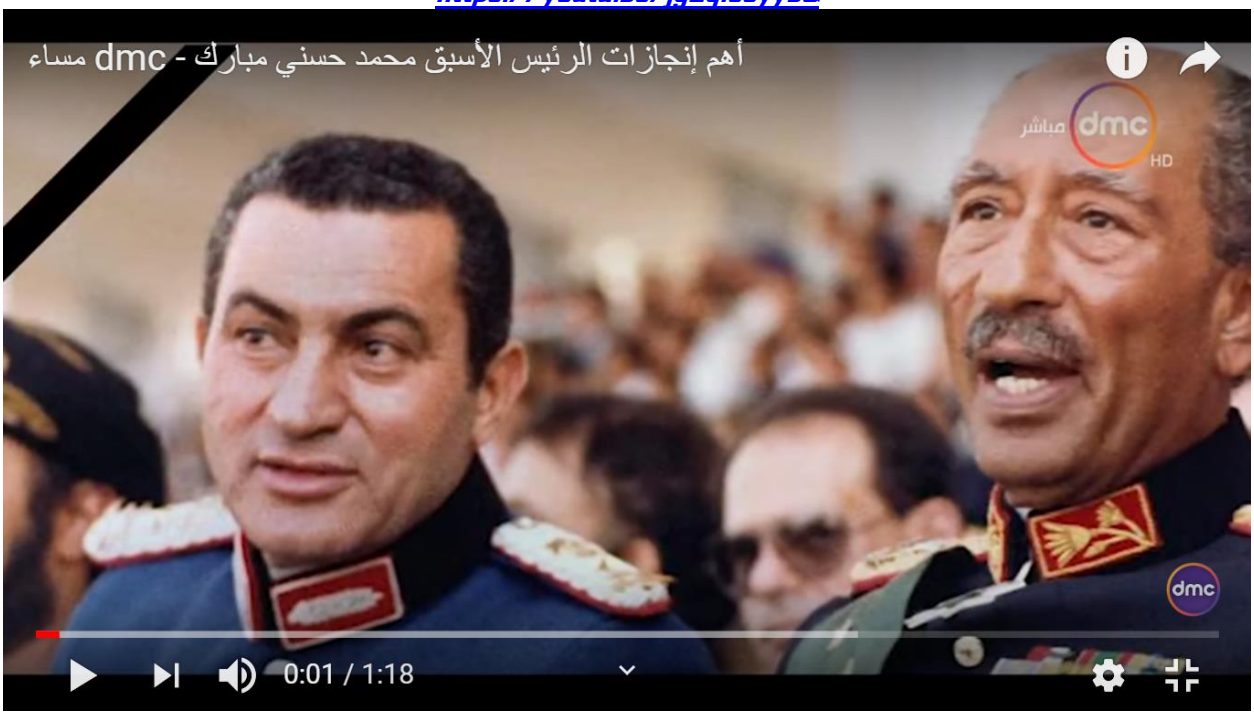

https://youtu.be/gZGSwAy_IYU

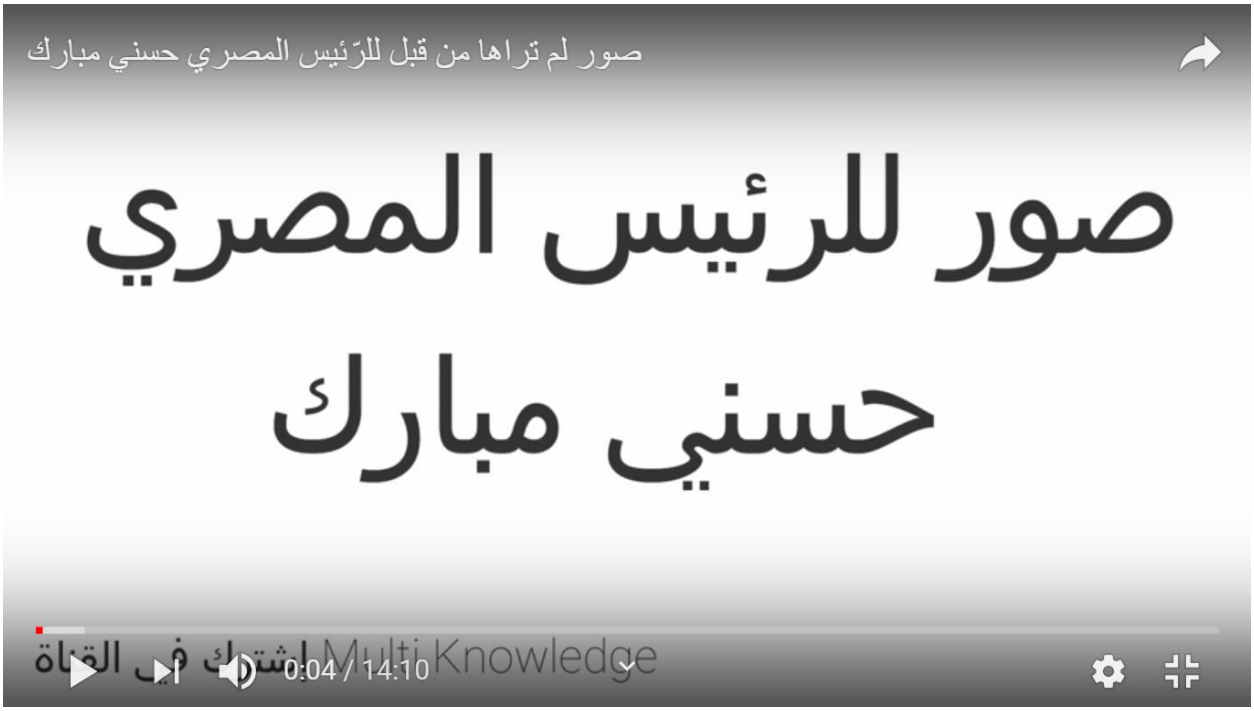

https://youtu.be/oPCTjl4dNR4

https://youtu.be/Mr3Hj9BfQDo

https://youtu.be/Tj-5ZZo1Hxg

https://youtu.be/exBRBKKg4cE

https://youtu.be/pKYWHyZd33I

إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ
وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ۖ
وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿٣٤﴾

رحم الله الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك

وغفر له، وجازاه عن الحسنات إحسانا وعن السيئات عفواً وغفرانا !

والى اللقاء في الجزء الثاني من

"مصر بين الثورتين"

وموضوعه "أحداث الثورة الأولى . . . ثورة 25 يناير 2011"

https://youtu.be/f8DcnK3E4Ng

وستبقى مصر